

شعبة الدراسات الإسلامية
تخصص العقيدة والفكر الإسلامي

جامعة محمد الخامس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
- الرباط -

بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب

تأليف : الشيخ أحمد بن محمد بن زكري التلمساني

المتوفى : سنة 900 هـ

دراسة وتحقيق

بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية

تحت إشراف الدكتور
محمد أمين السماعيل

إعداد الطالب :
عبد الله بن يوسف الشيخ سبيدي
رقم التسجيل : 88/13

السنة الجامعية 1414 - 1415 هـ

1993 - 1994

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[اٰمَنَ الرَّسُوْلُ بِمَا اُنْزِلَ اِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ
 وَالْمُؤْمِنُوْنَ كُلٌّ اٰمَنَ بِاللّٰهِ وَمَلٰئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ
 وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ اَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا
 وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيْرُ لَا يُكَفِّرُ
 اللّٰهُ نَفْسًا اِلَّا وَشَعْمًا لِّمَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا
 اَكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا اِنْ نَسِينَا اَوْ اَخْطَاْنَا رَبَّنَا
 وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا اِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِيْنَ مِنْ
 قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ
 عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا اَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا
 عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِيْنَ]

البقرة 284 ، 285

صَدَقَ اللهُ الْعَلِيِّ

إهداء

"إلى روح أخي وأعز أصدقائي..."

عبدالله بن موسى بن آل محمد

الدراسة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ

تمهيد : أسباب اختيار الموضوع وصعوبات البحث

الحمد لله الذي تقدس عن التشبيه والتمثيل ، وتعالى عن الجهة والمكان .. والصلاة والسلام على محمد إمام الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه الطيبين البررة .. والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ..

وبعد :

فإن الباحث الغيور على دينه - وهو في بداية مشواره العلمي - لا يجد بدا من أن يكون شغله الشاغل هو خدمة التراث الإسلامي ، ذلك التراث الذي رقيت به الإنسانية منذ فجر التاريخ الإسلامي إلى اليوم . ومن أهم ما تتمثل فيه هذه الخدمة هو تقديم نصوصه في إطار تسهل معه الاستفادة منها .

وقد خامرني كثيرا فكرة المشاركة في إحياء هذا التراث خصوصا بعد حصولي على شهادة استكمال الدروس .

ثم توالت هذه الفكرة عندما اكتشفت أن أستاذي الجليل محمد أمين الساعيلي يهتم اهتماما كبيرا بهذا الموضوع .

وفي أثناء بحثي عن موضوع دبلوم الدراسات العليا ، اقترح علي أستاذي المشرف أن يكون الموضوع هو تحقيق مخطوط في واحد من أهم جوانب هذا التراث ، بل وأعمه على الإطلاق ، ألا وهو العقيدة التي دعا لتصحيحها كل الرسل [وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ] (١) .

وخلال بحثي عن هذا المخطوط وفقني الله في الحصول على كتاب "

بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب".

تأليف : الشيخ أحمد بن محمد بن زكري التلمساني المتوفى سنة
تسعمائة هجرية (900 هـ) .

وبعد مراجعتي له وجدت أن شموليته لأبواب العقيدة ، ومكانة صاحبه
تحتّم الوقوف عليه والإهتمام به .

وفعلا قررت العمل فيه بعد موافقة كريمة من أستاذي المشرف . لكن
ما إن بدأت فيه حتى واجهتني صعوبات جمة كادت أن تشل من حركتي وتصميمي
لولا التشجيع الذي ما فتئت أتلقاه من شيعي وأستاذي الفاضل الدكتور محمد
أمين السماعيل .

فقد كانت توجيهاته النيرة وآراؤه الموفقة التي رعاني بها منذ بداية
عملي إلى اليوم من أقوى الأسلحة التي واجهت بها هذه الصعوبات التي أذكر منها
على سبيل المثال لا الحصر :

1- عدم حصولي على النسخة الأصلية للكتاب رغم الجهد الكبير الذي
بذلته في سبيل بلوغ ذلك الهدف .

وقد تولد لدي شعور بعدم وجودها خصوصا بعد تأكدي من أنها غير
موجودة في أهم مكتبات الرباط وفاس وحتى تلمسان مسقط رأس المؤلف .

2- صعوبة الحصول على مؤلفات الشيخ لما أصابها من التهجير -
شأنها في ذلك شأن كل التراث الإسلامي - بسبب بطش أيدي المستعمر وحقد
الدفين على الأمة الإسلامية .

3- عدم الوقوف على أهم المراجع التي نقل منها الشيخ خصوصا أبقار الأفكار لسيف الدين الأمدي (2) ، والذي بحثت عنه طويلا ولكن بدون جدوى .

4- صعوبة الحصول على ترجمات وافية لهذا العدد الهائل من الأعلام الواردة ضمن النص ، وذلك راجع أساسا إلى أن المؤلف غالبا ما يذكر العلم بغير اسمه المشهور وفي بعض الأحيان يكتفي بذكر المرجع دون ذكر مؤلفه مما يدفع الباحث إلى بذل جهد كبير في تحديد المرجع ثم التعرف على مؤلفه .

5- نسبة بعض مؤلفات الشيخ إلى مؤلفين آخرين من ذلك قصيدته في منازل السنة والتي نسبت في بعض المراجع إلى أبي عبد الله محمد بن زكري الفاسي (3) .

6- الغموض الذي يخيم على شخصية المؤلف وذلك راجع أساسا إلى أن الكتب التي تعرضت لترجمته لم تعطيه حقه ، فقد اكتفت أغلبيتها بذكر اسمه واسم جده وذكر تاريخ الوفاة ، والنادر منها ما يتعدى ذلك فيذكر نسبته وبعضا من مؤلفاته .

7- من هذه الصعوبات أيضا أن أيا من مؤلفاته لم يتعرض له لا بالطباعة ولا بالتحقيق حتى وقت إنجاز هذا العمل .

ورغم هذه الصعوبات وغيرها كثير فقد بدأت هذا العمل الذي جاء مقسما على ما يلي : الباب الأول : الدراسة . والباب الثاني : التحقيق

أ- الباب الأول وفيه فصلان :

1- الفصل الأول : عصر المؤلف وبه مباحث :

(2) - المتوفى سنة (631هـ / 1233م) ستاتي ترجمته .

(3) - المتوفى سنة 1144هـ / 1731م) ستاتي ترجمته .

الأول : الحالة السياسية و فيها مطلبان :

المطلب الأول : ذكرت فيه أهم الملوك الذين عاصروا المؤلف ، و يلاحظ الاختصار على اثنين من أهم هؤلاء الملوك و هما : أبو العباس أحمد العاقل (834- 866 هـ) و محمد المتوكل على الله (866- 890 هـ) . وذلك لأن فترتهما الزمنية شملت أهم أطوار حياة الشيخ .

المطلب الثاني : ذكرت فيه نظام الحكم .

المبحث الثاني : خصصته للحديث عن الحالة الاقتصادية نهبت فيه إلى المدى الذي وصلت له من الإزدهار رغم سوء الأوضاع السياسية و كان سبب ذلك راجع إلى عدة عوامل من أبرزها الموقع الجغرافي الهام الذي امتازت به تلمسان.

المبحث الثالث : في الحديث عن الحالة الاجتماعية . مبينا فيه مدى ما وصلت إليه من الإنحطاط ، رابطا صلة ذلك بسوء الحالة السياسية التي سادت البلاد في تلك الحقبة من الزمن.

المبحث الرابع : في الحديث عن الحالة الدينية و الفكرية و به

مطلبان :

الأول في الحالة الدينية التي طبعت بطابع التصوف.

الثاني : في الحالة الفكرية و التي كان النشاط هو الطابع العام لها.

2- أما الفصل الثاني فقد خصصته للتعريف بالمؤلف. وقد تضمن

مباحث:

المبحث الأول : في الحديث عن شخصية المؤلف و به مطلبان :

الأول : ذكرت فيه إسم المؤلف و نسبه

الثاني : تعرضت فيه لمكان و تاريخ المولد ثم تاريخ الوفاة .

المبحث الثاني : و به مطلبان : الأول : خصصته للحديث عن نشأة

المؤلف و أطوار حياته .

الثاني : تضمن حياة المؤلف العلمية. تعرضت فيه لأهم شيوخه و

تلاميذه ثم أعقبت ذلك بالكلام على تراثه.

II- الباب الثاني و به ثلاثة فصول :

1- الفصل الأول و به مبحثان :

الأول : في تصحيح نسبة الكتاب

الثاني : خصصته لدراسة الكتاب مبتدئاً في ذلك بديباجته التي رفع

المؤلف فيها ثمرة عمله إلى السلطان أبي العباس أحمد العاقل.

ثم تعرضت لعنوان الكتاب ، ثم تطرقت كذلك إلى تلخيص محتوى

الكتاب فإبراز أبوابه و ترقيمها باباً، باباً.

2- الفصل الثاني و به مباحث :

الأول : بينت فيه أهمية الكتاب و أصوله العقديّة.

الثاني : ذكرت فيه المنهج الذي اتبعه المؤلف في تأليفه لكتابه.

وأما الثالث ففي تحديد تاريخ التأليف ، حيث خلصت إلى أن ذلك كان

في سن مبكرة جدا من عمر الشيخ.

3- الفصل الثالث وقد تضمن ثلاثة مباحث :

الأول : في وصف نسخ الكتاب ، وإبراز النسخة المعتمدة و سبب اعتمادها.

الثاني : في ذكر تقنيات التحقيق .

الثالث : نص كتاب : " بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب " ذكرت فيه نص الكتاب محققا و مقابلا بالنسخ الخمس التي وقفت عليها. و أضيف إلى ذلك نص العقيدة المشروحة.

ثم أتبع ذلك بالفهارس التي من شأنها تيسير الوقوف على مطالب الكتاب ، فجاءت كالتالي :

- 1- فهرسة الآيات القرآنية مرتبة حسب الترتيب الأبجدي.
- 2- فهرسة الأحاديث و قد اخترت لها نفس الترتيب .
- 3- فهرسة الشواهد الشعرية التي رتبناها حسب ترتيب الصفحات .
- 4- فهرسة الطوائف و المذاهب مرتبة حسب الترتيب الأبجدي.
- 5- فهرسة الأمكنة بالترتيب السابق .
- 6- فهرسة الأعلام التي رتبناها أبجديا و قسمتها إلى قسمين :

أ- فهرسة أعلام الدراسة .

ب - فهرسة أعلام التحقيق .

7- فهرسة المراجع بالترتيب الأبجدي ، و قد نصصت :

أ- فهرسة مراجع الدراسة

ب - فهرسة مراجع التحقيق

8- تم في الأخير فهرسة الموضوعات .

وذلك كله قصد تسهيل الاستفادة من هذا البحث .

و في سبيل بلوغ هذه الأهداف كان رجوعي إلى أمهات الكتب، خصوصا كتب العقيدة و علوم القرآن والحديث واللغة و كتب التاريخ و التراجم ... ضروريا ، بل ودفعني ذلك إلى القيام برحلات علمية أذكر منها عدة زيارات لمدينة فاس وزيارة لمدينة تلمسان مسقط رأس المؤلف و زيارة لكل من طنجة و تطوان.

هذا إلى جانب ربط صلات بيني و بين شيوخ و علماء أجلة أذكر في مقدمتهم شيخي و أساذي الدكتور محمد أمين السماعيلي الذي كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل و ذلك بفضل تعهده و رعايته له ، تلك الرعاية التي لم تعرف طوال هذه الفترة كلها أي ملل و لا كلل ، بل كانت رعاية الشيخ الحنون و الاسناد المحلص ... فكان من نتائج ذلك أن خرج هذا العمل على هذه الصورة التي نأمل أن نحقق كل ما نرجوه من الإفادة . أسأل الله العلي القدير أن يحفظه للعلم وطلابه و أن يجاريه خير جزاء. ثم أذكر الاستاذ الجليل الدكتور علل الفاري الذي صبح لي بتناشة وجه و رحابة صدر كثيرا من وقته الغالي. كما أذكر الدكتور عبد الحميد حاجيات الذي لم تتنيه شيخوخته و لامشاعله الجمه عن مفايلتي و تقديمه لي يد المساعدة...

فإلى هؤلاء جميعا أتقدم بأصدق الشكر وأعشق الإمتنان راجيا من الله
أن ينسبهم على ما ندموه في سبيل خدمة العلم...

و بهذه المناسبة أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعه في إنجاز هذا
البحت من قريب أو من بعيد و أخص بالذكر أساندة و موظفي و طلاب كلية الآداب
ساعة محمد الخامس فرع الرباط.

كما أخص بالذكر موظفي كل من السفارة الموريتانية بالمغرب ، و
الوكالة المغربية للتعاون الدولي.

و في الختام أرجو من المولى جلت قدرته أن أكون قد وفقت في بلوغ
المقصود و أن أكون مخلصا في ذلك .

إنه للدعاء سميع و بالإجابة جدير .

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على نبيه الكريم

الباب الأول : الدراسة

الفصل الأول : عصر المؤلف

المبحث الأول : الحالة السياسية

المطلب الأول : أهم الملوك الذين عاصروا المؤلف

المطلب الثاني : نظام الحكم

المبحث الثاني : الحالة الاقتصادية

المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية

المبحث الرابع : الحالة الدينية والفكرية

المطلب الأول : الحالة الدينية (خصوصا التصوف)

المطلب الثاني : الحالة الفكرية

الفصل الثاني : التعريف بالمؤلف

المبحث الأول : شخصيته

المطلب الأول : اسمه ونسبه

المطلب الثاني : مكان وتاريخ المولد - وفاته - قبره

المبحث الثاني : حياته

المطلب الأول : نشأته وأطوار حياته

المطلب الثاني : حياته العلمية

- شيوخه وإجازاتهم له

- تلاميذه وإجازاته لهم .

- نرائه

الفصل الأول : عصر المؤلف

المبحث الأول : الحالة السياسية

المطلب الأول : أهم الملوك الذين عاصروا المؤلف

لقد عاش الشيخ أحمد بن محمد بن زكري 1 في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي بسقط رأسه تلمسان عاصمة مملكة بني زيان².

وكان لهذه المملكة جارتان هما مملكة بني حفص³ وعاصمتها تونس بخددا من الشرق ، ومملكة بني مرين⁴ وعاصمتها فاس تحدها من الغرب .

وكان حكام كل عاصمة يستهدفون ضم العواصم الأخرى تحت لواء حكمهم. فادى ذلك إلى أن نشبت بينهم نزاعات وحروب طاحنة وطويلة اعتبرت فيها تلمسان وسكانها أسوأ حظ من شقيقتيها ، حيث كانت هدفا أساسيا لحكام العواصم الأخرى . فاتجهت إليها الجيوش الغازية مرة من الشرق ومرة من الغرب يهدد الأسنيلاء عليها إن أمكن وإلا فقد يقرص عليها الحصار الذي قد يفصر أو يطول حسب المدى الذي يمكن لحكامها الصمود أمامه .

هذا ما جعل تلمسان - مدينة ابن زكري - تعيش في قلق دائم واضطراب وفوضى . فقد نهبت وقتل أبناءها وشردوا ، واضطر أهلها في بعض الأحيان إلى الأكل من التسجر بسبب الجوع الشديد الذي أصابهم في الحصار

1- (ت 900 هـ / 1494 م) انظر ابن مريم البستان ، ص : 41

2- أبو بني عبد الواد ، مؤسس مملكتهم الفعلية هو : يعمر ابن بن زيان بن ثابت أبو يحيى (603- 681 هـ / 1206 - 1283 م) ، برع سنة 633 هـ / 1236 م - انظر : مبارك الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص : 813 ، جمال الدين يوقلى حسن / الامام بن يوسف المنوسي وعلم التوحيد ، ص : 15 هـ (3) - المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر .

3- أسرة إسلامية بربرية حكمت تونس والجزائر الشرقية وطرابلس الغرب (627 - 982 هـ / 1229 - 1574 م) انظر : المعجم العربي الأساسي / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ص : 332 ، مبارك الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص : 757

4- أسرة بربرية إسلامية حكمت المغرب الأقصى (588 - 875 هـ / 1195 - 1470 م) - انظر : المعجم العربي الأساسي ، ص : 1132 ، مبارك الميلي / تاريخ الجزائر ، ص : 793

الطويل والبشع الذي فرضه عليهم أبو يعقوب يوسف المريني 5 في إحدى حملاته على تلمسان 6 .

أضف إلى تلك المعانات الصراع المرير بين أفراد الأسرة الحاكمة على السلطة مع ما كان يتحلى به هؤلاء من فساد واسخاال وطغيان وتكالب على أموال الخزنة .

هكذا وقعت العاصمة الزيرية فريسة لهذه الظروف فتداولنها أيدي مختلفه فتارة تحت الحكم الحفصي وتارة تحت الحكم المريني ، ونادرا ما تتنفس الصعداء منكون زيرية .

وفي كل الأحيان إلا النادر يكون تعيين حكامها يخضع لمصلحة حكام إحدى الدولتين المجاورتين . فقد كانوا يولون من شاءوا ويعزلون من شاءوا ومنى شاءوا 7 ، وبسبب تلك الظروف ساد تلمسان تستت سياسي واسع فانتشر الحروب وعدم الامن واضطربت الأحوال وانقلبت الموازين وكثر الولاة بحيث أصبح الوقت القصير يشهد أعدادا قباسية منهم 8 .

ذلك هو الطابع العام للحالة السياسية بتلمسان باستثناء الفترة التي سبدا ما بين عام (834 هـ / 1430 م) الى عام (890 هـ / 1485 م) .

فسفد عرفت العاصمة الزيرية في تلك الفترة هذوا نسبيا بحيث لم

5- هو يوسف بن عبدالحق المريني أبو يعقوب (638 - 706 هـ / 1240 - 1307 م) انظر : جمال الدين بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 17 هـ 3 .

6- فرض أبو يعقوب حصاره هذا على تلمسان سنة 698 هـ / 1299 م ودام مدة تزيد على ثمانى سنوات ، عن هذا الحصار وما جرى لأهل تلمسان بسببه ، انظر : يحيى ابن خلدون / بغية الرواد ، ص : 120 ، 125 .

عبدالرهاب منصور / قبائل المغرب ، ص : 148 .

د ، حاجيات / أبو حمو موسى الزيري ، ص : 14 ، 15 ، 16 .

مبارك الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص : 797 .

جمال الدين بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 17 .

7- انظر بشارى لطيفة / التجارة الخارجية لتلمسان ، ص : 54 .

8- انظر : جمال الدين بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 21 .

ينعاقب على الحكم فيها سوى أميرين هما السلطان أبو العباس أحمد العاقل 9 والسلطان أبو عبدالله محمد المتوكل علي الله 10 . 11

وكما سيتبين 12 إن شاء الله فإن هذين الأميرين هما أهم الملوك الذين عاصروا الشيخ أحمد بن زكري ولذلك فضلت أن أخصهما بالذكر في هذا المطلب مبينا أهم مراقفهما السياسية .

أما عن أولهما وهو السلطان أحمد العاقل فقد بدأ حكمه سنة (834 هـ / 1430 م) ودام اثنتين وثلاثين سنة حاول السلطان أثناءها نشر الأمن وتعميم الرخاء وجلب الرعية إليه ، وانتهاز الفرص لإعلان استقلال مملكته عن جارتها خضوصا الحفصية .

غير أن الغارات الخارجية على ملكه والثورات والفتن الداخلية التي أدكته بعض القبائل وبعض أفراد الأسرة الحاكمة قد كدرت صفوه .

فمن تلك الغارات الحملة التي قادها - بعد ثلاث سنوات من حكمه - أبو فارس 13 الحفصي ، حيث نهض بجيشه قاصدا الاستيلاء على تلمسان بدعوى أن السلطان أحمد العاقل قد أبطل الدعوة له ، لكن المنية اخترمته قبل إنجازها للمهمة فعاد جيشه إلى تونس 14 .

9- أبو العباس أحمد العاقل وقيل أحمد المعتصم بن أبي حمو موسى (834 هـ / 1430 م - 866 هـ / 1461)

- انظر : د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص : 432

، محمد بن عسر الطمار / تلمسان عبر العصور ، ص : 213

، بوعباد / جوانب من الحياة في المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري ، ص : 19

10- السلطان أبو عبدالله محمد المتوكل علي الله بن أبي زيان محمد المسنعين بن أبي ثابت الأول بدأ حكمه سنة (866 هـ / 1461 م)

انظر : مبارك السيلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص : 836

، د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص : 433 ، بوعباد / جوانب ص 19 ، 20

، محمد بن عسر الطمار / تلمسان عبر العصور ص : 213

11- انظر : مبارك السيلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ص : 836 . 12 - انظر : نشأة المؤلف .

13- هو أبو فارس عبدالعزيز (عزوز) المتوكل الذي تولى الحكم الحفصي في 796 هـ / 1393 م) انظر :

جمال الدين بوفلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ص : 18 هـ (3)

14- انظر : مبارك السيلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص : 836

هذا مع ما كان يتعرض له من حين لآخر من منافسة 15 أقر بائه شأنه في ذلك شأن كل الملوك الزيانيين . من ذلك الثورة التي ترأسها ضده أخوه أبو يحيى 16 بن أبي حمو الثاني حيث ملك وهران بعد أن فشل في الإستيلاء على تلمسان 17 .

وكان آخر هذه الثورات وأخطرها الثورة التي قادها ضده أبو عبد الله محمد المتوكل سنة (966 هـ / 1462 م) 18 . فقد تمكن هذا الأخير من اقتحام تلمسان على صاحبها أحمد العاقل فأخرجته منها وأجازه إلى الأندلس بعد أن اسنجر بقبر الولي الصالح أبي مدين 19 شعيب بالعباد 20 ... 21 .

هذه وغيرها كثير كانت حجر عثرة في وجه السلطان أحمد العاقل إلا أنه رغم ذلك فقد سعى جاهدا في نشر الأمن والرخاء ...

فكان عهده عهد استقرار نسبي أصلحت فيه أحوال الأوقاف التي كانت تستغل لفائدة المشاريع الدينية والتعليمية . عرف بخصال حميدة من عدل وحسن تدبير وعطف على الفقراء وتشجيع للعلم والعلماء ، فعرف لذلك بالعاقل .

وفي عهده ازدهرت الحياة الفكرية وكثر الإقبال على طلب العلم فشيّد لذلك المدارس 22 وأوقف عليها أوقافا جلييلة .

-
- 15- بوعباد / جوانب ، ص : 19
 - 16- استمر تملكه لورهران الى سنة (852 هـ / 1447 م) حيث فتحها جيش أحمد العاقل ، ففر أبو يحيى إلى الشرق وتوفي بتونس سنة 855 هـ - انظر : د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص : 433
 - 17- نفس المرجع السابق .
 - 18- المرجع نفسه .
 - 19- هو أبو مدين شعيب الأندلسي (ت 594 هـ / 1197-1198 م) بتلمسان في طريقه الى مراكش . انظر : مبارك البيلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث . ص : 720 .
 - 20- مدينة بجوار تلمسان .
 - 21- د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص 432 ، 433 .
 - 22- من هذه المدارس المدرسة الجديدة التي بناها بزاوية الولي الصالح الحسن بن مخلوف أبركان (ت 857 هـ / 1451 م) .
 - انظر : د . حاجيات في التاريخ ج3 ص : 433
 - 11- ... / علم السر والمسان الورقة 212/ب .
 - ... / مساهمة الأرماع الاجتماعية والاقتصادية للدولة الزيانية ص : 22 ، 23 .

ستنتج مما سبق أن عهد السلطان أبي العباس أحمد العاقل عرف استقرارا سياسيا نسبيا ، وازدهارا للعلم والعلماء رغم ما كان يقف في وجه ذلك من العرافيل .

أما عن الثاني وهو السلطان أبو ثابت محمد المتوكل على الله ، فقد بدأ حكمه بشورته على سلفه وعمره 23 أحمد العاقل سنة (866 هـ / 1462 م) 24 . فامتدت أيامه في سكون وهدوء (جمع آل زيان المتشتتين شرقا وغربا ، وأحسن معاملتهم وأدر عليهم الرزق ، ومهد المملكة ، وأخضع الرعية) 25 . كان أهم ملوك بني زيان حيث كان آخر سلطان زياتي تمكن من إعادة بعض البأس القديم للدولة وبعض أبهتها رغم ما كان يواجهه من غارات الدولة الحفصية ومن تورات داخلية ...

من ذلك الحملات التي قادها ضده معاصره عثمان 26 الحفصي كان آخرها عام (870 هـ / 1465 م) حيث وجه عثمان الحفصي جيوشه نحو تلمسان فقاتلوا أهلها ولم توقف تلك الحملة إلا بعد أن اعترف بنور زيان بولائهم للحفصيين 27 .

ومن ذلك أيضا الإضطرابات العنيفة التي وقعت في نفس السنة (870 هـ / 1465 م) بين مساعدي السلطان محمد المتوكل وأعدائه فكانت الغلبة فيها لمساعدي السلطان حيث تمكنوا من القبض على أعدائهم فقطعوا رؤوسهم وعلقوها على أبواب تلمسان 28 .

23- انظر : بوعبيد / جوانب من الحياة في المغرب الأوسط ، ص : 20

24- انظر : آخر حكم السلطان أحمد العاقل

25- محمد بن عمرو الطمار / تلمسان عبر العصور ، ص : 213

26- هو أبو عمرو عثمان ابتداء حكمه سنة (839 هـ / 1435 م) ضعفت بعده الدولة الحفصية .

27- محمد عمرو الطمار / تلمسان عبر العصور ، ص : 213

1- بوقلي حسن / الإمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 19

، الزركشي / تاريخ الدولتين ، ص : 157 ، 158 .

28- المرجع نفسه .

ورغم ذلك كله فقد قامت على عهده للعلم دولة ونبع من العلماء أئمة 29 يقتدى بهم منهم الشيخ ابن زكري وغيره كثير 30 .

كانت له مكانة مرموقة عند العلماء حيث وجد من بينهم من ألف له الكتب 31 . لم تكن مملكته برفع شأن علمائها فحسب بل استقبلت الوافدين عليها من العلماء وطلبة العلم وأحسنّت وفادتهم وأكرمت مجالسهم .

نذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر المؤرخ المصري عبدالباسط 32 بن خليل الذي قام بزيارة المغرب الأوسط في عهد هذا السلطان ومكث بتلمسان ما يقرب من سنة يأخذ دروس النحو والكلام والطب 33 ثم نذكر العالم الرياضي الأندلسي علي بن محمد القلصادي 34 .

هذا و تعد نهاية هذا الملك نهاية غامضة حيث اختلفت فيها آراء الباحثين فمى فائل أنها لا تعرف على وجه التحديد 35 ، ومن فائل أنها كانت بتاريخ (873 هـ / 1464 م) 36 ، ومن قائل أنها كانت بتاريخ (890 هـ / 1485 م) 37 ، وعلى كل فإن نهايته كانت النهاية الفعلية للدولة الزيانية 38 .

يلاحظ مما سبق أن عهد السلطان محمد المتوكل على الله لم يكن أقل تعرضا للآزمات من عهد سابقه إلا أنه بفضل جهوده المضنيه فد تمكن من تخطي

29- سنذكر بعضا من هؤلاء العلماء في مطلب الحياة الفكرية .

30- انظر : محمد القاني / زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ ص : 100 ، مخ ، خ ، م رقم 170

31- من هؤلاء المؤرخ الجليل محمد بن عبدالله التنسي (ت 914 هـ / 1506 م) الذي ألف له كتاب : نظم الدور العقبان في بيان شرف بني زيان - انظر : بوعبياد / جوانب ص : 20

32- عبدالباسط بن خليل بن شاهين (844-920 هـ / 1440-1514 م) القاهري زين الدين ، مؤرخ ، له اشتغال بنشء الحنفية ، تعلم بدمشق والقاهرة - له تصانيف منها : الروض الباسم في حوادث العسر والتراجم انظر : الزركلي / الأعلام 3 م ص : 270

33- انظر : بوعبياد / جوانب 68 هـ ص : 57

34- (ت 891 هـ / 1486 م) انظر : بوعبياد / جوانب ص 56 هـ 68

35- التنسي / تاريخ بني زيان / تحقيق بوعبياد ص : 290 ، بوعبياد / جوانب من الحياة في المغرب الأوسط ص : 17

36- الزركشي / تاريخ الدولتين ، ص : 152 ، د ، حاجيات وآخرون / الجرائر في التاريخ ج 3 ، ص : 434

37- مبارك الميلي / تاريخ الجرائر في التديم والحديث ص 836

38- انظر : بوعبياد / جوانب ، ص : 20

أغلبها مما مكنه من قضاء فترة يسودها الإردهار النسبي في شتى الميادين .

المطلب الثاني : نظام الحكم

إن المتتبع لنظام الحكم في الدولة الزيانية يرى أن ملوكها اهتموا اهتماما كبيرا بتنظيم دولتهم . فقد أدخل مؤسسها يغمراش 39 بعض الطقوس والمراسيم على حياة البلاط وعين الوزراء والكتاب وأرسل العمال إلى مختلف الجهات من مملكته 40 . وقد قام أبو حمو موسى الأول 41 بترتيب مراسيم الملك وعذب فواعده 42 . ويعد من أهم أسباب اهتمام الملوك الزيانيين بتنظيم دولتهم هو التأثير المباشر بملوك غرناطة 43 .

هذا وكان للسلطان - الذي يلقب بأمير المسلمين 44 - علامات اختص بها من دون رعيته منها : (الآلة) من نشر الأولوية والرايات وقرع الطبول والنفخ في الأبواق والقرون 45 . وكان له موكب يتبعه في مسيره يسمى الساقة 46 . كما كان له أعران يعينهم في مناصبهم الخاصة - وغالبا ما يعينون من بين أفراد الأسرة الحاكمة أو كبار الحكام أو قواد الجيش 47 .

39- يغمراش بن زيان بن ثابت بن محمد العبد الوادي أبو يحيى (603-681هـ / 1206-1283م) ، انظر هـ (٢)

40- يحيى بن خلدون / بغية الرواد ج 1 ص : 110-112

41- تولى الحكم سنة (701هـ / 1308م) وكانت نهاية حكمه على يد ابنه أبي تاشفين الأول سنة (718هـ / 1318م) - انظر : تاريخ بني زيان ملوك تلمسان / مقتطف من نظم الدر والعقبان في بيان شرف بني زيان / محمد بن عبدالله التنسي - تحقيق محمود بوعبيد ، ص : 289 ، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر 1405هـ / 1985م ،

، فنانل المغرب / عبدالوهاب بن منصور ج 1 ص : 148 - الطبعة الملكية - الرباط 1388هـ / 1968م ،

42- عبدالرحمن بن خلدون / العبر ، القسم الأول م ، ص : 204

43- د ، أحمد المختار العبادي / دراسات في تاريخ المغرب والاندلس ، ص : 198 ، 199 ، ط 1 1968 م ،

44- بوعبيد / جوانب ، ص : 24

45- المرجع السابق ص : 25 ، ابن خلدون / المقدمة م 1 ص : 462 - دار الكتاب اللبناني 1956 ،

46- نفس المرجع السابق ،

47- أحمد مختار العبادي / دراسات في تاريخ المغرب والاندلس ، ص : 201

1- الوزير : منصبه من أهم المناصب التي يشغلها المساعدون السامون للسلطان 48 . ويلاحظ أن عددا كبيرا من وزراء هذه الدولة كانوا من أهل الأندلس 49 .

2- الحاجب : وكانت مهمته الأولى مدافعة الناس ذوي الحاجات عن السلطان ثم تطورت وأصبح للحاجب مكانة في الدولة 50 .

3- كاتب الإنشاء : ويقال له صاحب القلم الأعلى وكان يسند إليه ديوان الرسائل وكان يختار من أهل نسب السلطان ومن عظماء قبيلته 51 .

4- صاحب الأشغال أو (القهرمان) 52 ومهمته الإشراف على دخل الدولة وخرجها 53 . وهناك وظائف أخرى منها وظيفة القضاء والفتيا والإمامة في الصلاة ، والسكة والجباية ووظيفة الإحتساب والتي اكنست أهمية خاصة في تلمسان 54 .

48- بوعبيد / جوانب ص : 26

49- أحمد مختار البياضي / دراسات في تاريخ المغرب والأندلس ، ص : 201

50- انظر : بوعبيد / جوانب ص : 27

، ابن خلدون / المقدمة - القسم الثاني م 1 ص : 429

، ابن خلدون / العبر ص 433، 434

51- ابن خلدون / المقدمة ص : 441، 442

52- ابن خلدون / المقدمة - القسم الثاني م 1 ص : 432

53- المرجع نفسه

54- بوعبيد / جوانب ، ص : 28

لمساعدات وبشود خصوصاً بين المملكة الريفية وأوروبا 63 . ومن ذلك أيضاً أن تلمسان بصورة خاصة قد ضربت فيها الدناير 64 .

سننتج من هذا العرض الموجز للحالة الاقتصادية للمملكة الريفية أن الإزدهار الاقتصادي كان هو الطابع العام رغم ما كانت تتعرض له من الآزمات السياسية الحادثة .

المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية

لقد سبق ذكر بعض الآزمات التي كانت تتعرض لها تلمسان مما جعلها تعيش في كثير من مراحل تاريخها في خوف وفرع . ناهيك عن ما كان يسودها من تسلط الحكام واستبدادهم وتبذيرهم للأموال ، واتخاذهم البطانة من اليهود والنصارى أعداء المسلمين ، وفرضهم الضرائب الباهضة على المواطنين من أجل تجهيز الجيوش ، وشراء رؤوس القبائل بالمال بغية المساعدة على الحروب . كل ذلك أدى إلى تردي الأوضاع الاجتماعية وفك عرى الإسلام التي وجدت المسلمين .

وكان من نتائج ذلك أن ساد الظلم ، فانتشرت الطبقة 65 بسبب جور الملكية ، فكانت طبقة الأغنياء التي يمثلها السلطان وولاته وأقرباؤه وكبار النجار ورؤوس السبائل . ثم طبقة العامة التي يمثلها المزارعون من أهل القرى وصغار الصنائع وصغار التجار في المدن . هذا مع ما كان يسود تلمسان في بعض الآزمات من العلاء الشديد والجوع الممهل مما سبب في بعض الأحيان إلى تعطيل الصلاة في كثير من المساجد لانشغال الناس بهما 66 .

وكان من نتائج ذلك أن ظهرت اللصوصية وازداد خطر عصاباتاتها في كل مكان في المدن والأرياف والصحراء فشاع عدم الأمن والخوف الدائم أضنف إلى

63- عن هذه البنود والمساعدات ينظر : د . عطاء الله دهيينة / الجزائر في التاريخ ج3 من 478

64- عن هذه الدناير وأسماء الملوك التي طبعت عليها ينظر .

د . عطاء الله دهيينة وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 من 488 ، 489 .

65- جمال الدين بوقلي حسن / الأمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 24

66- جمال الدين بوقلي حسن / الأمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 24

ذلك فساد أخلاق الناس التحارية 67 فعم الغش في المعاملات وكثر الخداع .

هذا ، ويعتبر تعدد الأجناس المتواجدة بتلمسان عاملا مؤثرا في تفكك عرى المجتمع . فقد كان هناك الصحر اويون والسردانبون وغيرهم مع الجرائريين والإيطاليين والفرسيين واليهود والمسيحيين والأتراك والاندلسيين . وكل صنف من هؤلاء له عاداته وتقاليده وأهواؤه الخاصة يحافظ عليها تتداخلت العادات . ولم يقف الحد عند ذلك بل بدأت بعض هذه الجاليات خصوصا اليهود والنصارى الذين اتخذهم الأمراء بطانة - يتحكمون في أمور المسلمين تاسنظالوا على الرعايا بضروب من التعدي وأخذ الأموال بغير حق ونوظف الضرائب المتنوعة 68...فاشتدت الوطأة على الناس وضقت مذاهبهم، عاتقلت المزارعين وضاع الإيمان واضطربت العقيدة في النفوس وجهلت ولم يعد ميزان الافصالية للعلم والتفوى بل للقرب من الحكام الظلمة 69 . وهذا يبين بوضوح مدى اسراف الناس عن الحق ومدى تحكم الاهواء والأطماع في نفوسهم .

تلکم هي الحالة الاجتماعية العامة التي كان يعيشها الناس والتي وجددهم ابن زكري عليها مما دفعه إلى أن يعطي أهمية خاصة لإصلاح النفوس . وقد ظهر ذلك جليا في مؤلفاته خصوصا عندما يتعرض لمجال التصوف - الذي كان تعدد أديبائه وانحرافهم 70 نتيجة حتمية لما شهدته تلك النفوس من يأس قاتل بسبب سوء الأوضاع التي أحاطت بها .

يتضح مما سبق أن عصر ابن زكري كان في وضعية اجتماعية مزرية وأن من بين العوامل التي أدت إلى ذلك هو تعدد الأجناس وتذبذب الوضع السياسي ، واستبداد الحكام وبتانتهم وتسلطهم على رقاب الناس .

67- محمد بن عمرو الطمار / تلمسان عبر العصور ، دورها في سياسة ومضارة الجزائر ص : 223،224 المؤسسة الوطنية للكتاب / الجزائر .

68- جمال الدين بونفلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 27، 28

69- ابن مريم / البستان ص 7 طبع المحرسة العالية (1326هـ / 1908 م)

70- سيأتي بحث خاص عن التصوف التي ساد الحالة الدينية في تلك الفترة .

المبحث الرابع : الحالة الدينية والفكرية

المطلب الأول : الحالة الدينية

لقد سبقت الإشارة إلى ⁽⁷¹⁾ أن سوء الأوضاع - خصوصا السياسية والاجتماعية - في عصر ابن ركري نتج عنه تعدد أدعياء النصوص الذي طبعت به الحالة الدينية العامة .

فقد انتشرت حركة المتصوفة بين جميع طبقات الشعب بسبب ميل الكثير من الناس إلى الإنقطاع للخلوة والعبادة والزهد في الدنيا ، بحثا عن الهدوء والإطمئنان .

فتمدد الأسياف بمختلف الأصناف واضطر العامة إلى الإقتداء بهم ⁽⁷¹⁾ . فوجد أدعياء التصوف - الذين كان الكثير منهم أقرب إلى الإحتيال والتلصص منه إلى التصوف ⁽⁷²⁾ - الأرض الخصبة لبلوغ مآربهم ، حيث كثرت تجمعاتهم وانسروا في مختلف أنحاء الدولة ينسرون معتقداتهم وآرائهم بسرأي ومسمع من السلطات بدون أن تحرك ساكنا ، بل وجد من بين الأمراء من قدم لهم يد المساعدة بكل احترام وتسجيل يتوخون من وراء ذلك الترويج لسمعتهم عند العامة ⁽⁷³⁾ .

فتمسحت الإعتقادات واستولى على العقول ركام من الخرافات ⁽⁷⁴⁾ التي استغل أصحابها العامة باسم الدين ، وتقربوا للسلطان باسم الطريقة . فأقبل عليهم الناس بالرشي والقرايين وقصدهم الحكام بالعطايا والهدايا ⁽⁷⁵⁾ فكثرت زواياهم تحت إمرة دجاجلتهم وعم بأسهم ، وكثرت المؤلفات ⁽⁷⁶⁾ عن الكرامات

71- جبال الدين بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 30

72- المرجع السابق ، ص : 31

73- كتاب الجزائر بين الماضي والحاضر / ترجمة : اسطنبولي رابع ومنصف عاشور ، ص : 119

74- بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 31

75- أبو القاسم سعد الله / تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 1 ص : 482

حتى اختلط أمرها بالخرافات والسحر. وبذلك وحّد القلوب طريقه حتى وصل الحد إلى درجة أن ادعى بعض الأنساع في شيوخهم 77 النبوة، بل وجد من بين هؤلاء من ادعى النبوة 78.

هكذا أدت الفوضى السياسية والنفك الاجتماعي إلى ميل الناس إلى الخلوة والانعزال فأردهم التصوف ولكن للأسف لم يكن هذا التصوف في أغلبه نصرياً سنياً بل كان تصوف شعوية وخرافات وطريقاً إلى الرشوة والتهب واستغلال العامة. فكان من الطبيعي أن يبرز في مثل هذا المجتمع المريض طائفة من العلماء والوعاظ المخلصين - وإن كانوا أقلية كما سرى مع الشيخ ابن ركري وأمثاله 79 - تصحح المفاهيم للناس خصوصاً العامة منها، وتدعوهم إلى الطريق المستقيم.

المطلب الثاني : الحالة الفكرية

يبين مما سبق أن اضطراب الأحوال أدى إلى أرباك الأمور الدينية والإجتماعية غير أنه لم يحدث نفس الأثر بالنسبة للحالة العلمية. فرغم انتشار الشعوذة والسحر، وكثرة الطرق الصوفية المنحرفة فإن أغلب السراجع أجمعت على أن الحياة الثقافية حافظت على حيورتها ونشاطها خلال تاريخ بني زيان خصوصاً في القرن التاسع 80. فقد اشتهرت تلمسان بانتشار العلم فيها،

76- من هذه المؤلفات : النجم الثاقب لابن سعد ، والبستان لابن مريم .

77- من هؤلاء أحمد بن يوسف الهواري الوابوي (ت 927هـ / 1521م)

انظر : جمال الدين بوقلي حسن / الإمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 31 ، محمد بن يوسف

السنوسي ومشرحه لمختصره في المنطق / تحقيق : اسعيد عليوان ، ص : 10

78- منهم : عمرو المغيني المعروف بابن السباقي (ت 890هـ / 1485م) ، انظر جمال الدين بوقلي حسن /

الإمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 32 (2)

79- منهم : السنوسي (ت 895هـ / 1490م) ستاتي ترجمته

، المعيلي (ت 909هـ / 1503م) " "

80- انظر : سائل المغرب / عبدالوهاب منصور ج 1 ص : 151

، مصباح الأرواح في أصول الفلاح للمعيلي / تحقيق رابع بوبار ، ص : 587

، ، حاحيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص 437 ، 438 .

، ابن يوسف السنوسي ومشرحه لمختصره في المنطق / تحقيق : اسعيد عليوان ، ص : 12

، تلميذ ابن عبد العصور / محمد بن عمرو الطهبار ، ص : 221

، جرائب من الحاف في المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري / بوجبار ، ص : 56

، تاريخ الجزائر الثقافي / أبو القاسم سعد الله ج 1 ص : 70

ومواضعات علمها الزيارات 61 التي يقوم بها العلماء من المغرب خاصة ، ومن الأندلس والمشرق الإسلامي أيضا وذلك ليأخذوا العلم على الأساتذة التلمسانيين 62 . ولا أدل على هذا النشاط العلمي من وجود هذه النخبة 63 الكبيرة من مناعير العلماء الذين أنجبهم ذلك العصر ، وقد خدموا حياته الفكرية : بالدروس التي شملت شتى العلوم ، وعمت كل الناس ، حيث حضرها الأمير والرعية والباطي والبراعد . وبمؤلفاتهم الفاتقة التي ضمنت لهذه الثقافة حيويتها إلى اليوم رغم ما سادها 64 من مختصرات ومن شروح . وعن الأدلة كذلك على هذا النشاط غير وجود عدد لا بأس به من المدارس بتلمسان . فقد كانت هناك مدرسة أبي الإمام 65 والتي أسسها أبو حمزة موسى الأول 66 ثم المدرسة الناشئانية 67 التي أسسها ابنه 68 بجانب الجامع الأعظم . ثم مدرسة قرية العباد 69 التي أهرسها السلطان أبو الحسن المريني 90 ثم المدرسة التي أنشأها ابنه 91

81- من هؤلاء العلماء العالم الريفي الأندلسي علي بن محمد الفصافي (ت 891هـ / 1486م) ، وعبدالباسط بن حبلل المصري (ت 920هـ) .

82- بوجياد / جوانب 56

83- منحصر فتره في آخر هذا المطلب نذكر فيها أهم هؤلاء العلماء وأهم مؤلفاتهم .

84- الإمام بن يوسف السوسمي وعلم التوحيد / جمال الدين بوقلي حسن ، ص : 48، 48

، الجزائر في التاريخ / د . حاجيات وآخرون ، ج 3 ، ص : 439

85- هيا : أبو ، يد عبد الرحمن بن محمد (ت 743هـ / 1341م) ، أبو موسى عيسى ابن الإمام (ت 749هـ /

1348م) للسيد عنهما ، انظر : د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص 440 ، 441 .

86- اسطر الهامش 41

87- لم نزل أفتخر مدرسة في المغرب الأوسط إلى عهد الاحتلال الفرنسي للقطر الجزائري - انظر : د .

حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص 438 .

88- ابن تاسفين عبد الرحمن الأول (716-737هـ) - انظر : الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ،

ص 632 ، د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص : 438

89- نسمى اليوم المدرسة الحلدونية ، وهي التي تابع فيها ابن زكري دراسته - بعد وفاة شيخه ابن زاغو -

انظر : التعريف بالمؤلف .

90- أبو الحسن المريني (علي المنصور) ، (1297-1351م) خلفه ابنه أبو عنان ، انظر : السيد ص 17 (

قسم الأعلام)

91- عمار بن أبي الحسن علي (749هـ / 1348م) - انظر : الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص :

بجانب مسجد الحلوي 92 . ثم المدرسة اليعقوبية التي أسسها أبو حمزة موسى
93 الثاني ثم المدرسة الجديدة التي بناها السلطان أحمد العاقل 94 .

هذا إلى جانب الانتشار الواسع للمساجد التي شيدت خصيصاً لإقامة
الصلوات وحلقات التدريس ويعد الجامع الأعظم رائد هذه المساجد . هذا ويعد من
أهم العوامل التي ساعدت على ازدهار ثقافة العصر هو :

1- اهتمام ملوك بني زيان بالثقافة فقد شيدوا المدارس - كما سبق
ذكره ، وأوقفوا عليها أوقافاً جلية ودعوا لها الشيوخ والعلماء من كل مكان .
وعرف العلماء في عهدهم الاحترام والتبجيل ، بل كان منهم من يحضر حلقات
الدرس 95 وفيهم من كان ينظم المهرجانات الشعبية كل سنة عند حلول ليلة
المولد النبوي . بل وشارك بعضهم العلماء في التأليف 96 .

2- هجرة كثير من علماء الأندلس إلى تلمسان حيث نقلوا إليها علومهم
وآدابهم ونظموا حلقات التعليم بالمساجد والمدارس ، حتى صار الجامع الأعظم لا
يقل أهمية عن جامع الزيتونة بتونس والقرويين بفاس .

إذا الطابع العام للحياة الثقافية في عصر ابن زكري كان طابع الحيوية
والنشاط ، وقد سبقت الإشارة إلى أن من أهم الأدلة على ذلك هو ذلك العدد الكبير
من العلماء الأجلاء الذين أنجبهم العصر أضف إلى ذلك كثرة العلوم المندولة
وتنوعها . ولذلك وجدت من المفيد أن أختتم هذا المطلب بذكر بعض من هؤلاء

92- أبو عبدالله الشوفي الإشبيلي الملقب بالحلوي تاج الأولياء نزيل تلمسان --ابن مريم / البستان ص
70،69

93- (760-791هـ/1359-1389م) ، ولد بالأندلس - انظر : الميللي / تاريخ الجزائر ، ص : 833 ، د . حاجيات
/ الجزائر في التاريخ ج 3 ، ص : 399

94- انظر د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ، ج 3 ص : 433

95- سنرى ان السلطان احمد العاقل وهو أحد معاصري ابن زكري كان يحضر هذه الحروس - انظر : التعريف
بالمؤلف .

96- منهم : أبو حمزة موسى الثاني الذي تولى الحكم (760هـ / 1359م) ، قد خلف كتاباً بعنوان : واسطة
السلوك في سياسة الملوك ، ابنه أبو زيان الذي تولى الحكم (796هـ / 1394م) ألف كتاباً في التصوف
، انظر : بوعباد / جوانب ، ص 53-54

العلماء ثم التعرف على أهم هذه العلوم . أما عن العلماء فأذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر 97 :

1- سعيد العقباني : (ت 811 هـ / 1408 م) ، أبو عثمان بن محمد بن محمد ولد بتلمسان سنة (720 هـ / 1320 م) ، وأخذ العلم بها . ولي القضاء ما ينيف على أربعين سنة . أخذ عنه جماعة منهم : ابن مرزوق الحفيد 98 وابن زاغو 99 .

من تصانيفه: تفسير سورتي الفاتحة والأنعام ، وكتاب الوسيلة بذات الله وصفاته إلى حاجب خليقته في مخلوقاته ، وشرح قصيدة بن الياسمين في الجبر ...100

2- الهواري (ت 843 هـ / 1438 م) ، أبو عبدالله محمد بن عمر ، أصله من مغراوة . وأخذ العلم ببجاية ، وفاس والقاهرة ، وجاور مدة بالحرم الشريف ... ألف : تبصرة السائل ، والتبيان ، والتسهيل ...101

3- محمد أبو الفضل المشدالي (ت 865 هـ / 1461 م) ، اهتم بالتفسير والحديث والأصول والفرائض والحساب 102.

4- أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يحيى الحباك (ت 867 هـ / 1463 م) ، الفلكي ، الفرضي . ألف على الخصوص في علم الاسطرلاب 103 .

5- أبو الحسن القلصادي (ت 891 هـ) (علي بن محمد القرشي

97- يلاحظ تأجيل الكلام على الشيخ ابن زكري وأهم شيوخه وتلاميذه إلى الفصل الثاني من هذا الباب .

98- (ت 842 هـ / 1438 م) سيأتي ذكره ضمن شيوخ ابن زكري .

99- (ت 845 هـ / 1441 م) سيأتي ذكره ضمن شيوخ ابن زكري .

100- للمزيد من ترجمته ينظر : د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ص 443 ، بوعباد / جوانب

ص 61 ، رحلة القلصادي ص 98 هـ (91) ، طبقات المفسرين / الداوودي ج 1 ص 189 ، ط (1)

101- انظر عنه : د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ص 450

102- ينظر عنه : أحمد بابا / النيل ص 330-331 ، بوعباد / جوانب ، ص : 62

103- محمد بن محمد الفاني / زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ . ص 99 مخ ، خ ، م رقم 170.

، ابن مريم / البستان ص 219، 220 ، بوعباد / جوانب ص : 62

البسطي نزيل تلمسان نبغ في الرياضيات والفرائض ، وأصله من الأندلس . أخذ عن السنوسي وغيره . من كتبه : كشف الحجاب عن قانون الحساب ، وشرح فرائض مختصر خليل ... 104.

6- محمد بن يوسف السنوسي (ت 895 هـ / 1490 م) . من أكابر علماء عصره 105 . ولد ونشأ بتلمسان ، وأخذ بها عن أشهر علمائها . اشتهر في سائر أنحاء العالم الإسلامي . من أهم تصانيفه : عقيدة التوحيد الكبرى ، وشرحها ، والعقيدة الوسطى وشرحها ، وشرح صحيح البخاري ، وتفسير سورة (ص) وما بعدها من السور ، ومختصر في القراءات السبع ... 106 .

7- ابن سعد التلمساني (ت 901 هـ / 1495 م) محمد بن أحمد بن أبي الفضل بن سعيد ، ولد ونشأ بتلمسان ، وأخذ عن علمائها ، ثم رحل إلى المشرق ، وتوفي بمصر . ألف كتاب : النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب ...

107

8- ابن مرزوق العجيسي (ت 901 هـ / 1495 م) محمد بن مرزوق العجيسي الكفيف ، أخذ عن والده ابن مرزوق الحفيد 108 وعن شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني 109 ... 110 .

9- محمد بن عبدالكريم المغيلى (ت 909 هـ / 1503 م) أبو عبدالله ، نشأ بتلمسان ودرس بها ، ثم غادرها واستقر مدة بناحية توات .

104- د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص 452 / الهامش 81 ، هـ (34) .

105- سنرى أنه وابن زكري كانا كفرنسي رهان .

106- انظر : د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص 445 ، بوعبياد / جوانب ص 63 ، وفيه أنه توفي سنة 865 هـ / 1490 م . ولا أراه إلا خطأ مطبعيا .

، محمد بن محمد الفاني / زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ ص 99 وفيه أنه توفي 885 هـ وهو أيضا خطأ حسب ابن مريم / البستان ص 237-248

107- انظر : الجزائر في التاريخ / د . حاجيات ج3 ص 451

108- ستأتي ترجمته ضمن شيوخ ابن زكري .

109- أبو الفضل أحمد (ت 852 هـ / 1449 م) محدث من الأئمة الكبار ومؤرخ مصري ، له : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، الإصابة في تمييز الصحابة - انظر : المنجد في اللغة والأعلام ، ص : 6

110- انظر : أحمد المقرئ / نفع الطيب ج5 ص : 419 ، دائرة المعارف الإسلامية م12 ص 290 ، محمد بن عمرو الطهار تلمسان عبر العصور . ص : 224

من كتبه : تفسير الفاتحة ، والبدر المنير في علوم التفسير ، ومفتاح
النظر في الحديث ، ومصباح الأرواح في أصول الفلاح (رسالة في قضية يهود
توات) 111... 112

10- الحوضي التلمساني (ت 910 هـ / 1503 م) محمد بن
عبدالرحمن ، عالم وشاعر ، ألف منظومة في العقائد ، وقد شرحها الإمام السنوسي
113...

11- أبو العباس الونشريسي (ت 914 هـ / 1507 م) أحمد بن يحيى
بن محمد بن عبدالواحد التلمساني ، نشأ بتلمسان وأخذ عن علمائها ، ثم غادرها
إلى فاس قاستقر بها إلى أن توفي .

من كتبه : المعيار ، وإيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك ، والفتاوى
في أحكام الوثائق 114...

12- شقرون المغراوي (ت 929 هـ / 1524 م) أبو عبدالله بن محمد بن
أحمد بن أبي جمعة ، من تأليفه : تقييد على مورد الظمان في القراءات ، والجيش
الكمين في الكر على من يكفر عوام المسلمين 115...

هؤلاء وغيرهم يصعب حصرهم في هذه العجالة ، قد بذلوا جهودا حثيثة
من أجل ازدهار ثقافة مجتمعهم ، ويتضح ذلك من خلال هذه القائمة الطويلة من
المؤلفات القيمة التي زودوا بها ذلك العصر . هذا عن علماء العصر أما عن
العلوم المتداولة فهي كثيرة جدا وقد احتلت العلوم الدينية فيها الصدارة .

111- هي قضية هدم كنائس يهود توات التي افتى بها المغيلي .

112- د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص 445 ، بوعباد / جوانب ص : 64

113- د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ص 446 .

114- انظر : د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ص 446

، ابن مريم / البستان ، ص 53

، محمد بن محمد الفاني / زبدة التاريخ وزهرة الشمايخ ، ص 100

115- د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ص 446

، عبدالحى بن عبدالكبير / فهرس الفهارس ج2 ص 1065

وليس ذلك بغريب في عصر كان طابع الثقافة فيه مصبرغا بالصيغة الدينية 116 . ولذلك أجد من الضروري في هذه الفقرة أن أبدأ الحديث عن هذه العلوم بأكثرها رواجاً وهو علم الفقه .

فرغم ما شهده الفقه والفقهاء المالكيون من تقلبات 117 في تلك المنطقة فقد حافظ على نشاطه وحيويته خصوصاً في القرن التاسع . فقد كان يخول لأصحابه الحصول على وظائف هامة خصوصاً في القضاء والدواوين الإدارية ولعل ذلك من أهم الدوافع وراء إقبال الناس عليه 118 . هذا وكان المرجع الأساسي في الفقه آنذاك هو مختصر سيدي خليل 119 ومختصر ابن عرفة 120 وقد انهال عليهما العلماء بالشروح والتعليق .

أما كتب الفقه الأكثر تداولاً فهي بالإضافة إلى مختصر خليل ومختصر ابن عرفة نجد المدونة لسحنون 121 ، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني 122 ومختصر ابن الحاجب 123 . ومن العلوم الدينية التي نالت اهتمام علماء تلك الفترة كذلك هو علم التفسير ، فقد شاع تدريسه في كل المدارس إلا أن التأليف فيه لم ينل حظاً وافراً 124 إذا استثنينا : الجواهر الحسان في تفسير القرآن

116- بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص 36 ،

بوعباد / جوانب ص 64

117- عن هذه التقلبات التي تأثرت سلباً أو إيجاباً حسب تنوع الأنظمة ، انظر : بوقلي حسن / الامام السنوسي ، ص 36-42 .

118- د ، حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص 439 .

119- خليل بن إسحاق الجنحي شفاء الدين (ت 776هـ / 1374م) فقيه مالكي - انظر : المنجد في اللغة والأعلام ، ص : 234

120- محمد بن عرفة البرغمي أبو عبدالله (716-803 هـ / 1316-1400م) - الزركلي / الأعلام م7 ص 43

121- هو : عبدالسلام المشهور بسحنون (= 240هـ / 854م) أعاد علي ابن القاسم قراءة وتصحيح مدونة ابن القرات - انظر : بوقلي حسن / السنوسي وعلم التوحيد ، ص 38هـ (2) ، الشفا / عياض ، تحقيق : محمد أمين قرعة علي ج1 ص 188هـ (1)

122- أبو محمد عبيدالله بن أبي زيد القيرواني إمام المالكية في زمنه (ت 386هـ) - أحمد أمين / ظهر الاسلام ج1 ص 299-300 ، مخلوف / شجرة النور الزكية ص 96 .

123- عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس (570-646هـ / 1174م) . انظر : أبو الفداء / المختصر في أخبار البشر ج6 ص 81 ، الذهبي / معرفة القراء الكبار ج2 ص 516 ، 517 ، ابن كثير / البداية والنهاية ج13 ص 176 ،

124- أبو القاسم سعدالله / تاريخ الجزائر الثقافي ج1 ص 116

لعبد الرحمن الشعالبي 125 وتفسير محمد السموسي 126 الذي لم يكمله ،
وتفسير للفاتحة لكل من الشيخ أحمد بن راضو 127 وسعيد العقباني 128
ومحمد بن عبد الكريم المغيلي 129 .

أما كتب التفسير الأكثر رواجاً في تلك الفترة فما عدا تفسير فخر
الدين الرازي 130 ، والكشاف لجار الله الزمخشري 131 فإن أغلب المراجع قد
اكتفت بذكرها مجمل ، أما عن القراءات والرسم فقد اشتهرت (الشاطبية) 132
و (الخراز) 133 .

ثم هناك علم الحديث الذي لم يبلغ الإهتمام به درجة الإهتمام بالفقه
134 ومن أشهر كتبه المتداولة : صحيح البخاري 135 ومسلم ، وكتاب
الأربعين حديثاً النووي 136 . وعن الأصول اشتهرت كتب منها : شفاء الغليل ،
والمستقصى ، وبعض أجزاء من الإحياء للإمام الغزالي 137 ، والبرهان للجويني
138 . ومختصر ابن الحاجب الأصلي . وهناك السيرة المبرية التي عرفت
ازدهارا خاصا ، وازدهرت كتبها وبالأخص الشفا بتعريف حقوق المستغنى

- 125 (ت 875 هـ / 1471 م) أبو زيد محمد بن مخلوف ... انظر : د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص
444 ، أحمد بابا النيل . ص : 148-151 ، بوعباد / جوانب . ص 63 - 126 - سبقت ترجمته .
127 - انظر : شيوخ المؤلف . - 128 - سبقت ترجمته . - 129 - سبقت ترجمته .
130 - (ت 606 هـ / 1209 م) - انظر نهاية الإيجاز في رايه الإعجاز ، نسيف . د . بشر بن سبيح (ص 1) - دار
العلم للملادين . ط (1)
131 - (ت 538 هـ / 1144 م) محمود بن عمر أبو القاسم جار الله - انظر : مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية
/ تحقيق عدنان ص 83 دار القرآن .
132 - ناظمها هو : أبو القاسم الرعييني الشاطبي (ت 590 هـ / 1194 م) - بوعباد / جوانب ص 69 هـ 99 ،
100 .

133 - لمحمد بن محمد الأموي الشريفي الشهير بالخراز (ت 718 هـ / 1318 م) - بوعباد / جوانب ، ص :
70 ، للأعلام ج 7 ص 262

134 - انظر : أبو القاسم سعد الله / تاريخ الجزائر الثقافي ج 1 ص 115
135 - لقد قام أبو زيان بن أبي حمير (ت) بنسخ نسخة من صحيح البخاري وحبسها في المكتبة التي
أسسها بالجامع الكبير في تلمسان ، بوعباد / جوانب . ص 70 هـ 102 .

136 - جمع يحيى النووي (ت 676 هـ / 1228 م) ،
137 - أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي (ت 505 هـ /) - وفيات الأعيان ج 4 ص 216
138 - أبو المصالي عبد الملك بن الشيخ أبي محمد عبدالله بن يوسف (478 هـ) لمع الأدلة / تحقيق : فتوية
حسين ص 9 ، وفيات الأعيان ج 3 ص 167

للقاصي عياض 139 .

وكثر المديح واشتهرت كتبه وبالأخص (البردة) لشرف الدين محمد بن سعيد الصنهاجي المعروف بالبوصيري 140 يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن تلك العلوم كذلك علم الفرائض الذي كان يفرض على صاحبه أن يكون خبيراً بالحساب . وقد عنى الدارسون بكتاب الفرائض المعروف (بالحوفي) تأليف أحمد بن خلف الحوفي 141 . والأرجوزة في الفرائض المعروفة (بالتلمسانية) لأبي إسحاق 142 بن أبي بكر التلمساني الوشقي 143 .

ثم هناك النصوص الذي استحوذ على جل عقول العلماء وقد رأينا سابقاً أنه كان في أغلبه تصوف شعوذة وخرافات وليس تصوفاً سنياً . وقد نالت (حكم ابن عطاء الله 144 شهرة لم ينلها فيه أي كتاب ، وقد كشرت شروحاتها 145 . هذا مع الإنتشار الواسع لعلم العقائد فازدهرت بذلك كتب المنطق 146 وعلم الكلام 147 . وقد كانت السيطرة فيه للأشعرية التي يرجع الفضل في دخولها المنطقة إلى السرخيين 148 . أضف إلى ذلك ما لقيته اللغة والأدب وقواعدهما من رواج

139- أبو الفضل عياض (ت 544هـ /) - وفيات الأعيان ج3 ص 483 ، الشافعي عياض ، تحقيق قره علي ج1 ص 21-24 .

140- محمد بن سعيد بن حماد أبو عبد الله (608-696هـ / 1212-1296م) الأعلام ج6 ص 139 .

141- علي ابن إبراهيم بن سعيد الحوفي (ت 430هـ / 1039م) - الأعلام ج4 ص 250 .

142- إبراهيم بن محمد بن خلف (ت 690هـ /) مشهور بأرجوزته في الفرائض ... ابن مريم / البستان ، ص 55 ، 56 .

143- حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص 440 .

144- بو عياد / جوانب ص 72 ، 73 .

145- تاج الدين أحمد بن محمد الاسكندري (ت 709هـ / 1309م) - طبقات الشافعية / السبكي ط (1) ج5 ص 176 ، 177 .

146- منها شرح الشيخ زروق والتي تزيد على العشرين ... البستان ص 46 .

147- من كتبه الأكثر رواجاً هو كتاب : الجمل في مختصر نهاية الأمل في المنطق لأفضل الدين محمد بن نامور الخونجي (ت 648هـ / 1248م) ، ومن علماء المغرب الأوسط الذين شرحوا هذا الكتاب هم : الشيخ بن العباس التلمساني (ت 871هـ / 1466) ، محمد السنوسي (ت 895هـ /) - انظر بو عياد / جوانب ص 75 (120) .

148- لقيت فيه كتب الغزالي (الرسالة القدسية ، والاقتصاد في الاعتقاد ، ومقاصد الفلاسفة) وكذلك الإرشاد للجويني غاية غامضة ... انظر : جمال الدين بوقلي حسن / بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 43 .

149- انظر : السنوسي وثرجه لمختصره في المنطق / تحقيق اعليوان ، ص : 13 .

بمسبب ارتباطهما الوثيق بعلمي القرآن والحديث 149 .

وبذلك أصبحت لغة القرآن هي لغة التخاطب ولغة الكتابة... وبهذا أصبح العلماء عربا في فكرهم وثقافتهم ولو من كان منهم من أصل مازيغي يتكلم لغة مازيغية في بيئته الخاصة 150 . أما العلوم الطبيعية فقد وجهت إليها عناية كبيرة خصوصا (الرياضيات و الفلك والطب) .

أما علم التاريخ فيبعد أقل حظا من العلوم الأخرى إذ لم يؤثر من علماء القرن التاسع الإعتناء به اللهم ما لقيه من طرف العالم الجليل 151 التنسي 152 .

سبب مما سبب أن الحياة الفكرية في القرن التاسع كانت في نشاط وتفاعل دائمين صاحبتهما حركة واسعة في التأليف . وقد أرجع بعض الباحثين 153 سبب هذه الحركة الواسعة في التأليف، وهذا التنوع في المواد إلى عوامل منها :

1- لامبالاة الحكومات في فرض اتجاه معين في الفقه أو الاعتقاد... ولكن ورغم هذا فقد ساد المذهب المالكي .

2- توزع المعرفة وتدريسها في مختلف المواضيع و لمختلف المستويات .

3- جعل التعليم في متناول الجميع في المدينة والقرية ...

149- انظر : بوقلي حسن / بن يوسف السنوسي وعلى التوحيد ، ص : 44 ، ابن يوسف السنوسي وشرحه لمختصره في المنطق / عليوان ، ص 14 .

150- سنري أن ابن زكري له قصيدة باللغة الأمازيغية تتحدث عن منازل السنة - انظر مؤلفات الشيخ .

151- محمد بن عبدالله بن عبد الجليل التنسي التلمساني (ت 899هـ / 1492م) ، انظر : ابن مريم / البستان ص 248 ، 249 .

152- برعباء / جوانب ، ص 67

153- بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص 45 ، 46 .

هذا ولم تكن هناك طريقة منهجية واحدة متبعة عند علماء العصر بل كان كل عالم له طريقته الخاصة . فقد ينظم الشيخ أوفاته فيقسمها حسب الفصول وحسب الموارد التي يدرسها في هذا الفصل أو ذاك . فابن زاغو 154 مثلاً : كان يدرس بالمدرسة اليعقوبية في فصل الشتاء : (التفسير والحديث والفقه والأصول) . وفي فصل الصيف : (العربية والبيان والحساب والفرائض والهندسة) . وكان في كل يوم خميس ويوم جمعة يعتنى بإلقاء دروس في التصوف وبتصحيح تأليفه 155 . وكان الشيخ ابن زكري يكرر المسألة الواحدة ثلاثة أيام أو أربعة حتى يهيئها الخاص والعام ... 156 .

وإلى جانب هذا فلم يكن هناك أي خرج على الطالب في تحديد سس التعليم ولا في نوعية المدرسة التي سيتوجه إليها . فقد كان للمتعلّم الحق في الدخول إلى الكتاتيب والزوايا والمساجد . وكان المتعلم يتقدم إلى حفظ القرآن بعد حصوله على الخط والقراءة . وكان لا يرقى إلى التخصص في العلوم الدينية وغيرها إلا بعد أن يكون قد تمكن من أدواتها الضرورية كالنحو واللغة والأدب ... وليس بالضرورة أن يكون ذلك بالمعاهد الرسمية .

فقد يصاحب التلميذ شيخه مدة معينة ليدرس عليه موضوعاً ما أو شيئاً من المعرفة ، حتى إذا ضبطه ضبطاً أجازه شيخه بشهادة يعترف فيها بعلم تلميذه وإسلامه في نص طويل كله دعاء وشهادة بالخير ، وقد يدرج فيه الشيخ أبياتاً شعرية لمدح تلميذه 157 كما سنرى ذلك مع الشيخ ابن زكري وتلميذه أحمد بن الحاج البديري 158 . كان ذلك عن الجوانب السياسية والإقتصادية والاجتماعية

154- ستاتي ترجمته حسن شيوخ بن زكري .

155- انظر : ابن مريم / البستان ص 43 ، أحمد بابا / النيل ص : 78 ، 79

، بوقلي حسن / السنوسي وعلم التوحيد ص 47 هـ (1)

156- ابن مريم / البستان ، ص : 43 ، بوقلي حسن / السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 48 ، هـ (1) .

157- بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 45 ، 46 .

158- انظر : احازات الشيخ ،

والدبسة والفكرية لعصر الشيخ أحمد بن زكري التلمساني . ففي هذه البيئة
عاش ابن زكري وفد حان الألوان للتعريف به .

الفصل الثاني : التعريف بالمؤلف

المبحث الأول : شخصيته

المطلب الأول : اسمه ونسبه

هو الشيخ أبو العباس 159 أحمد بن الشيخ (160 المقدس ، المرحوم أبو عبدالله 160) محمد بن زكري 161 المانوي 162 ، المغراوي النسب 163 ، التلمساني الدار 164 ، السني ...

يلاحظ هنا أن المراجع التي تعرضت لترجمة هذا الشيخ اقتصرت على جده الأول (زكري) إلا أنه خلال زيارتي لتلمسان وجدت أحد المنسبين إليه يضيف إليه جدا آخر وهو (اصغير) 165 .

المطلب الثاني : مكان المولد - تاريخ الميلاد -

تاريخ الوفاة - ضريحه .

لقد أهملت كتب التراجم عدة جوانب من حياة هذا الشيخ من ذلك مكان وتاريخ المولد ، والحديث عن حياته الاجتماعية وكذلك الحديث عن إجازاته ... وعليه يضطر الباحث إلى فرض فرضيات تصحبها استنتاجات لعله يوجد بحسب متكامل شيئا ما عن هذه الشخصية الفذة .

159- ابن عسكر / دوحة الناشر ، ص 88 ،

، ابن مريم / البستان ، ص 41 ، 42

، حاجي خليفة / كشف الظنون ج2 ص 1157 ،

، دائرة المعارف ج3 ص 159 ،

(160 ، 160) - محصل المقاصد لابن زكري ، مخ، خ، ع، رقم D1066 .

161- وقيل (زكرياء) . و (زكرياء) اسم جده ، وحكى الجوالي في المهد والتعصر . وقرئ بها في التنزيل وأهل نجد يقولون (زكري) على لفظ النسب ... والأظهر أن يقال أن اسم جده (زكري) لما هو الجاري على

الأسنة اليوم . انظر : شرح محصل المقاصد لمؤلف مجهول . مخ، خ، ع، رقم 8224 .

162- أحمد بابا التنيكتي / نيل الابتهاج ص 64 ، كفاية المحتاج . ص 131 ، كحالة / معجم المؤلفين ج1 ص 225 ، الزركلي / الأعلام ص 1 من 231 ، ابن القاضي / ذرة الحجال ، القسم الأول . ص : 42

163- محصل المقاصد لابن زكري . الورقة (1) مخ، خ، ع، رقم D2766 .

164- بوقلي حسن / بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد . ص : 70 .

165- مقابلة بتلمسان مع أحد المنتسبين لهذا الشيخ .

1 - مكان المولد والنشأة :

يمكن القول بأن الشيخ أحمد بن محمد بن زكري ولد بتلمسان ونشأ بها وذلك لعدة أسباب منها :

أن أيا من المراجع لم ينسبه لأي مكان سوى تلمسان ، كما لم يذكر أي منها أنه تعلم خارجها سوى في مرحلة تعليمه على الشيخ محمد بن العباس 166 بالعباد 167.

بل على العكس من ذلك فإنها تؤكد أنه تجاوز تعليمه الابتدائي ودخل الصنعة في محل قريب من بيته 168 بتلمسان لا يبعد كثيرا عن المدرسة اليعقوبية التي كان يدرس فيها الشيخ ابن زاغو 166 .

2- تاريخ ولادته

لم يكن تاريخ ولادة الشيخ أحسن حالا في كتب التراجم من مكان الميلاد . إلا أن الاستنتاج يبقى هو المهيمن في ذلك انطلاقا من بعض العبارات الواردة هنا وهناك في بعض المراجع . فمثلا يقول السخاوي 169 في آخر ترجمته لابن زكري : وهو - أي ابن زكري - في سنة 890 هـ حتى ويكون تقريبا في حدود السبعين . يستخلص من هذه العبارة أن الشيخ ولد عام (820 هـ /) ولنجعل هذا الاستنتاج هو الاحتمال الأول . (1) يقول (Brosseard) ما ترجمته : (وذهبت به أمه عند حائك ليعلمه الصنعة وكان عمره في ذلك الوقت اثنتا عشرة سنة) - 170 - و يقول أيضا (Brosseard) - بعدما بين أن ابن

166 - ستأتي ترجمته

167 - مدينة قريبة من تلمسان بها ضريح أبي مدين شعيب ..

168 - انظر : مجلة الثقافة / 15 / ع 90 / صفر - ربيع الأول 1406 هـ / تصدرها وزارة الثقافة الجزائرية .

169 - الضوء اللامع ج 1 ص 303 .

، والسخاوي هو : محمد بن الحسن بن علي السخاوي الشافعي ، فاضل (ت بعد 846 هـ / 1442 م) . انظر : الاعلام

ج 6 ص : 88 .

Brosseard / Revue Africaine . P 161 - 170

زكري كان عمره إبان تعلمه على ابن زاغو اثنتي عشرة سنة - ما ترجمته :
(...وبعد ثلاث أو أربع سنوات من بداية قراءته على ابن زاغو 171 فقد أمه وبعد
قليل فقد شيخه) 172 .

يستخلص من ذلك أن ابن زكري كان عمره إبان وفاة شيخه ابن زاغو لا
يتجاوز السبع عشرة سنة مما يدل على أنه ولد سنة 828هـ . وليكن الاحتمال
الثاني (II) .

ويقول (Bresselard) مرة أخرى ما ترجمته : (ورغم صغره على
السنوسي فقد بدأ بتكوين صداقة بينهما) 173 . فإذا علمنا أن السنوسي ولد
سنة (832هـ / 1428م) 174 تبين لنا أن ابن زكري ولد سنة 833هـ أو بعدها
بقليل ولنفرض أنه ولد سنة (834هـ / 1430م) . وهذا احتمال ثالث (III) .

ثم أورد (Bresselard) عبارات أخرى تتناقض مع هذا التقدير منها
ما ترجمته :

(لقد توفي الشيخ ابن زكري سنة 910هـ / 1504م) عن عمر يناهز
الستين) 175 .

يستخلص من ذلك أنه ولد سنة (850هـ) . وليكن هذا هو الاحتمال
الرابع (IV) .

ولا يمكن للباحث في بداية الترجيح بين الاحتمالات الأربعة إلا أن يلغى
مباشرة الاحتمال (IV) وذلك لسبب واضح وهو أنه يعارض أو يكذب قراءة ابن

171 - (ت 845هـ) ستاتي ترجمته

Bresselard / Revue Africaine . P 163 - 172

Bresselard / Revue Africaine . P 165 - 173

174 - ابن مريم / البستان . ص 237 - 248 ، الزركلي / الاعلام 7م ص : 154 .

Bresselard / Revue Africaine P 166 - 175

ركري علي ابن زاغو الأمر الذي قالت به كل المراجع بل قاله (Bresselard) نفسه 176 . وبذلك تبقى الاحتمالات الثلاثة الأولى .

فلو أخذنا الاحتمال الأول لتبين أن ابن زكري لم يأخذ علي ابن زاغو إلا بعد بلوغه (العشرين) من عمره . وهذه النتيجة الأخيرة تعارض مسائل منها :

1- الذكاء الذي عهد في ابن زكري منذ الصغر .

2- صغر سنه إبان تعلمه علي ابن زاغو الشيء الذي تقول به أغلب المراجع .

3- صغر سنه وقت تعلمه الصنعة .

هذا التعارض يدفعني إلى إلغاء الاحتمال الأول . فلم يبق لدي بعد ذلك إلا الثاني والثالث وبمقارنة بينهما أجد الاحتمال الثالث أقرب إلى الصواب لأسباب منها :

1- تناسب عمره مع تاريخ تعليمه الحياكة والتي بدأها وهو هزال صغيراً لظروفه القاسية .

2- يتضمن هذا الاحتمال تقدير نسبي معقول لعمر ابن زكري إبان تعلمه علي ابن زاغو ، الشيء الذي يبرز ذكاءه الذي عهد فيه .

3- معاصرته للسنوسي المطلقة والتي لا تسمح بأن يكون بينهما فارقاً كبيراً في السن .

4- هذا فضلاً عن كونها تجمع بين تاريخ أخذه علي ابن زاغو مع صغره على السنوسي .

5- يحتمل عمره عاديا (ست وستون) والذي يتماشى مع تاريخ الوفاة الذي ذكر ابن مريم 177 .

لهذه الأسباب أقول بأن ابن زكري ولد سنة (834هـ / 1430م) أي بداية عهد السلطان أبي العباس أحمد العاقل بن أبي حمو 178 .

3- وفاته :

أما وفاته فهي سنة (899هـ / 1493م) على أكثر الأقوال 179 .

وقيل سنة (900هـ / 1494م) 180 . وقيل سنة (906هـ /) بالطاعون 181 . والأرجح أنه توفي سنة (900هـ) وذلك لأسباب منها :

- أن هذا التاريخ ذكره أقرب تلاميذه له وهو (أحمد بن أطاع الله)

182 .

- ولأنه هو التاريخ الذي رجحه ابن مريم 183 .

- ولأنه يأتي مناسبا لتاريخ الميلاد الذي رجح سابقا .

4- قبره :

هو الآخر اختلف في مكانه فقد ذكر بن مريم 184 أنه بمقبرة الشيخ السنوسي بنلمسان . وقد وفقني الله لزيارة هذه المقبرة ، ووقفت بها طويلا فلم أجد أثرا لقبر هذا الشيخ الجليل . وقيل يوجد قبره بمسجده ، وهي عادة كثير من

177- البستان ص 41

178- سبقت ترجمته -

179- احمد بابا/نبيل الابتهاج ص 84 ، الزركلي / الاعلام ج 1 ص 220 ، وفيات التونسيين ص 153، ابن عسكر / دوحة الناشر ص 121 ، شرف الطالب في أسنى الطالب / احمد بن القنفذ ، ص 274 ،

180- ابن مريم / البستان ص 41 ، د . جيلالي ماري / مقال بمجلة الثقافة ع 90 / ص 15 / ص 92

181- ابن عسكر / دوحة الناشر ص 99 .

182- ويقال احمد بن الحاج اليبدي (ت 930هـ) ستاتي ترجمته ضمن تلاميذ ابن زكري .

183- البستان ، ص 41

184- المرجع نفسه

شروح تلمسان 185 . وذكر (Bresselard) أنه بمقبرة القاضي ودعم قوله هذا باكتشافه وثيقة حجرية بالمقبرة تثبت ذلك 186 . وهذه المقبرة تبعد الآن عن تلمسان مسافة عتار كيلومترات في قرية تسمى سيدي العبدلي 187 .

ورغم بعد هذه المقبرة عن مسجد ابن زكري ، وعن الجامع الأعظم الذي كان إماما له كما سنرى ، إلا أن قول (Bresselard) قد دعمته تلك الوثيقة الحجرية .

المبحث الثاني : حياته

المطلب الأول : نشأته وأطوار حياته

ولد الشيخ أحمد بن زكري في بداية عهد السلطان أحمد العاقل سنة (834هـ / 1430م) من أبوين فقيرين ورغم ذلك فقد بذل كل ما في وسعهما من أجل تربيته ولدهما الوحيد 188 . فضمننا له تعليمه الابتدائي على غرار بني جنسه 189 ، فنعلم القراءة والكتابة وقراءة القرآن في تلك المرحلة وقد بدت ملامح الذكاء تظهر عليه .

ولكن (تجري الرياح بما لا تشتهي السفن) كما يقولون - فد فقد الولد أباه في هذه المرحلة المرحلة من حياته 190 ، فاضطرت الأم لضيق حالها أن تعلمه الصنعة لمساعدتها في الحياة . فأدخلته في طراز عدد معلم ليتعلم الحياكة ، وبقي عنده حتى تعلم النسيج 191 . وكان الصبي محبا لوالدته الحنون ،

185- مقابلة مع د . عبد الحميد حاجيات - تلمسان بتاريخ يوم السبت 19/12/1992 .

186- د . جيلالي ماري / مقال بمجلة الثقافة ع 90/س 15/ص 92 .

187- مقابلة مع الأستاذ : محمد باغلي . أحد أعيان تلمسان .

188- Bresselard / Revue Africaine 5 Année N 27 Mai 1861 . P 161

189- د . جيلالي ماري - مقال بمجلة الثقافة / ع 90 : ص 15 : ص 88

190- انظر : دائرة المعارف ص 3 من 139 - بيروت 1960 .

191- ابن مريم / البستان . ص 38

وكان حريصا على مساعدتها وإخراجها من حياتها التعسة . فدفعه ذلك إلى الإخلاص في العمل مما أكسبه خبرة عظيمة في فترة وجيزة جدا نال خلالها إعجاب ومناحة معلمه حيث رفع أجره ونصبه رئيسا على عماله ، مما كان سببا لإدخال السرور على والدته النبي ازدادت آمالها في ولدها الوحيد ، فما زاده ذلك إلا مواظبة وإخلاصا في العمل 192 . فاستمر على ذلك الحال إلى أن جاءت اللحظة التي غيرت مسار حياة الابن . يقول ابن مريم 193 :

كان الدكان الذي يعمل فيه ابن زكري ويترنم فيه من حين لآخر بصوته العجيب يقع على الطريق الذي يمر منه الشيخ ابن زاغو في غدوه ورواحه من بيته إلى المسجد الذي يؤم الناس فيه ويدرس فيه تلامذته . فكان الشيخ كلما مر بالدكان وسمع صوت ابن زكري يعجبه ويتمنى لو كان صاحب هذا الصوت بقرأ . وذات يوم أتى الشيخ أحمد ابن زاغو بغزل ينسجه عند المعلم فلم يحده فأكلى الغزل لابن زكري وقال له قل لمعلمك : يقول لك ابن زاغو اسبح له هذا العمل .

فلما أتى المعلم أخبره القصة . وسفح المعلم الغزل وهمار ينسجه فخصته الطعمة 194 ، فبعث متعلمه سيدي أحمد بن زكي يأتيه بالطعمة من عند الشيخ ابن زاغو . فلما جاءه وجده في المسجد يفرغ الطلبة في ابن الحاجب الفرعي في مسألة ثوب الحرير والنحس وهو قول ابن الحاجب : فإن اجتمعا فالمشهور ابن القاسم 195 بالحرير وأصبح 196 بالنحس فخرج في الجميع قولين . فقرر مسألة التخرج للطلبة فلم يفهموها وفهمها ابن زكري .

Brusselard / Revue Africaine . P : 161-162 - 192

، د . جيلالي ماري / مقال بهجلة الثقافة . من 88 ، 89 ، بتصرف .

193 - البستان من 37 ، 38

194 - الطعمة بالكسر حالة الاكل وهباته .

وبالضم فهي المأكلة ، أو الرزق أو (وجه المكسب) ويحوز فيها كسر الطاء أيضا .

أما الحالة والهيئة فهي بالكسر لا غير . انظر : الرسالة / الامام الشافعي . من 352 .

195 - عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري أبو عبدالله (132 - 191 هـ / 750 - 806 م) تفقه

بالامام مالك ونظرائه له : المدونة رواها عن الامام مالك ... الزركلي (الاعلام 3 من 323 ، الشفا / عياض :

تحقيق مجموعة من الاساتذة ج 1 من 314 هـ (3) . مؤسسة علوم القرآن .

196 - أصبح بن الفرج بن سعيد بن نافع (... 225 هـ / ... 840 م) . فقيه من كبار المالكية بمصر ... الاعلام 14 من

فحين خرج ابن راغو قال له ابن زكري : يا سيدي فهمت تلك المسألة : فقال له : قرررها لي كيف فهمتها . فقرررها له . فقال له : بارك الله فيك يا ولدي ، أين أبوك ؟ فقال له : مات ! وأمك ؟ فرد ابن زكري بقوله : حية . وما أجرتك في الطراز ؟ قال له : نصف دينار في الشهر .

فقال له الشيخ : أنا أعطيك نصف دينار في كل شهر وارح باولدي تقرأ وسيكون لك شأن . ففرح الولد بهذا العرض القيم أسد الفرح لكنه علق موافقته على موافقة أمه . فرد عليه ابن راغو بقوله لا بأس رافقني إليها . فذهبوا وبعد إخبار الوالدة بذلك العرض وافقت عليه . وشرع الولد يقرأ على الشيخ بحده واجتهاده المعهودين حتى صار شيخه يعطيه لطلبته كنموذج يحتذى به 197 .

وبعد ثلاث أو أربع سنوات فقد الولد أمه ثم شبخه فلم يزد ذلك إلا صلابة وقوة عزيمة على متابعة تعليمه ، فاتصل بأحد أعلام المدينة وهو الشيخ محمد 198 بن العباس أستاذ بالمدرسة 199 الواقعة بجوار مسجد أبي مدين بن شعيب 200 بالعباد . فصار يقرأ عليه يمشي إليه كل يوم صباحا ويروح مساء ... وذات يوم ذهب التلميذ كعادته إلى العباد لمتابعة دروسه اليومية فصعب عليه الرجوع في المساء ثم العودة غدا للقراءة وذلك لشدة البرد وكثرة التلوح ، فحرص على البقاء بالعباد . فلما كان المساء النجأ إلى المكان المخصص لوضع النسن لفرس أستاذه . فلما جاء الخادم لتقديم النسن للفرس وجد فيه شخصا فتعجب من ذلك وأحضر الشيخ . فلما جاء الأستاذ عرف تلميذه ابن زكري فقال له : ما حملك على هذا ؟ قال له : البرد ! فقال له الشيخ : فلم لم تخبرني ؟ وأرسل من حينه للسلطان يطلب منه أن يكتب لابن زكري بيتا بالمدرسة مع جميع منطلقاته ،

Bresselard / Revue Africaine . P 163 - 197

198 - (ت 871 هـ / 1467 م) . انظر : شيوخ ابن زكري .

199 - انظر : هـ 99

200 - (ت 594 هـ / 1197 - 1198 م) أبو مدين شعيب الأندلسي . توفي بتلمسان في طريقه إلى مراکش . اسلم : مبارك العيلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث . ص : 720

فوافق السلطان 201 على هذا المطلب .وبذلك أصبح لابن زكري ست مع كل احتياجاته ، فصار شغله الشاغل هو رضى الله ثم الناس فهو ما شيخه ...202 .

هذه باختصار قصة دراسة الشيخ ابن زكري كما وردت في البستان وكما وردت في دوحة الناشر 203 مع الاختلاف في اسم الشيخ الذي وقعت لابن زكري معه القصة حيث ذكر ابن عسكر 204 أن الشيخ هو : أبو عبدالله محمد بن العباس أو أبو عبدالله محمد 205 بن الحسن .

وذكر الحضيكي 206 هذه القصة وزاد عليها قصة أخرى تتلخص في أنه حدثت مناظرة في مسألة بين الشيخ أبي عبدالله محمد بن العباس وأبي عبدالله محمد بن الحسن وشاعت تلك المناظرة: فقال ابن زكري هذه المسألة التي توغل فيها الفقهاء قربة الفهم ، فيبينها وشرحها . فسمع ابن زاغو تصويره لها فاعجب به وقال مثل هذا لا يصلح إلا لطلب العلم...إلى آخر القصة الأولى 207 .ويمكن القول بأن قصة البستان هي الأرجح لعدة أسباب منها :

1- إجماع المراجع تقريبا إذ لم يشذ عنها إلا ابن عسكر الذي لم يخالفها إلا في اسم الشيخ .

2- لأن القصة الثانية التي ذكرها الحضيكي يمكن جمعها بهذه القصة .

3- العامل الجغرافي الذي يؤكد أن البيت الذي ترعرع فيه ابن زكري لا

يبعد كثيرا عن بيت ابن زاغو 208 وعن المسجد الذي كان يقدم فيه دروسه مما

201- لقد استخلصت من تاريخ ميلاد ابن زكري أن هذا السلطان هو أبو العباس أحمد العادل الذي ولد ابن زكري في بداية عهده (834 - 866 هـ) . انظر : تاريخ مولد بن زكري .

202- البستان من 38 ، P162-163 / Revue Africaine .

203- لابن عسكر . ص : 88

204- محمد (1529 م - 1578 م) مؤرخ مراكش . له : دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من أهل القرن العاشر . انظر : المنجد في اللغة والأعلام . ص 11

205- محمد بن الحسن بن علي التميمي القلعي . له : (الموضح) في النحو وغيره . انظر : الأعلام 6 م ص 86 .

206- محمد بن أحمد بن عبدالله الجزولي الحضيكي (1118 - 1169 هـ / 1700 - 1770 م) . انظر : عبدالحى الكتاني / فهرس الفهارس . دار الغرب الإسلامي / بيروت . ج 1 ص 351 ، 352 ، 353 .

207- انظر : طبقات الحضيكي ص 10 مخ ، ج 1 ، P1124 .

208- Bresselard / Revue Africaine . P169

يدفع إلى القول بأن القصة وقعت مع ابن زاغو .

4- إطباق كل المراجع على أن ابن زكري لم يدرس على محمد بن

العباس إلا بعد وفاة شيخه ابن زاغو 209 .

أقول استمر ابن زكري عدة سنوات يدرس على الشيخ ابن العباس وكان مخلصا وفيما له . وقد وقف معه وقفات كانت من أسباب حب الشيخ لتلميذه وإحبابه به . من ذلك موقفه معه أثناء إحدى الجلسات العلمية 210 . وهذا الموقف يتلخص فيما يلي :

ذات يوم كان الشيخ محمد بن العباس في أحد مجالسه العلمية بحضور تلامذته ومن بينهم ابن زكري ، وبحضور السلطان 211 . وقد خصص ذلك المجلس لتفسير القرآن .

وبعد تلاوة البسملة والشروع في تفسير الآية [إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا] 212 ، وهي لم تكن إذاك مدرجة في تلك الجلسة ، خاصة وأن ابن العباس لم يكن مستعدا لشرح هذه السورة فتدخل حينما سيدي ابن زكري وبين بوضوح وظيفته (إن) مستشهدا في ذلك بالبيت رقم 179 من ألفية ابن مالك 213 . وهكذا وبفضل هذا التدخل القيم والدقيق استطاع ابن العباس أن يواصل التفسير من الساعة العاشرة إلى الواحدة .

وبعد انتهاء الجلسة قدم ابن العباس كل الحاضرين إلى السلطان الزياني . وحينما جاء دور سيدي ابن زكري أَمَعَ السلطان فيه النظر وطلب معرفته ، فأجابه ابن العباس : هذا ابن ذراعه . أي أن سمعته تعود إلى جهده قبل

209- انظر : ابن مريم / البستان . ص : 38

Bresselard / Revue Africaine . P 163

210- عن هذه المواقف . انظر : البستان . ص : 40

، د . جيلالي ساري / مقال بهجة الثقافة . ج : 90 ، ص : 15 ، ص 90

211- هذا السلطان تؤكد كل الاحتمالات أنه السلطان : أبو العباس أحمد العاقل .

212- سورة الفتح 1

213- انظر : مجلة الثقافة / ص 15 . ج : 90 ، ص 90

كل شيء ولا حاجة في معرفة عائلته ، فرضى السلطان وقال : (لا يرضيني إلا ابن ذراعه إنه لفقيه بارع) 214 .

وهنا يجب أن نقف وقفة خاصة مع هذه القصة ليتبين لنا المدى الذي وصلت له سمعة الشيخ ابن زكري ، وعلمه وهو مازال في ريعان شبابه ، لقد اكتفى بذراعه عن نسبه (إنه ابن ذراعه) ، ونال بعلمه وذكائه وجرأته احترام الآخرين خصوصاً شيخه وسلطانته الذي ترجم ذلك الإحترام بتعيين ابن زكري إماماً للجامع الأعظم بتلمسان وهو ما يزال في حدود سنة الخامسة والعشرين 215 .

إذا لقد توج السلطان إعجابه بابن زكري بتعيينه إماماً للجامع الأعظم ، المنصب الذي لا يناله إلا كبار العلماء في ذلك الوقت ، وقد احتفظ به هذا الشيخ بقية حياته 216 .

وهنا ابتدأ ابن زكري طورا جديدا من حياته ، فبينما تأرجحت أطوار حياته الماضية بين طور الصبي والتعليم الابتدائي ، وطور الصنعة ، نم طور التعليم العالي ، أصبح اليوم على قمة الهرم الثقافي . ولم يكتف ابن زكري في نشاطه العلمي بهذا المنصب (الإمامة ، والإفتاء ، وحلقات الدرس) بالجامع الأعظم فحسب بل خاض غمار جميع المستويات العلمية الأخرى ، ناظر العلماء 217 ، واهتم بالردود على الأسئلة التي ترد عليه من بعيد ، بنى مسجدا لإقامة الصلاة وإلقاء الدروس بالقرب من منزله ، حرر رأيه في الأمور الحساسة في عصره 218 ، اشتغل بالتأليف ... وعلى العموم فقد قضى حياته كلها في سبيل خدمة العلم والعلماء قصد مرضاة الله رب العالمين .

214- مجلة الثقافة / س 15 ، ع 90 ، ص 90

Bresselard / Revue Africaine . P 165

Bresselard / Revue Africaine . P 165 - 215

، مجلة الثقافة / س 15 ، ع 90 ، ص 90

216- أنظر : Bresselard / Revue Africaine . P 165

217- أمثال : الشيخ السنوسي - وهذا وحده دليل قاطع على علو المنزلة التي وصل إليها ابن زكري .

أنظر : Bresselard / Revue Africaine . P 165

218- قضية يهود توات مثلا - سيأتي الحديث عنها .

ومن خلال العرض السابق لحياة ابن زكري يمكن تقسيمها الى أربعة أطوار :

الطور الأول : ويبدأ بتاريخ ولادته ، وينتهي بوفاة والده . ورغم قصر هذا الطور فقد حظي فيه بحنان والده 219 مما مكّنه من حفظ كتاب الله ، وتعلم الكتابة والقراءة كعادة أغلب أبناء جنسه 220 .

الطور الثاني : وهو طور تعليم الصنعة

ويبدأ بوفاة والده واضطرار أمه لإدخاله الصنعة ، وينتهي ببداية متابعة دراسته على ابن زاغو . وفيه تعلم الصنعة بل ونفوق فيها مما أكسبه احترام معلمه 221 .

الطور الثالث : طور التعليم العام

ويبدأ ببداية دراسته على ابن زاغو وينتهي بتعيينه إماما للجامع الكبير . فهو طور إظهار مواهبه كما أنه طور امتحان حيث امتحن في بدايته عندما فقد أمه الحنون ثم بعد فترة قصيرة فقد شيخه ابن زاغو .

لكن هذا الامتحان لم يزدّه إلا قوة عزيمة وإصرارا على بلوغ أنبل وأحسن الأهداف . فقد قرر رغم ذلك أن يتابع دراسته مهما كان الثمن ، فاتصل بالشيخ ابن العباس ولازمه حتى كان منه ما كان في الطور الرابع .

الطور الرابع : طور النضج

ويبدأ بتعيينه على رأس الإمامة في سنة الخامسة والعشرين ، وينتهي بانتهاء حياته سنة (900 هـ / 1494 م) . فهو طور الإنتاج كما سنرى عند الحديث عن تراث هذا الشيخ .

وخلاصة القول فإن أطوار حياة ابن زكري لجديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار وهي جدية كذلك بأن تؤخذ منها الدروس والعبر . ومن هذه الدروس والعبر ما يلي :

1- عناية الله بعباده الصالحين . وقد ظهرت هذه العناية خلال أطوار حياة هذا العالم .

2- هنان الوالدين .

3- بركة حبهما والإعتناء بهما .

4- نتيجة الإخلاص والتفاني في العمل .

5- حرص العلماء على نشر العلم .

6- صدق فراسة المؤمن

7- بركة طلب العلم وخدمة العلماء .

8- آثار قوة العزيمة وعدم اليأس .

9- أهمية استغلال الوقت .

10- منزلة العلم والعلماء عند بعض الأمراء .

هذه وغيرها كثير يجب على الجيل الجديد أن يأخذها بعين الاعتبار حتى يفهم جيدا متطلبات الجد وكل رقي وازدهار على المستوى الثقافي والمادي . بقي أن نذكر هنا أن الجانب الإجتماعي لهذا الشيخ لم يتطرق له أي مرجع ، ويمكن للمرء أن يلاحظ أن هذه الحالة كانت عادية بمعنى أن هذا الشيخ كان متزوجا وربما كان له أولاد ..

وهذه الملاحظة لها ما يبررها من ذلك أنه لم يعرف عن هذا العالم أنه كان متبتلا لدرجة انقطاعه عن الحياة وبلذاتها ، بل على العكس فقد عرفت مشاركته في الحياة العامة حيث كان يتدخل لدى السلطان في صالح العامة مما يبين علاقته بالحكام .

ومنها أيضا أنه لو كانت حالته الاجتماعية غير عادية لما أهملتها المراجع كلها . وزاد هذا الشعور لدي عندما قمت بزيارة إلى تلمسان مسقط رأس المؤلف ووجدت من بين أهلها من يدعي أنه ينتسب إلى هذا الشيخ 222 . بل وحدثني أحد أعيانها 223 أن الذين يدعمون نسبتهم لابن زكري كثير من خصوصاً بضواحي الجزائر العاصمة .

المطلب الثاني : حياته العلمية

1- شيوخه وإجازاتهم له

كانت حياة ابن زكري حياة حافلة بالنشاط الثقافي . لقد حفظ القرآن وتعلم الكتابة والقراءة 224 وهو لم يبلغ بعد التاسعة من عمره وتعلم الصنعة وهو قريب من عمره ذلك . تابع دراسته على ابن زاغو وهو في حدود الثالثة عشر من عمره . أُلّف وهو لم يبلغ بعد الخامسة والعشرين من عمره 225 . جلس للإمامة والإفتاء والدرس وهو في حدود الخامسة والعشرين 226 . كل ذلك بفضل الله تعالى ثم بفضل ذكائه الخارق الذي برزت ملامحه وهو ما زال في سن الحفولة .

222- مقابلة بتلمسان مع أحد هؤلاء ، واسمه : محمد ولد عبد القادر ، والمولود سنة 1922 م .

223- السيد باغلي

224- مقال بمجلة الثقافة / س : 15 / ع : 90 / صفر / ربيع الأول (1406 هـ) ، ص 88

225- انظر : الورقة رقم (1/2) من بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب . فقد ذكر فيها أنه أُلّف كتابه هذا في خلافة أبي العباس أحمد العاقل . وذلك يتضمن أنه ألّفه وهو ما زال في ريعان شبابه . انظر تاريخ مولد ابن زكري .

هذا ويعد من أقوى الأدلة على علو منزلة هذا الشيخ انتسابه لأهم علماء عصره . وقد ذكرت له كتب التراجم 227 عددا لا بأس به من الشيوخ نذكر منهم ما يلي : 1- الشيخ الولي الصالح سيدي أحمد بن محمد بن عبدالرحمن بن زاعر المغراوي 228 التلمساني العالم الفاضل ، الزاهد العلامة المحقق القدوة المصنف ، الفقيه السالك ، الناسك العابد . أخذ عن أبي عثمان سعيد العقباني 229 وعن الشيخ العارف المفسر أبي يحيى الشريف 230 وغيرهما 231 .

وصفه القلصادي 232 (بأعلم الناس في وقته بالتفسير ...أكرمه المولى بقراءة القرآن ، وشرفه بملازمة قراءة العلم والتصنيف والتدريس والتأليف ...) 233 . وتوفي يوم الخميس وقت العصر رابع عشر ربيع الأول عام (845هـ / 1441م) من الرباء وصلى عليه يوم الجمعة في الجامع الأعظم وحضر جنازته العام والخاص وأسف الناس لفقده وعمره نحو ثلاث وستين سنة 233 . وعلى ذلك يكون مولده سنة (782هـ / 1380م) 233 .

من أشهر تلامذته : أبو زكرياء المازوني (234) ، وأبو الحسن القلصادي ، والمافظ التنسي 235 وابن زكري ... وله : تفسير الفاتحة ، وشرح التلمسانية في الفرائض ، وله فتاوي عديدة ... 236 . وللأسف لم تذكر السراج التي اطلعت عليها حتى الآن هل هذا الشيخ أجاز ابن زكري أم لا ؟ وأغلب الظن عدم الاجازة وذلك لقصر الفترة الزمنية التي لازمها فيها ؟ 237 .

227- منها : ابن مريم / البستان / أحمد بابا / النيل ، تعريف الخلف برجال السلف .

228- رحلة القلصادي ص 102 .

229- (ت 811هـ / 1408م) سبقت ترجمته ضمن علماء العصر .

230- سيدي محمد أبو عبدالله الشريف التلمساني ت 847هـ . اختصر شرح التسميل لابي حيان ... انظر : ابن

مريم / البستان : ص 102

231- انظر : ابن مريم / البستان ص 41 ، 42 ، بوعبيد / جواثب ص 62 ، الحفناوي / تعريف الخلف برجال السلف

- القسم الأول ص 47 ، محمد بن عمرو الطمار / تلمسان عبر العصور ص 222 .

232- انظر : رحلة القلصادي ص 8 ، هـ 19

233- انظر : ابن مريم / البستان . ص : 41 ، 42 ، 43

234- أبو زكريا يحيى بن موسى المازوني (ت 883هـ / 1381م) - نشأ بمازونة وأخذ عن والده وقاسم العقباني وغيرهما ، توفي بتلمسان ، من كتبه : الدرر المكنونة في نوازل مازونة . انظر : حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص : 445 .

235- سبق ذكره . / 236 . د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج 3 ص 443 .

237- انظر : نشأة ابن زكري .

2- قاسم بن سعيد العقباني التلمساني (ت 854هـ / 1451م) أبو الفضل أو أبو القاسم .

..... قال عنه أحمد بابا التنبكتي : (حصل العلوم حتى بلغ درجة الاجتهاد)
239 أخذ عن والده 240 وغيره . وقال تلميذه القلصادي : (إنه انصرف بسبي العقول والمنقول ... ولي خطة القضاء بتلمسان في صغره ... وكانت أخلاقه رضي الله عنه حسنة مرضية قل أن يرى مثلاًها توفي في ذي القعدة وصلى عليه في الجامع الأعظم وحضر جنازته السلطان فمن دونه 241 . تخرج عليه كثيرون منهم أبو زكريا المازوني ، وابن زكري ، والنسي . من كتبه : التعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي ، وأرجوزة في التصوف . لم تذكر المراجع العلوم التي أخذها عليه ابن زكري ، كما أنها لم تحدد تاريخ أخذه ولعل ذلك بعد وفاة ابن زاغور .

3- سيدي محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق الحفيد العسيجي التلمساني (ت 842هـ / 1442-1443م) 242 . نعتة أحمد بابا : بالفقيه ، والمجتهد والأصولي ، والمفسر والمحدث والنحوي واللغوي ، والبياني والعروضي 243 .

وقال عنه ابن مريم : الإمام ، المشهور ، العلامة ، الحجة ، الحافظ ، المحقق ... الثقي الصالح ، الزاهد ، الفاشي لله الفاشع ، الصوفي ، الأخذ من كل فن بأوفر نصيب ، الرحلة ، الحاج ، الحافظ ، الجامع بين المنقول والمنقول ..)
244 . ولد بتلمسان وأخذ عن جماعة من علمائها ، ثم رحل إلى فاس وتونس والحجاز ومصر ، فأخذ عن كبار علماء عصره ... ثم عاد إلى تلمسان فأخذ عنه

238- ابن مريم / البستان . ص : 148 ، 149

239- النيل . ص 216

240- سعيد العقباني (ت 811هـ / 1408م) . سبق التعريف به . انظر : علماء العصر .

241 ابن مريم (البستان . ص 148 .

242- رحلة القلصادي ص 97 ، ابن مريم / البستان ص 201-214 ، بوعبيد / جوانب ص 62

243- نيل الابتهاج . ص 305

244- البستان ص 203 ، 204

الكثير من الطلبة منهم ابن زكري ، والسنوسي ، والقاضي 245 عمر القلشاني ، وأحمد بن يوسف 246 القسنطيني وغيرهم .

من تأليفه : سورة الاخلاص ، ونور اليقين في شرح حديث أولياء الله المتقين ، وثلاثة شروح على البردة 247 . هذا وسابقه كسابقيهما لم أعثر حتى الآن على مرجع يؤكد أو ينفي إجازتهم لابن زكري .

4- الشيخ محمد بن العباس العبّادي الشهير بابن العباس التلمساني (ت 871هـ / 1467م) 248 .

هو الإمام ، العالم ، العلامة ، الحافظ ، المحصل ، المنسحق الصالح...قال ابن مريم 249 : وبالجمله فهو من أكابر علماء تلمسان ، أحد أوعية العلم بها ، أخذ عنه جماعة كالحافظ التنسي 250 والشيخ السنوسي 250 ، والعالم ابن زكري وابن سعد 251 وغيرهم كثير .

له تأليف منها 252 : العروة الوثقى في تنزيه الأنبياء عن فرية الالتقاء ، فتاوي ، (شرح لامية الأفعال) في الصرف ، شرح جمل الخونجي في المنطق توفي بالطاعون آخر عام أحد وسبعين وثمانمائة ودفن بالعباد 253 . ويذكر هنا أنه الشيخ الذي طلب من السلطان بيتا في المدرسة لأحمد بن زكري

245- عمر بن محمد القلشاني الفقيه الحافظ أبو حفص (ت 842هـ / 1442م)

انظر : ابن القاضي / درة المجال ج3 ص 303 - دار التراث

246- شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت 878هـ / 1472م) ولد بقسنطينة ورحل إلى المشرق مرارا واستقر بالمدينة المنورة إلى أن توفي . من تأليفه : رسالة في ترجيح ذكر السيادة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ...انظر : د . عبد الحميد حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص : 449 ، تعريف الخلف برجال السلف . ص : 106

247- انظر : اب مريم / البستان ص : 201-214 ، أحمد بابا / النيل ص : 305 ، المقرئ / نفع الطيب ج7 ص 339 . ، بو عياد / جوانب . ص 62 .

248- ابن مريم / البستان ص 223 .

249- المرجع نفسه

250- سبق تـرجـمـتـه

251- محمد بن أحمد بن أبي الفضل بن سعيد بن سعد الانصاري ، فاضل من أهل تلمسان . له : النجم الثاقب فيما لأولياء الله من المناقب ، مفاخر الاسلام ، توفي (901هـ / 1496م) .

انظر الاعلام / الزركلي ص 335 .

252- ابن مريم / البستان ص 223 .

253- اللآلئ السندسية في الفضائل السندسية ص 109 ، اب مريم / البستان ص 223 .

وكان لهذا الأخير عنده منزلة خاصة ، فقد كان يضرب به المثل . وقد سبق ذكر أهم المواقف التي وقفها التلميذ مع شيخه .

والظاهر أن هذا الشيخ قد أجاز تلميذه في الحاجبين (الأصلي والفرعي) وسلسلتها هي : علامة الوقت ابن زكري عن سيدي محمد بن العباس عن سيدي محمد بن مرزوق 254 (شارح البردة) عن الإمام بن عرفة 255 عن الإمام القرافي 256 عن الإمام ابن الحاجب 257 . وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي الإجازة الوحيدة التي عثرت عليها حتى الآن .

ب - تلاميذه

كان ذلك عن بعض أهم شيوخ ابن زكري . وإن كانت علاقته بهؤلاء وغيرهم كثير ، دليل على رسوخ قدمه في ثقافة عصره ، فإن عدد وأهمية الذين تخرجوا عليه ، وتراثه الذي خلف وراءه ، يعد مثالا حيا على ذلك . ومن أهم هؤلاء الذين أخذوا العلم عليه نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

1- سيدي أحمد بن محمد بن محمد بن عثمان بن يعقوب بن سعيد بن عبدالله المناوي أصلا الوريدي مولدا ودارا . عرف بابن الحاج 258 ، أخذ عن شيخه الأصول والمنطق والمعاني والبيان والعربية - وكان ماهرا فيها - والحساب . وكان شاعرا ماهرا في عروض الشعر ، وكان معاصرا للإمام محمد بن غازي 259 ، وكان يلغز كل واحد لصاحبه بالمسائل نقلها ويحييه صاحبه بالنظم 260 . أخذ عن جماعة منهم ابن زكري والسنوسي والتنسي ... وتخرج عليه جماعة

254- (ت 842هـ / 1442م) سبق الكلام عليه .

255- انظر : الهامش 120 .

256- شهاب الدين أحمد (ت 684هـ / 1285م) فقيه مالكي مصري - الهند في اللغة والاعلام . ص 434 .

257- العباس بن ابراهيم / الاعلام بمن حل مراكز وأعمات من الاعلام ج 2 ص 36 ط 1355 هـ / 1939 م .

258- عادل نويهمض / معجم اعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى منتصف القرن العشرين . ص : 41 ط : (1) بيروت .

259- (841-919هـ / 1437-1513م) محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثباتي المكناسي . أبو عبدالله ، مؤرخ ، فقيه ولد بمكناسة وتفقه بها وبفاس وتوفي بها .

له : (انشاد الشريد) في رسم القرآن / تفصيل الدور في التراتيب ... انظر : الزركلي / الاعلام 5 م ص 336 .

260- ابن مريم / البستان ص 8

منهم : سيدي محمد بن بلال المديوني 261 ، وسيدي عبدالرحمن الولي الصالح 262 . من كتبه : نظم عقيدة السنوسي الصغرى ، ونظم في طهارة الشرب ، وله أجوبة فقهية ، وشرح السينية لابن باديس 263 ، وشرح البردة للبوصيري 264 ولم يكمله... وكان رضى الله عنه حجة في المسائل البقلية والعقلية . وكان لا تقضى عنده حاجة كبيرة شاقة إلا لمن توسل إليه بشيخه سيدي أحمد ابن زكري لأنه رباه صغيرا .

كان شيخه ابن زكري إذا جاء إليه بسؤال من بلدة بعيدة ولم يجد فيه نصا يدفعه إلى أحد طلبته ويأمره بالرد عليه فإذا لم يوفق فيه يدفعه إلى الثاني وهكذا إلى أن يجد جوابا مرضيا .

وفي أحد المرات جاءه سؤال فدفعه إلى طلبته الواحد تلو الآخر فلم يوفقوا إلى أن دفعه إلى أحمد بن الحاج وأمره بالرد عليه . وفي الغد جاء ابن الحاج بالرد ولما قرأه على الأستاذ والطلبة استحسّنوه ووافقوا عليه . توفي رحمه الله قريبا من الثلاثين وتسعمائة ودفن في روضة هو وأبوه سيدي الحاج في بني إسماعيل من جبل بيدر... 265 .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإجازة الوحيدة التي عثرت عليها لابن زكري هي إجازته لتلميذه ابن الحاج هذا ، وذلك بعد طلب قدمه التلميذ لشيخه . يقول ابن الحاج بعد الحمد لله والثناء عليه ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر بعض من خصال الشيخ ابن زكري :

إرادة العبد من سيده ومولاه * أن يتطول عليه بما قد كان أولاه * بإجازة

261- سيدي محمد بن بلال : أخذ عن شيخه - القراءات السبع والعربية والتصوف ، صاحب كرامات عديدة ، ذو الرتبة العالية في العلم والدين والفضل والكتابة وغيرها . انظر : ابن مريم / البستان ص : 291 .

262- عبدالرحمن بن عبدالله اليعقوبي ، أخذ التصوف ، وكتب ابن عطاء الله كلها عن شيخه . انظر : البستان ص : 9 ، 133 .

263- لعنه حسن بن أبي القاسم بن باديس القسطنطيني (أبو علي) ، فقيه ، محدث ، مؤرخ ، صوفي ، من تصانيفه : شرح مختصر بن فارس في السيرة ... انظر : معجم المؤلفين . ج 3 من 270 - مطبعة الترقى - دمشق

264- انظر هـ 140 من الباب .

265- ابن مريم / البستان ص : 8-23 ، الزركلي / الاعلام 14 من 232 .

تقيد ما عليه أملاه وجوزته إجازة مطلقة عامة 266 * وإقية بالفرض المقصود تامة ... وجوزته مطلقا في كل ما * أجزت فيه للشيخ العلماء 267 ... إلى آخر الطلب 268 . وقد أجابه شيخه بقوله ، بعد الحمد لله والثناء عليه والصلاة على رسوله :

أما بعد : فمرغوب الفقيه اللبيب * الوجيه الأريب * كاتب اسمه في الاستدعاء المكتوب هذا بظهره ملتقى بالإسعاف * ومقابل بنيل قصده بطريق الإنصاف وما طلبه من الإجازة * فقد سوغته إنجازا ... الخ 269 .

ولولا خوف الإطالة لنقلت الإجازة وطلبها لكثرة فوائدهما . هذا وقد ذكر الحضيكي في طبقاته 270 أن الشيخ أبي عثمان النودي 271 أجاز محمد 272 ابن هبة الله تعالى الزناتي المعروف بشقرون مفتي تلمسان علم الكلام عن السنوسي وابن زكري .

2- سيدي أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي الشهير بزروق 273. الشيخ الإمام العالم الفقيه المحدث الزاهد القطب الغوث ، الحاج المجاور ... در النصاب العبدية ...

أخذ عن علماء أجلاء منهم ابن زكري ، والسنوسي ، والإمام عبدالرحمن التعالبي ، والمشدالي والحبائك والتنسي ، والسنهوري 274 ، والسخاوي 275....

266- دليل على أنه أخذ عليه أغلب العلوم .

267- دليل على أنه أجاز عدة شيوخ قبله .

268- ابن مريم / البستان . ص 19-21 .

269- فرع من كتابتها بتاريخ : أوائل شهر ربيع الثاني من عام سبعة وتسعين وثمانمائة . انظر : ابن مريم / البستان . ص : 23

270- ص : 93 مخ وخ ، ص 1124 D

271- لم أعثر على ترجمته

272- سبق ترجمته - ضمن علماء العصر .

273- ابن مريم / البستان ص 45

274- (815-884 هـ / 1412-1484 م) علي بن عبدالله بن علي الأزهري السنهوري .

نور الدين ، فقيه مالكي ، له شرح على مختصر خليل في الفقه .. الأعلام 4 م ص 307 .

275- انظر هـ 169 .

من تأليفه : شرح العقيدة القدسية للغزالي ، ونيف وعشرون شرحاً
على حكم ابن عطاء الله، وشرح الأسماء الحسنى ، والنصح الانفع والجنة للمعتصم
من البدع بالسنة ... توفي رحمه الله في صفر (899هـ / 1493م) بطرابلس
الغرب 276 .

3- سيدي أحمد بن محمد بن محمد بن مرزوق حفيد الحفيد . كان
نجيباً عالماً ، صالحاً ، من أهل تلمسان . ولد العالم الكفيف بن مرزوق 277 . أخذ
عن والده ، وعن ابن زكري والسنوسي والتنسي ... ولم يعمر ومات مغبوطاً به .
نقل عنه صاحبه أبو عبدالله محمد بن العباس في مسائله النحوية 279 .

4- سيدي محمد بن محمد بن العباس التلمساني الشهير بأبي عبدالله
الشيخ الفقيه النحوي العالم ابن الإمام العلامة المحقق ابن العباس . أخذ رحمه
الله عن علماء تلمسان ولازم الإمام السنوسي والعالم ابن زكري والكفيف ابن
مرزوق والحافظ التنسي ...

ورحل لفاس وأخذ عن ابن غازي 280 ورجع إلى بلده تلمسان . له
شرح في المسائل المشكلات في مورد الظمان ، وكذلك في النحو ... وكان حياً في
حدود العشرين وتسعمائة 281 .

هؤلاء وغيرهم كثير تخرجوا على يد الشيخ ابن زكري . وتجدر الإشارة
إلى أن المراجع لم تسعني إلا بنص إجازته لتلميذه ابن الحاج 282 .

276- د. جيلالي ماري / مقال بمجلة الثقافة ، س : 15 ، غ : 90 ، ص 92 .

277- ابن مرزوق العجيسي (ت 901هـ / 1495م) سبقت ترجمته .

278- الآتي قريباً .

279- ابن مريم / البستان ص 52

280- سبق التعريف به . انظر : هـ 259 السابق

281- ابن مريم / البستان ص 259

282- سبق ذكره .

تراثه

إن الحديث عن تراث الشيخ ابن زكري ، خصوصاً مؤلفاته ، له عراقيله الجمة منها على سبيل المثال :

- 1- أن هذا الشيخ لم تجر عليه حتى الآن أي دراسة موسعة .
- 2- أن المراجع التي تعرضت له لم تحصر مؤلفاته فضلاً عن التعريف بها والوقوف عليها .
- 3- أن مؤلفاته أصابها يد البطش والتهجير شأنها في ذلك شأن كل تراث المنطقة . هذه وغيرها من العراقيل لجديرة بأن تكون حبر عترة في وجه الباحث ، ورغم ذلك فقد حرصت كل الحرص أن أضع بين يدي القارئ الكريم التعريف بأكثر عدد ممكن من مؤلفات هذا الشيخ وأن أختتم هذه الفقرة بالحديث عن جامع ابن زكري الذي ما زال قائماً إلى اليوم . وقد قسمت هذه المؤلفات إلى قسمين :

أولاً : المؤلفات التي اطلعت عليها . ثانياً : المؤلفات التي لم أطلع عليها .

أولاً : المؤلفات التي اطلعت عليها هي :

1- بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب : وهذا المؤلف هو الذي وقع عليه اختياري ليكون تحقيقه موضحاً هذا البحث . وسيأتي التعريف به وبنسخه في بداية الباب الثاني .

2- محصل المقاصد مما به تعتبر العتائد 283 .

هذا المؤلف هو نظم كبير يتألف من ألف وخمسمائة بيت وزيادة 284

283- انظر : ابن مريم / البستان ، ص 41 ، أحمد بابا / النيل ، ص 70 ، 71 ، ابن التافسي / درة الجبال ج 1 ص 42 ، دائرة المعارف 3 ص 139 - طبعة بيروت 1980 .

284- وقد يختلف تعداد أبياته من نسخة لأخرى - انظر : البستان ص 41

بقول الناطم 265 أبياته ألف ونصف : ونيف تألفت بالألف .

كما نظمته سنة 890 هـ .

بقول الناطم 286 :

وعده السيف مثل حسبه كان كمال النظم أول سبة
تسعين من بعد ثمانمائة كفى الله شر كل فئة
فهو نظم في العقائد يمكن الإستغناء به عن كثير من المؤلفات .

يقول الناطم 286 :

حتى أتى بعونه مستوفيا عن أكثر المختصرات مغنيا
فكم به من غامض قد انجلى ومن عويص فيه جاء مسهلا

تتنابه الى حد بعيد موضوعاته بموضوعات المؤلف الذي قبله (بغية الطالب) لم يتعرض له العلماء بالشرح في البداية . ويبدو أن ذلك لصعوبته وعلو شأنه 287 . لكن انهار عليه العلماء بعد ذلك بالشرح . ومن هذه الشروح :

أ - شرح المنجور 288 له ثم اختصار ذلك الشرح .

II - شرح الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن الشيخ عبدالقادر الفاسي

289 الفهري . وهذا الشرح مطبوع على الحجر بفاس 290 .

III - شرح محمد بن إبراهيم الشيخ التمارتي الجزولي 291 ، توفي

265- انظر : الورقة الأخيرة (ب) من النسخة رقم (D 1066) خ ٥٤٢ر .

266- نفس المرجع

267- لقد اعتل السنوسي عن شرحه - انظر : تاريخ الحزائر الثقافي (القرن 10 - ق 14) / سعد الله ج 2 ص 99

268- (926 - 995 هـ / 1520 - 1587 م) أحمد بن علي المنجور من أهل فاس ، فقيه له علم بالأدب من كتبه :

شرح المنهج المنتخب في فقه المالكية - انظر : الأعلام ، م 180 .

289- (1058 - 1134 هـ / 1648 - 1722 م) أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن عبدالقادر الفاسي فاضل من أهل فاس . الأعلام م 6 ص 196 .

290- انظر : عبدالعزيز سعيد الله / الموسوعة المغربية للأعلام البصرية والحصارية ج 6 ص 112

291- هو العميد العالم الورع أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الجزولي (ت 970 هـ) - انظر : ابن عسكر / دوحه

الباشر ص 111 .

قبل إكماله .

١٧- شرح سيدي الحسين بن محمد السعيد الشريف الورشيلاني 292 .

٧- شرح مجهول المؤلف يوجد بالخزانة الملكية رقم 8224 .

- النسخ المطلع عليها من المؤلف :

أ- نسخته ضمن مجموع رقم (D 1066) خ، ع، ر 293 . وهو المؤلف

السابع والأخير من هذا المجموع - به ألف وخمسمائة وخمسة عشر بيتا .

كاتب هذه النسخة هو : عبدالله مسعود بن عبدالمتنافي (294) .

تاريخ النسخ : أواسط شوال سنة 969 هـ بخط مغربي وسط مشكول ،

يبدأ بالورقة 243/أ وينتهي مع نهاية الورقة 261/ب .

أوله : يقول عبدالإله أحمد هو ابن زكري الله رب أحمد

آخره : ثم الصلاة والسلام في الختام على رسولنا الذي به الختام

وآله وصحبه والتابعين وتابعي إحسانهم والصالحين .

ب- نسخة أخرى ضمن مجموع رقم (580 ق) ح ، ع ، ر يبدأ بصفحة

(94) . وينتهي مع انتهاء صفحة (171) .

أوله 295 بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول

الله :

يقول عبدالإله أحمد : هو ابن زكري الله رب أحمد

آخره : ثم الصلاة والسلام في الختام : على رسولنا الذي به الختام

292- (1125 - 1193 هـ / 1713 - 1779 م) مؤرخ من فقهاء المالكية له اشتغال بالتصوف - انظر الاعلام ج 2 ص

281 .

293- الخزانة العامة بالرباط .

294- لم أعثر على ترجمته .

295- على هامش الورقة (1/ب) ما يلي : في هذا التأليف ألف بيت وخمسمائة بيت وستة وعشرون بيتا . والله أعلم .

وآله وصحبه والتابعين وتابعي إحسانهم والصالحين

حجم الورق كبير ، لم يذكر الناسخ ، ولا تاريخ النسخ

بنهاية النسخة ما يلي : تأليف ووضع شيخ الإسلام ومفتي الأنام وعلم

الأعلام الشيخ الفقيه الإمام المتقن الشيخ الأتجد أبو العباس أحمد بن (296

الشيخ المقدس المرحوم أبي عبدالله 296) محمد بن زكري نضر الله ضريحهما

ج- نسخة أخرى وهي المؤلف الأول ضمن مجموع رقم (3217د) خ، ع، ر

يبدأ بصفحة (1/ ب) وينتهي بنهاية ص (129/ ب) .

بدون ذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

بدايته : يقول عبدالله أحمد : هو ابن زكري الله ربى احمد

آخره :

ثم الصلاة والسلام في الختام على رسولنا الذي به الختام

وآله وصحبه والتابعين وتابعي إحسانهم والصالحين

- النسخ التي اطلعت عليها من الشرح ومختصره :

(296 ، 296) - هذه العبارة انفردت بها هذه النسخة عن والد هذا الشيخ .

| العنوان | المؤلف | المكتبة | الرقم | ملاحظات |
|---|---------|---------|----------|--|
| I- نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد | المنجور | م، م، ر | 297 8224 | ملاحظات مجموع يضم هاتين النسختين |
| II- نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد | مجهول | م، م، ر | 8224 | |
| III- " | المنجور | " | 11379 | مبينور الطرفين |
| IV- " | المنجور | خ، ع، ر | 2701 | نسخة جيدة |
| مختصر الشرح | | | | |
| I- مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد | المنجور | م، م، ر | 11699 | نسخة لا بأس بها |
| II- " | " | " | 11609 | الكتاب الأول ضمن مجموع |
| III- " | " | م، ق، ف | 298 1362 | مبينور الأول ضمن مجموع يضم بغية الطالب |
| IV- " | " | خ، ع، ر | 2450 | يوجد بآخر النسخة فوائد جدة |
| V- " | " | خ، ع، ر | 2997 | نسخة قديمة |

3- معلم الطلاب بما 299 للأحاديث من الألقاب

وهو نظم قيم في اصطلاح الحديث وهو دليل واضح على أن الشيخ ابن

297- المكتبة الملكية الرباط

298- مكتبة القرويين - فاس

299- كلها في بعض المراجع ، وفي بعضها الآخر (ما)

زكري لم ينحصر مجال علمه في العقيدة بل تعداها إلى علوم أخرى ومنها علم الحديث . وقد اطلعت على نسختين من هذا المؤلف هما :

أ- نسخة بالخزانة العامة بالرباط . وهي المؤلف الثاني ضمن مجموع رقم (151 د) . بدون ذكر تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ . يبدأ بالورقة رقم (54/ب) وينتهي بالورقة رقم (60/ب) .

كتابة مغربية جيدة

تاريخ التأليف : عام ست وسبعين وثمانمائة

أوله : يقول بعد الحمد ثم الشكر

عبدالله أحمد بن زكري

آخره : فالحمد لله على إكماله

من جوده ذلك ومن إفضاله

ثم الصلاة والسلام دائما

على الذي شرع شرعا قائما

محمد وآله وصحبه

التابعين المومنين حزبه

ب- نسخة أخرى بمكتبه الصبيحي بسلا .

وهي ضمن مجموع رقم (124) يضم أربعاً وعشرين مؤلفاً . عدد أوراقه:

ورقتان .

نوع الخط : مغربي - دقيق جدا - بيتان في كل سطر . تاريخ النسخ :

لم يذكر . الناسخ : قاسم بن الهاشم الزلال الزروالي البرهمي 300 . ويذكر أن هذا

النظم قد شرحه كل من 301 :

أ- علي بن أحمد بن علي المريشي 302 ، ضمنه وفيه بعض بعض

مشاهير هذه الأمة .

300- لم أشر على ترجمته .

301- انظر : عبدالعزيز بنعبدالله / الموسوعة المغربية للاعلام البشرية والحضارية ج 6 ص 112 و 113

302- الخريشي (1042 - 1143 هـ / 1633 - 1730 م) فقيه مالكي من أهل فاس . انظر : الزركلي / الاعلام ج 5

ص 65 ط (3)

II- عبدالصمد بن التهامي جنون 303

4- منظومة المراصد

وهو في العفيدة، اقتصر مؤلفه على الصحيح منها وجنبه أنواع الضلال. يقول الناظم في آخر نظمه :

وصنته عن التعرض لما له لمذهب الضلالة انتما .

وفي نظري أن المؤلف يشير بذلك إلى ما وصلت إليه الحالة الدينية من اضطراب في زمنه .

ويلاحظ أيضا أنه أشار إلى سوء الأحوال ، وذلك في بيت يعتذر فيه عن التقصير ومن الأعذار التي قدمها هي عسر الحال .

يقول 304 : معتذرا فيه فمن عذري من زمن في وطن عسير

ولم أطلع من هذا المؤلف إلا على نسخة واحدة ، وهي بالخزانة العامة بالرباط رقمها (3287 ك) وهي مبثورة الأول . الخط جيد، بدون اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

وقد قسم المؤلف هذه المنظومة إلى أربعة مراصد وخاتمة ، ويبدو أن المرصد الأول وأغلب الثاني من الجزء المبتور .

أما الثالث : فهو في أفعاله تعالى ، والرابع : في الرسالة وما أخبرت

به .

5- شرح الورقات في أصول الفقه للجويني، أو شرح مقدمة إمام

الحرمين، أو غاية المرام في شرح مقدمات الإمام 305 .

303- (1290 - 1352 هـ / 1873 - 1934 م) عبدالصمد التهامي بن المهدي كنون الحسيني الفاسي أبو الفضل . توفي بطنجة ، كان شديد التكبر على أهل البدع .
اسطر : الزر على الأعلام ج 4 ص 103 ط (3)
304- اسطر : الورقات (5) من النسخة التي ذكرها .
305- اسطر : الورقات (1) من النسخة التي ذكرها .

هذا المؤلف توجد منه نسخة بالخزانة العامة رقمها (D 2519)

يبدأ بالورقة (1/ب) وينتهي بالورقة (70/ب) . كتابة مغربية لا بأس بها بدون تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ . ويبدو أن هذه النسخة ناقصة .

6- مغلومة في منازل السنة (أي حساب المنازل والبروج) . هذا المؤلف دليل آخر على تنوع وتشعب العلوم التي أخذها ابن زكري على شيوخه . فبعدما ألف في العقيدة وفي مصطلح الحديث وفي أصول الفقه... وغيرها .

هناك عشر له على مؤلف في الفلك . وقد اطلعت على نسخة من هذا المؤلف بكتبة تطوان ضمن مجموع رقم (26) .

وهي بدون اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ . ويبدو أنها باللغة الأمازيغية.

وجدير بالذكر أني اطلعت على نسخة من هذا النظم منسوبة للشيخ أبي عبد الله سيدي محمد بن العربي بن زكري رحمه الله 306 .

وهي موجودة بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع رقم (D 1755) ورغم ذلك فقد فضلت إدراجها ضمن مؤلفات ابن زكري التلمساني لعدة أسباب منها : أن ابن زكري الفاسي لم أطلع عليها منسوبة له إلا في المجموع السالف الذكر ، أما نسبتها لابن زكري التلمساني فقد كثرت في كتب التراجم .

7- فتاوي كثيرة منقولة في المعيار المعرب للونشريسي منها :

1- جوابه عن سؤال ورد على فقهاء تلمسان . وهذا السؤال لخص في المعيار بما يلي : ما السر في تقسيم ورثة الجدة الى أقسام ثلاثة ؟ 307 ، فجا

306- (ب 1144 هـ / 1731 م) فقيه مالكي من أهل فاس ، له : حاشية على الجامع الصحيح للبخاري ، .. انظر :

الاعلام 3م 63 من 197 .

307- المعيار / الونشريسي ج 11 من 303 - نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية 1401 هـ /

1981 م .

جواب الشيخ على قدر كبير من الأهمية ، فكان جواب متضلع بفنون العلوم عقليها ونقلها ، صاحب يد طولى فيها .

يقول الرصاع 308 إثر تعليقه على أجوبة علماء تلمسان على هذا

السؤال :

(أما ما ذكر عن الشيخ الفقيه المفتي أبي العباس المذكور فهو كلام فيه استعمال العلم والتصرف فيه بالقواعد المنطقية وغيرها من الأصول ...)
309 .

II- جوابه في نازلة يهود توات 310

وذلك ردا على سؤال ورد على علماء تلمسان في شأن كنائس اليهود بنوات والتي أمر المغيلي بهدمها . وقد أجاب رضي الله عنه بجواب ابتدأ فيه بالسمع مستشهدا برأي المحققين في الفقه المالكي 311 . وجدير بالذكر أن الشيخ ابن زكري خالف المغيلي والسنوسي في هذه المسألة وغيرها مما يدل على استقلالية رأيه .

III- جوابه على سؤال ورد عليه من المشرق مضمونه : كنيسة في بيت

المقدس لأهل الدمة أراد بعض الفقهاء هدمها فهل تهدم أم لا ؟

قال في تلخيصه لجوابه : إن بيت المقدس قد استفتحته الصحابة رضي الله عنهم صلحا من غير خلاف بين أهل السيرة والتاريخ . وما استفتح صلحا للمسلمين الإحداث على مذهب المدونة ، فكيف يهدم ما هو مبني من قبل الفتح ؟

وهذا يدل على أن ابن زكري لا يقر هدم هذه الكنائس . والمتمم في

308- هو قاضي الجماعة بتونس ، أبو عبدالله محمد بن قاسم الانصاري التونسي . له تلمذة المصنفين في أسماء سيد المرسلين ، وجزء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم توفي سنة 894 هـ / 1489 م .

انظر : فهرس الفهارس / الكتاني ج 1 ص 430 - دار الغرب الاسلامي - بيروت ، شجرة النور الزكية / مخلوف ص 209

، الضرع اللامع لأهل القرن التاسع / عبدالرحمن السناوسي ج 8 ص 287 . دار مكتبة الحياة - بيروت .

309- الوشيري / المعيار 117 ص 319 .

310- نفس المرجع ج 2 ص 214 .

311- نفس المرجع ص 218 .

هذا الجواب رغم اختصاره يتضح له النظرة الشمولية التي يعالج بها الشيخ ابن زكري المسائل .

١٧- جوابه عن الاجتهاد والتقليد في الحكم والفتيا 312

وقد منح ابن زكري في بداية جوابه الفتيا والقضاء بالقول المرجوح مدعيا رأيه ذلك يتطابق نصوص الأئمة على ذلك، خصوصا إذا كان القاضي أو المفتي من أهل الاجتهاد ...

٧- جوابه عن نازلة في شأن الوصية 313 .

٧١- جوابه في حكم من سب الدهر 314 - والكلام على الحديث (لا نسروا الدهر فإن الله هو الدهر) 315 .

هذه وغيرها كثير نقلها الونشريسي في المعيار .

ب- أما ما لم نقف عليه من هذه المؤلفات فهي :

١ - تاليف في مسائل القضاء والسياسة 316

ولا أدري هل هو عبارة عن مجموع الفتاوي التي نقلها عنه الونشريسي أم عمل مختلف ؟

2- كتاب القواعد الذي يحمل عنوان أصول الفقه 317 .

3- كتاب في التصوف ويحمل عنوان : كتاب الحقائق والرقائق 318 .

312- المعيار ج 12 ص 948 .

313- نفس المرجع ج 9 ص 377 .

314- نفس المرجع ج 11 ص 345، 346

315- أخرجه مسلم بسنده عن أبي هريرة . انظر : صحيح مسلم تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . دار الحديث القاهرة 4، ص 1763 . كتاب : الألفاظ من الأدب وغيرها . باب : النهي عن سب الدهر

، مسند أحمد 2 ص 259

، فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ج 13 ص 464 . باب : قول الله تعالى [يريدون أن يبدلوا كلام الله] . الفتح 15 .

316- Bresselard / Revue Africaine . P 166

، د . جلال عاري / مقال بمجلة الثقافة / ص : 15 ، ج 90 ص 91

317- نفس المرجع السابق

318- المرجع نفسه

ويمكن أن تكون له مؤلفات أخرى غير التي ذكرت كما ألمح إلى ذلك بعض المراجع 320 .

وعلى العموم فإن مؤلفاته تعد صورة مصغرة لدائرة المعارف آنذاك . وهذا لا عرايه نبيه من مثل الشيخ ابن زكري العالم الجليل الذي تجاوز كل الصعوبات من أجل تحقيق أطماعه النبيلة .

وبإلقاء نظرة فاحصة على هذه المؤلفات والوقوف على هؤلاء الشيوخ والتلاميذ لنبيين حقا أن الشيخ بن زكري كان واحدا من أعم علماء عصره ، وأن ثقافته لا تعرف الحدود ، وأن همته لا يتطرق إليها الوهن .

الحديث عن جامع ابن زكري

وقبل الحديث عن الجامع الذي كان ابن زكري يؤدي فيه دروسه بكل جدارة 321 يجب أن نذكر أن ابن زكري كان أشعري المعتقد ويلاحظ ذلك بكل سهولة من خلال مؤلفاته حيث صرح في عدة مناسبات منها بإضافة نفسه إلى الأشاعرة ، الذين يصفهم في بعض الأحيان (بأصحابنا) ومرة يصفهم بأهل الحق ، أو أهل السنة . والمقام جدير أيضا بالتنبيه على أن ابن زكري صنفه بعض العلماء في الطبقة الثامنة عشرة من طبقات المالكية 322 .

كان رحمه الله ينهج نهجا خاصا في التدريس ، كان يكرر المسألة الواحدة ثلاثة أيام أو أربعة حتى يفهمها الخاص والعام 323 . كان إذا ذكر مسألة في مجلس تدريسه ينقل ما ذهب إليه فيها الأوائل ثم يتعرض للرد والقبول وبسط الأدلة والتصويب إليه والتخطي ولا يختصر على التقليد لتمكنه من آلات

319- نفس المرجع

320- نفس المرجع

321- Bresselard / Revue Africaine . 5 Année , N 27 , Mai 1861 . P: 469-321

322- مخلوف / شجرة النور الزكية ص 267 . ط 1349 هـ .

323- ابن مريم / البستان ، ص 41

الترجييع والاجتهاد 324 .

إذا لنقدم الآن ورقة تصريف من واحد من أدلة خدمة ابن زكري للعلم والمسلمين ألا وهو جامع الكائن (بحرمت باب الحديد الصوفي) بالقرب من شارع الدكتور دامرجي أبي شارع باري 325 سابقا، وفي هذه المنطقة كان يوجد بيت ابن زكري والحانوت الذي تعلم فيه الصنعة والمدرسة البغترية التي يرجح أنه تابع فيها دراسته علي ابن زاغو 326 . وهذه المنطقة تحمل الآن اسم (درب سيدي زكري) .

هذا عن موقع الجامع أما عن تاريخه فيعود الى القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي . تقنية بنائه بدائية .

بقي إلى فترة قريبة تدرس فيه المواد الدينية خصوصا القرآن والحديث والفقه حيث قامت الشيخة 327 فضيلة بتدريسها فيه ما بين سنة (1980، 1990م) 328 . وهو الآن غير صالح للاستعمال ، ويقوم اهل الحي بترميمه ومحاولة إعادة استخدامه .

ولهذا الجامع أحياس كثيرة وفي غاية الأهمية ويعود تاريخها الى سنة (1154هـ / 1741م) 329 .

من هذه الأحياس :

324- ابن عسكر / دوحة الناشر ص 89 .
325- جيلال ماري / مجلة الثقافة ، ص 15 ، ع 90 ص 92
326- انظر : نشأة ابن زكري ، P 169 Bresselard / Revue Africaine .
327- حاولت الاتصال بها ولكن للأسف لم أفلح في ذلك .
328- حسب أ د القيمين عليه
329- حسب الوثيقة التي مازالت معلقة بجدران المسجد ، والتي يعود الفضل في اكتشافها الى السيد (Brosse-land) - انظر : د . جيلال ماري / مجلة الثقافة ، ص 15 ، ع 90 ، ص 92

- حانوت ، ونصف قيمة آخر موجودان بالسوق القديمة لتلمسان، وقد خصص هذا الحانوت لقراءة القرآن .

- منزل قريب من المسجد وكان يحمل اسم ابن نوزيننت ثم صار يحمل اسم سيدي ابن زكري .

- عدة قطع بساتين وعدد من سكك أراضي بضواحي تلمسان .

هذه الأحياس وغيرها كثير 330 لدليل واضح على أهمية هذا العالم ومدى رسوخه في أذهان الناس خصوصا وأن تاريخ هذه الأحياس جاء بعد قرنين ونصف تقريبا من وفاته .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

الباب الثاني : نسبة الكتاب ودراسته ومبهم التحقيق

الفصل الأول : تصحيح نسبة الكتاب ودراسه

المبحث الأول : تصحيح نسبة الكتاب

المبحث الثاني : دراسة الكتاب

الفصل الثاني : أهمية الكتاب ومنهج المؤلف وتاريخ التأليف

المبحث الأول : أهمية الكتاب وأصوله العقدية

المبحث الثاني : منهج المؤلف

المبحث الثالث : تاريخ التأليف

الفصل الثالث : وصف نسخ الكتاب ونصه

المبحث الأول : وصف نسخ الكتاب

المبحث الثاني : تقنية التحقيق

المبحث الثالث : نص الكتاب

الفصل الأول

البحث الأول : تصحيح نسبة الكتاب

ليس هناك أي شك في صحة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه وذلك لأسباب منها :

1- سسنة الكتاب إلى مؤلفه في كل النسخ التي اطلعت عليها حتى الآن.

2- إجماع المراجع 1 التي ترجمت للمؤلف على نسبة الكتاب إليه .

3- ما ذكره المؤلف في ديباجته كتابه 2 من أنه يقدم نمرة عمله هذا إلى السلطان أحمد العاقل 3 . وقد سبق في التقديم أن فترة حكم هذا السلطان احتضنت أغلب مراحل حياة المؤلف 4 .

4- المنهج الذي اتبعه في كتابه هذا هو نفس المنهج الذي اتبعه في مؤلفاته الأخرى مثل : محصل المقاصد ، المرصد ، شرح الورقات .

5- استشهاده بآراء بعض الشيوخ 5 الذين أخذ عنهم .

1- ابن سريم / البستان ، أحمد التنيكتي / النيل ، الزركلي / الأعلام ، السحاوي / الصوء اللامع .

2- انظر ص 142

3- مبيي التعريف به

4- انظر ص 15

5- عاصم بن سعيد المشاخي (ت 854 هـ / 1451 م) سبقت ترجمته ص 52

المبحث الثاني : دراسة الكتاب

أولا : عنوان الكتاب

يحمل الكتاب عنوان 6 : بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب 7 .

فهذا العنوان يتماشى ومضمون الكتاب

فمواضع الكتاب كلها ليست إلا شرحا لما أجمله ابن الحاجب في هذه العقيدة من أفكار متقدمي ومتأخري الأشاعرة ، حيث حرص المؤلف على بذل أقصى جهد في بلورة مواضع هذه العقيدة مدعما ذلك بالسراهيين والآدلة .

ويظهر أن المؤلف قد قيد نفسه بالترتيب المنبج في فقرات النص المشروح مما أدى إلى تداخل بعض أبواب الشرح بل وإلى تكرار بعضها كما سنرى ذلك من خلال عرض هذه الأبواب .

ثانيا : مقدمة الكتاب

فبعد ديباجة 8 المؤلف التي تضمنت بعد الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ذكر اسم السلطان الذي أنجز هذا العمل في حكمه ، والثناء عليه ، ورفع ثمرة هذا العمل إليه ، ثم التعريف بالعقيدة موضوع الشرح ، ثم وضع العنوان لهذا العمل ثم ذكر الدوافع وراء التأليف والتي تتمثل أساسا في الإستجابة لسؤال بعض الطلبة .

فبعد هذه الديباجة قدم المؤلف كتابه بمقدمة 9 شبه عامة شملت على

6- انظر : ص 146

7- سبق التعريف به ، انظر : ص 31 / هـ (123)

8- انظر : ص 141

9- انظر : ص 143

المصروح فصول ثلاثة تعقبها فائدة عظيمة . أما فصول هـ المقدمة فهي على النحر التالي¹⁰:

الفصل الأول : وقد شمل التعريف بمبادئ هذا العلم ، وحده واسمه وفائده وحكمه . فذكر أن مبادئ هذا العلم هي على اصطلاح المنطقة عبارة : عن القضايا العقلية والقواطع السمعية فيما لا يتوقف إثبات المعجزة عليه . وأما حده فقد اختار فيه المؤلف قول العضد 11 في المواقف والمراصد : علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه . وأما اسمه فقد ذكر له ثلاثة أسماء مع ذكر مناسبة التسمية :

1- علم الكلام . وله مناسبات منها أن قدماء المتكلمين ترجموا على مطالب هذا العلم في كتبهم بالكلام .

2- علم أصول الدين . مناسبتها : أن ما سواه من علوم الشريعة كال تفسير والحديث ... يسمى بالدين وهي فروع عن هذا العلم .

3- علم التوحيد . مناسبتها : أنه يشتمل على إثبات الوجودانية .

وأما فائده : فمعرفة العقائد التي كلف العقلاء بتحصيلها ... وهي معرفة المعبود وصفاته ومعرفة الرسل وما جاءوا به .

وأما حكمه : فقد نقل فيه الإجماع على وجوب المعرفة والني لا نحصل إلا بالنظر في هذا العلم .

الفصل الثاني : وهو في الحديث عن موضوع هذا العلم

فهو أعلم الموضوعات ، وهو الوجود المطلق ، والمطلوب فيه لواحق

10- انظر : ص 145

11- (756... هـ / 1355 م) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار أبو الفضل عضد الدين الأيبكي ، عالم الأصول والمعاني والعربية من أهل إيج (بنارس) ... انظر : الزركلي / الاعلام ج 3 ص 295 - دار العلم للملايين ، بيروت .

الموجود ككونه واجبا أو ممكنا .

الفصل الثالث : في مسائله

وفد قسمها المؤلف إلى قسمين : الأول ما ثبت فيه بالبراهين

العقلية كحدوث الجوهر والأعراض ، وإثبات الصانع

الثاني : ما ثبت بالدلائل السمعية كإثبات المساء والحشر

والنشر... ونحوها .

أما المائدة التي أعقبت هذه الفصول فهي في التعريف بوضع هذا

العلم وذكر الاختلاف في سبب رجوعه عن مذهب الاعتزال إلى المذهب الحق .

فواضعه هو أبو الحسن 12 على بن إسماعيل بن بشر الأشعري

المتكلم، ونسبه ينتهي إلى أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه

وسلم . كان في بداية أمره على مذهب المعتزلة 13 ثم تحول عنه إلى المذهب

الحق ، قيل في السبب : أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فبين

له الحق وأمره باتباعه ، وقيل بسبب مواقفه الجدلية مع أستاذه الجبائي 14 .

ثالثا : أبواب الكتاب

لم يبرب المؤلف كتابه هذا بل اكتفى في ترتيب مواضعه بالتسلسل

الواقع في نص العقيدة المشروحة . وقد فضلت أن أرنب فصوله ومباحثه على

أبواب على النحو التالي :

12- (ت 324 هـ) من كتبه : الإبانة عن أصول الديانة ، اللمع ، مقالات الاسلاميين ...، انظر : وفيات الأعيان ج 3 ص 284

، الإبانة تحقيق فوقية حسين ص 9 ، 10 ، اللمع تحقيق عبدالعزيز عز الدين ص 15 - وسيأتي ذكره في النص المقتضب ،

13- فرقة كلامية يرجع اسمها إلى اعتزال إمامها وأصل بن عطاء مجلس الحسن البصري ...، انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص 21

، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / الرازي ص 27-29

14- أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سالم بن خالد بن حمران بن إبان مولى عثمان بن عفان (ر ع) ، المعروف بالجبائي أحد أئمة المعتزلة ، توفي سنة 303 هـ - انظر بن خلكان / وفيات الأعيان ج 4 ص 267

1- الباب الأول :

وقد ضمنه المؤلف مقدمة وعدة فصول

أما المقدمة 15 فقد شملت على الخصوص عدة مباحث ابتدأها المؤلف بالإجابة عن السبب الذي جعل المصنف لم يبدأ عقيدته بالحمد رغم أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك في الحديث : (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد ...) 16 . الحديث . فقال : إن الحديث يدل على تصدير الأمر الذي له بال بالحمد وذلك أعم من كتابته فيحتمل أن يكون المصنف حمد عند ابتدائه أو استغنى بالبسملة لأن المقصود الثناء على الله وهو حاصل بالبسملة . ثم بين بعد ذلك معنى الوجوب لغة واصطلاحاً ، ومعنى التكليف والمكلف والمكلف به فذكر أن الوجوب لغة : الثبوت والسقوط فهو من الأضداد .

وفي الاصطلاح : طلب فعل غير كلف ينتهض تركه في جميع وقته سبباً للعقاب . أما التكليف فهو عبارة عن حمل المكلف على فعل ما فيه كلفة وهي المشقة وذلك مطالبته بفعل أو ترك بأمر أو نهى أو ما جرى مجراها . أما المكلف بكسر اللام فهو الشارع وبفتحها من تعلق به التكليف . أما المكلف به فهو أفعال المكلف التي يتعلق بها التكليف .

ثم أتبع ذلك ببيان مذاهب المتكلمين في أول ما يجب على المكلف ، وقد رجع من بين هذه المذاهب مذهبين هما القصد إلى النظر والسرفرة . ورد على المعتزلة قولهم : إن مدرك الوجوب هو العقل ، على عكس ما يقوله أهل الحق حيث يعتبرون مدرك الوجوب هو الشرع مستدلين بقوله تعالى : [وَفَا كُنَّا

15- انظر : ص 153 الأتية

16- الحديث ورد بصيغ مختلفة منها : (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع) ، انظر : رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين / النووي ص 346 ، ك : حمد الله تعالى وشكره ، ب : رقم 242 ، الحديث : 1391 .

، مسند الإمام أحمد 3 ص 359 . دار صادر للطباعة والنشر ، شرح العقيدة الواسطية - لابن تيمية / غراس ص 8 .

مَعْدِيَيْنَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا [17] .

ثم شرح معنى العقد بقوله : هو ضد الحل وهو حقيقة في المصنوعات كالربط والشد . فاستعير لتصميم القلب على أمر ما من الأمور .

ثم خصص فقرة للحديث عن دور حرف الفاء في جملة (فيؤمن بأن لا إله إلا الله) ، وعن خبر (لا) النافية فيها ، وعن لفظ الاستثناء ...

فذكر أن (الفاء) هنا قد أذنت بالتسبب عما تقدم وذلك أنه إذا وجب على المكلف أن يكون على عقد صحيح في التوحيد ينشأ من ذلك اعتقاد الرحمانية لله واستحالة شريكه .

وأما عن خبر (لا) في مثل هذا التركيب فقد ذكر أنه عند النحويين محذوف تقديره : موجودا أو في الوجود . وأن لا خلاف بين النحاة أن (إلا) في كلمة الإخلاص بمعنى : غير .

وذكر أن لقائل أن يقول جيء بالنفي والإثبات في الكلمة ردا على من يعتقد الشركة فيكون من باب قصر الصفة على الموصوف كقولنا لا كاتب إلا زيد ، خطابا لمن كان يعتقد الشركة المتهمة عند المخاطب فلا يلزم على هذا أن يكون الاستثناء في هذه الكلمة كفرا وإيمانا كما اعتقد بعض الناس .

أما الفصول 18 فهي على النحو التالي :

1 - الفصل الأول : في الكلام على لفظ الجلالة وبه مسائل :

المسألة الأولى : في الكلام على اشتقاق لفظ الجلالة . فذكر في ذلك

أقوالا منها :

القول الأول : أن فاء هذه الكلمة⁷⁸ (لام) ، ولامها (هاء) وعينها : سبل :
(ياء) من لاه ، يليه . وقيل : واو من لاه يلوه أي احتجب . القول الثاني : أن فاءها
همزة ، وعينها : لام ، ولامها : هاء من أله الله العبد يأله إلهة أي عبده يعبد
عبادة . وأصلها على هذا القول إله على وزن فعال بمعنى مفعول ككتاب للمكتوب .
ثم ذكر الاختلاف في إعلالها وبين أن ذلك على وجوه منها :

أنه حذفت الهمزة منه على غير فيساس وأدخلت الألف واللام عليه
للتعظيم .

وقيل : أدخلت الألف واللام على إله ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام
فصار أله ثم أدغمت اللام في اللام ...

وقيل عن الكوفيين : إن أصله (لاه) فأدخلت عليه الألف واللام .

وقيل عن الفراء 19 إنها لتعريف اللفظ ليتطابق اللفظ والمعنى إذ
لفظ « إله » نكرة فدخلت الألف واللام للتعريف اللفظي . أما على القول بعدم
الإشتقاق فلا يقال الألف واللام فيه للتعريف بل وضع الاسم بالألف واللام كوضع
غيره من الأعلام .

المسألة الثانية : الإختلاف في كون هذا الاسم عربي أو معرب

فذكر في ذلك قولين أساسيين هما :

1- قول البلخي 20 بأنه غير عربي استنادا إلى أن اليهود والنصارى

كانوا يقولون :

19- (144-207هـ / 761-822م) يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي ، مولى بني أسد أمام

الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، وكان فقيها متكلما ، يميل إلى الاعتزال .

من كتبه : المقصور والممدود ، المعاني ... انظر : الزركلي / الأعلام ج 8 ص 145 ط 4 ، معاني القرآن /
عالم الكتب ج 1 ص 7 .

20- أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي العالم المشهور ، رأس طائفة كبيرة من المعرّاة ، قال لهم
(الكمية) (ت 317 هـ) - انظر : ابن خلكان / وفيات الأعيان ج 3 ص 45 ، الفرق بين الرف / المغناص ص

19هـ (1)

إلها ومرحاما ، فلما عرب قالوا : الله

2- قول الإمام فخر الدين الرازي 21 بأنه عربي مستندا على أدلة

منها :

أن العرب كانوا معترفين بوجود خالق العالم ويبعد أن يقال : أنهم مع هذا الاعتراف ما كانوا يعرفون له اسما في لغتهم حتى أخذوه من لغة أخرى .

- قوله تعالى [وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ]

22 حيث أخبر عنهم أنهم معترفون بالله تعالى .

- أن القرآن نزل بلغة العرب فلو لم تكن هذه اللفظة عربية مع كثرها

في القرآن لم يكن القرآن عربيا .

والظاهر أن رأي الإمام أقوى لهذه الأدلة .

المسألة الثالثة : في ذكر الاختلاف في كون هذا الاسم من باب الصفه

المشتقة كباقي أسماء الله الأخرى أو غير مشتق . وفي ذلك بين ثلاثة أقوال رئيسية :

الأول : أنه غير مشتق وهو رأي الشافعي 23 وأبي حنيفة 24 وهو

قول جماعة كبيرة من الأدباء والمحققين .

الثاني : أنه مشتق وهو رأي كثير من الأدباء وجمهور المعتزلة .

الثالث : أن هذا الاسم كان مشتقا ثم صار علما وهو رأي نقي الدس أبو

21- سبق ذكره ، انظر ص 33 هـ 130 / 22- اتمان 24

23- أبو عبدالله محمد بن ادريس ، عالم مكة ولد في غزة سنة 150 هـ / 767م وتوفي في مصر سنة 204 هـ / 820م

انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص 27 ، الشفا / عياض ج 1 ص 155 هـ 8 .

، الشافعي (حياته وآرائه الفقهية) محمد أبو زهرة ص 14 - 33 ، دار الفكر العربي سنة 1978 .

24- نعمان بن ثابت (ت 150 هـ / 767م) أحد الأئمة الأربعة ولد ونشأ بالكوفة ، انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 499 هـ 6

العز مظفر 25 .

المسألة الرابعة : في بيان آراء القائلين بالاستتقاق في الأصل الذي اشتق منه هذا الاسم .

فذكر المؤلف في ذلك عدة أقوال منها :

أنه مشتق من أله الرجل إلى الرجل بأله إليه إذا فرغ إليه من أمر ينزل به وقد روى ذلك عن ابن عباس 26 وقيل : مشتق من وله يوله ولها . وأصله ولاء فأبدلت الواو همزة لانكسارها في أول الكلمة . والوله عبارة عن المحبة الشديدة . وقيل من لاه يلوه : إذا احتجب . وقيل من لاه يليه : إذا ارتفع . وقيل من أله الرجل يأله إذا تحير . وقيل من التآله وهو التعبد ... تم ضمن هذا الفصل بتبيينيهما :

الأول : أن أسماء الله تعالى توقيفية على معنى أن إطلاق الاسم عليه يتوقف على الاذن الشرعي .

الثاني : بيان الخلاف بين العقلاء في أن الاسم هل هو المسمى أو غيره وينسب الأول لأهل السنة والثاني للمعتزلة . وجزم الغزالي 27 بأن الاسم غير التسمية وغير المسمى .

2- الفصل الثاني {2} : في إحصاء وشرح أسماء الله التسعة

25- المظفر بن عبدالله بن علي المصري الشافعي نقي الدين ، ولد سنة 526هـ وتوفي سنة 612هـ ، انظر السبكي / طبقات الشافعية ج5 ص156 - المطبعة الحسينية ، مصر ، السفداني / هدية العارفين ج3 ص463 - استانبول 1955م .

26- أبو العباس عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب توفي سنة (68هـ / 687م) بلف بحسر الأمة ، انظر : وفيات الأعيان ج3 ص62 ، الشفا / القاضي عياض ج1 ص52هـ (6).

وقد دعا له صلى الله عليه وسلم بقوله : (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) - انظر : العسلاسي / إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ج1 ص412 ، ك : الوضوء ، ب : وضع الماء عند الخاك .

مسلم ج4 ص1927 ، ك : فضائل الصحابة ، ب : من فضائل عبدالله بن العباس ، ر : 138

، مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ، تحقيق د . عدنان زررور ص96 ط (1) 1391هـ / 1971م - دار القرآن الكريم الكويت .

27- سبقت ترجمته / 28- انظر ، ص 111 الآية

فبعد إحصاء هذه الأسماء مع بيان معانيها بين أن التنصيص الواقع في الحديث على التسعة والتسعين لا يدل على نفي ما سواها ، والأسماء كثيرة وإنما وقع التنصيص على التسعة والتسعين لشهرتها ، وقد مهد لذلك بفائدة ذكر فيها انه روى 29 في بعض الأخبار أن لله أربعة آلاف اسم ، ألف لا يعلمها إلا الله ، وألف لا يعلمها إلا الله والملائكة ، وألف لا يعلمها إلا الله والملائكة والأنبياء ، والألف الرابعة ، منها ثلاثمائة في التوراة وثلاثمائة في الإنجيل وثلاثمائة في الزبور ، ومائة في القرآن تسعة وتسعون ظاهرة وواحد مكتوم من أحصاها دخل الجنة .

ثم ختم هذه الفقرة بالحديث عن الطرف الثاني من كلمة الإخلاص ضمنه عدة مباحث منها معنى محمد وأحمد في اللغة ، ومعنى الرسول له واصطلاحاً ، ومعنى الهدى والدين .

فذكر أن وزن (محمد) مفعّل من أوزان المبالغة وهو منقول من الصفة .

فالمحمد في اللغة هو الذي يحمّد حمداً بعد حمد ولا يكون مفعلاً إلا لمن تكرر فيه الفعل المرة بعد المرة ...

والله تعالى سماه به قبل أن يسمى به فهو علم من أعلام نبوءته صلى الله عليه وسلم ، إذ كان اسمه صادقاً عليه فهو محمود في الدنيا بما هدى إليه من العلم والحكمة ، وهو محمود في الآخرة بالشفاعة ولواء الحمد .

وأما (أحمد) فهو - أفعل - مبالغة من صفة الحمد أي أكثر الناس

29- ذكر الرازي أنه رأى في بعض كتب التذكير أن لله أربعة آلاف اسم ، ألف منها في القرآن والأخبار الصحيحة وألف منها في التوراة ، وألف في الإنجيل ، وألف في الزبور ويقال ألف آخر في اللوح المحفوظ . انظر : التفسير الكبير ج 1 ص 154 ط (1) - المطبعة البهية المصرية

حمداً ، وقد سمي بأحمد قبل أن يسمى بمحمد ، وبأحمد ذكره عيسى 30 وموسى 31 على الجميع صلوات الله، وعن معنى العبد والعبودية ذكر أن العبد صاف إلى الله تعالى إما باعتبار الملك الحقيقي وهو لا يكون إلا لله ، وإما باعتبار وصف العبادة وهي الانقياد إلى الطاعة ، وإما باعتبار وصف العبودية وهي الرجوع إلى الله في كل شيء على حد الاضطرار . ولما كان لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم كمال الرسالة وجب أن يكون له كمال العبودية .

وقد تقرر في علم التصوف أن مقام العبودية أشرف المقامات إذ لا حلها كان الإيجاد . [وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ] 32 .

ثم ذكر أن الرسول : من ثبتت له الرسالة ، وهي في اللغة مأخوذة من المتابعة يقال لبني رسل إذا تتابع دره ، وأما في الشرع فهي عبارة عن قول الله تعالى لمن اصطفاه من عباده أرسلتك فبلغ عندي.

ومعنى الهدى هاهنا : الإرشاد إلى الحق . ومعنى الدين : الطريق .

والصدق عبارة عن الخبر المطابق للواقع والكذب مقابله .

30- نبي الله عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام .

31- نبي الله موسى الكليم ، عليه وعلى نبيينا الصلاة والسلام .

32- الذاريات 56 .

2- الباب الثاني 33 : وهو في الحديث عن الإيمان

بدأ المؤلف ببيان أن الحديث عن هذه المسألة يتعرض له المنكلمون في الأسماء والأحكام . ومعنى ذلك عند أهل السنة أن الإيمان والإسلام والعصيان والكفران أسماء مأخوذة من اللغة وأحكامها متعلقات من الشرع . وأما عند المعتزلة فهي أسماء دينية وأحكامها مدركة بالعقل . ثم سن معنى الإيمان لغة وشرعاً فذكر أنه في اللغة عبارة عن مطلق التصديق . ففي التنزيل [وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ] 34 .

وأما في الشرع فقد اختلف في معناه : فذهبت الكرامية 35 إلى أن مجرد الإقرار باللسان كاف في الإيمان وإن أبطن الكفر . وقد رد المؤلف على قولهم هذا بقوله : وهو مذهب باطل لأن الله يشهد أن المنافقين لكاذبون والكرامية تشهد أن المنافقين لصادقون فبان أن الإيمان الشرعي لا بد له من التصديق بالقلب والإقرار باللسان . ثم ذكر الخلاف في دخول الأعمال في معنى الإيمان .

وقد رجح المؤلف عدم دخول الأعمال في معنى الإيمان ، وهذا هو الظاهر من كلامه ولعل الدافع الذي دفعه على هذا هو التنبيه على فساد قول المعتزلة في الحكم على صاحب الكبيرة ، وإلا فالإيمان عند أهل السنة هو قول باللسان واعتقاد بالحنان وعمل بالأركان ، وأن هذه الثلاثة داخلة في معنى الإيمان المطلق . ثم خصص المؤلف فقرة للرد على قول المعتزلة بأن الأعمال تسمى الدين حيث عارض أدلتهم بأدلة أخرى وحكم في النهايه بأن الإسلام ظاهر الإيمان ، والإيمان باطن الإسلام .

33- انظر : ص 186 الأنية

34- يوسف 17

35- اتباع عبدالله بن كرام (ت 896م) - انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص 215

ثم بين أن الإيمان الشرعي هو التصديق النفساني النابع للمعرفة بالعقد الصحيح . وأن التقليد لا يكفي في ذلك على الأصح ، لأن التقليد ترك للمعرفة وترك المعرفة حرام فالتقليد حرام .

وبين أن النظر الواجب على الأعيان هو ما تحصل به المعرفة للمكلف . والدليل الموصول إليها يحصل بأيسر نظر .

3- الباب الثالث 36 : وهو في الكلام على الله وصفاته

وقد خصصه المؤلف للحديث عن مطالب علم الكلام التي قسمها إلى ثلاثة أقسام وهي :

القسم الأول : في بيان ما يستحيل عليه تعالى

القسم الثاني : في بيان ما يجب له تعالى

القسم الثالث : في بيان ما يجوز في حقه

وقد ضمن المؤلف هذا الحديث مقدمة وفصل .

أما المقدمة ففي تعريف السند والمسند والفرق بينهما ، ثم الوجود والثابت ، والفرق بينهما ، ثم وجوب الوجود . فذكر أن المسند هو السند وهو عبارة عن الأصل الذي يبني عليه غيره والمراد به هنا الدليل . ثم بين أن الثابت على القول بالحال أعم من الوجود .

وأما الوجوب المقصود هنا فهو الوجوب الذاتي وهو الذي يلزم من فرض عدمه محال لذاته ومقابلته المستحيل وهو الذي يلزم من فرض وجوده محال لذاته . ومقابلتهما الممكن وهو ما لا يلزم من فرض وجوده ولا من فرض عدمه محال لذاته .

أما الفصل فقد خصصه المؤلف لإفهامه الدليل على إنبات هذه المطالب. وقد بدأها بدليل ثبوت الصانع، عرف في بدايته بالعالم وأقسامه وأحكامه. فذكر أن العالم عبارة عن كل موجود سوى الله تعالى وصفات ذاته، وهو إما جواهر وإما أعراض، والجواهر هو المنحيز، والعرض هو المعنى القائم بالجواهر، وكل عرض حادث للطرو والانتفاء وكل جواهر حادث لأنه لا يخلو عن الحادث ...

ومن أحكام العالم الإمكان لأنه مفتقر وكل مستقر ممكن. ثم أجمل المؤلف دليل وجوب الوجود بعد أن بين حدوث العالم وأنه لا بد له من محدث بقوله: مدير العالم يجب أن يكون موجودا لأنه ثبت له التأثير وكل من ثبت له التأثير يجب أن يكون موجودا. فمدير العالم يجب أن يكون موجودا. ثم نقول: إن كان واجبا لذاته فهو المطلوب وإلا كان ممكنا فيحتاج إلى مؤثر ويعود الكلام فيه فيلزم الدور أو التسلسل، فتعين أن يكون واجبا لذاته وهو المطلوب 37. ثم انتقل إلى شرح معنى صفة القدم وبرهان ثبوتها. فذكر أن القدم بمعنى أن الباري لا أول لوجوده، وقد سبق البرهان على أنه واجب الوجود لذاته فيجب أن يكون قديما باقيا. وتطرق بعد ذلك إلى بيان القسم الأول من الأقسام الثلاثة السابقة، وهو في ذكر ما يستحيل في حقه تعالى.

فذكر أن الدليل على عدم تركيبه تعالى هو أن الله فاعل بالاختيار والفعال بالاختيار يستحيل عليه التركيب فالله تعالى يستحيل عليه التركيب. أما الدليل على عدم التجزئة فهو نفس الدليل السابق على عدم التركيب.

وبين أن المصنف ذكر عدم التجزئة هنا للتنبيه على فساد معتقد النصاري في معبودهم حيث يعتبرونه جوهرا له ثلاثة أقانيم (الآب، الابن،

والروح القدس). أما حلوله في المستحيز فقد ذكر في بداية الحديث عنها الفرق بين حلول المستمكن في المكان بمعنى تماسهما بسطحيهما والذي هو من صفات الجواهر والأجسام.

وبين أن حلول اللون في المتلون حلول الانصاف من لوازم الأعراض . ويستحيل على الباري أن يحل في الغير لاستحالة كونه جوهرًا أو جسمًا أو عرضًا. وأما برهان عدم اتحاده بغيره هو : أن أحد الشيئين إذا اتحد بالآخر فإن بقيا على حالهما فهما اثنان لا واحد وإن عدما كان الموجود غيرهما ، وإن عدم أحدهما دون الآخر امتنع الاتحاد لأن المعدوم لا يكون عين الموجود .

وأما استحالة كونه في جهة ، فقال : إنه لو كان في جهة لكان متحيزا وكل متحيز حادث وقد قام البرهان على قدمه .

واستحالة قيام الحوادث به : يتلخص برهانها في أن كل ما كان قابلا للحوادث فهو حادث وقد قام البرهان على أن الباري ليس بحادث فلا يكون قابلا للحوادث . واستحالة الألام والذات عليه ، برهن على ذلك بقوله : لو صح عليه الألام أو اللذات لكان جسما تكن التالي باطل فالمقدم مثله . ولما فرغ من القسم الأول المشتمل على ما يستحيل في حقه تعالى شرع في بيان القسم الثاني وهو ما يجب لله تعالى من الصفات الثبوتية 38 .

أبطل في بدايته قول الفلاسفة : ان واجب الوجود موجب بالذات مما حدا بهم إلى القول بأنه لا يوصف بصفة ثبوتية ولا نفسية ولا معنوية وأن جميع ما يوصف به يرجع إلى سلب أو إضافة أو مركب منهما كتسميته عملا ومبدأ وجوذا ... وصحح قول المتكلمين أنه موصوف بصفات ثابتة نفسية ومعنوية بناء على أنه فاعل بالاختبار .

ثم تطرق الى أقسام هذه الصفات عند القائلين بها فذكر أن الناس للأحوال ليس عندهم في الحقيقة إلا صفات المعاني ، وأما المشتون للأحوال فجعلوها ثلاثة أقسام : نفسية ومعنوية ، ومعان . وجعلها بعض المتأخرين ستة أقسام : سلبية ، ونفسية ، ومعنوية ، ومعان ، و فعلية وما يشمل الجميع . وذكر تعريفهم لهذه الأقسام من ذلك :

أن الصفات السلبية هي عبارة عن كل ما يمتنع أن يوصف به البارئ مثالها : الله ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر . وأما الصفات النفسية فلها تعاريف منها : أنها كل صفة ثبوتية زائدة على الذات لا يصح نوههم انتفاءها مع بقاء الذات الموصوفة بها ... ومثالها : كونه واجب الوجود أزليا ، أبديا ... وأما الصفات المعنوية فهي عبارة عن كل حال ثبتت للذات معللة بمعنى قائم بالذات . مثالها : كونه عالما ، قادرا ...

وأما صفات المعاني فهي عبارة عن كل صفة قائمة بالموصوف موجبة له حكما ، وقيل هي المعاني الموجبة للأحوال . مثالها : العلم والقدرة ...

وأما صفات الأفعال فهي عبارة عن صدور الآثار عن قدرة الله تعالى . ومثالها : خلق الله ... ومثال الصفات الجامعة لجميع ما تقدم من الأقسام : عزة الله ، وجلاله ، وعظمته ... ثم شرع في بيان معاني الصفات الوجودية وإقامة الدليل عليها والرد على المعارضين عليها . فذكر أن الدليل على قدرته سبحانه القائمة بذاته : أنه محدث وكل محدث قادر فالبارئ تعالى قادر . وأما دليل علمه فلأنه تعالى مرید وكل مرید عالم . وأما دليل الإرادة فهو اختصاص وجود الحادث بوقت معين دون ما قبله أو ما بعده .

أما السمع والبصر فدليلهما المعقول والمنقول ، أما المعقول : فهو أنهما من صفات الكمال ولو لم يكن البارئ موصوفا بهما لكان المخلوق أكمل من

الخالق وهو باطل . أما المنقول فقلوه تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام 39
[لِمَ تَعْبُدُونَ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ] 40 . فلو لم يكن الله تعالى سميعا بصيرا لانقلب
عليه السؤال في معبوده ولصارت حجته داحضة .

أما صفة الكلام فقد أثبتتها كما أثبتتها جمهور الأشاعرة حيث أثبتوها
باعتبار المعنى الذي في النفس ثم باعتبار اللفظ المنطوق بالله سبحانه يسمى
متكلما وليس متلفظا لأن ذلك من سمات الأجسام والله منزّه عن ذلك . ثم عقد في
أعقاب هذه الصفات فصلا عاما بين فيه مذاهب الناس في الصفات مع بيان فساد
مذهب النفاة ورد معتمدتهم في ذلك . فصنف هذه المذاهب على صنفين :

الأول : مذهب أهل الحق وهم الأشاعرة الذين أثبتوا أن الواجب لذاته
قادر بقدره ، مريد بإرادة ... وهذه كلها صفات وجودية أزلية زائدة على ذات واجب
الوجود قائمة بذاته .

الثاني : مذهب النفاة وهم الفلاسفة والمعتزلة والشيعة 41 . وهؤلاء
معتمدتهم أنه لو قدر لله صفات وجودية زائدة على ذاته فإما أن تكون كلها واجبة
أو ممكنة أو البعض واجبا والبعض ممكنا . وقد رد المؤلف على النفاة بعدهما
صحح مفاهيم اعتمدوها في ذلك ، منها : الواجب لذاته ، والافتقار إلى الغير .
فبين أن المعنى الصحيح للواجب لذاته هو الذي لا يكون مفتقرا إلى مؤثر فاعل
ولا يمتنع أن يكون واجبا لذاته وإن كان مفتقرا إلى القابل . ثم بين أن الفلاسفة
أنكروا الصفات طنا منهم أنها تتناقض مع الوحدانية ، فدفعهم ذلك إلى القول
بأن الله موجب بالذات لا بالاختيار .

39- أبو الأنبياء ابراهيم عليه السلام

40- مريم 42 ،

41- هم الذين يرون أن الخلافة يجب أن تكون في بيت النبي صلى الله عليه وسلم . وقرروا أنها حق لعلي بن
أبي طالب ثم لأولاده من بعده ..

انظر : ص 343 ج 1 من تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي / د . حسن ابراهيم حسن ، ط
(7) 1964 - مكتبة النهضة المصرية .

الشيء الذي رد عليه المؤلف بأدلة تتركز أساسا على إبطال كون الصانع علة أو طبيعة ، ثم بين أنه فاعل بالاختيار والفاعل بالاختيار يجب اتصافه بالعلم والقدرة ... تم خصص حيزا هاما في الرد على المعتزلة والتشيعة . من ذلك قولهم : أن القدم أخص وصف الإله تعالى . فبين المؤلف أن قولهم هذا إن أريد به أنه خاص بالله تعالى على وجه لا يشارك فيه غيره من الموجودات الخارجة عن مسماه فمسلّم ، ولكن ليس في ذلك ما يدل على نفي القدم عن صفاته تعالى ، وإن أريد به أنه غير متصور أن نعم شيئين على الوجه الذي نقول في ذات واجب الوجود وصفاته فهو لمصادرة عن المطلوب .

وأما قولهم بأن قيام الصفات بذاته يفضي الى ثبوت خصائص الأعراض

لها فقد رد عليه المؤلف بقوله : أن ذلك يستقيم لو ثبت أن خاصية العرض قيامه بالمحل مطلقا وليس كذلك بل خاصية العرض وجوده في الحيز تبعا لمحلّه فيه وهو غير متصور في صفات الله تعالى .

وأما قولهم بأن الله كفر النصارى بإثباتهم الأقانيم الثلاثة وهي :

الذات ، والعلم والحياة . فرد المؤلف عليه بقوله : بأن تكفير النصارى ليس سببه إثبات العلم والحياة ، بل بإثباتهم آلهة ثلاثة على ما قال الله تعالى : [لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ] 42 ، ثم نبه بعد ذلك على ضعف مسلك بعض أهل الإثبات مينا في أعقابه طريفة سهلة يمكن طردها في إثبات جميع الصفات .

وملخص هذه الطريقة : أن يقال المفهوم من كل واحدة من الصفات

المذكورة إما أن يكون في نفسه صفة كمال أو لا صفة كمال ، لا جائز أن يكون لا صفة كمال ، وإلا كان حال من انصف بها في الشاهد أنقص من حال من لم يتصف بها ... وذلك باطل فإن أنها صفة كمال فلو قدر عدم اتصاف الباري بها لكان أنقص من المخلوق وذلك محال .

وبعد ذلك خص صفة البقاء بالحديث ولعل تأخير الحديث عنها عن باقي الصفات الأخرى هو الخلاف في كون الباقي باقيا ببقاء زائد عليه أو باقيا لنفسه لا ببقاء زائد عليه . فذكر أن الأول للشيخ أبي الحسن الأشعري ومعظم الأئمة ، والثاني لأبي بكر الباقلاني 43 وهو مذهب المعتزلة وإمام الحرمين 44 والإمام فخر الدين الرازي .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الخلاف في كون حقيقة ذاته تعالى معروفة للبشر فذكر في ذلك مذهبين أساسيين هما :

الأول : مذهب الجمهور وهو أن ذات الله تعالى معلومة للبشر ودليلهم أن موسى عليه السلام أجاب فرعون (*) لما سأله عن ماعية رب العالمين قال له : [رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا] إن كنتم مُوقِنِينَ [45] .

الثاني : مذهب القاضي وإمام الحرمين وحجة الإسلام وهو أنها غير معلومة . من أدلتهم قوله تعالى : [وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ] 46 . وقد وفق المؤلف بين المذهبين بقوله : وبالجمله فالحق في المسألة الوقف . فلا يجوز بحوار ذلك ولا باستحالته وإذا كان كذلك فيرجع إلى الوجدان .

4- الباب الرابع 47 : وهو في الكلام على رؤية الباري .

كان من المفروض أن يكون هذا الباب ضمن مباحث الباب السابق . وذلك لأن الحديث فيه يندرج في الحديث على ما يجوز في حقه تعالى . ولكن

43- القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني ، البصري ، المتكلم على مذهب الأشاعرة ، توفي سنة 403 ببغداد ، انظر ابن خلكان / وفیات الأعيان ج 4 ص 269 ، ابن عساكر / تبیین کذب المفتری ص 217 ، مخلوف / شجرة النور الزكية ص 92 ، 93 .

44- سبق ذكره ، انظر من 333هـ (138) .

45- الشعراء 23

46- طه 107

(x) لقب لكل ملك من ملوك القبط فإن أطلق فهو فرعون موسى - قيل اسمه : ومعبد بن الوليد بن ريان وكان من القبط العماتقة ، عمر أكثر من أربعمائة سنة .

انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 211هـ 2 .

47- انظر من 342هـ الثانية

إفراد المؤلف له بالحديث عنه يدل على الأهمية الخاصة التي يوليها المتكلمون لصفة الرؤية . وقد ضمن المؤلف هذا الباب ثلاثة مسائل :

المسألة الأولى : في تفسير الرؤية والرأي والمرئي ، فذكر أن للرؤية تعريفات :

أحدها : أن الرؤية إدراك يقوم بالمحرك ويتعلق بالمحرك .

وثانيها : أن الرؤية صفة لأجلها كان الرأي رأيا .

وثالثها : أن الرؤية ما أوجب لمحلّه كونه رأيا .

أما الرأي : فهو المبصر للمرئيات ، وقيل هو المحرك بإدراك زائد على ذاته يتعلق وجوده بوجود المرئيات .

وأما المرئي : فهو الشيء الذي تعلقت به الرؤية . المسألة الثانية : في متعلق الرؤية .

فذكر المؤلف اختلاف المتكلمين في ذلك ، ثم بين أن الذي عليه أكثر أهل السنة أن الرؤية يجوز أن تتعلق بكل موجود خلافا لعبدالله بن سعيد 48 الذي قال : إن الرؤية لا تتعلق بغير القائم بنفسه فلا تتعلق بالصفات .

ثم ذكر اتفاق أهل السنة على أن رؤية الله تعالى جائزة في الآخرة وأما في الدنيا فذهب بعض المنبئين إلى منعها وجوزها آخرون .

كما ذكر اتفاق أهل السنة على أن الله يرى نفسه وجوبا ، وذكر إجماع

48- عبدالله بن سعيد بن كلاب أبو محمد القطان (...-245هـ / ...-860م) متكلم من العلماء له كتب منها : الصفات ، خلق الأفعال ، الرد على المعتزلة ، انظر : الزركلي ج4 ص90 ، دار العلم للملايين ببيروت .

المعتزلة والخوارج 49 وجماعة من الرافضة 50 على امتناع رؤية الساري عقلا لذوي الحواس واختلفوا في رؤيته تعالى لنفسه فذهب الاكثرون إلى السنج وجوزوه الأقلون .

المسألة الثالثة : في إقامة الدليل على الجواز والوقوع . بين في بدايتها مراتب الإدراكات الثلاثة وهي :

أولا : معرفة الشيء لا بحسب ذاته المخصوصة بل بواسطة آثاره .

ثانيا : معرفة الشيء بحسب ذاته المخصوصة .

ثالثا : معرفته بالرؤية

ثم ذكر إطباق العقلاء على معرفة الله بالمعنى الأول ، وهو الواقع في حقنا ، أما معرفة الأنبياء والرسل فيمكن أن لا تكون بالنظر والاستدلال ، بل قد يعرفون الله تعالى بخلق علم ضروري أو البقاء على الفطرة الأولى . وقد اختلفوا في المرتبة الثانية .

أما المرتبة الثالثة وهي أكمل المراتب الثلاثة فالأشعرية تدعى أن الإدراك المسمى بالرؤية صفة زائدة على العلم من غير ارتسام ولا شعاع وأنه غير مشروط بهما عقلا ، وتدعى صحة تعلقه بذاته تعالى . ويذكر أنهم استدلوا على ذلك بأدلة عقلية ونقلية .

أما العقلية فدليلها : أن الرب تعالى موجود وكل موجود مرئي . وقد رد المؤلف على الاعتراضات الواردة على هذا الدليل حيث أجمل تلك الاعتراضات في

49- ويقال لهم الحرورية ، والنواصب ، والشرأة ، والحكمية ، والمارقة ، وهم فرق يجمعها : اكثار علي ، وعثمان ، وأصحاب الجمل ، والحكمين ، ومن رضي بالتحكيم ، وصوب الحكمين أو أحدهما ، والخروج على السلطان الجائر . انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص 72 - 73 ،
50- ذكر البغدادي أن الروافض ظهروا في زمن علي (ر . ع) ، خصوصاً السبئية منهم ، حيث ادعى بعضهم في علي (ر . ع) الإلهية ، فأحرق علي قوما منهم . انظر : الفرق بين الفرق البغدادي ص 21، 29 ، الابانة عن أصول الديانة (الأشعري تحقيق فوقيه حسين ص 274م 21 ، الشافعي (حياته - عصره - آراؤه وفقهه) / محمد أبو زهرة 40 ، 141 ، دار الفكر .

أربعة عشر سؤالاً فأجاب عنها مبيناً الضعيف منها وراداً على القوي . أما الدليل النقلى فقد اختاره المؤلف من الكتاب والسنة والاجماع .

أما الكتاب فبآيات منها قوله تعالى : [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ] 51 ووجه الاستدلال بها من ثلاثة أوجه .

أحدها : أن النظر وإن كان من الألفاظ المشتركة لكنه إذا قرن بالى وقيد بالوجوه كان خاصاً برؤية البصر وهو في هذه الآية كذلك .

وثانيها : أن الله تعالى وصف الوجوه الناضرة باليه بالناضرة فقوله [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ] 52 . أي ناعمة فيبطل قول المعتزلة أن النظر هنا بمعنى الانتظار لأن الانتظار يلزمه الغم والكدر .

وثالثها : تقييد النظر في الآية بالوجوه الناضرة وهي غير عامة يدل بدليل الخطاب على أن ثم وجوها غير ناضرة . ولو كان المراد بالنظر الانتظار لما كان تخصيص الانتظار بالوجوه الناضرة فائدة لاستواء الجميع في الانتظار .

أما السنة فبأحاديث منها : ما وري 53 أن ناساً سألوا الرسول صلى الله عليه وسلم فقالوا : هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب ؟) فقالوا : لا !

قال : (فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ؟) قالوا : لا

قال : فو الذي نفسي بيده لا تضارون في رؤية ربكم كما لا تضارون في رؤية أحدهما ! .

51- القيامة 21، 22

52- القيامة 21

53- انظر : صحيح مسلم / نشر إدارة البحوث العلمية السعودية ، ك : الزهد والرقائق .

ب : رؤية الله بالأبصار ج4 ص 2279 ، ر 16

أما الإجماع : فقد ذكر فيه اتفاق سلف الأمة قبل ظهور أهل البدع على جواز وقوع الرؤية .

وفي أعقاب أدلة أهل السنة بدأ بعرض أدلة المعتزلة والرد عليهم مبتدئاً بدليلهم العقلي الذي يتركز أساساً على الشروط الضرورية للرؤية عندهم وهي : عدم القرب المفرط وعدم البعد المفرط ، وعدم اللطافة وعدم الحجاب الكثيف ، قالوا وهذه شروط رؤية الجسم والله تعالى ليس بجسم فلا يصح أن يرى .

أجاب المؤلف عن هذا الدليل بقوله : إن جميع ما ذكره من الشروط في الرؤية فنحن لم نقل بثبوت مثل تلك الرؤية ولا يلزمنا شيء من ذلك . وأما دليلهم النقلي فقوله تعالى [لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ] 54 .

..... وقوله [لَنْ تَرِيْنِي] 55 . فأجاب عن الآية الأولى بقوله : لا نسلم أن الإدراك بمعنى الرؤية ، وأن سلب العموم المذكور في الآية لا ينافي ثبوت الحكم لبعض الأفراد .

ورد على الآية الثانية بقوله : إن كلمة (لَنْ) لا نسلم أنها للتأييد بدليل قوله تعالى : [وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا] 56 مع أنهم يتمنوه في الآخرة . وقال أيضا : إن سلمنا أنها للتأييد فكن ليس في ذلك ما يخل على منع الجواز ، وأيضا فإن قوله [لَنْ تَرِيْنِي] 57 وارد على سلب فوجب قصره عليه لأن موسى عليه السلام إنما سأل رؤية حاضرة في الدنيا فيخضع للنفي بذلك الوقت لوجوب مطابقة الجواب للسؤال .

54- الانعام 104

55- الاعراف 143

56- البقرة 94

57- الاعراف 143

5- الباب الخامس 58: في الحديث عن الصفات السمعية

يعرض المؤلف فيه كل صفة على حدة فيبين المذاهب فيها ويذكر أدلة كل مذهب مبتدئاً بمذهب السلف الذي يثبتها انطلاقاً من النص المنزل .

وفي مقدمة هذه الصفات صفة الوجه حيث ذكر أن إثبات صفة الوجه كصفة ثبوتية زائدة على ماله سبحانه من الصفات لا أنه بمعنى الجارحة هو مذهب السلف والأستاذ 59 وأحد قولي الشيخ أبي الحسن الأشعري دليلها قوله تعالى: [وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ] 60 .

وذهب بعض الأئمة إلى أن ذلك عبارة عن الذات ومجموع الصفات . ثم ذكر صفة (اليد) فبين أن مذهب السلف والشيخ هو إثبات اليدين صفتين ثبوتيتين زائدتين على ذاته وباقي صفاته لا أنهما بمعنى الجارحة . وذهب أكثر أئمة الأشاعرة إلى تفسير اليدين بالقدرة . أما عن صفة (الاستواء) التي أثبتها السلف والشيخ لقوله تعالى : [الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى] 61 .

فقد ذهب بعض الأئمة إلى حمل الاستواء في الآية على الاستيلاء والقهر . أما صفة الشم والذوق واللمس بلا جارحة فقد أثبتها القاضي أبو بكر بن الطيب . ثم ذكر أن عبد الله بن سعيد أثبت صفة القدم وراء البقاء . ثم انتقل بعد ذلك إلى أحكام صفات المعاني والتي أثبتها مثبتوا الحال من الأشاعرة كالقاضي ومن تبعه.

58- انظر ص 275 الآتية

59- ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الأسفراييني أبو إسحاق الملقب بركن الدين ، الفقيه ، الشافعي ، الأشعري ، توفي سنة 418 هـ .. انظر : ابن عساكر / تبیین کذب المفتری ص 243 ، السبكي / طبقات الشافعية ج 3 ص 111 .

60- الرحمن 25

61- طه 4

وأشار بعد ذلك إلى أن أبا سهل الصعلوكي 62 من الأشعرية أثبت لله تعالى بحسب كل معلوم علما . وقد رد عليه المؤلف بأن إثبات علوم ما لا نهاية لها قديمه فمجمع على بطلانه . وبين في أعقاب ذلك مجمل المذاهب في هذه الصفات وأمثالها ، فذكر ثلاثة مذاهب .

الأول : أنها من المجمل الذي لا يعلم تأويله إلا الله - وهذا المذهب مرفوح عند الأمة .

الثاني : أنها تفيد إثبات صفات لله تعالى لا يوجب العقل إثباتها وإنما إثبات طريقها الشرع . وهو مذهب الأشعري وابن كلاب والقلانسي 63 .

الثالث : مذهب من سلك بها طريق التأويل وهو مذهب إمام الحرمين ومتأخري الأشاعرة . ثم أعقب ذلك بالتنبيه على أن عبد الله بن سعيد أثبت ثلاث صفات وهي الرحمة والكرم والرضى زائدة على ما وجب اتصافه به من صفات المعاني . وأن السلف أثبت الجيب صفة زائدة على ماله من الصفات الفلسفية لا بمعنى الجارحة . وأنه نقل عن الشيخ قولين في العينين فقال مرة : هما صفتان كما قال في اليدين وقال إنهما بمعنى البصر .

6- الباب السادس 64 : في إثبات الوجدانية

بدأ المؤلف ببيان مناسبتة بالباب السابق .

فذكر أن ذلك يهدف أساسا إلى بيان بطلان توهم الفلاسفة بأن تعدد

62- أبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان الصعلوكي النيسابوري ، النقيب الشافعي ، متكلم ، قيل توفي 387هـ ، وقيل 402هـ ، انظر : وفيات الأعيان ج 2 ص 435 ، فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان / سلامة ص 13 .

63- أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي ، أبو العباس ، أحد متكلمي أهل السنة ، المتابعين لنهج ابن كلاب ، وقد زادت تصانيفه في الكلام على مائة وخمسين كتابا .

انظر : مراجعات كلامية بين السنوسي والمغيلي ، مجلة كلية الآداب بفاس ج 3 ، ص 198 ، ص 198 ، الخنادق / الفرق بين الشرق ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ص 364 ، المكتبة العصرية ،

64- اسطر : ص 283 الأتية

الصفات يوجب تعددا في الذات مما دفعهم إلى إنكارها . وقد حصر المؤلف الكلام في هذا الباب في ثلاث مسائل :

الأولى في تفسير الوحدة والواحد . والثانية : في أقسام الواحد .
والثالثة : في إقامة البرهان على إثبات الوجدانية لله تعالى .

أما المسألة الأولى : فقد فسر فيها الوحدة بما فسرهما به ناصر الدين البيضاوي 65 وذلك بقوله : هي كون الشيء بحيث لا ينقسم إلى أمور متشاركة في الماهية . أما الواحد فذكر أن له في اللغة معنيين : أحدهما مفتح العدد .

والثاني : المستبد بالأشياء المنفرد بها . وذكر أن له في اللغة سبعة أبنية وهي : الواحد والاحد والوحيد ، والوحد بكسر الحاء وفتحها وإسكانها والموحد وأحاد وأوحد . والمستعمل في باب الوجدانية وورد شرعا خمسة ألفاظ : الواحد والوحيد والاحد والوتر والفرد .

أما حقيقته في اصطلاح الأصوليين هو الشيء الذي لا ينقسم . أما المسألة الثانية : وهي في أقسام الواحد . فذكر له ستة أقسام وهي : الواحد الحقيقي ، والواحد بالاتصال ، والواحد بالتركيب ، والواحد بالجنس ، والواحد بالنوع ، والواحد بالعرض .

المسألة الثالثة وهي ثلاث مطالب :

المطلب الأول : في البرهان على إثبات الوجدانية لله تعالى . وقد اعتمد فيه المؤلف دليل التمانع عند المتكلمين ، وذلك بفرض إلهين اثنين ثم يشرح كيفية تعارض إرادتهما وبالتالي لا يمكن وجودهما معا ثم يخلص من ذلك

65- عبدالله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي - أبو سعيد ، قاض ، مفسر ، ولد بالبيضاء بفارس ، له :
أنوار التنزيل (تفسير البيضاوي) ، طوابع الأنوار ، توفي سنة 685 هـ / 1286 م ،
انظر : الأعلام ج 4 ص 110 ، المنجد في اللغة والأعلام ، ص 161 .

إلى إثبات أحدهما دون الآخر ، وذلك الثابت هو واجب الوجود .

أما المطلب الثاني : في إقامة الدليل على استحالة القسيم كما صارت إليه الثنوية .

بين المؤلف في بداية هذا المطلب مذهب الثنوية 66 حيث قالوا: إنا وجدنا في الموجودات الممكنة خيرا وشرأ وصلاحا وفسادا ، واختلاف وجه دلالة الفعل بالتضاد يدل على أن فاعل الخير غير فاعل الشر . ثم سن فساد رأيهم بقوله: والدليل على فساد ما ذهبوا إليه أن الأفعال تنسب إلى الله تعالى من حسب افتقارها إلى المخصص وذلك لا يختلف بكونه خيرا أو شرأ أو صلاحا أو فسادا فإنها أمور إضافية ليست من صفات أنفس الأفعال . ثم ذكر أدلة نقلية على إنسان الوجدانية منها قوله تعالى : [لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا] 67 . وعوله تعالى : [إِذَا لَذَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ إِلَهِ عَمَّا يُصِفُونَ] 68 .

وأما المطلب الثالث وهو نفي النظر وهو بمعنى أن الله تعالى مخالف للحوادث فلا يشبهه شيء ولا يشبه شيئا .

وفي بداية هذا المطلب حصر المؤلف الموجودات في ثلاثة أقسام وهي: المتماثلات ، والمتضادات والمختلفات الغير المتضادة . وبعد تعريف هذه الأقسام بين أن الله مخالف للحوادث والدليل عليه المعقول والمنقول :

أما المعقول فقد تركز دليله أساسا على نفي حكم الحوادث عنه تعالى .

فقال: الدليل على أن الباري تعالى مخالف للحوادث أنه لو لم يكن

66- سمو بالثنوية لقولهم باثنين أزليين وهم فرق ...والفرق بينهم وبين المجوس أن المجوس يقولون : إن النور قديم أزلي والظلام مخلوق حادث ، أما الثنوية فيقولون بأزلية النور والظلام وينسأونها في القدم . انظر : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / الرازي ص 138 .

67- الأنبياء 22

68- المؤمنون 92

مخالفاً لكان إما مثلاً أو صداً والتالي يتسببه باطل فكذاك المقدم .

وأما المنقول فقوله تعالى : [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ]

69 . ثم ختم المؤلف هذا الباب بفائدة وقاعدة عظيمتين :

أما الفائدة فهي في حصر الموجودات في أربعة : الله وصفاته ،
والجوهر وصفاته . مبيهاً عدم التماثل بين القديم والحادث . أما القاعدة فممكن
اعتبارها تلخيصاً لموقف السلف من تعارض المنقول والمعقول في الذات
الكريمة أو الصفات العلية .

7- الباب السابع 70 : في الكلام على إرادة الله وإرادة العبد

حكم في بدايته بأن لا تأثير لقدرة العبد بل قدرته ومقدوره وأفعاله
بقدرته الله تعالى وإنما للعبد الكسب بمعنى وجود المقدور بالقدرته الحادثة .
ومقابلته الخلق وهو وجود المقدور بالقدرته القديمة . ثم بين معنى الكسب لغة :
وهو ما جربه فاعله نفعا . وبدأ بعد ذلك بتقرير المذاهب والرد على الفاسد منها
خصوصاً مذهب الجبرية 71 والمعتزلة .

فقال في بطلان مذهب الجبرية : قال علماءنا : الذي يدل على إثبات
الأعراض هو بعينه يدل على إثبات القدرة الحادثة للعبد ، فإنها عرض من
الأعراض ثم بالضرورة يفرق العاقل بين حالتيه قادراً وعاجزاً وإنكار ذلك بهت .
وأما مذهب المعتزلة فقد قال في إبطاله : لو كان العبد موجداً لأفعال نفسه لكان
عالمًا بتفاصيلها والتالي باطل فالمقدم مثله .

ثم بدأ بالاستدلال على المذهب الحق وهو مذهب الشيخ ، بالمعقول

69- الشوري 9

70- انظر ص : 296 الآية

71- ويقال لهم : الجهمية اتباع جهم بن صفوان (ت 28 هـ / 745 م) الذي دال بالإجبار والاضطرار إلى
الأعمال ، وإنكار الاستطاعات كلها ،

انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص : 211

، المنجد في اللغة والأعلام ، ص : 205

والمنقول أما المعقول فبقوله : إن أفعال العباد ممكنة وكل ممكن مقدور لله تعالى . فأفعال العباد مقدورة لله تعالى . وأما المنقول فمن الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فبآيات منها قوله تعالى : [وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ] 72 . وأما السنة فأحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله تعالى خلق الخير وخلق له أهلاً ، وخلق الشر وخلق له أهلاً) 73 .

وأما الإجماع فقد ذكر إجماع الأمة قبل ظهور البدع والأهواء على أن الله رب كل مخلوق وإله كل محدث . ثم بعد ذلك ذكر الأدلة التي استدل بها المعتزلة من المعقول والمنقول . من ذلك قولهم : لو كان فعل العبد بحلق الله تعالى لكانت أفعاله جارية محرى حركات الحوادث وقد عارض المؤلف هذا الدليل بأن الإلزام الوارد في الدليل إنما يلزم لو لم يكن العبد مكتسباً لفعله .

وأما دليلهم النقلي فقد عارضه المؤلف بآيات أخرى أكثر دلالة منها قوله تعالى : [خَلَقُ كُلَّ شَيْءٍ] 74 وأتبع ذلك بمسائل ناقش فيها المعتزلة :
منها مسألة التحسين والتقبيح العقليين ، فبدأ المؤلف هذه المسألة بتعريف العقل وآراء الناس فيه واختلافهم في محله ...

أما تعريفه لغة : فقليل العلم ، وقيل هو مشتق من عقال الدابة .

ونقل عن مالك أنه نور يميز به بين الحق والباطل . ونقل عن الشيخ أن العقل : هو العلم ببعض الضروريات . ونقل عن المحاسبي 75 أن العقل : غريزة يتهيأ بها درك العلوم وليست منها .

72- الصافات 96

73- انظر : كشف الخفاء / العجلوني ج 1 ص 455 ، مؤسسة الرسالة

74- الزمر 59

75- أبو عبدالله الحارث بن أسد المحاسبي البصري الأصل ، الزاهد ... له كتب في الزهد والأصول منها :

الرعاية ، ... توفي سنة 243 هـ ... انظر : وفيات الأعيان ج 2 ص 57

، البعث والنشور للمحاسبي / تحرير محمد عيسى رضوان ص 13 ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

، معجم المؤلفين ج 3 ص 174 ، مكتبة المشرق - بيروت .

أما محله فقد عينه الشرع في قوله تعالى : [اَلَمْ يَسْبِرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا] 76 . وقوله صلى الله عليه وسلم : (إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب) 77 .

وإلى هذا ذهب مالك 78 والمتكلمون من أهل السنة ، وقال أبو حنيفة محله الرأس وهو مذهب المعتزلة . ثم بدأ بالدليل على فساد مذهب المعتزلة والقاضي بأن الحسن والقبح يحددهما العقل ومن جملة ردوده عليهم : أن العقل لو كان مدركا للأحكام للزم التعذيب على مباشرة بعض الأفعال وبرك بعضها قبل البعثة الشيء الذي نفاه القرآن في قوله تعالى [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا] 79 .

ثم انتقل إلى مناقشتهم (المعتزلة) في قولهم بوجوب رعاية الأصلح للعباد على الله تعالى . ومن جملة ردوده عليهم قوله : لو وجب عليه رعاية الأصلح لما خلق الكافر الفقير لأن الأصلح له ألا يخلقه حتى لا يكون معذبا في الدنيا والآخرة . واستدل على فساد قولهم نقلا بقوله تعالى [لَا يُسْأَلُ عَمَّا تَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ] 80 . ثم انتقل إلى رد قولهم بأن الله تعالى لا يفعل شيئا إلا لتحقيق غرض . ومن جملة رده عليهم أن كل من فعل شيئا لتحقيق مصلحة أو دفع مفسدة فهو ناقص لذاته ، والله تعالى ليس بناقص لذاته فلا يفعل شيئا لتحقيق مصلحة أو دفع مفسدة فلا تكون أفعاله وأحكامه معللة بالأغراض . وتطرق بعد ذلك إلى

76- الحج 44

77- صحيح مسلم ج3 ص 1220 ، ك : المساقاة ، ب : أخذ الحلال وترك الشبهات ، ر : 107

78- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر (93- 179هـ / 712-795م)

انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 341هـ ، المنجد ص 515 ، عياض / ترتيب المدارك ، تعليق محمد بن تاووت الطنجي ج 1 ص : 107

، مالك (حياته وعصره وآرائه الفقهية) محمد أبو زهرة ص 18 - 39 - دار الفكر العربي ...

، مخلوف / شجرة النور الزكية 52-55 .

79- الاسراء 15

80- الانبياء 23

مناقشة قولهم بوجوب الثواب على الله تعالى للمطيع ووجوب العقاب للعاصي .

فرد عليهم بقوله : لو وجب الثواب على الله تعالى لما وجد عنه محيد وذلك يوجب كونه مضطرا في فعله غير مختار وقد بان بطلانه ووجوب كونه فاعلا بالاختيار يحكم بما يشاء ويفعل ما يريد [لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ] 81

8- الباب الثامن 82: وهو في الكلام على إثبات النبوات .

وشمل الكلام فيه على مقدمة وفصل . أما المقدمة فقد شملت ثلاث

مسائل :

المسألة الأولى : فهي في معنى النبوة والنبى والرسالة والرسول .
فذكر أن النبوة في اللغة على وجهين مهموزة وغير مهموزة .

أما في لغة من همز فهو مأخوذ من النبأ ، وهو الخبر ... والمعنى أن المتصف بها اطلع الله على غيبه وأعلمه أنه بنبى .

وأما لغة من لم يهمز فهو مأخوذ من السوء وهو ما ارتفع من الأرض ، ومعنى المتصف بها على هذا الوجه هو أن له عند الله رتبة رفيعة ومكانة عظيمة . ثم رد على قول الكرامية بأنها صفة ذاتية . وقول الفلاسفة بأنها مكتسبة . وأعقب ذلك بتعريف أهل الحق لها وهو : أنها ترجع إلى اصطفاء الله تعالى عبدا من عباده بالوحي إليه بواسطة أو دونها ، فإن أمر بسبيلغه فرساله . وعلى هذا تكون الرسالة أعم من النبوة .

المسألة الثانية : في حكم الرسالة .

قرر في بدايتها مذهب أهل الحق وهو : أن بعثة الرسل ممكنة أن تكون

وأن لا تكون . ثم اتبع ذلك بذكر مذاهب الناس فيها فيبين أن الفلاسفة يقولون بوجوبها عقلا ، وأن المعتزلة منهم من قال بوجوبها مطلقا ومنهم من فصل . وذهبت البراهمة 83 والصابئة والتناسخية 84 إلى امتناع البعثة عقلا .

المسألة الثالثة : في فوائد البعثة

وقد مهد لهذه الفوائد ببيان ما يستقل العقل بإدراكه وما لا يستقل العقل بإدراكه . وعلى أساس هذا التقسيم بين الفوائد التي لا نحصى ذكر منها على الخصوص أن المكلف يبقى خائفا فيقول : لو اشتغلت بالطاعة كنت منصرفا في ملك الله تعالى بغير إذنه ولو لم نشتغل بها فربما عذب وعبد البعثة نزول هذا الخوف ومنها كذلك : أن العقول متفاوتة والكمال نادر والأسرار الإلهية غريبة فيستفاد بعد بعثة الأنبياء وإنزال الكتب عليهم مالا يستفاد قبل ذلك .

ثم أعقب ذلك ببيان معنى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وحكمها وكيفيتها فذكر أن معناها إن كانت من العباد فهي الدعاء له بنضاعف الرحمة ، وإن كانت من الملائكة فهي الاستغفار وإن كانت من الله تعالى فهي الرحمة . وأما حكمها فقد ذكر في ذلك قول القاضي عياض 86 بأنها فرض في العمر مرة من غير تحديد ، وقد تطرق قبل ذلك إلى أن التسليم ثلاث معان .

أولها السلامة لك ومعك . وثانيها : السلامة على حفظك ورعايتك متول له وكفيل به . وثالثها : أنه بمعنى المسالمة والانقياد .

وأما عن كيفية الصلاة فذكر أن أصح ما ورد في ذلك : أن الصحابة رضي الله عنهم قالوا : يا رسول الله كيف نصلي عليك . فقال : (قولوا اللهم صل

83- وهم الهنود عبدة النار والعجل - انظر : الشفا / عياض ج2 ص 607هـ (2)

84- اتباع نحلة تولاه الكواكب ، كان مقرهم في حران . انظر : المنجد في اللغة والأعلام ، ص 342

85- القائلون بانتقال النفس الناطقة من بدن إلى بدن آخر وهم أصناف : صنف من الفلاسفة ومنصف من السمنية ، وهذان الصنفان كانا قبل دولة الإسلام ، وصنفان آخران ظهرا في دولة الإسلام أحدهما من حملة القدرية والآخر من حملة الرافضة الغالية - انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص 270 ،

86- سبق ذكره ص 133 هـ 139 .

على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد (*) .

وذكر بعد ذلك أن الرسول بمعنى المرسل وهو في اللغة مأخوذ من المتابعة . وأن معنى ختم الرسالة هو أن عمل الله تعالى في تفضيل من فضل بالرسالة والنبوة قد فرغ منه برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . ثم عقد بعد ذلك فصلا في إثبات رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وأنه أفضل المرسلين .

وقد شمل هذا الفصل مقدمة وثلاث مسائل .

أما المقدمة فقد ذكر المؤلف فيها أن عدد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مائة وأربعة وعشرون ألفا أولهم آدم وآخرهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

وأما المرسلون منهم فثلاث مائة وثلاثة عشر ، منهم أولوا العزم : نوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى ، ومحمد صلى الله عليه وسلم . ومنهم خمسة من العرب هم : هود ، وصالح ، وإسماعيل ، وشعيب ، ومحمد صلى الله عليه وسلم .

أما مسائل الفصل فهي :

المسألة الأولى : في إقامة الدليل على رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . فذكر الدليل على ذلك مجعلا فقال : والدليل على ذلك أن نقول : (نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كان موجودا وادعى الرسالة ، وظهرت المعجزات على وفق دعواه ، وتحدى بها ولم يوجد له معارض ، وكل من كان كذلك فهو رسول صادق ، ينتج أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم رسول صادق ...) .

(هـ) صحيح مسلم / نشر إدارة الافتاء السعودية . ك : الصلاة ، ب : الصلاة على النبي (ص) بعد التشهد ج 1 ص 306 ر : 69

، موطأ مالك رواية يحيى الليثي / دار النفائس ص 115 رقم الحديث 355 ، 396 .
، سنن ابن حبان / دار احياء التراث العربي ج 1 ص 293 ، ك : إقامة الصلاة والسنة فيها . ب : الصلاة على النبي (ص) ر : 903

وتدرب رب هذا الدليل على أربع مقدمات :

الأولى : أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم كان موجودا وادعى الرسالة . وقد جاء إثبات ذلك بالأخبار المتواترة .

الثانية : أنه عليه السلام ظهرت المعجزات على وفق دعواه وقد ثبت ذلك بالتواتر اللفظي والتواتر المعنوي .

الثالثة : وهي أنه عليه السلام تحدى بالمعجزات . وأعظم ما تحدى به صلى الله عليه وسلم القرآن ، فقد تحدى به العرب الذين هم النهاية العظمى في الفصاحة والفاة القصوى في البلاغة فجزوا عن معارضته والإتيان بسورة من مثله لكون آياته في البلاغة من طرفها الأعلى .

ثم تطرق المؤلف في هذه المقدمة إلى حقيقة الفصاحة والبلاغة ، وبين أن أصل البلاغة في القرآن جلي ، فهو جامع لفنون من إفادة المعنى الكثير باللفظ القليل وضروب التأكيد والتشبيه والتمثيل والاستعارة ...

ثم تطرق بعد ذلك إلى اختلاف الناس في وجه إعجازه على أقوال ذلك نذكر منها :

قول بعض المعتزلة أن وجه الإعجاز ما اشتمل عليه من النظم الغريب...

قول الخافظ 67: وهي كونه في الدرجة العالية من البلاغة .

وقيل : إخباره عن الغيوب . وقيل : عدم اختلافه وتناقضه مع ما فيه من الطول . وفي أعقاب هذه الأقوال بين أن الإعجاز يمكن أن يكون من جهة

87- أبو عثمان عمرو بن سحر الكندي الليثي البصري (255هـ / 868م) إليه تنسب الفارقة المعروفة بالجاحظية من المعتزلة من تصانيفه : الحيوان ، البيان والتبيين ، اسرار السجد في اللغة والأعلام . من : 194 قسم الأعلام .

الأسلوب والنظم مع ما اشتمل عليه من العلوم المهمة في الدين المستقر إليها في إصلاح السيرة والسريرة والمباحث الإلهية ، وعلوم الأخلاق ... إلخ .

أما المقدمة الرابعة : وهي أنه لم يوجد لمعجزاته صلى الله عليه وسلم معارض . والدليل على ذلك : أنه لو وجد له معارض لنقل كما نقل القرآن لتوفر الدواعي على نفل مثل ذلك لكنه لم ينقل فوجب القطع بنفيه .

السؤال الثانية : في إقامة الدليل على أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء والرسل وقد استدلل المؤلف على ذلك بالعقل والنقل . أما العقل فقد تركز دليله على درجة الكمال والتكميل سواء في القوة العلمية أو في القوة العملية .

فبين أن رأس الكمالات في القوة العلمية معرفة الله سبحانه وتعالى ، ورأس الكمالات في القوة العملية طاعة الله تعالى ، ومن كانت درجته في هاتين المرتبتين أعلا كانت درجة ولايته أكمل ، ومن كانت درجته في تكميل الغير في هاتين المرتبتين أعلا كانت درجة نبوئه أكمل .

ولما حصل في هذا الأثر بسبب نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أكثر مما ظهر بسبب غيره من الرسل علمنا أنه كان سيد الأنبياء والمرسلين وقدوة الأصفياء والمقربين . وأما دليل النقل فمن الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فقولته تعالى : [وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ] 88 . والمرحوم به يجب أن يكون أفضل من المرحوم .

أما السنة فقولته صلى الله عليه وسلم : (أنا سيد ولد آدم ولا فخر)

89.

88- الانبياء 106

89 - مسند أحمد م 1 ص 5 ، 281 ، دار صادر للطباعة والنشر
(سنن ابن ماجه ج 2 ص 1440 ، ك : الزهد ، ب : ذكر الشافعية ، ر : 4308 - دار إحياء التراث العربي

وأما الإجماع فقد انعقد إجماع المسلمين على أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء والرسل .

المسألة الثالثة : في ذكر نسبه صلى الله عليه وسلم .

وقد اثبت المؤلف في بداية هذه المسألة أن كل ما يتعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم يتعلق بالاعتقاد .

ثم ذكر المتفق عليه من نسبه صلى الله عليه وسلم وهو : محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . ثم ذكر أمه صلى الله عليه وسلم وهي: أمنة بنت وهب بن عبدمناف بن زهرة بن كلاب . تزوجها عبدالله وهو ابن ثلاثين سنة وقيل ابن خمس وعشرين ..

ثم تطرق إلى الأقوال في تاريخ ميلاده صلى الله عليه وسلم عام الفيل . قيل : يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من رمضان ، وقيل : بل يوم الاثنين لليستين حلنا من ربيع الاول وقيل لثمان خلون ، وقيل : لاثنتي عشرة ليلة خلت منه .

ثم إلى مرضعاته فذكر ثوبية (*) جارية أبي لهب (**) وحليمة (***) بنت أبي ذؤيب السعدية ... ثم إلى صفته عليه السلام فذكر أنه كان ربيع القامة ، بين القوم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ، ضخم الرأس كثير شعره ... كث اللحية ... أزهر اللون ... إذا مشى تكفأ كأنما يمشي في صبيب ، وإذا التفت التفت معا بين

(*) - جارية معتقة لابي لهب وماتت بمكة بعد هجرته عليه السلام - انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 261 هـ (1)

(**) - أبو لهب عم النبي (ص) واسمه عبدالعزي ، مات بعد غزوة بدر ... انظر : أوجز السير لنسير البشر /

أحمد بن فارس الرازي ، تحقيق محمد محمود حمدان ، ص 32 هـ (1)

، الشفا / عياض ج 1 ص 261 هـ (1)

(xxx) - حليمة بنت عبدالله بن الحارث السعدية .. انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 643 (12) ، أوجز السير

ص 9 هـ (4) .

كتففيه خاتم النبوة أرسله الله تعالى على رأس الأربعين فأقام بمكة ثلاث عشرة سنة وبالمدينة عشرة .

وقيل على ثلاث وأربعين فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشرة .

وتوفي وهو ابن ثلاث وستين سنة ضحى يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول . هذا هو مذهب الأكثرين ، وقيل غيره ... ثم تعرض إلى الأقوال في سنه إبان زواجه من خديجة بنت خويلد 90 .

ف قيل : كانت سنه إحدى وعشرين سنة ، وقيل ابن خمس وعشرين ، وقيل ابن ثلاثين ، وأولاده كلهم منها إلا إبراهيم 91 فإنه من مارية القبطية 92 .

ثم تعرض إلى أسماء أولاده صلى الله عليه وسلم وإلى أسماء أزواجه وسراريه ثم ذكر أسماء صلى الله عليه وسلم ومنها : محمد وأحمد وطلح ، والمحيي والحاشر والعاقب ، ويس ، والمدثر والمزمل ، وعبدالله .

وبين أنها غير محصورة وأن الحديث الذي ذكر أنها خمس لا يدل على حصرها ثم ختم هذه المسألة بتنبيه بين فيه أنه لما نفخت روح النبي صلى الله عليه وسلم في جسده أدرجت في ذاته جميع النبؤات والولايات .

وبيان ذلك أن عدد الرسل كما تقدم ثلاث مائة وثلاثة عشر وهذا العدد من الرسل على عدد أسمه عليه السلام عجت فيه جميع شرائع الرسل وأخلاقهم وطبائعهم الكريمة . ثم تطرق إلى الحديث عن المعجزة ودلائلها على صدق النبي

90- خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبدالعزى بن قصي بن كلاب .. انظر : ابن هشام / السيرة ج 1 ص 198 ، الفوائين الفنية / بن جزى ص 354

91- إبراهيم ابنه صلى الله عليه وسلم ، أمه مارية القبطية ولدته في نبي الحجة سنة ثمان ، توفي وهو ابن سنة ونصف ، انظر ص 20 من أوجز السير لخير البشر / أحمد بن فارس الرازي ، تحقيق : محمد منصور حيدان - دار الرشاد - القاهرة ط (1) 1413 هـ .

، الخضا / القاضي عياض - تحقيق محمد أمين قرعة علي ، ج 1 ص 457 ، إصدار مؤسسة علوم القرآن ، دار الفحاء ط (2)

92- (ت 16 هـ / 637 م) وهي زوج النبي (ص) أهداها له المقوقس صاحب الاسكندرية مع أخيها (سيرين) في سنة سبع من الهجرة .. انظر : أوجز السير لخير البشر / أحمد بن فارس الرازي ص 20 .
، المنجد في اللغة والأعلام ص 512 .

صلى الله عليه وسلم وفيه مقدمته وأبحاث .

أما المقدمة فقد عرف فيها المعجزة ومدلولها في الاصطلاح ، ثم عرف بالإرعاص . أما المعجزة فهي مأخوذة من الإعجاز الذي هو مصدر أعجز ، وقيل من العجز . وأما مدلولها في الاصطلاح فهي : أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة . وأما الإرعاص فهو عبارة عن العلامات الدالة على بعثة نبيء قبل بعثته كالنور الذي كان يظهر من جيب عبدالمطلب . وهو مشتق من الرهص وهو عبارة عن أساس الحائط فلما كان الرهص أساس قاعدة الجدار كان الإرعاص تأسيساً لقاعدة النبوة .

أما الأبحاث فهي :

البحث الأول في شرائط المعجزة وهي ست وهي : أن تكون فعل الله أو ما يقوم مقامه ، أن يكون خارقاً للعادة ، سلامتها من معارض لها ، أن يكون ظاهراً على يد مدعي النبوة ، أن يكون موافقاً للدعوى ، أن لا يكون متقدماً على الدعوى بل منسجماً لها .

البحث الثاني : في وجه دلالة المعجزة على الصدق

ذكر فيه اتفاق المتكلمين على امتناع كون دلالة المعجزة سمعية لتوقف السمع على صدق الرسول المتوقف على دلالة المعجزة على صدقه . ثم ذكر اختلافهم في كون دلالتها عقلية أو عادية على قولين .

أحدهما : أنها تدل عقلاً : قالوا لأن في خلق الله تعالى الخارق على وفق دعواه وتحديه مع العجز عن معارضته . يدل على إرادة الله تعالى لتصديقه .

الثاني : أن دلالتها عادية كدلالة قرائن الأحوال الدالة على خجل الخجل

وخوف الخائف . ثم بين الخلاف في كون دلالة المعجزة على الصدق تنوقف على إثبات الصدق لله .

خلص في آخر ذلك إلى أن من نزل المعجزة منزل الإنشاء فإنه لا يحتاج في تفسير دلالتها على الصدق إلى إثبات صدق الله ، أما من نزلها منزلة الخبر فإنه يحتاج إلى ذلك .

البحث الثالث : في الفرق بين المعجزة والكرامة والسحر .

ذكر فيه أن الكرامة هي عبارة عن ظهور خارق للعادة على يد عبد ظاهر الصلاح ليس بنبي في الحال ولا في المآل . وبين أن السحر هو عبارة عن قلب صورة إلى غير صفتها في رأي العين . ثم أشار بعد ذلك إلى الفرق بين المعجزة والآية فبين أن الآية تدل على صحة ما جاء به الرسول وإن لم يتحد بها بخلاف المعجزة . ثم ذكر في نهاية هذا البحث الخلاف في ظهور الخارق على يد الكذاب أو الساحر مرجحا ظهوره على يده استدراجا وليس معجزة .

ثم تطرق بعد ذلك إلى الكلام في عصمة الأنبياء . وقد قسم المؤلف هذه الفقرة إلى مسألتين وخمسة أطراف .

أما المسألة الأولى : في مدلول العصمة لغة واصطلاحاً وذكر أسبابها وأقسامها .

فذكر أن العصمة في اللغة هي عبارة عن المنع ، يقال اعتصمت بالله إذا امتنعت بلطفه من معصيته . وأما مدلولها في الاصطلاح : فصفة توجب الحكم بامتناع عصيان مرصوفها . وأما أسبابها فأربعة وهي :

(1) خاصية للنفس تقتضي ملكة مانعة من الفجور .

(2) حصول العلم بمطالب المعاصي ومناقب الطاعات .

(3) تأكيد تلك العلوم بتتايح الوحي والبيان من الله تعالى .

(4) أنه متى صدر عنه أمر من باب ترك الأولى والنسيان لم يترك

مهملاً بل يضيق عليه الأمر فيه وأما أقسامها فتلاثة وهي :

1- ما يتعلق بالمعارف كاختصاص النبي بعلم ما يجب لله وما

يستحيل عليه وما يجوز في حقه .

2- ما يتعلق بالأقوال كاختصاص النبي بالصدق في المقال والوفاء

بالعهد ..

3- ما يتعلق بالأفعال كاختصاصه بفعل ما حسنه الشرع .

وأما المسألة الثانية : ففي وقت وجوب عصمة الأنبياء وطريق

الوجوب .

وفي هذه المسألة أجمل المؤلف الأطراف الخمسة وهي :

الأول : ما يتعلق بالاعتقاد وهو وجوب الإيمان بعصمة الأنبياء عليهم

السلام .

الثاني : وهو ما يتعلق بوقت عصمة الأنبياء فبين في ذلك أن أكثر

الاشاعة وأكثر المعتزلة لا يمنعون عقلاً صدور المعصية من النبي قبل نبوته ،

ودذهب الاقلون إلى امتناع ذلك .

أما بعد النبوة فقد اتفق أهل الملل وأرباب الشرائع على عصمتهم من

الكذب عمداً ومن كل ما يخل بصدقهم فيما دلت المعجزة على صدقهم فيه .

واختلفوا في صدور ذلك منهم عن طريق الغلط والنسيان . وأما غير الكذب من

المعاصي القولية والفعلية فالإجماع على عصمتهم من تعدد الكبائر والصغائر

المؤدية بحسب ما في النص .

أما الطرف الثالث : ففي التبليغ عن الله

وفي هذا الطرف ذكر المؤلف إجماع المسلمين على أنه لا يجوز عليهم
النحر يصف والنبديل في ذلك لا عددا ولا سهوا .

أما الطرف الرابع : وهو ما يتعلق بالفتاوي

وقد نقل الإجماع على أنه لا يجوز عليهم تعمد خلاف الحكم . ونقل
الخلاف في جواز السهو على أنهم لا يقرون عليه .

وأما الطرف الخامس : فيما يتعلق بأفعالهم . وقد سبى تفصيل ذلك في
الطرف الثاني . ثم ختم ذلك بتنبيهه عرف فيه كل من الكبائر والصغائر وذكر
حكمها ، وبين فيه التوبة وحكمها . أما الكبائر فذكر أن ما سوى الشرك منها
عشرون : نماسية في الفم وأربعة في القلب ، واثنان في اليدين ، واثنان في
الرجل ، وأربعة في سائر البدن . وأما الصغائر فذكر لها عدة تعريفات منها :

أنها ما لا يؤذن في ارتكابه ولا تسقط العدالة والشهادة بفعله ، وقيل
هي ما نهى عنه نهى كراهة كالأكل بالشمال ، وقيل هي مقدمات المحرمات كالنظر
والقبلة . أما حكم الصغائر فذكر أنها محرمة تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد
وأنها معصرة باحتمال الكبائر . وأما الكبائر فلا خلاف في انفصالها إلى التوبة
على الفور .

وأما معنى التوبة في الشرع فذكر أنها عبارة عن الندم على ما وقع به
التفريط من الحرق من جهة كونه حقا مع العزم على أن لا يعود إلى مثل ما فعل
هي المستنبل عند كونه أهلا لفعله في المستقبل .

وأما حكمها : فقد ذكر فيه الوجوب على النور بإجماع المسلمين .

ثم تطرق إلى الخلاف في تفاضل الأنبياء والملائكة . فذكر في ذلك رأيين أساسيين هما :

الأول : رأي جمهور الأنساعة وهو أن الأنبياء عليهم السلام أفضل من الملائكة .

الثاني : رأي بعض أهل السنة : وهو تفضيل كل الملائكة على الأنبياء . وهذا هو مذهب الحكماء والمعتزلة . ثم بين أن الخلاف في غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الحق الذي لا شك فيه .

9- الباب التاسع 93 : وهو في الحشر والجزاء

استهله ابن زكري 94 بالحديث عن النفس والروح وعلاقتها بالحياة . فذكر أن النفس والروح مرادفة للحياة والحياة عرض قائم بكل أجزاء البدن .

وقيل هي متباينة . ثم ذكر كثرة الاختلافات الواقعة في النفس والروح ثم لخص بعضها ، وأغلبها في الخلاف على أن النفس هل هي هذا الهيكل المحسوس أم هي مفارقة له . وقد بنى على تلك الآراء الكلام في معنى المعاد فذكر في ذلك أقوالاً :

الأول : أن المعاد ليس إلا لهذا البدن . وهو قول نفاة النفس الناطقة .

الثاني : أن المعاد ليس إلا للنفس الناطقة . وهو قول الفلاسفة حيث أثبتوا المعاد الروحاني دون الجسماني وقد كفرتهم الأمة بذلك .

الثالث : نفي المعاد الروحاني والجسماني ، وهو قول قدماء الفلاسفة .

الرابع : إنبات المعاد للروح والجسد جميعاً وهو مذهب أهل الحق . إلا

أنهم اختلفوا في تفسير المصاد وما يجوز أن يعاد . أما المصاد فلهم في تعريفه قولان : الأول بمعنى جمع الأجزاء بعد تفريقها . والثاني : إعادتها بعد إعدامها .

وأما ما يصح أن يعاد فالجواهر باتفاق والأعراض على رأي أكثر المكلفين .

وبعد هذه المقدمة تطرق المؤلف إلى البحث في طرفين :

الأول : في جواز المصاد ، والثاني : في وقوعه .

أما الطرف الأول فقد استهله بما احتجت به الأشعرية على الجواز من المعتزل بما أرشد إليه المنقول وهو قوله تعالى : [كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ] 95 . حيث شبه النشأة الثانية بالنشأة الأولى . ثم ذكر المؤلف بعد ذلك الرد على شبه السطليين متبعاً في ذلك الأسلوب القرآني مبتدئاً بقوله تعالى : [وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ] 96 .

أما الطرف الثاني : في وقوع المصاد

ذكر فيه إجماع أهل الحق من الإسلاميين والمستشرقين على وجوبه . لكن اختلفوا في طريقة الوجوب . فالمعتزلة أوجبوا إعادة المكلفين عقلاً بناء على أصولهم في وجوب الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية . أما الأشاعرة فقد أوجبوا الإعادة بالسمع ودليل ورود ما تواتر عن إخبار جميع الأنبياء عليهم السلام بالمعاد الجسماني هذا إضافة إلى كثرة الآيات والأخبار الدالة على وقوع حشر الأجساد .

ثم خصص في إثر ذلك مبحثاً عن مصير الأرواح ومعناها ثم معنى

الدين . استدأ فيه سسنى الأرواح فذكر أنها جمع روح وهى النفس وأنها تذكر وتؤث ، وقيل الروح هى الانبساط ، وقد أثر عن الصرب التفسير عن الأمور التريفة بالروح .. ولما كان روح الانسان أشرف ما فيه عبر عنه بذلك . وهذا المعنى هو منصوصود الكلام هنا . ثم استدل على بقاء الأرواح بآيات وأحاديث منها قوله تعالى : [وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا] 97 . وقوله صلى الله عليه وسلم : (أن أرواح الشهداء فى حواصل طير خضر تسرح فى الجنة وتأوى إلى قناديل معلقة فى ساق العرش) 98 .

وأما كونها منعمة أو معذبة فقد استدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم :

(إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده بالفداء والعشي إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار فمن أهل النار فيقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه) 99 . ثم بين أن الدين هنا بمعنى الجزاء ، وقد يطلق ويراد به السلك والسلطان . وانتقل بعد ذلك إلى بيان حدوث الإواح وإبطال ناسخها . وأما دليل حدوثها فقد تركز أساسا على حدوث الجواهر والأعراض أو على الامكان . أما الأول فدليل القائلين بأنها جسم أو جسماني .

وأما الثاني على رأي القائلين بأنها جوهر ليس بجسم ولا جسماني . ثم ذكر الخلاف فى كون النفس تحدث مع البدن أو قبله ، فأشار إلى أن دليل القول الاول هو قوله تعالى بعد تعداد أطوار البدن [ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ] 100 والمراد إضافة النفس وأن دليل القول الثاني ما روى عنه عليه السلام : (خلق الأرواح

97- آل عمران 169

98- صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ج3 ص 1502 ، ك : الامارة ، ب : بيان أن أرواح الشهداء فى الجنة وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون ، ر : 121

99- صحيح البخاري / دار الفتح ج4 م2 ص 85 ، ك : بدء الخلق ، ب : ما جاء فى وصف الجنة ،

100- المؤمنون 14

قبل الأجسام بالنفس عام) 101 ، ثم ناقش بعد ذلك القائلين بالتناسخ وهم شرذمة قليلون من الفلاسفة .

فذكر أن معناه عندهم هو : أن النفس إذا انقطع تعلقها عن بدن صح تعلقها ببدن آخر . ومن جملة ردوده قوله : لو صح التناسخ على النفس البشرية لكان للبدن الواحد نفسان لكن التالي باطل فبطل المقدم .

وختم المؤلف هذا الباب بالحديث عن السمعيات من ثوابه تعالى وعصابه ، والصراط والميزان وعذاب القبر ووزن الأعمال ونطق الجوارح ، والحرص وأحوال الجنة والنار ووعيد أهل الكبائر... ولم يخرج في حديثه عنها عن ما ذكره أهل السنة . فذكر أن الصراط في اللغة هو الطريق المستقيم ، ويطلق ويراد به الحسب وهو المراد هنا وهو جسر محدود على متن جهنم أرق من الشعر وأحد من السيف تثبت عليه أقدام المؤمنين وتزل عنه أقدام الكافرين .

دليله قوله تعالى : [فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ] 102 . ومن السنة ما روي عن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشفع له فقال : أنا فاعل ، قال : قلت يا رسول الله أين أطلبك ؟ قال اطلبني عند الصراط ... الحديث 103 .

وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة من السلف قبل ظهور المخالفين على إثبات الصراط بهذا المعنى . وأما الميزان فذكر أنه في اللغة عبارة عن الآلة التي يوزن بها ، وقيل هو العدل . وأما في الشرع فهو ذو الكفتين واللسان . وكفتهاء كطباق السموات والأرض إحداهما من نور والآخرى من ظلمة وصنوجه كمنافيل الذر تحقيقا للعدل . تم الدليل عليه الكتاب والسنة والإجماع .

101- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس / العجلوني - مؤسسة الرسالة ج 1 ص 265

102- الصافات 23

103- مسند احمد / دار صادر للطباعة والنشر - م 3 ص 178 .

أما الكتاب فقولته تعالى [وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ] 104 .
ومن السنة أحاديث منها ما روى أن لله ملكا موكلًا بالميزان 105 . وأما الإجماع
فقال سيف الدين : أما الميزان فقد أثبتته الأشاعرة والسلف وأكثر المسلمين .

وعن عذاب النيران ذكر إجماع السلف قبل ظهور الخلاف وأكثرهم بعده
على إثباته وعن ورن الأعمال ذكر أن السراة به صحائفها لما روى عنه صلى الله
عليه وسلم . وأما نطق الجوارح فلقولته تعالى : [يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ
وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ] 106 . وعن الحوض ذكر أن مدلوله لغة حوض الماء وشرعا
حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . دليله الكتاب والسنة والإجماع . أما
الكتاب فقولته تعالى : [إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ] 107 . أما السنة
سأحاديث منها ما روى عنه صلى الله عليه وسلم : (حوضي مسيرة شهر مأواه
أبيض من اللبن وأحلى من العسل ...) الحديث 108 .

أما الإجماع فقد نقله شرف الدين في شرح المعالم . ثم تطرق إلى
الحنة والنار فبين إمكانية وجودهما . وذكر أن أصل الجنة البستان وقيل: هي من
الشجر المستكاتف المخلل بالتفاف أغصانه ، وتطلق على دار الثواب لاشتغالها
على الجنان .

والنار مؤنثة وألفها منقلبة عن واو ، وتطلق على النار الحسية كنار
الدنيا والآخرة وتطلق مجازا على دار العقاب لاشتغال تلك الدار على النار . وأن
نعيم الجنة وعذاب النار دائمين وأنهما مخلوقتان الآن وقد أخبر الله تعالى عنهما
بما يقتضي وجودهما من ذلك قوله تعالى عن الجنة: [وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ

104- الأنبياء 47

105- لم أعثر عليه في بعض مطابعه

106- النور 24

107- الكوثر 1 ، 2

108- مسلم / انارة البحوث السعودية ج4 من 1793 ، ك : الفضائل ، ب : إثبات حوض نبينا محمد (ص) ، ر :

وَالْأَرْضُ أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ [109]، وعن النار قوله تعالى: [فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ] [110] .

نم تطرق إلى الحديث عن أصحاب الكبائر فذكر أن وعيدهم منقطع وأنهم لا يخلدون في النار بخلاف وعيد الكفار فإنه دائم لا نهاية له ، وهذا مجمع عليه عند أهل السنة . وأما من جهة التسمية والحكم ففي ذلك أقوال منها :

قول أهل السنة : وهو أن مرتكب الكبيرة أو المداوم على الصغيرة من المؤمنين يسمى مؤمنا فاسقا ، وأما حكمه فلا يقطع فيه بالعقاب ولا بالعفو بل هو في المشيئة .

قول المعتزلة : قالوا هو فاسق ، يقطع بعقابه . وقال المرجئة 111 : إنه لا يعاقب . ثم شرع بعد ذلك في الرد على مذهب المرجئة والمعتزلة . أما مذهب المرجئة فقد ذكر الدليل على إبطاله من وجهين :

الأول : أن الذنوب الصادرة عن المؤمنين محرمة بالاجماع من المرجئة وغيرهم وما هذا شأنه فلا يمنع من التواعد عليه واستحقاق العقاب به .

الثاني : أنه ملام مذموم على المعصية بالاجماع واللوم من العقوبة . ثم رد على النصوص التي اسندلوا بها بقوله : إن ما ذكروه من النصوص يصح الاسندلال بها لو ثبت العموم في كل واحد من النصوص المذكورة وهو غير مسلم ، وتقدير التسليم يجب اعتقاد الخصوص في كل واحد منها جمعا بين الأدلة . ثم عارضهم كذلك بنصوص عدة .

109- آل عمران 133

110- البقرة 23

111- شرفة كلامية ظهرت في أول الاسلام يقولون : بأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة انظر : الإنانة عن أصول الديانة / الأشعري ، تحقيق فؤاد حسين ، ص 273 عدد 18 .

وأما الرد على مذهب المعتزلة والقائل بنفوذ الوعيد فقد تضمن الرد بالعقل والنقل ونصوص للمعارضة . أما العقل فقد تركر على حسن العفو والصفح عن مستحق العقوبة ، وأن الترع ندب إلى ذلك وما كان كذلك فكيف يكون ممتنعاً .

أما النقل فمن الكتاب والسنة والاجماع من ذلك : قوله تعالى : [وَهُوَ الَّذِي يَنْفَعُ النَّفْسَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ] 112 . وقوله صلى الله عليه وسلم : (تنفاعة لأهل الكبائر من أمتي) 113 . تم الإجماع منعقد على تبوت النفاة للنبي صلى الله عليه وسلم لأهل الذنوب . وقد عارض النصوص التي استدلو بها بنصوص أكثر دلالة .

10- الباب العاشر 114 : في الأسماء والأحكام الشرعية

تعرض فيه المؤلف إلى معنى الإيمان العرفي واللغوي ، وإلى حكمه ، والخلاف في زيادته ونقصانه . ومعنى الكفر لغة وشرعا ، ثم إلى حكم أهل الفرق الضالة . فبين أن الإيمان في اللغة : هو التصديق ، وفي العرف الشرعي هو : تصديق الرسل في كل ما علم بالضرورة مجيئهم به . وقد أعطى المؤلف أهمية خاصة لهذا التعريف فشرحه شرحا وافيا مبينا في ذلك أن العمل لا يدخل في معنى الإيمان كما هو عند السلف ، وبالتالي ليس هو العمل كما قال بذلك المعتزلة . ثم بين أن إطلاقه على العمل إنما هو من جهة المجاز مؤكدا بذلك المعنى الذي أطلقه الأشاعرة على الإيمان وهو المعنى السالف الذكر . وقد حظيت زيادة الإيمان ونقصانه بأهمية خاصة بنى الحديث فيها على بحثه السابق في معنى الإيمان . فلما كان الإيمان عند أغلب الأشاعرة هو التصديق امتنع أن يكون

112- الشوري 23

113- مسند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر 3 من 213

114- انظر من 13 الآتية

لذلك قابلا للزيادة والنقصان .

ولما كان عند المستزلة اسما للعبادات كان لذلك قابلا للزيادة والنقصان ، وكذلك عند السلف لأنه عندهم عبارة عن الإقرار والعمل والاعتقاد .

نوفى المؤلف بين القولين بما ملخصه : أن الأعمال من ثمرات التصديق فكل ما دل على أن الإنسان لا يقبل الزيادة ولا النقصان كان مشروفا إلى الأصل ، وما دل على كونه قابلا لهما فمضروب إلى الإيمان الكامل . ثم اتبع ذلك بالحديث عن الكفر . يعرفه لغويا بأنه الستر والتغطية . وأما مدلوله في العرف الشرعي فهو عدم المصنف : إنكار ما علم بالضرورة مجيء الرسل به . ثم ذكر له تعريفات أخرى تختلف حسب الاختلاف في تعريف الإيمان .

فمن قال الإيمان : هو المعرفة . قال الكفر : هو عبارة عن الجهل .

ومن قال الإيمان : هو الطاعة . قال الكفر : هو المعصية .

ومن قال الإيمان هو المعرفة بالجهان والإقرار باللسان والعمل

بالأركان .

قال: الكفر هو الإخلال بأحد هذه الأمور الثلاثة . وهناك تعريفات أخرى تدور كلها حول التعريفات السابقة . ثم تطرق إلى الحديث عن حكم أهل الفرق الضالة حيث ركز في حكمه عليهم على حديث الفرق الذي ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن الفرقة الناجية هي التي على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهي الأشاعرة وأهل السنة والجماعة .

هذا عن حكمهم في الآخرة أما عن حكمهم في الدنيا فذكر في ذلك آراء منها : أنهم مسلمون وعزا ذلك للأشعري وجماعة من فقيهاء الأمة مثل الشافعي وأبي حنيفة . وقيل بتكفيرهم . وظاهر ما جاء في المدونة في آخر كتاب الجهاد

أنهم كفار . وبذكر هنا بالخصوص تكفير الغزالي للفلاسفة بإنكارهم حشر الأجساد وعلم الله الجبرنيات وحدوث العالم .

١١ - الباب الحادي عشر ١١٥ : الكلام في الإمامة

ويشمل هذا الباب مسألة وأربعة أطراف .

أما المسألة فهي مدلول الإمامة والإمام لغة وشرعا .

بالإمامة لغة : هي عبارة عن التقدم . وأما في الشرع فهي : عبارة عن

رياسة في الدين والدنيا عامة لشخص واحد غير نبي . وأما الإمام لغة هو : المنبرع . وفي الشرع فهو : الشخص الذي يفتدي به في دينه وديناه .

أما الطرف الأول : في حكم الإمامة

ذكر المؤلف في ذلك قولين :

الأول : القائل بالوجوب وقد اختلف أصحاب هذا القول في أمرين :

الأمر الأول : طريق معرفة الوجوب .

فمن قائل أن الوجوب ثابت بالسمع دون العقل وهو رأي الأشاعرة .

ومن قائل أنه بالعقل دون السمع وهو قول الإمامية والإسماعيلية .

ومن قائل أن الوجوب بهما معا وهو مذهب الجاحظ والكعبي ١١٦ .

الأمر الثاني : أن إقامة الامام هل هي واجبة على الله تعالى أو على

الخلق وهؤلاء فرقتان :

الأولى : الأشعرية وأكثر المعتزلة قالوا بوجوبها على الخلق .

١١٥ - انظر من ٤١٨ الكلية

١١٦ - أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي رأس فرقة الكعبية - ولد ببلخ وتوفي بها سنة (٣١٩هـ / ٩٣١م) من مصنفاته : المقالات ، تهذيب الجدل - أوائل الأدلة ، انظر : وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٥ ، مجلة كلية الآداب بفاس ، ج ٣ ص ١٩٨٨ من ٢٠٦هـ (٩٤)

الثانية : الإمامية 117 والاسماعيلية 116 إلى أنها واجبة على الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا .

الثاني : القائلون بنفي الوجوب وهؤلاء ثلاث فرق .

الفرقة الاولى : الاصبم 119 ومن تابعه قالوا نصب الإمام إنما يجب عند ظهور النفس والضوء .

الفرقة الثانية : عكس الاولى وهو مذهب القرطبي 120 وأصحابه

الفرقة الثالثة : الخوارج : قالوا لا يجب نصب الامام في شيء من الأوقات فإن فعله قوم جاز وإن تركوه جاز . وبعد أن قرر المؤلف مذاهب الناس في الإمامة استدل على المذهب الحق وهو مذهب الأشاعرة بما تواتر من إجماع المسلمين في الصدر الأول بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على امتناع خلو الوقت عن خليفة ، مستشهدا في ذلك بخطبة أبي بكر 121 رضي الله عنه المشهورة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم جرى التابعون على طريقتهم ، ولم يزل الناس على ذلك في كل زمان إلى زماننا هذا من إقامة الأئمة . أما الرد على القائلين بالوجوب العقلي أو بوجوبها على الله ، فقد أجمله المؤلف بأنهم بنوا رأيهم هذا على أساس التحسين والتفويض العقليين وبما أن هذا الأساس باطل فكذلك يبطل ما بني عليه .

117- فرقة من الرافضة ، ولها فرق معدودة في فرق الأمة . انظر : الفرق بين الفرق / البغواني ص 21 ، 23
118- هم القائلون بإمامة اسماعيل بن جعفر الصادق بعد أبيه ، وهم طائفة من الشيعة - نفس المرجع السابق ص 62 .

119- لعنه : أبو بكر عبدالرحمن بن كيسان الأصم له تفسير على أصول المعتزلة . انظر : مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ، تحقيق عدنان زرور - دار القرآن الكريم - الكويت ، ط (1) 1391هـ / 1971م ص 82
120- شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي (ت 671هـ / 1273م) ، له : التذكرة / تفسير القرطبي - انظر : الأعلام ج 6 ص 217 ط (3) ، فتح الطيب / المقري ج 2 ص 210 ، دار صادر - بيروت 1388هـ / 1968م .

121- أبو بكر الصديق (عبدالله) ، ولد بعد الفيل بستين وستة أشهر أول الخلفاء الراشدين ، توفي 13هـ / 634م . انظر : خصائص العشرة الكرام البررة (ربح) / الزمخشري ، تحقيق د. بويجة باهي الحسين - المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، دار الجمهورية - بغداد 1388هـ / 1969م ، ص 23 .
الشفا / عياض ج 1 ص 156هـ (6)

أما الطرف الثاني فقد ذكر فيه المؤلف شروط الإمامة بعد أن مهد لها سدحلا بيس سبه أن الإمامة من فروض الكفاية إن قام بها البعض سقطت عن الآخرين وإن لم يعم بها خرج ينتركها فريقان أحدهما أهل الحل والعقد ، والثاني كل من يصلح للإمامة . ثم بين شروط كل من هذين الفريقين بالإضافة إلى ذكر ما يلزم الإمام من أمور الرعية . وأما الطرف الثالث : ففي بيان الرجوة التي تنعقد بها الإمامة . فبين المؤلف أن ذلك لا يخرج عن التنصيص والاختيار والدعوة إلى الله تعالى بإجماع الأمة . ثم أبطل القول بالتنصيص والدعوة وأثبت القول بالاختيار .

أما الطرف الرابع : ففي ذكر ما يجب به خلع الإمام . وقد قسم المؤلف ذلك إلى قسمين أساسيين :

الأول : ما يرجع إلى دينه فمنه ما هو متفق عليه وهو : الكفر بعد الإيمان وترك إقامة الصلاة والدعاء إلى ذلك . ومنه ما هو مختلف فيه كفسوقه .
الثاني : ما يرجع إلى نقص في البدن .

فلا بد أن يكون سالم الحواس . واختلف في الخرس والصمم هل يمنعان من استدامة العقد أم لا ، فقليل يمنع قياسا على ابتداء العقد ، وقيل : لا سمان لسام الإشارة مفاهمه . وقيل : لا يمنعان إن كان يحسن الكتابة .

12- الباب الثاني عشر 122 حكم الاستثناء في الإيمان

وهذا الباب يمكن اعتباره مكمل لما سبق وأن ذكره المؤلف عن الإيمان، وأن سبب أفراده بالحديث هنا يرجع إلى حرص المؤلف على إبراز الخلاف فيه وبيان حقيقته . وقد بدأ المؤلف الحديث فيه بالتفصيل من شأن

الضلاف ، والتورنيقي بين الرأيين . فذكر أن القائلين بالجواز ليس ذلك محمولا
عندهم على النكاح في الحال بل في العاقبة وأما من ذهب إلى المنع فيحمل ذلك
على النكاح في الحال ولا نزاع فيه .

واسنشهد على ذلك بقول الحسن البصري 123 عندما سأله رجل :
أقول أنا مؤمن إن شاء الله ؟ . فقال : إن أردت بالإيمان ما يحل ذبيحتي وتجوز
به مناكحتي فأنا مؤمن حقا ، وإن أردت ما يحكم لي به من النجاة من النار فأنا
مؤمن إن شاء الله .

13- الباب الثالث عشر 124 : في حكم دفع شبه أهل الضلال .

هذا هو آخر المواضع التي تطرق لها المؤلف . وقد بين أن دفع شبه
أهل الضلال من فروض الكفاية ولا يسقطه إلا قيام من بظن أن الدين بقيامه منيع .
فلا يتعرض له إلا من طالع علوم الشريعة وحفظ الكثير منها وفهم مقاصدها
وأحكامها وبلغ درجه الامامة في هذا العلم ، وأما غيرهم فلا يجوز له التعرض
لذلك .

خاتمة الكتاب 125

وكما افتتح المؤلف كتابه بالحمد ختمه كذلك بالحمد والتكر لله ،
وطلب العصمة والهداية معفيا ذلك بالآية رقم 265 من سورة البقرة ، ثم بعد ذلك
الضلالة والتسليم على رسول رب العالمين .

123- أبو سعيد المتوفي سنة 110هـ / 728م تابعي ومتكلم ومحدث من مشاهير الثقات وكبار الزهاد ، ولد
بالبصرة وسكن مصر ، كان إمام أهل البصرة ... تخرج عليه عمرو بن عبيد وواهل بن عطاء رأس السجستاني .
انظر : ابن القثير وعز النوير / ابن تقي الدين السبكي - نشر وتصحيح سعيد القاسبي / المركز الجامعي
للبحث العلمي ، ص 43

« مفتاح السعادة / أحمد مصطفى - دار الكتب العلمية ج 2 ص 145 ، 146 .

124- انظر ، ص 439 الأتية

125- انظر ، ص 440 الأتية .

هذا عن مواضع الكتاب التي حصرها مؤلفه في الفصول التالية :

الفصل الأول : في مبادئ هذا العلم ، وحده ، واسمه ، وفائده ، وحكمه .

الفصل الثاني : في موضوعه

الفصل الثالث : في مسائله

الفصل الرابع : في الكلام على لفظ الجلالة

الفصل الخامس : في أسماء الله تعالى

الفصل السادس : في إقامة الدليل على ثبوت الصانع ، ووجوده ،

ووجوب وجوده .

الفصل السابع : في ذكر المذاهب في الصفات الوجودية

الفصل الثامن : في إثبات رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

وفد تضمنت تلك الفصول ست عشرة مسألة ، وواحد وستين تنبيها ،

وخمس فوائد ، وقاعدة .

الفصل الثاني

السمت الأول : أهمية الكتاب وأصوله العقديّة

من خلال ما سبق من عرض أبواب الكتاب وقصوره ومسائله يتبين أنه سبل لبنة من لبسات العقيدة الإسلامية في أحد أهم جواصيها وهو الإيمان .

نقد قدمه مؤلفه في أسلوب بررت فيه معالم المسركة المستخدمة بين الحق والباطل ، بين فرق ضلت فطغت عليها عقولها فأخضعت لها الحقائق الدينية ، وبين فرقة عرفت الحق والتزمت به وابتعدت عن الغلو العقلي فأتبعت العمائد التي أثبتتها السلف بالنصوص المنزلة وحرسنها بالعقول السليمة . فالكتاب وإن أعطى فيه مؤلفه أهمية كبيرة للدليل العقلي إلا أنه بقي محافظاً على أصول أهل الحق في إثبات الحقائق الدينية . فقد درج فيه مؤلفه على الاستدلال بالأدلة النقلية بعد أن يمهّد لها بمفاهيم عقلية مستفاد من تفسير تلك الأدلة . فمثلاً في استدلاله على نبوت رؤية الباري تعالى في الدار الآخرة نراه يبدأ بمفاهيم عامة تدور كلها حول بيان معنى الرؤية وجوازها وعدم استحالتها ثم أعقب ذلك بعرض الأدلة النقلية من الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فبآيات منها قوله تعالى : [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ] 126 ، وقد حصر وجوه الاستدلال بهذه الآية في ثلاثة (*) أوجه وهي :

- 1- أن النظر إذا قورن بإلى دل على أنه نظر العين .
- 2- لما وصف الوجوه النافرة بالناصرة دل على أنه لا يريد الانتظار لأن الانتظار يصحبه العم والكدر .
- 3- أنه لو كان النظر بمعنى الانتظار لما كان لتخصيص الإنتظار

بالوجود الناطرة فائدة لاستواء الجميع في الانتظار .

وبلاحظ أن مناقشته لهذا الدليل والادلة الأخرى ليست إلا تلخيصا لما

سبق وأن ناقشته به علماء السلف مثل الأتصري ومن قبله أحمد بن حنبل (*) .

وأما السمة فقد ذكر أحاديث منها : " ما روي 127 أن ناسا سأولوا

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم : هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة ليس دونها

سحاب ؟ قالوا : لا . قال : فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ؟ قالوا : لا .

قال : فمر الذي ينسي بيده لا تضارون في رؤية ربكم كما لا تضارون في رؤية

أحدهما " .

أما الإجماع : فقد ذكر اتفاق سلف الأمة قبل ظهور أهل البدعة على

حراز وفرع الرؤية . وهكذا نرى المؤلف اتبع تلك الطريقة في سائر أبواب

الكتاب والتي حافظ فيها على الطابع لطريقة السلف فقد أثبت ما أنببه الشرع

ونسي ما نفاه فثبت وجود الله بحدوث العالم واحتياجه إلى خالق ومدبر ، وأثبت

الصفات الإلهية مبتعدا عن تأويل الآيات الواردة فيها إلا بحجة مبينة فساد ما

ذهب إليه أهل الزرع من التأويل مع عرض آرائهم والرد عليها بطرق النظر

والاستدلال العقلي والنصي .

وأثبت كذلك الأمور السعوية التي لا مجال لإثباتها إلا بالسمع . وهذه

كلها أصول حافظ عليها السلف . أضف إلى ذلك ما احتواء الكتاب من قواعد

وسببهات وسرائر تربت بها مواضعه . فالكتاب إذا مع ما امتاز به من شمولية

واسلوب تعليمي راقى يعد إنتاجا منقطع النظير بذل فيه صاحبه أقصى جهد حتى

(*) - أحمد بن حنبل : أبو عبد الله بن هاشم بن أحمد الذهلي الشيباني ، إمام في الحديث ، والفقه والشرآن

واللغة ، والسنة ، توفي شهر ربيع الآخر سنة 241 هـ .

انظر : طبقات الصائبة / أبو الحسين محمد بن أبي يعلى ج 1 ص 4 - 20 ، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة

، الشفاء ، عباس ج 1 ص 165 (1)

127 - اسلم : ص 93 ، 53 .

مساء به نفسها متكاملة ودستورا وافيا ، حافظ فيه المؤلف على منهج السلف
بصرف عني مدافع عن العقيدة في صورتها الصحيحة . ولذا استحق أن يدرج في
صفوف مؤلفات كبار أئمة الأشاعرة مثل : الأشعري ، والباقلاني ، والجويني ،
والرازي .

البحث الثاني : منهج المؤلف

سبق وأن ذكرنا أن المؤلف لم يبوب كتابه بل تتبع فقرات نص
العقيدة المستروحة . مما أدى إلى تكرار بعض المواضع فمثلا الإيمان تعرض له
المؤلف في أكثر من مرة . إلا أنه من خلال دراسة فصول كتابه يتضح أنه وضع
لنفسه منهجا خاصا تظهر معالمه فيما يلي :

1- عرض فصول الكتاب عرضا وافيا يبدأ كل فصل بمقدمة شاملة ،
وكل موعرغ يذكر مناسبتة لما قبله .

2- يلزم المؤلف في شرحه بالعقيدة الأشعرية ، وذلك يظهر جليا عند
تعرضه للمسائل الخلافية حيث يرد الآراء المخالفة ويثبت رأي الأشاعرة ، الذي
يطلق عليه أحيانا رأي أهل الحق ، أو رأي أهل السنة ، أو رأي السلف .

3- يعطي لأدلة العقل اهتماما كبيرا .

4- قوة الأدلة النقلية التي يستدل بها فزيادة على أدلته من الكتاب
نراه يحرص على الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة ، مع حرصه على ذكر الإجماع كلما
أمكن ذلك كما أنه يعطي أهمية خاصة لآراء كبار الأئمة مثل الأشعري - الجويني -
الرازي - الأمدى 128 .

128- أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التلعلي ، الفقيه الأصولي ، الملقب بسيف الدين الأمدى ،
كان حنلي المذهب ، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي ، له : أفكار الأفكار ، دقائق الأحكام ، الأحكام في أصول
الأحكام ، توفي سنة 631 هـ / 1233 م .

انظر : روفيات الأمان ج 3 ص 293 / المنجد في اللغة والأعلام ص 68

5- تجنبه للروايات الضعيفة في الحديث إذ يكتفي في أغلب الأحيان بما صح من الأحاديث ، من ذلك اكتفاؤه بذكر ما صح في نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرته النظر عن المختلف فيه .

6- اتصاره على محل الشاهد من الآية أو الحديث .

7- كثيرا ما يبرر شخصيته بعد أن يظهر حياده في سرده للآراء المختلفة .

8- شديد التحري في النقل مع الحرص على الأمانة العلمية ، فكثيرا ما يخدم نقله عن غيره بعبارة : هكذا سمع من المؤلف كذا ، وأحيانا يبدأ النقل بذكر المرجع ..

9- توظيفه لكل الأساليب المتعارف عليها في التأليف : فنراه أحيانا يلجأ إلى أسلوب الإخبار بعرض آراء الغير موضحا أولا بأول كل الأفكار التي تتألف منها تلك الآراء ، مبرزاً رأيه في المسألة إما برأي مستقل أو بنرجيح رأي عالم على آخر أو طائفة على أخرى .

وفي أغلب الأحيان يعرض للمسألة فيقسمها إلى مسائل أو فروع أو أقطاب . وذلك حرصا منه لتوضيحها على أكمل وجه .

هذا مع عدم إهماله لأسلوب الحوار والاستدلال ، فقد يعرض آراء الآخرين الواردة والمحتملة ثم يرد عليها وخلال رده يدخل أسئلة استنكارية ثم يجيب عليها بسبل من الأدلة العقلية والنقلية حتى يعطي الموضوع ثراء أكثر ويريه إلى الأفهام تدر المستطاع .

وعلى العموم فمنهجه منهج يقصد من وراشه الشرح والتعليم كما صرح

بذلك في بداية مؤلفه هذا .

البحث الثالث : تاريخ التأليف

لا يجد الباحث بدا من أن يحكم بأن هذا المؤلف هو أول مؤلفات الشيخ ابن زكري ، وأنه ألفه وهو لا يزال في سن مبكرة من عمره ، وذلك لعدة أسباب منها :

1- لم يذكر المؤلف في كتابه هذا آيا من مؤلفاته الأخرى وذلك من أقوى الأدلة على أنها لم تؤلف بعد .

2- ذكر المؤلف في ديباجة 129 مؤلفه هذا أنه يقدم إلى السلطان أحمد العاقل ثمرة عمله هذا الذي ألفه بسعاده وبركة خلافته . وقد سبق القول 130 بأن هذا السلطان قد تولى الحكم سنة 834هـ / 1431م وأن نهاية حكمه كانت سنة 866هـ / 1462م .

وقد سبى كذلك القول بأن ابن زكري ولد ما بين سنتي 634هـ ، 835هـ . وعليه تكون فترة شبابه كلها في عهد السلطان أحمد العاقل . ومن هذا وذاك يمكن القول بأن الشيخ أحمد ابن زكري ألف مؤلفه هذا ولما يبلغ بعد الثلاثين من عمره .

وعذا لا عرابة فيه ممن تقلد إمامة الجامع الأعظم بتلمسان وهو لا يزال في حدود الخامسة والعشرين من عمره .

الفصل الثالث : وصف نسخ الكتاب وتقنية التحقيق

المبحث الاول : وصف نسخ الكتاب

قبل وصف النسخ المطبع عليها تجدر الإشارة إلى أن هناك نسختين

جاء ذكرهما في بعض المراجع لم أطلع عليهما .

إحداهما موجودة 131 في أوقاف بغداد رقم 5223، وهذه يصعب التعرف عليها خصرصا بعد الغزو الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية على بغداد المحروسة . وقد طلبت من أحد أصدقائه هناك أن يبذل كل ما في وسعه من أجل الحصول على نسخة منها أو على الأقل على معلومات عنها . فأخبرني أنه جد في ذلك ولكن بدون جدوى للسبب الأنف الذكر . والآخرى بمكتبة 132 الإسكوريال شمال غرب مدريد باسبانيا - رقمها 1536. وهذه هي الأخرى لم أطلع عليها رغم محاولتي ذلك عن طريق المراسلة .

أما النسخ المطلع عليها والتي اعتمدت عليها في التحقيق فهي خمس نسخ خطية ثلاثة منها موجودة بمكتبة القرويين بفاس ، واثنان واحدة منهما موجودة بالمكتبة الملكية بالرباط ، والآخرى بالمكتبة العامة - قسم الوثائق بالرباط .

وهذه النسخ هي :

1- نسخة ضمن مجموع رقم (742) يضم إلى جانبها : المحصل للامام فخر الدين الرازي ، والشامل لابن عرفة 133 . تبدأ النسخة في المجموع بالورقة 161/ب وتنتهي بالورقة 232/ب .

وهي جزء متوسط بخط مغربي جيد به إصلاح قديم في الأطراف ويسير خرق السوس ثبت بآخرها بخط الناسخ ماصورته :

كمل كتاب بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب تأليف الشيخ السعدي سيدي أحمد بن محمد بن زكري التلمساني رحمه الله ورضي عنه ،

131- انظر : الاعلام 1 م ص 231 - دار العلم للملايين - بيروت

132- انظر : 125 p T3 Les manuscrits arabes de l'escorial / Hartwig Levenbourg paris 1928

133- سبق التعريف به .

المنتسخ برسم خزانة السلطان المعظم مولانا محمد 134 بن مولانا أمير المسلمين الغالب بالله مولانا محمد الشيخ الشريف الحسيني قدس الله روحه آمين على يد حويدم آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم - سالم بن أحمد العكرمي 135 بمسند الله بلطفه . وخرغ منه جمادى الأولى عام إحدى وثمانين وتسعمائة (981 هـ) . مقياس ورق النسخة 16/24 .

عدد صفحاتها : مائة وخمسة وأربعون (145) بمعدل خمس وعشرين سطرا بالصفحة ، رقبها بخزانة القرويين هو (742) .

أولها : الحمد لله الذي أبدع العالم من غير مثال .

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (أ) واعتبرتها هي النسخة الأم لأسباب منها :

I - جودتها .

II - قدمها

III - قلة الساقط منها إذا استثنيت الفقرة التي سقطت من أغلب النسخ وامتازت بها نسختا ، هو الآتي ذكرهما إن شاء الله .

IV - لوضوح نص العقيدة المشروحة والمثبت بآخرها .

V - امتازت عن باقي النسخ الأخرى بالإشارة إلى الفترة الزمنية للتأليف .

2- وهي جزء متوسط بخط مغربي غير جيد كثير التصحيف .

134 - محمد بن محمد الشريف بن يوسف الحسيني السجلماسي : مؤسس دولة الأشراف العلويين المتوفي سنة 1075 هـ / 1664 م
انظر : الأعلام ج 7 ص 293 ، الاستقصا / الناصري . تحقيق وتعليق ولدي المؤلف : الأستاذ جعفر الناصري ،
الأستاذ محمد الناصري . ج 7 ص 15-31 . دار الكتاب - الدار البيضاء 1956 .
135 - لم أعثر له على ترجمة .

أوله : الحمد لله الذي أبدع العالم من غير مثال .

أوراقه : 94

مقياس : 15 / 18 / 21

وقع الفراغ من نسخه عام خمسة وتسعين وتسعمائة (995 هـ) .

الناسخ : عبدالله بن ابراهيم بن الحاج 136 .

رقمها بخزانة القرويين هو (1385) .

رمزها في التحقيق هو (ب) .

3- النسخة الثالثة ضمن مجموع رقم (1382) . أوله : الحمد لله

الذي أبدع العالم من غير مثال . تبدأ من الورقة 1/ب إلى 85/ب . جزء متوسط بخط مغربي رقيق .

أوراقه 85 مقياس : 13/18/25

وقع الفراغ من نسخها في شهر جمادى الثانية عام ألف بعد الهجرة

(1000 هـ) على يد أحمد بن عبدالله بن يخلف بن موسى 137 بتامنجينيت من لحظة .

رمرت لهذه النسخة بالحرف (ح) . ويحتوي المجموع الى جانب هذه

النسخة : مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد لابن ركري تأليف المنجور 138 .

4- النسخة الرابعة بالمكتبة الملكية بالرباط رقم (12256) . يوجد

136- لم أقف على ترجمته

137- لم أقف على ترجمته

138- سبقت ترجمته .

على الورقة رقم 1/أ ما يلي : شرح ابن ركري على المسمى بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب والتي عليها (139) بتحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب .

عدد ورق النسخة : اثنتان وسبعون ورقة (72) من الحجم الكبير .
الكتابة مغربية واضحة ، غير أن الأوراق بها خرق السوس ...
غير صالحة للتصوير لضعفها .

بآخرها ما يلي : انتهت بتوفيق المولى الكريم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ذوي الشرف العميم على يد عبدالله وأقفرهم إلى عفوه وغفرانه محمد خلف له بمنه ورحم الله والديه ووالديهما وجميع أسلافه آمين
يارب العالمين .

رمز هذه النسخة في التحقيق هو حرف (م) .

5- النسخة الخامسة موجودة بقسم الوثائق بالخزانة العامة بالرباط .

وهي المؤلف الرابع ضمن مجموع رقم (2123 د) .

تبدأ النسخة بالورقة رقم 96/ب من المجموع وتنتهي بالورقة 154/ب . خط مغربي جيد .

حجم الورق متوسط مسطرتة 29 ، مقياسه 16/24 .

على الورقة الأخيرة ما يلي : انتهى الشرح المبارك بحمد الله وعونه .
وكان الفراغ من نسخه يوم الاثنين خامس عشر من شوال سنة إحدى وثلاثين
وألف (1031 هـ) .

بدون ذكر اسم النسخ - رمزت لها بالحرف (و) .

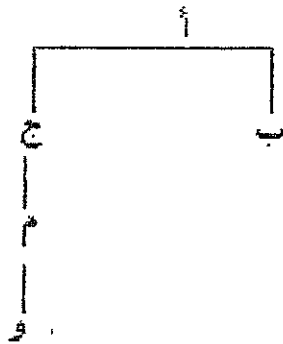
وبعد مقابلة هذه النسخ تبين لي ما يلي :

١- أن نسخة (أ) هي الأصل وقد نسحت منها نسختين (ب) ، (ج) وذلك للتقارب الشديد بين فوارق عاتين النسختين من هذه النسخة .

١١- أن نسخة (م) منسوخة من النسخة (ج) وذلك للتشابه الكبير بينهما ولترتيب الزمني .

١١١- أن نسخة (م) أصل للنسخة (و) لنفس الأسباب .

وعليه يمكن ترجمة ذلك بالجدول التالي :



١٧- أن الفروق بين النسخ بصورة عامة فروق محدودة رغم الزيادة

التي امتازت بها نسختا : م ، و .

المبحث الثاني : تقنية التحقيق

- 1- وضعت الآيات القرآنية بين معقوفتين كبيرتين هكذا : []
- 2- وضعت الأحاديث بين قوسين كبيرين ()
- 3- العبارات المنقولة من الكتب أو المنسوبة لشخص والواردة للاستشهاد ، بين خطين متوازيين هكذا / /
- 4- وضعت قوسين صغيرين مصحوبين برقم المقابلة فوق الزيادة هكذا : ()
- 5- جعلت مكان الكلمات التي لا تمكن قراءتها ، قوسين صغيرين بدون رقم ()
- 6- وضعت نص العقيدة خلال الشرح بين قوسين مزدوجتين هكذا (())
- 7- استخدمت علامات النقص في حالة نقل المؤلف كلاما ناقصا للاستشهاد مع الإشارة في الهامش إن أمكن ذلك إلى النقص .
- 8- وضعت رقم المقابلة بدون قوس هكذا : -1-
- 9- وضعت رقم التخريجات داخل القوس هكذا : (1)
- 10- خصصت لكل باب ترقيمه الخاص .
- 11- أشرت في الهامش إلى الأخطاء التي قمت بتصحيحها ، مع تصحيح البعض الآخر دون ذكره في الهامش .
- 12- قمت بتوثيق النصوص خصوصا النصوص القرآنية والأحاديث وما أمكنني توثيقه من نصوص الكتب الواردة في المخطوط مع شرح مفردات

بعض الأحاديث .

13- صححت نسبة أغلب الشواهد الشعرية مع نسبتها إلى بحورها .

14- قمت بشكل النص المحقق ، ووضع علامات الترقيم ، وتبويب موضوعاته كل ذلك من أجل تقريب النص إلى الفهم ، وهو مرادي الذي اجتهدت في الحصول عليه .

15- كل نسخة رمزت لها بحرف خاص على النحو التالي :

رقم النسخة رمزها مصدرها رقمها من مصدرها

1- النسخة الأم (أ) القرويين بفاس 742

2- النسخة الثانية (ب) القرويين بفاس 1385

3- النسخة الثالثة (ج) القرويين بفاس 1382

4- النسخة الرابعة (م) المكتبة الملكية الرباط 2256

5- النسخة الخامسة (و) الخزنة العامة الرباط 2123 د

16- أدرجت ضمن النص المحقق الزيادة التي امتازت بها نسختا :

م، مع الإشارة في الهامش إلى ذلك .

المبحث الثالث :
نص الكتاب مع الهوامش

يقول في كتابه احمد بن محمد الاسم الذي كان له ولطيف بدميه

الحمد لله الذي ابدع نظام من عظمته مثال فجهله يرفعونهم بالعلم والجلال
بما نعيم بخله بنحو الكمال وتنتهي عن انهم كاه وانهم اهل واما مثال وتنتهي عن
ملك الغنى من الغنى والامثال والامثال في المثل الغنى والامثال الكبر
المثال والامثال والامثال على نبيها محمد المنصور المثال الغنى اية كل كمال
يعلم اية والامثال ومن انهم مقيما من علمهم الميثاق وغنى المثال اية بغير
بانه لما سابت ايرقاف واستغفار من علمهم الميثاق والامثال ما علمنا ان الله
المؤيد المتكلم بالله المستد اسم المغير من الامثال الغنى اية الغنى
والعلم اية الميثاق من الامثال بالعلم الميثاق والامثال ما علمنا ان الله
ومر ايرقاف الله تعلموا بالعلم الميثاق والامثال اية الغنى والامثال
الامثال الميثاق اية الغنى والامثال اية الغنى والامثال اية الغنى
بغير اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى
الامثال اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى
غير ما علمنا ميثاق اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى
الى معرفة الامثال اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى
العلم اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى
بغير اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى
الامثال اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى اية الغنى
عنه الله ورضي عنه جملة منكم هو نبيته اية الغنى اية الغنى اية الغنى

والمواعظ، اللهم عليه فلا تحسبن ولا تضيع عملك، والله لا يحب عليه شيء
 ولا يفعل شيء الا امر به او نهى به، وان اعمال اليه تكتب عليه كما تستحق الثواب والتعظيم وان
 مسئلا صلى الله عليه وسلم رسول الله وفعلهم الصالحين وان جميع ما جلد به
 من ذنوبهم على حرقه وصرف جميع ما نبيأه والبر من امره من افعالهم
 من ربه بالتخيير مع عدم المعاد عتقه وانهم معصومون من الكتاب بفعل النبوة وبقوة
 في تبليغ الوحي والعتاوي ومن الرضا بغير النبوة مطلقا فلا مال في
 جوارحه على من سئل بطلب ما فيها في الشهور كملها على الله وانهم احسن
 الملائكة على الارض وان الهامه البند في حق بعض جمع من ربه بعد تفرقها
 بعض اهلها فما بعد اعداءها وان ارجاع اهل الشفاعة باقية منحة اهل
 الدين وارواح اهل الشفاعة باقية معذرة الى يوم الدين وانهم احسن
 الاتباع فيما وان ما من السمعيات من ثواب الله تعالى وعذابه والصور
 والميزان وعذاب القبر ووزن المعادن والجن والحواس واحوال الجن
 وادامتهم واحوال النار وادام عذابها وانها مخلوقات ممكنة ووقوع
 في النار منقطع بهنجر الاطراف وان عيدا مل في كتاب منقطع وعيد الله
 لهم وان كان غير معاند وان ايمان عباد عن تصديق الرسل في كل
 علم بالضرورة عيهم به على الارض وانه كائنه يدركه بنقص على الارض
 وكبر عتبه عن انشا ما علم بالضرورة عيهم الرسل على الارض
 يفر احد من اهل القبلة يذنب وان نضج الاصل واجب على الخلق في الهام
 يقال انما هو من ان شاء الله على الارض ولا يجب انعام بدفع شبه اهل الاطراف
 على من لا يفر من العلوم الاشرعية فكنا يفوز به على من يفر بها

انتهى والحمد لله رب العالمين

(1/1) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَ (1) صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا 1 وَمَوْلَانَا 2 مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

يَقُولُ 3 عُبَيْدُ 4 اللَّهِ (5 سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى 5) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ زَكْرِي 6 التِّلَيْسَانِيُّ كَانَ اللَّهُ لَهُ 7 وَلَطَفَ بِهِ بِسْمِهِ وَكَرَّمَهُ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَبَدَعَ الْعَالَمَ مِنْ غَيْرِ مِثَالٍ ، وَجَعَلَهُ يُدْخِلُ عَلَى وَصْفِهِ بِالْعَظَمَةِ وَالْجَلَالِ ، فَانْفَرَدَ سَبْحَانَهُ بِغُيُوتِ الْكَمَالِ ، وَتَنَزَّاهُ عَنِ الشُّرَكَاءِ وَالنُّظَرَاءِ وَالْأَمْثَالِ . وَنَفَسَ عَنْ سَمَاتِ الْحَوَادِثِ مِنَ التَّغْيِيرِ 8 وَالْإِتِّفَالِ وَالْإِثْصَالِ 9 وَالْإِنْفِصَالِ ، [عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ] (2) ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا 10 مُحَمَّدٍ الْمُنْقِذِ مِنَ الضَّلَالِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كُلُّ كَمَالٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ فَيَتَا 11 لَهُمْ مِنْ مَحَامِدِ الصِّفَاتِ وَمَخَاسِنِ الْخِلَالِ 12 ... 13 .

أَمَّا 14 بَعْدُ (15 فَإِنَّهُ لَمَّا تَتَابَعَتِ الْوَقَائِقُ وَاسْتَفَاضَ عَلَى لِسَانِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ فِي الْأَفَاقِ مَا عَلَيْهِ السُّلْطَانُ الْمُؤَيَّدُ الْمُعْتَصِمُ بِاللَّهِ الْمُسَدَّدُ ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ، مَوْلَانَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ (3) ابْنُ الْأَيْمَةِ الْمُهْتَدِينَ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنَ الْإِحْتِمَامِ بِالْعِلْمِ الشَّرِيفِ وَحَامِلِيهِ ، وَاعْتِنَائِهِ بِمَوْلَيْهِ وَنَاقِلِيهِ ، وَهُوَ الَّذِي خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى 16 بِالنَّفْسِ الْقُدْسِيَّةِ وَالْفَضَائِلِ الْإِنْسَانِيَّةِ الشَّيْئَةِ وَالْفَوَاضِلِ

- 1- ساقط من : و
2- ساقط من ج : م
(5 و 5) زيادة من ب : ج ، م ، و
3- ب : ج ، م ، و : كان الله له ونصير أو سبحانه له ولو الديد ، ولمن دعا لهم عن اللتب كبيراً كان أو صغيراً
4- ج : م ، و : زكرياء
5- ب : ج ، م ، و : سبىنا
6- ب : ج ، م ، و : سبىنا
7- ب : ج ، م ، و : سبىنا
8- ب : ج ، م ، و : سبىنا
9- ب : ج ، م ، و : سبىنا
10- ب : ج ، م ، و : سبىنا
11- ب : ج ، م ، و : سبىنا
12- ب : ج ، م ، و : سبىنا
13- ب : ج ، م ، و : سبىنا
14- ب : ج ، م ، و : سبىنا
15- ب : ج ، م ، و : سبىنا
16- ب : ج ، م ، و : سبىنا

(1) سقطت من جميع النسخ - وانظر الخلاف في اثبات الروا ، (أو حذفها في هذا المقام ما قاله الشيخ محمد بن المختار السعيد البيدالي الديهاني (ن 1166 هـ / 1753 م) في كتابه شرح الخاتمة في التصوف - الورقة (1/2) .
مخ . بحوزتي .
(2) الرعد 10
(3) - سبىن التصريف به .

الْجَبِيلَةِ الْمَرْضِيَّةِ ، آيَّدَ اللَّهُ أَفْرَهُ وَأَعَزَّ نَصْرَهُ ، رَأَيْتُ أَنْ أَرْفَعَ إِلَى حَضْرَتِهِ الْعَلِيَّةِ مَا أَلْفَتُهُ بِسَعَادَتِهِ وَبَرَكَهْ خَلْقَتِهِ فِي أَفْضَلِ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ : وَهُوَ عِلْمُ الشُّرُوحِ الَّذِي ارْتَحْتُ 17 دُونَ إِدْرَاكِهِ أَكْثَرُ الْهُوْمِ فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ وَالْيَقَاعِ ، الْأَوَّلُ فِي الْخِطَابِ الشُّكْلِيِّ ، وَالْمَقْدَمُ عَلَى غَيْرِهِ بِالْإِجْمَاعِ ، مَبْنَى الشَّرَائِعِ وَأَسَاسُهَا وَرِثِيْسُ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ وَرَأْسُهَا 15) الْمَوْصُلُ 18 إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَاجِبِ لِذَاتِهِ التَّعْصُدِ ، الْكَاشِفُ 19 عَنْ أَحْزَالِ السُّقْدَاءِ وَأَهْلِ الْجُحُودِ . وَشَرَفُ الْعِلْمِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ شَرَفِ الْعُلُومِ وَلَا أَجَلَ مِنْ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 20 سُبْحَانَهُ وَصِفَاتِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ الْمَوْصُلُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ 21 تَعَالَى وَصِفَاتِهِ أَجَلُ الْعُلُومِ .

وَقَدْ وَضَعَ فِيهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَوْحَدُ الْمُتَّقِنُ الْعَالِمُ الْمُتَمَكِّنُ أَبُو عَمْرٍو 22 عُثْمَانُ (4) بْنُ عُمَرَ أَبِي بَكْرٍ الْمَعْرُوفُ 23 يَا بْنَ الْحَاجِبِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ جُمْلَةً مُخْتَصَرَةً ، هِيَ نَتِيجَةُ أَفْكَارِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ مُتَقَدِّمِي 24 الْأَشَاعِرَةِ وَالْمُتَأَخِّرِينَ . (1/2) نَحْنُ عَلَى نِسْبَتِهَا إِلَيْهِ بَعْضُ الْمَسَارِقَةِ مِمَّنْ تَعَرَّضَ لِعُدُوِّ مَصْنَفَاتِهِ الْفَائِئِقَةِ .

وَسَأَلَنِي بَعْضُ الطُّلَبَةِ مِنْ إِخْوَانِي فِي الدِّينِ أَنْ أُعَلِّقَ عَلَيْهَا تَعْلِيلًا يَحُلُّ مَا أَشْكَلَ مِنْهَا وَيُبَيِّنُ ، فَسَرَعْتُ فِي ذَلِكَ مُرْتَجِبًا ثَوَابَ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَسَمَّيْتُهُ : بُغْيَةُ الطَّالِبِ فِي شَرْحِ عَقِيدَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ . وَاللَّهُ أَسْأَلُ 25 أَنْ يَعْمَ بِهِ النِّفْعَ لِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ، بِعِنَايَةِ سَيِّدِ الْعَالَمِينَ . وَيَوَاهِبُ الْعَقْلَ أَسْتَعِينُ فِي ذِكِّ الْحَقَائِقِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَضَائِقِ إِنَّهُ هُوَ الْقَوِيُّ الْمُعِينُ .

17- أ: ارتجت

18- ب: ج: ١٠٣٠ هـ : وبه يتوصل

19- ب: ج: ١٠٣٠ هـ : وبه تنكشف

20- زيادة من : ٣٠ هـ

21- زيادة من : ب: ٣٠ هـ

22- ١٠ : أبو عمر

23- ٢٥ : جميع النسخ : اسئل

اللَّهُمَّ ارِنِي الْحَقَّ حَقًّا وَأَعِنِّي عَلَى اتِّبَاعِهِ ، وَارِنِي الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَأَعِنِّي عَلَى اجْتِنَائِهِ . وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدَتَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ 26 وَأَصْحَابِهِ 27 .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى 28 ((يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ شَرْعًا أَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ فِي التَّوَجُّيدِ وَفِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَفِي تَصْدِيقِ رَسُولِهِ)) .

أَقُولُ : لَا بُدَّ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي شَرْحِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مِنْ تَقْدِيمِ مُقَدِّمَةٍ يَنْبَغِي تَقْدِيمُهَا أَوْ يَجِبُ لَاشْتِمَالَهَا عَلَى مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وَذَلِكَ بِأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى مَطَالِبَ تَحِبُّ مَعْرِفَتَهَا عَلَى مَنْ يُحَاوِلُ عِلْمًا مَا مِنَ الْعُلُومِ .

وَهِيَ مَبَادِي 29 الْعِلْمِ ، وَهِيَ 30: حُدُودُهُ وَأَسْسُوهُ وَقَائِدَتُهُ وَحُكْمُهُ شَرْعًا وَمَوْضُوعُهُ وَمَسَائِلُهُ .

أَمَّا مَعْرِفَةُ الْمَبَادِي 29 فَلِتَوْقُفِ الْمَطْلُوبِ 31 عَلَيْهَا . وَهِيَ عِنْدَ الْمُنْطَلِقِيِّينَ 32 : عِبَارَةٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَنْبَغِي مَبَاحِثُ الْعِلْمِ 33 عَلَيْهَا ، وَهِيَ : 34 (إِمَّا تَصَوُّرَاتٍ (5) وَإِمَّا تَصْدِيقَاتٍ (6) 34) ، سَوَاءٌ كَانَتِ التَّصْدِيقَاتُ بَيِّنَةً فِي نَفْسِهَا وَتُسَمَّى أَوْضَاعًا ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ بَيِّنَةٍ فِي نَفْسِهَا إِلَّا أَنَّهَا مُبَيِّنَةٌ فِي عِلْمٍ آخَرَ 35 . وَتُسَمَّى مَصَادِرَاتٍ . وَقَدْ تَطَلَّقَ الْمَبَادِي 29 عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْمَقْصُودُ بِرَجْهِ مَا وَ 36 هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَصُولِيِّينَ . وَلَا يَخْلُو تَوَقُّفُ 38 الْمَقْصُودِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ (39) بِإِعْتِبَارِ مَعْرِفَتِهِ أَوْ (39) بِإِعْتِبَارِ الشُّرُوعِ فِيهِ ، أَوْ بِإِعْتِبَارِ

- 26- جميع النسخ : عاله
28- زيادة من : م،و
30- زيادة من : م وفي و : وهو
31- م : و : المطالب
32- م،و : عند المنطقيين
33- م،و : الكلام
(34 + 34) - م،و : إما تصور وإما تصديق .
35- أ،ب،م،و : آخر

(5) وهي تعريف أشياء تستعمل في ذلك العلم ، وهي موضوعه وأجزاؤه ، وأنواعه وأعراضه الداتية وأنواعها ... انظر : شرح محصل المقاصد / المنجور ص 18 . مخ : ح ، غ ، عر . رقم 2647 د .
(6) وهي المقدمات التي تولف منها قياسات منتجة لمسائل ذلك العلم عليها سواء كانت مسلطة في نفسها أو مقبولة على أن يبرهن عليها في علم آخر ... انظر : نفس المرجع السابق .

السَّحْبِ عَنْ سَائِلِهِ . فَإِنْ تَوَقَّفَ بِاعْتِبَارِ مَعْرِفَتِهِ فَلَا يَدْخُلُ 40 : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ التَّعْنِي ، أَوْ مِنْ جِهَةِ الَّلَفْظِ . وَالْأَوَّلُ : (41 الْحَدُّ وَ 41) مَعْرِفَتُهُ تَسْتَلِزُّ مَعْرِفَةَ الْمَوْضُوعِ .

وَالثَّانِي : الْأِسْمُ . وَإِنْ تَوَقَّفَ بِاعْتِبَارِ الشُّرُوعِ فِيهِ :

فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْغَايَةِ وَالْمَقْصُودِ مِنْهُ ، وَهِيَ الْفَائِدَةُ ، أَوْ بِاعْتِبَارِ الْإِدْنِ فِي الشُّرُوعِ فِيهِ ؛ وَهُوَ الْحُكْمُ . وَإِنْ تَوَقَّفَ بِاعْتِبَارِ الْبَحْثِ عَنْ مَسَائِلِهِ فَيُسَمَّى ذَلِكَ بِالِاسْتِمْدَادِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ ، وَبِالْمَبَادِي 42 عَلَى اضْطِلَاحِ 43 الْمُنْطَلِقِيِّينَ . وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْحَدِّ فَلَتَوَقَّفُ تَمْيِيزَ الْحَقِيقَةِ عَلَيْهِ لِأَنَّ 44 مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ شَيْءٍ لَا يَطْلُبُهُ ، وَهَذَا يَعْينُهُ هُوَ فَائِدَةُ مَعْرِفَةِ الْأِسْمِ .

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْفَائِدَةِ : فَلِأَنَّهَا هِيَ الْبَاهِثَةُ عَلَى طَلِبِهِ ، وَتُسَمَّى عِنْدَ الْحُكَمَاءِ بِالْعِلَّةِ الْغَائِيَّةِ . وَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ فِي التَّصَوُّرِ ، وَ 45 مُتَأَخِّرَةٌ فِي الْوُجُودِ ، كَالشَّاحِرِ فَإِنَّهُ يَتَصَوَّرُ فَائِدَةَ التِّجَارَةِ أَوَّلًا وَهِيَ : الرِّيحُ فَيَتَجَرَّ لِتَحْصِيلِهَا . فَتَتَصَوَّرُ الرِّيحُ مُتَقَدِّمٌ ، وَوُجُودُهُ مُتَأَخِّرٌ ، وَكَذَلِكَ فَائِدَةُ (1/3) كُلِّ عِلْمٍ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا لِيَلَّا يَكُونَ الطَّلَبُ عَبَثًا ، وَهَذَا أَيْضًا هُوَ فَائِدَةُ مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ .

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْمَوْضُوعِ فَلِأَنَّ مَوْضُوعَ الْعِلْمِ عِبَارَةٌ عَمَّا 46 يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ عَوَارِضِهِ الدَّائِيَّةِ : أَعْنِي الْعَوَارِضَ الَّتِي تَلْحَقُهُ لِمَا هُوَ هُوَ 47 كَبَدَنِ الْإِنْسَانِ لِعِلْمِ الطَّيِّبِ/فَإِنَّ الطَّيِّبَ يَبْحَثُ فِي الطِّبِّ عَمَّا 48 يَغْرِضُ لِبَدَنِ الْإِنْسَانِ مِنَ الصُّحَّةِ وَالْمَرَضِ .

40-----أ،ب،ج،و : فلا يخلوا

(41،41) ساقط من ج

42-----ب،ج : وبالمبادي م،و : وبالمباد

43-----و : على الاصطلاح المنطقيين

44-----أ،ب : ومن ، ج : وعليه

45-----ساقط من : م،و

46-----ج،هـ،و : عن ما

47-----ساقط من ج

48-----ج : عن ما، وفي و : على ما

(49 قَبَدْنُ الْإِنْسَانَ مَوْضُوعَ الطِّبِّ 50 ، وَالصِّحَّةُ وَالْمَرَضُ 49)
 مَرَضَانِ دَاتِيَانِ لِلْبَدَنِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْمَوْضُوعِ لِيُمْكِنَ 51 الْبَحْثُ عَنْ عَوَارِضِهِ .
 وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْمَسَائِلِ فَلِلَّاهِهَا عِبَارَةٌ عَمَّا يَتَّبِعُنُ فِي الْعِلْمِ فَلَا بُدَّ مِنْ
 تَنْصُورِهَا لِيُمْكِنَ 51 طَلَبُهَا فِي الْعِلْمِ . فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَتَقُولُ : لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ ثَلَاثَةِ
 فُصُولٍ :

الْأَوَّلُ : فِي مَبَادِي 52 هَذَا الْعِلْمِ ، وَحُدُودِهِ ، وَفَائِدَتِهِ ، وَحُكْمِهِ .

وَالثَّانِي : فِي مَوْضُوعِهِ . وَالثَّالِثُ : فِي مَسَائِلِهِ .

الْقَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي مَبَادِي 53 هَذَا الْعِلْمِ ، (54 وَحُدُودِهِ ، وَاسْمِهِ ،
 وَفَائِدَتِهِ ، وَحُكْمِهِ .

أَمَّا مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ 54) فَهِيَ عَلَى اضْطِلَاحِ الْمَنَاطِقَةِ عِبَارَةٌ عَنْ
 الْقَضَايَا الْعَقْلِيَّةِ وَالْقَوَاطِعِ السَّمْعِيَّةِ (7) فِيمَا لَا يَتَوَقَّفُ إِثْبَاتُ الْمُعْجَزَةِ (8) عَلَيْهِ .
 وَأَمَّا حُدُودُهَا: فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ قَدْ حُدَّ بِحُدُودٍ كَثِيرَةٍ أَقْرَبُهَا قَوْلُ الْعَصِدِ (9)
 فِي الْمَوَاقِفِ وَالْمَرَاصِدِ (10) :

/ عِلْمٌ يُقْتَدَرُ مَعَهُ 55 عَلَى إِثْبَاتِ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ بِإِيرَادِ الْحَجَجِ وَدَفْعِ
 الشُّبُهَةِ (11) / . قَالَ : / وَالْمُرَادُ بِالْعَقَائِدِ مَا يُقَصَّدُ بِهِ نَفْسُ الْإِعْتِقَادِ دُونَ الْعَمَلِ ،
 وَبِالدِّينِيَّةِ الْمُنَسَّوْبَةِ إِلَى دِينٍ 56 مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّ الْخَصْمَ وَإِنْ
 خَطَأَنَاهُ لَا نَخْرِجُهُ مِنْ 57 عِلْمَاءِ الْكَلَامِ / (11) . وَلَقَدْ أَحْسَنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ:

(49 ، 49) ساقط من ج

50 م : للطلب 51 و : للمكي 52 أ ، ب ، ج ، و : مبادئ

53 كل الشيخ : مبادئ (54 ، 54) ساقط من م 54 م : عن

55 ج : منه 56 ساقط من ج 57 م : عن

(7) كالقرآن والسنة المتواترة إذا كان كل منهما نصا في مدلوله ، وكالإجماع القولي المنقول بالتواتر
 بخلاف السكوتي أو المنقول بالاحاد ... انظر : ص 28 من شرح محفل العقائد / المنجور ... مرجع سبق ذكره .

(8) كوفوخ الممكن أولا وقوعه كالسمع والبصر وكالوحدانية على رأي ... نفس المرجع السابق .

(9) سبق التعريف به .

(10) . انظر : ص 11 ، 12 المواقف والمراسد / شرح علي بن محمد الجرجاني / طبع بمطبعة الحاج محرم أفندي
 البوسنوي سنة 1286 م .

(11) اختصر المؤلف على الهد اللغبي ... انظر : ص 99 شرح محفل العقائد / المنجور (سبق ذكره)

لِأَنَّ الْخَصَمَ إِلَى آخِرِهِ 58؛ لِأَنَّ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ (12) وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُهُ عَدَمُ تَكْفِيرِ الْفِرْقِ السَّخَالِفِينَ . وَهُوَ رَأْيُ الْإِقَامِ (13) وَالْمُحَقِّقِينَ . وَأَمَّا اسْمُهُ فَأَعْلِمَ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ يُسَمَّى بِعِلْمِ الْكَلَامِ وَيَعْلَمُ أَصُولُ الدِّينِ ، وَيَعْلَمُ التَّوْحِيدَ .

وَلِكُلِّ اسْمٍ مِنْهَا مَنَاسِبَةٌ . أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلِأَنَّ تَدْمَاءَ الْمُتَكَلِّمِينَ تَرْجُمُوا عَلَى مَطَالِبِ هَذَا الْعِلْمِ فِي كُتُبِهِمْ بِالْكَلَامِ ؛ كَقَوْلِهِمْ : بَابُ الْكَلَامِ عَلَى حَدُوثِ الْعَالَمِ ، وَبَابُ الْكَلَامِ فِي اثْبَاتِ الْعِلْمِ بِالْكَسَائِعِ . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَبْوَابِ . وَقِيلَ : لِأَنَّ أَهْلَ الظَّاهِرِ مَتَى سُئِلُوا عَنْ شَيْءٍ مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْعِلْمِ قَالُوا : هَذَا مِنْهَا نُهَيْنَا 59 عَنْ الْكَلَامِ فِيهِ ، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَشَاعَ فَسُمِّيَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ لِذَلِكَ 60 . وَقِيلَ : سُمِّيَ بِذَلِكَ لَمَّا تَحَدَّثُوا فِي اثْبَاتِ الْكَلَامِ لِلَّهِ تَعَالَى 61 .

وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهُ بِعِلْمِ أَصُولِ الدِّينِ : فَلِأَنَّ مَا سِوَاهُ مِنْ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ كَالْتَفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَأُمُورِ الْفَقْهِ وَالْفِقْهِ تُسَمَّى بِالدِّينِ وَهِيَ فُرُوعٌ عَنْ هَذَا الْعِلْمِ . وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهُ بِعِلْمِ التَّوْحِيدِ : فَلِأَنَّ تَعَالِيَهُ عَلَى اثْبَاتِ التَّوْحِيدِ لِلَّهِ تَعَالَى .

وَأَمَّا فَائِدَتُهُ (14) : فَمَعْرِفَةُ الْعَقَائِدِ الَّتِي كُفِّ 62 الْعُقُلَاءُ 63 بِتَحْصِيلِهَا، الْمُنْطَوِيَّةِ عَلَى النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ ، الْمُوَصِّلِينَ إِلَى السَّعَادَةِ وَهِيَ : مَعْرِفَةُ الْمَعْبُودِ وَصِفَاتِهِ ، وَمَعْرِفَةُ (1/4) الرُّسُلِ وَمَا جَاءُوا بِهِ . وَلَمْ يَكُنْ طَرِيقٌ فِي مَجَرَى الْعَادَةِ يُوَصِّلُ إِلَى الْعِلْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ الَّتِي يَتَوَقَّفُ خَلْقُ الْمُعْجَزَةِ عَلَيْهَا إِلَّا النَّظَرُ وَالِاسْتِدْلَالُ .

58 ---- كل السخ : آخره

59 ---- م ، و : نهين

61 ---- اتبنا النسخ في الحاشية

62 ---- ب ، ج ، م ، و : كلت

63 ---- و : العقلا

(12) - انظر : الأمانة عن أصول الديانة للأشعري / تحقيق فوقية حسين . ص : 26

(13) إمام الحرمين (سبق ذكره) وللمزيد انظر : لمع الأدلة . تحقيق فوقية حسين . ص : 9 ، 16 ، الزركلي / الأعلام ج 4 ص 146 .

(14) - اختصر المؤلف على ذكر فائدة واحدة ، لكنها هي أم الفوائد ، فكل الفوائد الأخرى متفرعة منها وترجع إليها . فإضافة إلى هذه الفائدة العظيمة له فوائد أخرى منها : (الدب عن الدين ونصرتة وسقابة أهل البدع والعناد بالتأويل وتمييز السنة من البدعة عند التشابه ، ومنها كثرة التصرف في العلوم لمن حصل له فيه ملكة لأن صاحبه إنما ينظر في الأمور الكلية ...) انظر : شرح محصل المقاصد ، المنهج ، ورقة : (15/1) . مرجع سبق ذكره .

(64) وَقَوْلُنَا: فِي مَجْرَى الْعَادَةِ . إَحْتِرَازًا مِنْ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى 65
لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ 66 مَعْرِفَتَهُ بِالضَّرُورَةِ فَلَا يَتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ بِالْحِسِّ (64) وَلَا
بِالْوَحْدَانِ وَلَا بِصُرُورَةِ 67 الْعَقْلِ . وَلَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ بِالْخَبَرِ ، فَإِنَّهُ
إِنَّمَا يُفِيدُ 68 إِذَا ثَبَتَ كَوْنُ الْمُخْبِرِ 69 صَادِقًا فِي إِنْبَاءِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَلَا يَنْبَغُ ذَلِكَ بِالْخَبَرِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِثْبَاتِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ .

وَأَمَّا حُكْمُهُ : فَقَدْ نَقَلَ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيُّمَةِ الْإِجْتِمَاعِ عَلَى وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ ،
وَلَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَقَدْ نَقَلَ 70 شَهَابٌ (*) الدِّينِ فِي الدُّخِيرَةِ عَنْ ابْنِ الْقَصَّارِ (15)
وَعَبْرَةٍ أَنْ مَذْهَبَ مَالِكٍ 71 وَجُوبُ النَّظَرِ وَامْتِنَاعُ التَّقْلِيدِ فِي أَصُولِ الدِّيَانَاتِ .
وَقَدْ 72 قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْأُسْتَاذُ (16) لَمْ يَرِ بِالتَّقْلِيدِ إِلَّا أَهْلُ
الظَّاهِرِ / (17) .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : / وَرَأَيْتُ لِأَبِي حَنِيفَةَ جَوَابًا لِكَلَامِ كَتَبَ بِهِ إِلَيْهِ مَالِكٌ
71 إِنَّكَ تَتَحَدَّثُ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَإِنَّ السَّلَفَ لَمْ يَكُونُوا يَتَحَدَّثُونَ 73 فِيهِ .

فَاجَابَ : بِأَنَّ السَّلَفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ تَكُنْ 74 الْبِدْعُ ظَهَرَتْ 75 فِي
زَمَانِهِمْ فَكَانَ تَحْرِيكُ الْجَوَابِ عَنْهَا دَاعِيَةً لِإِظْهَارِهَا فَهُوَ سَعْيٌ 76 فِي مُنْكَرٍ عَظِيمٍ ،
فَلِذَلِكَ نُرِكَ . وَفِي زَمَانِنَا ظَهَرَتِ الْبِدْعُ ، فَلَوْ سَكَنَّا كُنَّا مُقَرِّرِينَ لِلْبِدْعِ فَافْتَرَقَ

| | | |
|-------------------------|----------------------------|----------------------|
| 64، 64) ---- ساقط من ج | 65 ---- أ، ب، م، و : تعليل | 66 ---- م، و : عبيده |
| 67 ---- م، و : بالضرورة | 68 ---- م، و : بعيد | 69 ---- م، و : الخبر |
| 70 ---- م، و : انقل | 71 ---- أ، ج، م : ملك | 72 ---- زيادة من ب |
| 73 ---- ج : يتحدثون | 74 ---- و : لم يكن | 75 ---- م، و : ظهر |
| | | 76 ---- ب : (+) و |

(ج) القرافي (شهاب الدين أحمد / ت 684 هـ / 1285 م) سبق ذكره . وللمزيد انظر : معجم المؤلفين / كحالة
ج 1 ص 158 .

(15) أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الأزدي التونسي الشهير بابن القصار ، الامام النحوي ، له
تصانيف منها : شرح شواهد المغني ، شرح البردة ، حاشية على الكشف ... كان حيا بعد التسعين وسبعمائة .
انظر : القسم الثالث من الطل السندسية ج 1 ص 663 .

(16) - (سبق التعريف به : انظر : ص 95 هـ) (59)

(17) انظر : شرح تنقيح الغصول في اختصار المحصول في الأصول / القرافي . تحقيق : طه عبدالرؤوف ط (1)

الْحَالُ / (18) .

وَهَذَا جَوَابٌ سَدِيدٌ وَهُوَ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْبِدْعَ ظَهَرَتْ فِي بِلَادِ أَبِي حَنِيفَةَ
بِالْعِرَاقِ وَمَالِكُ 77 لَمْ تَظْهَرْ بِبِلَادِهِ فَلِذَلِكَ أَنْكَرَهُ .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : / قَالَ لِي بَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ فِيهِمْ يَوْمَئِذٍ

. 78

قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لَوْ وَجَدْتُ الْمُتَكَلِّمِينَ لَضَرَبْتُهُمْ بِالْحَجَرِ 79 يُدَلُّ عَلَى أَنَّ
مَذْهَبَهُ تَحْرِيمُ الْإِسْتِغَالِ بِأُصُولِ الدِّينِ . قُلْتُ لَهُ : لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ الْيَوْمَ
إِنَّمَا هُمْ الْأَشْعَرِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَلَمْ يَذْكُرُوا الشَّافِعِيَّ وَلَا تِلْكَ الطَّبَقَةَ ، إِنَّمَا كَانَ فِي
رَمَانَ الشَّافِعِيِّ عَمْرُو 80 بْنُ عُبَيْدٍ (19) وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ 81 الْمُبْتَدِعَةِ ، وَلَوْ
وَحَدَنَاهُمْ لَضَرَبْنَاهُمْ بِالشَّيْفِ فَضَلَّ عَنْ الْحَجَرِ 82 فَكَلَامُهُ ذَمٌّ لِأَوْلِيَّكَ لَا لِأَصْحَابِنَا .

فَانْتَهَمُ الْقَائِمُونَ بِحُجَّةِ اللَّهِ وَالنَّاصِرُونَ 83 لِدِينِهِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْظَمُوا
وَلَا يُهْتَضَمُوا 84 لِأَنَّهُمُ الشَّائِمُونَ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ عَنِ الْأُمَّةِ . فَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى
أَنَّ إِقَامَةَ الْحُجَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى فَرَضٌ كِفَايَةٌ .

قَالَ : قَالَ لِي فِي 85 ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ يَكْفِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةُ .
قُلْتُ : فَمَنْ لَا بَعْتَقِدُهُمَا كَيْفَ تُقَامُ 86 عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِهِمَا 87 ؟ فَسَكَتَ / . وَذَكَرَ

| | | |
|-------------------------|--|------------------|
| 77---م،و : ملك | 78---م،و : يريد | 79---و : بالحديد |
| 80 : و . عمر | 81---ب : (+) و | 82---و : الحديد |
| 83---ب،ج،م،و : الناصرون | 84---ب : ولا يمتنعوا . و : لا ينضوا ، والمعنى : ولا يظلموا . انظر المنجد ص | |
| 867 | | |
| 85---زيادة من : ج | 86---م،و : تنوم | 87--- : فيهما |

(18) لم أشر على هذا الكلام في بعض من كتبه

(19) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب . المتكلم ، الزاهد المشهور ، مولى بني عقيل ثم آل عرادة بن يربوع ابن مالك . كان جده باب من سبي من جبال السند . وكان أبوه يخلط أصحاب الشرط بالبصرة فكان الناس إذا رأوا عبدا مع أبيه قالوا : هذا خير الناس ابن شر الناس ، فيقول أبوه صدقتم : هذا إبراهيم وأنا آزر . له رسائل وخطب وله كتاب في الرد على القدرية ، وكلام كثير في العدل والتوحيد . ولد سنة 80 هـ . وتوفي سنة 144 هـ وقيل 142 هـ . انظر : ابن خلكان / وفيات الأعيان ج 3 ص 460 .

الرُّبَيْدِيُّ (20) فِي الطَّبَقَاتِ: / أَنَّ مَالِكًا 88 اخْتَلَفَ إِلَى ابْنِ هُرَيْرٍ (21) عِدَّةَ سِنِينَ فِي عِلْمٍ لَمْ يَبْشُرْهُ فِي النَّاسِ يَرَوْنَ 89 ذَلِكَ عِلْمَ أُسُولِ الدِّينِ وَمَا تَرُدُّ بِهِ مَقَالَاتُ 90 آخِلِ الرُّبَيْغِ / (22). وَنَقَلَ الْمُصَنِّفُ قَوْلًا 91 فِي مُخْتَصَرِهِ (23). (1/5) أَنَّ النَّظَرَ فِي هَذَا الْعِلْمِ حَرَامٌ وَزَيْفُهُ 92.

(93) الْفَصْلُ الثَّانِي : فِي مَوْضُوعِ هَذَا الْعِلْمِ

أَمَّا مَوْضُوعُهُ : فَهُوَ أَعْمُ الْمَوْضُوعَاتِ ، وَهُوَ الوجودُ الْمُطْلَقُ .
وَالْمَطْلُوبُ فِيهِ لَوَاحِقُ 94 الوجودِ ؛ كَكَوْنِهِ وَاجِبًا أَوْ مُمَكِّنًا أَوْ قَدِيمًا ، أَوْ حَادِثًا ، وَجَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا وَ 95 كُليًّا ، وَجُزْئِيًّا 96 وَعِلَّةً وَمَعْلُولًا وَكَوْنِهِ مُوَافِقًا أَوْ مُخَالِفًا .
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الوجودَاتِ (93) .

الْفَصْلُ الثَّالِثُ : فِي مَسَائِلِ هَذَا الْعِلْمِ

أَمَّا مَسَائِلُهُ فَهِيَ مَا ثَبَتَ فِيهِ بِالْجَرَائِيزِ الْعَقْلِيَّةِ كَحُدُوثِ الْجَوَاهِرِ
وَالْأَعْرَاضِ ، وَإِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَالصِّفَاتِ .
أَوْ بِالذَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ كِاثْبَاتِ الْمَعَادِ وَالْحَشْرِ وَالشُّرِّ . وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ
الطَّلَائِبِ .

| | | |
|-------------------------|----------------|-----------------------|
| 88- أ: ملكا، م، و: مالك | 89- م، و: يروي | 90- ب، ج، م، و: مقالة |
| 91- ساقط من ج | 92- و: ورينة | (93 و 93) ساقط من ج |
| 94- و: لواحد | 95- م، و: أو | 96- أ، ب، م، و: جزئيا |

(20) أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن هديج بن محمد بن عبد الله الزبيدي نشأ في أشبيلية وتأدب على أبيه . كان أواخر عصره في النحو وحفظ اللغة ... له عدة مصنفات منها طبقات النحويين ، مختصر العين ، الواضح في النحو ... توفي بقرطبة سنة 376 هـ .

(21) عبد الله بن هُرَيْرٍ : من أول من وضع العربية ، وكان من أعلم الناس بالنحو وإنساب قريش ، توفي سنة 129 هـ . انظر : طبقات النحويين للزبيدي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر . ص 26

(22) الكلام موجود بتغيير عفيف في ص 26 طبقات النحويين للزبيدي (المرجع السابق)

(23) انظر : منتهى الوصول والأمل . ص 219

قَائِدَةٌ : وَاضِعُ هَذَا الْعِلْمِ هُوَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ الْمَتَكِلِمُ، وَاسْمُهُ : عَلِيٌّ

ابْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَشَرَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي سَالِمٍ 97 بَيْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ 98
مُرْسَى بْنِ بِلَالٍ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَهُوَ مَالِكِي الْمَذْهَبِ ، وَإِلَيْهِ تُنَسَبُ جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ .

وَيَلْقَبُونَ بِالْأَشَاعِرَةِ وَالْأَتَشَعِرِيَّةِ ، وَكَاسُوا مِنْ قَبْلِ فَهْوَ يُلَقَّبُونَ
بِالْمُتَّبِعَةِ . إِذَا تَبَتُّوا مَا بَقِيَ الْمُعْتَزَلَةُ .

وَذَكَرَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ مُعْتَزِلِيًّا مُقَدِّمًا عَلَى نُظَرَائِهِ مِنْ
الْمُعْتَزِلَةِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، فَكَثُرَ التَّعَجُّبُ مِنْهُ وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ
فَقَالَ : نُمْتُ لَيْلَةً مِنْ رَمَضَانَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي : يَا أَبَا
الْحَسَنِ كَتَبْتَ الْحَدِيثَ ؟ قُلْتُ نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ 99 : فَهَلْ كَتَبْتَ فِيهِ أَيْ
قُلْتُ إِنَّ اللَّهَ يُرَى فِي الْآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ . قُلْتُ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : فَلِمَ لَا تَقُولُ
يَدُ ؟ !

قُلْتُ : قَامَتِ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ ،
فَحَمَلْتُ الْخَبَرَ عَلَى التَّأْوِيلِ وَلَمْ أَحْمِلْهُ عَلَى الظَّاهِرِ . فَقَالَ لِي : أُطْلُبْ فَإِنَّكَ تَجِدُ مِنْ
ذَلِكَ عَلَى خِلَافٍ مَا اعْتَقَدْتَ . فَلَمَّا أَصْبَحْتُ اسْتَفْلَتُ بِالْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ وَتَرَكْتُ عِلْمَ
الْكَلَامِ .

فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَشِيرِ الثَّانِي رَأَيْتُهُ فَقَالَ لِي 100 : مَا عَمِلْتَ فِي الْمَسَائِلِ

الَّتِي طَلَبْتُ مِنْكَ ؟

97- : سلام

98- ساقط من : ج، م، و

99- ساقط من م، و

100- ساقط من ب، ج، م، و

قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تَرَكْتُ الْكَلَامَ وَاسْتَعْلْتُ بِالْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ .

فَقَضِبَ وَقَالَ : أَقُولُ لَكَ شَيْئًا وَتَفْعَلُ غَيْرَهُ ! وَقَدْ قُلْتُ لَكَ : أَطْلُبُ عِلْمَ الْكَلَامِ وَاتَّبَعْتُ بِهِ 101 مَسْأَلَةَ الرُّؤْيَةِ . فَلَمَّا اسْتَبْهَتُ قُلْتُ : وَاللَّهِ مَا أَدْرِي 102 مَا أَفْعَلُ كَيْفَ أَدْعُ الْمَذَاهِبَ الْمُقَرَّرَةَ بِالْمَتَاهَاتِ ؟ فَالْوَيْلُ لِي إِنْ اعْتَقَدْتُ خِلَافَ مَا أَقُولُهُ مِنَ اللَّهِ ، وَالْوَيْلُ لِي مِنْ تَشْنِيعِ الْمُعْتَزِلَةِ إِنْ قُلْتُ بِذَلِكَ ، وَتَقَبَّيْتُ مَتَفَكِّرًا مُتَحَيِّرًا 103 .

فَلَمَّا أَنْ كَانَتْ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ خَرَجْتُ إِلَى الْجَامِعِ ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّلَاةِ فَوَقَعَ عَلَيَّ نَوْمٌ كَالْمَوْتِ الَّذِي لَا يَنْدَفِعُ بِحِيلَةٍ ، فَقُمْتُ بَاكِئًا عَلَى مَا فَاتَنِي مِنْ ذَلِكَ .

فَلَمَّا دَخَلْتُ الْبَيْتَ نُمْتُ فَرَأَيْتُ (1/6) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي : مَا الَّذِي فَعَلْتَ فِيمَا قُلْتُ لَكَ ؟ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَدْعُ مَذْهَبًا 104 نَصَرْتَهُ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، يَقُولُ النَّاسُ : هَذَا رَجُلٌ مَوْسُوسٌ يَدْعُ الْمَذَاهِبَ بِالْمَتَاهَاتِ ! فَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا وَقَالَ : كَذَلِكَ كَانُوا 105 يَقُولُونَ 106 فِي إِنْهُ مَوْسُوسٌ وَمَجْنُونٌ وَمَا تَرَكْتُ الْحَقَّ لِأَجْلِ أَقْوَالِ النَّاسِ فَهَذِهِ اعْتِدَارَاتُ 107 بِاطِلَّةٍ فَدَعَهَا وَانْصَرُ 108 هَذِهِ الْمَسَائِلُ مِنَ الرُّؤْيَةِ 109 وَعَدَمِ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ 110 ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُلْهِمُكَ الْأَدِلَّةَ . وَاسْلُكْ فِي نَصْرَةِ مَا قُلْتُ لَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَدِلَّةَ الْمُعْقُولِ فَإِنَّهَا حَقٌّ وَصَوَابٌ . فَاسْتَبْهَتُ وَنَصَرْتُ 111 هَذِهِ الطَّرِيقَةَ . هَذَا مَا نَقَلَ الْقَاضِي (25) عِيَاضٌ .

- | | |
|---------------------------|-----------------------|
| 101- زيادة من : ب، ج | 102- أ : ما ندري |
| 103- ب، ج، هـ، و : متحسرا | 104- و : مذهباً |
| 105- ساقط من ج | 106- ج : يقول |
| 107- و : اعتدلات | 108- أ، هـ، و : وانظر |
| 109- و : الروية | 110- أ : وأن الله |
| 111- م : نصرة | |

وَذَكَرَ الْعَصْدُ فِي الْمَوَاقِفِ وَالْمَرَاصِدِ : / أَنَّ سَبَبَ رُجُوعِ الشُّيْخِ
الْأَشْعَرِيِّ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ قَالَ لِأُسْتَاذِهِ 112 أَبِي عَلِيٍّ (26) الْجُبَّائِيِّ 113 :
مَا تَقُولُ فِي ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ عَاشَ أَحَدُهُمْ فِي الطَّاعَةِ ، وَأَحَدُهُمْ فِي الْمَعْصِيَةِ ، وَهَاتِ
أَحَدُهُمْ صَغِيرًا ؟

فَقَالَ : يُثَابُ الْأَوَّلُ بِالْجَنَّةِ ، وَيُعَاقَبُ الثَّانِي بِالنَّارِ ، وَالثَّالِثُ لَا يُعَاقَبُ
وَلَا يُثَابُ 114 .

قَالَ (27) : فَإِنْ قَالَ الثَّالِثُ : يَا رَبِّ 115 لَوْ عَمَّرْتَنِي قَاهِلُخَ فَادْخُلْ
الْجَنَّةَ ! قَالَ : يَقُولُ الرَّبُّ تَعَالَى 116 .

كُنْتُ أَعْلَمُ مِنْكَ (28) أَنَّكَ لَوْ عَمَّرْتَ لَفَسَقْتَ وَأَفْسَدْتَ فَدَخَلْتَ النَّارَ .

قَالَ 115 : فَيَقُولُ الثَّانِي : (29) رَبِّ لِمَ لَمْ تُمِثْنِي صَغِيرًا لِئَلَّا
أَذْنِبَ فَلَا أَدْخُلَ النَّارَ كَمَا أَمَتَ أَخِي ؟ فَبُهِتَ الْجُبَّائِيُّ 118 ، فَتَرَكَ الشُّيْخُ (30)
مَذْهَبَهُ إِلَى الْمَذْهَبِ الْحَقِّ وَكَانَ أَوَّلُ مَا 119 خَالَفَ فِيهِ الْمُعْتَزِّلَةُ (31) . /

113--- في كل النسخ : الجبائي

115--- ساقط من : و

117--- م ، و : له الم .

119--- م ، و : من

112--- م ، و : الاستاذ

114--- ساقط من : م ، و

116--- جميع النسخ : تعالى

118--- في جميع النسخ : الجبائي

(26)--- سبق التعريف به .

(27)--- في المواقف والمراسد / شرح السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني . مطبعة الحاج محرم أفندي

البوسنوي / سنة 1286 هـ . ص 536 : (4) الأشعري

(28)--- (-) من المرجع السابق ، نفس الصفحة

(29)--- في المرجع السابق نفس الصفحة : (4) يا

(30)--- في المرجع السابق نفس الصفحة : الأشعري

(31)--- انظر : المرجع السابق . ص 536

قَوْلُهُ : ((يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ (1) شَرْعًا أَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ)) إِلَى

آخِرِهِ .

فَإِنْ قُلْتُ : لِمَ لَمْ يُصَدِّرِ الْمُصَنِّفُ 1 هَذِهِ الْعَقِيدَةَ بِالْحَمْدِ كَمَا فَعَلَ أَكْثَرُ الْمُصَنِّفِينَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ إِقْتِدَاءً بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى 2 لِمَا رَوَيْ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ (3) لَا يُبْدَأُ فِيهِ (3)) الْحَدِيثُ (2) .

قُلْتُ : الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ تَصْدِيرُ 4 الْأَمْرِ الَّذِي لَهُ بَالٌ بِالْحَمْدِ ، وَذَلِكَ أَعَمُّ مِنْ كِتَابَتِهِ 5 . فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَنِّفُ حَمْدَ عِنْدَ ابْتِدَائِهِ ، أَوْ نَقُولُ اسْتَفْنَى 6 بِالْبَسْمَلَةِ (7) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الثَّنَاءَ عَلَى اللَّهِ ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِالْبَسْمَلَةِ (7) (3) . وَمَعْنَى الْوُجُوبِ لُفَّةُ الثُّبُوتِ (4) ، وَالْمَقْصُودُ .

فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ . فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِذَا وَجِبَ الْمَرِيضُ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً) (5) . أَيْ إِذَا سَكَنَ وَزَالَ عَنْهُ الْإِضْطِرَابُ . وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى 8 : [فَإِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا] (6) . أَيْ سَقَطَتْ . وَمَعْنَاهُ فِي اصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ / طَلَبُ فِعْلٍ غَيْرِ كَفٍّ يَنْتَهِضُ 9 تَرْكُهُ فِي جَمِيعِ وَقْتِهِ سَبَبًا لِلْعِقَابِ / . كَذَا حَدَّثَهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَخْتَصَرِهِ (7) . وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ التَّكْلِيفِ ، وَالْمُكَلِّفِ ، وَالْمُكَلَّفِ ، وَالْمُكَلَّفُ بِهِ ، وَشُرُوطُ التَّكْلِيفِ وَعَلَامَاتُ 10 الْبُلُوغِ . فَأَمَّا التَّكْلِيفُ فَعِبَارَةٌ عَنْ حَمْلِ الْمُكَلَّفِ عَلَى فِعْلٍ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ وَهِيَ الْمَشَقَّةُ ؛ وَذَلِكَ مُطَابَقَةٌ بِفِعْلِ

| | |
|--------------------|-----------------------|
| 1---م،و : المؤلف | 2---م،و : (+) هي |
| (3/3) زيادة من م،و | 4---و : تصوير |
| 5---أ : كتبه | 6---و : استغنى |
| (7/7) ساقط من م،و | 8---جميع النسخ : وعلى |
| 9---م،و : ينتهض | 10---أ،م،و : علامة |

(1) هو العاقل البالغ الذي بلغته الدعوة شرعا - كتابا وستة وإجماعا - انظر : شرح الشيخ سيدي الغري الصغرى للسنوسي - الورقة (1/3)

(2) تمام الحديث : (لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أقطع ابتر ممحوق البركة) - انظر : ص 76 هـ (16) .

(3) لقد ورد : (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع ...) انظر : شرح صغرى الصغرى للسنوسي . تأليف : الشيخ سيدي . ص 2 ، مخ : بحوزتي

(4) نفس التعريف الذي ذكره سيف الدين في كتابه : الأحكام في أصول الأحكام ج 1 ص 137 . دار الكتب العلمية / بيروت 1408 هـ / 1980 م .

(5) موطأ مالك رواية يحيى الليثي / دار النفائس . ص 155 ، رقم الحديث 554 .

(6) الحج 34

(7) انظر : ابن الحاجب / منتهى الوصول والأهل في علمي الأصول والجدل ص 33 . الطبعة الأولى / دار الكتب العلمية / بيروت . وقارن ذلك بعد سيف الدين له . انظر : الأحكام في أصول الأحكام ج 1 ص 150 .

أَوْ سَرِبَ [1/7] يَأْسِرُ أَوْ نَهَى ، أَوْ مَا جَزَى مَجْرَأَهَا . وَأَمَّا السُّكُفُ بِكَسْرِ اللَّامِ فَهُوَ
النَّارُ ، وَبَسْتِجْهَا مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ السُّكُفُ . وَأَمَّا الْمُكْلَفُ بِهِ فَهُوَ أَفْعَالُ الْمُكْلَفِ
الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهَا 11 التَّكْلِيفُ ، وَهِيَ 12 عَلَى قِسْمَيْنِ : وَاجِبُ الْفِعْلِ كَالْإِيمَانِ
وَالشُّلُوبِ الْخَمْسِ . وَوَاجِبُ الشَّرِكِ ، كَالْكَفْرِ وَسَائِرِ الْمُقَاصِي . فَالْوَاجِبُ الْفِعْلُ :
هُوَ الَّذِي يَمْتَدِّحُ فَاعِلُهُ وَيَذْمُ 13 تَارِكُهُ شَرْعًا . وَالْوَاجِبُ الشَّرِكُ : هُوَ الَّذِي يُذْمُ 13
فَاعِلُهُ وَيُسَدِّحُ تَارِكُهُ شَرْعًا .

وَأَمَّا شُرُوطُ التَّكْلِيفِ فَثَلَاثَةٌ : الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ ، وَمَجِيءُ الرُّسُولِ 14 ،
أَوْ بُلُوغُ دَعْوَتِهِ . وَأَمَّا عَلَامَاتُ الْبُلُوغِ فَخَمْسٌ 15 : الْإِحْتِلَامُ ، وَالنِّسْنُ ، وَالْإِنْبَاتُ ،
وَالْحَسْلُ ، وَالْحَيْضُ . فَالْخَمْسُ فِي الْجَوَارِي ، وَ (16 الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ 16) فِي
الْعِلَّاتَانِ . ثُمَّ تَغْلِيْقُ الْوُجُوبِ بِالْمُكْلَفِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ ((يَجِبُ عَلَى الْمُكْلَفِ))
إِنَّمَا هُوَ لِرِصْفِ التَّكْلِيفِ ، فَإِذَا تَكُونُ الْمَعْرِفَةُ هِيَ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ ،
لِأَنَّ أَوَّلَ وَجِبٍ يَنْصَبُ فِيهِ الْإِنْسَانُ بِالتَّكْلِيفِ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْخِطَابُ بِأَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ
صَحِيحٍ ، وَهُوَ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ تَعَالَى 8 وَصِفَاتِهِ ، لِأَنَّهَا شَرْطٌ فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ .
فَإِنْ قُلْتُمْ : الْمَعْرِفَةُ لَا تَحْصُلُ 17 إِلَّا بِالنُّظَرِ فَإِذَا أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ هُوَ النُّظَرُ . قُلْتُ :
وَجُوبُ النُّظَرِ مِنْ بَابِ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَوُجُوبُهُ وَجُوبُ الرِّسَائِلِ ، بِخِلَافِ
الْمَعْرِفَةِ فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ وَجُوبُ الْمُقَاصِدِ . فَإِنْ قُلْتُمْ : لَيْسَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَا
يُنْصَحُ مَا ذَكَرْتُمْ لِأَنَّهُ كَمَا يَصْدُقُ أَنَّ الْمُكْلَفَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِالنُّظَرِ
الْمُؤَدِّي إِلَى الْمَعْرِفَةِ يَصْدُقُ أَنَّهُ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِالتَّقْلِيدِ .

11-----م : به

12-----م : وهو

13-----م : ويذم

14-----م : الرسل

15-----ر : فخبسة

(16، 16) -----م : به والثلاثة الأولى

17-----م : به : لا تحصيل

قُلْتُ : الْإِحْتِسَالُ كَمَا ذَكَرْتَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَذْهَبُ السُّنَنِيِّ فِي
التَّقْلِيدِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ فَلَا جَرَمَ تَعَيَّنَ الْمُرَادُ مِنَ التَّرْدِيدِ وَقَدْ اخْتَلَفَ
السُّنَنِيُّونَ فِي أَوَّلِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّبِ ، فَسِيلَ اعْتِقَادُ وَجُوبِ الْقَصْدِ إِلَى النَّظَرِ .
(18) وَقِيلَ : الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ (18) وَهُوَ مَذْهَبُ الْأُسْتَاذِ وَإِمَامِ الْحَرَمِيِّ ، وَقِيلَ : أَوَّلُ
جُزْءٍ مِنَ النَّظَرِ (18) . وَقِيلَ : النَّظَرُ . وَدَعَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ السُّنَنِيِّينَ مِنْهُمْ الشَّيْخُ .
وَقِيلَ : التَّعْرِيفُ بِاللَّهِ (9) . وَقِيلَ : الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ (19) وَالشَّافِعِيِّ
(10) وَأَبِي حَنِيفَةَ وَقِيلَ : النُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، وَقِيلَ : التَّقْلِيدُ . وَقِيلَ : الشُّكُّ ، وَنُسِبَ إِلَى
أَبِي حُرَيْرَةَ (11) مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَبِي هَاشِمٍ (12) مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ . وَقِيلَ : وَطِيقَةُ (20)
الرَّقَبِ وَمَعْنَاهُ : أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اتَّصَفَ بِالتَّكْلِيفِ فَإِنَّهُ يُخَاطَبُ بِمَا يُخَاطَبُ بِهِ غَيْرُهُ
مِنْ صَلَاةٍ إِنْ حَضَرَ وَقُتُّهَا ، أَوْ صِيَامٍ إِنْ حَضَرَ وَقُتُّهُ ، أَوْ جِهَادٍ إِنْ فَجَّحَ (21) الْعَدُوُّ
مَحَلَّهُ فَرَمَ . وَنَحْوُ ذَلِكَ . وَقِيلَ : التَّخْيِيرُ بَيْنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّقْلِيدِ . وَالصَّحِيحُ مِنْ
هَذِهِ الْمَذَاهِبِ مَذْهَبَانِ وَهُمَا 22 : الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ وَالتَّعْرِيفِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا
فِي النَّسَبِ لِأَنَّ لَفْظَ الْأَوَّلِيَّةِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ أَهْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ (1/8)
أَوَّلُ وَاجِبٍ خُطَابًا وَمَقْصِدًا 23 . وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ أَوَّلُ وَاجِبٍ سَبَبًا وَاشْتِغَالًا . فَإِنْ
نَظَرْنَا 24 إِلَى الْأَوَّلِ فَالتَّعْرِيفُ ، وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الثَّانِي فَالْقَصْدُ . فَقَدْ نَظَرَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْ أَصْحَابِ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ إِلَى أَوَّلِيَّةٍ لَمْ يَنْظُرْ لَهَا 25 الْآخَرُ . وَلَمَّا كَانَ مُدْرِكُ
الْوُجُوبِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ هُوَ الشَّرْعُ (26) وَحَدَهُ قَيْدُ 27 الْمَصْنُوفِ الْوُجُوبِ بِالشَّرْعِ

| | | |
|---------------------|-------------------|-----------------------|
| 18، 13) ساقط من ب | 19---أ، ب : ملك | 20---م، و : رقيقة |
| 21---ب، م، و : فجأ | 22---ساقط من ج | 23---أ : و منصوراً |
| 24---م، و : فإن نظر | 25---أ، و : إليها | (26، 25) ---ساقط من ج |
| 27---و : قيده | | |

(8) رأي القاضي... انظر : ص 76 من شرح معاصر المقاصد للهنجوري .

(9) يعزى للشيخ أيضاً ، انظر : نفس المرجع السابق

(10) انظر ص 7 من الفتاوى الأكبر لأبي حنيفة ويليها الفتاوى الأكبر للسفاحي . ط (3) مكتبة : محمد علي عبيد
وأولاده - مصر -

(11) أبو بكر محمد (330-406هـ) عرف بكثرة تصانيفه في التوحيد والزهد والأصول - انظر سير أعلام النبلاء
للذهبي ج 14 ص 214

، مقدمة في نكت من أصول الفقه لابن فورك - قراها وعلق عليها محمد السليمان - مجلة المواقفات 18 ص

1412 تصدر بالجزائر ، ص 417

(12) عبدالسلام بن أبي علي بن محمد الجبائي - المتكلم المشهور ، العالم بن العالم كان هو وأبوه من كبار
المعتزلة ولها مقالات على مذهب الاعتزال . ولد سنة 247هـ وتوفي 321هـ ببغداد .

انظر : المبدع في اللغة والأعلام --- من : 197 .

(26) احْتِرَازًا مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ . فَإِنَّ مُدْرَكَ الْوُجُوبِ عِنْدَهُمْ هُوَ الْعَقْلُ . فَإِنْ قُلْتُ : عَلَّ بِحُتْمَلِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ شَرْعًا قَيْدًا فِي التَّكْلِيفِ ، أَوْ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ قَيْدًا فِي الْوُجُوبِ . قُلْتُ : يَتَعَيَّنُ الثَّانِي لِأَنَّ تَفْيِيدَ الْوُجُوبِ بِهِ لَهُ فَائِدَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ بِخِلَافِ تَفْيِيدِ 27 التَّكْلِيفِ بِهِ 28 إِذْ لَا يَخْطُرُ لَهُ كَبِيرُ فَائِدَةٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

اِخْتِجَ أَهْلُ الشُّنَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا] (13) . وَوَجَّهَ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْآيَةِ يَنْبَنِي عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ : الْأُولَى قَوْلُنَا 29 : لَوْ كُفِّرُوا قَبْلَ الْبِعْثَةِ لَتَرَكُوا . (30) وَالثَّانِيَةُ قَوْلُنَا 31 : وَلَوْ تَرَكُوا لَعَذَّبُوا . فَيَنْتِجُ لَوْ كُفِّرُوا قَبْلَ الْبِعْثَةِ لَعَذَّبُوا ، لَكِنْ (30) التَّالِي 32 بَاطِلٌ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ . فَظَهَرَ مِنْ هَذَا الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُمْ آمَنُوا 33 مِنَ الْعَذَابِ قَبْلَ بَعْثَةِ 34 الرُّسُولِ 35 فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا وَجُوبَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ أَوْ نَقُولُ لَوْ كَانَ النَّظَرُ وَاجِبًا عَقْلًا لَعَذَّبَ تَارِكُهُ قَبْلَ الْبِعْثَةِ ، لَكِنْ 26 التَّالِي 32 بَاطِلٌ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ . أَمَّا الْمُلَازِمَةُ فَلِأَنَّ التَّعَذِّيبَ بِالتَّرْكِ مِنْ نَوَازِمِ الْوَاجِبِ . وَأَمَّا الثَّانِيَةُ :

فَلْيَنْزِلِهِ تَعَالَى 37 [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا] (14)

فَلَا يَكُونُ النَّظَرُ وَاجِبًا عَقْلًا فَيَكُونُ شَرْعِيًّا .

قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الطَّوَالِيعِ :/ وَفِي الْمُلَازِمَةِ مَنَعٌ عَلَى جَوَارِ الْعَقْلِ / (15) .

قُلْتُ : مِنْ أَصُولِ (16) الْمُعْتَزِلَةِ عَدَمُ جَوَارِ الْعَقْلِ قَبْلَ التَّوْبَةِ فَلَا يَسْتَقِيمُ الْمَنَعُ ، وَلَا يَقَالُ الدَّلِيلُ الرَّامِي 38 لِأَنَّ آيَةَ دَلَّتْ عَلَى نَفْيِ التَّعَذِّيبِ وَلَا زِمَ الْوُجُوبِ

29---م:و: قوله

32---م:و: الثاني

35---و: الرسل

36---و: الرامي

28---زيادة من ج:و

31---م: والثاني قوله .

34---م: بعث

37---أ:ب:ج:م: نطلى

27---و: قيد

(30 ، 30) ---ساقط من ج

33---أ: آمنون

36---ب:م:و: لا كن

(13) الاسراء 15

(14) الاسراء 15

(15)

(16) - انظر عن هذا الأصل : الفرق بين الطرق / البغدادى ص 116

هُوَ اسْتِحْقَاقُ الْعَذَابِ لَا وَقُوعُهُ ، وَلَمْ تَدُلِ آيَةُ عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّا نَقُولُ : وَقُوعُ الْعَذَابِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَازِمًا لِتَرْكِ الْوَاجِبِ (39 فَعَدَمُ الْأَمْنِ 40 لَازِمٌ لِتَرْكِ الْوَاجِبِ 39) . وَقَدْ ذَلَّتِ آيَةُ عَلَى نَفْسِهِ قَبْلَ الشَّرْعِ 41 فَيَكُونُ بَرَهَانِيًّا . وَاحْتَجَّتِ الْمُعْتَرِكةُ بِأَنْ قَالُوا : لَوْ ثَبَتَ وَجُوبُ النَّظَرِ بِالسَّمْعِ لَزِمَ إِنْحَاكُ الرُّسُلِ ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ ، فَالْمَلْزُومُ مُتَلَهُ .

بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ : أَنَّ النَّبِيَّ إِذَا ادَّعَى 42 الرِّسَالَةَ وَأَتَى بِالسَّعِجَةِ عَلَى وَفَى دَعْوَاهُ ، وَقَالَ لِلْمُعَانِدِ أَنْظِرْ فِي مُعْجَزَتِي كَيْ تَعْلَمَ صِدْقِي .

فَلَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ 43 : لَا أَنْظِرُ (44 فِي مُعْجَزَتِكَ 44) حَتَّى يَجِبَ النَّظَرُ عَلَى ، وَلَا يَجِبُ النَّظَرُ عَلَى حَتَّى يَثْبُتَ الشَّرْعُ ، وَلَا يَثْبُتَ الشَّرْعُ مَا لَمْ يَجِبْ عَلَى النَّظَرِ وَلَا أَنْظِرْ حَتَّى يَجِبَ النَّظَرُ أَوْ يَقُولَ الْمَدْعُو 45 : لَا أَنْظِرْ حَتَّى يَجِبَ عَلَى 46 بِالشَّرْعِ ، وَلَا 47 يَجِبُ عَلَى بِالشَّرْعِ حَتَّى أَنْظِرَ قَبْلَ زَمِ الْإِفْحَامِ .

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ : أَحَدُهُمَا : جَدَلِيٌّ . وَالْآخَرُ : حَقِيقِيٌّ .

بَيَانُ الْأَوَّلِ : أَنَّ الْخَصَمَ وَإِنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ الْعَقْلِيِّ فَوُجُوبُهُ إِنَّمَا هُوَ بِنَظَرِ الْعَقْلِ .

فَالْمَدْعُو 45 أَنْ يَقُولَ : (1/9) لَا أَنْظِرْ حَتَّى أَعْرِفَ وَجُوبَ النَّظَرِ . وَلَا أَعْرِفُ وَجُوبَ النَّظَرِ إِلَّا إِذَا نَظَرْتُ وَهُوَ 46 دَوْرٌ .

أَوْ يَقُولَ : لَا أَنْظِرْ حَتَّى يَجِبَ عَلَى النَّظَرُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى النَّظَرِ 49 حَتَّى

40---ب:ج: الامر
42---أ:ج:م: ادعا
(44 ، 44) ساقط من : ب ، ج ، م .
46---ساقط من : م
48---م:ن: فسر

(39 ، 39)---ساقط من : م ، و
41---ب:م:ن: الشرع
43---ساقط من : ب ، ج ، م ، و
45---ج: البدعي ، والمدعو
47---ساقط من : و
49---ساقط من : ب ، م ، و

أَنْظَرَ فَيَلْزِمُ الدَّوْرَ وَإِسْحَامَ الرُّسُلِ . فَيَلْزِمُهُمْ فِي إِيْجَابِهِ عَقْلًا مَا أَلْزَمُونَا فِي
إِيْجَابِهِ تَسَنُّعًا . فَكُلَّمَا يَجْعَلُونَهُ جَوَابًا عَنْهُ فَهُوَ جَوَابُنَا . وَتَقْرِيرُ الشَّانِي وَهُوَ
الْحَافِظِيْنِ أَنْ تَقْرُلَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ النَّظَرَ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةٍ وَجُوبِهِ ، لِأَنَّهُ 50 قَدْ
يَنْحَصِلُ النَّظَرُ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفْ وَجُوبَهُ .

سَلَّمْنَا تَوَقُّفَهُ 51 وَلَكِنْ 52 لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةٍ وَجُوبِهِ 53
بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِمْكَانِ وَجُوبِهِ فِي تَفْهِيمِ الْأَمْرِ وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الشَّرْعِ سَوَاءً نَظَرَ أَوْ
لَمْ يَنْظُرْ .

فَسَتَى طَهَّرْتَ الْمُعْجِزَةَ الدَّالَّةُ عَلَى صِدْقِ الرُّسُولِ 54 وَكَانَ الْمَدْعُوُّ
مُتَمَكِّنًا مِنَ النَّظَرِ فَلَقَدْ اسْتَقَرَّ الشَّرْعُ ، وَثَبَتَ الْوُجُوبُ بِذِلِيلِ وَجُوبِ الْوَاجِبَاتِ
الشَّرْعِيَّةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُكَلِّفِينَ بِدُونِ الْعِلْمِ لَوُجُوبِهَا . فَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْوُجُوبِ
الْعِلْمُ بِالْوُجُوبِ ، لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْوُجُوبِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْوُجُوبِ . فَزُرُورَةُ أَنَّ الْعِلْمَ تَابِعٌ
لِلْمَعْلُومِ 55 فَلَوْ 56 تَوَقَّفَ الْوُجُوبُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ لَزِمَ الدَّوْرُ . نَعَمْ يُشْتَرَطُ فِي
الرُّسُوبِ سَكُنُ السَّخَابِطِ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ وَهُوَ حَاصِلٌ .

وَقَرْلُهُ (أَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ) .

يَعْنِي أَنْ أَوَّلَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ بِاسْتِكْمَالِ 57 شَرَائِطِ 58 التَّكْلِيفِ
تَحْصِيلُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِالذَّلِيلِ . وَلَا يَكْفِي (17) فِي ذَلِكَ التَّقْلِيدُ كَمَا سَيَأْتِي
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى 59 . فَأَنْ وَصَلَتْهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْقَاعِلِيَّةِ يَجِبُ . وَالْعَقْدُ

| | |
|---------------------|-------------------------------------|
| 50---أ، ب، ج : فإله | 51---ب : وقوفه |
| 52---ب : ب : ولا كن | 53---أ : (+) فإنه قد يحصل النظر لمن |
| 54---م، ن : الرسل | 55---م، ن : المعلوم |
| 56---ج : بل | 57---م، ن : باشتغال |
| 58---و : الشرائط | 59---كل النسخ : تعلي |

ضِدُّ الْحَلِّ ، وَهُوَ حَقِيقَتُهُ فِي الْمَحْسُوسَاتِ كَالرُّبُطِ وَالشُّدِّ (18) ، فَاسْتُعِيرَ لِتَصْيِيرِ الْقَلْبِ عَلَى أَمْرٍ مَا مِنَ الْأُمُورِ ، وَالصَّحِيحُ ضِدُّ الْفَسَادِ .

وَقَوْلُهُ: ((فِي التَّوْحِيدِ)) يَتَعَلَّقُ بِتَكُونِ إِنْ قُلْنَا بِجَوَارِ التَّعَلُّقِ يَكُنَ السَّاقِصِيهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ خَالٍ مِنْ عَقْدٍ لِأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ .

وَقَوْلُهُ ((وَفِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ)) عَطَفُ عَلَى قَوْلِهِ ((فِي التَّوْحِيدِ)) ، وَكَذَا قَوْلُهُ ((وَفِي تَصْدِيقِ رَسُولِهِ)) .

ثُمَّ قَالَ : ((فَيُؤَمِّنُ بِأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، لَا شَرِيكَ لَهُ فِي مُلْكِهِ ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي صِفَتِهِ مِنْ (60 صِفَاتِهِ الْإِلَهِيَّةِ 60) ، وَلَا قَسِيمَ لَهُ فِي أَعْمَالِهِ)) .

أَقُولُ : قَدْ أَذِنْتُ أَلْفَاءُ بِالنَّسَبِ عَمَّا 61 تَقَدَّمَ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا وَجَبَ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ فِي التَّوْحِيدِ ، وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ ، يَنْشَأُ مِنْ ذَلِكَ إِعْتِقَادُ الزُّحْدَانِيَّةِ لِلَّهِ ، وَاسْتِحَالَةِ شَرِيكِهِ 62 ، وَاسْتِحَالَةِ نَظِيرِهِ 63 فِي صِفَتِهِ مِنْ صِفَاتِهِ الْعَلِيَّةِ .

وَالظَّاهِرُ نَصَبُ قَوْلِهِ ((فَيُؤَمِّنُ)) (64 مِنْ بَابِ 64) الْعَطْفِ 65 عَلَى الْأَسْمِ الْحَاشِ 66 وَهُوَ قَوْلُهُ ((عَقْدٍ)) 67 . وَقَدْ جَمَعَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَ نَوْعِي الْكَلِمِ وَالنَّسْرِ (19) . وَهُمَا الْمَفْرُوقُ وَالْمَجْمُوعُ . لِأَنَّ قَوْلَهُ ((فِي التَّوْحِيدِ)) إِلَى قَوْلِهِ ((رَسُولِهِ)) تَلْفِيفٌ مَشْرُوقٌ .

وَقَوْلُهُ: ((وَفِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ)) تَلْفِيفٌ مَجْمُوعٌ ، لِأَنَّهُ يَشْمَلُ

(60+60) --- م ، و : من صفات الالهية
61 --- ج ، م ، و : عن ما
62 --- م ، و : سريك
63 --- ج ، م ، و : سح ، و : نيلير
64+64) زيادة من ب ، ج ، م ، و
65 --- أ : بالعطف
66 --- أ ، ب : الخالص 1
67 --- أ : (+) صحيح

(18) - انظر : د . خليل / المعجم العربي الحديث - مكتبة لاروس . ص 842 .
(19) وهو ذكر متعدد على التفصيلي أو الإجمالي ثم ذكر ما لكل من أفراد هذا المتعدد من غير تعيين ، استنادا على صرف السامع في تمييز ما لكل واحد منها وثقة في قدرته على رد كل إلى صاحبه ...
انظر : القزويني / شرح التلخيص في علوم البلاغة . شرحه وخرج شواهد : محمد هاشم دويدري . منشورات دار الحكمة / دمشق . ص 168+169 .

صِفَاتِ الذَّاتِ وَصِفَاتِ الْأَفْعَالِ . وَالنَّشْرُ هُوَ قَوْلُهُ : ((فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)) (10/1) إِلَى قَوْلِهِ ((وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ 68)) . فَقَوْلُهُ : ((فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ)) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ ((فِي التَّوْحِيدِ)) . وَهُوَ أَنْ لَا تَرَى لِلَّهِ شَرِيكَاً فِي مَلِكِهِ .

وَقَوْلُهُ : ((وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي صِفَةٍ (69 مِنْ صِفَاتِهِ الْإِلَهِيَّةِ 69))) .

رَاجِعٌ إِلَى أَحَدِ نَوْعِي اللَّفِّ الْمَجْسُوعِ ؛ وَهُوَ صِفَاتُ الذَّاتِ .

وَقَوْلُهُ ((وَلَا قَاسِمَ لَهُ فِي أَفْعَالِهِ)) رَاجِعٌ إِلَى النُّوعِ الثَّانِي : وَهُوَ صِفَاتُ الْأَفْعَالِ 70 .

وَقَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا ((وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ)) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ ((وَفِي تَصْدِيقِ رَسُولِهِ)) .

قَوْلُهُ ((فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)) مَعْنَى الْإِيمَانِ التَّصْدِيقِ . وَهُوَ الْحَدِيثُ السَّنَائِي كَمَا سَيَأْتِي (20) .

وَقَوْلُهُ ((لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)) (21) خَبَرٌ لَا التَّبَرُّيَّةَ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرَكِيبِ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (22) مَوْجُودًا أَوْ 71 فِي الْوُجُودِ .

وَاعْتَرَضَهُ 72 بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ بِتَاءٍ عَلَى أَنْ نَقَى التَّاهِيَةَ مِنْ غَيْرِ قَبْدٍ أَعَدَّ مِنْ نَفْسِهَا يَلْبِثُ . وَرَأَى 73 النُّحَوِيُّونَ أَنَّ الْمُسْتَشْنَى لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا هُنَا

68-زيادة س ب ج --- (69+69) م، و : من صفات الألوهية

70-ج : الذات 71-ب ج ، م ، و : و 72-ب ج ، م ، و : و نازعهم 73-أ ، و : و نازعها

(20) سيخمس المؤلف بابا خاصا بالابيان ثم يتعرض له بعد ذلك ضمن باب آخر .

(21) يقول العلامة محمد خليل مراس في شرحه للعقيدة الواسطية لابن تيمية ص 728 هـ / 1328 م : ولا إله إلا الله : هي كلمة التوحيد التي اتفقت عليها كلمة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، بل هي خلاصة دعوتهم وزبدة رسالتهم ... كما قال على الله عليه وسلم : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصوا أمري دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عز وجل) .

ودلالة هذه الكلمة على التوحيد باعتبار احتمالها على النفي والإثبات المقتضي للحصر وهو أبلغ من الإثبات البعدي ، كقولنا الله واحد مثلا ، فهي تدل بصدورها على نفي الإلهية عما سوى الله تعالى ، وتدل بعجزها على إثبات الإلهية له وحده - انظر ص 13 ... (بتمصرف)

(22) لا معبود بحق موجود إلا الله - انظر : نفس المرجع ، شرح صغرى الصغرى السنوسى . الورقة 19 / ب ، معجم الطلاب في الأعراب والأصلاء / د . إميل بديع يعقوب . ص : 208 . دار العلم للملايين ط (3) وقيل في معنى (لا إله إلا الله) أي لا مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله تعالى . انظر : شرح صغرى الصغرى السنوسى / تاليف الشيخ سيدي - الورقة 19 / ب .

مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: لَزُومُ الْأَخْبَارِ بِالْخَاصِّ عَنِ الْعَامِّ فَإِنَّ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ عَامٌّ
وَالْمُسْتَشْنَى 74 خَاصٌّ . وَالثَّانِي: أَنَّ لَا إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي 75 النِّكَرَاتِ بِقَيْدِ النَّفْيِ
وَأَسْمُ التَّجْلِيلِ مَعْرِفَةٌ مُوجِبٌ . وَقَدْ قِيلَ لَا يَخْلَافُ بَيْنَ النُّحَاةِ 76 أَنَّ إِلَّا فِي كَلِمَةٍ
الْإِخْلَاصِ بِمَعْنَى غَيْرٍ .

تَنْبِيْهُ : قَالَ صَاحِبُ الْأَسْرَارِ السَّقِيَّةِ (23) :

/ لَفْظُ الْإِسْتِثْنَاءِ 77 فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ لَا يَجْرِي عَلَى ظَاهِرِ مَا يَقَعُ كُلُّ
قَاصِرٍ 78 مِنْ أَنَّهُ نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ ، إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ هَاهُنَا كُفْرٌ وَإِيمَانٌ .

وَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ : أَنَّ الْمِقْرَ بَعْشَرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً ، أَنَّهُ مِقْرٌ سَبْعَةٌ لَا بَعْشَرَةٌ
وَيَنْبَغِي مِنْهَا ثَلَاثَةٌ .

إِذْ يَلْزَمُ 79 (80 أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْهُ ذَلِكَ 80) .

نَعَمْ لِلْسَّبْعَةِ عِبَارَتَانِ : سَبْعَةٌ ، وَعَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً .

لَكِنَّ صِيغَةَ النَّفْيِ أَبْلَغُ فِي إِفَادَةِ مَعْنَى الْوَحْدَانِيَّةِ . إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ
الْكَيْفِيَّةِ السَّنْفِيَّةِ وَالْمُثْبِتَةِ / (24) إِنْتَهَى .

قُلْتُ: لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ جِيءَ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِي الْكَلِمَةِ رَدًّا عَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ
الشَّرَكَةَ ، نَبْهُونُ مِنْ بَابِ قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ كَقَوْلِنَا: لَا كَاتِبَ إِلَّا زَيْدٌ
خَطَابًا لِمَنْ كَانَ 81 يَعْتَقِدُ اشْتِرَاكَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو 82 فِي الْكِتَابَةِ . وَيُسَمَّى هَذَا النُّوعُ مِنْ

74 --- م : (4) بد

76 --- ب، م، و : النحات

78 --- و : فاض

(80 * 80) --- ساقط من م ، و

82 --- ج، م، و : عسر

75 --- ساقط من ب، ج، م، و

77 --- أ، ج، م، و : الاستثنى . وفي ب : الاستثنا

79 --- أ : (4) منه

81 --- زيادة من : م، و

(23) تقي الدين أبو العز مظفر - سبق التعريف به وللمزيد . انظر :

مراجعات كلامية بين السوسى والمغيلي - مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية ، فاس ، السنة 1988 ،

المعد : 3 ، ص 192 هـ (13)

(24) - لم ألق على هذا الكلام

التفسير عند علماء السفاني 83 قصر أفراد لقطع 84 الشركة المستوفية عند
 السخايط . فلا يلزم على هذا أن يكون الاستثناء 85 في الكلمة كقرا وإيمانا . وقد
 استدلل المصنف في مختصره الأصلي على أن الاستثناء 86 من النفي إثبات
 بقوله : / لو لم يكن لا إله إلا الله توحيداً ، وهو محل وفاق وإلا لم تكن فيه حجة
 / (25) ، والله أعلم .

وقول الفقهاء في المقرر بعشرة إلا ثلاثة أنه مقر بسبعة لا عشرة وينفي
 منها ثلاثة مرجوح في باب الاستثناء 85 والمحققون من الأصوليين على خلافه .

(87 قال المصنف 67) : / هو غير متسليم للقطع بأن من قال :
 اشترت الجارية إلا نصفها ، لم يرد استثناء نصفها (88 من نصفها 88) ، ولأنه
 كان بتسلسل ، ولأننا نقطع بأن الضمير للجارية يكمالها وإجماع أهل 89 العربية
 (90 على أنه أخرج بعضاً من كل 90) وإبطال النصوص ، وللعلم بأننا نسطط
 الخارج ، فنعلم (1 / 1) أن المسند إليه ما بقي / (26) . وكذا أيضاً قول من قال
 للسنة عتارنان وهو مذهب القاضي (27) في الاستثناء ، ورد بأنه خارج عن
 فانوس اللفظة إذ لا تركبت من ثلاثة .

والمختار 91 في تقرير الدلالة في الاستثناء أن المراد في قول
 القائل :

عشرة إلا ثلاثة : عشرة باعتبار الأفراد ، ثم أخرجت ثلاثة ووقع الإسناد

- | | |
|--|--|
| 83- و : البعنى | 84- ب : القطع |
| 85- م : الاستثنى | 86- أ : الاستثنى |
| (87 ، 88) --- ساقط من و | (88 ، 88) --- زيادة من ب ، ج ، م ، و |
| 89- ساقط من ب ، ج ، م ، و . ومن الأصل | |
| (90 ، 90) --- أ ، ب ، ج : على أنه بعض من كل . وفي الأصل على أن الاستثناء لخارج بعض من كل . | |
| 91- ب ، ج ، م ، و : (+) أن المراد | |

(25) انظر : ص 127 من كتاب : منتهى الوصول والأصل في علم الأصول والجدل / ابن الحاجب . الطبعة الأولى . وهو نفس الاستدلال الذي استدلل به شهاب الدين القرافي في كتابه شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول / تحقيق طه عبدالرؤوف سعد . ص 247 دار الفكر .
 (26) انظر : ص 122 من كتاب : منتهى الوصول والأصل في علمي الأصول والجدل / ابن الحاجب . ط (1) (29) سبق التعريف به .

إِلَى السَّبْعَةِ نَعْدَ الْإِخْرَاجِ فَلَمْ يَسْتَقِدْ إِلَّا إِلَى السَّبْعَةِ 92 . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ . وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

مُضَلَّ : فِي الْكَلَامِ عَلَى لَفِ الْجَلَالَةِ وَخِيَةِ مَسَائِلُ

السَّأَلَةُ 93 الْأُولَى : فَأُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ عَلَى الْقَوْلِ بِالِاسْتِيقَاقِ لَامٌ ،
وَلَامُهَا هَاءٌ ، وَعَيْنُهَا قِيلَ بَاءٌ مِنْ لَاءَ بَلِيَّةُ أَيُّ : ارْتَفَعَ (28) . وَقِيلَ : وَأَوْ مِنْ لَاءَ بَلَوُهُ
أَيُّ إِحْتَمَبَ (28) .

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَصْلِ مَفْتُوحَةً كَقَامٍ أَوْ مَضْمُومَةً كَطَالَ .

وَقِيلَ فَأَوْهَا 94 هَمْزَةٌ وَعَيْنُهَا لَامٌ ، وَلَامُهَا هَاءٌ مِنْ آلَهِ اللَّهِ الْعَبْدُ يَأْلَهُ
إِلَهَةً 95 أَيُّ عَبْدُهُ يَعْبُدُهُ عِبَادَةً .

وَأَصْلُهَا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِلَهٌ 96 عَلَى وَزْنِ فِعَالٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَكِتَابٍ 97
لِلْمَكْتُوبِ .

ثُمَّ اخْتَلَفَ 98 فِي إِعْلَالِهَا 99 عَلَى وَجْهِ أَحَدُهَا أَنَّهُ حُذِفَتْ 100 (101)
الْهَمْزَةُ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ 102 قِيَاسٍ وَأُدْخِلَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَيْهِ لِلتَّعْظِيمِ . وَقِيلَ فِي
هَذَا الرَّجْحِ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ .

وَنَائِيهَا : أَدْخِلَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى إِلَهٍ 103 ثُمَّ نَقَلَتْ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى
اللَّامِ فَصَارَ أَلِيلِي ، ثُمَّ أَدْغَمَتِ اللَّامُ فِي اللَّامِ .

92---ب،م،و : سبعة

93---حذف النسخ : المسئلة

94---و : فارها

95---أ : اللجة ، ب ، ج : الالهة

96---ج،م،و : إلهة

97---م : و : ككتبا

98---م : ثم اختلفوا

99---و : ثم عليه اختلفوا

100---و : حذفت

101 (101) ---ساقط من و

102---ساقط من م

103---م : الله

وَنَالِسُهَا : أَدْخَلَتِ الْآلِفُ وَاللَّامُ 104 عَلَى إِلَهِ فَصَارَ إِلَالَهُ 105 وَلَمْ يَكُنْ
 106 يَنْسُ الْهَمْزَتَيْنِ إِلَّا حَرْفُ سَاكِنٍ وَهُوَ غَيْرُ حَاجِزٍ حَسِينٍ فَكَانَ 107 الْهَمْزَتَيْنِ
 مَلْتَفَتَيْنِ .

وَمِنْ تَسَانٍ الْعَرَبِ إِذَا التَّقَّتْ هَمْزَتَانِ 108 أَنْ يُخَفِّفُوا إِحْدَيْهِمَا 109 أَوْ
 تُسَيِّطُوهَا . وَلَوْ حُفِصَتْ هَاهُنَا إِحْدَاهُمَا 110 أَذَى إِلَى اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ وَالْإِبْدَاءِ
 بِالسَّاكِنِ إِنْ خَفِضَتْ الْأُولَى . وَلَا يَصِحُّ إِسْقَاطُ الْأُولَى لِأَنَّهَا اجْتَلَبَتْ لِلنُّطْقِ بِالسَّاكِنِ
 وَهُوَ اللَّامُ فَلَوْ حُذِفَتْ لَأَحْتِيجَ إِلَى غَيْرِهَا ، فَتَعَيَّنَ حَذْفُ التَّانِيَةِ فَاجْتَمَعَ اللَّامَانِ
 وَأَوَّلَهُمَا سَاكِنٌ 111 فَوَجَبَ الْإِدْغَامُ . فَادْعَمُوا لَامَ التَّعْرِيفِ فِي لَامِ الْأَصْلِ وَلَزِمَ
 حَرْبُ التَّعْرِيفِ 112 الْكَلِمَةَ حَتَّى كَانَهُ كَالْجُزْءِ مِنْهَا عَوَضًا مِنَ الْهَمْزَةِ الدَّاهِيَةِ .

وَقِيلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ إِنَّ أَصْلَهُ لَاهُ (29) فَادْخَلَتْ عَلَيْهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ .

و 113 (114) قِيلَ أَدْخَلَتِ الْآلِفُ وَاللَّامُ (114) عَلَى إِلَهِ لِلْغَلَبَةِ كَمَا هِيَ
 فِي الشَّرْطِ وَالذُّبْرَانِ (30) .

وَقِيلَ عَنِ الْفَرَّاءِ (31) أَنَّهَا لِتَعْرِيفِ اللَّفْظِ لِيَتَطَابَقَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى ،
 إِذَا لَفِظَ إِلَهِ نِكْرَةً فَدَخَلَتِ الْآلِفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ الْلفظيِّ ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى الْقَوْلِ
 بِالِاسْتِثْنَاءِ .

وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ (32) الْإِسْتِثْنَاءِ فَلَا يُقَالُ الْآلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ
 لِلتَّعْرِيفِ بَلْ وَضِعَ الْإِسْمُ بِالْآلِفِ وَاللَّامِ كَوَضْعِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْلَامِ (33) .

| | | |
|---------------------------|--|---------------------------|
| 104 --- ساقط من ج | 105 --- ب، ج، هـ، و : الاله | 106 --- ج : سبق |
| 107 --- م : كان | 108 --- ب، ج، هـ، و : الهمزتان | 109 --- أ، ب، ج : إحداهما |
| 110 --- زيادة من ب، ج | 111 --- أ : ساكنة | 112 --- ج : تعريف |
| 113 --- الواو : ساقط من ب | (114 ، 114) --- زيادة من ب، ج، هـ، و | |

(29) لحل عوايه (إله) . انظر : التفسير الكبير للرازي ج 1 ص 163 .
 (30) لعلة قول البحرينيين الذين قالوا : (بأن أصله - لاه - فالحقوا بها الالف واللام فقبل الله ...) انظر :
 التفسير الكبير للرازي ج 1 ص 163 .
 (31) سبق التعريف به .
 (32) هو اختيار الامام فخر الدين الرازي . انظر : التفسير الكبير ج 1 ص 156 .
 (33) ينظر في هذه الأقوال : الأمد الأقصى / ابن العربي ورفقي 16 ، 17 .

السَّالَةُ الثَّانِيَّةُ : اُخْتَلِفَ فِي هَذَا الْإِسْمِ عَلَى عَرَبِيٍّ أَوْ فَسَّرَبُ .

سَمِعْتُ الْإِمَامَ فَخْرَ الدِّينِ (34) عَنْ أَبِي 114 زَيْدِ التَّلَخِي (35) أَنَّهُ قَالَ : / قَوْلُنَا اللَّهُ لِبَنِي مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ ، بَلْ هُوَ عِبْرَانِيٌّ أَوْ سُرْيَانِيٌّ ، وَاجْتَحَ بِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُسَوِّلُونَ إِلَيْهَا وَرَحْمَةً وَمَرْحَامًا فَلَمَّا عَرَبَ قَالُوا : اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ / (36) .

وَاجْتَحَ الْإِمَامُ عَلَى أَنَّهُ عَرَبِيٌّ بِوُجُوهِ أَحَدَهَا : / أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا مُعْتَرِفِينَ بِوُجُودِ (12/1) خَالِقِ الْعَالَمِ . وَيَبْغِدُ أَنْ يَفْصَلَ إِيَّاهُمْ مَعَ هَذَا الْإِمْتِرَافِ مَا كَانُوا يَعْتَرِفُونَ لَهُ إِسْمًا فِي لُغَتِهِمْ . حَتَّى أَخَذُوهُ مِنْ لُغَةٍ أُخْرَى . وَثَانِيهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى 116 [وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ] (37) . أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى 116 . وَثَالِثُهَا : أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ 117 الْعَرَبِ ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَرَبِيَّةً مَعَ كَثَرَتِهَا فِي الْقُرْآنِ لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ عَرَبِيًّا / (38) . وَفِي الدَّلِيلِ 118 الْأَخِيرِ 119 بَحْثٌ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ .

السَّالَةُ الثَّالِثَةُ : قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ (120 فِي الْوَامِعِ 120)

إِشْفَقَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا 121 فِي مَعْنَى أَسْمَاءِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ 122 مَا سِوَى هَذَا الْإِسْمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى 116 أَنَّهُ مِنْ بَابِ الضِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ .

أَمَّا هَذَا الْإِسْمُ فَاجْتَلَفَ فِيهِ فَذَهَبَ الْخَلِيلُ (*) (123 فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ 123)

| | |
|---------------------------------------|------------------------------------|
| 116-----أ،ب،ج،م : تعالى | 115-----ساقط من ب، ج |
| 118-----ب : الدين | 117-----أ : بلغات |
| (120 ، 120) -----ساقط من ب، ج، م، و | 119-----ساقط من : ب، وفي أ : الآخر |
| 122-----ب، ج : أنها | 121-----أ : على |
| | (123 ، 123) -----ساقط من ب، ج، م |

(34) انظر : تفسير السانحة ص 163

(35) سبق التعريف به .

(36) نقله المؤلف بتصريف من شرح أسماء الله الحسنى للرازي - تقديم وتعليق عبدالرزاق - ص 107 ، تفسير السانحة للرازي ، ص 163 .

(37) لقمان 24

(38) الكلام نقله المؤلف بتصريف من كتاب : شرح أسماء الله الحسنى للرازي ، تعليق طه عبدالرزاق ص 107 ،

106

(*) الخليل بن اسحاق أبو عبدالله (ت 170 هـ) . انظر : طبقات النحويين ص 43 ، الرقيات ج 2 ص 244 ، المنجد في اللغة والأعلام ص 234 .

وَيَسْتَوِي (39) وَالْمُبْرَدُ (40) مِنَ الْأَدْبَاءِ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ (41) ، وَهُوَ قَوْلُ (42)
الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْقَفَّالِ (43) وَأَبِي سُلَيْمَانَ (44) الْخَطَّابِيِّ وَأَبِي 124 زَيْدِ
الْبَلْخِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ الْفَضْلِ (45) وَالشَّيْخِ الْغَزَالِيِّ (46) وَأَكْثَرَ الْمُحَقِّقِينَ .

وَدَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَدْبَاءِ وَجَمْهُورُ الْمُعْتَرِلَةِ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ /
(47) . انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ .

وَدَهَبَ سَاحِبُ الْأَسْرَارِ الْقَلِيلَةِ إِلَى أَنَّ هَذَا الْأِسْمَ كَانَ مُشْتَقًّا ثُمَّ هَارَ
عِلْمًا .

قَالَ : / وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ جَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ وَحَسْمٌ لِمَادَةِ الْبِرَاجِ
بَيْنَ الْخُصَمَيْنِ وَيَدُ يَنْدَفِعُ 125 الشَّرَافُ عَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْخُسْنَى وَهُوَ أَصْلُ
مُعْتَبَرٌ 126 فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ / (48) ، (49) .

124 --- ساحل من ج 126 --- ب : مختصر ، أ : وهو أصل في ذلك معتبر
125 --- ب : يدفع

(39) عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب (سيبويه) ، مولى بني الحارث بن كعب كان أعلم الناس - بالنحو - توفي
بسريه من قرى نيراز يقال لها البيصاء في سنة 180 هـ وقيل سنة 177 هـ ، وقيل بل توفي بالبصرة سنة 161 هـ ،
وقيل غير ذلك . انظر : ابن خلكان / وفيات الأعيان ج 3 ص 463 .

(40) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ... كان غزير الأدب وكثير الحفظ وفصيح اللسان .. توفي سنة 286 هـ /
388 م . انظر : طبقات النحويين ص 108 ، المنجد ص 519 .

(41) هو أحد قولَي سيبويه . انظر : شرح المغسل للزمخشري / تأليف موفق الدين يعقوب ج 1 ص 3 طبعة : إدارة
الطباعة المنيرية

(42) انظر : الرازي / التفسير الكبير ج 1 ص 161 (مرجع سبق ذكره)

(43) القفال البرزنجي المتوفى سنة 417 هـ فقد قيل عنه أن له في مذهب الشافعي ما ليس لغيره من أبناء عصره ،
تلقى عليه خلق كثير وتفقهوا على يديه ، وكل واحد من هؤلاء صار إماماً يشار إليه بالبنان . وقد قيل عنه القفال
لأنه أختى شيا به في صنع الأقفال ... انظر : الجويني / لمع الأدلة تحقيق فؤاد حسين . ص 18 .

(44) (319-388 هـ / 931-998 م) فقيه محدث من أهل بستان (من بلاد كابل) من نسل زيد بن الخطاب له :
معالم السنن (في شرح سنن أبي داود) ، بيان إعجاز القرآن ، اصطلاح غلط المحدثين ، غريب الحديث . انظر :
الزركلي / الأعلام ج 2 ص 273 . دار العلم للملايين .

(45) لعنه الحسين بن الفضل البلخي

(46) سبق ذكره . وللمزيد منها : انظر : ابن خلكان / وفيات الأعيان ج 4 ص 216 .

(47) انظر : ص 114 من شرح أسماء الله الحسنى للرازي المسمى لوامع البنيات شرح أسماء الله تعالى والصفات .
قدم له طه عبدالرؤوف ، دار الكتاب العربي

(48) انظر : أفكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية / تأليف : زكرياء بن يحيى
الشريف ورقة (36/1) . شريط رقم (1463) خ . ع . م .

(49) قارن هذه الآراء بما أورده ابن عطاء الله الأسكندري في كتابه : التصمد المجرد في معرفة الاسم المفرد . ط
(1) سنة 1440 هـ / 1320 م .

السَّالَةِ الرَّابِعَةِ: الْقَائِلُونَ 127 بِأَنَّ هَذَا الْإِسْمَ مُشْتَقٌّ (50) ذَكَرُوا فِي
مَا اشْتَقَّ مِنْهُ أَقْرَبًا .

الْأَوَّلُ : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ آلِهِ الرَّجُلُ إِلَى
الرَّجُلِ يَأْلُهُ إِلَيْهِ إِذَا فَرَعَ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ . قَالَ لَهُ أَيْ أَجَارَهُ (51) . وَمِنْهُ قَوْلُ
الشَّاعِرِ (52) :

وَلَهَيْتَ إِلَيْكُمْ فِي قَضَايَا 128 تَنْوُبُنِي فَالْفَيْتُكُمْ فِيهَا كِرَامًا أَحَاجِدَا (53) 129 .

وَاعْتَرَضَ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَعَالَى 130 إِلَهُ (131) الْجَمَادَاتِ وَلَمْ يُوجَدْ
مِنْهَا الْفَرْعُ (131) . وَأُجِيبَ (54) بِأَنَّ الْجَمَادَاتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا فَرْعٌ فَلَهَا اخْتِصَاجٌ
(131 فِي ذَاتِهَا 131) وَصِفَاتُهَا إِلَى إِبْجَادِ اللَّهِ وَتَكْوِينِهِ (101) .

الْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهُ 132 مُشْتَقٌّ مِنْ وَلَهَ يَوْلُهُ وَلَهَا . وَأَصْلُهُ وَلَاهُ
فَأَبْدَلَتْ الرَّأُوْ هَمْزَةً لِإِنْكِسَارِهَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، كَمَا قَالُوا فِي 132 (133) وَشَاجَ
وَإِسَاجَ ، وَوَكَّافَ وَإِكَّافَ (133) ، وَوَسَادَةً وَإِسَادَةً . وَالْوَلَهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَحَبَّةِ
الشَّدِيدَةِ (55) ، (134) وَالْمَحَبَّةُ الشَّدِيدَةُ (134) يَلْزَمُهَا طَرَبٌ شَدِيدٌ عِنْدَ الْوُجْدَانِ
وَحَزَنٌ قَوِيٌّ عِنْدَ الْفُقْدَانِ (55) وَمِنْهُ قَوْلُهُ (56) :

وَلَهَيْتَ (57) نَفْسِي الطُّرُوبَ (58) إِلَيْهِمْ وَلَهَا حَالٌ دُونَ طَعْمِ الطُّعَامِ .

- 127 --- ب : القائل
128 --- في الامد الأقصى / بن العربي الورقة (18 م) : بلايا
129 --- أ : سجدنا
130 --- أ : ب ، ج ، م ، و : تعلق
(131 ، 131) ساقط من ب
(134 ، 134) --- زيادة من : ب ، ج ، م ، و
(50) لقد رجح د . محمد خليل هراس أنه مشتق . انظر : شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية ص 6
(51) انظر الرازي / التفسير الكبير ج 1 ص 161 ، الرازي / شرح أسماء الله الحسنى - تقديم وتعليق طه
عبدالرزاق ص 112 - وفيه نسبة هذا القول الى الحارث بن أسد المحاسبي وجماعة من العلماء .
(52) لم اعثر على نسبه ، وهو من بحر الطويل .
(53) أي وجدتكم . انظر : المنجد في اللغة والأعلام . ص 728 .
(54) هذا المروءة نسبه الرازي عن هذا القول . انظر : تفسير أسماء الله الحسنى (التوامع) ص 112 .
وتجسّر الإشارة الى أن المؤلف اقتصر على هذا الاعتراض وذلك لأهميته .
(55) انظر : الرازي / شرح أسماء الله الحسنى ص 113
(56) البيت من بحر الخفيف وينسب للكهيت - انظر : لسان العرب م 3 ص 984 - والكهيت هو الكهيت
الأسدي (680 - 744 م) شاعر من أهل الكوفة ، مدح بني هاشم وعرف بشاعر الهاشميين . انظر : ص 466 المنجد
في اللغة والأعلام
(57) أي حنت - انظر : المنجد ص 918
(58) الطروب والمطرب والمطربة : الكثير الطرب . انظر : معجم اللغة والأعلام . ص 462

الْقَوْلُ الثَّالِثُ : أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ لَاءِ يَلُوهُ إِذَا احْتَجَبَ (59) .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

لَا هَتْ فَمَا بَرَزَتْ يَوْمًا بِجَارِحَةٍ يَا لَيْتَهَا بَرَزَتْ حَتَّى نُجْلِيهَا 135 ، (60)

الْقَوْلُ الرَّابِعُ أَنَّهُ 136 مَسْتَقَى مِنْ لَاءِ يَلُوهُ 137 إِذَا ارْتَفَعَ (61) وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : لَا هَتْ الشَّمْسُ أَيِ ارْتَفَعَتْ وَقَوْلُهُ (62) :

وَلَا هَكَ قَدْ يَفْشَى الْعَشِيرَةَ حَوُّهُ 138 وَنُورَكَ نُورٌ فِي الْجَدِيدَيْنِ سَاطِعٌ

(13/1) أَيِ ارْتِفَاعَكَ (139 عَظِيمٌ شَأْنُهُ 139) .

الْقَوْلُ الْخَامِسُ : أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ آلِيَةِ الرَّجُلِ يَأْلَهُ إِلَهًا إِذَا تَخَيَّرَ (63) مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلْقَسِيرِ 140 الَّذِي يُحَارُ 141 فِيهِ مِثْلُهُ 142 لِأَنَّهُ مُؤْلِيهِ 143 سَالِكُهُ ، خَالِ الْقَوْلِ تَخَيَّرَ فِي كُنْهِ جَمَالِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ (64) .

وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ (65) :

قَدْ نَحْهَرْتُ فِيكَ (144 خَذُ يَدَيْ 144) يَا دَلِيلًا لِمَنْ نَحْهَرُ فِيكَ

فِيهِمْ مَنْ وَلِيَهُ قَلْبُهُ فِي وُجُودِ (145 مَعْرُوفِهِ وَمَعْرِفَتِهِ 145) ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَلِيَهُ قَلْبُهُ 146 فِي عَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَلِيَهُ لِسَانُهُ بِدَوَامِ ذِكْرِهِ ،

135 - ج، م، و : نجلها ، ولعل الصواب (نجيها)

انظر : الأمد القصار / ابن العربي ، ورقة (16 / 1)

137 - ج، م، و : يليه

138 - أ : نوره

139 - ج : ج : عظيم شأنك

140 - ج : ج : تخير ، م ، و : تحار

141 - ج ، م ، و : ماله

142 - ج : ج : معروف وسرفة

143 - ج : ج : معروف وسرفة

144 - ج : ج : معروف وسرفة

145 - ج : ج : معروف وسرفة

146 - ج : ج : معروف وسرفة

147 - ج : ج : معروف وسرفة

148 - ج : ج : معروف وسرفة

149 - ج : ج : معروف وسرفة

150 - ج : ج : معروف وسرفة

151 - ج : ج : معروف وسرفة

152 - ج : ج : معروف وسرفة

وَرُؤْيَا هُوَ أَبُو سَعْدٍ رَاجِزٌ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْمَشْهُورِينَ ، مِنْ سَخْصَرِ سَيِّ الدَّوْلَتَيْنِ الْأُمَوِيَّةِ وَالْعَبَّاسِيَّةِ ، انظر : البداية والنهاية / بن كثير ج 10 ص 96 . مطبعة السعادة مصر ، لسان الميزان / العسقلاني ج 2 ص 464 . مؤسسة الأعلمي - بيروت .

وَمِنْهُمْ مَنْ وَلِيَ فِي سَعَةِ رَحْمَتِهِ كَيْفَ انْبَسَطَتْ عَلَى خَلِيفِهِ . فَسَبَّحَانَ مَنْ هُوَ
بِالْعَظَمَةِ مَوْصُوفٌ وَبِالْقُدْرَةِ وَالْحِكْمَةِ مَعْرُوفٌ .

وَالْقَوْلُ السَّادِسُ : أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ التَّأَلُّهِ وَهُوَ التَّعَبُّدُ يُقَالُ تَأَلَّهَ إِذَا
تَعَبَّدَ ، وَبِسْمِهِ تَسْمِيَةُ الْقَرِيبِ الْأَصْنَامِ إِلَهَةً 147 لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَهَا وَبِسْمِهِ قَوْلُهُ
: (66)

لِلَّهِ دَرُ الْعَانِيَاتِ 148 أَلَدُهُ 149 سَبَّحَنَ وَاسْتَزَجَعَنَ مِنْ تَأَلُّهِ (67) .

(150) أَيَّ مِنْ تَنَشُّكَ 151 وَتَعْظِيمِ لِلَّهِ 152 سُبَّحَانَهُ 153 . قَالَ 154
السُّهَيْلِيُّ (168) 150) . وَاعْتَرَضَ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ سُبَّحَانَهُ إِلَهٌ 155 فِي الْأَزَلِ وَمَا
كَانَ فِي الْأَزَلِ عَابِدًا يَتَعَبَّدُهُ . وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِنَا إِلَهَهُ 156 هُوَ الْمَوْصُوفُ
بِصِفَاتٍ لِأَجْلِهَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ مُعْبُودًا لِلْخَلْقِ فَزَالَ الْأَشْكَالُ .

وَالْقَوْلُ السَّابِعُ : أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْإِقَامَةِ يُقَالُ أَلِهْتُ بِالسَّكَنِ إِذَا أَقَمْتُ

نَيْمِهِ .

146---ج : العانيات
(150 ، 150) --- ساقط من ب ، ج
152---م،و : الله
154---زيادة من م ، و
156---ج ، م ، و : الآله

147---أ،ج،م،و : العلة
149---أ : المدة
151---م ، و : تشكك
153---ساقط من م،و
155---م،و : الآله

- (66) - رؤية بن العجاج . انظر : الأمد الأقصى (الورقة 18 / ب) ، جامع البيان في تفسير القرآن / الطبري .
1م من 41 . دار المعرفة . والبيت من البحر الكامل .
(67) في لسان العرب ج2 من 472 ، تاليفي . وهي بمعنى التعبد والتنسك . انظر : جامع البيان في تفسير القرآن
/ الطبري 1م من 41 دار المعرفة ، معجم اللغة والأعلام . ص 16 .
(68) أبو القاسم أو أبو زيد عبد الرحمن بن الطبيب أبي محمد عبد الله بن الخطيب أبي عمر أحمد بن أبي الحسن
... ولد سنة 508هـ بالاندلس وتوفي بمرآكش سنة 581هـ رحمه الله .
له منتخب منها : مسائل رؤية الله تعالى في الجنان ، ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم ، والروح والأنف في سيرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر : وفيات الأعيان ج3 من 143 . بن عبد الله / معجم المحدثين والفقهاء
والقراء بالبحر الأقصى من 22 .

وَيَسِّرُهُ قَوْلُهُ (69) :

أَلَيْسَا بِدَارٍ مَا تَبَيَّنَ رُسُومُهُمَا 157 (158 كَانَ بَقَايَاهَا 158) وَشَأْمٌ عَلَى الْيَدِ 159 .

فَأُطْلِقَ الْإِسْمُ فِي هَذَا الْفَرْقِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لِذَوَامِ وَجُودِهِ . (70) .

تَنْبِيْهَانِ : الأولُ : تَسْمِيَةُ الْبَارِي تَعَالَى بِالْأَسْمَاءِ تَوْقِيفِيَّةٌ (71) عَلَى

مَعْنَى أَنْ إِبْطَاقَ الْإِسْمِ عَلَيْهِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِذْنِ الشَّرْعِيِّ وَذَلِكَ لِلِاخْتِيَاظِ إِحْتِرَازًا مِمَّا يُوْهِمُ بِإِبْطَالِ لِسْتِطَاعَةِ الْخَطَرِ فِي ذَلِكَ .

وَلَا يَتَنَسَّكَ فِي ذَلِكَ بِمَجَرَّدِ الْأَفْعَالِ ، إِذْ لَمْ تَجِبْ لِلَّهِ تَعَالَى تَسْمِيَةٌ مِنْ

جِهَةِ أَفْعَالِهِ ، فَلَقَدْ فَعَلَ أَفْعَالًا كَثِيرَةً وَلَمْ يَشْتَقْ لَهُ مِنْهَا إِسْمٌ (72) فَلَوْ لَزِمَتْ

التَّسْمِيَةُ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ (160 لَا اسْتَقْبَلَتْ لَهُ إِسْمٌ مِنْ 161 الْمُعْلَمِ 160) مِنْ قَوْلِهِ

[وَعَلَّمَ نَادِمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا] (73) . وَالْأَرْمُ 162 بَاطِلٌ فَالْمَلُزُومُ مِثْلُهُ .

الثَّانِي : قَدْ اشْتَهَرَ الْخِلَافُ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ فِي أَنَّ الْإِسْمَ هَلْ هُوَ الْمُسَمَّى

أَوْ غَيْرُهُ وَيَنْسَبُ الْأَوَّلُ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالثَّانِي لِلْمُعْتَزِلَةِ .

وَجَزَمَ الْغَزَالِيُّ فِي السَّقْفِيدِ الْأَسْنَى 163 : بِأَنَّ الْإِسْمَ غَيْرُ التَّسْمِيَةِ

وَعَبَّرَ التَّسْمَى / (74) .

157 ----- ج، م، و : رسومها

(158 • 158) ----- م، و : كانتا بقاياها

159 ----- م، و : العبد

(160 • 160) ----- ج : لا اشتق الاسم المعلم

161 ----- ساقط من : ب، م، و

162 ----- م : والأرم

(69) رواية بن العجاج . انظر : ابن حريز / جمهرة اللغة ج 1 ص 6 ، مؤسسة الحلبة وشركاها .

وقيل لا يروى القيس بن عباس . انظر : الرازي / شرح أسماء الله الحسنى ، تقديم وتحقيق : حله عبدالرؤوف ، ص 177 . والبيت من بحر الطويل .

(70) هذه الآراء ذكرها صاحب الامد الاقصا ، ورقة (1/16) ، وذكرها الرازي وزاد عليها آراء أخرى . انظر :

شرح أسماء الله الحسنى ص 112 - 120 .

(71) هذا ملهع الاشاعة . اما المعتزلة والكرامية فقد قالوا ان اللفظ اذا دل العقل على ان المعنى ثابت في حق الله سبحانه جاز اطلاق ذلك اللفظ على الله تعالى سواء ورد التوقيف به أو لم يرد وهو قول القاضي أبي بكر

الباقلاني . انظر : المرجع السابق . ص 40 .

(72) انظر : أبو بكر بن العربي / الامد الاقصى في شرح أسماء الله الحسنى الورقة (137 / ب)

(73) البشارة 30

(74) انظر : المعتمد الاسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى / الغزالي . حققه وقدم له : د . فضلة شحادة . دار

المشرق / بيروت . ص 17

وَلَا يَشْكُ عَاقِلٌ فِي أَنَّهُ لَيْسَ النِّزَاعُ فِي لَفْظِ فَرَسٍ هَلْ هُوَ نَفْسُ الْمَنَارِ
الْمَخْصُوصِ، أَوْ غَيْرُهُ، بَلْ فِي مَدْلُولِ الْأِسْمِ أَهْوُ الدَّاتِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ أَمْ 164
بِاعْتِبَارِ أَهْرِ فَلِذَلِكَ قَالَ الشُّيْخُ :

/ قَدْ يَكُونُ نَفْسُ الْمُسَمَّى نَحْوَ اللَّهِ فَإِنَّهُ إِسْمٌ عَلَّمُ عَلَى الدَّاتِ مِنْ غَيْرِ
اعْتِبَارِ مَعْنَى فِيهِ . وَقَدْ يَكُونُ غَيْرُهُ نَحْوَ الْخَالِقِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى غَيْرِهِ .
وَلَا شَكَّ أَنَّهُ غَيْرُهُ . وَقَدْ يَكُونُ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ (165) كَالْعَلِيمِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِفَةِ
حَقِيقِيَّةٍ ، وَمِنْ مَذْهَبِهِ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ (165) . وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْخِلَافِ أَنَّ
الْإِسْمَ 166 هَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْمُسَمَّى مَجَازٌ فِي اللَّفْظِ أَوْ بِالْعَكْسِ .

وَهَذَا (1/14) كَاخْتِلَافِهِمْ فِي الصِّفَةِ هَلْ هِيَ حَقِيقَةٌ فِي الْمَعْنَى الْقَائِمِ
بِالْمَوْصُوفِ مَجَازٌ فِي اللَّفْظِ أَوْ عَلَى الْعَكْسِ . وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ أَهْلِ الشُّنَّةِ ، وَالثَّانِي
مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ .

فَصْلٌ : أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى 167 كَثِيرَةٌ وَالَّذِي وَرَدَ بِهِ التَّوْقِيفُ فِي
الْمَشْهُورِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ إِسْمًا 168 فَلْنَحْصِيهَا بِمَعَانِيهَا إِحْصَاءً .

اللَّهُ : إِسْمٌ خَاصٌّ بِدَانِهِ الْكَرِيمَةِ . وَهُوَ أَعْظَمُ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهُ عَلَى مَا فُيِّلَ
دَالَ 169 عَلَى الدَّاتِ الْمَوْصُوفَةِ بِصِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ كُلِّهَا وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَدُلُّ
أَحَادُهَا 170 إِلَّا عَلَى أَحَادِ الْمَعَانِي وَتُعْرَفُ بِالْإِصَاقَةِ إِلَيْهِ فَيُقَالُ الصُّبُورُ وَالسُّورُ
مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى 167 وَجَرِيهَا أَيْضًا عَلَيْهِ مِنْ 171 غَيْرِ عَكْسٍ وَبَقَاءِ دَلَالَتِهِ مَعَ

164-----و : أو
(165 ، 165) ساقط من ج
166-----م ، و : (+) هو هو
167-----أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى
168-----زيادة من ب ، ج ، م ، و
169-----و : دل
170-----أ ، ب ، ج ، م ، و : أحادها
171-----ساقط من و

حَذَّبَ بَعْضَ الْحُرُوفِ مِنْهُ وَلَوْ بَقِيَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ بِخِلَافِ غَيْرِهِ (75).

قَالَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ : / وَلِأَنَّهُ أَخْصَصَ الْأَسْمَاءَ إِذَا لَا يُطْلَقُ 172 أَحَدٌ عَلَى غَيْرِهِ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا . وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ قَدْ يُسَمَّى 173 بِهِ غَيْرُهُ (174) كَالْقَادِرِ وَالْعَلِيمِ وَالرَّحِيمِ وَغَيْرِهِ / (76)، يَعْنِي (175) وَاللَّهُ أَعْلَمُ (175) : (176) أَنَّ اسْمَ الْجَلَالَةِ (77) (174) التَّسْمِيَةُ بِهِ لَا تَجُوزُ (176).

الرَّحْمَنُ : السُّنْعُ بِالْإِيجَادِ عَلَى الْعِبَادِ (78) أَوَّلًا ، وَبِالْهِدَايَةِ إِلَى الْإِيمَانِ وَأَسْبَابِ السَّعَادَةِ ثَانِيًا ، وَالْإِسْعَادِ فِي الْآخِرَةِ ثَالِثًا ، وَزِيَادَةِ الْإِسْعَادِ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ رَابِعًا .

الرَّحِيمُ : مَزِيدُ 177 الْإِنْعَامِ عَلَى الْخَلْقِ فَمَرْجِعُهُ وَمَرْجِعُ الرَّحْمَنِ إِلَى حَقِّهِ الْإِرَادَةِ (79) إِلَّا أَنَّ الرَّحْمَنَ أَخْصَصَ مِنَ الرَّحِيمِ ، فَهُوَ كَلْفِظُ الْجَلَالَةِ فِي الْعَلَمِيَّةِ وَلِذَلِكَ لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ . وَالرَّحِيمُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ .

172---- م . و : لا يطلق

173---- م : يسما

(174 + 174) ---- سافط من و

(175 + 175) ---- زيادة من ب، ج، م

(176 + 176) ---- أ، ح، م : غير اسم الرحمن فإن التسميه به لا تجوز .

177---- أ : مزيد

(75) شرح ذلك : (أنك إذا حذفته الألف من قولك (الله) بقي الباقي على صورة (الله) وهو مختص به سبحانه كما في قوله [لله جنود السموات والأرض] (الفتح / 4) . وإن حذفته عن هذه البقية اللام الأولى بقيت البقية على صورة (له) كما في قوله تعالى [له متاليد السموات والأرض] (الزمر / 60) . فإن حذفته اللام الناجية كانت البقية هي قولنا (هو) وهو أيضا يدل عليه سبحانه كما في قوله [قل هو الله أحد] . (الاخلاص / 1) .

وقوله [هو الحي لا إله إلا هو] . (غافر / 65) . وكما حصلت هذه الخامسة بحسب اللفظ فقد حصلت أيضا بحسب المعنى ، فإنك إذا دعوت الله بالرحمن فقد وصفته بالرحمة ، وما وصفته بالقهر ، وإذا دعوته بالعليم فقد وصفته بالعلم وما وصفته بالقدرة . وأما إذا قلت (يا الله) فقد وصفته بجميع الصفات لأن الإله لا يكون إلها إلا إذا كان موعزا بجميع هذه الصفات ... انظر : الرازي / التفسير الكبير ج 1 ص 163 . ومن خصائصه أيضا : أن كلمة الشهادة وهي الكلمة التي بسببها ينتقل الكافر من الكفر إلى الإسلام لم يحصل فيها إلا هذا الاسم ، فلو أن الكافر قال : أشهد أن لا إله إلا الرحمن ، أو إلا الرحيم ، أو إلا الملك . لم يخرج من الكفر ويدخل في الإسلام ، وذلك يدل على اختصاص هذا الاسم بهذه الخامسة الشريفة . انظر : نفس المراجع السابق .

(76) انظر : المتقصد للأشئ (مرجع سبق ذكره) ص 64 .

(77) انظر عن الاسم الأعظم ، ما قاله الشيخ سيدي بن المختار بن الهيب (ت 1283 هـ / 1866 م) في شرحه لسفري السفري للسفري . الورقة (1/2) (مخ) . وعن المؤلف . انظر بن عبد الله / موسوعة الاعلام البشرية للمغرب العربي ج 1 ص 130

(78) وذلك بعمق المؤمن والكافر في الدنيا - انظر : الشيخ سيدي / شرح سفري الصغير الورقة (1/2) .
(79) ورحمته تعالى : قبل بمعنى الانعام . وقيل بمعنى إرادته ، فهي صفة فعل على الأول وصفة ذات على الثاني . انظر : نفس المراجع السابق .

السَّيِّئُ : السُّتَيْفِيُّ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ كُلِّ مَوْجُودٍ (178) الَّذِي يَحْتَاجُ
إِلَيْهِ كُلُّ مَوْجُودٍ (178) . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ الَّذِي يُعَرِّضُ وَيُذِلُّ وَلَا يَذُلُّ . فَتَرْجِعُهُ صِفَةُ فَعْلِيَّةٍ
وَسَلْبِيَّةٍ . وَقِيلَ : النَّامُ الْقُدْرَةُ فَيَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ الْقُدْرَةِ .

الْعَدُوْسُ : الْمُبْرَأُ مِنَ السَّعَائِبِ . وَقِيلَ : الَّذِي لَا تُذَرِّكُهُ الْأَوْهَامُ وَالْأَبْصَارُ .
فَتَرْجِعُهُ صِفَةُ سَلْبِيَّةٍ .

السَّلَامُ : ذُو سَلَامَةٍ 180 عَنِ النَّقَائِصِ فَتَرْجِعُهُ 181 إِلَى صِفَةِ سَلْبِيَّةٍ .
وَقِيلَ إِنَّهُ 182 وَبِهِ السَّلَامَةُ فَيَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ فَعْلِيَّةٍ . وَقِيلَ يُسَلِّمُ عَلَى عِبَادِهِ لِقَوْلِهِ :
[تَسَلَّمَ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رُحِيمٍ] (60) . فَيَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ كَلَامِيَّةٍ .

الْمُؤْمِنُ : الْمُصَدِّقُ لِنَفْسِهِ وَرُسُلِهِ إِمَّا بِالتَّوَلَّى فَصِفَةُ كَلَامِيَّةٍ أَوْ بِخَلْقِ
السَّجَرَةِ فَعِلِيَّةٌ . وَقِيلَ : الْمُؤْمِنُ لِعِبَادِهِ مِنَ الْفَرَجِ الْأَكْبَرِ إِمَّا بِفَعْلِ الْأَمْنِ أَوْ
بِاخْتِبَارِهِ 183 .

الْمُسْتَعِينُ : السَّائِدُ . وَقِيلَ : السَّائِمُ عَلَى خَلْقِهِ بِأَعْمَالِهِمْ وَأَرْزَاقِهِمْ
وَأَحَالِهِمْ .

الْعَزِيمُ : الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ وَتَشْتَدُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، وَيَصْعُبُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ .
الْجَبَّارُ : قِيلَ مِنَ الْجَبْرِ بِمَعْنَى الْأَصْلَاحِ . وَمِنْهُ جَبَرُ الْعَظْمِ . وَقِيلَ :
صَغِيرٌ خَلَقَهُ عَلَى مَا يُرِيدُ . وَقِيلَ : مُبِيعٌ لَا يُنَالُ مِنْهُ 184 . وَمِنْهُ نَخْلَةُ جَبَّارَةٌ 185 .
السَّكَّامُ : (186) الَّذِي يَرَى الْكُلَّ خَفِيرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهِ 186) وَلَا

(178 + 178) ----- ساقط من : ج

180 ----- ج : ذُو السَّلَامَةِ

181 ----- ساقط من : ج

182 ----- ج : مَعْنَاهُ

183 ----- ب : ج ، م ، و : لَا اخْتِبَارَ .

184 ----- زيادة من : ب ، ج ، م ، و

185 ----- ب ، ج ، م ، و : جَابِرَةٌ

(186 + 186) ----- ب : الَّذِي يَرَى الْكُلَّ خَفِيرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى خَلْقِهِ .

ج : الَّذِي يَرَى الْكُلَّ مَغْبِيرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهِ .

تَبْرَى الْكِبَرِيَاءَ إِلَّا لِنَفْسِهِ .

الْخَالِقُ : السَّكِّرُ . الْبَارِئُ : الْمُخْتَصُّ بِاخْتِرَاعِ الْأَشْيَاءِ .

الْمُصَوِّرُ : الْمَرْبُوبُ صُورَ الْمُخْتَرَعَاتِ أَحْسَنَ تَرْتِيبٍ .

الْقَهَّارُ : الَّذِي يُظْهِرُ الْجَمِيلَ ، وَيَسْتُرُ الْقَبِيحَ 187 يُزِيلُ الْعُقُوبَةَ 188 عَنْ مُسْتَحِقِّهَا .

الْقَهَّارُ : الْقَابِضُ الَّذِي (1/15) لَا يُغْلَبُ . الرَّهَّابُ : الْكَثِيرُ الْعَطَايَا بِلا عَوَضٍ وَلَا غَرَضٍ .

الرُّزَّاقُ : خَالِقُ الْأَرْزَاقِ الْمُرْتَزِقَةِ . يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ .
السَّامِعُ : يَسْمَعُ مَفَاتِحَ 189 الْغَيْبِ . وَقِيلَ : مُبَشِّرُ الْفَسِيرِ 190 . وَقِيلَ : خَالِقُ
النَّجَى أَيْ النَّعِيرِ . وَقِيلَ : الْحَاكِمُ وَهُوَ بِالْإِخْبَارِ أَوْ بِالْقَضَاءِ 191 ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
سُبْحَانَهُ : [رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْخَيْرِ] (81) أَيْ أَحْكَمْ . الْعَلِيمُ : الْعَالِمُ
بِحَسَبِ السَّلَوكِمَاتِ . الْقَابِضُ : الْمُخْتَصُّ بِالسُّلْبِ 192 . الْبَاسِطُ : الْمُخْتَصُّ
بِالتَّوَسُّعِ .

السَّامِعُ : الَّذِي يَخْفِضُ أَعْدَاءَهُ بِالْإِبْقَاءِ .

الرُّافِعُ : الَّذِي يَرْفَعُ أَوْلِيَائَهُ بِالتَّقْرِيبِ وَرَفَعَ الْمَنَازِلَ 193 .

السَّعِزُّ : مَعْطَى الْقُوَّةِ .

187 - أ : (+) لا

188 - ب ، و : الكربة

189 - أ : مفاتيح ، م ، و : مفتاح

190 - ب ، ج ، م ، و : العسر

191 - أ ، م ، و : بالتضا

192 - ساقط من ج

193 - م ، و : المنزلة

الْعَدْلُ : السُّرُوبُ لِحِطِّ الْمَنَزَلَةِ .

السَّيِّعُ : الَّذِي لَا يَعْزُبُ عَنْ إِدْرَاكِهِ مَسْمُوعٌ .

الْبَصِيرُ : الَّذِي يُشَاهِدُ وَيَرَى ، لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مَا تَحْتَ التُّرَى .

الْحَكَمُ : أَيُّ الْحَاكِمِ الَّذِي لَا رَادَّ لِحُكْمِهِ ، وَلَا مُعَقِّبَ لِقَضَائِهِ .

الْعَدْلُ : الَّذِي لَا يَسْبُحُ مِنْهُ مَا يَقْلُ .

اللطيف : الْعَالِمُ بِدَقَائِقِ الْمَصَالِحِ مَعَ إِحْسَالِهَا بِرُفْقٍ . وَقِيلَ : خَالِقُ

اللطيف 194 . وَقِيلَ: الْعَالِمُ بِالْخَفِيَّاتِ .

الْخَبِيرُ : الَّذِي لَا تَعْزُبُ عَنْهُ الْأَخْبَارُ الْبَاطِنَةُ . وَقِيلَ: الْمُخْبِرُ .

الْعَلِيمُ : الَّذِي لَا يَخْلُ الْعُقَابُ .

الْعَظِيمُ 195 : الَّذِي انْتَفَتْ عَنْهُ جَمِيعُ صِفَاتِ النُّقْصِ ، وَوَجَبَتْ لَهُ

جَمِيعُ صِفَاتِ الْكَمَالِ .

الْقُفُورُ : التَّامُّ الْفُقْرَانِ ، الْمُبْلَغُ أَقْصَى 196 دَرَجَاتِ الْمَغْفِرَةِ .

السُّكُورُ : السَّجَارَى عَلَى الشُّرَرِ . وَقِيلَ يُشِيبُ عَلَى الْقَلِيلِ بِالْكَثِيرِ .

وَقِيلَ : الْمُتَمَنِّي عَلَى مَا أَطَاعَهُ .

الْعِلْنُ : أَيُّ الَّذِي لَا رُتْبَةَ فَوْقَ رُتْبَتِهِ . الْكَبِيرُ : أَيُّ ذُو الْكِبَرِيَاءِ .

194-----سائط بن : و

195-ز : العليم

196-----أصح : أخصا

الْحَمِيْظُ : الَّذِي لَا يُشْفِلُهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ . وَقِيلَ : الَّذِي يُنْفِي سُوءَ
الْأَشْيَاءِ . الْمُحِيْظُ : خَالِقُ الْآفَرَاتِ .

الْحَسِيْبُ : الْكَافِي يَخْلُقُ مَا يَكْفِي الْعِبَادَ . وَقِيلَ : الْمُحَاسِبُ بِإِخْبَارِهِ
الْمُكَلِّبِينَ بِمَا فَعَلُوا .

الْبَلِيْلُ : الْمَوْصُوفُ بِنُفُوتِ 197 الْجَلَالِ . الْكَرِيْمُ : أَيُّ 198 ذُو الْجُودِ
وَيُقِيلُ : الْعَالِي الرَّتَبِ ، وَمِنْهُ كَرَامَةُ الْمَوَاشِي 199 .

الرَّقِيْبُ : السَّرَاعِي لِلْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ غَفْلَةٍ عَنْهَا . الْمُجِيْبُ : الَّذِي
يَسْتَبَلُّ الْأَدْعِيَةَ .

الْوَاسِعُ : الَّذِي اتَّسَعَتْ مَعْلُومَاتُهُ وَانْبَسَطَتْ نِعَمُهُ .

الْحَكِيمُ : قِيلَ مِنَ الْحِكْمَةِ ، وَهِيَ الْعِلْمُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : [يُوتِي
الْحِكْمَةَ مَنْ يُشَاءُ (201) وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا (201)] (82) .
وَقَدْ يُنَالُ لِمَنْ يَحْسُنُ دَقَائِقَ الصَّنَاعَاتِ وَيَتَّقِنُهَا وَيَحْكُمُهَا . وَكَمَالَ ذَلِكَ لِلَّهِ لَا لِغَيْرِهِ .
الْوُدُودُ : السَّوْدُودُ كَالْحُلُوبِ ، وَالرُّكُوبُ . وَقِيلَ : الْوَادُّ بِيَدِ ثَنَائِهِ عَلَى
الْمُطْلَبِ وَثَوَابِهِ لَهُ .

الْمَجِيْدُ : الشَّرِيفُ الذَّاتُ ، الْجَمِيْلُ الْأَفْعَالُ 202 ، الْكَثِيرُ الْإِفْضَالُ .
وَقِيلَ سُرَّ الَّذِي لَا يُشَارِكُ فِيْمَا لَهُ مِنْ أَوْصَافِ الْمَدْحِ .

197-.....و : نفوت

198-.....من زيادة من ب،ج،م،و

199-.....ساقط من : و

200-.....ب،ج،م، : تعلق

(201 ، 201) زيادة من ب،ج،م،و

202-.....(: المثال

الْبَاسِ : الَّذِي يُحْيِي الْخَلْقَ وَيَمُتُّهُمْ مِنَ الْقُبُورِ يَوْمَ النُّشُورِ .

الشَّيْءُ : الْعَالَمُ بِالْغَائِبِ وَالْحَاضِرِ . الْحَقُّ : قِيلَ 203 : الرَّاجِبُ لِدَانِهِ وَقِيلَ : الضَّادُ . وَقِيلَ : مُظْهِرُ الْحَقِّ .

الْمُكَيَّلُ : الْمُتَكَلِّلُ بِأُمُورِ الْخَلْقِ . وَقِيلَ : الْمُرْكُوكُ 204 إِلَيْهِ ذَلِكَ .

الْقَوِيُّ : أَيَّ 205 ذُو الْقُدْرَةِ الشَّامَةِ 206 . الْمَتِينُ : أَيَّ شَدِيدِ الْقُوَّةِ . وَقِيلَ : مَقْنَنُهُ نَشْرُ الشَّهَادَةِ فِي الْقُدْرَةِ .

الْوَلِيُّ : أَيُّ الْحَافِظِ لِلْوَلَايَةِ .

الْمُحَمِّدُ : أَيُّ السَّخْمُودِ . الْمُحْصِي : قِيلَ : الْعَالَمُ . وَقِيلَ : الْمُنْبِيُّ عَنْ عَدَدِ كُلِّ مَسْدُودٍ . وَقِيلَ : الْقَادِرُ ، وَمِنْهُ [عَلِمَ أَنَّ لَنْ تُحْصَوْهُ] (83) ، (16/1) أَيَّ لَنْ تُنْبَشُوهُ .

الْمُبْدِي : الْمُتَفَعِّلُ بِابْتِدَاءِ النِّعَمِ . الْمُعِيدُ : أَيُّ الَّذِي يُعِيدُ الْخَلْقَ . الْمُخَيِّسُ : أَيُّ خَالِقِ الْحَيَاةِ .

الْبَسِيتُ : أَيُّ خَالِقِ الْمَوْتِ . الْحَيُّ : الَّذِي يَنْدِرُ تَحْتَ إِدْرَاكِهِ جَمِيعُ الْمَرْجُوعَاتِ . الْقَيُّومُ : أَيُّ الْمُدَبِّرِ . وَقِيلَ : الْبَاقِي الدَّائِمُ . الْوَاحِدُ : أَيُّ الْفَنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ . السَّاجِدُ : أَيُّ الْعَالِيِّ . وَقِيلَ : مَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ وَالْتَّوَلِيَّةُ . الْوَاحِدُ : الْمَسْأَلِي عَنْ قَبُولِ الْإِنْقِسَامِ . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ الَّذِي لَا مِثْلَ لَهُ . الصَّمدُ : الَّذِي يُصَمَدُ إِلَيْهِ فِي الْخَوَائِجِ . وَقِيلَ : السَّيِّدُ . وَقِيلَ : الْخَلِيمُ 207 . وَقِيلَ : الْبَالِي الدَّرَجَةِ .

203-----ساقط من : ب ، ج ، م ، و

204-----ب ، ج ، م ، و : المبركل

205-----زيادة من : ب ، ج ، م ، و

206-----أ : العانة

207-----ب ، ج ، م ، و : العليم

وَقِيلَ : الْمَدْعُوُّ 208 الْمَسْئُولُ . وَقِيلَ : الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ . الْقَادِرُ : هُوَ الَّذِي إِنَّ شَاءَ فَعَلَ ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَفْعَلْ . الْمُقْتَدِرُ : مُبَالِغَةٌ فِي الْقَادِرِ . الْحَقْدُ : الَّذِي يُسْرِبُ مِنْ يَسَاءٍ نِيْلَقْدُ . الْمُؤَخَّرُ : الَّذِي يُبْعَدُ مِنْ يَشَاءٍ فَيَتَأَخَّرُ . الْأَوَّلُ : هُوَ الْمَوْجُودُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ . الْآخِرُ : هُوَ الْمَوْجُودُ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ . الظَّاهِرُ : أَيُّ السَّلَامِ بِالْأَدَلَّةِ الْقَاطِعَةِ ، وَقِيلَ الْغَالِبُ 210 . الْبَاطِنُ : السُّخْتِجُ عَنِ الْحَوَاشِ . وَضِلَ : الْعَالِمُ بِالْخَفِيَّاتِ . الْبَرُّ : أَيُّ السُّخْتِجِ لَا مَبْرُوءَ وَلَا إِحْسَانَ إِلَّا مِنْهُ . الثَّوَابُ : الَّذِي يَبْسُرُ أَسْبَابَ التَّوْبَةِ 211 لِعِبَادِهِ لِمَا يُظْهِرُ لَهُمْ مِنْ آيَاتِهِ 212 .

الْمُنْتَقِمُ : الْمَسَاقِبُ لِمَنْ عَصَاهُ . الْعَفْوُ : أَيُّ الَّذِي 213 يَسْمَحُ فِي خُسْرَاهِ وَيَنْهِي عَنْهَا مِنْهَا عَنْ عِبَادِهِ بِقَضِيهِ وَرَحْمَتِهِ . الرُّؤُوفُ 214 : الْمُرِيدُ لِلتَّخْفِيفِ 215 .

مَالِكُ الْمَلِكِ : أَيُّ الَّذِي تَنْفُذُ 216 مَتَيْئْنُهُ فِي مَمْلَكَتِهِ فَيَتَصَرَّفُ 217 فِيهَا كَيْفَ يَشَاءُ 218 وَكَمَا يَشَاءُ 219 . ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ : هُوَ الَّذِي لَا جَلَالَ وَلَا كَمَالَ إِلَّا وَهُوَ لَهُ ، وَلَا كَرَامَةً وَلَا مَكْرَمَةً إِلَّا وَهِيَ صَادِرَةٌ مِنْهُ .

الْوَالِي : أَيُّ 213 الَّذِي تَوَلَّى أَمْرَ 220 الْخَلْقِ بِالتَّدْبِيرِ . الْحَقَالِي : بِتَعْنِي الْعَالِي عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالِغَةِ .

الْمَقِيطُ : الَّذِي يَنْصِفُ الْمَظْلُومَ مِنَ الظَّالِمِ . الْجَامِعُ : أَيُّ 221 لِلْخُصْمِ يَوْمَ الْقَضَاءِ 222 .

-
- 208- م : المدعو
209- ب، ج، م، و : وإن شاء
210- ب : الغائب
211- م، و : التوبة
212- أ، ب، ج، م، و : آياته
213- ساقط من م، و
214- ب، م، و : الرؤوف
215- م، و : التخفيف
216- م : تنفذ
217- م، و : يتصرف
218- ب، م : شار
219- ب : شاء
220- ج : تولى أمر
221- ساقط من ب، ج، م، و
222- أ : التقضي

الْغِنَى : أَيُّ الَّذِي لَا يَفْتَقِرُ إِلَى شَيْءٍ . **الْحَقْنَى :** أَيُّ الْمُحْسِنِ لِلْخَوَالِ الْخَلْقِ .

الْمَانِعُ : أَيُّ الَّذِي يَمْنَعُ أَسْبَابَ الْمَضَارِ ؛ أَوْ مَا يَشَاءُ 223 مِنْ الْمَنَافِعِ .
الضَّارُّ : أَيُّ 224 الَّذِي يَصْدُرُ مِنْهُ الضَّرُّ وَالشَّرُّ . **الْخَافِعُ :** الَّذِي يَصْدُرُ مِنْهُ النِّفْعُ وَالْخَيْرُ .

النُّورُ : قِيلَ هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي بِهِ كُلُّ ظُهُورٍ ، وَقِيلَ : النُّورُ بِمَعْنَى أَنَّهُ خَالِقُ الْأَنْوَارِ .

الْهَادِي : أَيُّ خَوَاصِّ عِبَادِهِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ حَتَّى اسْتَشْهَدُوا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِهِ ، وَعَوَائِمُ عِبَادِهِ إِلَى دَلَائِلِ مَخْلُوقَاتِهِ 225 حَتَّى اسْتَشْهَدُوا بِهَا عَلَيْهِ ، وَكُلُّ مَخْلُوقٍ إِلَى مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ مِنْ قَضَاءِ خَوَائِجِهِ 226 . **الْمُبْدِعُ :** قِيلَ مِنَ الْإِبْدَاعِ . فَيَكُونُ مَعْنَاهُ الْمُبْدِعُ . وَقِيلَ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا شَبِيهَ فَيُؤْوِلُ إِلَى التَّنْزِيهِ . **الْبَاقِي :** أَيُّ 227 الْمَوْجُودُ 228 الَّذِي لَا آخِرَ 229 لَهُ .

الْوَارِثُ : أَيُّ الَّذِي إِلَيْهِ تَرْجِعُ الْأَمْلَاقُ بَعْدَ فَنَاءِ الْمَلَائِكِ . **الرُّشِيدُ :** قِيلَ الَّذِي تَدْيِيرَاتُهُ عَلَى سَنَنِ الْمُرَادِ ، وَقِيلَ الْمُرْشِدُ . **الصُّبُورُ :** الْمَوْجِرُ لِلْعُقُوبَةِ عَنِ الْعَصَاةِ إِلَى الْأَجْلِ الْمَعْلُومِ .

إِنْتَهَى الْكَلَامُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى أَسْأَلَ 230 اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ بِتَرْكِيهَا أَنْ يَفْتَحَ عَلَيْنَا أَبْوَابَ الْخَيْرِ ، وَيَسُدُّعِنَا أَبْوَابَ الضَّرِّ 231 ، وَيَغْفِرَ (17 / 1) لَنَا

223-----ساقط من م ، و

224-----زيادة من ب،ج،هـ،و

225-----م،و : مخلوقته

226-----أ : حادثه

227-----زيادة من ب،ج

228-----ب،ج،هـ : الموجد

229-----أ : لا خلة

230-----أ،ب،ج،هـ : اسئل

231-----م،و : الضر

وَلَوْلَا دِينُنَا وَمَشَايِخُنَا وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ .
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ 232 أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَأَرْكَى التَّسْلِيمِ .

فَائِدَةٌ : رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ : (أَنَّ لِلَّهِ أَرْبَعَةَ آلَافِ اسْمٍ ، أَلْفٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ ،
وَأَلْفٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ ، وَأَلْفٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْأَنْبِيَاءُ ،
وَالْأَلْفُ الرَّابِعَةُ مِنْهَا ثَلَاثُمِائَةٌ 233 فِي التَّوْرَةِ 234 ، وَثَلَاثُمِائَةٌ 233 فِي الْإِنْجِيلِ ،
وَثَلَاثُمِائَةٌ 233 فِي الزَّبُورِ ، وَمِائَةٌ فِي الْقُرْآنِ : تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ 235 ظَاهِرَةٌ وَوَاحِدٌ
مَكْتُومٌ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ) (*) .

فَإِنْ قُلْتَ : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ (84) الَّذِي خَرَجَهُ أَهْلُ الصُّحُوحِ (85) وَهُوَ
أَنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ 236 إِسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، يَدُلُّ 237 بِمَفْهُومِ الْقَدِيدِ
عَلَى نَفْيِ الرَّائِدِ .

قُلْتُ : التَّنْصِيفُ الْوَاقِعُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْأَسْمَاءِ التِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ
لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مَا سِوَاهَا ، وَالْأَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّنْصِيفُ عَلَى التِّسْعَةِ
وَالْتِّسْعِينَ لِشَهْرَتِهَا . وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
مَعَ مَا قَبْلَهُ 238 قَضِيَّةً وَاحِدَةً فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ التِّسْعَةَ وَالتِّسْعِينَ إِذَا أُحْصِيَتْ
أُورِدَتْ دُخُولَ الْجَنَّةِ لَا أَنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ 236 إِسْمًا فَقَطْ 239 وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ
كَمَا يُقَالُ إِنَّ لَزَيْدَ ثَوْبَيْنِ لِلْجُمُعَةِ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ غَيْرُهُمَا . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ
أَعْلَمُ .

232 ---- ب ، م ، و : ء ، الهة . وهي ساقطة من أ ، ج .

233 ---- أ ، ج ، م ، و : ثلاث مائة

234 ---- أ ، ج ، م : التوراة 235 - و : وتسعين

236 ---- م ، و : وتسعون

237 ---- و ٢ بدل

238 ---- ب ، ج : قبله فضيلة . وفي م ، و : قبلها

239 ---- و : (-) و

(*) انظر : ما ذكره الرازي في شأن تعداد أسماء الله تعالى . ص 81 (هـ 29) من هذه الرسالة
(84) - (21 ق هـ - 59 هـ / 602-679 م) عبد الرحمن بن مسهر الدوسي كان أكثر الصدقة حفظاً للحديث . (اسلم
سنة 7هـ) ولزم محبة النبي صلى الله عليه وسلم فروى عنه 5374 حديثاً نقلها عن أبي هريرة أكثر من (800)
رجل بين صحابي وتابعي . انظر : الزركلي / الأعلام ج 3 ص 306 ، الشفا ج 1 ص 31 هـ 5 .
(85) انظر : صحيح البخاري / دار الفكر ج 8 ص 169 ، ك : التوحيد . ب : إن لله مائة اسم إلا واحداً .
، صحيح مسلم / نشر إدارة البحوث العلمية والاقتناء والدعوة السعودية ج 4 ص 2062 ، ك : الذكر . ب : أسماء
الله تعالى . ر : 2677 .

وَقَوْلُهُ : ((وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ (240) أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، وَأَنَّ كُلَّمَا أَخْبَرْتَنِي بِهِ وَعَنْهُ صِدْقٌ (240))) إِلَى آخِرِهِ . هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ هُ أَيُّ قِيَوْمٍ بَأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . وَوُزَنُ مُحَمَّدٍ مَفْعَلٌ مِنْ أَوْزَانِ الْمُبَالَغَةِ . وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنَ الصِّفَةِ . فَالْمُحَمَّدُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الَّذِي يَحْمَدُ حَمْدًا بَعْدَ حَمْدٍ وَلَا يَكُونُ مَفْعَلًا 241 إِلَّا لِمَنْ تَكَرَّرَ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَرَّةَ 242 نَعْدَ الْمَرَّةِ 242 هُوَ بِمَعْنَى مَحْمُودٍ لَكِنَّ 243 فِيهِ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ وَالتَّكْرَارِ وَوَجْهُ الْمُبَالَغَةِ فِيهِ 244 جَمْعُهُ لِضُرُوبِ الْمَحَامِدِ كُلِّهَا أَيُّ هُوَ مَحْمُودٌ 245 الْأَخْلَاقِ ، وَالْأَفْعَالِ ، وَالْأَقْوَالِ . فَاسْمُ مُحَمَّدٍ مُطَابِقٌ لِمَعْنَاهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى 246 سَمَّاهُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَمَّى بِهِ . فَهُوَ عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ نُبُوَّتِهِ 247 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . إِذْ كَانَ اسْمُهُ صَادِقًا عَلَيْهِ فَهُوَ مَحْمُودٌ فِي الدُّنْيَا بِمَا هَدَى إِلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ وَهُوَ مَحْمُودٌ فِي الْآخِرَةِ بِالشُّفَاعَةِ وَلِوَاءِ الْحَمْدِ وَيَحْمَدُهُ رَبُّهُ بِالْمَحَامِدِ الَّتِي تَفْتَحُ عَلَيْهِ هَذَاكَ . ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُحَمَّدًا حَتَّى كَانَ أَحْمَدُ هَذَا فَلِذَلِكَ تَقَدَّمَ اسْمُ أَحْمَدَ عَلَى الْإِسْمِ الَّذِي هُوَ مُحَمَّدٌ وَبِهِ ذَكَرَهُ عِيسَى (86) فَقَالَ : اسْمُهُ أَحْمَدُ . (248) وَذَكَرَهُ مُوسَى (87) حِينَ قَالَ لَهُ رَبُّهُ تِلْكَ أُمَةُ أَحْمَدَ (248) .

فَقَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أُمَّةِ أَحْمَدَ . فَبِأَحْمَدَ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يُذَكَرَ بِمُحَمَّدٍ لِأَنَّ حَمْدَهُ لِرَبِّهِ كَانَ قَبْلَ حَمْدِ النَّاسِ لَهُ . فَاسْمُهُ أَحْمَدُ أَفْعَلُ مُبَالَغَةٍ مِنْ صِلَةِ 249 الْحَمْدِ أَيُّ أَكْثَرَ النَّاسِ حَمْدًا . وَمُحَمَّدٌ مَفْعَلٌ مُبَالَغَةٍ مِنْ كَثَرَةِ الْحَمْدِ كَمَا سَنَقَ . فَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْمَدُ الْحَامِدِينَ ، وَأَحْمَدُ الْمَحْمُودِينَ ، وَأَجْلُ مَنْ حَمِدَ ، وَأَفْعَلُ

241-م: هو: مفعول... ب: ج: مفعول

243-ب: هو: لاكن

245-ساقط من ج: و

247-م: نبوته. وفي و: نبوته

249-أ: صفتي

(240، 240) زيادة من ب: و

242-ب: ج: م: و: مرة

244-ساقط من ج

246-جميع النسخ: تعالى

(248، 248) زيادة من ب: ج: م: و

(86) عيسى ابن مريم عليه السلام

(87) موسى بن عمران عليه السلام

مَنْ حَمِدَ ، وَمَعَهُ لَوَاءُ الْحَمْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيَسِّرَ لَهُ كَمَالُ الْحَمْدِ وَشَتَرُ فِي ذَلِكَ 250
الْعَرَصَاتِ (1/18) بِصِفَةِ الْحَمْدِ وَيَبْعَثُهُ رَبُّهُ هُنَالِكَ مَقَامًا مَحْمُودًا كَمَا وَعَدَهُ .
يَحْمَدُهُ فِيهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ بِشَفَاعَتِهِ لَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَقَوْلُهُ (عِبْدُهُ وَرَسُولُهُ) الضَّمِيرَانِ الْمَخْفُوضَانِ بِالْإِضَافَةِ عَائِدَانِ عَلَى
اللَّهِ تَعَالَى 251 . وَالْعَبْدُ يُضَافُ إِلَى اللَّهِ إِمَّا بِاعْتِبَارِ الْمَلِكِ الْحَقِيقِيِّ وَهُوَ لَا يَكُونُ
إِلَّا لِلَّهِ 252 . وَإِمَّا بِاعْتِبَارِ وَصْفِ الْعِبَادَةِ وَهِيَ 253 الْإِنْقِيَادُ إِلَى الطَّاعَةِ ، وَإِمَّا
بِاعْتِبَارِ وَصْفِ الْعُبُودِيَّةِ ، وَهِيَ الرُّجُوعُ إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ عَلَى حَدِّ الْأَصْطِرَارِ
وَتَحَقُّقِ بِنَرَكِ 254 الْإِخْتِيَارِ وَعَدَمِ مُنَازَعَةِ الْأَقْدَارِ 255 . وَلَمَّا كَانَ لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَالُ الرِّسَالَةِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ كَمَالُ الْعُبُودِيَّةِ . وَمَقَامُ الْعُبُودِيَّةِ أَشْرَفُ
الْمَقَامَاتِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ التَّصَوُّفِ إِذْ لَاحِظَهَا كَانَ الْإِيْجَادُ . قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
251 [وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ] (88) . قَالَ تاجُ الدِّينِ بْنُ عَمَّالٍ اللَّهُ
(89) :

أَجَلُ مَقَامٍ أَقِيمَ 256 فِيهِ الْعَبْدُ مَقَامُ الْعُبُودِيَّةِ . وَكُلُّ الْمَقَامَاتِ إِنَّمَا هِيَ
كَالْخِدْمَةِ 257 لِهَذَا الْمَقَامِ . وَالذَّلِيلُ عَلَى 258 أَنَّ الْعُبُودِيَّةَ أَشْرَفُ مَقَامٍ قَوْلُ اللَّهِ
تَعَالَى 258 : [سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا 259] (90) . [وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا
[(91) ، [ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا] (92) . [وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ] (93) .
وَلَمَّا خُيِّرَ رَسُولُ اللَّهِ 258 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا فَمِثْلًا أَوْ نَبِيًّا

251- --- أ، ب، ج، م، و : تعالى . (+)

253- --- ب، ج : وهو

255- --- و : الاقرار

257- --- ب : كخدمة

250- --- م، و : ذلك

252- --- ج : زيادة (تعالى)

254- --- م : وتتحقق ترك

256- --- م ، و : القى

(88) التلخيصات 56

(89) أحمد بن محمد بن عبد الكريم أبو الفضل تاج الدين ابن عمَّالٍ الله الاسكندر (... 709 هـ / ... 1309 م)
متصوف شاذلي من العلماء . كان من أشدَّ خصوم شيخ الاسلام ابن تيمية وله تصانيف منها : (الحكم العائلية
في التصوف) ، (تاج العروس) في الوصايا والعظا ، ... توفي بالقاهرة ... انظر : الزركلي / الاعلام ج 1 ص
221 ، ابن الملقى / طبقات الاولياء . تحقيق نور الدين / مكتبة الخاسي القاهرة . ص 421 .

، اسماعيل باشا البغدادي / هدية العارفين م 1 ص 103 / طبع باستانبول سنة 1351 م .

، السبكي / طبقات الشافعية ج 1 ص 176 ، 177 . ط (1) .

(90) الاسراء 1

(91) الانفال 41

(92) مريم 1

(93) الجن 19

عَبْدًا فَاخْتَارَ الْعُبُودِيَّةَ لِلَّهِ 258 . فَفِي ذَلِكَ أَذَلَّ دَلِيلَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَفْضَلِ الْمَقَامَاتِ
وَأَعْظَمِ الْقُرْبَاتِ . وَقَالَ : (أَنَا عَبْدٌ لَا أَكُلُ 260 مُتَكِنًا إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ أَكُلُ 260 كَمَا يَأْكُلُ
الْعَبْدُ) (94) . وَقَالَ : (أَنَا سَيِّدٌ وَلَكِنْ آدَمٌ وَلَا فَخْرُ) (95) . قَالَ سَيِّدِي أَبُو الْعَبَّاسِ
الْمُرْسِيُّ (96) : / أَيَّ 256 لَا أَفْتَخِرُ 261 بِالسِّيَادَةِ 269 إِنَّمَا الْفَخْرُ لِي بِالْعُبُودِيَّةِ /
(97) . وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى 263 [سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَبَلًا 259] / (90) .
وَلَمْ يَقُلْ بِنَبِيِّهِ وَلَا بِرَسُولِهِ وَهُوَ نَبِيُّهُ وَرَسُولُهُ لِأَنَّهُ أَرَادَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَفْتَحَ بَابَ
السَّرِّيَّاتِ لِلاتِّبَاعِ فَأَعْلَمَنَا أَنَّ الْإِسْرَاءَ 264 مِنْ بَسَاطَةِ الْعُبُودِيَّةِ / . فَالْتَّبِعْ صَلَى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمْ كَانَ لَهُ كَمَالُ الْعُبُودِيَّةِ فَكَانَ لَهُ كَمَالُ الْإِسْرَاءِ . أُسْرِيَ بِرُوحِهِ وَجَسَدِهِ
وَفَاطِرِهِ وَبَاطِنِهِ . وَالْأَوَّلِيُّ لَهُمْ قِسْطٌ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ فَلَهُمْ قِسْطٌ مِنَ الْإِسْرَاءِ 264
يُسْرَى بِأَرْوَاحِهِمْ لَا بِأَشْبَاحِهِمْ . وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْعُبُودِيَّةِ وَالْعِبَادَةِ وَالْعِبَادَةِ
مَحَلُّهُ التَّصَوُّفُ . وَالرُّسُولُ : مَنْ ثَبَتَتْ لَهُ الرِّسَالَةُ . وَهِيَ فِي اللُّغَةِ مَأْخُودَةٌ مِنَ
الْمُتَابَعَةِ . يَقَالُ لَبْنٌ 265 رَسُلٌ إِذَا تَتَابَعَ دَرُّهُ ، وَيُقَالُ لِمَنْ كَانَ عَلَى حَالَةٍ حَسَنَةٍ
فَأَرَادَ مُفَارَقَتَهَا عَلَى رِسْلِكَ ، أَيَّ تَابِعَ مَا كُنْتَ عَلَيْهِ ، وَمِنْهُ حَاءُ النَّاسِ أَرْسَالًا ، إِذَا
تَبِعَ 266 بَعْضُهُمْ بَعْضًا . وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ فَهِيَ 267 عِبَادَةٌ (98) عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى
268 لِمَنْ اصْطَفَاهُ 269 مِنْ عِبَادِهِ أَرْسَلْنَاكَ 270 قَبْلَ عَنِّي 271 .

259- زيادة من ب، ج، م، و

261- م، و؛ لا أخضر

263- أ، ب، م، و؛ تعالى

265- و؛ لمن

267- م، و؛ فهو

269- و؛ اصطفه

271- ج، م، و؛ عنه

258- ساقط من م، و

260- أ، ب، ج، م، و؛ أكل

262- و؛ السيادة

264- و؛ الأسرى

266- ب؛ أي تبع، ج؛ إذا تتابع

و؛ أي تتابع

268- أ، ب، ج، م، و؛ تعالى

270- ج، م، و؛ أرسلك

(94) البخاري ج 6 م 3 / ص 201 / دار الفكر

ك؛ الألفية ب؛ الأكل متكنًا، سنن أبي داود ج 3 ص 348 / مطبعة مصطفى محمد . ك؛ الألفية ب؛ ما حاد

في الأكل متكنًا . ر؛ 3769

، الشفا / القاضي عياض ج 1 ص 263

(95) - مسند أحمد 1 م ص 281، 5 / دار صادر للطباعة والنشر .

سنن ابن ماجه ج 2 ص 1440 / دار أحياء التراث العربي . ك؛ الزهد . ب؛ ذكر الشفاعة . ر؛ 3769

(96) سيدي أبو العباس المرسي (- 686 هـ / - 1287 م) أحمد بن عمر المرسي ، أبو العباس ، شهاب الدين ،

فقيه متصوف ، من أهل الإسكندرية ، أصله من مرسية بالاندلس - - - - - ص 186 ج 1 الأعلام ، ابن العلقم / طبقات

الأولياء ص 418 .

(97) - انظر صفحتي 15 ، 16 من كتاب التنوير في إسقاط التدبير . تأليف : ابن عطاء الله . ط (2) 1367 هـ /

(1984 م)

(98) انظر في معنى الرسول والنبي والفرق بينهما - شرح صغير المصنف المصنف ، تأليف الشيخ سيدي

الورقة 1/4

وَقَوْلُهُ ((أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى)) جُمْلَةٌ (272 مُسْتَأْنَفَةٌ أَوْ خَالٌ 272) عَلَى
إِضْمَارِ (قَدْ) وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ عَائِدٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى 268 وَالْمَنْصُوبُ رَاجِعٌ إِلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَرْسَلَ وَمَعْنَاهَا الْمَصَاحِبَةُ ، وَمَعْنَى الْهُدَى (19 / 1) هَا
هَنَا الْإِرْشَادُ إِلَى الْحَقِّ .

وَقَوْلُهُ : ((وَدِينِ الْحَقِّ)) مَعْنَى الدِّينِ هُنَا الطَّرِيقُ . وَالْحَقُّ هُنَا
الْبَاطِلُ .

وَقَوْلُهُ ((وَأَنْ كُلَّمَا أَخْبَرَ بِهِ وَعَنْهُ صَدَقَ)) أَيَّ جَمِيعِ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوَاءٌ نَصٌّ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ عَنِ اللَّهِ أَوْ لَا ، فَإِنَّهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ صَادِقٌ
لِدَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى صِدْقِهِ .

وَالْإِيمَانُ بِذَلِكَ وَاجِبٌ . فَمَحَلُّ 273 (أَنْ) جُرْ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ .

وَمَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي وَهَلَتْهَا 274 الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا ، وَالضَّمِيرُ
الْمَرْفُوعُ بِالْفَاعِلِيَّةِ عَائِدٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَائِدُهَا الضَّمِيرُ
الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَا نَكَرَةً مَوْصُوفَةً وَمَحَلُّهَا عَلَى التَّوَجُّهِ جُرْ بِالِإِصَافَةِ .

وَقَوْلُهُ ((صَدَقَ)) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (275 مُفْرَدًا مَرْفُوعًا 275) عَلَى أَنَّهُ
276 خَبَرٌ (أَنْ) كَمَا تَقُولُ : هَذَا الْمَعْنَى حَقٌّ .

وَيَحْتَمِلُ 277 أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً فَعِلِيَّةً ، فَمَحَلُّهَا رُفِعَ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ وَبِئْسَ
الرَّابِطُ 278 مَحْذُوفًا أَيَّ صَدَقَ فِيهِ . وَالصَّدَقُ عِبَارَةٌ عَنِ الْخَبَرِ الْمُطَابِقِ لِلْوَاقِعِ ،
وَالْكَذِبُ مُقَابِلُهُ .

(272 ، 272) ----- ب، ج، م، هـ : في موضع الحال 273 ----- و : فمحمل
274 ----- ك، و : وميلتها
275 (275 ، 275) ج، م، هـ : مفرد مرفوع
276 ----- زيادة من ب، ج .
277 ----- م، هـ : وتحتمل
278 ----- ب، م، هـ : الربط

ثُمَّ قَالَ ((وَأَنَّ الْإِيمَانَ (1) هُوَ التَّصَدِيقُ) وَهُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ النَّبَاحِ
لِلْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ فَقَطُّ))

أَقُولُ : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 2 يَذْكُرُهَا الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ. وَمَعْنَى
ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ وَالْعِصْيَانَ وَالْكَفْرَانَ أَسْمَاءٌ "مَأْخُودَةٌ" مِنْ
اللُّغَةِ، وَأَحْكَامُهَا (3) مُتَلَقَّاتٌ مِنَ الشَّرْعِ. وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: هِيَ أَسْمَاءٌ "دِينِيَّةٌ" وَأَحْكَامُهَا (4)
مُدْرَكَةٌ بِالْعَقْلِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُتَكَلِّمُونَ وَالْأَصُولِيُّونَ فِي اثْبَاتِ الْحَقَائِقِ الدِّينِيَّةِ كَالْإِيمَانِ
وَالْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ كَالصَّلَاةِ، فَذَهَبَ الْمُعْتَزَلَةُ إِلَى اثْبَاتِ الْجَمِيعِ، وَذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى
نَقْيِ الْجَمِيعِ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى اثْبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ دُونَ الدِّينِيَّةِ وَأَنَّ مَا اسْتَعْمَلَهُ
الشَّارِعُ (3 فِي ذَلِكَ) بَاقٍ عَلَى مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بَرَّاعَ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ مُطْلَقِ
التَّصَدِيقِ (1) قَفِي التَّنْزِيلِ [وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ] (2)

وَاخْتِلَافَ فِي تَفْسِيرِ مُسَمَّاهُ شَرْعًا، فَذَهَبَتِ الْكِرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّ 4 مَحْرَدَ 5
الْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ (3) كَافٍ فِي الْإِيمَانِ وَإِنْ أَبْطَنَ الْكُفْرَ، وَهُوَ مَذْهَبُ تَائِلٍ لِأَنَّ اللَّهَ
يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ وَالْكَرَامِيَّةُ تَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَصَادِقُونَ.

فَلَا بُدَّ فِي الْإِيمَانِ الشَّرْعِيِّ مِنَ التَّصَدِيقِ بِالْقَلْبِ وَالْإِقْرَارِ 6 بِاللِّسَانِ.
وَيُكْتَفَى 7 عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ بِمَا فِي الْقَلْبِ فِي الْحُكْمِ بِالْإِيمَانِ لِمَنْ مَاتَ
عَقِبَ التَّصَدِيقِ وَلَمْ يَتِمَّكَزْ مِنَ النُّطْقِ بِاللِّسَانِ وَبِالْإِشَارَةِ فِي حَقِّ الْآخَرِينَ.

(1) - زيادة من ب، و

(2) - 1، ب، ج، ح، و؛ المسئلة

(3) - ساقط من ج

(4) - م، و؛ أنه

(1) كذا عرفه الأشعري انظر: اللمع ص 154

«الأمحي انظر غاية المرام ص 309

(2) - يوسف 17

(3) - ذكر الأمحي هذا القول وفنده: انظر ص 310 من غاية المرام

وذكره الشهرستاني، انظر: نهاية الاقدام في علم الكلام ص 471

فَبَانَ أَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي هُوَ التَّصَدِيقُ شَرْطٌ فِي الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ النُّطْقُ
بِالشَّهَادَتَيْنِ. وَهَلْ يَكُونُ الْإِسْلَامُ شَرْطًا 8 فِي الْإِيمَانِ أَمْ لَا؟ قَوْلَانِ. وَالْمَشْهُورُ
الْإِسْتِرَاطُ فِي حَقِّ الْقَادِرِ دُونَ الْعَاجِزِ، وَأَمَّا الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ فَخَارِجَةٌ مِنْدَنَا عَنْ
مُسَمًى الْإِيمَانِ (4) خِلَافًا لِلْمَعْتَرَةِ.

وَالذَّلِيلُ لَنَا أَنْ تَقُولَ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَعْمَالِ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ وَالْإِيمَانُ (1/20)
مَحَلُّهُ الْقَلْبُ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْأَعْمَالِ بِإِيمَانٍ.

أَمَّا الصُّغْرَى فَجَلِيَّةٌ وَأَمَّا الْكُبْرَى فَدَلِيلُهَا آيَاتٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مِنْهَا قَوْلُهُ
تَعَالَى 9: [إِلَّا مَنْ أَكْبَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ] (5). وَقَوْلُهُ: [وَلَا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي
قُلُوبِكُمْ] (6). وَقَوْلُهُ: [وَوَيْتِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ] (7).

فَقَبِلْتُ أَنَّ الْإِيمَانَ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ اسْمَ الشَّيْءِ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى
مُعْظَمِ أَرْكَانِهِ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْحَقُّ عَرَفَةٌ) (8)، وَمَعْلُومٌ 10 أَنَّ مُحَرَّدَ
الْوُقُوفِ بِعَرَفَةٍ لَيْسَ هُوَ الْحَقُّ كُلُّهُ بِالْإِجْمَاعِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (النَّدَمُ تَوْبَةٌ) (9)، لِأَنَّهُ مُعْظَمُ أَرْكَانِهَا 11 فَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ
الشَّرْعِيُّ لِأَنَّ رُكْنَهُ الْأَعْظَمَ هُوَ التَّصَدِيقُ.

قُلْنَا: قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ 12 إِبْطَاقَ إِسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ مَحَازٍ مُرْسَلٌ وَالْأَصْلُ
فِي الْإِبْطَاقِ الْحَقِيقَةِ. ثُمَّ عَطَفُ الْأَعْمَالِ عَلَى الْإِيمَانِ (12 فِي الْقُرْآنِ 12) دَلِيلٌ وَاضِعٌ
لِأَهْلِ السُّنَّةِ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى 13: [يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلَاسُ فِي
الْقِتْلَى] (10). فَسَمِيَ قَاتِلَ النَّفْسِ عَمْدًا عُدْوَانًا هُومًا.

8- ج، م، و؛ شرط (12، 12) - زيادة من ب، ج، م، و

9- أ، ب، ج، م؛ تعالى 13 - أ، ب، ج، م، و؛ تعالى

10 - ساقط من م، و

11 - أ، ب؛ أركانه

(4) - ظاهر هذا الكلام يناقض ما يقتضيه أهل السنة والجماعة في أن الإيمان باللسان واعتقاد بالجنان وعمل
بالأركان وأن هذه الثلاثة داخلة في معنى الإيمان المطلق. انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية تأليف

العلامة محمد خليل هراس/ مكتب التراث الإسلامي ص 162

(5) - النحل 106 (8) - مسند أحمد/ دار صادر للطباعة والنشر/ بيروت م 4 ص 335

(6) - الحجرات 14 (9) - مسند أحمد م 1 ص 376، 423 م 6 ص 264

(7) - المجادلة 21 (10) - البقرة 177

وَقَوْلُهُ: [وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا] (11). وَقَدْ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى 13: [الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ] (12). حَيْثُ اثْبَتَ الْإِيمَانَ مَعَ الْكِبَائِرِ وَفِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ نَظَرٌ لِمَا فِي الصَّحِيحِ أَنَّ ذَلِكَ لَمَّا شَقَّ عَلَى الصَّحَابَةِ وَقَالُوا أَيْنَا لَمْ يَظْلَمَ نَفْسَهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَلَمْ تَسْمَعُوا قَوْلَ لُقْمَانَ لابْنِهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) (13).

اِخْتَجَّتِ الْمُعْتَزَلَةُ بِأَنَّ الْأَعْمَالَ تُسَمَّى بِالذِّبْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى 13:

[وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ 14 وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ 15 وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ] (14).

وَالْإِشَارَةُ عَائِدَةٌ 16 إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا مُسَمًى الذِّبْنِ. وَالذِّبْنُ هُوَ الْإِسْلَامُ (17) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: [إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ] (15) (17).

وَالْإِسْلَامُ هُوَ الْإِيمَانُ إِذْ لَوْ كَانَ غَيْرُهُ لَمَا كَانَ مَقْبُولًا مِنْ مُبْتَدِعِيهِ 18 لِكُنْهُ مَقْبُولٌ. بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: [وَمَنْ يُبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ] (16).

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِأَنَّ الْإِيمَانَ مَقْبُولٌ بِالْإِجْمَاعِ فَثَبَتَ أَنَّ الْأَعْمَالَ دِينٌ، وَالذِّبْنُ الْإِسْلَامُ، وَالْإِسْلَامُ الْإِيمَانُ، فَوَجَبَ كَوْنُ الْأَعْمَالِ دَاخِلَةً فِي مُسَمًى الْإِيمَانِ.

الْجَوَابُ: لَا نُسَلِّمُ عَوْدَ الْإِشَارَةِ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ بَلْ هِيَ عَائِدَةٌ إِلَى الْإِخْلَاصِ لِوَعْدَتِهِ وَتَذْكِيرِهِ.

قَوْلُهُمْ: الْإِسْلَامُ عَيْنُ الْإِيمَانِ.

14- م؛ و؛ الصلاة (17-17) - ساقط من م؛ و

15- و؛ الزكاة 18- م؛ و؛ مبتدعه

16- ساقط من م؛

(11)- الحجرات 9

(12)- الأنعام 83

(13) صحيح مسلم إدارة البحوث العلمية السعودية

ج 1 ص 144 ك؛ الإيمان، ب؛ صبح الإيمان وإخلاصه، ر؛ 197،

(14)- البينة 5 (15)- آل عمران 19 (16)- آل عمران 94

قُلْنَا 19 : مَمْنُوعٌ وَسَدُّ الْمَنْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : [قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: أَمَّا قُلْ لَمْ تُوْمِنُوا وَلَكِنْ 20 قُولُوا أَسْلَمْنَا] (17).

قَوْلُهُمْ : لَوْ كَانَ غَيْرَ مَا كَانَ مَقْبُولًا.

قُلْنَا : الْمَلْزَمَةُ مَمْنُوعَةٌ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ وَيُقْبَلُ مِنْ مُبْتَدِئِهِ لِمَا بَيَّنَّاهُمَا مِنَ التَّلَازُمِ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ ظَاهِرُ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ بَاطِنُ الْإِسْلَامِ، وَمِنْ الْإِسْلَامِ الشُّطُوحُ بِكَلِمَتِي 21 الشَّهَادَةِ 22 مَعَ الْقُدْرَةِ وَهِيَ شَرْطٌ فِي اعْتِبَارِ 23 الْإِيمَانِ وَخُرُوجِ الْأَحْكَامِ وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى 24 : [فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَحَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيِّنٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ] (18).

فَقَبَّرَ عَنْهُمْ تَارَةً بِالْإِيمَانِ وَتَارَةً بِالْإِسْلَامِ لِتَلَازُمِ الْوُصْفَيْنِ.

اِحْتَجُّوا أَيْضًا بِالْآيَةِ (1/21) نَفْسِهَا وَوَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 24 اسْتَشْنَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَصْلُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ 25 الْإِثْصَالُ. وَالْجَوَابُ : مَا تَقَدَّمَ.

وَكَانَ بَعْضُ أَشْيَاخِي يَقُولُ فِي الْآيَةِ : / لَمَّا كَانَ الْإِيمَانُ أَمْرًا 26 قَلْبِيًّا وَكَانَ الْإِسْلَامُ أَمَارَةً عَلَيْهِ حَسَنَ مِنَ الْمَلِكَةِ 27 أَنْ يُخْبِرُوا 28 بِالْإِسْلَامِ مَنْ وَجَدُوا 29 فِي الْقَرْيَةِ لَا أَنْ يُخْبِرُوا بِإِيمَانِهِ فَلَا دَلِيلَ فِي الْآيَةِ عَلَى الشَّرَافِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ : ((وَهُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ التَّابِعِ لِلْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ)).

يَعْنِي أَنَّ الْإِيمَانَ الشَّرْعِيَّ هُوَ التَّصَدِيقُ النَّفْسَانِيَّ التَّابِعَ لِلْمَعْرِفَةِ بِالْعَقْدِ

19- زيادة من ب، ج، د، هـ

20- ب، و : ولكن

21- ساقط من د، هـ

22- ج، د، هـ : بالشهادتين

23- ب : باعتبار

(17)- الحجرات 14

(18)- الذاريات 36، 35

24- أ، ب، ج، د، هـ : تعالى

25- ج، د، هـ : الاستثنى

26- د، هـ : أن يخبر

27- د، هـ : وجدوا

28- د، هـ : وجدوا

29- د، هـ : وجدوا

الصَّحِيحِ الْمُتَقَدِّمِ وَعَلَيْهِ تَعَوُّدُ الْإِشَارَةِ فِي كَلَامِهِ هُنَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ جَوَابُ الشَّيْخِ فِي مَعْنَى النَّصِّدِيقِ :

فَقَالَ مَرَّةً : / هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِوُجُودِ 30 الصَّانِعِ، وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَالْوَهْدِيَّةِ 31

وَصِفَاتِهِ وَتَصْدِيقِ رُسُلِهِ / (19) .

وَهَذَا هُوَ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ فِي كَلَامِ الْمُصْنِفِ.

وَقَالَ مَرَّةً : / التَّصْدِيقُ حَدِيثُ النَّفْسِ التَّابِعِ لِذَلِكَ / (19). وَهُوَ الْحَقُّ

وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي (20) وَغَيْرُهُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُصْنِفِ 32. فَإِنْ قُلْتُ : مَا الْفَرْقُ

بَيْنَ حَدِيثِ النَّفْسِ التَّابِعِ لِلْمَعْرِفَةِ (33) وَبَيْنَ الْمَعْرِفَةِ (33). قُلْتُ : يَنْبَغُهُمَا مِنَ الْفَرْقِ،

مَا بَيْنَ صِفَةِ الْعِلْمِ وَصِفَةِ الْكَلَامِ.

ثُمَّ قَالَ ((وَلَا يَكْفِي التَّقْلِيدُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ)).

أَقُولُ : إِسْمُ الْإِشَارَةِ عَائِدٌ إِلَى التَّصْدِيقِ، فَيَعْنِي أَنَّ التَّقْلِيدَ عَلَى الْقَوْلِ

الْأَصَحِّ لَا يَكْفِي (21) فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَذَّاقِ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ كَالْقَاضِي

وَالْأُسْتَاذِ وَالْإِمَامِ. وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ،

لِأَنَّ التَّقْلِيدَ تَرَكَ لِلْمَعْرِفَةِ، وَتَرَكَ الْمَعْرِفَةَ حَرَامًا، فَالتَّقْلِيدُ حَرَامٌ.

أَمَّا الصُّغْرَى فَجَلِيَّةٌ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَمَلِ بِقَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ

دَلِيلٍ فَلَا تَحْصُلُ 34 الْمَعْرِفَةُ لِمُجَوَّازِ 35 الْكَذِبِ.

وَأَمَّا الْكُبْرَى فَاجْتِمَاعِيَّةٌ عَلَى مَا نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ.

31- أ ب : إجماعه 34- ب، م، و : فلا يحصل

32- م : المؤلف 35- ج : (+) ذلك

(33، 33)- زيادة س ب ج م و

(19)- نهاية الأقدام في علم الكلام/ الشهرستاني ص 472

وقارن ذلك بما ورد عنه في ص 101 ج 1 الملل والنحل/ الشهرستاني تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل

مؤسسة الحلبي، شرح الشيخ سيحي لصغرى الصغرى السنوسي، الورقة : 1/3

(20)- انظر : نفس المرجع السابق

(21)- وهو المختار عند ابن الحاجب في كتابه : منتهى الوصول ص 219

وكذلك عند سيف الدين العمري، وعزاه الأكثرين، انظر : الأحكام في أصول الأحكام ص 300 وكذلك عند الشيخ

سيحي وعزاه للجمهور - انظر : شرح لصغرى الصغرى السنوسي الورقة : 1/3

وَأَيْضًا (22) لَوْ أَمَرَ الْمُكَلَّفُ بِالتَّقْلِيدِ فَإِمَّا أَنْ يُؤَمَرَ بِتَقْلِيدِ مَنْ شَاءَ أَوْ بِتَقْلِيدِ الْحَقِّ.
 وَالْأَوَّلُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ مَنْ قَلَّدَ الْكَفَرَةَ 36 يَكُونُ مُمْتَنِلًا 37 وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.
 وَإِنْ أَمَرَ بِتَقْلِيدِ الْحَقِّ، فَإِمَّا أَنْ يُؤَمَرَ بِتَقْلِيدِ الْحَقِّ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
 هُوَ كَوْنَهُ مُحَقَّقًا، 38 أَوْ بِشَرْطِ عِلْمِهِ بِكَوْنِهِ مُحَقَّقًا. وَالْأَوَّلُ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُخَالِ.
 وَالثَّانِي لَا يَعْلَمْ كَوْنَهُ مُحَقَّقًا 38) إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ فِي مُسْتَنَدِهِ فَإِنْ 39 كُلُّ
 مُلْتَزِمٍ 39) لِمَذْهَبٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ الْحَقُّ وَالْأَقْوَالُ مُتَكَافِئَةٌ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ فَلَا يَعْلَمْ كَوْنَهُ مُحَقَّقًا
 إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ فِي دَلِيلِهِ وَمَعْرِفَةِ أَدَائِهِ إِلَى الْعِلْمِ 40. وَهَنَى عَرَفَ ذَلِكَ خَرَجَ عَنْ 41
 كَوْنِهِ مُقْلِدًا.
 ثُمَّ الْأَمْرُ بِالِاسْتِدْلَالِ وَدَمَّ 42 التَّقْلِيدِ فِي غَيْرِ مَا آتَتْ 43 مِنْ التَّنْزِيلِ يَدُلُّ
 عَلَى أَنَّ التَّقْلِيدَ لَا يَكْتَفَى بِهِ فِي التَّوْحِيدِ.
 لَا يَقَالُ لَوْ لَمْ يَكْتَفَ 44 بِالتَّقْلِيدِ لَمْ يَكْتَفَ 44 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَالضَّحَابَةُ 45 مِنَ النَّاسِ بِكَلِمَتِي الْإِسْلَامِ (23)، فَرَفَعَ الْقِتَالِ وَإِجْرَاءُ الْأَحْكَامِ
 بِكَلِمَتِي الْإِسْلَامِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ التَّقْلِيدِ، لِأَنَّا نَقُولُ: ذَلِكَ مِنْ إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْإِيمَانِ
 عَلَى الْمَطَانِ فَلَيْسَ مَحَلَّ النِّزَاعِ. وَالْكَلَامُ فِيمَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ وَمَا يُنْجِيهِ مِنَ الْخُلُودِ
 فِي النَّارِ.

36- م؛ و؛ الحس 37- ساقط من؛ و (38، 38)- ساقط من ج

39، 39- ب؛ فإن ملتزما 40- ج؛ الحق 41- زيادة من ب؛ ج؛ م؛ و 42- ج؛ م؛ و؛ ودم

43- أ؛ ب؛ ج؛ ج؛ زيادة 44- م؛ و؛ لم يكتفى 45- أ؛ أصحابه

(22)- قارن هذا الكلام بما في شرح الإرشاد/نهي الدين الورقة (4م) مع؛ مع رقم (80) وفيها نسبة هذا الكلام إلى الساضي؛ وما ورد في الأحكام في أصول الأحكام/الأممي ج 4 ص 300، 301

(23)- ذكر سيف الدين الأممي هذا الاعتراض من جملة اعتراضات القائلين بالتقليد؛ ورد عليه بقوله؛ بأنهم لم ينكروا ذلك لأن المعرفة الواجبة كانت حاصلة لهم؛ وهي المعرفة بالدليل من جهة الجملة؛ لا من جهة التفصيل؛ انظر؛ الأحكام في أصول الأحكام/الأممي ج 4 ص 305

وَهَقَائِلُ الْأَصَحِّ 46 فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُوَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ التَّقْلِيدَ كَانِ

فِي عِلْمِ التَّرْجِيدِ.

(1/22) 47 وَقَدْ نَقَلَ تَفْهُمُ الدِّينِ (24) الْقَوْلَيْنِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَبَنَاهُمَا

عَلَى وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ هَلْ هُوَ عَلَى الْأَعْيَانِ فَلَايِدُهُ مِنَ النَّظَرِ وَلَا يَكْفِي التَّقْلِيدُ، أَوْ عَلَى
الْكِتَابَةِ فَيَسْتَفْتَى بِهِ. قَالَ: / وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ يَدْعِي الْإِجْمَاعَ عَلَى
تَفْهِيمِ مَا يَدْعِيهِ الْآخَرُ / (25). فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي تَفْسِيرِ التَّصْدِيقِ هَلْ هُوَ
خَدِثُ النَّظَرِ التَّابِعِ لِلْمَعْرِفَةِ أَوْ الْمَعْرِفَةُ فَقَطْ، يَسْتَلْزِمُ 48 الْوِفَاقُ عَلَى طَلَبِ الْمَعْرِفَةِ
(49) وَقَوْلُهُ: وَلَا يَكْفِي التَّقْلِيدُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ يَنَاقِضُهُ، إِذِ التَّقْلِيدُ لَا يَحْصُلُ
الْمَعْرِفَةَ 49.

قُلْتَ: فَلَمَّا 50 كَانَ الْقَوْلُ بِالتَّقْلِيدِ (49) مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ وَاجِبَةٌ

عَلَى الْكِفَايَةِ فَالْقَائِلُ بِالتَّقْلِيدِ (49) قَائِلٌ بِوُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ، إِذِ الْقَائِلُ بِالْمُقَيَّدِ قَائِلٌ
بِالْمُطْلَقِ، فَلَمْ يَكُنْ فِي الْمَعْرِفَةِ خِلَافٌ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ فَلَا تَنَاقُضُ فِي كَلَامِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْقَوْلُ بِوُجُوبِ النَّظَرِ يَسْتَلْزِمُ التَّكْلِيفَ بِالْمُسْتَنْعِ لِأَنَّ مِنَ
الْعَوَاقِمِ مَنْ لَا يَقْبَلُ النَّظَرَ.

قُلْتَ: النَّظَرُ الْوَاجِبُ عَلَى الْأَعْيَانِ هُوَ مَا تَحْصُلُ بِهِ (26) الْمَعْرِفَةُ

لِلْمُكْلِيفِ، وَالذَّلِيلُ الْمَوْصُلُ إِلَيْهَا يَحْصُلُ لَهُ بِإَيَّاسِرِ (27) نَظَرٍ.

46- م؛ و؛ الصحيح، 47- يلاحظ هنا اختلاف في ترفيم بعض الصفحات 48- و؛ فيستلزم

50- (ب)؛ 4

(49، 49)- ساقط من و

(24)- أبو العز مطلقى سبقت ترجمته

(25)- الكلام مختول بتصرف من شرح الإشاء الورقة (4/ب) مخ، ع (رقم 80 ق)

(26)- نفس القول عند الشيخ سيدي، انظر: شرح الصغرى للسبوسي/ تأليف الشيخ سيدي الورقة 3/ب

(27)- قارن ذلك بما أورده محمد شقرون في كتابه: الجيش والكمين لقتال من كفر عامة المسلمين مخ، خ
2775 د، فبعد ما رجع إيمان المقلد في العقائد ونسبه إلى إمبرشود وطائفة كبيرة من العلماء، أعقب ذلك بقول
أبناشاكاني: ... فترك العوام على الصحة والسلامة أسلم لهم وإغا يطلب منهم دليل جملي يوجب طمأنينة
قلوبهم وهو يحصل بإيسر نظر كما قال الأعرابي: البعرة تدل على البعير؛ وأثر الأقدام يدل على المسير
سماوات أمراج يورث ذات فجاج ألا يدل على المسير اللطيف الخبير... انظر الورقة رقم (3/ب)

وَلَيْسَ الْمَرَادُ مِنَ النَّظَرِ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهُ تَخْرِيرُ الْأَدْلَةِ الْمُرَكَّبَةِ مِنَ الْمُتَقَدِّمَاتِ الْمُفْتَقِرَةِ إِلَى الْأَنْظَارِ الدَّقِيقَةِ، وَدَفْعَ الشُّكُوكِ الْغَامِضَةِ وَالشُّبُهَاتِ الصُّعْبَةِ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَكْلُفِينَ (28) فَرَجُوبٌ 51 مِثْلَ هَذَا النَّظَرِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْكِفَايَةِ. وَلِأَجْلِ مَا ذَكَرَهُ 52 السَّائِلُ فَضَّلَ بَعْضُ سُرَّاحِ الْإِرْشَادِ وَقَالَ : يَوْجُوبُ النَّظَرُ فِي حَقِّ مَنْ يَقْبَلُ النَّظَرَ وَالْإِسْتِدْلَالَ دُونَ غَيْرِهِ. وَالتَّحْقِيقُ مَا تَقَدَّمَ (29) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

51- م، ر : قريب

52- سائط سن : هو

(28)- نفس الجواب الذي رد به ابن الحاجب- انظر : ص 219 من كتاب : منتهى الرصول
(29)- الظاهر أن المؤلف اختار الرأي الأوسط وهو كثيرا ما ينهج هذا النهج في الأمور الخلافية.

ثُمَّ ١ قَالَ ((فَلَا بُدَّ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ النَّائِبِ لِلْمَعْرِفَةِ))

21 قَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ (*)، وَقَوْلُهُ 2) : ((عَنْ مُسْتَنَدٍ جَمَلِيٍّ بِشُبُوتِ الصَّائِبِ، وَوُجُودِهِ، وَوُجُوبِ وَجُودِهِ، وَشُبُوتِ قِدَمِهِ، وَغَدَمِ تَرْكِيبِهِ، وَغَدَمِ تَجَزُّئِيَّتِهِ، وَغَدَمِ خُلُولِهِ فِي الْمُتَحَيَّرِ، وَغَدَمِ إِتْحَادِهِ بِغَيْرِهِ، وَغَدَمِ خُلُولِهِ فِيهِ، وَاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ فِي جِهَةٍ، وَاسْتِحَالَةِ فَيَاقِ الْحَوَادِثِ بِهِ، وَاسْتِحَالَةِ الْآلِمِ 3 وَاللَّدُنَّ عَلَيْهِ)) .

أَقُولُ : لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ 5 مَعْرِفَةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى وَجْهِ 6 الْإِحَاطَةِ مِمَّا لَا سَبِيلَ لِلْعُقُولِ إِلَيْهِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْمَطَالِبُ الَّتِي ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ مِمَّا يُمْكِنُ نَحْصِيلُهَا 7 بِالْأَدَلَّةِ وَجَيْتَ مَعْرِفَتِهَا عَلَى الْمُكَلِّفِ بِالْإِسْتِدْلَالِ.

فَإِذَا تَفَرَّرَ هَذَا فَأَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ قَدْ 5 اشْتَمَلَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ وَهِيَ مَطَالِبُ عِلْمِ الْكَلَامِ.

الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ مَا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ 8 عَزَّ وَجَلَّ 8

وَالثَّانِي : فِي بَيَانِ 9 مَا يَجِبُ لَهُ

وَالثَّالِثُ : فِي بَيَانِ مَا يَجُوزُ 10 فِي حَقِّهِ، وَقَدْ اشْتَمَلَ كَلَامُهُ هُنَا عَلَى مَطَالِبٍ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي سَنَعْرِفُهَا بِأَدِلَّتِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى 11.

قَوْلُهُ : ((فَلَا بُدَّ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ النَّائِبِ لِلْمَعْرِفَةِ)) قَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ.

وَقَوْلُهُ ((عَنْ مُسْتَنَدٍ جَمَلِيٍّ)) فَالْمُسْتَنَدُ 12 وَالسُّنْدُ وَاحِدٌ 13 هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي يَتَّبَعِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا 14 الدَّلِيلُ، وَالْجَمَلِيُّ مُقَابِلُ لِلتَّفْصِيلِيِّ 15، (23/1) وَهُمَا مَعًا مِنْ صِفَةِ الدَّلِيلِ.

- | | | | |
|--------------------------|---|---------------------------|--------------------------|
| 1- زيادة من ج، د، هـ | 5- ساقط من ج | 9- ساقط من ب | 12- أ، ب : المستند |
| (2) زيادة من ج، هـ | 6- في د، و : وجوب | 10- ج : ما يجب | 13- د، و : وهذا |
| 3- في ب، ج، د، و : اللام | 7- في و : يحصيلها | 11- أ، ب، ج، د، و : تعالى | 14- زيادة من ب، ج، د، هـ |
| 4- في ج، د، و : اللغات | (8، 8)- ب، ج، سبحانه، وفي ج، هـ : تعالى | 15- أ، ب : التفصيلي | |

قَسَمَنِي : أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِثْبَاتُ الْمَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ بِالْأَدَلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ الْمُتَقَرِّرةِ إِلَى الْأَنْظَارِ الدَّقِيقَةِ كَمَا سَبَقَ. بَلِ الدَّلِيلُ الْجَمَلِيُّ كَافٍ فِي الْخُرُوجِ مِنْ تَأْصِيَةِ التَّقْلِيدِ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِأَيْسَرِ نَظَرٍ.

وَقَوْلُهُ: ((يَثْبُوتُ الصَّانِعُ وَوُجُودُهُ))، الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَعْرِفَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِحَدِيثٍ، وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْخَرِ وَمَعْمُولِهِ إِذْ قَدْ 16 قِيلَ بِجَوَازِهِ وَقَدْ أُعْزِبَ الزَّمْخَشَرِيُّ (1) فِي كَشَّافِهِ 17 قَوْلَهُ تَعَالَى 18: [أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ] (2) ظَرْفًا لِقَوْلِهِ: الْيُسْيَامُ (3). وَهُوَ فِي التَّعْرِيبَةِ مَنْ عَلِمَ مَكَانَهُ. وَالثُّبُوتُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِقَابِلِهِ الشَّيْءِ. وَالْوُجُودُ (4) بِقَابِلِهِ الْعَدَمُ.

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ عَطَفَ الْمُصَنِّفُ الْوُجُودَ عَلَى الثُّبُوتِ، وَالثَّابِتُ هُوَ الْوُجُودُ 19، وَالْوُجُودُ 20 هُوَ الثَّابِتُ.

قُلْتُ : أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِإِثْبَاتِ الْحَالِ فَلَا يَرُدُّ السُّؤَالُ، فَإِنَّ الثَّابِتَ 21 عَلَى الْقَوْلِ بِهَا أَعْمُ مِنَ الْوُجُودِ إِذْ كُلُّ وَجُودٍ ثَابِتٌ وَلَيْسَ كُلُّ ثَابِتٍ وَجُودًا 22. فَقَلَى هَذَا يَكُونُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مِنْ عَطِيفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ لَا مِنْ عَطِيفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ. وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْسِ الْحَالِ فَالَّذِي سَهَّلَهُ اخْتِلَافُ اللَّفْظَيْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ ((وَوُجُوبٌ وَوُجُودٌ)) يَعْنِي بِالْوُجُوبِ الْوُجُوبَ الدَّائِيَّ. فَالْوَاجِبُ لِذَاتِهِ هُوَ الَّذِي يُلْزَمُ مِنْ فَرْضِ عَدَمِهِ مُحَالٌ لِذَاتِهِ، فَلَا يَصِحُّ فِي الْعِلَلِ انْتِفَاؤُهُ وَمُسَابِلُهُ الْمُسْتَحِيلُ وَهُوَ الَّذِي يُلْزَمُ مِنْ فَرْضِ وَجُودِهِ مُحَالٌ لِذَاتِهِ.

16- ساقط من ب، ج، و 18- أ، ب، ج، د؛ و ؛ تعالى 19- أ؛ ج ؛ الموجود 20- أ؛ د؛ و ؛ والموجود

17- أ؛ كاشفه 21- ج ؛ الثبت 22- د؛ و ؛ موجود

(أ)- هو : محمود عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللفظ، وعلم البيان، كان إمام عصره من غير مدافع، صنف التصانيف البديعة منها : (الكشاف) في تفسير القرآن، والخصائص بالمسائل النصوبية، (المفرد والمركب) في العربية، (الفائق) في تفسير الحديث، (المنهاج) في الأصول... وكان قد سافر إلى مكة وجاور بها زمنا فصار يقال له (جار الله) لذلك... كان معتزلي الاعتقاد، ولد سنة 467هـ بمخمس وتوفي سنة 538هـ بخرجانية خوارزم... ابن خلكان، وفيات ج 5 ص 168

، خصائص العشرة الكرام البررة رضي الله عنهم الزمخشري، تحقيق د. بهيجة باقر الحسني ص 9-16

المؤسسة العامة للطباعة والطباعة بغداد 1388هـ/1968م، (د)- البقرة 183، (ج)- الكشاف ج 1 ص 170

(4)- الوجود : حقيقته هي الصفة التي لا تغفل الذات بدونها، وقد عده الإمام الرازي صفة زائدة على الذات-

ومنصب المتعري أنه عين الذات ليس بزائد عليها... انظر : شرح صفري الصفري للسمرقسي تأليف الشيخ

سيدي- الورقة (4/4).

فَلَا يَصِحُّ فِي الثَّقِيلِ وَجُودُهُ، وَيُقَابِلُهُمَا 23 الْمُمْكِنُ وَهُوَ مَا لَا يَلْزَمُ مِنْ فَرَضٍ 24 وَجُودِهِ
وَلَا مِنْ فَرَضٍ عَدَمِهِ مُحَالٌ لِذَاتِهِ.

فَصَلِّ : وَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَطَالِبِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَ
المصنف، وهي 25 : ثُبُوتُ الصَّانِعِ، وَوُجُودِهِ، وَوُجُوبُ وَجُودِهِ.

فَقُولُ : الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الصَّانِعِ يَنْتَبِهُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْعَالَمِ وَأَقْسَامِهِ
وَأَحْكَامِهِ.

فَالْعَالَمُ عِبَارَةٌ : عَنْ كُلِّ مَوْجُودٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى 26 وَصِفَاتِ ذَاتِهِ. وَهُوَ
إِمَّا جَوَاهِرٌ وَإِمَّا أَعْرَاضٌ (5) وَالجَوْهَرُ : هُوَ الْمَتَحَيِّرُ. وَالْعَرَضُ : هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ
بِالْجَوْهَرِ. وَكُلُّ عَرَضٍ حَادِثٌ لِلطَّرِيقِ وَالْإِنْتِفَاءِ. وَكُلُّ جَوْهَرٍ حَادِثٌ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو 27 عَنْ
الْحَادِثِ. وَمِنْ أَحْكَامِ الْعَالَمِ أَيْضًا الْإِمْكَانُ لِأَنَّهُ مُفْتَقِرٌ وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ مُمَكِّنٌ. فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا
نَسَأَلُ أَنْ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى ثُبُوتِ الصَّانِعِ يُمَكِّنُ 28 أَنْ يَكُونَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ
وَالْأَعْرَاضِ، إِمَّا بِحُدُوثِهِ وَإِمَّا بِإِمْكَانِهِ فَهَذِهِ وَجُوهٌ أَرْبَعَةٌ (6)، (7).

23- و : ينابله 24- ساقط من م؛ و

25- م؛ و : وهو 27- أ، ج؛ و : لا يخلو

26- أ، ب، ج، د؛ و : وعلى 28- ب، م؛ و : ممكن

(5)- شرح المصنف بين تعريفه العالم عند سلف الأمة وخلقها- انظر : اللمع/ للجويني تحقيق فوقية حسين ص 86

(6)- نفس الطرق التي حصرها صاحب المواقف والمراد ضمن مسلك المتكلمين في إثبات الصانع

انظر : ص 466 من شرح السيد الشريف للمواقف والمراد (مرجع سبق ذكره)

ويلاحظ في هذا الصدد أن ابن زكري اقتصر هنا على مسلك المتكلمين.

ذلك المسلك الذي شهد ابن تيمية نقدا صريحا، انظر مختلطات من ذلك النقد في الصفحة التالية الهامش (8).

وفيل ذلك نذكر قول محمود قاسم في تحقيقه لكتاب مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد الطبعة الثالثة ص

11، 12 حيث يقول : (...) فإننا نحن عدنا إليهم (المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة) وجدنا أنهم وإن وجدوا في

أمثال هذه الآفة، فإن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع

الناس وما أنزل الله من السماء من ماء... لا يثبت لثبوتهم بعقولهم] -البقرة 163- دعوة إلى إثبات وجود الله

بالعقل، فإنهم لم يوفقوا في الكشف عن الأدلة البرهانية التي احتوى عليها كتاب الله وإنما جنحوا إلى

استخدام أدلة أخرى عليها مسحة غالبية من الجدل الكريه الذي نصفه هذا الوصف، لأنه يثير من الشكوك أكثر

مما يدعو إلى الإقناع. وأشهر أدلتهم الجدلية في هذا الموضوع دليان هما : دليل الجوهر الفرد، ودليل الممكن

والواجب

(7)- يلاحظ في هذا الصدد أن الأشعري اقتصر في كتابه اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع على الدليل

الشرعي في إثبات وجود الصانع... انظر ص 82 من نفس المرجع.

الْأَوَّلُ : الإِسْتِدْلَالُ بِخُدُوثِ الْجَوَاهِرِ، وَهُوَ 29 طَرِيقُ الْخَلِيلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَغَلِيهِ.

وَذَلِكَ أَنَّ يُقَالَ : الْعَالَمُ حَدِيثٌ وَكُلُّ حَدِيثٍ فَلَهُ مُحَدِّثٌ فَالْعَالَمُ لَهُ مُحَدِّثٌ

الثَّانِي : بِإِمْكَانِهَا وَهُوَ أَنَّ يُقَالَ : الْعَالَمُ مُمَكِّنٌ وَكُلُّ مُمَكِّنٍ فَلَهُ مُؤَثِّرٌ، فَالْعَالَمُ لَهُ مُؤَثِّرٌ.

الثَّالِثُ : بِخُدُوثِ الْأَعْرَاضِ مِثْلُ مَا نَشَاهِدُ 30 مِنْ انْتِلَابِ النُّطْفَةِ عَلَقَةً ثُمَّ مُضَفَّةً ثُمَّ لَحْمًا وَدَمًا. فَلَا بُدَّ مِنْ مُؤَثِّرٍ حَكِيمٍ.

الرَّابِعُ : بِإِمْكَانِهَا، وَهُوَ أَنَّ الْأَجْسَامَ مُتَمَاثِلَةً (1/24) فَاخْتِصَاصُ كُلِّ بِمَا لَهُ 31 مِنَ الصِّفَاتِ حَاضِرٌ 32 فَلَا بُدَّ فِي التَّخْصِصِ مِنْ مَخْصِصٍ (6).

ثُمَّ نَقُولُ 33: مُدَبِّرُ الْعَالَمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا لِأَنَّهُ ثَبَتَ لَهُ التَّأْيِيرُ. وَكُلُّ 34 مَنْ ثَبَتَ لَهُ التَّأْيِيرُ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا، فَمُدَبِّرُ الْعَالَمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا، ثُمَّ نَقُولُ : إِنْ كَانَ وَاجِبَ الوجودِ لِذَاتِهِ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَإِلَّا كَانَ مُمَكِّنًا فَيَحْتَاجُ إِلَى مُؤَثِّرٍ 35. وَيَعْرُدُ الْكَلَامُ فِيهِ فَيَلْزَمُ الدُّورُ أَوْ التَّسْلُسُ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا لِذَاتِهِ. وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

تَبْيِيهِ : اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الوجودِ، فَقِيلَ هُوَ طَبِيعَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْوَاجِبِ وَالْمُسْكِنِ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَنْ قَالَ بِأَنَّ (36) الوجودَ زَائِدٌ عَلَى الْمَاهِيَةِ. وَقِيلَ هُوَ طَبِيعَةٌ مُخْتَلِفَةٌ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَنْ قَالَ بِأَنَّ (36) وجودَ كُلِّ شَيْءٍ عَيْنُ مَاهِيَتِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ 29-1: ربهى 32- ساقط من م 35- م : مؤثر

30- م، و : ما يشاهده 33- ساقط من م، و (36/36)- ساقط من ج

31- م، و : ماله 34- زيادة من م، و

(8)- تلك طرق لإثبات الصانع عند المتكلمين، وقد أخذ ابن تيمية على هذا الدليل مأخذ كثيرة منها : أن المتكلمين لجأوا في هذا البرهان إلى مقدمات ليست بينة بنفسها ولا يمكن إثباتها بطريق القطع... كما يرى أنها طريقة مبتدعة مذمومة في الشرع.. كما يجب ابن تيمية من جعل المتكلمين النظر في هذا الدليل هو النظر الواجب، كما رد ابن تيمية عليهم زعمهم أن هذه الطريقة هي طريق إبراهيم الخليل عليه السلام ذلك أن إبراهيم كما قال ابن تيمية لم يكن بصدد لإثبات الصانع حتى يستدل بعادته على معذته وإثباته استدلالاً بأفول الكواكب ومغيبها على بطان عبادتها وعدم صانعيتها للألوهية.. ثم يعرض الدليل البديل ويشتغل فيه شرطان : اتفاق العقول السليمة عليه وأن يكون شرعياً، بمعنى أن الشارع قد استدلى به وأمر الناس أن يستدلوا به، مثال ذلك الاستدلال على الخالق بخلق الإنسان.. انظر : ابن تيمية السلفي نقده لمالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات / محمد خليل هراس، مكتبة الطحاوية طنطا، ط (3) ص 70-81 ويتناول في كتاب السموات : فالاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة صحيحة ربهى شرعية... انظر : قام ذلك في كتاب النبوات ص 48، دار الفكر-بيروت

الْأَشَاعِرَةُ. وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ الْمُغْتَرَلَةِ (9).

وَقَالَتِ الْفَلَّاسِفَةُ : الوجودُ زَائِدٌ عَلَى الوجودِ فِي الْمُعَيَّنِ دُونَ الْوَاجِبِ.
فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لَفْظُ الوجودِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ 37. وَعَلَى الثَّانِي مِنَ
الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ. وَعَلَى الثَّالِثِ يَكُونُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَشْكُكَةِ.

وَقَوْلُهُ : ((وَتُبُوْتِ قِدَمِهِ)). يَعْنِي أَنَّ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى 38
قَدِيمٌ (10)، فَلَا أَوَّلَ لوجودِهِ. وَقَدْ سَبَقَ الْبُرْهَانُ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبُ الوجودِ لِذَاتِهِ فَتَجِبُ
أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا 39 بَاقِيًا.

تَنْبِيْهٌ : اخْتَلَفَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي صِفَةِ الْقَدَمِ (11)، فَقِيلَ : هِيَ 40. مِنْ
الْصِّفَاتِ السُّلْبِيَّةِ (41) وَقِيلَ هِيَ مِنَ الصِّفَاتِ 42 الثَّبُوتِيَّةِ. وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي،
قِيلَ 43: هِيَ مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي. وَنُقِلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنِ الشَّيْخِ فِي أَوَّلِ
أَمْرِهِ 44 ثُمَّ رَجَعَ (44). وَقِيلَ هِيَ 45 مِنَ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ هُوَ أَنَّهُ لَا رُبَّةَ بَيْنَ الْقَدَمِ وَالْمُحْدُوثِ، فَإِنْ
الشَّيْءُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثًا.

37- م، و : المتواطئة (41، 41) - ساقط من : و

38- أ، ب، ج، م، و : تعالى 42- 1 : الصفة 44- ب، ج، م : مرة

39- ساقط من م، و 43- م : فليل 45- ب، ج : هو، و : إنها

40- م، و : إنها

(9)- عن مذهب الأشاعرة في الوجود، انظر : شرح صغير الصغرى للسنوسي تأليف الشيخ سيدي الورقة 4/1.

(10)- يقول محمد ناصر الدين الألباني في شرحه للعقيدة الطحاوية الطبعة الأولى ص 19 : أعلم أنه ليس من
أسماء الله تعالى «القديم» وإنما هو من استعمال المتكلمين فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن-
هو المتقدم على غيره- ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره لا فيما لم يسبقه عدم كما قال
تعالى: [حتى عاد كالعرجون القديم] يس 38

والعرجون القديم : الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد فليل الأول قديم، وإن كان
مسبوقا بغيره كما حققه شيخ الإسلام في (مجموع الفتاوى)، والشارح أبو العز (في شرحه). لكن أفاد الشيخ
ابن مانع هنا فيما نقله عن ابن القيم في (البداية) أنه يجوز وصفه سبحانه بالقديم بمعنى أنه بصر عنه...

(11)- وحققيقته سلب عدم السابق على الوجود انظر : شرح صغير الصغرى للسنوسي/ تأليف : الشيخ
سيدي الورقة : (4/4).

وَحَقِيقَةُ الْحَادِثِ 46 مَا لَهُ أَوَّلٌ وَالْقَدِيمِ 47 مَا لَا أَوَّلَ لَهُ وَهُوَ سَلْبٌ مَا وَجَدَ لِلْحَادِثِ (48) مِنَ الْأَوَّلِيَّةِ 48) وَذَلِكَ نَفْيٌ مَحْضٌ وَالنَّفْيُ الْخَصُّ لَا يَكُونُ صِفَةً مَعْنَى وَلَا صِفَةً نَفْسٍ. وَاجْتَنَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بَأْنَ الْقِدَمِ عِبَارَةً عَنْ نَفْيِ الْعَدَمِ السَّابِقِ وَنَفْيِ النَّفْيِ بِالضَّرُورَةِ نُبُوْتُ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْقِدَمُ صِفَةً ثُبُوتِيَّةً.

وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا جَيِّنُذٌ إِمَّا أَنْ تَكُونَ قَدِيمَةً أَوْ حَادِثَةً وَالْقِسْطَانِ بَاطِلَانِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِإِنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لِلْقَدَمِ قِدَمٌ آخَرُ وَيَلْزَمُ التَّنَسُّلُ وَهُوَ مُحَالٌ. وَأَمَّا الثَّانِي فَيَلْزَمُ 49 عَلَيْهِ قِيَامُ الْخَوَادِثِ بِدَائِهِ تَعَالَى 50 وَهُوَ مُحَالٌ.

وَقَوْلُهُ ((وَعَدَمُ تَرْكِيبِهِ))، يَعْنِي: أَنَّ أَنْوَاعَ التَّرْكِيبِ كُلَّهَا مُسْتَحِيلَةٌ (12) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 51، وَذَلِكَ بِأَنَّ التَّرْكِيبَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَجْزَاءٍ حِسِّيَّةٍ كَالْجَسَمِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، إِمَّا مُنْفِصَةً فِي 52 الْمَاهِيَّةِ كَأَجْزَاءِ النَّارِ وَالْمَاءِ وَالْهَوَاءِ 53 وَالشَّرَابِ.

أَوْ مَحْتَلِفَةً كَأَجْزَاءِ الْحَقَائِقِ الْمَعْنِيَّةِ وَالنَّبَاتِيَّةِ وَالْحَيَوَانِيَّةِ، أَوْ مِنْ أَجْزَاءٍ عَقْلِيَّةٍ إِمَّا مِنْ مَادَّةٍ وَصُورَةٍ 54 كَالْجَسَمِ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ، أَوْ مِنْ جِنْسٍ (25/1) وَفَصْلٍ كَالْإِنْسَانِ وَالطَّيَاسِرِ وَالْبَيَاضِ 55 وَالسَّوَادِ.

تَبَادُا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ الْبُرْهَانَ عَلَى اسْتِحَالَةِ التَّرْكِيبِ هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 51 فَاعِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ وَالْفَاعِلُ بِالْإِخْتِيَارِ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ التَّرْكِيبُ (56) قَالَهُ تَعَالَى 57 يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ التَّرْكِيبُ 56).

54-1 : وسورة

50-1 : ب، ج، م، و : تعالى

46-م، و : الحديث

55- ساقط من م، و

51-1 : ب، ج، م، و : تعالى

47- م : بالسند

(56)56- ساقط من ج

52- ساقط من ب، ج، م، و

(48)48- ساقط من ج

57-1 : ب، م، و : تعالى

53- م، ومن الهوا

49- و : فيلزم

(12)- عن ما يستحيل في حقه تعالى انظر : شرح مغزى الصغرى للسبوسي تأليف الشيخ سيدي الورقة

1/7، و 1/8

أَمَّا الصُّغَرَى فَلِلَّهِ لَوْ كَمْ يَكُنْ فَاعِلًا بِالْإِخْتِيَارِ لَكَانَ فَاعِلًا بِالذَّاتِ وَلَوْ كَانَ فَاعِلًا بِالذَّاتِ كَمْ يَتَخَصَّصُ فِي الْأَفْعَالِ مِثْلُ عَنِّ مِثْلُ وَاللَّازِمُ بِأَعْلَى فَالْمَلْزُومُ مِثْلُهُ.

وَأَمَّا الْكُبْرَى فَلِلَّهِ الْفَاعِلُ بِالْإِخْتِيَارِ يَحِبُّ اتِّصَافَهُ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ 58. فَلَوْ رُحِضَ تَرْكِيبُ ذَاتِهِ مِنْ جُزْئَيْنِ 59 فَإِذَا أَنْ يَقُومَ بِكُلِّ جُزْءٍ عِلْمٌ وَقُدْرَةٌ وَإِرَادَةٌ فَيَلْزَمُ التَّعَدُّدُ أَوْ يَقُومَ بِالْجُمْلَةِ صِفَةً وَاحِدَةً فَيَلْزَمُ انْقِسَامُ مَا لَا يَنْقَسِمُ أَوْ يَقُومُ بِالْبَقِيصِ دُونَ الْبَقِيصِ فَيَلْزَمُ الْإِفْتِقَارُ إِلَى الْخُصُوصِ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْفَاعِلَ بِالْإِخْتِيَارِ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ التَّرْكِيبُ.

وَقَوْلُهُ ((وَعَدِمَ تَجْزِئَتَهُ))

يَعْنِي أَنَّ 60 ذَاتَ اللَّهِ (61 سُبْحَانَهُ 61) وَتَعَالَى 62 يَسْتَحِيلُ عَلَيْهَا التَّجْزِئَةُ كَالْتَجْزِئَةِ الَّتِي أَثْبَتَتْهَا النُّصَارَى فَإِنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مَعْبُودَهُمْ جَوْهَرٌ لَهُ ثَلَاثَةُ أَقَانِيمَ : أَقْنُومُ الْوُجُودِ وَيُعَيِّرُونَ عَنْهُ بِالْآبِ 63.

وَأَقْنُومُ الْعِلْمِ وَيُعَيِّرُونَ عَنْهُ بِالْإِبْنِ. وَأَقْنُومُ الْحَيَاةِ 64 وَيُعَيِّرُونَ عَنْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ. فَقَالُوا : اسْمُ الْآبِ وَالْإِبْنِ وَرُوحِ الْقُدُسِ إِلَهُ وَاحِدٌ.

وَالْأَقْنُومُ : كَلِمَةُ يُونَانِيَّةٌ 65 وَمَعْنَاهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ الْأَصْلُ. أَيْ : الْأَصْلُ الَّذِي كَانَتْ عَنْهُ حَقِيقَةُ إِلَهُهِمْ 66.

وَقَدْ طَالَبَهُمُ الْأَيْمَةُ فِي دَلِيلِ الْخَصْرِ، فَقَالُوا : لِأَنَّ الْخَلْقَ وَالْإِبْدَاعَ لَا يَتَأْتَى 67 إِلَّا بِهَا. فَقَالُوا لَهُمْ : وَالْإِرَادَةُ وَالْقُدْرَةُ لَا يَتَأْتَى 68 الْخَلْقُ إِلَّا بِهِمَا فَاحْكُمُوا بَأَنَّ 69 الْأَقَانِيمَ خَمْسَةٌ.

58- ب، ج، م : والحياة
59- أ، ب، ج، م، و : جزئين
60- ساقط من م، و
61، 61- زيادة من ب، ج، م، و
62- أ، ب، ج، م، و : تعالى
63- أ، ب، ج، م، و : الآب
64- ب، م : الحياة
65- و : يونانية
66- أ : إلههم، و : إلههم
67- ج : لايتأتا
68- ب، ج : لايتأتا
69- ب : أن

وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ التَّجْزِئَةِ هُوَ نَفْسُ الدَّلِيلِ عَلَى اسْتِحَالَةِ 70
الشَّرَكِيبِ (71) لِأَنَّ الشَّرَكِيبَ يَسْتَلِزُّمُ الشُّجْرِيَّةَ (71) إِمَّا حِسًّا وَإِمَّا عَقْلًا.

فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا كَانَ الشَّرَكِيبُ يَسْتَلِزُّمُ الشُّجْرِيَّةَ فَاسْتِحَالَتُهُ تَسْتَلِزُّمُ
اسْتِحَالَتِهَا 72 فَلِمَ عَقَلَهَا الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِ.

قُلْتُ : خَصَّهَا بِالذِّكْرِ تَنْبِيْهًا 73 عَلَى اعْتِقَادِ النَّصَارَى لَهَا 74 وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ : ((وَعَدَمُ حُلُولِهِ فِي الْمُتَحَيِّرِ)) .

يَعْنِي : أَنَّ الْحُلُولَ إِثْمًا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 75 لِأَنَّ الْحُلُولَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
بِمَعْنَى الْخُضُولِ فِي الْخَلِّ كَمَا لَوْ كَانَ الْحَالُ جِسْمًا كَحُلُولِ الْمَاءِ فِي الْإِنَاءِ ، وَإِمَّا أَنْ
يَكُونَ بِمَعْنَى الْقِيَامِ بِالْفَيْزِ كَحُلُولِ الْبَيَاضِ فِي الْجَسِمِ.

وَالْفَرْضُ 76 أَنَّا نَفَرِّقُ بَيْنَ حُلُولِ الْمُتَمَكِّنِ فِي الْمَكَانِ بِمَعْنَى تَمَاشِيهِمَا 77
بِسَطْحَيْهِمَا وَبَيْنَ حُلُولِ اللَّوْنِ فِي الْمُتَلَوِّنِ حُلُولَ الْإِثْصَافِ.

فَالْأَوَّلُ مِنْ صِفَاتِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ وَالثَّانِي مِنْ تَوَارِمِ الْأَعْرَاضِ .
وَيُسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ 79 تَعَالَى 80 أَنْ يَحُلَّ فِي الْفَيْزِ لَاسْتِحَالَةَ كَوْنِهِ جَوْهَرًا أَوْ جِسْمًا
(81) أَوْ عَرْضًا . أَمَّا الْأَوَّلُ وَالثَّانِي فَنَقُولُ : لَوْ كَانَ جَوْهَرًا أَوْ جِسْمًا (81) لَا تُصَفَّ 82
بِصِفَاتِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ (81) إِمَّا يَكُلِّهَا 83 فَيَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الضَّدِّيْنِ أَوْ بَعْضُهَا
تَبَلُّزُ الشَّرَكِيبِ بِلَا مُرْجِحٍ (26/1) أَوْ الْإِحْتِيَاجُ (81) فَلْيَلْزَمُ الْحُدُوثُ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ 84 فَنَقُولُ 85 : قَدْ بَرَهْنَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى 86 فَاعِلٌ بِالْإِحْتِيَارِ
تَلَوُّ كَانَ مُعْنًى ، وَقَدْ وَجَبَ إِثْصَافُهُ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ لِلزَّمِ قِيَامُ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى
وَهُوَ مَحَالٌ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا جِسْمٍ وَلَا عَرْضٍ فَلَا 87 يَصِحُّ

70 - ساقط من م؛

78 - ر ؛ بسطحيهما

70 - ساقط من م؛

86 - (ب، ج، م)؛ و ؛ تعالى

79 - (ب، ج، م)؛ و ؛ الباري

(71) (71) - ساقط من م؛

87 - ؛ و لا

80 - (ب، ج، م)؛ و ؛ تعالى

72 - م؛ و ؛ استحالتها

(81) (81) - ساقط من و

73 - م؛ و ؛ تنبيهها

82 - م؛ و ؛ لا انصف

74 - م؛ و ؛ تنبيهها

83 - (ب، ج، م)؛ و ؛ كلها

75 - زيادة من (ب، ج، م)؛ و

84 - (ب، ج)؛ و ؛ الثاني

76 - م؛ و ؛ والبرص

77 - ب ؛ بتاسكها

عَلَيْهِ الْخُلُولُ فِي شَيْءٍ. وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ بِفَضْلِهِ.

وَقَوْلُهُ: ((وَعَدَمُ إِثْبَادِهِ بِغَيْرِهِ 88)).

الإِثْبَادُ عِبَارَةٌ عَنْ صَيْرُورَةِ الشَّيْئَيْنِ شَيْئًا وَاحِدًا وَهُوَ عَلَى الْإِلَهِ مُحَالٌ. بَرَهَانُهُ: أَنَّ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ إِذَا أُثْبِتَ بِالْآخِرِ فَإِنَّ بَقِيَّتَهُ 89 عَلَى حَالِهِمَا فَهُمَا إِثْنَانِ لَا وَاحِدٌ. وَإِنْ عُدَّ هُمَا كَانِ الْمَوْجُودُ غَيْرَهُمَا، وَإِنْ عُدَّ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخِرِ امْتَنَعَ الْإِثْبَادُ، لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يَكُونُ عَيْنَ الْمَوْجُودِ.

وَقَوْلُهُ: ((وَعَدَمُ حُلُولِهِ فِيهِ)).

تَدْتَلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى بِعَيْنِيهِ فَنُظَاهِرُهُ يَفْتَضِي التَّكْرَارَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَدِّهِ الْمُضَافُ أَيُّ وَعَدَمِ حُلُولِ صِفَتِهِ. وَيَكُونُ تَنْبِيْهَا 90 عَلَى مُعْتَقِدِ النَّصَارَى فِي الْمَسِيحِ. فَإِنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْكَلِمَةَ خَلَّتْ بِنَاسُوتِ الْمَسِيحِ فَاتَّحَدَتْ بِهِ، وَنَسَبَتْهَا إِلَى الدَّابِّ عِنْدَهُمْ بِسَبَبِ حَالِ نَفْسِيَّةِ أَوْ وَجْهِهِ وَاعْتِبَارِهِ فِي الْعَقْلِ.

وَقَدْ قَامَتِ الْآدِلَةُ الْقَطْعِيَّةُ عَلَى اسْتِحَالَةِ الْخُلُولِ 91 عَلَى 92 إِلَهِ تَعَالَى 93 فِي شَيْءٍ فَكَدِّلَتْهُ 94 صِفَاتُهُ إِذْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الْإِنْتِقَالُ. وَهَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالدَّابِّ الْفَدِيمَةِ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ اسْتِقَالُ عَيْنِ 95 الْمَعْنَى مِنْ دَابِّ إِلَى دَابِّ أُخْرَى فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ.

وَقَوْلُهُ: ((وَاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ فِي جِهَةٍ (13))).

بَرَهَانُهُ أَنَّ نَقُولَ: لَوْ كَانَ فِي جِهَةٍ لَكَانَ 96 مُتَحَيِّرًا وَكُلُّ مُتَحَيِّرٍ

حَادِثٌ (14) وَقَدْ قَامَ الْبَرَهَانُ عَلَى قِدَمِهِ.

88- ر: بغير 91- ر: حلول 94- 1: فكذا

89- ج: بشي 92- ساقط من م: هو 95- م: و: غير

90- م: أو: تنبها 93- (أب، ج، م، هـ): تنبلي 96- (ج، م، هـ): كان

(13)- لقد نسب الشيخ سيحي، شارح مغري الصغرى للسنوسي، القول بالجهة إلى الحشوية والكرامية ثم برأ الإمام أحمد بن منبل، والشيخ بن أبي زيد، وأبي عمر بن عبد البر، من ذلك.

انظر: شرح مغري الصغرى للسنوسي، الورقة: 7/ب، 8/أ

(14)- انظر: المع الأتلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة الجويني. تحقيق: فوقية حسين من 107. فقد ذكر هذا البرهان مجملًا.

وَأَبْضًا لَوْ كَانَ فِي الْخَيْرِ لَكَانَ إِمَّا مُتَنَاهِيًا مِنْ كُلِّ الْجَوَابِ أَوْ غَيْرَ مُتَنَاهٍ 97 مِنْ كُلِّ الْجَوَابِ أَوْ 98 يَكُونُ مُتَنَاهِيًا مِنْ بَعْضِ الْجَوَابِ دُونَ بَعْضِ 92.

وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ وَإِلَّا لَكَانَ اخْتِصَاصُهُ بِذَلِكَ الْمَقْدَارِ الْمُتَنَاهِي مِنْ كُلِّ الْجَوَابِ دُونَ الرَّائِدِ وَالنَّقِصِ مُحْتَاجًا 99 إِلَى الْخُصِصِ وَذَلِكَ يُوْجِبُ الْخُذُوثَ.

وَالثَّانِي أَيْضًا بَاطِلٌ لِأَنَّ التَّبَعْدَ الَّذِي لَا نِهَآيَةَ لَهُ مُحَالٌ لِأَنَّ كُلَّ بَعْدٍ قَابِلٌ لِلزِّيَادَةِ 100 وَالنَّقْصِ، وَ 101 كُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُتَنَاهٍ. وَيَبْطُلُ الثَّالِثُ 102 بِمَا نَطَّلَ بِهِ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي.

وَأَيْضًا اخْتِصَاصُ بَعْضِ الْجَوَابِ بِالنِّهَآيَةِ وَالْبَعْضِ بِعَدَمِهَا مُفْتَقِرٌ إِلَى الْخُصِصِ فَيَلْزِمُ الْخُذُوثَ.

لَا يَقَالُ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: مَا الْمَانِعُ مِنْ فَرْضِهِ عَلَى كَثِيرَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَاجِبَةٍ لَا تَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَ كَمَا قُلْتُمْ إِنَّ الْبَارِي تَعَالَى 103 مَوْصُوفٌ بِصِفَاتٍ وَاجِبَةٍ لَهُ 104 لَا تَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَ لِأَنَّا نَقُولُ: يَنْسَبُ الْأَجْزَاءُ إِلَى الْجِسْمِ الْمُؤْتَلَفِ مِنْهَا سِتَّةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْجِسْمَ قَابِلٌ لِلِانْتِلَافِ 105 مِنْ بَعْضِهَا 106 (لَا قَابِلًا لِلِانْتِلَافِ 105 مِنْ بَعْضِهَا 106) الْآخِرُ، وَ 104 حِينَئِذٍ يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَ وَمَاهِيَّةُ الْبَارِي تَعَالَى 107 لَمْ تَهْلِكْ حَقِيقَتُهَا فَيُحْكَمُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلزِّيَادَةِ 108 عَلَى مَا انْجَسَتْ 109 بِهِ فَاصْتَحَلَّ الْخَيَالُ. وَإِنَّمَا (1/27) أَثْبَتْنَا الصِّفَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى 107 بِطَرَفَتَيْنِ: أَحَدُهُمَا إِثْبَاتُ مَا تَوَقَّفَ الْإِبْدَاعُ وَالْإِجَادَةُ 110 عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ 111، وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْقِدَمِ، وَالْبَقَاءِ.

- | | | |
|----------------------------------|---------------------------------|-----------------------|
| 97- و : مثاله | 103- (ب، ج، م، و) : تعالى | 109- م، و : اتصف |
| 98- م : و | 104- ساقط من م، و | 110- م : الاتحاد |
| 99- م، و : محتاج | 105- ب : للاتلاف | 111- ب، ج، م : الحياة |
| 100- م، و : الزيادة | (106، 106)- زيادة من ب، ج، م، و | |
| 101- الوار : زيادة من ب، ج، م، و | 107- (ب، ج، م، و) : تعالى | |
| 102- ساقط من و | 108- ج : للزيادة | |

وَالثَّانِي: مَا أَرَشَدَ السَّمْعُ إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ سَمِيعًا بَصِيرًا فَتَكَلَّمَ
 عَلَى إِحْدَى 113 الطَّرِيقَتَيْنِ أَوْ بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ وَالْعَقْلِ عَلَى نَفْيِ النُّقَايِصِ. وَمَا سَوَى
 مَا عَلَيْنَا لَمْ يَفْهَمْ حَقِيقَتَهُ وَلَا حَقِيقَةَ الدَّائِي فَتَنَسَّبَهُ إِلَيْهَا.
 وَفِي زَعْمِ انْتِحْصَارِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 107 فِيمَا عَلَيْنَا فَلَا يَخْفَى تَحَكُّمُهُ
 لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الدَّلِيلِ عَدَمُ الْمَذْلُولِ.

وَاجْتَنَحَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْأَرْبَعِينَ: / يَأْنُ الْعَالَمُ كَرَّةً فَلَوْ حَصَلَ فَوْقَ
 أَحَدِ 114 الْجَوَائِبِ صَارَ 115 أَسْفَلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْمٍ آخَرِينَ، وَلَوْ أَحَاطَ بِكُلِّ
 الْجَوَائِبِ صَارَ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ إِلَهَ الْعَالَمِ فَلِكُلِّ مِنَ الْأَفْلَاقِ الْخَاطِطَةِ بِالْأَرْضِ وَذَلِكَ
 لَا يَقُولُ بِهِ مُسْلِمٌ (15).

قَالَ شَرْفُ الدِّينِ: هَذَا الْإِلْزَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ شَكْلَ الْعَالَمِ كَرَّةً (16).
 وَلَيْسَ أَمْرًا 116 مُتَّفَقًا 117 عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُلَلَاءِ وَلَا ذَلَّ عَلَيْهِ سَمْعُ قَاطِعٍ. وَالْإِعْتِمَادُ فِي
 ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الشَّكْلَ 119 الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْإِنْطِطَارَ وَالْإِنْشِقَاقَ 120 لَيْسَ بِشَيْءٍ،
 تَبَازُلُ التَّسَرُّعِ ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ سَيَكُونُ وَيَقَعُ وَلَا يَقَعُ إِلَّا جَائِزًا. وَالْإِحْتِجَاجُ عَلَى ذَلِكَ بِمَا
 يَسَاعَدُ 121 مِنْ طُلُوعِ مَنِيرَةٍ عِنْدَ غُرُوبِ أُخْرَى وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ كَيْدُلُ عَلَى أَنَّ مَا يَلِينَا
 مِنَ السَّنَاءِ مُقْتَضٍ وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَارِجَ مُحْدَوْدٌ. كَمَا أَنَّ نَسَائِدَ سَقْفًا يَكُونُ قُبَّةً
 مِمَّا يَلِينَا وَقَدْ يَكُونُ مَرْتَبَعًا مِنْ خَارِجٍ (17).

112- الرازي: زيادة من ب، ج، د، هـ. 117- د، هـ: متفق

113- د، هـ: واحد 118- و: العقلا

114- ج: واحد 119- ب، ج، د، هـ: (+) هو الشكل

115- ب، ج، د، هـ: صارت 120- ب، ج، د، هـ: (+) و

116- د، هـ: أمر 121- أ: بما يشابه

(15)- انظر الورقة (69/ب) من شرح المعالم للرازي/ تأليف شرف الدين

(16)- لعل صوابه (كروي)، انظر: المرجع نفسه

(17)- المرجع نفسه

قُلْتُ: طُلُوعُ كُلِّ دَرَجَةٍ مِنْ فَلَكِ الْبُرُوجِ مَعَ غُرُوبِ تَطْيِيرَتِهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
الْفَلَكَ مُحِيطٌ بِالْأَرْضِ. وَقَدْ لَاحَ فِي عِلْمِ الْهَيْئَةِ 122 بِالْبَرَاهِينِ الْهَنْدَسِيَّةِ أَنَّ مُحَدَّبَ
كُلِّ فَلَكٍ مِمَّا يَسْتَقَرُّ 123 الْفَلَكَ الَّذِي يَلِيهِ 124 فَوْقَهُ قَبِيْئُهُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ مِنَ
الْإِلَهَامِ (16).

وَالْخِلَافُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ شَرَفُ الدِّينِ إِمَاماً هُوَ فِي شَكْلِ الْأَرْضِ هَلْ هُوَ
كُرَّةً أَوْ تَسِيطاً؟

فَعَلَى تَقْدِيرِ الْبَسَاطَةِ لَا يَتِمُّ قَوْلُ الْإِمَامِ: / صَارَ أَسْفَلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْمٍ
آخَرِينَ 125/ (19). لَكِنَّ 126 مَذْهَبَ الْمُخْتَلِفِينَ: أَنَّ شَكْلَ الْأَرْضِ كُرَّةٌ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ
أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: ((وَاسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِهِ (20))) . يَعْنِي أَنَّ ذَاتَ الْبَارِي
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى 127 يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ كَالْأَعْرَاضِ.

بُرْهَانُهُ: أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ قَابِلًا لِلْحَوَادِثِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ خُلُوهُ عَنِ الْحَوَادِثِ.
وَكُلُّ 128 مَا يَمْتَنِعُ خُلُوهُ عَنِ الْحَوَادِثِ فَإِنَّهُ يَكُونُ حَادِثًا. فَيَنْتُجُ كُلُّ مَا كَانَ قَابِلًا
لِلْحَوَادِثِ فَإِنَّهُ يَكُونُ حَادِثًا (21).

فَهَذَا الدَّلِيلُ بِعَيْنِهِ 129 هُوَ الدَّلَالُ عَلَى خُذُوثِ الْأَجْسَامِ، فَإِذَا أَنْ يَكُونَ
مَنْقُضًا وَإِذَا أَنْ لَا 130 يَكُونَ إِلَّا هُوَ قَابِلًا لِلْحَوَادِثِ فَمَتَى صَدَقَ أَنَّ كُلَّ قَابِلٍ
لِلْحَوَادِثِ حَادِثٌ 131 صَدَقَ بِعَكْسِ النُّقِيضِ كُلَّمَا لَيْسَ بِحَادِثٍ لَا يَكُونُ قَابِلًا لِلْحَوَادِثِ.
وَالْبَارِي تَعَالَى 132 لَيْسَ بِحَادِثٍ فَلَا يَكُونُ قَابِلًا لِلْحَوَادِثِ.

122- (أب، ج، م، و؛ الهيئة 126- ب، و؛ لكن 130- ساقط من؛ و

123- ب، و؛ القعر 127- (أب، ج، م، و؛ تعالى 131- م، و؛ حدث

124- زيادة من؛ م، و 128- ج، م، و؛ وكلمة 132- (أب، ج، م، و؛ تعالى

125- (أب، ج، م، و؛ الآخريين 129- ساقط من؛ م، و

(18)- أن العالم محوري الشكل (19)- انظر؛ ص (20) من هذه الرسالة

(20)- يقول الجويني: واتفق على ذلك: أهل المال والنحل، وغالب أجماع الأمة (طائفة نبغوا من سجنستان،
لقبرا بوالقرامية)، فزعموا: أن الحوادث تنظر على ذات الباري -تعالى عن قولهم- وهذا نص مذهب الجوس،
انظر: اللعق ص 109

(21)- نفس الدليل عند الجويني- انظر: المرجع السابق

وَقَوْلُهُ : ((وَاسْتَحَالَةَ (133) الْأَلَمِ وَاللُّدَّةِ (133) عَلَيْهِ)).

بِرَّهَانُهُ : أَنَّ نَقُولَ لَوْ صَحَّ عَلَيْهِ (133) الْأَلَمُ أَوْ (134) اللُّدَّةُ (133) لَكَانَ جِسْمًا؛ لَكِنَّ (135) التَّالِي (1/28) بَاطِلٌ فَيَبْطُلُ الْمَقْدَمُ.

تَفْسِيرُ الْفُرُوعِ : هُوَ أَنَّ (136) اللُّدَّةَ وَالْأَلَمَ (136) مِنْ تَسْيِيلِ الْأَعْرَاضِ وَلَا وَجُودَ لَهَا إِلَّا فِي الْأَجْسَامِ.

وَأَمَّا انْتِفَاءُ التَّالِي (137) فَلَمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْبُرْهَانِ عَلَى (138) اسْتِحَالَةِ الْحُسَيْنِيَّةِ عَلَيْهِ.

فَيَنْ قِيلَ : الْعِلْمُ بِالْكَمَالِ فِي الشَّاهِدِ يُوجِبُ اللُّدَّةَ فَعِلْمُ الْبَارِي تَعَالَى (132) بِكَلَامِهِ الْمَطْلُوقِ لَمْ لَا يُوْجِبُ اللُّدَّةَ كَمَا اعْتَقَدَتْهُ الْقَلَابِيقَةُ.

قُلْنَا : لَيْسَ كَلِمًا (139) ثَبَتَ فِي الشَّاهِدِ ثُبُوتُ فِي الْغَائِبِ. وَأَيْضًا قَدْ حَسَى الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْمُحْصِلِ (22) إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ وَيَأْتِيهِ سُبْحَانَهُ الشُّرُفِيُّ.

ثُمَّ (140) قَالَ ((وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ الْمَقْدُورَاتِ بِقُدْرَةِ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ، عَالِمٌ بِكُلِّ الْمَكْرُمَاتِ بِعِلْمٍ قَائِمٍ بِذَاتِهِ، مُرِيدٌ بِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ بِإِرَادَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ، سَمِيعٌ بِصِيرٍ بِصِفَتَيْنِ قَائِمَتَيْنِ بِذَاتِهِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ نَفْسِيٍّ قَدِيمٍ قَائِمٍ بِذَاتِهِ، وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَالْخَبِيرُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهَا (141)))

(133، 133) - م، هـ : اللام والثلاث 137 - م، هـ : الثاني 140 - زيادة من ج، م، هـ

134 - ج، م، هـ : و 138 - م : من 141 - م، هـ : فيهما

135 - ب، هـ : الاثن 139 - هـ : كما

(136، 136) - م، هـ : اللذان واللام

(22) - انظر : ص 115 من كتاب المحصل وبهامشه المعالم الفخر، مطبعة الحسينية بمصر سنة 1323 هـ.

أَقُولُ : لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى
 142 مِنَ الصِّفَاتِ السُّلْبِيَّةِ سَرَعَ فِي بَيَانِ الْقِسْمِ الثَّانِي وَهُوَ مَا يَجِبُ لِلَّهِ
 تَعَالَى 142 مِنَ الصِّفَاتِ التَّبْوِينِيَّةِ. فَذَكَرَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ سِتًّا وَهِيَ : (143
 كَوْنُهُ حَادِرًا عَالِمًا مُرِيدًا سَمِيعًا بَصِيرًا فَتَكَلِّمًا.

وَمِنْ صِفَاتِ الْمَعْنَى سِتًّا وَهِيَ (143) : الْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ وَالسَّمْعُ
 وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ.

وَلَمْ أَجِدْ صِفَةَ الْحَيَاةِ 144 مَذْكُورَةً فِي غَيْرِ مَا نُسَخِّفُ مِنْ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ.
 فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَنِّفُ لَمْ يَذْكُرْهَا لِأَنَّهَا شَرْطٌ فِيَسَا يَسَوَاهَا مِنَ
 الصِّفَاتِ، وَيَسْتَحِيلُ وُجُودُ الْمَشْرُوطِ بِدُونِ شَرْطِهِ؛ فَيُمْكِنُ الْإِسْتِغْنَاءُ 145 عَنْ ذِكْرِهَا
 بِذِكْرِ مَشْرُوطِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ بَعْضَ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ (146) وَهِيَ 147 وَجُوبُ
 الوجود وَالْقِدَمَ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ مِنْ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ (146) وَيَأْتِي لَهُ ذِكْرُ الْبَقَاءِ لِأَنَّهُ مِنْ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ عَلَى
 الْأَصَحِّ.

فَالصِّفَاتُ التَّبْوِينِيَّةُ (148) عَلَى هَذَا (148) ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

نَفْسِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ وَمَعَانِيَّةٌ 149.

وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَيْهَا وَذَلِكَ يَتَوَقَّفُ عَلَى
 كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا بِالْإِحْتِيَارِ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ بِأَقْصَى تَقَدُّمٍ.

(148، 149) - ساقط من م؛ و

142 - أ ب ج م؛ و : تعالى

149 - ساقط من ج

(143، 143) - زيادة من ب ج م؛ و

144 - م م : الحياة

145 - و : الاستغناء

(146، 146) - ساقط من ج

147 - أ ب م؛ و : وهو

فَنَقُولُ : الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا 150 فَاعِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَصِيحُ مِنْهُ
الْفَاعِلُ وَالشَّرْكُ.

يُرْهَانُهُ : أَنْ نَقُولَ : قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْإِلَهَ 151 سُبْحَانَهُ مُؤَثِّرٌ فِي وُجُودِ الْعَالَمِ
حَاطًا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِالْإِخْتِيَارِ أَوْ بِالذَّاتِ.

وَحَضَرَ الْمُنْفَصِلَةَ فِي الشُّفَيْنِ طَاهِرٌ لِأَنَّ كُلَّ مُؤَثِّرٍ لَا يَخْلُو 152 إِمَّا أَنْ
يَصِيحَ مِنْهُ الشَّرْكُ أَوْ لَا.

فَيَنْ صَاحٍ مِنْهُ الشَّرْكُ فَهُوَ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ، وَإِنْ لَمْ يَصِيحْ مِنْهُ الشَّرْكُ فَهُوَ
الْمَوْحِتُ بِالذَّاتِ.

وَلَا يَخْلُو 152 إِمَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ تَأْتِيرُهُ عَلَى وُجُودِ شَرْطٍ وَاسْتِقَاءِ مَانِعٍ أَوْ لَا!
وَالْأَوَّلُ : الطَّبِيعَةُ. وَالثَّانِي : الْعِلَّةُ.

وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَثِّرُ 153 فِي وُجُودِ الْمُحْكَنَاتِ عِلَّةً أَوْ طَبِيعَةً.
أَمَّا الْأَوَّلُ فَنَقُولُ لَوْ كَانَ عِلَّةً لَكَانَ اللَّازِمُ (1/29) إِمَّا قَدَمَ الْعَالَمِ لِقَدَمِ
عَلَيْنِهِ أَوْ حَدُوثَ الْمُؤَثِّرِ 153 لِحُدُوثِ أَثَرِهِ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَالْمَقْلُولَ يَتَلَازِمَانِ وَلَا يَصِيحُ فِي
الْعَقْلِ انْفِكَاكُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ.

وَأَمَّا الثَّانِي : فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ طَبِيعَةً لَتَوَقَّفَ اقْتِضَاؤُهُ عَلَى شَرْطٍ 154
فَالشَّرْطُ إِنْ كَانَ حَادِثًا لِرَمِّ التَّسْلُسِ وَهُوَ مُحَالٌ.

وَإِنْ كَانَ قَدِيمًا فَلَا يَخْلُو 155 إِمَّا أَنْ يُوْجَدَ مَعَهُ مَانِعٌ فِي الْأَزَلِ أَوْ لَا.

150- ب(ج،م،و) : شأؤه

151- م،و : الآلاه

152- أ(ب،ج،م،و) : لا يخلوا

153- أ،و : المؤثر

154- أ(ب،ج،م،و) : الشرط

155- أ(ب،ج،م،و) : فلا يخلوا

فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ مَانِعٌ (156 فِي الْأَزَلِ 156) فَقَدْ تَقَرَّرَ الْمَوْجِبُ مَعَ شَرْطِهِ
وَأَيْضًا مَانِعِيهِ فَيَلْزَمُ قَدَمُ الْعَالَمِ وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى حُدُوثِهِ.

وَإِنْ وُجِدَ مَعَهُ 157 مَانِعٌ فِي الْأَزَلِ اسْتَحَالَ زَوَالُهُ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ قِدَمُهُ
اسْتَحَالَ عَدَمُهُ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَوْجَدَ الْعَالَمُ وَقَدْ وُجِدَ هَذَا خَلْفٌ.

فَلَسَا بَانَ أَنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ فَاعِلٌ بِالِاخْتِيَارِ 158 بَطَلَ قَوْلُ
السَّلَاسِيَّةِ: إِنَّهُ مُرْجَبٌ بِالذَّاتِ.

فَلِذَلِكَ لَا يُرْصَفُ عِنْدَهُمْ بِصِفَةِ ثُبُونِيَّةٍ وَلَا نَفْسِيَّةٍ وَلَا مَعْنَوِيَّةٍ وَلَا وُجِدَ
ثَابِتٌ عِنْدَهُمْ غَيْرُ الْوُجُودِ.

وَرَعَوْا أَنْ حَاسِبَ مَا يُرْصَفُ بِهِ يَرْجِعُ إِلَى سَلْبٍ أَوْ إِضَافَةٍ أَوْ مُرَكَّبٍ
مِنْهُمَا كَتَسْبِيئِيَّةٍ عَقْلًا وَمَبْدَأًا 159، وَجَوَادًا 160، فَإِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ يُعْطَى مِنْ غَيْرِ
بَطَلَ.

وَصَحَّ قَوْلُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ 161 بِصِفَاتٍ 162 ثَابِتَةٍ نَفْسِيَّةٍ
وَمَعْنَوِيَّةٍ يَنَاءً عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِالِاخْتِيَارِ.

فَأَمَّا النَّافُونَ لِلْأَحْوَالِ مِنْهُمْ فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا صِفَاتُ الْمَعَانِي.
وَأَمَّا مَنْ أَثْبَتَهَا فَجَعَلَهَا ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ نَفْسِيَّةً، وَمَعْنَوِيَّةً، وَمَعَانٍ.

(163) وَجَعَلَهَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ سِنَّةَ أَقْسَامٍ: سَلْبِيَّةٍ، وَنَفْسِيَّةٍ،
وَمَعْنَوِيَّةٍ (163)، وَمَعَانٍ، وَفِعْلِيَّةٍ، وَمَا يَشْمَلُ الْجَمِيعَ.

(156، 156) - ساقط من م، و

157 - و : مع

158 - و : باختيار

159 - ج : مبدؤا، ب : م، و : مبدؤا (163، 163) - ساقط من ج

160 - م، و : وجود

161 - زيادة من ب، ج، م، و

162 - و : صفات

وَلَهُمْ فِي تَعْرِيفِ هَذِهِ الصِّفَاتِ عِبَارَاتٌ:

وَأَمَّا الصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ فَهِيَ: عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ مَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ

الْبَارِي تَعَالَى 164

وَأَمَّا الصِّفَاتُ النَّفْسِيَّةُ فَقِيلَ: إِشْهُا عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ حَالٍ تَثَبُّتُ 165

لِلذَّاتِ 166 عَبْرَ مُثَلِّلِهِ.

وَقِيلَ هِيَ: كُلُّ صِفَةٍ إِثْبَاتٍ لِلذَّاتِ 167 مِنْ غَيْرِ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ.

وَقِيلَ هِيَ: كُلُّ صِفَةٍ تَبْوِينِيَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الذَّاتِ لَا يَصِحُّ تَرَاهُمْ انْتِفَائِهَا 168

مَعَ بِنَاءِ الدَّابِ الْمُرْصُوحَةِ بِهَا.

وَأَمَّا الصِّفَاتُ 169 الْمَعْنَوِيَّةُ فَهِيَ: عِبَارَةٌ 170 عَنْ كُلِّ حَالٍ ثَبَتَتْ لِلذَّاتِ

مُثَلِّلُهُ بِمَعْنَى قَائِمٍ بِالذَّاتِ، وَقِيلَ هِيَ كُلُّ صِفَةٍ لَارِمَةٍ لِلذَّاتِ لِأَجْلِ مَعْنَى قَائِمٍ بِالذَّاتِ.

وَأَمَّا صِفَاتُ 169 الْمَعْنَايِ فَهِيَ: عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ صِفَةٍ قَائِمَةٍ بِالْمَوْصُوفِ مُوجِبَةً لَهُ

حُكْمًا.

وَقِيلَ هِيَ: الْمَعْنَايِ الْمُوجِبَةُ لِلْأَحْوَالِ 171.

وَأَمَّا صِفَاتُ الْأَفْعَالِ فَهِيَ: عِبَارَةٌ عَنْ صُدُورِ الْأَثَارِ عَنْ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى 172.

يَسْأَلُ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ قَوْلُنَا: اللَّهُ تَعَالَى 172 لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَلَا

جَوْهَرٍ، وَلَا فِي حَيْزٍ، وَلَا جِهَةٍ، وَهَذِهِ السُّلُوبُ مِنْهَا قَدِيمٌ نَحْوُ: سَلْبِ الشَّرِيكِ، وَسَلْبِ

الْجَنَسِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَسَلْبِ جَمِيعِ الْإِسْتِحَالَاتِ عَنْهُ تَعَالَى 173.

164- (ب، ج، د، هـ)؛ تعالى

165- (أ)؛ ثَبَتَتْ

169- (أ)؛ الصفة

166- (أ)؛ (هـ)؛ من

170- ساقط من ب

167- زيادة من ب، ج، د، هـ؛

171- ب، ج، د، هـ؛ الأحوال

172- (ب، ج، د، هـ)؛ تعالى

168- م، هـ؛ انتفاعها

173- (أ، ب، ج، د، هـ)؛ تعالى

وَمِنْهَا: سُلُوبٌ حَدِيثُهُ نَحْوُ عَقُودِ 174 اللَّهُ تَعَالَى 173 بَعْدَ تَحْقِيقِ الْحَبَابَةِ.
 (175) وَكَذَلِكَ جِلْمُهُ فَإِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ تَأْخِيرِ الْعُقُوتَةِ بَعْدَ تَحْقِيقِ (1/30) الْحَبَابَةِ (175).
 وَالْجَنَائَةِ مِنَ الْعِبَادَةِ 176 حَدِيثُهُ، وَالْمَتَأَخَّرُ عَنِ الْحَادِثِ حَدِيثُهُ. (175) وَهَيْثَالُ الصِّفَاتِ
 النَّفْسِيَّةِ كَوْنُهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ أَرْبَعًا أَبَدِيًّا (175). وَهَيْثَالُ الصِّفَاتِ الْمُعْنَوِيَّةِ كَوْنُهُ عَالِمًا
 قَادِرًا مُرِيدًا. (175) وَهَيْثَالُ صِفَاتِ الْمَعْنَى الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ الصِّفَاتِ السَّيِّئَةِ أَوْ
 الشَّمَانِ (177، 175) (23).

وَهَيْثَالُ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ خَلَقَ اللَّهُ وَرَزَقَهُ وَإِحْسَانَهُ، وَبَعْضُهُمْ يَمِيلُهَا
 بِالْخَالِقِ وَالرَّازِقِ 178 وَالْمُحْيِي وَالْمُمِيتِ وَهِيَ سَبْعُونَ إِسْمًا.

وَهَيْثَالُ الصِّفَاتِ الْجَامِعَةِ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَقْسَامِ وَهِيَ عَمْرَةُ اللَّهِ
 وَجَلَالُهُ وَعَظَمَتُهُ وَكِبَرِيَاؤُهُ 179 وَنَحْوُ ذَلِكَ (24). فَإِنَّهُ يُقَالُ جَلٌّ بِكَذَا وَجَلٌّ عَنْ كَذَا.
 فَيَنْتَرِخُ فِي الْأَوَّلِ الصِّفَاتِ التَّبْوِيَّتِ كُلَّهَا، وَيَنْتَرِخُ فِي النَّائِي جَمِيعَ السُّلُوبِ
 وَالنَّقَائِصِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَوْلُهُ: ((وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ الْمَقْدُورَاتِ بِقُدْرَةِ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ
 بِدَائِمَةٍ))، يَعْنِي أَنَّ الْإِيْمَانَ بِذَلِكَ وَاجِبٌ، فَتَحُلُّ أَنَّ جَزْرَ بِالْعَطْلِ عَلَى تَوَلُّهِ بِأَنَّ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ.

وَالْقَادِرُ هُوَ مَنْ تَبَتَّتْ لَهُ الْقُدْرَةُ.

وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الصِّفَةِ الْمُؤَثِّرَةِ عَلَى وَفْقِ الْإِرَادَةِ كَذَا رَسَمَهَا عَصْدُ الدِّبْنِ
 فِي الْمَوَاقِفِ (25)، وَرَسَمَهَا سَيْفُ الدِّبْنِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ (26) بِتَوَلُّهِ:

/صِفَةُ وَجُودِيَّةٍ مِنْ شَأْنِهَا تَأْتِي الْإِيْحَادَ وَالْإِحْدَادَ بِهَا عَلَى 100 وَجْهِ
 يَنْتَصُرُ مِنْ قَامَتْ بِهِ الْفِعْلُ بَدَلًا عَنِ التَّرْكِ وَالتَّرْكِ بَدَلًا عَنِ الْفِعْلِ/.

174- ب : غفر 177- م، و : (أو الثمانية 180- ساقط من : و

(175، 175)- ساقط من ج 178- م، و : (والرزاق

176- م، و : العبد 179- و : وكبريائه

(23)- انظر : شرح مغرر الصغرى للسبوسى / تاليف الشيخ سيحي الورقة 1/7

(24)- نفس المرجع السابق

(25)- انظر : المواقف والمرامد شرح السيد الشريف من 296

(26)- أكثر الشيخ ابن زكري النقل من هذا المؤلف، وللأسف لم أطلع عليه.

وَالرَّسْمُ شَامِلٌ لِلْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَادِثَةِ.²¹¹

فَالْقَدِيمَةُ 181 هِيَ مَا لَا مُفْتَتَحَ لَوْجُودِهَا وَمُقَابِلُهُ الْحَادِثَةُ وَهِيَ مَا لَوْجُودِهَا مُفْتَتَحٌ. وَالدَّلِيلُ 182 عَلَى أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى 183 قَائِدٌ (27) بِشِدْرَةٍ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ أَنْ تَقُولَ: الْبَارِي تَعَالَى 183 مُحَدِّثٌ وَكُلُّ مُحَدِّثٍ قَائِدٌ فَالْبَارِي تَعَالَى 183 قَائِدٌ.

أَمَّا الصُّغْرَى فَقَدْ تَقَدَّمَ بَرَهَانُهَا.

وَأَمَّا الْكُبْرَى فَلَنْ مَعْنَى الْقَائِدِ هُوَ مَنْ بَتَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ

(184) ثُمَّ تَقُولُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ قَائِدًا بِقُدْرَةٍ لَمْ يَبْقَ فَرْقٌ بَيْنَ مَنْ 185 يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ وَمَنْ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ (184) فِي صَدَقَ الْقَائِدُ عَلَيْهِ.

وَالْتَفْرِقَةُ ضَرُورِيَّةٌ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي تَعَالَى 183 قَائِدًا بِقُدْرَةٍ.

ثُمَّ تَقُولُ: يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قَائِمَةً بِذَاتِهِ وَإِلَّا لَزِمَ مَا قُلْنَا 186 مِنْ الشَّوْثِيَّةِ بَيْنَ الدَّوَاتِ 187 الَّتِي يَصِحُّ مِنْهَا الْفِعْلُ وَالَّتِي لَا يَصِحُّ مِنْهَا.

ثُمَّ تَقُولُ: هَذِهِ الْقُدْرَةُ قَدِيمَةٌ، إِذْ لَوْ لَمْ تَكُنْ قَدِيمَةً لَزِمَ فَيَأْتِ الْحَوَادِثُ بِذَاتِهِ وَهُوَ بَاطِلٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبُرْهَانُ عَلَيْهِ. وَهِيَ مُنْعَلِقَةٌ بِجَمِيعِ الْمُتَقَدُّورَاتِ وَإِلَّا أَصْفَرَتْ فِي التَّخْصِصِ إِلَى مُخْصَصٍ فَيَلْزَمُ 188 الْحَدُوثُ وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

لَا يَقَالُ: الدَّلِيلُ الْمَذْكُورُ مُبْنِيٌّ عَلَى تَقْيِ الْحَالِ وَأَنْتُمْ لَمْ تَسْتَدِلُّوا عَلَى تَقْيِهَا.

لَا تَقُولُ: الْقَوْلُ بِالْحَالِ مُحَالٌ كَمَا تُقَرِّرُ الْمُطَوَّلَاتُ.

181- 1: والقديمة

185- في ج: ما

182- ساقط من ج، م، و

186- ب، ج، م، و: قلنا

183- أ، ب، ج، م، و: تعالى

187- م، و: الذات

(184، 184)- زيادة من ب، ج، م، و 189- م، و: فلزم

(27)- انظر في نبوت القدرة وما بعدها من الصفات- شرح مغزى الصغرى السنوسية، تأليف الشيخ حسين الورقة 14/أب

وَلَيْسَ سَلَمْنَاهُ فَالِدَلِيلِ نَاهِضٌ لَوْجُوبِ ارْتِبَاطِ الْأَصْحَامِ بِعَالِمِهَا سَاعِدًا
وَعَائِبًا.

وَالْمَقْدُورَاتُ 189 فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هِيَ الْمُمَكِّنَاتُ مُطْلَقًا سِرَاءً تَبْلُغُ
الْوُجُودَ أَوْ لَا لِتَعْلُقِ الْعِلْمِ بِأَنَّهَا لَا تَوْجَدُ كِإِيمَانِ أَبِي جَهْلٍ (28) فَإِنَّهُ مُمَكِّنٌ فِي نَفْسِهِ
(1/31) مُمْتَنِعُ الْوُجُودِ لِغَيْرِهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي تَعْلُقِ الْقُدْرَةِ بِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ 190.
وَقَدْ وَفَّقَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ عَلَى مَعْنَى أَنَّ مَنْ قَالَ بِالتَّعْلُقِ
فَبِالنَّظَرِ إِلَى إِمْكَانِهِ فِي ذَاتِهِ.

وَمَنْ قَالَ بِنَقْيِ التَّعْلُقِ فَمِنْ حَيْثُ تَعْلُقُ الْعِلْمُ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ (29) لَنَا لَوْ
لَمْ تَتَعْلَقْ بِهِ لِأَجْلِ تَعْلُقِ الْعِلْمِ بِعَدَمِ الْوُقُوعِ لَمْ يَبْقَ لِلْقُدْرَةِ مَا تَتَعْلَقُ بِهِ وَالنَّالِي
بَاطِلٌ فَكَذَلِكَ 191 الْمَقْدَمُ.

بَيَانُ الْمَلْزَمَةِ أَنَّ الْمُمَكِّنَ لَهُ طَرَفَانِ أَحَدُهُمَا الْوُجُودُ وَالنَّالِي اسْتِمْرَارُ
الْعَدَمِ.

فَإِنْ كَانَ تَعْلُقُ الْعِلْمِ بِاسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ يُخْرِجُ الْمُمَكِّنَ عَنِ 192 التَّعْلُقِ
فَلْيُمْكِنَنَّ تَعْلُقُ الْعِلْمِ بِالْوُجُودِ يُخْرِجُ الْمُمَكِّنَ عَنِ التَّعْلُقِ

لِأَنَّ الْمَانِعَ فِي الْأَوَّلِ هُوَ 193 كَوْنُ الْمُمَكِّنِ حِينَئِذٍ 194 مُسْتَحِيلُ الْوُجُودِ
وَالْمُسْتَحِيلُ لَا تَتَعْلَقُ بِهِ الْقُدْرَةُ فَكَذَلِكَ 195 أَيْضًا فِي 196 الثَّانِي لِأَنَّ الْمُمَكِّنَ
حِينَئِذٍ (194) يَصِيرُ وَاجِبًا وَالْوَاجِبُ لَا تَتَعْلَقُ بِهِ الْقُدْرَةُ.

189- م، و؛ المقدرات 193- ساقط من م، و

190- ج؛ القولين (194) (194)- ساقط من؛ و

191- م، و؛ وكذلك 195- 1؛ فذلك

192- و؛ من 196- ساقط من ب، ج، م، و

(28)- (....) 2 هـ / ... - 624 م) عمرو بن هشام بن المغيرة الخزومي القرشي؛ أشد الناس عداوة للمسلم على
الله عليه وسلم في صدر الإسلام؛ وأحد سادات قريش وأبطالها ودهانتها في الجاهلية كان يقال له (أبو الحكم)
فدعاه المسلمون (أبا جهل)

انظر؛ الزركلي والأعلام ج 5 ص 87

(29)- قارن ذلك بما في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد الغزالي ص 54، ط (1)

وَاسْتَدَلَّ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي النِّهَايَةِ (30) : /بِأَنَّ مَا وَقَعَ فِيهِ النِّزَاعُ
مُسَبَّبٌ لِذَاتِهِ.

وَكُلُّ مُسَبَّبٍ لِذَاتِهِ مَقْدُورٌ فَإِذَا مَا عَلِمَ اللَّهُ مِنَ الْمُسَبَّبِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مَقْدُورٌ
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ/.

وَقَوْلُهُ : ((عَالِمٌ بِكُلِّ الْمَعْلُومَاتِ بِعِلْمٍ قَائِمٍ بِذَاتِهِ))

هَذَا خَبَرٌ 197 تَانٍ لِأَنَّ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ مِنَ الصَّلَاتِ؛ وَيَعْنِي أَنَّهُ قَدِيمٌ
وُخْذِفَهُ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا بَعْدَهُ فَهُوَ مِنْ حَذْفِ 198 الْأَوَاخِرِ لِدَلَالَةِ 199
الْأَوَائِلِ.

وَهَذَا النَّوعُ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ أَكْثَرُ مِنْ عَكْسِهِ.

وَالْعَالِمُ هُوَ مَنْ ثَبَتَتْ لَهُ صِفَةُ الْعِلْمِ. وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ صِفَةٍ يَحْصُلُ بِهَا
لِنَفْسِ الْمُتَصِفِ بِهَا تَمْيِيزٌ حَقِيقِيٌّ مَا غَيْرِ مَحْسُوسَةٍ حُصُولًا لَا يَتَطَرَّقُ 200 إِلَيْهِ
اِحْتِمَالٌ كَوْنِهِ عَلَى غَيْرِ التَّوَجُّهِ الَّذِي حَصَلَ عَلَيْهِ.

كَذَا قَالَ سَيِّفُ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ بَعْدَ 201 أَنْ ذَكَرَ حُدُودًا وَزَيَّفَهَا،
تَمَّ قَالَ 202:

/وَالْأَشْبَهُ فِي تَحْدِيدِهِ/ إِلَى آخِرِ 203 اخْتِصَارًا وَنَحْوِهِ فِي الْأَحْكَامِ (31). قَالَ :

/وَالْخُتَارَ أَنَّ الْعِلْمَ عِبَارَةٌ عَنْ صِفَةٍ يَحْصُلُ بِهَا لِنَفْسِ 204 الْمُتَصِفِ بِهَا
التَّمْيِيزُ بَيْنَ حَقَائِقِ الْمَعَانِي الْكُلِّيَّةِ حُصُولًا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالٌ نَقِيضُهُ/.

نَمَّ قَالَ (32) : /فَقَوْلُنَا صِفَةً كَالْجَنَسِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ. وَقَوْلُنَا يَحْصُلُ بِهَا

201- و : ابل

197- م؛ و : (+) ثاني

202- ساقط من م؛ و

198- و : سيف

203- أ؛ ب؛ ج؛ د؛ و : باخر

199- و : على

204- ج؛ د؛ و : للنفس

200- م؛ و : لا يطرق

(30)- لم أفت عليه في مثله

(31)- انظر : الإحكام في أصول الأحكام/ الأممي ج 1 ص 15- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان؛

400 هـ/ 1980 م

(32)- نفس الموضع

التَّيْسِيرُ أَخْبَرَنَا 205 عَنْ الْحَيَاةِ 206 وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الْمَشْرُوقَةِ بِالْحَيَاةِ 206.

وَقَوْلُنَا : بَيْنَ حَقَائِقِ الْمَعَانِي الْكَلِمَةِ 207 احْتِرَازًا عَنِ الْإِدْرَاكِاتِ فَإِنَّهَا
مُمَيِّزٌ 208 بَيْنَ الْحَيَثِيَّاتِ الْجُزْئِيَّةِ 209 دُونَ الْأُمُورِ الْكَلِمَةِ. وَإِنْ سَلَكْنَا مَذْهَبَ الشَّيْخِ
أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ فِي أَنَّ الْإِدْرَاكِاتِ نَوْعٌ مِنَ الْعِلْمِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّقْيِيدِ 210
بِالْكَلِمَاتِ. وَالْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ اخْتَصَرَ 211 هَذَا الْحَدَّ فِي مُخْتَصَرِهِ الْأَصْلِيِّ
قَالَ: / وَأَصَحُّ الْخُذُودِ صِفَةُ تَرْجُبٍ تَمَيِّزًا لَا يَحْتَمِلُ النَّقِیضَ / (33).

تَنْبِيْهُ 212 : وَمَا حَدَّ بِهِ الْعِلْمُ هُنَا شَامِلٌ لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ
فَإِنْ قُلْتُ : عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى 213 قَدِيمٌ مَمْرُةٌ عَنِ الضَّرُورَةِ وَالنَّظَرِ بِخِلَافِ
الْعِلْمِ الْحَادِثِ فَكَيْفَ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي حَدٍّ وَاحِدٍ.
(1/32) قُلْتُ : لَمَّا اشْتَرَكَا فِي التَّعْلُقِ وَالتَّمْيِيزِ عَلَى وَجْهِ لَا يَحْتَمِلُ 214
النَّقِیضَ بِوَجْهِ أَمْكَنَ تَعَرُّفَهُمَا بِحَدٍّ وَاحِدٍ.

قَالَ النَّصَابِيُّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ (34) فِي الْأَمَدِ الْأَقْصَى 215 : عِلْمُ اللَّهِ
تَعَالَى 216 دَاخِلٌ تَحْتَ حَدِّ الْعِلْمِ وَحَقِيقَتِهِ وَلَكِنَّهُ 217 لَا يَصِحُّ (218) أَنْ يَكُونَ (216)
عِلْمٌ ضَرُورَةٌ لِمَا فِي الضَّرُورَةِ 219 مِنَ النَّقْصِ الَّذِي يَتَعَالَى عَنْهُ رَبُّنَا.
وَلَيْسَ بِعِلْمٍ نَظَرٍ لِمَا فِي النَّظَرِ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى الْمُبْدِمَاتِ الْمُحْصَلَةِ لِلْعِلْمِ،
وَلِمَا 220 فِي ذَلِكَ مِنَ افْتِتَاحِ الْمَعْرِفَةِ وَعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى 216 قَدِيمٌ. (35).

205- م، و؛ احترازاً 210- ب، م، و؛ التقليد 215- ب، ج، م؛ الأقصا 220- م، و؛ ولم

206- م، و؛ الحيوة 211- و؛ اختصر 216- أ، ب، ج، م، و؛ تعالى

207- ساقط من ج 212- ساقط من ب، ج، م، و؛ 217- ب، و؛ ولاكنه

208- 1: تميز 213- أ، ب، ج، م، و؛ تعالى (218، 218)- زيادة من: ب، ج، م، و

209- أ، ب، م، و؛ الجزئية 214- م، و؛ لا احتمل 219- 1: الضرر

(33)- انظر: ابن الحاجب، منتهى الوصول والامل في علمي الأصول والمجلد ط: الأولى، ص5

(34)- أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي المعفرني الأندلسي
الأنشيلي الحافظ المشهور... كان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها...

ولد سنة 468هـ وتوفي سنة 543هـ له مصنفات منها: الأمد الأقصى، انظر: ابن خلكان، وفيات ج4 ص 296

(35)- الأمد الأقصى، الورقة (86/1) مع، ج، م، و، رقم (44).

وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَارِيَّ سَبَّحَانَهُ عَالِمٌ فَخُسُولُ الْبَارِي تَعَالَى 221
مُرِيدٌ وَكُلُّ مُرِيدٍ عَالِمٌ، فَالْبَارِي سَبَّحَانَهُ عَالِمٌ (36).

أَمَّا أَنَّهُ مُرِيدٌ فَسَيَأْتِي بَرَهَانُهُ. وَأَمَّا أَنَّ كُلَّ مُرِيدٍ عَالِمٌ فَوَأَضَحُّ إِذِ الْقَصْدُ
إِلَى الشَّيْءِ يَسْتَدْعِي الْعِلْمَ بِهِ ضَرُورَةً، وَلَا يَصْغُبُ عَلَيْهِ 222 الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى مَا
يَتَعَلَّقُ بِهِ 223 الصِّفَةُ مِنَ الْمَطَالِبِ كَمَا فِي صِفَةِ الْقُدْرَةِ. فَاجْرُ 224 فِي ذَلِكَ عَلَى
نَحْوِ مَا نَسَبْنَا. وَالْمُرَادُ بِالْمَعْلُومَاتِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: الْوَاجِبُ، وَالْجَائِزُ، وَالْمُسْتَحِيلُ.
فَالْعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْأَقْسَامِ، وَالْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُمْكِنِ مِنَ الْأَقْسَامِ.

وَالْإِرَادَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُتَجَدِّدِ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ 225 فَتَتَعَلَّقُ الْإِرَادَةُ أَخْصَصُ مِنْ
مَتَعَلَّقِ الْقُدْرَةِ. وَمَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةِ أَخْصَصُ مِنْ مَتَعَلَّقِ الْعِلْمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ 225.

وَقَوْلُهُ: ((مُرِيدٌ لِجَمِيعِ 226 الْكَائِنَاتِ بِإِرَادَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ)). الْمُرِيدُ هُوَ
مَنْ تَبَيَّنَ لَهُ صِفَةُ الْإِرَادَةِ، وَهِيَ 227 عِبَارَةٌ عَنِ الصِّفَةِ الْمُخْصَصَةِ لِأَحَدِ طَرَفِي
الْمَقْدُورِ 228 بِالْوُقُوعِ. كَذَا نَقَلَ الْعُضُدُ عَنِ الْأَشَاعِرَةِ (37). وَالْمُرَادُ بِالْكَائِنَاتِ الْمُمْكِنَاتِ
الْوَاقِعَةِ فِي الوجودِ فَيَعْنِي أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ فِي أَيِّ زَمَانٍ وَعَلَى أَيِّ حَالٍ فَوْقُوعُهُ كَذَلِكَ
إِنَّمَا هُوَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ سَبَّحَانَهُ 229 وَتَعَالَى 230. وَهَذَا مِمَّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 230 مُرِيدٌ لِحُدُوثِ الْكَائِنَاتِ أَنْ نَقُولَ:
الْبَارِي تَعَالَى 230 مُوجِدٌ لِكُلِّ الْهَكَدَثَاتِ 231 وَكُلُّ مَنْ كَانَ مُوجِدًا لَشَيْءٍ يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ مُرِيدًا 232 لَهُ فَالْبَارِي تَعَالَى 230 يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِحُدُوثِ 233 جَمِيعِ
الْكَائِنَاتِ.

221- ساقط من ب، وفي م: اقدم 224- م، و: فاجري 227- ب: وهو 230- أ، ب، ج، د، هـ: وتلى

222- ب، د، هـ: عليه (225، 255)- زيادة من د، هـ 228- ساقط من ب 231- م، و: المحدثات

223- و: بنده 226- د، و: بجميع 229- أ، ج: سبحانه 232- ج: مرید

233- د، و: بحدوث

(36)- انظر دليل الأشعري على إثبات صفة العلم، من 87 اللمع، الإبانة من 141

(37)- انظر: صفة الإرادة ودليل عند الأشعري في كتابه اللمع من 101، الإبانة من 161

أَمَّا الصُّغَرَى فَسَيَاتِي بَيَانُهَا فِي مَسْأَلَةٍ 234 خَلَقِ الْأَعْمَالِ. وَأَمَّا الْكُبْرَى : قِيلَ إِنَّهُ إِذْ خَصَّاصَ حُدُوثَ الْحَادِثِ بِتَوَقُّتٍ مُعَيَّنٍ دُونَ مَا قَبْلَهُ أَوْ مَا 235 بَعْدَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُحَدِّثَهُ مُرِيدُ لَهُ 235. وَلَا يَحْفَظُ عَلَيْكَ تَمْشِيَةُ الْخُلَيْلِ فِي بَاقِي الْمَطَالِبِ كَمَا فِي صَلَهِ الْفُذْرَةِ. وَاللَّهُ الْمُؤْتِقُ بِفَضْلِهِ.

وَقَوْلُهُ : ((سَمِيعٌ بَصِيرٌ)) . إِلَى آخِرِهِ 236. قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْهَرَبِيُّ: / أَمَّا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ فَمَشْهُورَانِ 237 فِي اللُّغَةِ. وَكَذَا قَوْلُنَا: سَمِيعٌ بَصِيرٌ. وَهَذَا يَنْبَأُ فَجِيعِلِ (238 مِنْ سَمِعَ وَبَصَرَ 238) وَاخْتِلَفَ فِي بِنَاءِ سَمِيعٍ عَلَى ثَلَاثَةِ مَقَانٍ 239.

الْأَوَّلُ : أَنَّهُ مَعْنَى سَامِعٍ، وَهُوَ إِذْ رَأَى الْمَسْمُوعَاتِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ مَعْنَى : مُسْمِعٍ لِبَعِيرِهِ كَمَا قَالَ عَمْرُو 241 بَنُ مَعْدٍ 242

بَكْرَتَ (38).

| | |
|---------------------------|-------------------------------|
| 234- أ ب ج هـ و : مسألة | 239- م هـ و : معاني |
| 235- زياده من ب ج هـ و | 240- ساقط من م هـ و |
| 236- أ ب ج هـ و : آخِرُهُ | 241- ج هـ و : عَمْرٍ |
| 237- و : فَمَشْهُورُونَ | 242- ب ج هـ و : مَعْدَى كَرَب |

(238, 239) - ج : من سَمِيعٌ بَصِيرٌ

(38) عَمْرٍو بْنُ مَعْدٍ يَكْرَبُ بْنُ رُبَيْعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّيْبِجِيِّ فَارِسُ الْيَمَنِ، وَفَدَّ عَلَى الْمَدِينَةِ سَنَةَ (9هـ) فِي عَشْرَةِ مِنْ بَنِي زَيْبِ بْنِ تَاسَلَمَ وَاسْلَمُوا، وَغَادُوا وَلَمَّا تَوَفَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ارْتَدَّ عَمْرُو فِي الْيَمَنِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَبَعَثَهُ أَبُو بَكْرٍ إِلَى الْخِصَامِ فَجَاهَدَ الْيَزْمُوكَ، وَبَعَثَهُ عُمَرُ إِلَى الْعِرَاقِ فَجَاهَدَ الْقَادِسِيَّةَ، لَهُ شَعْرٌ جَيِّدٌ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ (21هـ/642م) - انظر : الأعلام ج 5 ص 86.

و(ربيعان) : قبيل : اسم مكان، وقيل اسم لأخت دريد بن الصيقة - انظر : ص 77 تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات، شرح شواهد الكشف محب الدين أفندي، خزائن الأدب البغدادي مكتبة الحاجي ج 8 ص 178، 179. و(السَمِيع) في هذا البيت بمعنى المسمع وهو شاذ - انظر لسان العرب م 2 ص 203، تنزيل الآيات ص 77 والبيت من بحر الوافر - انظر : العقد الفريد ج 1 ص 147

أَسَى رَيْحَانَهُ 243 الدَّاعِي 244 السَّمِيعُ 245

يُؤَيِّرُ فَنِي (39) وَأَصْحَابِي هَجْرُ (40)، (41).

أَرَادَ الدَّاعِي الْمُسْمِعَ

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ سَمِيعٌ مَعْنَى قَابِلٌ كَمَا بَقِيَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ أَيَّ

عِلْدًا (42) (1/33) وَخِي الْحَدِيثُ : (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ دَعَاءٍ لَا يَسْمَعُ) (43).

وَيُسَمَّى قَوْلُ الشَّاعِرِ (44) :

دَعَوْتُ اللَّهَ حَتَّى خَفْتُ أَلَّا يَكُونَ اللَّهُ يَسْمَعُ مَا أَقُولُ.

وَأَمَّا الْبَحِيرُ فَفِيهِ أَيْضًا 246 ثَلَاثُ مَعَانٍ أَحَدُهُمَا 247 إِذْ رَأَى الْمُبْصِرَاتِ

وَرَوَّيْنَهَا.

الثَّانِي : الْعِلْمُ بِخَفِيَّاتِ الْأُمُورِ وَدَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ كَمَا يُقَالُ فَلَنْ بَحِيرٌ

يَكْذِبُ أَيَّ خَبِيرٌ مُصْطَفًى بِهِ.

الثَّالِثُ : مَعْنَى مُبْصِرٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي سَمِيعٍ / (45).

وَالْحَسِيعُ مَا ذَكَرَهُ 248 الْمُصَنِّفُ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ الْمَقْفُولُ وَالْمَنْقُولُ

243- دهر : رِيحَانَتُهُ 246- ساقط من ح

244- و : الرائي 247- و : أَمَدُهُم

245- دهر : السميعي 248- دهر : ما ذكر

(39)- امتناع النوم لعدة أو لسبب خارج عن الإرادة انظر : المعجم العربي الحديث / سليل الجر ص 65،
(40)- هجج - هجرجا وتجمعها : نام ليك [عانونا قليلا من الليل ما يهجعون] الذاريات 17 انظر : المرجع
السابق ص 1243

«البغدادية» خزائن الأدب ج 8 ص 178، 179

(41)- ذكر هذا البيت بسببه في الأممعيات / أبو سعيد عبد الملك، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر، عبد
السلام محمد هارون ص 173

«الألماني» 14 : 32 ، خزائن الأدب / البغدادي ج 8 ص 178، تحقيق عبد السلام محمد هارون
مكتبة الحاجي / القاهرة

(42)- وقيل أجاب حمده وتقبله- انظر لسان العرب م 2 ص 203

(43)- الخزيه أحمد في مسنده م 2 ص 167، 198 / دار صادر للطباعة والنشر

(44)- البيت من الطويل أنشده أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن فيس بن زيد بن النعمان
الأنصاري (119-215 هـ / 737-830 م) - انظر لسان العرب م 2 ص 203

والسريست نأبي : زيد انظر الأندلس ج 3 ص 92، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / السبوطي تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم ج 1 ص 582، 583

(45)- اللسان الأندلسي الزرقعة (87/)

أَمَّا الْمَقْضُولُ : فَهُوَ أَنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ مِنْ صِفَاتِ
الْكَسَالِ وَمَعْدَمِهَا نَفْسٌ فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْبَارِي مَوْصُوفًا بِهِمَا لَكَانَ الْخَلْقُ أَكْمَلُ مِنْ
الْحَالِي، وَذَلِكَ بَاطِلٌ وَقَدْ قَامَ الْجُرْهَانُ عَلَى وَجُوبِ إِثْبَاتِ الْبَارِي تَعَالَى 249 بِصِفَاتِ
الْكَسَالِ تَرْجَبُ إِصْصَافُهُ بِهِمَا. وَأَمَّا الْمَقْضُولُ فَالْنَحْضُ وَالْإِجْمَاعُ.

أَمَّا النَحْضُ فَكَفَرْلِهِ تَعَالَى 249 حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : [لَمْ تَعْبُدْ
مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ] (46).

فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِلَهُ تَعَالَى 249 سَمِيعًا بَصِيرًا لَأَنْقَلَبَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ فِي
مَعْبُودِهِ 250 وَلَصَارَتْ حُجَّتُهُ دَاحِضَةً وَدَلَالَتُهُ سَاقِطَةً وَلَمْ يَصْدُقْ قَوْلُهُ تَعَالَى 249 :

[وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ] (47). وَاللَّازِمُ 251 بَاطِلٌ قَطْعًا.
وَالْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ كَثِيرَةٌ جِدًّا.

لَا يَقَالُ يُمَكِّنُ رَدَّ الصِّفَتَيْنِ فِي التَّنْزِيلِ إِلَى الْعِلْمِ.

لَا نَأْتِي نَقُولَ ذَلِكَ مَجَازًا وَلَا ضَرُورَةً تَدْعُو إِلَيْهِ. وَأَيْضًا التَّفْرِيقُ فِيهِ بَيْنَ
السَّمْعِ وَالْعِلْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى 249 : [السَّمِيعُ الْعَلِيمُ] (48). وَكَذَلِكَ [السَّمِيعُ الْعَلِيمُ] (49)
و[السَّمْعُ وَالْبَصَرُ] (50) يَمْتَنِعُ 253 مِنْ رَدِّهِمَا إِلَيْهِ فَلَوْ كَانَا 254 رَاجِعَيْنِ إِلَى الْعِلْمِ لَكَانَ
الْمَعْنَى الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ. وَمِثْلُهُ لَا يَلِيْقُ بِبَلَاغَةِ الْقُرْآنِ .

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَا خَفَاءَ 255 بِإِثْبَاتِ الْأُمَّةِ عَلَى وَجُوبِ الْكَسَالِ لِلَّهِ
تَعَالَى 256. وَقَوْلُهُ ((بِصِفَتَيْنِ)) أَيَّ سَمِيعٌ يَسْمَعُ بِبَصِيرٍ بَبَصَرٍ.

249- (أ، ب، ج، د، هـ) : تعالى 252- ساقط من ج، وفي (أ، ب، د، هـ) : تدعوا 255- ب، ج، د، هـ) : يخفى

250- د، هـ) : معبودة 253- د، هـ) : خضع 256- (أ، ب، ج، د، هـ) : تعالى

251- 1 : وذلك 252- 254- د، هـ) : كان

(46)- مريم 42

(47)- الأنعام 84

(48)- البقرة 126

(49)- البقرة 180

(50)- طه 45

وَقَوْلُهُ: ((زَائِدَتَيْنِ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا)) .

الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ عَائِدٌ عَلَى صِفَتَيْ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَآتَى بِهِ لَيْلًا يُتَوَعَّدُ
رُجُوعُ الْخِلَافِ إِلَى مَا تَبَلَّهُمَا مِنَ الْحَقَائِقِ.

قَالَ سَهَابٌ 257 الدِّينُ الْأَصْبَهَانِيُّ (51) فِي قَوَاعِدِهِ (52) : / مِنَ الثَّانِسِ مَنْ
قَالَ: (258) السَّمِيعُ وَالْبَصِيرُ (258) صِفَتَانِ زَائِدَتَانِ عَلَى صِفَةِ الْعِلْمِ، وَهُوَ مَذْهَبُ
الْأَشَاعِرَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَعْنَى كَوْنِهِ سَبْعًا أَنَّهُ عَالِمٌ بِالسَّمْعِ وَبِالْبَصَرِ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ
سَبْعًا أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْبَصَرِ.

وَقَالَ 259 شَرَفُ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْمَعَالِمِ (53) : / لِلشَّيْخِ أَبِي 260 الْحَسَنِ
الْأَشْعَرِيِّ قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا (54) : أَنَّهُمَا إِذَا كَانَ يُخَالِفَانِ الْعِلْمَ بِجِنْسَيْهِمَا مَعَ مُشَارَكَتِهِمَا
لِلْعِلْمِ فِي أَثَمَاتِهِمَا صِفَتَانِ كَاشِفَتَانِ بِتَعْلُقَانِ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ.
وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهُمَا مِنْ جِنْسِ الْعِلْمِ إِلَّا أَنَّهُمَا لَا يَتَعَلَّقَانِ إِلَّا بِالْمَوْجُودِ
الْمُعَيَّنِ، وَالْعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ وَالْمُطْلَقِ وَالْمَقْيَدِ وَكِلَاهُمَا مَعَ ذَلِكَ صِفَتَانِ
(1/34) زَائِدَتَانِ عَلَى عِلْمِهِ تَعَالَى 261.

قَالَ : / وَاصْتَخَّ - يَعْنِي الشَّيْخَ - بِمَا اصْتَخَّ بِهِ الْفَخْرُ وَهُوَ أَنَا إِذَا عَلِمْنَا
شَيْئًا ثُمَّ أَبْصَرْنَاهُ وَجَدْنَا بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ تَفْرِقَةً بَدِيعِيَّةً وَذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى مُغَايَرَتِهِمَا
لِلْعِلْمِ.

257- أ : شمس الدين 260- ج : أبو

(258، 259) - ج : م، و : السمع والبصر 261 - أ، ب : ج، م، و : تعالى

259- أ، م، و : ونقل

(51) - هو محمود بن أبي القاسم بن محمد الأصبهاني (شهاب الدين) وقيل (شمس الدين)
ولد بأصبهان سنة 674 هـ وبرق في فنون العقلية... له تصانيف كثيرة منها : شرح مختصر ابن الحاجب،
شرح الطوال، شرح المطالع... توفي في ني القعدة سنة 744 هـ بطاعون مصر... انظر : مفتاح السعادة
ومصباح السيادة في موضوعات العلوم أحمد بن مصطفى ج 2 ص 159.

(52) -

(53) - انظر : البرقة (34/ب) من شرح المعالم للرازي تأليف شرف الدين مخ، ج 4 رقم 230

(54) - انظر هذا القول في الملل والنحل / الشهرستاني - تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل مؤسسة الحلبي ج 1

وَأَعْرَضَهُ شَرَفُ الدِّينِ (55) / بِأَنَّ مَجَرَّدَ الشَّفِيقَةِ لَا يَنْتِجُ أَنْ تَكُونَ
تَبَسُّمَاتَا شَفِيقَةٍ نَوَعِيَّةٌ وَلَا أَنَّهُمَا نَوَعَانِ خَارِجَانِ عَنْ نَوْعِ الْعِلْمِ وَهُوَ مَحَلُّ الْفِرَاقِ وَلَا
مَبَاحٍ مَنْ رُجِعَ الشَّفِيقَةُ إِلَى كَثَرَةِ الْمُتَعَلِّقَاتِ وَقَلَّتِهَا 262 أَوْ إِلَى مَحَلِّ الْعِلْمَيْنِ 263،
فَعِنْدَ الرُّؤْيَى يَكُونُ الْعِلْمُ حَاصِلًا بِالْقَلْبِ وَالْعَيْنِ وَعِنْدَ الْغَيْبَةِ يَبْقَى فِي الْقَلْبِ بِخَلْقِ
أَمْسَالِهِ وَيَعْدَمُ مِنَ الْعَيْنِ /.

فُلْتُ : وَيَبْدُو نَظَرًا، إِذَا لِفَائِلٍ أَنْ يَقُولَ الشُّغَائِرُ فِي اللَّوَارِمِ يَسْتَلْزِمُ الشُّغَائِرُ
فِي الْمَلَرُومَاتِ شُغَائِرُ الْحَقِيقَاتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَنَقَلَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ (56) بِنَ الْعَرَبِيِّ الْقَوْلَيْنِ عَنِ الشُّيْخِ (57)، وَنَقَلَ
عَنِ الْأَسْنَادِ أَبِي (58) بَكْرٍ بِنَ فَوْرِكَ أَنَّهُ قَالَ : / الصَّحِيحُ أَنَّ السَّمْعَ إِذْ رَأَى الْمَسْمُوعَ،
وَأَنَّهُ 264 صِفَةٌ تَزِيدُ عَلَى الْعِلْمِ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْبَصَرِ أَنَّهُمَا 265 صِفَةٌ تَزِيدُ عَلَى
الْعِلْمِ / (59).

وَقَوْلُهُ : ((مَنْكَلِمٌ بِكَلَامٍ نَفْسِي قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ
وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ وَالْخَبَرِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهَا 266)).
عَمَّا هُوَ آخِرُ 267 الْأَخْصَارِ الْمُتَعَدِّدَةِ لِأَنَّ:

وَو 268 الْمَنْكَلِمُ هُوَ مَنْ تَبَيَّنَتْ لَهُ صِفَةُ الْكَلَامِ 269، وَهُوَ عِنْدَ الْأَسَاعِرَةِ فِي
حَقِّ الْقَدِيمِ عِمَارَةٌ عَنْ مَعْنَى قَائِمٍ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 270 مُغَايِرٌ لِلْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ
وَعُسْرٌ ذَلِكَ مِنَ الصِّقَاتِ أَرْلِي، أَبْدِي، نَفْسَانِي، أَحَدِي الذَّاتِ، لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا
صَوْتٍ (60). وَهُوَ 271 مُنْقَسِمٌ مَعَ ذَلِكَ بِأَنْفِسَامِ الْمُتَعَلِّقَاتِ وَهِيَ 272 : الْأَمْرُ.

266- 1 : رُفَاتُهَا 266- 1 : فِيهَا 270- 1 ب، ج، د، هـ : تَعَالَى 272- 2 : و، هـ : وَهُوَ

263- 3 : الْعَالَمِينَ 267- 1 ب، ج، د، هـ : آخِرُ 271- 1 : وَلَا 273- 2 : ج، هـ : وَهِيَ 6

264- 3 : زِيَادَةُ مِنْ ج، هـ : 268- 1 : الْوَارِ : زِيَادَةُ مِنْ ج، هـ : (274) (274)- 2 : ج، هـ : فِي اقْتِضَاءِ كَفٍّ عَنْ فَعْلٍ عَلَى جِهَةِ 2

265- 3 : عَمَّا فِي كُلِّ السَّخْرِ وَلَعَلَّهَا : أَنَّهُ 269- 2 : د، هـ : الْكَمَالُ

(55)- 1 : شَرَحَ الْعَالَمُ الْوَرَقَةَ (94/ب)

(56)- 1 : كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْغُبَلِي (909هـ/1503م) انظر : مَنَازِعَاتُ كَلَامِيَّةَ بَيْنَ السُّنُوسِي

وَالْغُبَلِي / مَحَلَّةُ كِتَابَةِ الْقَتَابِ مَاسُخٌ 3، ص 1988 من 194

(57)- 1 : الْأَشْعَرِي (58)- 1 : سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ. (59)- 1 : انظر : الْوَرَقَةَ (74/ب) الْأَمَدُ الْأَقْصَى مَخْرُجٌ 4، رَقْمٌ 4 ق

(60)- 1 : فَارِسٌ عَمَّا فِي السَّمْعِ / لِلْحَوِينِي مِنْ 105، (61)- 1 : هَكَذَا حُدِّدَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي كِتَابِهِ مَتْنُهُ الْوَصُولُ وَالْأَمَلُ ص 89

وَهُوَ 273 عِبَارَةٌ (274) عَنِ اقْتِضَاءِ فِعْلِ غَيْرِ كَتَبَ عَلَى جِهَةِ (274) (الِاسْتِغْلَاءِ (61).

وَالسَّهْيُ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ اقْتِضَاءِ كَفِّ 275 عَنْ 276 فِعْلِ عَلَى جِهَةِ

الِاسْتِغْلَاءِ.

وَالْحَسْرُ 277 وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْكَلَامِ الْمَكْرُومِ فِيهِ بِسَبَبِ 278 حَارِجِيَّةٍ.

وَالِاسْتِحْبَارُ (62) وَهُوَ الْإِسْتِغْهَامُ وَالِانْدَاءُ وَهُوَ الدُّعَاءُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ

بِحُرُوبٍ مَخْضُورَةٍ 279.

وَأَمَّا الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ فَهُمَا 280 مِنْ جَنْسِ الْحَبَرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَوْنُ الْكَلَامِ وَاحِدًا مُتَعَلِّقًا بِمَا تَقْدَمُ هُوَ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ 281 مِنْ أَهْلِ

السُّنَنِ وَخَالَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ فَفَضَّلَ يَقْدَمُ الْكَلَامُ وَرَدَّ الْأَفْسَامُ الْخَمْسَةَ إِلَى

صِفَاتِ الْأَخْطَالِ . فَإِنْ قُلْتَ : آيِنَ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ فِي كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ .

قُلْتَ : قَدْ نَقَلَ عَنْهُ الشَّرِيفُ فِي شَرْحِ الْإِشْرَادِ (63) :

/ أَنَّهَا تَسْبِغُ صِفَاتٍ لِكُنْ 282 الْأَوَّلَى 283 رَدُّ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ إِلَى الْحَبَرِ

فَيُسَوَّى سَمْنٌ صِفَاتٍ . / كَمَا نَقَلَ غَيْرُهُ عَنْهُ .

قَالَ سَبْفُ الدِّينِ : / اخْتَلَفُوا فِي وَصْفِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى 284 فِي الْأَرْلِ

بِكُونِهِ أَهْرًا أَوْ 285 نَهْيًا ؛ فَاتَّبَعْتُ ذَلِكَ الشَّيْخَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَنَقَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

(274 - 274) - ج : في اقتضاء كف عن فعل على جهة

275 - زيادة من (ب) م و 278 - و : بنفسه 281 - م و : الأكثر 284 - (ب) ج م و : تعالى

276 - : غير 279 - ج : منصرفة 282 - ب و : لكن 285 - ا : و

277 - ج : الحبر 280 - و : فيها 283 - و : الأولى

(62) - سبب أبو العز شراح الطحاوية هذا القول إلى ابن كلاب ومن وافقه كالأشعري، انظر : العتيقة الطحاوية

شرح اللسان ص 24 - (63) - انظر : الورقتين : (32/ب) (33/أ) شرح الإشاد مخ-ج-ر، رقم : 80 (ق)

والشريف هو إمام المغرب العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الشهير بالشريف التلمساني المعروف

بالعازي من قرية من أعمال تلمسان - ولد بتلمسان سنة 710 هـ / 1310 م - جد في طلب العلم - يقول في أنباء

المغرب الإسلامي فاض عن علماء فاس وتونس والمغرب، ثم عاد إلى مسقط رأسه وبدأ في التدريس، كان عالما

بالفقه المالكي وأصوله وبالحديث وعلومه توفي سنة 771 هـ / 1370 م بتلمسان - من كتبه : شرح حمل الخوحي

في العربية، وكتاب النصارى، والفرد، وكتاب مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول - انظر : تاريخ الجزائر

لإمام عبد الرحمن بن محمد الجيلالي - دار الثقافة / بيروت - ج 2 ص 209

مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول - تخنيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب العلمية - بيروت

سَمِيحٌ وَطَلَانَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْمُنْقِدِّمِينَ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى وَصْفِهِ بِذَلِكَ فِيمَا لَا يَرَالُ (64).
هَذَا سَمُّهُ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ.

وَقَالَ فِي خَاتِمَةِ الْمُرَامِ : / يُقَالُ عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ أَثَبَتْ لِيهِ (1/35)
تَسَالَى 284 مِنَ الْكَلَامِ خَمْسُ كَلِمَاتٍ وَهِيَ خَمْسُ صِفَاتٍ وَهِيَ : الْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ،
وَالْخَبَرُ، وَالْإِسْتِخْبَارُ، وَالْيَدَاءُ (65).

وَيُقَالُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ مِثْلَ (286) مَا نَقَلَ عَنْهُ فِي الْأَبْكَارِ.
و/ أَنَّ 287 الْكَلَامَ خَارِجٌ عَنْ 288 الْمُتَعَلِّقَاتِ وَلَا يَتَّصِفُ بِالْخَمْسَةِ إِلَّا عِنْدَ تَحْقِيقِ
الْمُتَعَلِّقَاتِ (286) (66).

وَمَسَائِلُ الْأَصَحِّ فِي كَلَامِ الْمُصَيِّفِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا نَقَلَهُ سَبَبُ الدِّينِ
عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ أَوْ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَوْ هُمَا مَعًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُقَابِلُ لِلْأَصَحِّ* أَيْضًا مَا اخْتَارَهُ الْأَمَامُ فَخَرُّ الدِّينِ فِي
الْمَعَالِمِ، وَنَفَلَهُ شَرَفُ الدِّينِ عَنِ الْإِسْفَرَاثِيِّينَ**، وَهُوَ أَنَّهُ رَدَّ أَفْسَامَ الْكَلَامِ كُلِّهَا إِلَى
فَسْمٍ وَاحِدٍ وَنَمَوْا أَخْبَرَ فَجَعَلَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ عِبَارَةً عَنِ الْإِعْلَامِ بِحُلُولِ الْعِقَابِ،
وَالْإِسْتِخْبَارِ إِنْ أَعْلَمَ مَا مَحْضَرًا.

قَالَ : / فَكَمَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ (289) الْعِلْمُ الْوَاحِدُ عِلْمًا بِالْأَشْيَاءِ الْكَثِيرَةِ
كَذَلِكَ 290 لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ (289) الْخَبَرُ الْوَاحِدُ خَبَرًا 291 عَنِ الْأَشْيَاءِ
الْكَثِيرَةِ (67).

وَهُوَ بَعِيدٌ لِأَنَّا اعْتَبَرْنَا الْكَلَامَ لُغَةً وَهَرَفًا وَعَقْلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا وَضَعَ لَهُ لَا
إِلَى مَا يُفَعَّى إِلَيْهِ مَدْلُوكُهُ بِاعْتِبَارٍ وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يُقَالَ الْخَبَرُ نَهْيٌ عَنِ الْفَعْلِ وَأَمْرٌ

(286-286) - مكرر في ج * - ب : الأصح 290 - و : فذلك.

287 - م : و : ولان ** - أ : الأسفرائي 291 - م : و : خبر

288 - ج : منه في المتعلقات (289، 289) - ساقط من ج

(64) - يلاحظ أنني لم أعتد على أبكار الأفكار لسيف الدين الأموي

(65) - أسطر : بداية المرام في علم الكائن - تهذيب : حسن محمود عبد اللطيف ص 114 - التمامة

1391 هـ / 1971 م

(66) - نفس الموضع

(67) - فاروق : جاء في الورقة 108/ب شرح المعالم / شرف الدين، ص 58 من المعالم بجامع الجمل.

بَيْنَهُمْ نَسَاءً وَعَبِيدٌ يَرْتَبِعُ الْوُثُوقُ بِالْوَعْدِ وَالْوَعِيدُ لَا خِشَالَ 292 مَعْنَى آخَرَ غَيْرَ مَا
 نَسَبَهُمْ فَلَا يَصِحُّ مَا قَالَ الْإِمَامُ فَإِنَّ الْخَبَرَ يَقْبَلُ (293) التَّحْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ (293)
 وَالطَّلَبُ الَّذِي مِنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ بِأَبَاهُمَا 294. وَأَيْضًا قَوْلُهُ : إِنَّ الْأَمْرَ
 عَسَارَةٌ عَنِ الْإِعْلَامِ بِحُلُولِ الْعِقَابِ لَا يَصِحُّ فَإِنَّ الْعَقْوَ 294 مِنْ اللَّهِ تَعَالَى 295 مَا مَوْلُ
 بِسِ سَيِّئِ الْمَكَائِرِ مَعَ تَحْقِيقِ الْأَمْرِ. وَقَدْ أُبْطِلَ عَلَى الْمُفْتَرِكَةِ حَدُّ الرَّاجِبِ بِذَلِكَ 296.
 وَالنَّاسُ فِي (68) سُؤْلٍ : إِنَّهُ 297 كَوَّرَ الْأَمْرَ الْجَارِمُ بِدُونِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ لَتَحَقِّقَ
 الْأَمْرَ وَحَالَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَالْغَرَالِي.

وَمَا هَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي 298 هُوَ آجَارِي عَلَى قَوَاعِدِ الْأَشْعَرِيَّةِ؛ فَإِنَّ الثَّوَابَ
 مِنَ اللَّهِ تَعَالَى 295 تَحْضُلُ وَالْعِقَابُ مِنْهُ عَذْلٌ وَتَعَلُّقُهُمَا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِإِخْبَارِ اللَّهِ
 تَعَالَى 295 فِي الرَّاغِبِ لَا أَنَّهُمَا لَزِمَانِ لَهُ عَقْلًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى 295 مُتَكَلِّمٌ بِالْكَلَامِ النَّفْسِيِّ أَنَّ
 سُؤْلَ : الْبَارِي تَعَالَى 299 حَيٌّ (294) وَكُلُّ حَيٍّ (294) يَصِحُّ قِيَامُ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ بِهِ.
 فَالْبَارِي يَصِحُّ قِيَامُ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ بِهِ.
 وَكُلُّ مَا صَحَّ 300 فِي حَقِّهِ وَجَبَ لَهُ.

أَمَّا أَنَّ الْبَارِي حَيٌّ فَظَاهِرٌ لِرُجُوبِ اتِّصَافِهِ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ
 الصِّفَاتِ وَهِيَ شَرْطٌ فِي الْجَمِيعِ وَيَسْتَحِيلُ فِي الْعَقْلِ وُجُودُ الْمَشْرُوطِ بِدُونِ شَرْطِهِ.
 وَأَمَّا أَنَّ كُلَّ حَيٍّ يَصِحُّ قِيَامُ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ بِهِ فَلِأَنَّ الْمَصْحَحَ لِقِيَامِهِ
 بِالْمَوْجُودِ إِنَّمَا هُوَ الْحَيَاةُ 301 وَإِلَّا جَارَ قِيَامُهُ بِأَجْمَادَاتٍ. وَأَمَّا قَوْلُنَا : كُلُّ مَا صَحَّ فِي

292- مذهب : لا احتيال

293-295- مذهب : (الصحيح والكذب) 298- و : القاضي

294- ساقط من ج 299- ساقط من ج

295- أجب مذهب : تعالى 300- مذهب : يصح

296- ساقط من : م 301- ب : الحياة

297- رواية من ب : مذهب

(68)- فإذن ذلك بما ورد في كتابه : الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به/ تحقيق : عماد الدين .
 أحمد جبر - عالم الكتب ص 71

خَلْقِهِ وَجَبَتْ لَهُ فَلَا سِتْحَالَةَ إِتِّصَافِهِ بِجَائِزٍ.

لَا يَقَالُ الْكُبْرَى مَنْفُوضَةٌ بِالْحَيَوَانِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ. لِأَنَّا نَقُولُ : هِيَ قَابِلَةٌ
وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْقُبُولِ تَحَقُّقُ وَقُوعِ الْقَبُولِ، فَإِنَّهُ فِي حَقِّ الْحَادِثِ جَائِزٌ.
وَالْحَاضِرُ لَا يَقَعُ بِنَفْسِهِ، بِخِلَافِ (1/36) الصُّحَّةِ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ فَإِنَّهَا بِاعْتِبَارِ الْوُجُوبِ
لَا بِاعْتِبَارِ الْجَوَازِ، وَإِلَّا افْتَقَرَ إِلَى مُقْتَضٍ وَذَلِكَ بَاطِلٌ. وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ بِفَضْلِهِ.
وَلَمَّا فَرَعْنَا مِنْ شَرْحِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ رَأَيْنَا أَنَّ نَذْرَ
مُضَلًّا يَنْسِلُ عَلَى تَحْلِيلِ الْقَوْلِ فِيهَا وَتَرْيِيفِ الشُّبُهَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَيْهَا وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ.

فَصَلُّ : ذَهَبَ أَهْلُ الْحَقِّ وَهُمْ الْأَشْعَرِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ لِدَاتِهِ قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ
مَرِيدَةٍ بِإِزَادَةٍ عَلَى عِلْمِهِ، فَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ، سَمِعَ بِسَمْعٍ، بَصَرَ بِبَصَرٍ، حَيٌّ بِحَيَاةٍ.
وَعِنْدَهُ 302 كُلُّهَا 303 صِفَاتٌ وَجُودِيَّةٌ أَزْلِيَّةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتٍ وَاجِبِ الْوُجُودِ قَائِمَةٌ
بِدَاتِهِ.

وَذَهَبَتِ الْفَلَّاسِفَةُ (69) وَالشَّيْعَةُ إِلَى نَسْيِهَا. ثُمَّ اخْتَلَفَتِ الشَّيْعَةُ فَمِنْهُمْ
مَنْ لَمْ يَطْلُقْ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخُسْنَى، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجُوزْ خُلُوقُهُ عَنْهَا.
وَأَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ : فَهِيَ مُؤَافِقُونَ لِلنُّفَاةِ وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ (70) أَضْرَبْنَا
عِنْدَهُ خَشْيَةَ التَّطْوِيلِ (71).

وَنَحْنُ الْآنَ نَبْتَدِئُ 304 بِمُعْتَمَدِ الْمُعْطَلَةِ وَالتَّشْبِيهِ عَلَى فَسَادِهِ. ثُمَّ نَذْكُرُ
مَا هُوَ مُعْتَمَدٌ أَهْلُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ.

302- م؛ و هذا 304- و ؛ نبتدي

303- ؛ صفات كلها

(69)- رغم انكارهم لتعدد الصفات، وقولهم بان المفهوم منا واحد، فإن محمود قاسم يرفض اطلاق اسم المعطلة عليهم انظر ؛ ص 40 من تحقيقه لمناهج الأدلة.

(70)- لحسن محمود قاسم رأيهم بقوله ؛ يتلخص (أي رأي المعتزلة) في نفي التعدد أي كان نوعه ؛ لأن الصفات هي عين الذات ولا كثرة هناك ولا يجوز بحال ما أن يتعدد القدماء في الذات الواحدة، انظر ؛ ص 47 من كتاب مناهج الأدلة لابن رشد تقديم وتحقيق محمود قاسم.

(71)- عن مذهب المعتزلة في نفي الصفات. انظر الفرق بين الفرق / البغدادى ص 114.

فَنَقُولُ : قَالَتِ النُّفَاةُ : لَوْ قَدِرَ لَهُ صِفَاتٌ وَخُودَةٌ رَأْدَةٌ عَلَى عَالِمٍ بِأَنَّ
تَكُونَ كُلُّهَا وَاجِبَةً، أَوْ مُمَكِّنَةً، أَوْ الْبَعْضُ وَاجِبًا 305 وَالْبَعْضُ مُمَكِّنًا 306.

لَا جَائِزٌ أَنْ يُقَالَ بِالْأَوَّلِ إِذْ هِيَ 307 مُفْتَقِرَةٌ إِلَى الذَّاتِ حَسْرَةً كَوَيْتًا
صِفَاتٍ لِلذَّاتِ وَالْمُفْتَقِرُ إِلَى الْغَيْرِ لَا يَكُونُ وَاجِبًا لِذَاتِهِ، وَلَا جَائِزٌ 308 أَنْ يُقَالَ
بِالثَّانِي وَإِلَّا افْتَقَرَتْ إِلَى عِلَّةٍ مُوجِبَةٍ لَهَا وَالْعِلَّةُ الْمُوجِبَةُ لَهَا إِمَّا الذَّاتُ أَوْ غَيْرُهَا، لَا
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُوجِبُ لَهَا الذَّاتُ إِذِ الذَّاتُ قَابِلَةٌ لَهَا وَالْقَابِلُ 309 لَا تَكُونُ قَابِلًا مِنْ
جِهَةٍ كَوْنِهِ قَابِلًا وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَتَيْنِ قَابِلَهُمَا 310 لَا بُدَّ وَ 311 أَنْ تَكُونَ وَخُودَةً نَبِذًا
نَقِيضَ الْجِهَةِ لِجِهَةٍ. (312 وَلَا جِهَةً 312) عَدَمٌ، قَابِلُ جِهَةٍ وَجُودٌ وَالْكَلَامُ فِي تِلْكَ الْفَعْلِ
كَالْكَلَامِ فِي الْأَوَّلِ وَيَسْتَلِزِمُ 313 التَّسْلُسُ أَوْ الدُّورُ الْمُتَتَابِعُ
وَإِنْ كَانَ الْمُوجِبُ لَهَا غَيْرَ الذَّاتِ فَوَاجِبُ الْوُجُودِ مُفْتَقِرٌ 314 إِلَى غَيْرِهِ وَاجِبٌ
إِفَادَةٍ كَمَا لَاتِهِ لَهُ.

وَيَلِزِمُ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوعًا بِالنَّظَرِ إِلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ وَهُوَ مُتَتَابِعٌ
ثُمَّ ذَلِكَ الْغَيْرُ 315 إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَوْ مُحَدَّثًا.

لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا إِذْ لَا قَدِيمَ عِنْدَكُمْ غَيْرُ وَاجِبِ الْوُجُودِ وَصِفَاتِهِ
وَإِنْ كَانَ حَدِيثًا فَصِفَاتٌ وَاجِبِ الْوُجُودِ تَكُونُ 315 حَادِثَةً حَسْرَةً خُذِرَتْ
الْمُحَدَّثُ لَهَا، وَهُوَ غَيْرُ قَابِلٍ لِحُلُولِ الْحَوَادِثِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَإِنْ كَانَ الثَّالِثُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ 316 مِنْهَا وَاجِبًا وَالْبَعْضُ
مُمَكِّنًا 317 فَبُطْلَانُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا بِهِ 318 بَطْلَانُ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ.

306 - م، و : ممكن

305 - م، و : واجب

313 - أ : ويلزم 316 - ساقط من ج، م، و

310 - ب، ج، م، و : والجهات

307 - ساقط من ج، م، و

317 - م، و : ممكن

314 - و : مفتقرا

311 - الواو : زيادة من ب، ج، م

308 - ج، م، و : ولا جائزا

318 - أ : طالق

315 - زيادة من ب، ج، م، و

(312، 312) - ساقط من ج، م

309 - ج : (م) لها

قِيَادًا وَاجِبُ الْوُجُودِ وَاجِبٌ مِنْ جَمِيعِ جِهَانِهِ، وَلَيْسَ لَهُ صِفَاتٌ وَحِيدِيَّةٌ
زَائِدَةٌ عَلَى دَاتِهِ.

(319) وَمَا يُوصَفُ بِهِ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَسْمَاءِ الدَّاتِ، كَقَوْلِنَا: إِنَّهُ
دَاتٌ (319) وَمَوْجُودٌ وَمَاهِيَّةٌ وَشَيْءٌ.

أَوْ مِنَ الصِّفَاتِ السُّلْبِيَّةِ كَقَوْلِنَا: إِنَّهُ وَاجِبٌ، أَيْ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ فِي
وُجُودِهِ (1/37) أَوْ الْإِضَافِيَّةِ، كَقَوْلِنَا: إِنَّهُ جَوَادٌ وَعِلَّةٌ وَمَبْدَأٌ 320، وَخَالِقٌ وَمُبدِعٌ.

وَأَمَّا مَا يَخُصُّ الْمُعْتَرِلةَ وَالشَّيْعَةَ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لَوْ كَانَ لَهُ صِفَاتٌ وَحِيدِيَّةٌ
زَائِدَةٌ عَلَى دَاتِهِ لَمْ يَخْلُ إِذَا أَنْ 321 تَكُونَ هِيَ هُوَ، أَوْ هِيَ غَيْرُهُ.

فَإِنْ كَانَتْ 322 هِيَ هُوَ فَلَا صِفَةَ لَهُ زَائِدَةً عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَهُ فِيمَا
قَدِيمَةً أَوْ حَادِثَةً.

فَإِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً فَالْقَدَمُ أَخْصُ وَصِفُ الْإِلَهِيَّةِ 323، وَذَلِكَ يُفْضِي إِلَى
الْقَوْلِ بِتَعَدُّدِ الْإِلَهَةِ 324 وَهُوَ مُتَنَبِّعٌ كَمَا سَيَأْتِي 325.

وَإِنْ كَانَتْ حَادِثَةً فَيَلْتَزِمُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبُ الْوُجُودِ مَحَلًّا لِلْحَرَاثِثِ وَهُوَ
مُتَنَبِّعٌ كَمَا تَقَدَّمَ. وَأَيْضًا لَوْ قَامَ بِهِ صِفَاتٌ وَجُودِيَّةٌ لَكَانَتْ مُفْتَقِرَةً إِلَى الدَّاتِ فِي
وُجُودِهَا وَذَلِكَ يُؤَدِّي 326 إِلَى إِثْبَاتِ خَصَائِصِ الْأَعْرَاضِ لِصِفَاتِ وَاجِبِ الْوُجُودِ وَهُوَ
مَحَالٌّ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى 327 كَفَرَ النَّصَارَى بِإِثْبَاتِهِمُ الْأَقَائِمِ الثَّلَاثَةِ وَهِيَ
: الدَّاتُ وَالْعِلْمُ وَالْحَيَاةُ 328. فَمَنْ أَثَبَّتَ لَهُ ذَلِكَ وَزَيْادَةً كَانَ أَوَّلَى 329 بِالنُّكْفِيرِ.

(319/319) - ساقط من : و 323-1 : الإلهية 327 - ساقط من م و

320-1 : ومبني، 324- و : الإلهية 328 - ب، ج، م : الحياة

321 - ساقط من و 325-1 ب، ج : يأتي 329 - ج، م : أولا

322- و : كان 326- ب، و : يودي

أَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الشُّبْهَةِ الْأُولَى عَلَى مَا أَسَارَ إِلَيْهِ سَتَفُ الدُّسِ أَنْ يُقَالَ:
مَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِ الصِّفَاتِ وَاجِبَةً لِذَاتِهَا.

(330) قَوْلُهُمْ لِأَنَّهُمَا 331 مُفْتَقِرَةٌ إِلَى الْمَاهِيَّةِ، وَالْمُفْتَقِرُ إِلَى الْغَيْرِ لَا يَكُونُ
وَاجِبًا لِذَاتِهِ (330).

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْوَاجِبَ لِذَاتِهِ لَا يَكُونُ مُفْتَقِرًا (330) إِلَى غَيْرِهِ، بَلِ
الْوَاجِبُ لِذَاتِهِ هُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ مُفْتَقِرًا (330) إِلَى مُؤَثِّرٍ فَاعِلٍ وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ
وَاجِبًا لِذَاتِهِ وَإِنْ كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى الْقَابِلِ، فَإِنَّ الْفَاعِلَ الْمَوْجِبَ بِالذَّاتِ لَا يَمْتَنِعُ تَوَقُّفُ
تَأْثِيرِهِ عَلَى 332 الْقَابِلِ.

وَسَوَاءٌ كَانَ اقْتِضَاؤُهُ 333 بِالذَّاتِ لِنَفْسِهِ، أَوْ لِمَا هُوَ خَارِجٌ عَنْهُ.
وَهَذَا 334 كَمَا يَقُولُهُ الْفِيلَسُوفُ 335 فِي الْعَقْلِ الْفَعَالِ فَإِنَّهُ مُوَحَّدٌ
بِذَاتِهِ لِلصُّورِ 336 الْجَوْهَرِيَّةِ وَالْأَنْفُسِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَإِنْ كَانَ 337 مَا اقْتَضَاهُ لِذَاتِهِ
مَتَوَقِّفًا عَلَى وُجُودِ الْهَيُولَى 338 الْقَابِلَةِ.

ثُمَّ إِنَّ سَلْمَنَا إِمَّا كَانَ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُحْكِنِ هُوَ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ،
بَلْ هُوَ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْغَيْرِ وَذَلِكَ أَعَمُّ مِنَ الْإِفْتِقَارِ إِلَى الْمُؤَثِّرِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ بِالْإِفْتِقَارِ
إِلَى الذَّاتِ الْقَابِلَةِ.

سَلْمَنَا أَنَّهُ لَا يَبْدُ مِنْ مُؤَثِّرٍ 339 فَلِمَ قُلْتُمْ بِإِمْنِنَايَ كَوْنِ الذَّاتِ هِيَ
الْمُؤَثِّرَةُ 340؟ قَوْلُكُمْ إِنَّهَا قَابِلَةٌ، وَفَاعِلَةٌ، مُسَلَّمٌ، وَلَكِنْ 341 لِمَ قُلْتُمْ بِإِمْنِنَايَ ذَلِكَ يَبِ
الْبَسِيطِ الْوَاحِدِ 342، فَإِنَّ الْقَبُولَ وَالْفِعْلَ غَيْرُ خَارِجٍ عَنِ النِّسَبِ وَالْإِضَافَاتِ 343 وَلَا
مَانِعٍ مِنْ اتِّصَافِ الْبَسِيطِ الْوَاحِدِ 342 بِنِسَبٍ مُخْتَلِفَةٍ كَاتِّصَافِ الْوَحْدَةِ الَّتِي هِيَ
(330) 330- ساقط من ج

331- زيادة من ب، م، و

332- مكرر في ج، م، و

333- و : اقتضاه 337- ج : وإن كل 341- ب، و : ولا عن

334- م، و : وهو 338- ساقط من ج، هـ : الهيولا 342- و : الواحد

335- م، و : الفيلسوف 339- ب، و : مؤثر 343- م، و : والإضافة

336- م، و : الصور 340- ب، و : المؤثرة

مَبْدَأُ الْعَدَدِ بِأَنَّهَا نِصْفُ الْإِثْنَيْنِ وَثُلُثُ الثَّلَاثَةِ. وَأَجَابَ إِيَّاهُمْ فَحَرُّ ابْدِئْ فِي
الْمَحْصِلِ (72) بِالْتِزَامِ كَوْنِ الذَّاتِ فَاعِلَةً وَقَابِلَةً وَتَبَعَهُ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةُ مِنَ الْمُنَاجِبِينَ
وَصَرَخَ فِي الْمَعَالِمِ بِأَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ لِذَاتِهَا. وَلَمَّا احْتَجَّ عَلَيْهِ نَتِيُّ سُرُكِبِ الْوَالِدِ لِذَاتِهِ بِقَوْلِهِ :
/كُلُّ مُرَكَّبٍ فَهُوَ مُتَنَقِّلٌ إِلَى جُزْئِهِ وَجُزْؤُهُ 344 عُدَّةٌ وَ الْمُسْتَفِيدُ إِلَى الْعَمَلِ
لَا يَكُونُ وَاجِبًا لِذَاتِهِ/ (73).

وَلَمَّا 345 اُعْتَقِدَ صَحَّةَ هَذِهِ الْحُجَّةِ اسْتَشْعَرَ النَّصَّ بِصَفَاتِ 346/ اللَّهُ
تَعَالَى 346 فَأَجَابَ بِمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ كَلَامٌ مُعْتَرِضٌ عَلَيْهِ كَمَا سَبَقَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى 347.

وَقَدْ تَمَسَّكَتِ 348 الْفَلَاسِفَةُ بِتِلْكَ الْحُجَّةِ فِي إِنْشَاءِ 349 الرَّجَائِيَّةِ لِوَجِبِ
الْوُجُودِ وَنَفَوْا 350 بِهَا عَنْهُ الْكَيْفِيَّةَ الْمُنْفَصِلَةَ وَالتَّحْلِفَةَ. وَتَأَفَّجَمَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ خَالُوا :
إِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ لَا يَتَّصِفُ بِصِفَةٍ تُؤْتِيَتُهُ لَا نَفْسِيَّةٍ وَلَا مَعْنَوِيَّةٍ وَأَنَّ جَبِيَّةً مَا
يُوصَفُ 351 بِهِ وَاجِبُ الْوُجُودِ يَرْجِعُ إِلَى سَلْبٍ أَوْ إِصَافَةٍ أَوْ مُرَكَّبٍ مُتَعَمِّدٍ. أَصَحُّ
ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ يُوجِبُ بِالذَّاتِ لَا بِالِاخْتِيَارِ 352.

قَالُوا : وَإِذَا كَانَ مُوجِبًا بِالذَّاتِ وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ فَلَا تَصْغِيرُ
يُصْغَرُ 353 عَنْهُ يَغْيَرُ وَاسْطَلَّةٌ إِلَّا وَاحِدٌ.

ثُمَّ عَيَّنُوا ذَلِكَ الْوَاحِدَ فَقَالُوا إِنَّهُ عَقْلٌ، يَعْنُونَ أَنَّهُ حَوْهَرٌ مُخَرِّجٌ عَنِ الْمَادَّةِ
وَلَوْ أَحِقَّهَا، ثُمَّ أَوْجَبَ هَذَا الْعَقْلُ الْمُسَادِرُ الْأَوَّلُ عَقْلًا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ خَلْقًا وَاسْتِثْنَاءً
بِاعْتِبَارِ صُدُورِهِ 354 عَنِ الْغَيْرِ وَبِاعْتِبَارِ إِمْكَانِهِ فِي نَفْسِهِ مَادَّةً فِي الْفَلَكَ وَبِاعْتِبَارِ
وُجُوبِهِ صُورَةً لَهُ إِسْنَادًا لِلْأَشْرَفِ إِلَى الْجَهَةِ الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ، ثُمَّ أَوْجَبَ الْعَقْلُ النَّائِبُ

344- م؛ و؛ وحزله 349- م؛ و؛ تحسك 353- و؛ أن ينصهر

345- ساقط من (ج)؛ م؛ و 349- ج؛ بإتبات 354- ج؛ م؛ و؛ صخره

وفي ب؛ ومن 350- ساقط من ج

346- (ج)؛ م؛ و؛ تعالى 351- م؛ و؛ ما يتصف

347- زيادة من؛ و 352- م؛ و؛ باختيار

(72)- ص 132 المحصل (مربع سبق ذكره)

(73) المحصل ص 43

كَذَلِكَ ثُمَّ التَّالِي كَذَلِكَ إِلَى الْعَقْلِ الْفَيَاضِ وَغَيْرِ الْمُسَمَّى عَنْدهُمْ بِالْعَقْلِ الْفَعَالِ وَغَيْرِ
الْعَقْلِ 355 الْمَسْئُوبِ إِلَى فَلَكَ الْفَمِر.

فَتِلْكَ الْمَرْجَبَاتُ تَسَعُهُ عَقُولٌ، وَتَسَعُ أَنْفُسٌ، وَتَسَعُهُ 356 أَفْلَاقٌ، ثُمَّ حَدَّثَتْ
الْمَصَاصِرُ. وَأَخْنَلَطَتْ، وَأَمْتَزَجَتْ، وَاسْتَعَدَّتْ لِقَبُولِ الصُّوَرِ الْخُتْلَفَةِ فِي عَالَمِ الْكَوْنِ
وَالنَّسَائِدِ.

ثُمَّ إِنَّ السَّقْلَ الْفَيَّاصَ يَفِيضُ عَلَى كُلِّ مَا يَسْنِيحُهُ. وَالْقَيْصُ وَاحِدٌ
رَافِعٌ يَحْتَسِبُ الْقَوَائِلَ، كَالشَّيْءِ تَبْيِضُ الثَّوْبَ وَتُسْوَدُ وَهَهُ الْقَصَارِ 357.

وَلَا يَخْفَى عَلَى لَبِيبٍ 358 مَا فِي 359 هَذِهِ الْكَلِمَاتِ مِنَ النُّعْمَاتِ الَّتِي
لَمْ يَمَلْ عَلَيْهَا عَقْلٌ وَلَا أَرْشَدَ إِلَيْهَا نَقْلٌ مِنْ تَقْيِينِ هَذِهِ الْمَوْجُودَاتِ 360 الْخَاصَّةِ،
وَوُثْقِ الْعُقُولِ وَالنُّفُوسِ وَالْأَفْلَاقِ عَلَى عَدَدٍ مَحْصُورٍ.

وَعَمَلُ هَذِهِ الْخُرَافَاتِ إِلَّا مِنَ الْأَرْاءِ الْوَاغِيَةِ وَالزُّعَمَاتِ الْمُسْلَانِيَةِ
عَنْدهُمْ 361 يَهْدِيهِ التَّحَكُّمَاتُ بِتَخْيِيلِ مُطْلَقِ الشُّبُهَاتِ.

وَالصَّحَبُ مِمَّنْ يَقِفُ عَمْرَهُ فِي تَعْلِيمِ الْمُنْطِقِ وَتَعْلِيمِهِ لِيَكُونَ لَهُ آلَةٌ عَاصِمَةٌ
لِيُنْجِيهِ عَنِ الْغَلَطِ ثُمَّ إِذَا جَاءَ إِلَى 362 الْمَطْلُوبِ الْأَشْرَفِ أَعْرَضَ عَنِ اسْتِعْنَالِ تِلْكَ
الْآلَةِ 363 حَتَّى وَكَعَ فِي الْغَلَطِ الَّذِي يَصْحَكُ مِنْهُ الصُّبَّيَّانُ، تَعَوُّدًا بِاللَّهِ مِنَ الْخُذْلَانِ.

وَأَمَّا الرَّدُّ عَلَيْهِمْ فَيَبَانَ يُقَالُ قَوْلُكُمْ الْوَاحِدُ لَا يَضُدُّ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ 364
يُرْجَبُ أَنْ لَا يَسْلَبَ عَنِ الشَّيْءِ الْبَسِيطِ إِلَّا أَمْرٌ وَاحِدٌ يَعْنِي مَا ذَكَرْتُمْ 364.

ثُمَّ 365 إِنَّ الْبَسِيطَ إِذَا كَانَ لَا يَسْلَبُ عَنْهُ إِلَّا أَمْرٌ وَاحِدٌ كَانَ مَا عَدَا 366
ذَلِكَ الْأَمْرَ حَاصِلًا لَهُ؛ فَيَكُونُ الْبَسِيطُ لَيْسَ لَهُ 362 حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ بَلْ كُلُّ الْحَقَائِقِ
يَسْمَى بِذَلِكَ الْحَقِيقَةِ الْمَسْلُوبَةِ عَنْهُ؛ فَلَا يَكُونُ الْبَسِيطُ بَسِيطًا.

355- ساقط من دهر

356- دهر : توسع 360- ب : الوجوديات، وفي م : الوجودات 363- ب : ج : هو : الالة

357- ج : الضباب 361- دهر : فتذهب (364، 364)- منور في ج

358- دهر : اللبيب 362- زيادة من ب : ج : هو 365- ج : إلا أن

359- ساقط من ج

ثُمَّ يَقُولُ لَوْ لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ لِلْفَلَكَةِ الْبَسِيطَةِ مَعْلُولَاتٌ لَمْ تَكُنْ نَقْطَةً
الْمُرَكَّبِ نِهَائِيَّةً الْخَطُوطِ الْخَارِجَةِ (1/39) عَنْهَا إِلَى الْهَيْطِ.

وَلَمْ تَكُنِ الْوَاحِدَةُ مَبْدَأً لِلْإِثْنَيْنِ 366 الْكَثِيرَةُ وَالْتَّالِي بَاطِلٌ
كَذَلِكَ 367 الْمُقَدَّمُ وَأَيْضًا أَنْوَاعُ الْعَدَدِ وَأَنْوَاعُ الْأَلْوَانِ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ وَوَاجِبُ الْوُجُودِ
يَعْلَمُهَا كُلُّهَا حَيَّمَا أَنْ يَعْلَمَهَا مُتَرْتِبَةً وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ حُصُولُ عِلَلٍ وَمَعْلُولَاتٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ.
وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْعِلْمَ يَلُونُ مَعَيْنٍ 368 لَا يَكُونُ عِلَّةً
لِلْعِلْمِ يَلُونِ آخَرَ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِالْإِثْنَيْنِ لَا يُوْجِبُ الْعِلْمَ بِالثَّلَاثَةِ.
فَإِذَا تِلْكَ الصُّورُ الْعَقْلِيَّةُ غَيْرُ مُتَرْتِبَةٍ فَيَكُونُ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ أُمُورٌ
كَثِيرَةٌ 369 غَيْرُ مُتَرْتِبَةٍ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّرْتِيبِ فَرَأَى مِنَ التَّرْكِيبِ فَيُقَالُ لَهُمْ 370
تِلْكَ 371 الْإِعْتِبَارَاتُ إِنْ كَانَتْ وَجُودِيَّةً بَطَلَ قَوْلُكُمْ الْوَاحِدُ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ
فَبَطَلَ أَصْلُ دَلِيلِكُمْ وَإِنْ كَانَتْ إِعْتِبَارِيَّةً اِمْتَنَعَ أَنْ تَوْصِيَرَ مَعْدَرًا لِلْأُمُورِ
الْوَحْدِيَّةِ 372.

ثُمَّ حَدِيثُ إِسْنَادِ الْأَشْرَفِ إِلَى الْأَشْرَفِ خَطَابِيٍّ وَإِسْنَادُ الْفَلَكِ 373 الثَّامِنِ
مَعَ مَرَاتِبِهِ مِنَ السُّوَاكِبِ 374 الْخُتْلُفَةِ إِلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ يُكْرَهُ 375 عَلَيْكُمْ بِالْإِبْطَالِ
وَكَذَلِكَ إِسْنَادُ (376) الصُّورِ وَالْأَعْرَاضِ الَّتِي فِي عَالَمِنَا مَعَ كَثَرَتِهَا إِلَى الثَّقَلِ الْفَعَالِ
وَمُوجِبُ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّعْلِيلِ أَنَّ لَا يَتَخَصَّصُ 377 مِثْلٌ عَنْ مِثْلٍ (376) وَلَا يَتَأَخَّرُ

- 366- بهو : الاثنيينية 370- زيادة من بهو : 375- ب : يكن
367- ١ : وكذا 371- ساقط من بهو (376/376)- ساقط من ج
368- ساقط من ج 372- ج : بهو : الوجود 377- بهو : أن لا يخصص
369- ج : واحدة 373- ساقط من بهو
374- بهو : الكوكب

شَيْءٌ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ وَأَنَّهُ مَتَى عُدِمَ 378 حَدِثٌ عُدِمَتْ سَائِرُ الْعِلَالِ إِلَى أَنْ تَنْتَبِهُ 379
الْعَدَمُ إِلَى الْعِلَّةِ الْأُولَى، وَلَا يَخْفَى بُطْلَانُ ذَلِكَ، وَإِذَا ثَبَتَ بِالْأَسْرَافِ إِبْطَالُ كَوْنِ 380
الصَّانِعِ عِلَّةً أَوْ 381 طَبِيعَةً، وَتَعَيَّنَ أَنَّهُ فَاعِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْفَاعِلَ بِالْإِخْتِيَارِ
يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ 382.

وَقَصَى الْعَقْلُ بِوُجُودِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَلَا يَصِحُّ ارْتِفَاعُهَا عَنْهُ كَمَا لَا يَصِحُّ
فِي الْعَقْلِ ارْتِفَاعُ دَاتِهِ، نَبَتْ الْإِسْتِغْنَاءُ 383 وَزَالَتْ الْحَاجَةُ وَافْتَقَرَ كُلُّ مُتَحَيٍّ بِرِ
وُجُودِهِ إِلَيْهِ [أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْخَمِيدُ] (74). ثُمَّ الْأَعْيَارُ عَلَى
الْحُجَّةِ الَّتِي ذَكَرُوهَا أَنْ يَقَالَ كُلُّ مُرَكَّبٍ مُفْتَقِرٌ إِلَى غَيْرِهِ مَا تَعْنُونَ بِإِفْتِقَارِهِ إِلَى
غَيْرِهِ، إِنْ عَيْنَيْتُمْ أَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ يُفِيدُهُ الْوُجُودَ فَمُسَلَّمٌ أَنَّهُ يُنَافِي وَجُوبُ الْوُجُودِ تَحْتَ
لَا نَدَّعِيهِ. وَإِنْ عَيْنَيْتُمْ أَنَّهُ لَا يُفِيدُهُ الْوُجُودَ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْصَوِّرُ 384 مَا هَبْنَاهُ وَلَا
يُوجَدُ إِلَّا مَوْصُوفًا بِهِ فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ هَذَا التَّوَقُّفَ فِي الْعِلْمِ أَوْ الْوُجُودِ الَّتِي
سَمَّيْتُمُوهُ 385 افْتِقَارًا يُنَافِي وَجُوبَ الْوُجُودِ، أَوْ يَسْتَلِزِمُ الْإِمْكَانَ؟ فَإِنَّ الْإِمْكَانَ إِذَا
يَتَحَقَّقُ بِصَحَّةِ الْإِرْتِفَاعِ وَإِذَا كَانَا وَاجِبَيْنِ فَلَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ
ارْتِفَاعُهُمَا وَلَا ارْتِفَاعُ أَحَدِهِمَا فَلَا إِمْكَانَ وَلَا احْتِيَاجَ إِلَى الْغَيْرِ قَائِرًا
إِذَا 386 لَفْظَ الْإِفْتِقَارِ وَالْإِمْكَانِ الْمُؤَمَّعَيْنِ بِالْحَاجَةِ إِلَى الْمُؤَيَّرِ 387 وَقَوْلُوا 388 كُلُّ
مَوْجُودَيْنِ مُتَلَاذِمَيْنِ لَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ ارْتِفَاعُهُمَا 389، وَلَا ارْتِفَاعُ أَحَدِهِمَا
فَقَرَضُ وَجُودِهِمَا مُحَالٌ وَلَا يُمْكِنُ ثُبُوتُ وَاجِبٍ يَلْزِمُهُ وَاجِبٌ أَوْ 390 لَا
يَصِحُّ (1/40) ثُبُوتُ وَاجِبٍ إِلَّا خَلِيًّا عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ 391 وَأَنْظُرُوا 392
هَلْ تَجِدُونَ قِضِيَّةً مِنْ هَذِهِ الْقَضَايَا ضَرْوِيَّةً (393) أَوْ تَجِدُونَ (393) عِلْمًا

378- م؛ و؛ اعدم 379- م؛ و؛ ينته

380- ساقط من ج 385- م؛ و؛ سميته 390- م؛ و؛ نو

381- ج؛ و 386- م؛ و؛ أيضا 391- أ؛ ب؛ ج؛ م؛ و؛ باخر

382- ب؛ ج؛ الحيوة 387- ج؛ م؛؛ الموتر 392- م؛ و؛ وانكر

383- و؛ الاستغنا 388- أ؛ ب؛ وقالوا (393) (393)- ساقط من م؛ و

384- 1؛ لا ينصور 389- ساقط من م؛ و

(74) - فاطر 15 .

دَلِيلًا وَنَحْنُ وَرَاءُ 394 الْمَنَعِ لِذَلِكَ وَلَا يَجِدُونَ 395 إِلَيْهِ سَبِيلًا لَوْلَا الْمَغَالِطَةُ
يَلْفِظُ الْإِفْتِقَارَ الْمَوْهِمَ وَاسْتِعْمَالَهُ لِمُطْلَقِ التَّوَقُّفِ ، وَمُطْلَقِ التَّوَقُّفِ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ إِلَّا
مَعَ 389 صُحَّةِ النَّفْيِ عَقْلًا لَا تَقْدِيرًا فِي الْخَيَالِ أَوْ خُطُورًا بِالْبَالِ.

قَالَ شَرْفُ الدِّينِ : / وَلَمَّا اعْتَقَدَ الْفَخْرُ صُحَّةَ هَذِهِ الْحُجَّةِ وَاسْتَعْمَلَ هَذِهِ
الْمُقَدِّمَاتِ (396 فِي الْإِسْتِدْلَالِ 396) عَلَى إِمْكَانِ كُلِّ 396 مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى 396
اسْتَشْعَرَ النَّفْثَ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ مَرَّةً هَذَا مِمَّا سَنَسْتَخِيرُ 397 اللَّهَ فِيهِ
وَجَزَمَ 398 أُخْرَى وَصَرَّحَ بِكَلِمَةٍ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهَا فَقَالَ: هِيَ مُمَكِّنَةٌ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهَا
وَاجِبَةٌ بِوُجُوبِ ذَاتِهِ 399 (400 وَضَاهَى 401 فِي ذَلِكَ قَوْلَ الْفَلَّاسِقَةِ: أَنَّ الْعَالَمَ مُمَكِّنٌ
بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ 400) وَاجِبٌ بِوُجُوبِ مُقْتَضِيهِ. وَنَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ زَلَّةِ الْعَالَمِ.

وَالْمُلْحَى 402 لَهُ إِلَى ذَلِكَ فِرَارُهُ مِنَ التَّرْكِيبِ، هَذَا مَعَ أَنَّ الشَّيْءَ لَا
يَتَكَثَّرُ بِتَكَثُّرِ صِفَاتِهِ كَمَا لَا 403 يَتَكَثَّرُ بِتَكَثُّرِ اعْتِبَارَاتِهِ وَالتَّرْكِيبُ فِي الذَّاتِ لَا زَمَ
لَهُ أَيْضًا فَإِنَّ مَا هِيَ كُلِّ صِفَةٍ مِنَ الْحَيَاةِ 404 وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ 405
مَتَعَبَّرَةٌ 406 (403 عَنِ الْأُخْرَى 403) فِي الْعَقْلِ وَالْوُجُودِ فَإِنَّ مِنْهَا مَا لَا يَتَعَلَّقُ وَهِيَ:
الْحَيَاةُ 404 (400) وَمِنْهَا مَا 403 يَتَعَلَّقُ وَلَا يُؤَثِّرُ 407 كَالْعِلْمِ (400) وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ
وَيُؤَثِّرُ كَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ فَإِذَا تَمَايَزَتْ وَاخْتَلَفَتْ اقْتَضَتْ وَجُوهًا مُخْتَلِفَةً فِي الْمُقْتَضَى

402 - ب ، ج ، م ؛ الملحي

394- م ، و ؛ ورا

403 - زيادة من ب ، م ، و

395- ج ؛ ولا تجدون

404 - ب ، ج ، م ؛ الحياة

(396-396) - زيادة من ب ، ج ، م ، و

405 - ساقط من م ، و

397- --- م ، و ؛ نستخر

406 - م ، و ؛ يتميز

398 --- م ، و ؛ وجرم

407- ب ، و ؛ ولا يؤثر

399- م ، و ؛ ذاتها

(400 ، 400) --- ساقط من ج

401 --- ا ، ب ، و ؛ وضاهها

فَالْوَجْهَ (403) الَّذِي أَوْجَبَ الْحَيَاةَ 404 غَيْرُ الْوَجْهِ (403) الَّذِي أَوْجَبَ الْعِلْمَ وَالْوَجْهَ الَّذِي أَوْجَبَهُمَا غَيْرُ الْوَجْهِ الَّذِي أَوْجَبَ الْإِرَادَةَ، وَكَذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ. وَلَمَّا اسْتَشْعَرْتَ 408 الْفَلَاسِفَةُ ذَلِكَ لَمْ يَسْعَهُمْ إِلَّا نَفْيُ الْوَسَائِلِ، وَلَبَسُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِإِطْلَاقِهَا مَعَ نَفْيِ حَقَائِقِهَا وَغَسَرُوا بِأُمُورٍ مُبَايِنَةٍ لِمَاهِيَاتِهَا 409 كَتَفْسِيرِهِمْ كَوْنَهُ عَالِمًا بِأَنَّهُ 410 لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جُسْمَانِيٍّ وَهُمْ مُسَاعِدُونَ عَلَى هَذَا التَّوْضِيحِ، وَمُطَالَبُونَ بِإِتِّبَاتِ أَنَّهُ عَالِمٌ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ 411 الْأَفْعَالُ مِنَ الْإِحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ. وَاعْتِمَادُ الْأَصْحَابِ فِي إِتِّبَاتِ الرَّخَدِ اثْبَتَهُ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ مِنْ دَلَالَةٍ 412 السَّائِعِ.

وَأَمَّا تَنْزِيهِهُ 413 عَنْ 414 التَّرْكِيبِ فَهُوَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَاعِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ، وَالْفَاعِلُ بِالْإِخْتِيَارِ يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ 415. فَلَوْ فُرِضَ تَرْكِيبُ ذَاتِهِ مِنْ جُزْئَيْنِ 416 فَإِمَّا أَنْ يَقُومَ بِكُلِّ 417 جُزْءٍ عِلْمٌ وَقُدْرَةٌ وَإِرَادَةٌ فَيَلْزَمُ التَّعَدُّدُ فِي الْإِلَهَةِ 418 أَوْ يَقُومَ بِالْجُمْلَةِ 419 صِفَةٌ وَاحِدَةٌ فَيُؤَدِّي إِلَى انْقِسَامِ مَا لَا يَنْقَسِمُ، أَوْ يَقُومَ بِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ كَمَا فِي حَقِّقِنَا فِي بَعْضِ الْوَسَائِلِ كَالْعِلْمِ وَنَحْوِهِ فَيَسْتَفِرُّ إِلَى مَخْصَصٍ، وَكُلُّ مَفْتَقِرٍ تَقْصُّ وَهُوَ مُنَافٍ لِمَا ثَبَتَ لَهُ سُبْحَانَهُ مِنَ الْإِسْتِغْنَاءِ الْمَطْلُوقِ (75).

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَلَى قَوْلِ الْمُعْتَرِثَةِ وَالشَّيْعَةِ: أَنَّ الْقِدَمَ أَخَصُّ وَصِفِ الْإِلَهِ تَعَالَى 420. فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ 421 خَاصٌّ (41/1) بِاللَّهِ تَعَالَى 420 عَلَى وَجْهِ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجَةِ عَنْ مُسَمَّاهُ فَمَسْلَمٌ، وَلَكِنْ 422 لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يُدِلُّ

413- (أ) ب، ج: تنزهه 419- (ب، ج، د، هـ): في الجملة

408- (م، ن): استشعر 414- (ب، ج، د، هـ): من 420- (أ، ب، ج، د، هـ): تعالى

409- (أ، ج، د، هـ): ولا هيئتها 415- (ب، ج، د، هـ): الحياة 421- ستقطك م

410- (م، ن): به 416- (ب، ج، د، هـ): جزئين 422- (ب، ن): ولاكن

411- زيادة من (ب، ج، د، هـ) و 417- (م، ن): كل

412- (ب): الأدلة 418- (ب، ن): الآله

(75)- هذا الكلام يوجد بزيادة لطيفة في شرح المعالم للرازي/ تأليف شرف الدين من الورقة 33/1-40/1

عَلَى سَبِي الْيَقْدَمِ عَنْ صِفَاتِهِ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ 423 أَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِرٍ أَنْ يَعْمَ 424
شَيْئًا 425 عَلَى الرَّجْهِ الَّذِي نَقُولُ فِي ذَاتِ وَاجِبِ الوجودِ وَحَقَائِقِهِ فَهُوَ 426 لِمَصَادِرَةٍ
عَنِ الْمُطْلُوبِ.

قَالَ سَيِّفُ الدِّينِ : / ثُمَّ هُوَ لَارِئٌ لِلْخَصْمِ إِنْ كَانَ مِنْ يَغْتَنِيذُ كَوْنِ
الْمَعْدُومِ 427 شَيْئًا وَذَاتًا ثَابِتَةً فِي الْيَقْدَمِ فِي حَالَةِ الْعَدَمِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى / (76). وَأَمَّا
الْقَوْلُ بِأَنَّ قِيَامَ الْحَقِّاتِ بِذَاتِهِ يَقْضِي إِلَى ثُبُوتِ خَصَائِصِ الْأَعْرَاضِ لَهَا، فَإِنَّمَا
يَسْتَفِيدُ أَنَّ لَوْ تَبَتَّ أَنَّ 428 خَاصِيَّةَ الْعَرَضِ قِيَامُهُ بِالْمَحَلِّ مُطْلَقًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ
خَاصِيَّةُ الْعَرَضِ وَجُودُهُ فِي الْخَيْرِ تَبَعًا لِحَالِهِ فِيهِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِرٍ فِي صِفَاتِ اللَّهِ
(429) تَعَالَى أَوْ نَقُولُ خَاصِيَّةُ الْعَرَضِ قَائِمَةٌ بِالْمَحَلِّ مَعَ حُدُوثِهِ وَتَجَدُّدِهِ وَهُوَ (430)
أَيْضًا غَيْرُ مُتَّصِرٍ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى (430) (429). وَأَمَّا تَكْثِيرُ التَّنَاصُرِ فَلَمْ
يَكُنْ بِإِثْبَاتِهِمُ الْعِلْمَ وَالْحَيَاةَ 431 بَلْ بِإِثْبَاتِهِمُ إِلَهَةَ 432 ثَلَاثَةً 433 عَلَى مَا قَالَ
اللَّهُ 426 تَعَالَى (434) لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ إِلَهًا ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ (77)، هَذَا مَا اعْتَمَدَ
عَلَيْهِ الثُّلَاثَةُ

وَأَمَّا أَهْلُ الْإِثْبَاتِ فَقَدْ سَلَكَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ مَسْلَكًا ضَعِيفًا وَهُوَ أَنَّهُمْ
نَعَرُّوا لِإِثْبَاتِ أَحْكَامِ الصِّفَاتِ أَوَّلًا ثُمَّ تَوَصَّلُوا مِنْهَا إِلَى الْعِلْمِ بِالصِّفَاتِ ثَانِيًا،
فَسَالُوا الْعَالَمَ لَا مَحَالَةَ عَلَى غَايَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ جَائِزٌ وَجُودُهُ
وَجَائِزٌ عَدَمُهُ. فَهُوَ مُسْتَقَرٌّ فِي التَّخْصِصِ وَالْإِبْجَادِ إِلَى وَاجِبِ الوجودِ كَمَا سَبَقَ
فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَيْهِ مُرِيدًا لَهُ 435 عَالِمًا بِهِ كَمَا وَقَعَ بِهِ الْإِسْتِقْرَاءُ فِي الشَّاهِدِ
فَإِنْ مِنْ 436 لَمْ يَكُنْ قَادِرًا 437 لَا يَصِحُّ صُدُورُ شَيْءٍ عَنْهُ.

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُرِيدًا لَمْ يَكُنْ تَخْصِصُ بَعْضُ الْجَائِزَاتِ 438 عَنْهُ دُونَ

423- زيادة من ب (ج، د) و 427- م؛ د؛ العدم 431- ب؛ الحياة 435- م؛ د؛ به

424- ب (ج، د)؛ يعلم 428- زيادة من ب (ج، د) و 432- أ (ب، ج، د)؛ د؛ الالهة 436- زيادة من ب (ج، د)؛

425- م؛ د؛ شيئا (429، 429)- ساقط من أ و 433- م؛ د؛ ثالثة 437- م؛ د؛ قادر

426- (430، 430)- ساقط من ج 434- ساقط من ب 438- م؛ الجائز

(76)- اسطر؛ عابد المزام في علم الكلام؛ تفتيق حسن محمود عبد اللطيف من 43

(77)- المائدة 75

الْبَعْضُ أَوَّلَى 439 مَنِ الْعَكْسِ، إِذْ نَسَبْتُهَا إِلَيْهِ نِسْبَةً وَاحِدَةً. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالشَّيْءِ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْقَصْدُ إِلَى إِيجَادِهِ وَلَا الْإِتْقَانُ 440 وَلَا الْإِحْكَامُ فِي 441 صُنْعِهِ. قَالُوا: وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ قَادِرًا وَمُرِيدًا وَعَالِمًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَيًّا، إِذِ الْحَيَاةُ 442 شَرْطٌ فِي 436 هَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي الشَّاهِدِ وَالشَّرْطُ لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَلَا غَائِبًا.

وَيَلْزَمُ مَنْ كَوْنِهِ حَيًّا أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا فَإِنَّ 443 لَمْ تَثْبُتْ 444 لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ مِنَ الْأَحْيَاءِ فَهُوَ مُتَّصِفٌ بِأَضْدَادِهَا وَهُوَ 445 فِي الشَّاهِدِ نَقْصٌ وَالْإِلَهَ تَعَالَى يَتَقَدَّسُ 446 عَنِ الْإِثْصَافِ بِالنَّقَائِصِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا. قَالُوا وَإِذَا ثَبَتَتْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ فَهِيَ فِي الشَّاهِدِ مُعَلَّلَةٌ بِالصِّفَاتِ فَالْعِلْمُ فِي الشَّاهِدِ عِلَّةٌ لِكَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا، وَالْقُدْرَةُ عِلَّةٌ لِكَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا وَعَلَى هَذَا النُّحُو بَاقِي الصِّفَاتِ. وَالْعِلَّةُ لَا تَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَلَا غَائِبًا.

وَأَيْضًا فَإِنَّ حَدَّ الْعَالِمِ (447 فِي الشَّاهِدِ 447) مَنْ قَامَ بِهِ (42/1) الْعِلْمُ وَالْقَادِرُ مَنْ قَامَتْ بِهِ الْقُدْرَةُ، وَعَلَى هَذَا النُّحُو. وَالْحَدُّ أَيْضًا 443 لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَلَا غَائِبًا، وَأَيْضًا فَإِنَّ شَرْطَ الْعَالِمِ 448 فِي الشَّاهِدِ قِيَامُ الْعِلْمِ بِهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ وَغَيْرِهَا. وَالشَّرْطُ أَيْضًا 449 لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَلَا غَائِبًا. وَلَا يَحْقُقُ أَنَّ التَّمَشُّكَ بِهِذِهِ الْحُجَّةِ ضَعِيفٌ جَدًّا فَإِنَّ حَاصِلَهَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِسْتِقْرَاءِ 450 فِي الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ، الْغَائِبِ 451 بِالشَّاهِدِ بِقِيَاسِ التَّمَثِيلِ. وَهَاهُنَا طَرِيقَةٌ رَشِيقَةٌ سَهْلَةٌ الْمَعْرُكُ قَرِينَةُ الْمَدْرَكِ يُمَكِّنُ طَرْدَهَا فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ فَلَنَذْكُرَهَا وَجَوَابَ مَا يَرُدُّ عَلَيْهَا مِنَ السُّبُهَاتِ.

439- م؛ و؛ أولا 442- ب؛ م؛ بالحياة 445- 1؛ وهي 448- ج؛ العلم

440- م؛ و؛ الاتقان 443- زيادة من ب؛ م؛ و 446- م؛ و؛ بقدس 449- ساقط من ب؛ ج

441- ساقط من ب؛ و؛ ثبتت (447؛ 447) - زيادة من ب؛ م؛ و 450- م؛ الاستتراق والاستتراق والاستتراق

451- ج؛ الغاية في الشاهد

وَذَلِكَ أَنَّ يُتَالَ الْمَفْهُومُ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا أَنْ يَكُونَ
فِي نَفْسِهِ صِفَةً كَمَالٍ أَوْ لَا صِفَةً كَمَالٍ 452.

لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ لِاصِفَةِ كَمَالٍ، وَإِلَّا كَانَ حَالٌ مِنْ اتَّصَفَ بِهَا فِي الشَّاهِدِ
أَنْقَضَ مِنْ حَالٍ مَنْ لَمْ يَنْصِفْ بِهَا (454) مَعَ قَطْعِ التَّنْظِيرِ عَنْ مَنْ 453 يَنْصِفُ
بِهَا (454) إِنْ كَانَ عَدَمُهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَمَالًا أَوْ مَسَاوِيًا لِحَالٍ مَنْ لَمْ يَنْصِفْ بِهَا إِنْ
لَمْ يَكُنْ عَدَمُهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَمَالًا وَهُوَ خِلَافُ مَا تَعَلَّمَهُ بِالضَّرُورَةِ فِي الشَّاهِدِ. فَلَمْ
يَبْقَ إِلَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ صِفَةً كَمَالٍ.

وَعِنْدَ ذَلِكَ فَلَوْ قُدِّرَ عَدَمُ اتِّصَافِ الْبَارِي تَعَالَى 455 بِهَا لَكَانَ نَاقِصًا
بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ اتَّصَفَ بِهَا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ. وَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ أَنْقَضَ مِنَ
الْمَخْلُوقِ. فَإِنْ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا صِفَةٌ كَمَالٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ صِفَةٌ كَمَالٍ فِي الشَّاهِدِ
فَقَطُّ، وَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ أَنْقَضَ مِنَ الْمَخْلُوقِ.

سَلَّمْنَا مَا ذَكَرْتُمْ وَلَكِنْ 456 يَنْتَقِضُ عَلَيْكُمْ بِالشَّيْءِ وَالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِنَ كَمَالَاتِ الْمَوْجُودَاتِ فِي الشَّاهِدِ فَإِنْ مَا ذَكَرْتُمُوهُ جَارٍ فِيهَا مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ
لِلَّهِ تَعَالَى 455.

سَلَّمْنَا عَدَمَ الْإِنْتِقَاضِ وَلَكِنَّهُ 457 مُعَارِضٌ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ
غَيْرُ مَوْجُودَةٍ لِلرَّبِّ تَعَالَى 455 وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا نُسَبِّحُونَهُ لِلرَّبِّ تَعَالَى 455 مِنْ هَذِهِ
الصِّفَاتِ إِذَا أَنْ يَكُونَ مِنْ جَنْسِ مَا فِي الشَّاهِدِ أَوَّلًا،

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ 458 مَحَالٌ وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مُشَارِكَةً لِصِفَاتِ
مَوْجُودَاتِ الشَّاهِدِ فِي الْعَرَضِيَّةِ وَالْإِمْكَانِ وَهُوَ مُتَنَبِّعٌ. وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ غَيْرُ
مَعْقُولٍ، وَمَا 459 لَيْسَ بِمَعْقُولٍ لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ صِفَةً فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ كَمَالًا لِغَيْرِهِ
452-1: (+) مع قطع النظر عن من يتصف بها 456-ب: وهو؛ ولكن

457-ب: وهو؛ ولكن

453-ج: (+) لم

458-1: وهو

(454، 454)- نُسبت هذه العبارة في (1) عن

459- زيادة من ب، ج، د، هـ

سوضحها هنا انظر هـ (452)

قُلْنَا : أَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ فَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِ الصِّفَاتِ إِنْ امْتَنَعَ
مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مَوْصُوفِهِ فَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ كَمَالًا، أَوَّلًا.

صُرُورَةً أَنْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الثَّقَفِي وَالْإِتْبَاتِ فَالْقَوْلُ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِ
الصِّفَاتِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ 460 الْمَوْصُوفِ لَا يَكُونُ كَمَالًا، وَلَا 461 لَا كَمَالًا، قَوْلُ
بِالْجَمْعِ إِذَا فِيهِ إِثْبَاتُ الْوَاسِطَةِ بَيْنَ الثَّقَفِي وَالْإِتْبَاتِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَ (1/43) مِنَ النَّقْصِ 462 بِكَمَالِ الْمَوْحُودَاتِ فِي الشَّاهِدِ
فَالْوَجْهُ فِي دَفْعِهِ أَنَّ كُلَّ مَا 463 ثَبَتَ كَوْنُهُ كَمَالًا فِي الشَّاهِدِ فَإِنْ قَامَ دَلِيلٌ يُدَلُّ عَلَى
امْتِنَاعِ ثُبُونِهِ فِي حَقِّ الْغَائِبِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِهِ، وَإِلَّا فَلَا مَانِعَ مِنْ إِثْبَاتِهِ لِلْغَائِبِ،
وَأِنْ تَعَذَّرَ إِطْلَاقُهُ لَفْظًا لِعَدَمِ وُرُودِ الشَّرْعِ بِهِ، قَوْلُهُمْ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسٍ مَا فِي
الشَّاهِدِ أَوَّلًا.

قُلْنَا : لَيْسَ مِنْ جِنْسٍ مَا فِي الشَّاهِدِ. ثُمَّ نَقُولُ : لَا الْتِفَاتٍ إِلَى مَنْ فَصَّرَ
فَهْمَهُ عَنْ ذِكْرِ مَا أَثْبَتْنَاهُ وَزَعَمَ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ. فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَمُنْ مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ
الْبَشَرِ فَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَعْقُولٍ، وَأَنْ لَا 464 يُمَكِّنَ التَّعَرُّضَ لِإِثْبَاتِهِ، وَإِلَّا لَكَانَ
وُجُودُ الْبَارِي تَعَالَى 465 غَيْرَ مَعْلُومٍ وَيَتَعَذَّرُ الْقَوْلُ بِإِثْبَاتِهِ إِذَا هُوَ غَيْرُ مُجَارِسٍ
لِلْمَخْلُوقَاتِ مَعَ أَنَّ مَا 466 نُسِبَتْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ 467 مُجَارِسًا فَلَا مَحَالَةَ أَنْ يُسَبِّتَهُ 468
إِلَى ذَاتٍ وَاجِبِ الْوُجُودِ كِنِسْبَةِ مَا فِي الشَّاهِدِ فِي 469 التَّعْلُقِ.

قَوْلُهُمْ : يُلْزَمُ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مُشَارِكَةً لِمَا فِي الشَّاهِدِ فِي الْإِمْكَانِ

وَالْعَرَضِيَّةِ.

466- ب : مع أنا نُسبته

460- و : على

461- 1 : إلا وهو ساقط من ب 467- م : مع ما نُسبته وأن يكون

468- م : أن ننسبه

462- ب : مع : النقص

469- ج : م : من

463- م : كَلِمًا

464- م : إلا، وهي ساقطة من و

465- 1 : ب : مع : م : و : تعالى

قَالَ سَيْفُ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ : / إِنَّ عَنَوَانَهُمَا مَعْنَاهُ أَنَّهَا عَتَرُ
وَاجِبَةٌ بِذَاتِهَا، وَبِكُونِهَا عَرَضًا افْتِقَارُهَا إِلَى الْخَلْقِ، فَذَلِكَ غَيْرُ مُتَتَبِعٍ مَعْنَاهُ. وَإِنْ
عَنَوَانِهِ مَعْنَى آخَرٍ فَهُوَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ / (78).

قُلْتُ : يَرُدُّ فِي هَذَا الْكَلَامِ عَلَى سَيْفِ الدِّينِ مَا وَرَدَ فِيمَا نَقَدْنَاهُ عَلَى الْإِمَامِ
فَخِرِ الدِّينِ. وَالْحَقُّ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ : الْقِيَامُ بِالشَّيْءِ أَعْمُ مِنَ الْإِفْتِقَارِ إِلَيْهِ فَإِنْ
الشَّيْءُ قَدْ يَقُومُ بِالشَّيْءِ وَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ فِي وُجُودِهِ افْتِقَارٌ تَقْدِيمٌ كَافْتِقَارِ الْأَعْرَاضِ
إِلَى مَوْضُوعَاتِهَا وَقَدْ يَقُومُ بِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ 470 افْتِقَارٌ تَقْدِيمٌ 471 وَذَلِكَ كَمَا
يَقُولُهُ 472 الْفِيلَسُوفُ 473 فِي الصُّورِ الْجَوْهَرِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَوَادِّ وَهِيَ لَيْسَتْ
بِأَعْرَاضٍ وَلَا لَهَا خَفَائِصُ الْأَعْرَاضِ وَإِنَّمَا يَرُدُّ مَا أَوْرَدُوهُ 474 لَوْ كَانَ مَا تَقُومُ بِهِ
الْخِفَاتُ تَفْتَقِرُ إِلَيْهِ فِي وُجُودِهَا وَتَقُومُ بِهِ كَافْتِقَارِ الْبَيَاضِ وَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ إِلَى
مَوْضُوعَاتِهَا وَلَيْسَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَاَنْدَفَعَ مَا قَالُوهُ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمُؤَقِّقُ بِفَضْلِهِ. ثُمَّ
475 قَالَ : (بَاقِي بَقَاءِ يَقُومُ بِهِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ 476 وَيَذَاهِبُهُ عِنْدَ الْقَاضِي وَهُوَ
الْأَصَحُّ).

أَقُولُ : اتَّفَقَ الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى جَوَابِ إِطْلَاقِ الْبَاقِي 477 عَلَى الْخَلْقِ
وَالْمَخْلُوقِ الْمُسْتَمِرِّ الْوُجُودِ حَقِيقَةً خِلَافًا لِأَبِي هَاشِمٍ مِنَ الْمُعْتَزِّلَةِ فَإِنَّهُ قَالَ : / الْبَاقِي
عَلَى الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى 478 وَتَسْمِيَةُ الْمَخْلُوقِ بَاقِيًا مَجَازٌ 479 /.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحَادِثَ فِي أَوَّلِ زَمَانٍ خُدُونِهِ لَا يُوصَفُ بِكُونِهِ بَاقِيًا مَا
عَدَا 480 الْكَرَامِيَّةَ فَإِنَّهُمْ وَصَفُوهُ بِكُونِهِ بَاقِيًا.

وَأَمَّا كَوْنُ الْبَاقِي بَاقِيًا بَقَاءً زَائِدًا عَلَيْهِ فَقَدْ أُنْشِئَتْ (79) السُّنَنُ أَسْمَى

470- ساقط من م؛ 473- ب؛ ج؛ الفيلسوفي 476- ج؛ الأشعرية 479- م؛ ه؛ محاربا

471- و؛ قديم 474- أ؛ ج؛ أورده 477- م؛ ه؛ البقا 480- في ب؛ ه؛ محاربا

472- ب؛ يقول 475- زيادة من ج؛ م؛ ه؛ 478- أ؛ ب؛ ج؛ م؛ ه؛ ؛ تعالى
(78)- لم أوفق في العثور على أبكار الأفكار لسيف الدين الأحمي.

(79)- انظر : طوابع الأنوار / البيضاوي ص 190

الْحَسَنَ الْأَسَدِيَّ وَمَعْظَمُ أُسْتِنَا.

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ:

/بَاقٍ لِنَفْسِهِ لَا يَبْقَاءُ زَائِدٌ عَلَيْهِ/ (80). وَهُوَ مَذْهَبُ (44/1) جُمْهُورِ
الْمُسَوِّدَةِ وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ (81) وَشَيْخِهِ ضِيَاءِ الدِّينِ (82). وَنَقَلَ
شَرَفُ الدِّينِ عَنِ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ أَنَّهُ كَانَ يُشِيرُ عَذُو الصِّفَةِ 461 فِي الشَّامِ
وَنَفْسِيهَا 482 فِي الْقَائِبِ. وَقَدْ اعْتَمَدَ مُشِيرَتُو الْبَقَاءِ 483 عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ فِي أَوَّلِ
زَمَانٍ وَجُودِهِ لَا يَوْصَفُ بِالْبَقَاءِ وَيُوصَفُ بِهِ فِي الزَّمَانِ 484 الثَّانِي. فَلَا يَكُونُ صِفَةً
تَلَفُّفِيَّةً لِأَنَّ بَاقِيَّ صِفَةِ النَّفْسِ مَحَالٌ وَتَجَدُّدُ الْأَحْكَامِ يَدُلُّ عَلَى تَجَدُّدِ الْمَعْنَى، فَيَكُونُ
صِفَةً مَقْبُولَةً وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُقَالَ مَعْنَى كَوْنِهِ بَاقِيًّا فِي الزَّمَانِ 484
الثَّانِي أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي الزَّمَانِ 484 الْأَوَّلِ لَمْ يَبْطُلْ فِي الزَّمَانِ 484 الثَّانِي وَهُوَ سَلْبٌ
مَقْضٍ.

أَوْ يُقَالَ مَعْنَى كَوْنِهِ بَاقِيًّا أَنَّ مَا حَصَلَ فِي الزَّمَانِ 484 الْأَوَّلِ 485 هُوَ
بَعِيْثُهُ مَا 486 حَصَلَ 487 فِي الزَّمَانِ 484 الثَّانِي. وَالْحُصُولُ فِي الزَّمَانِ 484 لَيْسَ
أَمْرًا 488 شُبُوتِيًّا وَإِلَّا كَانَ ذَلِكَ الْحُصُولُ الثَّابِتُ حَاصِلًا أَيْضًا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ 484.
وَالْكَلَامُ فِي حُصُولِ ذَلِكَ الْحُصُولِ كَالْكَلَامِ فِي الْأَوَّلِ وَهُوَ تَسْلُسٌ مَمْتَنِعٌ.

قَالَ النَّافُونَ كَمَا تَحْكُمُ بَقَاءُ الْبَارِي تَعَالَى 489 تَحْكُمُ بَقَاءُ صِفَانِهِ فَلَوْ
كَانَتْ بَاقِيَّةً بَقَاءً لَزِمَ قِيَامُ 490 الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى ثُمَّ ذَلِكَ الْبَقَاءُ 491 بَاقٍ فَيَلْزَمُ
التَّسْلُسُ.

481- ب: الصفات 483- ب: هم؛ البقا 485- م؛ و؛ (4) وهو بعينه

482- م؛ بوشها 484- م؛ الزمان 486- زيادة من ب؛ 490- ساقط من م؛

487- (ب)؛ حاصل 488- م؛ أمر 489- (ب)؛ هم؛؛ تعالى 491- ج؛ هم؛؛ البقا

(80)- نفس المرجع السابق؛ قارن ذلك بما ورد في ص 299 من كتاب؛

تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل/ الباقلي - تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر - مؤسسة الكتب الثقافية
(81)- انظر طولج الأنوار/ البيضاوي ص 90 أقارن ذلك بما ورد في الورقة (110/ب) من شرح المعالم للرازي
نائب شرف الدين

(82)- لعله والد الشيخ الرازي عمر بن الحسن التميمي الخطيب، أو خطيب الري
انظر: شرح أسماء الله الحسنى/ الرازي تعليق طه عبد الرؤوف سعد- ص 7 مكتبة الفوائد الأزهرية.

وَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةٌ لِنَفْسِهَا لَزِمَ إِبْطَالُ عَكْسِ الْعِلَّةِ. وَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةٌ بِنَقَاءِ بَذْ
بِالذَّاتِ لَزِمَ ثُبُوتُ حُكْمِ الْعِلَّةِ بِغَيْرِ مَا قَامَتْ بِهِ.

فَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ يَلْزَمُ مِنْهُ خَرْمُ قَاعِدَةٍ فَلَا يَكُونُ الْبَاقِي بَاقِيًا بِنَقَاءٍ. وَغُذِرَ
مَنْ اعْتَذَرَ بِأَنَّ الصِّفَاتِ تَبْقَى 492 بِنَقَاءٍ يَقُومُ بِالذَّاتِ وَيَكُونُ شَرْطًا 493 بِالنِّسْبَةِ
إِلَى الصِّفَاتِ. إِذْ لَا يَمْتَنِعُ قِيَامُ شَرْطِ 494 الشَّيْءِ بِمَحَلِّهِ كَالْحَيَاةِ مَعَ الْعِلْمِ وَلَا يَكُونُ
عِلَّةً 495 تَحْكُمُ مَحْضٍ يَجْعَلُ الْبَقَاءَ 491 تَارَةً 496 عِلَّةً وَتَارَةً 496 شَرْطًا وَلَا مَحْضٍ
لَهُمْ عَمَّا أُلْزِمُوهُ (83).

قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ: / لَوْ كَانَ بَاقِيًا بِالْبَقَاءِ لَكَانَ كَوْنُ بَقَائِهِ بَاقِيًا
إِنْ كَانَ لِبَقَاءٍ آخَرَ لَزِمَ التَّسْلُسُ، وَإِنْ كَانَ لِبَقَاءِ الذَّاتِ لَزِمَ الدُّورُ.

يَعْنِي أَنَّ بَقَاءَ الذَّاتِ لِلْبَقَاءِ؛ فَلَوْ كَانَ بَقَاءُ الْبَقَاءِ لِلذَّاتِ 497 لَدَارَ.
وَإِنْ كَانَ لِنَفْسِهِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْبَقَاءُ بَاقِيًا لِنَفْسِهِ وَالذَّاتُ بَاقِيَةٌ بِنَقَاءٍ.
فَكَانَ الْبَقَاءُ وَاجِبَ الْوُجُودِ لِدَاتِهِ. وَالذَّاتُ وَاجِبَةُ الْوُجُودِ لِغَيْرِهَا فَحِينَئِذٍ
تَنْقَلِبُ 498 الذَّاتُ صِفَةً وَالصِّفَةُ ذَاتٌ وَهُوَ مُحَالٌ/ (84).

وَهَذَا الْكَلَامُ الْأَخِيرُ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرُ مُحَقَّقٍ، فَإِنَّ الذَّاتَ بِعِبَارَةِ عَمَّا يَعْرِفُ
بِنَفْسِهِ.

وَالصِّفَةُ بِعِبَارَةِ عَمَّا لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ وَإِثْبَاتُ حُكْمِ الْبَقَاءِ لِلذَّاتِ لِمَعْنَى يَقُومُ
بِهَا لَا يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا قَائِمَةً بِنَفْسِهَا، فَلَا تَكُونُ صِفَةً لِذَلِكَ.

وَكَوْنُ الصِّفَةِ غَيْرَ مُعَلَّلَةٍ لَا يُوجِبُ قِيَامَهَا بِنَفْسِهَا فَلَا تَكُونُ 499 دَانًا، وَالْأُ
لِكَانَتْ كُلُّ صِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ دَانًا لِأَنَّهَا غَيْرُ مُعَلَّلَةٍ 500.

492- ج؛ هو؛ تبقا 495- و؛ (+) و 498- م؛ هو؛ تنقل

493- م؛ هو؛ شرطه 496- م؛ هو؛ تارة 499- م؛ هو؛ يكون

494- 1؛ شرط قيام 497- 1؛ الذات 500- 1؛ كانت بما زيادة ويبدو أن النسخ صحيحا،

(83)- قارن ذلك بالورقة (110/1) شرح المعالم/ شرف الدين

(84)- قارن هذا الكلام بما في الورقة رقم (110/1 ب) من شرح المعالم للرازي/ تأليف شرف الدين

(1/45) وَإِنَّمَا تَلَزَّمُ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ إعطاء الذات حكم الصفه من عدم الاستغناء مع وجوبها لذاتها وإعطاء الصفه حكم الاستغناء مع توفيقها على الذات وكونها معلو لا للذات عنده.

وقد تقدم ذلك ولعله فبراه. والله أعلم. مع أن هذا القسم باطل ما قدمناه لما فيه من إبطال عكس العلّة، وهو ثبوت الحكم بدون العلّة.

تنبيه: قال بعض المحققين: تريد الخلاف في أن صفه البقاء 501 هي نفسية، أو معنوية، كلام غير محصل. فإن مفعول 502 البقاء في الحادث يرجع إلى نسبة وجوده إلى أزمنة.

وذلك مجرد نسبة والنسبة 503 عند المتكلمين ليست صفاته 504 نفسية ولا معنوية.

ومعنى البقاء 501 في حق الباري يرجع إلى سلب العدم اللّاهي كما أن القدم 505 يرجع إلى سلب العدم السابق إذ لا نسبة لوجوده إلى الزمان.

وإذا أل 506 فسئى البقاء 501 إلى نسبة في الحادث تحقق أنه ليس صفة نفسية ولا معنوية. نعم جميع التقديسات 507 في حق الباري تعالى 508 يستلزم كون ماهيته على وجه مخصوص به خلاف 509 الخلقايات، إلا أن 510 في لوازم ذاته أو من لوازم صفة نفسية له. والله أعلم. ثم 511 قال: «ولا يعرف حقيقة ذاته على الأصح خلافا للجمهور».

أقول: ذهب جمهور المتكلمين إلى أن ذات الله تعالى 512 معلوم.

إلّٰبش.

501- م هو : البقا 506- (ب،ج،هـ) : عال 511- زيادة من ج،هـ

502- أ : مفعول 507- (ب،ج : التقديسات 512- (ب،ج،هـ) : تعالى

503- أ : والنسب 508- (ب،ج،هـ) : تعالى

504- م هو : صفة 509- ج،هـ : خالف

505- ج : القدم 510- أ : أنه

وَذَهَبَ الْقَاضِي (85) وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ (85) وَحُجَّةُ الْإِسْلَامِ (86) إِلَى أَنَّهُمَا عَيَّرَ مُعَلِّمَهُمْ
لَهُمْ.

وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَمُخْتَارُ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ (87) فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ.

وَاخْتَارَ فِي كِتَابِ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ مِنَ الْأَوَّلِ مُصَنِّفَانِهِ أَنَّهُمَا مُعَلِّمَاهُ.

فَإِنْ قُلْتَ : الْقَوْلُ الْأَصَحُّ الَّذِي ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَلْ 513 فَقَبُولُ أَنْ الْحَقِيقَةُ

لَا يُحْكَى أَنَّ نَعْلَمَ مُطْلَقًا كَمَا نَقَلَ سَيِّفُ الدِّينِ عَنِ الْإِمَامِ وَالْعِرَاقِيِّ

أَوْ الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَالِ وَتَجُوزُ أَنْ تَصْنَعَ تَقْلِيدًا وَتَنْتَهِى بِسَبَبِ

الْوَقْفِ عَنِ الْقَاضِي وَضَرَارٍ 514، (88).

قُلْتُ 515 : الظَّاهِرُ هُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، وَإِنْ كَانَ الْمَصَارِعُ الْمَذْمُومَةُ بِلاَ ضَائِحَةٍ

لِلْحَالِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُخْتَلِفِينَ مِنَ السَّخَوِيِّينَ. وَفِيهِ نَكْبَةٌ لَيْسَ هَذَا مَبْرُورٌ

ذِكْرُهُ.

اِخْتَجَّ مَنْ قَالَ بِأَنَّ حَقِيقَةَ الذَّاتِ الْكَرِيمَةِ مَعْلُومَةٌ بِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ

أَجَابَ فِرْعَوْنَ لَمَّا سَأَلَهُ عَنِ 516 مَا هِيَ رَبِّ الْعَالَمِينَ قَالَ لَهُ: يَرْبُّ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا (517) إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ 517] (89).

فَلَوْلَا أَنَّ ذَلِكَ خَاصَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا لَمَا كَانَ الْحَوَاتُ مُطَابِقًا وَلَا سَحْنًا لَهُ.

فِي ذَلِكَ

513- هـ : هو 516- أ، ب، ج، د، هـ : عباية

514- م، هـ : وضاراً (517/517) - زيادة من ج

515- ب، ج، د، هـ : (+) و

(85)- انظر : شرح المعالم للرازي / تأليف : شرف الدين، مخ، ج، د، هـ - رقم 230 في الورقة 20 أ، ب

(86)- انظر : شرح المحصل / تأليف الكاتب - الورقة (487/ب) - فقد ذكر أن ذلك مذهب ضرار من المتأخرين

والغزالي من المتأخرين

(87)- انظر : شرح المعالم للرازي / تأليف : شرف الدين الورقة (120/أ)

(88)- وضار هذا هو : ضرار بن عمرو الفطفاي (....) نحو 190 هـ ... - 805 هـ، قاض من كبار المدرسين في

بغداد، ثم في بلده فلم يتركها فخالفهم فكفروا وطردوه، وصنف نحو ثلاثين كتاباً، بعضها في الرد على من زعم

الخوارج، وفيها ما هو مقالات خبيثة، وشهد عليه أحمد بن حنبل عند القاضي سعيد بن عبد الرحمن الجبلي

فأشترى بضرب عنقه، بضرب عنقه، فهرب... انظر : الزركلي، الأعلام ج 3 ص 215.

(89)- الشعراء 23

فَإِنْ مَا كَسَا 518 يَسْأَلُ 519 بِهَا وَيُرَادُ مِنَ الْمَسْئُولِ إِفَادَةُ فَهْمِ الْحَقِيقَةِ
لَمْ نَطْلُقْ لَطَلَبٍ تَمَيُّزِ الْحَقِيقَةِ وَمَا ذَكَرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَصْلُحُ لَتَمَيُّزِهِ نَعَالَى
عَنْ سَائِرِ الْمُسْكِنَاتِ.

وَاحْتَجِرْ 520 أَيْضًا بِأَنَا نَحْكُمُ عَلَى (46/1) تِلْكَ الذَّاتِ بِالْوُجُودِ وَالْقِدَمِ
وَسَائِرِ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَتَلَبِّ سَائِرِ صِفَاتِ النُّقُصِ.

فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الذَّاتُ مَعْرُوفَةً لَمْ يَحْسَعْ الْحُكْمُ عَلَيْهَا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ.

وَأَيْضًا لِأَنَّكَ أَنْتَ مَعْلُومُ الْوُجُودِ. فَإِنْ كَانَ الْوُجُودُ 521 نَفْسُ الذَّاتِ فَذَاتُهُ
مَعْلُومَةٌ. وَإِنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى الذَّاتِ فَالْحُكْمُ بِأَنْ وَجُودُهُ زَائِدٌ 522 عَلَى ذَاتِهِ حُكْمٌ
تَصْدِيقِيٌّ سَتَدْمِي مَعْرِفَةَ الْحُكْمِ 523 عَلَيْهِ.

وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مَعْلُومَةً. وَاحْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهَا
غَيْرُ مَعْلُومَةٍ بِالْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ (90).

أَمَّا الْمَنْقُولُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى : [وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْهَا] (91). وَأَمَّا الْمَعْقُولُ
فَقَالَ الْإِسْلَامِيُّ خَضِرُ الدِّسِّ : / الدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَعْلُومَ عِنْدَ الْبَشَرِ أُمُورٌ أَرْبَعَةٌ : إِمَّا
الْوُجُودَ وَإِمَّا كَيْفِيَّاتِ الْوُجُودِ وَهِيَ الْأَرْثِيَّةُ وَالْأَبَدِيَّةُ وَالرُّجُوبُ.

وَأَمَّا السُّلُوبُ وَهِيَ (92) أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ. وَأَمَّا
الْإِصَافِيَّةُ (93) : وَهِيَ الْعَالَمِيَّةُ وَالْقَادِرِيَّةُ 524.

وَالذَّاتُ الْخُصُوصَةُ الْمَوْصُوفَةُ فَهَذِهِ 525 الْمَقْهُومَاتُ (94) مُتَايِرَةٌ لَهَا لَا
مَحَالَةَ وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنْ تِلْكَ الذَّاتِ الْخُصُوصَةِ إِلَّا أَنَّهَا ذَاتٌ لَا نَعْرِفُ مَا هِيَ إِلَّا أَنَّهَا

518- ج : كان 520- م : وراحت 522- ز : رائدا 524- م : القارية

519- اب : م : يسأل 521- ساقط من م : 523- م : الحكم 525- ز : بهذه

(90)- يارون ذلك بمقالة الرازي في كتابه المباحث المشرفية في علم الإلهيات والطبيعات ج 2 ص 495 ط (1) مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الهند (1345هـ)

(91)- طه 107

(92)- م : الأصل : وهو : انظر : شرح المعالم / تأليف شرف الدين البرقة (120/1)

(93)- م : المرحب السابق : الامانات

(94)- م : شرح المعالم للرازي تأليف شرف الدين : الصفات : انظر البرقة (120/1)

نحو: *نحو: سبب التسميات.*

وَهَذَا بَدَلٌ عَلَى أَنَّ حَقِيقَتَهُ 526 الْمُخْتَصَرَّةَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ (95).

وَقَالَ آخَرًا : / كُلُّ مَا عَرَفْنَاهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 527 فَإِنَّ مَقْهُومَهُ
غَيْرُ مَا يَمُنُّ مِنَ وَفُوعِ الشَّرَكَةِ. وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ تَعَالَى 527 مَا يَمُنُّ مِنَ وَفُوعِ الشَّرَكَةِ.
فَالْمَعْلُومُ لَنَا مِنْهُ غَيْرُ حَقِيقَتِهِ (96).

قَالَ 528 : / وَهَذَا قِيَاسٌ جَلِيٌّ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي (97).

وَقَرَّرَ أَنَّ الْمَعْلُومَ لَنَا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 527 غَيْرُ مَا يَمُنُّ مِنَ وَفُوعِ

الشَّرَكَةِ.

فِيَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ وَصْفِهِ بِذَلِكَ نَحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ عَلَى وَجْهِهِ.

وَفِي كَلَامِهِ الْأَوَّلِ مُنَاقَشَاتٌ لَفِظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ: الْأَوَّلَى: إِبْلَاقُ الْكَيْفِيَّاتِ عَلَى
بَعْضِ حَقَائِقِ اللَّهِ تَعَالَى 529 وَهُوَ لَفْظٌ مُرْهَمٌ لَمْ يَرِدْ بِهِ شَرْعٌ وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى إِبْلَاقِهِ
أَنَّ الْحُكَمَاءَ 530 رَسَّوْا الْكَيْفِيَّةَ بِأَنَّهَا صِفَةٌ لَا تَسْنَدُ نِسْبَةً وَلَا قِسْمَةً وَهَذَا الْقِسْمُ
مِنَ الصِّفَاتِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ الْكَيْفِيَّاتِ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْمَعَانِي الْمَوْجُودَةِ وَمَا
سَمَّاهُ بِالْكَيفِيَّةِ مِنَ الْأَرَلِيَّةِ وَالْأَبَدِيَّةِ وَالْوُجُوبِ 531 يَرْجِعُ إِلَى تَقْدِيسَاتِ 532 فِي
الدَّائِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ.

فَمَعْنَى الْأَرَلِيَّةِ هُوَ الْقِدَمُ وَهُوَ سَلْبُ الْعَدَمِ السَّابِقِ. وَمَعْنَى الْأَبَدِيَّةِ هُوَ
الْقِسَاءُ 533، وَهُوَ سَلْبُ الْعَدَمِ اللَّاحِقِ 534، وَمَعْنَى الْوُجُوبِ هُوَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ

526 - i : حَقِيقَتُهُ 529 - (ب، ج، م، و) : تَعَالَى 532 - i : تَهْدِئَات

527 - (ب، ج، م، و) : تَعَالَى 530 - (ب، م، و) : الْحُكَمَاءُ 533 - ب، م، و) : الْبَقَا

528 - م : مَقَاطِعُ مِنْ م، و 531 - زِيَادَةُ مِنْ ب، ج، م، و 534 - i : الْحَقِيقَةُ

(95) - مَسْنَدُ الْمَرْجِعِ السَّابِقِ، وَانْظُرْ : الْمُبَاحَثَ الْمَشْرِقِيَّةَ مِنْ 496، وَانْظُرْ : الْعَالَمَ مِنْ 68 بِمَاضٍ الْمَحْصَلِ

(96) - اسْمُ : الْوَرَقَةُ (171/1) مِنْ شَرْحِ الْعَالَمِ

(97) - مِمَّا النَّاسُ مَوْجُودٌ فِيهِ بِالْمَرْجِعِ السَّابِقِ

السُّرَى 551، وَإِنِ ادَّعَى أَنَّ هَذَا نَعْرَ الَّذِي وَجَدَهُ فَبَسَّ 552 اسْتَسْرَاهُ 553 مِنَ الْبَشَرِ
عَلَّا يَنْبَغَ أَنَّ الْحَاصِلَ لِجَمِيعِ الْبَشَرِ لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ وَيُعَارِضُهُ مَا تَدْعِيهِ الصُّرْفَةُ مِنْ أَنَّ
الرِّيَاضَةَ بَعْدَ تَصْحِيحِ الْعَقِيدَةِ وَأَحْكَامِ الْفَرَائِضِ وَتَنَاوُلِ الْحَلَالِ بِالْخُلُوفِ وَالْعَزَلَةِ
وَالصُّومِ وَدَوَامِ الذِّكْرِ عَلَى طَهَارَةِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ وَقَطْعِ الْعَلَائِقِ وَصِدْقِ
النُّوْحِ 554 إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَخْصِصِ الْإِقْتِنَارِ إِلَيْهِ هُوَ 555 سَبَبُ (556) الرِّيَاضَةِ فِي
الْمَصَارِبِ 555، كَمَا قَالَ تَعَالَى : [وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا] (99) .

وَأَنَّ الْمُرْتَقَى فِي مَقَامَاتِ الْإِحْسَانِ قَدْ تَعَرَّضَ لَهُ مَوَاهِبٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى
لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ] (100).

فَلَا حَرَمَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِشْي لَا عَرَفُكُمْ بِاللَّهِ وَأَشَدُّكُمْ خَشْيَةً
لِلَّهِ) (101).

وَالْقُرْآنُ يَفْتَرُونَ عَنْ ذَلِكَ بَعَيْنِ الشَّرِّ، وَهِيَ مِرَاتُ 557 تَحْلِيَّاتٍ وَكُشُوفِ
الْأُمُورِ بِخَلْقِي عُلُومٍ لَمْ تَجْرُ الْعَادَةُ بِخَلْقِهَا وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهَا بِالنَّظَرِ وَالْإِسْتِدْلَالِ
بَلْ بِمَخْصِصِ الْإِنْقَادِ وَالْإِلَهَامِ 558 وَالْإِفْضَالِ، وَلَا يُمكنُ تَلْخِيصُهَا 559 بِالْعِبَارَاتِ بَلْ
بِتَبْيِيرِ إِبْنَيْهَا أَهْلِهَا بِالْإِشَارَاتِ كَمَا قِيلَ :

تَبْيِيرُ فَمَادِرِي مَا تَقُولُ بِطَرَفِهَا : وَأَطْرَفُ (102) طَرَفِي عِنْدَ ذَلِكَ فَتَفْهَمُ (103)

551- م، هـ : الدعوا 554- م، هـ : التوبة 557- (أ، ب، ج، هـ، و) : بمراءات 559- م، هـ : تحصيلها

552- م، هـ : فمن 555- ساقط من ب، ج، هـ، و 558- م، هـ : الأعلام

553- م، هـ : استقره (556، 555)- ب، ج : للزيادة في المعارف م، هـ : للزيادة المعارف

(99)- العنكبوت 69

(100)- الشرح : 1

(101)- السحاري / إدارة الطباعة المنيرية م، ج 4، ص 7، ك 47، اللاد ب : من لم يواجه الناس بالعتاب ر : 125،
ومحمد (إني لأعلمهم بالله...) الحديث، صحيح مسلم / إدارة الاقتناء السعودية ج 4، ص 1829 ر : 127، 128، ك :
السائق ب : عليه صلى الله عليه وسلم بالله.

وب : أمانيث أخرى في نفس المعنى ج 2، ك : الصياح، ب : أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك
... ر : 74، 79

... م، هـ : سنن أبي داود ج 2، ص 312

(102)- هـ : أرض عينية ينظر إلى الأرض- انظر : المنجد في الأعلام واللغة ص 465

(103)- البيت من شعر الطويل

وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ مِنْهُ نَوْعًا مِنَ الْأَنْوَاعِ كَمَا لَا تَعْرِفُ الْأَحْمَدُ حَقَائِقَ الْأَلْوَانِ، وَلَا الصَّبِيَّ لَذَّةَ الْوَقَاعِ فَأَنْتَ بِصِحِّ الْجَزْمِ بِنَفْيِ مَا تَدْعُوهُ وَنَحْنُ لَا نَنْكِرُ أَنْ يَخْصُ اللَّهُ تَعَالَى 560 عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ يَعْلَمُ مَا كَمَا قَالَ تَعَالَى 561 فِي الْخَضِرِ (104) : [وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ كُدُنَا عِلْمًا] (105).

وَإِذَا حَارَ خَلْقُ إِدْرَاكِ لَنَا فِي الْآخِرَةِ هُوَ أَهْمُ إِدْرَاكِ 562 مِنْ إِدْرَاكِ الْبَرِي هُوَ مَعْرِفَةُ الْمُؤَثِّرِ 563 بِأَثَرِهِ فَلَا نَجْزِمُ بِاسْتِحْوَاجِهِ (1/48) خَلْقَ ذَلِكَ فِي الْقَلْبِ وَنَكُونُ نِسْبَةً مَا تَعَلَّقَ بِهِ فِي الْوُضُوحِ وَالْجَلَاءِ 564 كَنِسْبَةِ الْخَاصِلِ عَنِ الرَّؤْيَةِ 565 وَإِنَّمَا نَنْكِرُ عَلَى مَنْ يَدَّعِي رُؤْيَا 566 عَاجِلَةً أَوْ نَقْدُ مَا عَلَى دَرَجَةِ الشُّبُهَةِ 567 أَوْ مُشَارِكَةٍ فِيهَا أَوْ أَنَّهُ عَالِمٌ بِاللَّهِ تَعَالَى 568 عِلْمٌ إِحَاطَةٌ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْحَقُّ فِي الْمَسْأَلَةِ 568 الْوَقْفُ فَلَا بُجْرَمَ بِحَوَارِ ذَلِكَ وَلَا بِاسْتِحْوَاجِهِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى الْيُجْدَانِ. وَفَصْلُ اللَّهِ لَا يَقَابِلُ لَمْ وَهْنٌ لَنَا بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ لِنَسِيٍّ وَلَا صِدِّيقٍ سَمِيٍّ مَا تَعَلَّمَهُ تِلَا عِلْمٍ لَيْسَ إِلَّا بِسَمَاءٍ نَسِيٍّ. وَحَالُ غَيْرِي 569 لَا أَعْرِفُهُ إِلَّا بِإِنْتِبَاءٍ صَادِقٍ فِي الْعَادَةِ وَلَمْ سُجِدْ. وَاللَّهُ الْمُؤَقِّفُ

بِفَضْلِهِ

560- (ب، ج، د، هـ) : تعالى 565- و الروية

561- ساقط من ج 566- و الروية

562- (ب، ج، د) : ادراكا 567- د، هـ : النبوية

563- ب، هـ : المؤثر 568- (ب، ج، د، هـ) : المسئلة

564- ب، د، هـ : الجلا 569- د، هـ : غسر

(104)- يقال أنه بليان ملكان واختلف في نبوته ورسالته وولايته وحياته والصحيح أنه ولي من أولاد الله تعالى ويذكر أنه ما يزال على قيد الحياة. انظر : الشفا ج 1 ص 523 هـ (1) وانظر قصة الخضر مع موسى عليه السلام في سورة الكهف. (105) - الكهف 64

ثُمَّ قَالَ : ((وَأَنَّ رُؤُوسَهُ صَحِيحَةٌ وَاقِعَةٌ)).

أَقُولُ : فِيهِ الْمَسْأَلَةُ 2 هِيَ مِنَ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ الْمَشْتَبِلِ عَلَى مَا يَجُوزُ (1)
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 3. وَالرَّأُو فِي قَوْلِهِ : ((وَأَنَّ رُؤُوسَهُ)) عَاطِفَةٌ وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى
شَرِيحِ الْبَيَانِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)).

أَيُّ : صَبْرَيْنِ 4 يَأْنُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيَأْنُ 5 رُؤُوسُهُ صَحِيحَةٌ وَاقِعَةٌ يَعْنِي فِي
الْبَرِّ الْأَجْرُ وَخِلَافًا لِلْمُسْتَعِيرَةِ. فَمَحَلُّ أَنَّ هَذِهِ جُزْءٌ بِالْعَطْفِ كَمَا تَقْدَمُ خَيْرٌ مَّا مَرَّرَ
وَبَنَحْصَرُ الْكَلَامِ عَلَى الرُّؤُوسَةِ فِي ثَلَاثَةِ 7 مَسَائِلَ :

الْأُولَى : فِي تَفْسِيرِ الرُّؤُوسَةِ وَالرَّائِي وَالْمَرِّي.

وَالثَّانِيَّةُ : فِي مُتَعَلِّقَاتِهَا 8. وَالثَّالِثَةُ : فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى حَوَازِهَا
وَوُجُوهِهَا.

الْمَسْأَلَةُ 2 الْأُولَى : فِي الرُّؤُوسَةِ نَعْرِيفَاتُ أَحَدَهَا : أَنَّ الرُّؤُوسَةَ إِدْرَاكُ يَفْهَمُ
بِالْمُحَرِّكِ وَيَنْطَلِقُ بِالْمُدْرَكِ.

وَالثَّانِيَّةُ : أَنَّ الرُّؤُوسَةَ صِفَةٌ لِأَجْلِهَا كَانَ الرَّائِي 9 رَائِيًا 10.

وَالثَّلَاثَةُ : أَنَّ الرُّؤُوسَةَ مَا أُوحِبَ فَحَلُّهُ كَوْنُهُ رَائِيًا 10.

وَأَمَّا الرَّائِي 11 فَهُوَ الْمُبْصِرُ لِلْمَرِّيَّاتِ 12، وَفِيهِ هُوَ الْمُحَرِّكُ بِإِدْرَاكِ رَائِدٍ
عَلَى ذَاتِهِ يَنْتَلِقُ وَجُودُهُ بِوُجُودِ الْمَرِّيَّاتِ 13. وَأَمَّا الْمَرِّي 14 فَهُوَ الشَّيْءُ الَّذِي
سَلَّكَ 15 رِيَّةَ الرُّؤُوسَةِ.

1- رايه من جهمو 4- م هو : بامن 7- جهمو : ثلاث 10- أعمو : رايها

2- أوبجهمو : المسئلة 5- جهمو : وان 8- ب هج، تعلقيها م هو : تعلقيها 11- أعمو : الراي

3- أوبجهمو : على 6- و : الروية 9- م هو : الرعي 12- أعمو : للمرييات 13- أعمو : المرييات

14- أعمو : المري 15- ب : تتعلق

(1) - ليس معنى الجواز أن الصفة جائزة لأن الجواز محال في الله وصفاته فهي واجبة ولكن معنى ذلك أن
نسبته تعالى يجوز أن تتعلق بإيجادها خلقه ويجوز ألا يخلقها لهم.

انظر : ص 200 من شرح محصل المقاصد تأليف : أحمد بن علي المنجور (مع سبق ذكره)

وَالرُّؤْيَةُ، وَالْإِدْرَاكُ وَالنُّظَرُ، قِيلَ الْفَاعِلُ مُتَرَادِفَةٌ، وَقِيلَ: إِنَّ الْإِدْرَاكَ أَعَمُّ.
قُلْتُ: وَهَوَّ الْأَفْهَرُ لِيَصْدُقَ عَلَيْهِ الشِّمُّ وَالذُّوقُ 16 وَاللِّسْنُ فَكُلُّ رُؤْيَةٍ
إِدْرَاكٌ وَلَكِنَّ كُلَّ إِدْرَاكٍ رُؤْيَةٌ 17.

وَالسَّرِقُ بَيْنَ الرُّؤْيَةِ وَسَائِرِ الْإِدْرَاكَاتِ أَنَّ الرُّؤْيَةَ لَا تَسْتَدْعِي إِتِّصَالَ
الْمَرْتَبِ 14 بِالْمَدْرَكِ بِخِلَافِ بَاقِي الْإِدْرَاكَاتِ فَإِنَّهَا لَا تَتِمُّ دُونَ إِتِّصَالِ الْمَدْرَكِ بِالْمَدْرَكِ.

السَّأَلَةُ 18 الثَّابِتَةُ: اِخْتَلَفَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي مُتَعَلِّقِ الرُّؤْيَةِ فَالَّذِي 19 عَلَيْهِ
أَكْثَرُ أَهْلِ الشُّعْءِ أَنَّ الرُّؤْيَةَ يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مَوْجُودٍ خِلَافًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ 20
فِيهِ قَالَ: الرُّؤْيَةُ 21 لَا تَتَعَلَّقُ بِغَيْرِ الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ، حَتَّى قَالَ: مَنْ
رَأَى 22 جَسَمًا أَسْوَدَ فَسَا رَأَى 22 سَوَادَهُ بَلِ الْمَرْتَبِ 24 كُلُّهُ أَسْوَدَ وَكَذَلِكَ الْمَسْمُوعُ
فَالْمَرْتَبِ 24 هُوَ الْمُسْكَمُ لَا الْكَلَامُ.

قَالَ سَيْفُ الدِّينِ: / اِثْفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى اسْتِحْصَالِ رُؤْيَةِ الْمَعْدُومِ غَيْرُ
طَائِفَةٍ 25 السَّائِلِيَّةِ (2)، (49/1) فَإِنَّهُمْ جَوَزُوا 26 رُؤْيَتَهُ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ الشُّعْءِ عَلَى أَنَّ
رُؤْيَةَ اللَّهِ تَسَالَى جَائِزَةٌ فِي الْآخِرَةِ 27 وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَدُعِبَ بَعْضُ الْمُشْبِهِينَ إِلَى
الْمِثَالِ بِهَا وَهَوَّزَهَا آخَرُونَ 28/ (3). وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَرَى فِي الْمَنَامِ أَمْ لَا؟ قَالَ سَيْفُ
الْيَشْبِيِّ: / حُوزُهُ بَعْضُ الْمُشْبِهِينَ وَانْكُرَهُ آخَرُونَ 28 وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا مَنَاعَ مِنْ هَذِهِ
الرُّؤْيَةِ 29 وَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُؤْيَةً حَقِيقِيَّةً (4). قَالَ: / وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا أَنَّ اللَّهَ
يَرَى نَفْسَهُ وَجُودِيًّا (5).

وَأَمَّا الْمُتَنَزِّلَةُ (16) وَالْخَوَارِجُ وَجَنَاحَةٌ مِنَ الرَّاغِبِينَ (7) فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى

16- م، و: الدقيق 19- م، و: الهي 22- أ، ر، م، و: ربي 25- ساقط من ب، ج، م، و

17- و: الرويد 20- و: سمعورد 23- م، و: أسودا 26- ب، ج، م، و: يجوزون 29- أ، ب، ج: الرؤيا، و: الروية

18- أ، ب، ج، م، و: المسئلة 21- و: الروية 24- أ، ب، ج، م، و: المربي 27- ج: الأخرى 28- أ، ب، ج، م، و: آخرون

29- مخرقة صوفية أسسها سهل التستري (283هـ/896م) في البصرة ونشرها تلميذه محمد بن سالم
انظر: المنجد في اللغة والأعلام قسم الأعلام ص 287 (3)- ذكر ذلك في أفكار الأفكار انظر: المعيار المعرب
المنشور في ج 11 ص 348 (4)- لم أشر على هذا الكلام في كتابة: غاية المرام في علم الكلام، ولعله في مؤلفه
أفكار الأفكار (5)- انظر الهامش (4)، (6)- وكذلك الفلاسفة والكرامية والحشوية من المناطقة...
انظر: البرقة (1/1) من شرح المعالم / تاليف شرف الدين (مخ/م)، رقم 230 ق، (7)- سبق ذكرهم -

اَمْتِنَاعُ رُؤْيَةِ 30 الْبَارِي عَقْلًا لِذَوِي 31 الْحَوَاشِ وَاحْتِنَاقُوا فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِنَفْسِهِ
فَدَهَبَ الْكَثَرُونَ إِلَى الْمَنَعِ مِنْ ذَلِكَ وَجَوَزَهُ الْأَقْلُونَ.

المسألة 32 الثالثة: في إقامة الدليل على الحَوَاشِ وَالْوُفُوعِ.

وَأَهَمُّ الْمُهَيَّاتِ تَحْرِيرُ مَحَلِّ النِّزَاجِ، فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَدْرَاكَاتِ بِالنِّسْبَةِ النَّبَا
عَلَى ثَلَاثَةِ مَرَاتِبَ أَحَدُهَا مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ لَا بِحَسَبِ ذَاتِهِ الْمُخْصُوصَةِ بَلْ بِإِسْمِهِ
أَثَرِهِ 33 كَمَا يَعْرِفُ 34 مَنْ وَجَدَ 35 الْبِنَاءَ 36 أَنَّ لَهُ ثَانِيًا.

وِثَانِيهَا مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ بِحَسَبِ ذَاتِهِ الْمُخْصُوصَةِ كَمَا إِذَا عَرَفْنَا السَّوَادَ مِنْ
حَيْثُ أَنَّهُ سَوَادٌ وَالْبَيَاضَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ بَيَاضٌ.

وَالثَّالِثُ 37 مَعْرِفَتُهُ بِالرُّؤْيَةِ كَمَا إِذَا أَبْصَرْنَا بِالْعَيْنِ السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ،
وَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى مِنَ الْأَدْرَاكَاتِ أَوْسَعُ، وَالثَّانِيَةُ أَوْسَطُ، وَالثَّالِثَةُ
أَكْمَلُ.

وَبَدِيَّةُ الْعَقْلِ تَشْهَدُ بِذَلِكَ.

وَأَطْبَقَ الْعُقَلَاءُ 38 عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى 39 بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ وَهُوَ الْوَاقِعُ
فِي حَقِّنَا.

أَمَّا مَعْرِفَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ فَيُمْكِنُ أَنْ لَا تَكُونَ بِالنَّظَرِ وَالْإِسْتِدْلَالِ بَلْ
قَدْ يَعْرِفُونَ اللَّهَ تَعَالَى 39 بِخَلْقِ عِلْمٍ ضَرُورِيٍّ أَوْ الْبَقَاءِ عَلَى الْفِطْرَةِ الْأُولَى كَمَا
أَقْرَأُوا عِنْدَ الْمِيثَاقِ.

30- و: روية . 34- 1: تعرف

31- 1: لخي 35- 1: وجود

32- (ب، ج، م، و): المسئلة 36- (م، و): البناء

33- (ب، ج، م، و): آثاره 37- (ب، م، و): (و) مع

38- ب، و: العقلا

39- (ب، ج، م، و): تعالى

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ 40 تَعَالَى 39 فِي خُطَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ [إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي] (8).

وَهَذَا تَعْرِيفٌ بَعِيرٌ وَاسِطٌ لِإِسْبَدَالِ بِالْأَنَارِ.

وَفِي الثَّانِي خِلَافٌ قَدْ تَقَدَّمَ.

وَهَلْ يُمَكِّنُ مَعْرِفَتُهُ بِالْوَجْهِ الثَّالِثِ مَعْنَى أَنَّهُ تُصَحِّحُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الْإِدْرَاكُ الْخَلُوقِ فِي الْعَيْنِ الَّذِي يَلْزِمُهُ فِي الشَّاهِدِ هَذَا التَّوَعُّدُ مِنَ الْعِلْمِ أَمْ لَا؟

فَالْأَسْتَعْرِيَةُ تَدْعِي أَنْ الْإِدْرَاكَ الْمُسَمَّى بِالرُّؤْيِيَّةِ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ انْسِلَافٍ وَلَا سُجَاعٍ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوطٍ بِهِمَا عَقْلًا. وَتَدْعِي صِحَّةَ تَعْلُفِهِ بِذَاتِهِ (9) سَالِي.

فَيَا 41 تَفَرَّرَ هَذَا فَتَقُولُ : لِمَا كَانَ جَوَارُ الرُّؤْيِيَّةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ إِنْشَاءُ الْمُبْدَعَةِ أَمْكَنَ إِنْشَاءُهَا بِالذَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ. وَقَدْ مَسَّكَ جَمْهُورُ الْأَشَاعِرَةِ بِدَلِيلٍ عَسَلِيٍّ، وَيُسَوِّدُ أَنْ هَالُوا :

لَا تَلَكْ أَنَا نَرَى الطُّوِيلَ وَالْعَرِيشَ، وَلَا مَعْنَى لِلطُّوِيلِ وَالْعَرِيشِ إِلَّا 42 خَرَابِرُ مُتَالِفَةٍ 43 فِي سَمِيَّةٍ 44 مَخْصُوعِينَ.

وَذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى 45 أَنَّ الْجَوْهَرَ مَرِيئِيَّ 46 فَتَكُونُ الْجَوَاهِرُ مَرِيئِيَّةً (1/50) وَالْأَلْوَانُ أَيْضًا مَرِيئِيَّةٌ وَهِيَ أَعْرَاضٌ فَتَبَيَّنَ أَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيِيَّةِ أَمْرٌ مُنْسَرَكٌ وَالْحُكْمُ الْمُنْسَرَكُ لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ وَهِيَ إِمَّا الوجودُ وَإِمَّا 47 الْحُدُوثُ.

40- زيادة من ب 45- ساقط من م

41- 11 و 12 46- (ب، ج، د، هـ) : مرجعي

42- م، ن، و : ولا 47- ب، د، هـ، و : أو

43- (ب، ج، د، هـ) : مخالفة

44- (ب، ج، د، هـ) : سمة

(8)- ص 13

(9)- انظر : شرح المعالم / شرف الدين الورقة (1/111) الورقة (12/1) (ب) وانظر بسند هذا الكلام له في شرح محصل المقام / تاليف المنجور الورقة (1/103)

وَالْحُدُوتُ لَا يَصْلُحُ 48 لِلْعِلِّيَّةِ لِأَنَّ فِيهِ (49 قَبْدًا عَدِيمًا) 49 وَالْقَبْدُ الْعَدِيمُ لَا يَصْلُحُ لِلْعِلِّيَّةِ فَتَسْتَعِينُ 50 التَّوْجُودُ.

وَحَيْثُ يَسْأَلُ 51 الْبَارِي مَوْجُودٌ وَكُلُّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَى، فَالْبَارِي يَصِحُّ أَنْ يُرَى.

أَمَّا أَنَّهُ مَوْجُودٌ فَلَمَّا تَقَدَّمَ (10).

وَأَمَّا أَنْ كُلُّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَى فَلِأَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيَا مَوْقُوفٌ عَلَى مَصْحُوحٍ وَإِلَّا لَنَحْ نَعْلَقُهَا بِالْمَعْدُومِ كَالْعَلِيمِ.

وَالرُّؤْيَا تَنْتَلِي بِالْمُتَنَلِفَاتِ بِدَلِيلِ تَعَلُّقِهَا بِالتَّوَهُرِ وَالْعَرَضِ وَهَمَّا مُتَعَلِّقَانِ؛

فَالْمَصْحُوحُ إِذَا 52 لِرُّؤْيَيْهِمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَا يَهُ الْإِفْتِرَاقُ أَوْ هَا يَهُ الْإِنْتِرَاقُ.

لَا حَاشِرٌ أَنْ يَكُونَ هَا يَهُ الْإِفْتِرَاقُ وَإِلَّا لَزِمَ تَعْلِيلُ الْأَحْكَامِ الْمُنْتَاسِوِيَّةِ بِالْعِلَلِ الْفَتَلَةِ وَأَنَّهُ سَمَالٌ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمَصْحُوحُ أَمْرًا 53 وَقَعَ 54 فِيهِ الْإِشْتِرَاقُ وَذَلِكَ الْمُسْتَرَكُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرًا 53 ثُبُوتِيًّا أَوْ عَدِيمِيًّا. لَا حَاشِرٌ أَنْ يَكُونَ عَدِيمِيًّا لِأَنَّ الْعَدَمَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلْأَمْرِ الثُّبُوتِيِّ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ ثُبُوتِيًّا.

وَالْأَمْرُ الثُّبُوتِيُّ إِمَّا أَنْ يَتَقَبَّذَ بِالْمَوْجُودِ أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ يَتَقَبَّذْ اِمْتَنَعَتْ رُؤْيَا الْمَوْجُودِ وَإِنْ تَقَبَّذَ بِالْمَوْجُودِ فَلَا يَخْلُو 55 إِمَّا أَنْ يَتَقَبَّذَ بِكُونِهِ صِفَةً أَوْ مَوْصُوفًا، لَا حَاشِرٌ أَنْ يَتَقَبَّذَ بِأَحَدِهِمَا وَإِلَّا لِمَارِيءٍ الْآخِرُ فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ إِنْهَا صَحَّتْ رُؤْيَا لِكُونِهِ

48-1 : يصح 50-1 : فتعين 52-ب، م، و : أيضا 54-م، و : واقع

(49-49) ج، م، و : قيد عديمي 51-ج : يقول 53-م، و : أمر 55-ج، م، و : فلا يخلوا (10) من الدليل على وجوده من ذلك افتقار الممكنات في وجودها إليه.

تَوَجُّدًا وَالْكَارِي نَعَالَى 56 مَوْجُودٌ فَيَصِحُّ أَنْ يُرَى (111).

وَأَوْرَدَ الْمُخَالِفُونَ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ (12) سُؤَالَ.

وَقَدْ اعْتَرَفَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ بِالْعَجْزِ عَنْ جَوَابِهَا.

وَأَجَابَ سَيِّفُ الدِّينِ عَنْ بَعْضِهَا، وَأَشَارَ إِلَى قُوَّةِ إِشْكَالِهَا. فَلَمَّا نَبَتْ بِهَا عَلَى أَشْلُوبِ خُسَيْنٍ لَطِيفٍ، وَنَبِيئِهِ عَلَى الْقَيَّوْمِ مِنْهَا، وَتَذَكَّرَ الْجَوَابَ عَنِ الشَّيْخِ (13).

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ قَالُوا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الصِّحَّةَ حُكْمٌ ثُبُوتِيٌّ.

جَوَابُهُ: أَنَّ الصِّحَّةَ بَيِّنٌ لَا صِحَّةَ الْمُتَمَوِّلِ عَلَى الْمُتَنَبِّعِ فَالصِّحَّةُ أَمْرٌ ثُبُوتِيٌّ لَا اسْتِحْكَالِيَّةَ تَفَافُلٍ تَفَيُّنٍ 57.

الثَّانِي: سَلَّمْنَا أَنَّهَا حُكْمٌ ثُبُوتِيٌّ لَكِنْ 58 لَا نُسَلِّمُ تَوَقُّفَهُ عَلَى مُصَحِّحٍ وَلَيْسَ كُلُّ حُكْمٍ ثُبُوتِيٍّ مُفْتَقِرًا إِلَى مُصَحِّحٍ، فَإِنْ صِحَّةٌ كَوْنِ الشَّيْءِ مَعْلُومًا حُكْمٌ وَلَا يَسْتَعِيرُ إِلَى مُصَحِّحٍ.

جَوَابُهُ: أَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيَا لَوْ لَمْ تَقْتَضِرْ إِلَى مُصَحِّحٍ لَعَدَّ تَعَلُّفُهَا الْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ وَحَيْثُ لَمْ يَدْعُ اقْتَضَتْ مُصَحِّحًا 59.

الثَّالِثُ: سَلَّمْنَا تَوَقُّفَهُ عَلَى مُصَحِّحٍ لَكِنْ 58 لَا نُسَلِّمُ صِحَّةَ التَّعْلِيلِ فَإِنَّهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ مَبْنِيٌّ عَلَى إِثْبَاتِ الْأَحْوَالِ وَوَاسِطَةٌ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَلَا نُسَلِّمُ ثُبُوتَ الْوَاسِطَةِ كَيْفَ وَالشَّيْخُ إِمَامُ الْمَذْهَبِ لَا يَقُولُ بِالْأَحْوَالِ وَيُنْفِي التَّعْلِيلَ الْعَقْلِيَّ.

56- (مباحث) ب، و، تعلقى 58- ب، م، و، لا عن

57- (مباحث) م، ج 59- م، و، مصحح

(111)- (المعجم السابق) على مختصر من شرح المعالم للرازي/ تأليف شرف الدين من الورقة (111/ب) حتى الورقة (112/ب)

(112)- اقتصر ابن رجب في محصل المقاصد على ثلاث من هذه الاعتراضات

أخرى: الورقة (105/ب) من شرح محصل المقاصد تأليف المنصور

(113)- (مباحث) التي أخذها شرف الدين على نفسه انظر الورقة (113/ب) من شرح المعالم

وَهَذَا (14) السُّؤَالُ قَوِيٌّ لَأَرَمَ لِلشَّيْخِ (60) وَلَمْ يَتَرَمَّ مَسَالِكُ بِي. نَحْيِ

الْحَالِ 61.

وَمَنْ قَالَ بِهَا (15) كَالْقَاضِي أَمَكَّنَهُ الْإِسْتِدْلَالُ بِبَاءٍ عَلَى إِبْتِهَاتِ الْأَحْوَالِ (14). وَأُجِبَ (16) بِأَنَّ الشَّيْخَ (60) وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِالْأَحْوَالِ فَيَأْتِيهِ قَائِلٌ بِالْوُجُودِ (61) وَالْإِعْتِبَارَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، (63) فَقَدْ 64 تَصَوَّرَ 65 الْعُمُومَ (1/51) وَالْخُصُوصَ وَرَدَّ 66 بِأَنَّهُ وَإِنْ قَالَ بِالْإِعْتِبَارَاتِ الْعَقْلِيَّةِ (63) لَمْ يَقُلْ بِالتَّعْلِيلِ (17).

وَمُعْتَمِدُكُمْ فِيمَا تُبْطِلُونَهُ مِنْ أَقْسَامِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى الْإِزَالَةِ أَحْكَامُ الْعِلَالِ الْعَقْلِيَّةِ، وَقُلْتُمْ إِنَّ الْحُدُوثَ لَا يَكُونُ عِلَّةً لِأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ إِلَّا بِسِرْكَةٍ مِنَ الْعَدَمِ. وَالْعَدَمُ السَّابِقُ لَا يُجَامِعُ الْوُجُودَ، وَالْعِلَّةُ يَجِبُ مُقَارَنَتُهَا لِلْمَعْلُولِ. وَصِحَّةُ الرُّوَيْتِ ثُبُوتِيٌّ.

وَالْأَمْرُ الْعَدَمِيُّ لَا يَكُونُ عِلَّةً لِلْأَمْرِ الثُّبُوتِيِّ وَلَا جُزْءًا مِنْهَا.

وَقُلْتُمْ إِنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَرَى الْجَوْهَرَ يَنْبِيهِ وَلَا الْعَرَضَ لِعَرَضِيَّتِهِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ الْمُتَّحِدِ النَّوْعِ بِعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ.

وَقُلْتُمْ إِنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَقَالُ: إِنَّهُ رَأَى 67 لِأَنَّهُ عَلَى هِدَايَةِ خَاصَّةٍ مِنْ كَرُونٍ أَوْ لَوْ لِمَا يَلْزَمُ فِي ذَلِكَ مِنَ التَّرْكِيبِ فِي الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ.

الرَّابِعُ سَلَّمْنَا أَصْلَ 68 التَّعْلِيلِ لَكِنَّ 69 لَا نُسَلِّمُ أَنَّ صِحَّةَ الرُّوَيْتِ 70 مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُعْلَلَةِ.

(60/60) - ساقط من ج (63/63) - ساقط من ب 66 - م : وردا 69 - م : هو : لا من

61 - ب : ج : الأحوال 64 - ج : قد 67 - ب : ج : روى 70 - ا : الرتبة

62 - م : هو : بالوجه 65 - م : وردا 68 - و : أهل

(4/4) - نسب المنجور هذا الكلام إلى ابن التلمساني، انظر : الورقة (106/4) شرح من هذا القول : هو : بالوجه
صحيحة انظر : الورقة (113/4) من شرح المعالم
(15) - في الحال

(16) - هذا الجواب ينسب كل من ابن التلمساني والمنجور إلى الشهرستاني،

انظر على التوالي : شرح المعالم الورقة (113/4)، شرح من هذا القول : هو : بالوجه (105/4)

(17) - نسب المنجور هذا الرد إلى ابن التلمساني انظر الورقة (101/4) من شرح من هذا القول : هو : بالوجه
انظر : الورقة (113/4) من شرح المعالم.

وَقَوْلُكُمْ فِي حَوَائِهِ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى مُصَحِّحٍ لَتَمَّ خُصْمُهُ الْوَحِيدُ
وَالْمَعْدُومُ.

فُصِّرَ أَيْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُصَحِّحٍ وَلَيْسَ كُلُّ مُصَحِّحٍ عِلَّةً فَإِنَّ الْحَقَّاءَ مُصَحِّحَةٌ
لِقِيَامِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ بِالْحَلِّ وَلَيْسَتْ عِلَّةً لِذَلِكَ
وَالْمُصَحِّحُ لِلشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ شَرْطًا لَا عِلَّةً. وَهَذَا سُؤَالٌ قَوِيٌّ.

الخامس: سَلَّمْنَا صِحَّةَ تَعْلِيلِهِ لَكِنْ 69 لَا نُسَلِّمُ أَنَّ صِحَّةَ الْإِتِّفَاقِ
مُشْتَرَكٌ، فَإِنَّ صِحَّةَ كَوْنِ الْجَوْهَرِ مَرْتَبًا 71 مُخَالَفٌ 72 لِصِحَّةِ كَوْنِ الشَّرَادِ مَرْتَبًا 73.
وَلَوْ تَسَاوَيَا لَقَامَتْ إِحْدَاهُمَا مَقَامَ الْأُخْرَى.

وَلِلْإِضَافَةِ أَثَرٍ فِي الْمُخَالَفَةِ بِدَلِيلٍ أَنَّ صِحَّةَ 73 فِعْلِ الْجَوْهَرِ أَوْ اكْتِسَابِهِ
يُخَالَفُ صِحَّةَ فِعْلِ الْعَرَضِ أَوْ اكْتِسَابِهِ 73).

جوابه (18): أَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيَةِ مِمَّا هِيَ صِحَّةُ 74 رُؤْيِهِ لَا تَخْتَلِفُ مِمَّا تَصَافُ
إِلَيْهِ كَمَا لَا يَخْتَلِفُ الْعِلْمُ بِاخْتِلَافِ مُتَعَلِّقَاتِهِ فِي كَوْنِهِ عِلْمًا 75.

السادس: سَلَّمْنَا أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ وَلَكِنْ 76 لَا نُسَلِّمُ اسْتِثْنَاءَ تَلِيلِ الْأَحْكَامِ
الْمُتَسَاوِيَةِ بِعِلَلٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَإِنَّ اللَّوْنِيَّةَ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ وَوُجُودُهُمَا مُعَلَّلٌ بِحُجُومٍ مُتَسَاوٍ
الْأَلْوَانِ.

جوابه (19): أَنَّ الْأَحْكَامَ الْعَقْلِيَّةَ كَالْعَالَمِيَّةِ وَالْعَادِيَّةِ لَا تَسْتَحْزِرُ بِأَمْنِهَا
ذَاتَهَا وَإِنَّمَا تَتَمَيَّزُ بِاعْتِبَارِ مُوجِبَاتِهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ فَلَوْ عَلَّلْنَا الْعَالَمِيَّةَ بِحُجُومٍ
مُخَالَفَةٍ لِلْعِلْمِ لَكَانَ ذَلِكَ قَلْبًا لِمَقُولِهَا 77 وَتَغْيِيرًا لِحُجُومِهَا 78 وَذَلِكَ مُدَالٍ.

71- (هـ)؛ 72- م؛ 73- مخالف

73(73)- م؛ (هـ)- (أو اكتسابه حتى يخالف صحة بعضها إلى الماء دون بعضه، و: (إن هذا رزق لا تشارك
إليه كما فعل الجوهر أو اكتسابه تخاليف صحة بعض الأمراض واكتسابه حتى يخالف صحة بعضها إلى الماء
دون بعض) 74- ساقط من ج؛ 75- ب؛ 76- ع؛ 77(77)- ساقط من ج

78- و؛ وتعيين بحسبها

18- نفس الجواب الذي أجاب به ابن التلمساني انظر المرجع السابق.

19- نفس الجواب الذي أجاب به ابن التلمساني انظر: شرح المعالم الورقة 14/1

وَأَمَّا لُزُومُ اللَّوْنِيَّةِ بِخُصُوصِيَّاتِ 79 (الْأَوَابِ 77) فَسَلَّمَ، وَالْمَعْنَى كَرَرُ
الْأَخْصِ عِلَّةً لِلْأَعْمِ.

السَّابِعُ : سَلَّمْنَا أَنَّ الْحُكْمَ 80 الْمُسْتَرَكَّ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ، لَكِنْ
لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْوُجُودَ مَقُولٌ عَلَى الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ بِالِاشْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ وَإِنَّمَا هُوَ مَقُولٌ
بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا فِي الْمَعْنَى لَكَانَ جِنْسًا لِلْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ.

وَلَوْ كَانَ جِنْسًا لَأَسْتَدْعَى 81 فَصْلًا لِلْوَاجِبِ الْوُجُودَ وَبَلَرُمُ التَّرَكُّبُ فِي
مَاهِيَّتِهِ، كَيْفَ وَالشَّيْخُ إِمَامُ الْمَذْهَبِ يَقُولُ إِنَّهُ مَقُولٌ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ، وَعَلَى هَذَا
التَّقْدِيرِ لَا يَلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ وَجُودَنَا عِلَّةً لِصَحَّةِ رُؤْيَيْنَا (1/52) أَنْ تَكُونَ بِوُجُودِ الْبَارِي
عِلَّةً لِصَحَّةِ رُؤْيَيْنِهِ. وَهَذَا يَشْكُلُ الْجَوَابَ عَنْهُ عَلَى مَذْهَبِ 82 الشَّيْخِ.

وَالْجَوَابُ (20) : أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ مَقُولٌ بِالِاشْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ بِدَلِيلِ صَحَّةِ
انْقِسَامِهِ إِلَى الْوَاجِبِ لِذَاتِهِ وَالْمُمْكِنِ لِذَاتِهِ، وَمَوْرِدُ التَّفْسِيرِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا.
قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ لَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا لَكَانَ جِنْسًا.

قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُهُ وَإِنَّمَا يَكُونُ جِنْسًا لَوْ كَانَ ذَاتِيًا لِنَوْقِ مَا نَقَالَ سَلَّمَ عَلَى
فَهْمِهِ وَلَا يَتِمُّ هَذَا الْجَوَابُ إِلَّا بِالتَّزَامِ أَنَّ الْوُجُودَ رَائِدٌ عَلَى مَاهِيَّةِ الْوُجُودِ وَإِنْ كَانَ لَا
يُفَارِقُهَا وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ وَلَا يَتَّجِهُ 83 عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَقُولُ : الْوُجُودُ
نَفْسُ الْوُجُودِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَمَامٌ مَاهِيَّتِهِ كَالْقَاضِي وَالْإِمَامِ (21).

الثَّامِنُ : سَلَّمْنَا أَنَّ مَفْهُومَ الْوُجُودِ مُشْتَرَكٌ، لَكِنْ 84 لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا
مُشْتَرَكَ سِوَى الْوُجُودِ وَالْخُدُوثِ وَعَلَيْكُمْ الْبَرَهَانُ عَلَى الْإِنْحِصَارِ.

79- م؛ و؛ بخصوصية 82- م؛ و؛ على ما ذهب إليه الشيخ

80- ساقط من؛ م؛ و؛ 83- م؛ و؛ ولا يتم

81- ج؛ و؛ لا استدعا 84- ب؛ و؛ لأن

(20)- نفسه عند ابن التلمساني انظر؛ شرح المعالم الورقة (1/114).

(21)- قارن ذلك بما في الورقة (1/114) من شرح المعالم للرازي/ تأليف ابن التلمساني.

ثُمَّ سَخَنَ نَذْرُكَ أَمْرًا آخَرَ غَيْرَ مَعَا وَهُوَ الْإِمْكَانُ وَلَا شَكَّ فِي كَرِيهِهِ مُغَايِرًا
لِلرُّجُودِ وَالْأُخْدُوثِ. فَإِنْ قُلْتُمْ: الْإِمْكَانُ عَدَمِيٌّ. قُلْنَا: وَإِمْكَانُ الرُّؤْيَةِ أَيْضًا عَدَمِيٌّ وَلَا
اسْتِثْنَاءَ 85 يَبِي تَفْلِيلِ عَدَمِيٍّ بِعَدَمِيٍّ.

حَالٌ: بَعْضُ الْمُخْلَقِينَ (22)؛ وَهَذَا مَعَ قَوِيٍّ يَعْسُرُ الْجَوَابُ عَنْهُ. وَالْإِغْتِمَادُ
عَلَى عَدَمِ الرُّجُودِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَمِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِبْطَالَ التَّفْلِيلِ بِالْإِمْكَانِ أَوْ الْمُرْكَبِ
مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ يَأْتِي أَمْرٌ عَدَمِيٌّ فَإِنَّ الْخَصْمَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ الرُّؤْيَةِ 86 وَلَا يَجْتَنِعُ
تَفْلِيلَ الْأَمْرِ الْعَدَمِيِّ بِالْعَدَمِيِّ/.

قُلْتُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِهِ: يَكْفِي الْمُسْتَحْدِلُ بَحْثُ فَلَمْ أَجِدْ. ثُمَّ ظَهَرَ
وَتَبَيَّنَ كَمَا فِي 87 لِلتَّفْلِيلِ 88 بَعْدَ إِبْطَالِ مَا 89 حُصِرَ مِنْ 90 الْأَوْصَافِ بِالْبَحْثِ لَا
بِرَجَاءِ الْإِنْتِظَارِ فَيَتَعَبَّنُ إِبْطَالُهُ.

فَنَقُولُ: لَوْ كَانَتِ الْعِلَّةُ هِيَ الْإِمْكَانُ لَوَجَبَ رُؤْيَةُ كُلِّ مُمَكِّنٍ، وَالتَّالِي 91
سَاطِلٌ مَكْدَلَاتِ 92 الْمَقْدَمِ.

وَلَا يَخِجُّ تَرْكِيبُهَا مِنَ الْإِمْكَانِ وَشَيْءٍ آخَرَ لَا سِتْعَالَةَ الشَّرْكَابِ فِي الْعِلَّةِ
الْعَقْلِيَّةِ.

التَّاسِعُ: سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا مُشْتَرَكَ سِرَى الوجودِ وَالْأُخْدُوثِ (93) لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ
سُورَةَ الْأُخْدُوثِ (93) عَنْ دَرَجَةِ الْإِغْيَارِ.

قَوْلُهُ: لَا يَفْقَلُ إِلَّا شَرْكَةً مِنَ الْعَدَمِ. قُلْنَا: لَا نَسَلِّمُ، بَلِ الْأُخْدُوثُ هُوَ
الرُّجُودُ 94 الْمُسَبِّقُ لِلْمُسَبِّقِيَةِ الْعَدَمِ؛ وَالْمُسَبِّقِيَةُ أَمْرٌ مُقَارَرٌ لِلرُّجُودِ وَكَيْفِيَّةٌ لَهُ، وَصِفَةُ

85- م، و؛ والاستبعاد 88- 1؛ التعليل 91- ب؛ الثاني 94- م، و؛ الموجود

86- ب، و؛ الرؤية 89- م، و؛ ما خص 92- 1؛ فكذا

87- ب، و؛ م، و؛ صلح 90- ساقط من ج (93، 93)- ساقط من م، و

(22)- منهم من التليساني،... انظر المرجع السابق

الثابت 95 ثابتاً^{٩٥}

جوابه (23) : أَنَّ الْحُدُوثَ صِفَةٌ اِجْتِمَاعِيَّةٌ وَلَبَسَتْ مِنْ صِفَاتِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ صِفَةً 96 ثُبُوتِيَّةً لَكَانَتْ حَادِثَةً وَيَتَسَلَّلُ.

العاشر : سَلَّمْنَا أَنَّ الْوُجُودَ عِلَّةٌ مُسْتَرَكَّةٌ وَلَيْسَ 97 لِمَا 98 فَلَيْسَ أَنَّهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ مُطْلَقًا.

وَمَا 99 الْمَانِعُ مِنْ تَوَقُّفِ اقْتِضَائِهِ عَلَى شَرْطٍ وَانْتِفَاءِ مَانِعٍ. وَالْحُكْمُ كَمَا يُعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودٌ عَلَيْهِ كَذَلِكَ يُعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودُ شَرْطِهِ وَانْتِفَاءُ مَا يَجِبُ

فَإِنَّ الْحَيَاةَ 100 مُصَحَّحَةٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ كَالَّذِي وَالْأَلِيمُ وَالْبَارِئُ (1/55) حَيٌّ وَلَا يَصِحُّ وَصْفُهُ بِذَلِكَ

جوابه (24) : أَنَّ الْحَيَاةَ 100 فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ شَرْطٌ لَا عِلْمٌ وَالْيَدُ الْعَقْلِيَّةُ تَقْتَضِي حُكْمَهَا لِنَفْسِهَا فَلَا يَصِحُّ وَجُودُهَا بِدُونِ كَالْعِلْمِ وَالْعَالَمِيِّ

الْحَادِي عَشَرَ : مَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ الْوُجُودُ عِلَّةً لِصَحَّةِ الرُّبُوبَةِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ إِلَيْنَا؟

وَالْعِلَّةُ إِنَّمَا تَقْتَضِي حُكْمَهَا إِذَا وَجِدَتْ فِي مَحَلِّهَا فَإِنْ صَحَّتْ خَلَى الْخَوَاصِرَ 101 مَعْلَلٌ بِإِمْكَانِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى 102 لِأَنَّ الْخَلْقَ إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْهُ وَلَا يَصِحُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا.

جوابه (25) : أَنَّ الْعِلَّةَ لَا يَتَخَلَّفُ 103 حُكْمُهَا عَنْهَا بِحَالٍ. وَقُدْرَتَانَا لَا

95- هو : الثبوت 98- زيادة من ب، ج، م، و 101- و : الجوهر

96- ساقط من د، و 99- ج : وأما 102- ب، ج، م، و : تعالى

97- د، و : ولاكن 100- ب، ج : الحيوة 103- ب، ج، م، و : لا يختلف

(23)- نفس الجواب الذي ذكره ابن التلمساني انظر : شرح المعالم الورقة 114/ب

(24)- نفس الجواب عند ابن التلمساني انظر : الورقة (114/ب) شرح المعالم.

(25)- قارن ذلك بما ورد في شرح المعالم لابن التلمساني الورقة (114/ب)

تَوَثَّرُ، وَقُدْرَةُ الْبَارِي تَعَالَى مُؤَثَّرَةٌ، وَنَسَبَتُهَا إِلَى سَائِرِ الْمُمَكِّنَاتِ بِسَبْطَةِ وَاحِدَةٍ؛

وَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ الْبَارِي تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ 104 الْمُمَكِّنَاتِ وَمَوْجِدٌ 105 لَهَا
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ قُدْرَةٌ عَلَى إِيجَادِ مُمَكِّنِ الْبَتَّةِ.

الْعَاشِي عَشَرَ : مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْحُجَّةِ 106 يُنْقَضُ بِأَنْ يُقَالَ الْخَوَهِرُ 107
وَالْعَرَضُ مَخْلُوقَانِ وَصَحَّةُ الْمَخْلُوقِيَّةِ فِيهِمَا حُكْمٌ مُشْتَرَكٌ تَبَنِيَهُمَا فَلَا نُدَّ لَهُ مِنْ عَلَيْهِ
مُشْتَرَكَةٍ وَالْمُشْتَرَكُ 108 إِذَا الْخُدُوثُ وَإِذَا الْوُجُودُ وَالْخُدُوثُ بَاطِلٌ لَمَّا ذَكَرْتُمْ فَتَحَسَّنَ
الْوُجُودُ قِيلَ زُمْ كَوْنُهُ تَعَالَى يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا. تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَكَمَا أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ فَكَذَلِكَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ.

وَهَذَا سُؤَالٌ قَوِيٌّ فَإِنْ قَالُوا: صَحَّةُ الْمَخْلُوقِيَّةِ مُعْلَلَةٌ 109 بِالْإِمْكَانِ وَالْبَارِي
وَاجِبٌ لِرَمَاهُمْ مِثْلُهُ فِي صَحَّةِ الرُّؤْيَةِ.

الثَّالِثُ عَشَرَ : النُّقْضُ أَيْضًا بِأَنَّا نَذِرُكَ بِاللَّمْسِ الطَّوِيلِ وَالْعَرِيضِ
وَالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَصَحَّةُ الْمَلْمُوسِيَّةِ حُكْمٌ مُشْتَرَكٌ. وَتَسْوِقُ الْكَلَامَ إِلَى آخِرِهِ خَلَسَ
بَلْزَمُ كَوْنِهِ مَلْمُوسًا.

وَكَذَلِكَ 110 الْكَلَامُ فِي سَائِرِ الْأَدْرَاكِاتِ وَالْتِرَامِهِ مَدْفُوعٌ بِتَبْدِيهِهِ 111
الْعَقْلِ 112. وَهَذَا أَيْضًا قَوِيٌّ جِدًّا.

وَأَمَّا جَوَابُ الْأُسْتَدِ (26) عَنْهُ بِأَنْ إِدْرَاكَ الرُّؤْيِيَّةِ يَتَعَلَّقُ وَلَا يَتَوَثَّرُ وَلَا
يَتَأَثَّرُ مَحَلُّهُ، فَلَا يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهُ بِالْقَدِيمِ؛ كَالْعِلْمِ بِخِلَافِ اللَّمْسِ وَتَبْنِيَةُ الْأَدْرَاكِاتِ بِأَيُّهَا لَا
تَتَحَقَّقُ إِلَّا مَعَ اتِّصَالَاتٍ جِسْمَانِيَّةٍ وَتَوَثَّرُ 113 وَيَتَأَثَّرُ بِهَا مَحَلُّهَا فَغَضِبَ عَيْنُكَ؛

104-م؛ و؛ (4) جميع 107-ب؛ الجواهر 110-4؛ وكذا 113-أ؛ م؛ و؛ وتأثر

105-و؛ وموجود 108-ج؛ بالمشاركة 111-ب؛ بسدقة

106-م؛ ب؛ الحج 109-م؛ و؛ معال 112-ب؛ العقول

(26)- سبق التعريف به (المراد) من هذه الرسالة

فَإِنَّهُ إِنْ صَحَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ إِدْرَاكَ الرُّؤْيَا بِدُورِ انْتِعَابَاتِ أَيْشِيَّتِكَ 115 مِنْ الْقَبْلِ
وَإِتِّصَالِهَا بِالْمَرْيِ 115 وَتَشْبِيْهَا 116 بِهِ وَيَدُورِ ارْتِسَامٍ وَمُقَابَلَةٍ وَلَا تَكُونُ سَوْدَةً مِنْ
ذَلِكَ شَرْطًا فِي الْعَقْلِ وَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ فَهُوَ أَهْرٌ عَادِيٌّ فَلْيَتَصَحَّ تَعَلُّقُ هَذِهِ الْإِذْرَاكَاتِ بِدُورِ
إِتِّصَالَاتٍ وَتَأَثُّرٍ 117.

قَالَ سَيْفُ الدِّينِ فِي أَنْكَارِ الْأَفْكَارِ :

/مِنْ الْأَصْحَابِ مَنْ هَمَّ وَقَالَ : الرَّبُّ تَعَالَى 118 مُخْرَكٌ بِالْإِذْرَاكَاتِ
الْخَمْسَةِ طَرْدًا 119 لِلدَّلِيلِ الْمَذْكُورِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَلُّقُ الْأَسْبَابِ الْمَفَارِقَةِ لِغَدَمِ
الْإِذْرَاكَاتِ فِي الشَّاهِدِ عَادَةً بِاللَّهِ تَعَالَى 118 كَتَقْلِيلِ الْحَدَقَةِ نَحْوَهُ وَالْإِسْمَاءِ 120
بِالْأَذْنِ إِلَى الْجِهَةِ وَالشُّحْرُكِ إِلَيْهِ لِقَصْدِ إِدْرَاكِهِ لِكُنْهٍ 121 لَا تَطْلُقُ عَلَيْهِ (11/54) كَذِبِ
الْأَسْمَاءِ لِغَدَمِ وَرُودِ الشَّرْعِ بِهَا.

وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ (127).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنْ بَاقِيَ الْإِذْرَاكَاتِ لَا نَعْمُ كُلُّ مَوْجُودٍ تَلَّ إِدْرَاكَ الشَّمِيِّ
يَخْتَصُّ بِالْأَصْوَاتِ وَالْبَارِي تَعَالَى 118 لَبَسَ بِصَوْتٍ وَلَا الصُّوتُ مِنْ جِسْمَانِهِ فَلَا
يَتَعَلَّقُ بِهِ إِدْرَاكَ 122 الشَّمِيِّ.

وَالشَّمُّ يَتَعَلَّقُ بِالرُّوَائِحِ وَالرَّبُّ تَعَالَى 123 لَبَسَ بِرَائِحَةٍ وَلَا الرَّاِيحَةُ مِنْ
صِفَاتِهِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِدْرَاكَ الشَّمِّ.

وَالذَّوْقُ 124 يَتَعَلَّقُ بِالطَّعَمِ وَالرَّبُّ تَعَالَى لَبَسَ بِطَعْمٍ وَلَا الطَّعْمُ مِنْ
صِفَاتِهِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الذَّوْقُ 124).

114- م؛و؛ الأشعة 117- ج؛م؛و؛ وتوثر 120- ج؛م؛و؛ الأصغر 123- أ؛ب؛ج؛م؛و؛ تعالى

115- أ؛ب؛م؛و؛ المري 118- ج؛م؛و؛ تعالى 121- ب؛م؛و؛ لاكنه (124) (124)- م؛اقل من ج

116- و؛ وتشبها 119- م؛و؛ طرد 122- زيادة من م؛و

(27)- قارن ذلك بما ورد في اللمع/تحقيق الشيخ عبد العزيز عزالدين السيروان ص 111.

وَالْحَقُّ أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا شَيْئًا وَمَيَّزْنَاهُ عَنْ غَيْرِهِ لَا نُذِرُكَ مَا يَهْتَنُ أَوْ أَحْسَنُهُ مُطْلَقًا، وَلَا أَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ فِي قَضِيَّةِ الْعَقْلِ؛ بَلْ نَقُولُ: إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ فَهُوَ قَضِيَّةٌ عَادِيَّةٌ لَا عَقْلِيَّةٌ. ثُمَّ الدَّلِيلُ لَنَا عَلَى جَوَازِ الرُّؤْيَةِ مِنْ 133 السَّمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى إِيخْبَارًا 134 عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ [قَالَ 135 رَبِّ أَرِنِي أَنْظِرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَبْرَأَنِي وَلَكِنْ 136 أَنْظِرْ إِلَى الْجَنَّةِ 137] فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانُهُ 137 فَسَيُوفَ تَبْرَأَنِي 138] (30) (31).

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ أَحَدُهَا قَوْلُهُ: أَرِنِي.

فَلَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ مُسْتَحِيلَةً فَيَأْمُرُ أَنْ يَكُونَ مُوسَى 139 عَلَيْهِ السَّلَامُ 139 عَالِمًا بِاسْتِحَالَتِهَا، أَوْ عَالِمًا بِجَوَازِهَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ (1/55) عِلْمٌ بِذَلِكَ. وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ لِأَنَّ 140 الْعَاقِلَ لَا يَسْأَلُ 141 الْحَالَ وَلَا يَطْلُبُهُ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ نَبِيًّا كَرِيمًا. وَالثَّالِثُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ جَهْلٌ، وَمَنْ أَصْطَفَاهُ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَشَرَّفَهُ بِتَنْكِيلِهِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَجْهَلَ مِنْ أَحْكَامِ رَبِّهِ مَا تُدْرِكُهُ خُتَالَةٌ 142 الْمُعْتَزَلَةِ بِرَعْمِهَا. وَإِذَا تَكَلَّمَ الْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ تَعَيَّنَ الثَّانِي وَمَوْضِعُ الْمَطْلُوبِ.

وَتَأْيِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي جَوَابِهِ: [لَنْ تَبْرَأَنِي]. فَحَصُّ 143 نَفْيِ الرُّؤْيَةِ بِالْحَالَ وَلَوْ كَانَتْ مُسْتَحِيلَةً لَقَالَ لَنْ أَرَى، أَوْ 144 لَا تَصْنَعُ رُؤْيِي، أَوْ لَسْتُ بِمَرِيئٍ لَكِنَّهُ 145 أَثَبَّتَ عَدَمَ الرُّؤْيَةِ مِنْ جِهَةِ الرَّائِي.

133- ب: و 138- زيادة من: م، و 143- 1: فحضر

134- م: و، اختبار (139، 139)- زيادة من: م، و 144- ب: و

135- زيادة من المصحف 140- ج: م، و: فإن 145- ب: و، لكنه

136- ب: و، ولكن 141- أ: ب، ج: م، و: لا يستل

(137، 137)- ساقط من ج 142- و: ختالة

(30)- الأعراف 143

(31)- لقد خص المؤلف هنا ما ذكره الأشعري عن هذا الدليل في كتابه الإبانة... انظر من: 41

فَلَمَّا لَمْ يَنْفِ 146 الرُّؤْيَا عَلَى الْجُمْلَةِ كَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْحَوَارِ. وَيَنْفِيهِ فِي
الشَّاهِدِ مَا إِذَا كَانَ فِي كَيْفٍ 147 رَجُلٍ حَجَرَ فَظَنَّهُ 148 رَجُلٌ 149 آخَرَ مَلْعَأً 150
فَقَالَ اعْطِنِي هَذَا لِأَكْلِهِ؛ فَإِنَّ الْجَوَابَ الصَّحِيحَ هُوَ أَنْ يَقُولَ لَهُ هَذَا لَا يُؤْكَلُ.
أَمَّا إِذَا كَانَ طَعَامًا 150 يَصِيحُ أَكْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ أَرَادَ مَنَعَهُ فَإِنَّ 149 جَوَابَهُ 151
أَنْ يَقُولَ إِنَّكَ لَنْ تَأْكُلَهُ.

وَنَالِهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عُلِقَ الرُّؤْيَا عَلَى اسْتِقْرَارِ الْجَبَلِ؛ وَاسْتِقْرَارُهُ
مُمْكِنٌ، وَالْمُعْلَقُ عَلَى شَرْطٍ مُمْكِنٌ مُمْكِنٌ 152، فَرُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى مُمْكِنَةٌ.
لَا يُقَالُ: الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ مُتَنَبِّعٌ وَهُوَ اسْتِقْرَارُ الْجَبَلِ حَالُ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا؛ لِأَنَّ
صِغَةَ الشَّرْطِ تَصْرِفُ الْمَاضِي إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ فَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَقِرًّا أَوْ لَا 153.
وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ وَالْآخِرُ وَجَبَ حُصُولُ الرُّؤْيَا لَوْجُوبِ حُصُولِ الْمَشْرُوطِ عِنْدَ حُصُولِ شَرْطِهِ
الْغَوِيِّ.

وَلَمَّا لَمْ تَحْصُلْ عَلِمْنَا أَنَّ الْجَبَلَ لَمْ يَسْتَقِرَّ، وَإِذَا لَمْ يَسْتَقِرَّ فَهُوَ مُتَحَرِّكٌ؛
ضَرُورَةً أَنْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْحَرَكَةِ وَالشُّكُونِ فَإِذَا الْجَبَلُ حَالُ مَا عُلِقَتِ الرُّؤْيَا عَلَى
اسْتِقْرَارِهِ مُتَحَرِّكٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اسْتِقْرَارَ الْمُتَحَرِّكِ حَالُ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا مُحَالٌ.
فَثَبَتَ أَنَّ الشَّرْطَ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ مُتَنَبِّعٌ.

لَا نَقُولُ: الرُّؤْيَا وَإِنْ كَانَتْ مُتَنَبِّعَةً فِي الْحَالِ (32) فَلَا مُتَنَبِّعٌ فِي
الْإِسْتِقْبَالِ وَمَا ذَكَرَ هُوَ بَيَانٌ لِعَدَمِ وَقُوعِهَا فِي الدُّنْيَا وَنَحْنُ نَقُولُ بِمُوجِبِهِ
وَالْمُدْعَى 154 إِنْهَا هُوَ جَوَازُ الرُّؤْيَا فِي الْآخِرَةِ لَا وَقُوعِهَا فِي الدُّنْيَا.

149- زيادة من ب، ج، هـ، و 153- في و: أولى

146- هـ، و: لم ينفي 150- ساقط من و 154- هـ، ب: المدعى

147- و: فم 151- أ: فجوابه

148- ساقط من ب، ج 152- ساقط من ج

(32)- هذا هو قول الجمهور ... انظر: الورقة (107/1) شرح محصل المقاصد/ المسجور

قُلْتُ : وَهَذَا الْجَوَابُ أَظْهَرَ مِنْ جَوَابِ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

/سَلَّمْنَا أَنَّ الْجَبَلَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مُتَحَرِّكٌ، لَكِنْ 155 الْجَبَلَ بِمَا هُوَ جَبَلٌ يَصِخُّ عَلَيْهِ السُّكُونُ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ ذَاتُ الْجَبَلِ.

وَالْمُقْتَضَى لِامْتِنَاعِ السُّكُونِ إِنَّمَا هُوَ كَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا 156. فَمَا 157 هُوَ مَنْشَأُ الصُّحَّةِ مِنْ اسْتِقْرَارِ الْجَبَلِ مَذْكُورٌ فِي الْآيَةِ.

وَمَا هُوَ مَنْشَأُ الْإِمْتِنَاعِ وَهُوَ اسْتِقْرَارُ الْجَبَلِ حَالِ الْحَرَكَةِ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِيهَا، فَوَجَبَ الْقَطْعُ بِالصُّحَّةِ إِذْ يُقَالُ عَلَيْهِ مَا ثَبَتَ مِنْ ضَرُورَةِ اللَّفْظِ وَمُقْتَضَاهُ فَهُوَ كَالْمَذْكُورِ لَفْظًا لَا مَحَالَةً.

وَالِاسْتِقْرَارُ حَالِ التَّحَرُّكِ مُحَالٌ وَالْمُتَمَتِّعُ لِغَيْرِهِ كَالْمُتَمَتِّعِ لِنَفْسِهِ.

وَرَابِعُهَا قَوْلُهُ : [فَسَوْفَ تَرَى نِي 158] (33). فَقَعَاهُ عَلَى مَا قِيلَ تَرَى نِي 158 سَرِيعًا فَتَبَيَّنَ 159 أَنَّ (1/56) الَّذِي يَنْتَفَى بَعْدَ الْإِسْتِقْرَارِ سُرْعَةُ الرُّؤْيَةِ لَا أَصْلَ الرُّؤْيَةِ وَهِيَ الرُّؤْيَةُ (160 فِي الدُّنْيَا 160) دُونَ الْآخِرَةِ.

وَحَامِسُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : [فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ] (33) وَالْتَجَلَّى هُوَ الظُّهُورُ، وَمَا جَازَ أَنْ يَتَجَلَّى لِلْجَبَلِ الَّذِي لَا رُؤْيَةَ لَهُ جَازَ أَنْ يَتَجَلَّى لِمَنْ لَهُ الرُّؤْيَةُ.

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَقُوعِهَا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ 161 الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ. أَهَذَا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى 162 : [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ] (34) وَوَجْهٌ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَا 163 مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ.

155- ب، و؛ لاكن 159- أ؛ وبين 163- ساقط من م، و

156- م، و؛ متحرك (160، 160)- ساقط من م، و

157- ساقط من ج، في و؛ جا 161- ساقط من ج

158- أ، ج، م، و؛ ترائي 162- أ، ب، ج، م، و؛ تعالى

(33)- الأعراف 143

(34)- القيامة 21، 22

أَحَدَهَا : أَنَّ النَّظَرَ (35) وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَشْتَرَكَةِ لِحُكْمِهِ إِذَا قُرِنَ بِإِلَى وَقِيْدَ بِالْوُجُوهِ كَانَ خَاصًّا 164 بِرُؤْيَا الْبَصَرِ، وَهُوَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَذَلِكَ

وَتَأْنِيهَا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 162 وَصَفَ الْوُجُوْهَ النَّاطِرَةَ إِلَيْهِ بِالنَّاضِرَةِ 165 فَقَوْلُهُ 166 : [وُجُوْهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ] (34) أَيُّ نَاعِمَةٍ "فَيَبْطُلُ قَوْلُ الْمُعْتَرِثَةِ : إِنَّ النَّظَرَ هُنَا مَعْنَى الْإِنْتِظَارِ، لِأَنَّ الْإِنْتِظَارَ يَلْزِمُهُ الْغَمُّ وَالْكَدْرُ كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ : الْإِنْتِظَارُ الْمَوْتُ الْأَحْمَرُ.

وَتَأْنِيهَا : تَقْيِيدُ النَّظَرِ 167 فِي الْآيَةِ بِالْوُجُوْهِ 168 النَّاضِرَةِ 169 وَهِيَ غَيْرُ عَامَّةٍ يَدُلُّ بِدَلِيلِ الْخَطَابِ عَلَى أَنَّ ثَمَّ وَجُوْهًا 170 غَيْرُ نَاطِرَةٍ. وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالنَّظَرِ الْإِنْتِظَارُ لَمَا كَانَ (171) لِتَخْصِيصِ الْإِنْتِظَارِ (171) بِالْوُجُوْهِ النَّاطِرَةِ فَائِدَةٌ لَا سِتْوَاءَ الْجَمِيعِ فِي الْإِنْتِظَارِ. الْآيَةُ الثَّانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى 172 : [لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ] (36). وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الْحُسْنَى إِمَّا أَنْ تَكُونَ لِلْحُسْنَى أَوْ لِلْعَبْدِ لَا جَائِزُ أَنْ تَكُونَ لِلْحُسْنَى وَالْأَلْفُ لَدَخَلَتْ 173 الزِّيَادَةُ فِيهِ. فَكَانَ الْأَصْلُ أَلَّا تَعْطَفَ وَقَدْ عَظِفَتْ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ لِلْعَبْدِ، وَلَا مَعَهُودَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الْجَنَّةُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالزِّيَادَةِ هُوَ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى 172.

الثَّانِي : مَا جَاءَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ : [أَحْسَنُوا] أَيُّ قَالُوا قَوْلًا حَسَنًا، وَهُوَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

164- م؛ و؛ خالصا 167- 1؛ النظر والانتظار 170- م؛ و؛ وجوه 173- ج؛ م؛ و؛ ادخلت

165- 1؛ الناضرة 168- م؛ و؛ بالوجه (171، 171)- م؛ و؛ التخصيص

166- م؛ و؛ قوله 169- 1؛ الناطرة 172- م؛ ج؛ م؛ و؛ تعالى

(35)- حمل الجبائي النظر في الآية على معنى الانتظار، وجعل (إلى) إسما بمعنى التعت... ورد بأنه لو أريد

ذلك لما خص بإسناده إلى الوجوه... انظر

ص 207 - شرح محصل المقاصد المنجور.

الآية الثالثة قوله تعالى 176 في حق الكفار: [كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَكُونُونَ] (38).

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَأُحَادِثٌ:

هَلْ تَنصَارُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ فِي 178 الظَّهِيرَةِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟

قَالَ: ١٨٠ فَأَوَّلُ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَضَارُونَ فِي رُؤْيَا رَبِّكُمْ كَمَا لَا تَضَارُونَ

فِي رُؤْيَا أَحَدِهِمَا

قِيلَ : رَوَاهُ ثَيْفٌ وَعِشْرُونَ (1/57) مِنَ الصَّحَابَةِ وَاجْمَعَ الْمُخْدُونُ عَلَى

مجلس

174-175: ثانیة 177-ج 4م؛ رسول الله

175- م، و؛ وهو 178- ساقط من : و

176- (اب، ج، د، و، ت، ث، ع، 179- م، و، ن، ز)

180- الفاء : ساقط من جميع النسخ- والتصحيح من صحيح مسلم ج 4 ص 2279

(37) - الطبري، دار المعرفة بيروت ج 11 ص 75 (38) - الطافين 15

(39) - صحيح البخاري / دار الفكر ك : التوحيد ب : قول الله تعالى [وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة]

16 اب، رقة الله بالانصار، سنن ابن ماجة ص 1451، 4336

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ رَوَاتَانِ إِحْدَاهُمَا لَا تُضَارُونَ وَالْآخَرَى لَا تُضَامُونَ؛

وَفِي كِلَا الرِّوَايَتَيْنِ رَوَيْ أَيْضًا 181 مُشَدِّدًا وَمُخَفِّفًا.

فَأَمَّا تُضَارُونَ مُخَفِّفًا فَهُوَ مَا خُذَ مِنَ الضَّيْرِ.

يُقَالُ ضَارَهُ يَضِيرُهُ وَيَضُورُهُ إِذَا خَالَفَهُ وَالْمَعْنَى لَا يُخَالِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا

فِي رُؤْيَيْهِ. وَأَمَّا بِالتَّشْدِيدِ فَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ وَهِيَ: لَا تُضَامُونَ مُخَفِّفًا فَمَعْنَاهُ لَا يَنَالُكُمْ خَيْمٌ أَيْ

ذَلْ فِي رُؤْيَيْهِ.

وَأَمَّا بِالتَّشْدِيدِ فَمَعْنَاهُ 182 لَا يَنْضَمُّ 183 بَعْضُكُمْ 184 إِلَى بَعْضٍ فِي

وَقْتُ النَّظَرِ يَسْأَلُهُ 185 أَنْ يُرِيَهُ إِيَّاهُ كَمَا تَفْعَلُونَ فِي رُؤْيَةِ الْهَلَالِ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي: رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ

قَالَ: (إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ نَادَى 186 مُنَادٍ أَلَا إِنَّ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا، فَيَقُولُونَ أَلَمْ

يَبَيِّضْ وَجُوهَنَا وَيَثْقِلْ 187 مَوَارِينَنَا وَنَجِّنَا مِنَ النَّارِ وَأَدْخَلَنَا الْجَنَّةَ فَيُكْشَفُ لَهُمْ

الْحِجَابُ فَيَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَوَاللَّهِ 188 مَا أَعْطَاهُمْ 189 شَيْئًا أَحَبَّ مِنَ النَّظَرِ

إِلَى وَجْهِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (40).

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ: رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: (أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ

مَنْزِلَةٌ 190 مَنْ يَنْظُرُ إِلَى جَنَّتِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَقُصُورِهِ 191 مَسِيرَةَ أَلْفِ سَنَةٍ، وَأَكْرَمُهُمْ

عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 192 مَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهِ غُدْوَةً وَعَشِيًّا). وَقَرَأَ [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُنِيرَةٌ

إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ] (41)، (42).

181- ساقط من ب؛ 184- ب، ج، هـ؛ بعضهم 187- ب، ج، هـ؛ يؤثقل 190- ساقط من و؛

182- ساقط من م، هـ؛ 185- أ، ب، ج، هـ؛ يؤثقله 188- ج، هـ؛ فإلله 191- أ؛ سروره، ب، ج؛ وسوره

183- م، هـ؛ لا يضم 186- و؛ نادى 189- م، هـ؛ أعطاكم 192- زيادة من ب، ج، هـ؛

(40)- الحديث في مسند أحمد، دار صادر للطباعة والنشر، ج 4، ص 333

(41)- صحيح الترميذي/ مطبعة الصاوي ج 10، ص 19 ك؛ أبواب صفة الجنة، ب؛ ما جاء في رؤية الرب،

(41)- القيامة 22، 21

(42)- صحيح الترميذي/ مطبعة الصاوي ج 10، ص 19 ب؛ صفة الجنة

، مسند أحمد، دار صادر للطباعة والنشر، ج 2، ص 13

وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ : فَقَدْ اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ قَبْلَ ظُهُورِ أَهْلِ الْبِدْعَةِ عَلَى جَوَابِ
وُقُوعِ الرُّؤْيَا فِيَمَا حَكَاهُ 193 أَهْلُ السُّنَّةِ. وَاسْتَدَلَّتِ الْمَعْتَرِزَةُ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَا
بِالْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ.

أَمَّا الْمَعْقُولُ : فَهُوَ أَنَّهُمْ قَالُوا : كُلُّ شَخْصَيْنِ يَرَى 194 أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَلَا
بَدَّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَابِلٍ الْآخَرَ، أَوْ فِي حُكْمِ الْمُقَابِلِ 195.

فَالْأَوَّلُ : لَيَنْبَغِ الشُّعَاعُ إِلَى الْمَرْتَبَةِ.

وَالثَّانِي : لَيَنْعَكِسُ إِلَيْهِ كَالْحَالِ فِي رُؤْيَا الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ فِي
الْمِرْآتِ 196.

وَسَلَامَةُ الْحَاشَةِ عَلَى أَصْلِهِمْ مِنْ أَنْ الْعَمَى اخْتِلَالُ الْبِنْيَةِ لَا خَلْقٌ جَدِيدٌ فِي
الْحِلِّ كَمَا تَقُولُ الْأَشْعَرِيَّةُ.

وَكَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ لَا تَمْتَنِعُ 197 رُؤْيَاهُ اخْتِرَازًا مِنَ الْمَعْدُومِ وَمِنْ
الطُّعْمِ وَالرَّوَائِحِ وَالْعُلُومِ وَعَدَمُ الْقُرْبِ الْمَقْرِبِ (198) وَالْبُعْدِ الْمَقْرِبِ فَإِنَّهُ يَفْرَقُ
الشُّعَاعَ بَزَعْمِهِمْ (198) وَعَدَمُ اللَّطَافَةِ اخْتِرَازًا مِنَ الْهَوَى، وَعَدَمُ الصِّغَرِ كَالْجَوْهَرِ
الْفَرْدِ، وَعَدَمُ الْحِجَابِ الْكَثِيفِ كَالْحَبْلِ لَا الشُّقَافِ اللَّطِيفِ كَالزُّجَاجِ.

قَالُوا : فَالرُّؤْيَا عِنْدَ حُصُولِ هَذِهِ الشُّرُوطِ وَاجِبَةٌ، وَإِلَّا لَجَازَ أَنْ يَكُونَ
بِحَضَرَتِنَا جِبَالٌ وَشُمُوسٌ وَأَقْمَارٌ وَنَحْنُ لَا نَرَاهَا، وَذَلِكَ جَهَالَةٌ عَظِيمَةٌ وَسُتْسَطَةٌ¹.

193- م؛ و؛ فما بين 196- أ، ب، ج، م؛ و؛ المرات

194- أ، م؛ و؛ برا 197- ج، م؛ و؛ لا يمتنع

195- م؛ و؛ المقابلة (198، 198)- ساقط من ج

فَإِذَا تَقَرَّرَ 199 هَذَا عَلِمَ أَنَّ الرُّؤْيَا لَا تُعْقَلُ 200 إِلَّا فِي الْحَسِيمِ وَاللَّهِ
تَعَالَى 201 لَيْسَ بِجِسْمٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى 202.

وَأَيْضًا فَمَا سَوَى سَلَامَةِ الْحَاشَةِ وَكَوْنِ الشَّيْءِ 203 بِحَيْثُ يَصِحُّ (1/58)
أَنْ يُرَى مِنَ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ لَا تَوْجُدُ إِلَّا فِي الْأَجْسَامِ؛

وَالشَّرْطَانِ حَاصِلَانِ فِي الْحَالِ، فَلَوْ كَانَ الْبَارِي مِنْ تَصِحُّ رُؤْيَيْهِ لَوَحَّتْ
أَنْ نَرَاهُ فِي الْحَالِ وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ فَاَلْمَزُومُ مِثْلُهُ.

وَأَمَّا الْمَنْقُولُ فَقَوْلُهُ 204 تَعَالَى 201: [لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ] (43). وَقَوْلُهُ: [لَنْ
تَبْرِيَنِي] (44).

الْجَوَابُ: أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ فَلِأَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الرُّؤْيَا
فَنَحْنُ لَمْ نَقُلْ بِثُبُوتِ 205 مِثْلِ تِلْكَ الرُّؤْيَا وَلَا يَلْزَمُنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَالَّذِي تُبْطِلُهُ
الْمُعْتَرِزَةُ مَا ادَّعَيْنَاهُ، وَالَّذِي ادَّعَيْنَاهُ لَمْ يَتَعَرَّضُوا فِي الْحَقِيقَةِ لِإِبْطَالِهِ 207؛

وَأَمَّا هُمْ يَتَكَلَّمُونَ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّنَا، ثُمَّ إِنَّمَا مَنَعَ اسْتِثْرَاطُ
انْبِعَاطِ الشُّعَاعِ فِي صُحَّةِ الرُّؤْيَا، فَإِنَّا نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ لَمْ يَنْبَعِثْ مِنْ أَعْيُنِنَا عِنْدَ رُؤْيَا
نُصِيفِ 208 كَرَّةِ الْعَالَمِ أَجْزَاءٌ تَنْتَصِلُ بِهَا كَيْفَ وَالْإِدْرَاكُ إِنَّمَا هُوَ مَعْنَى وَاحِدٌ فِي نَفْسِهِ
يَصِحُّ قِيَامُهُ بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِيِّ فَإِنْ قُبُولُهُ لَهُ لِنَفْسِهِ فَلَا تَتَوَقَّفُ 209 صُحَّةُ الْإِثْصَابِ بِهِ
عَلَى انْضِمَامِ جَوَاهِرٍ أُخَرَ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الشَّرْطَ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْمَشْرُوطِ وَالْإِخَارُ
قِيَامُ الْحَيَاةِ 210 مَحَلٌّ وَتَكُونُ شَرْطًا فِي قِيَامِ الْعِلْمِ بغيرِهِ وَإِذَا صَحَّ قِيَامُهُ بِالْخَزِيرِ
الْفَرْدِ بَطَلَ اسْتِثْرَاطُ انْبِعَاطِ الشُّعَاعِ.

199- م، و، نهر 204- م، و؛ قوله 209- م، و؛ فلا يتوقف

200- ب؛ لا تتعلق 205- م، و؛ بثبوت 210- ب، ج، م؛ بالحياة

201- (ب، ج، م، و)؛ تعالى 206- و؛ ذلك

202- و؛ أن يرا 207- م، و؛ لا يابطاله

203- م، و؛ (+) يصح 208- زيادة من ب، ج، م، و

(43)- الأنعام 104

(44)- الأعراف 143

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ اتَّبَعَاتُ الشُّعَاعُ شَرْطًا بَطَلَ تَقَبُّهُ الشَّرَاطُطُ الْمُرْتَسِّةُ عَلَى ذَلِكَ
ثُمَّ مَطَالَبَتُهُمْ بِحَصْرِ الْمَوَانِعِ 211 فِيمَا ذَكَرُوهُ وَلَا يَجِدُونَ إِلَيْهِ سَبِيلًا سِوَى
الْإِسْتِقْرَاءِ 212؛ وَحَاصِلُهُ عَدَمُ عِلْمٍ لَا عِلْمٌ بِالْعَدَمِ. وَيُقَالُ لَهُمْ لِمَ 213 لَا يَكُونُ الْمَانِعُ
لِرُؤْيَا بَعْضِ الْأَشْيَاءِ خَلْقُ مَعْنَى فِي الْعَيْنِ يُضَادُّ ذَلِكَ الشَّيْءَ، بَلْ يَتَعَيَّنُ اعْتِقَادُ ذَلِكَ
وَالْأَمَّا صَحِّحٌ مِنَ النَّبِيِّ أَنْ يَرَى الْمَلَكَ وَيُخَاطِبُهُ بِحَضَرَتِنَا وَنَحْنُ لَا نَشَاعِدُهُ.

وَهَذَا يَفْرُمُ قَوْلَهُمْ: لَوْ لَمْ تَمِثِ الرُّؤْيَا عِنْدَ اجْتِمَاعِ الشَّرَاطُطِ إِلَى
آخِرِهِ 214.

لَا يُقَالُ: لَوْ كَانَ اهْتِنَاعُ الرُّؤْيَا لِمَانِعٍ فِيمَا 215 تَصِحُّ رُؤْيَا وَنَحْنُ لَا
نَرَى 216 الْمَانِعَ لَا سَتَدْعَى 217 ذَلِكَ مَانِعًا وَيَتَسَلَّلُ، لِأَنَّا نَقُولُ لَا مَانِعَ مِنَ الْإِتِنَاءِ
إِلَى مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ رُؤْيَا نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ.

ثُمَّ إِنَّ الْأَتَمَّةَ قَرَّرُوا عَدَمَ وَجُوبِ الرُّؤْيَا عِنْدَ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الشَّرَاطُطِ؛
فَإِنَّمَا 218 نَرَى الْجِسْمَ الْكَبِيرَ مِنَ الْبُعْدِ صَغِيرًا، فَإِنْ رَأَيْنَا جَمِيعَ أَجْزَائِهِ
كَانَ يَجِبُ أَنْ نَرَاهُ كَبِيرًا، وَإِنْ لَمْ تَرَ شَيْئًا مِنْ أَجْزَائِهِ وَجَبَ أَنْ 219 لَا نَرَاهُ الْبَتَّةَ،
وَإِنْ رَأَيْنَا بَعْضَ أَجْزَائِهِ دُونَ بَعْضٍ مَعَ أَنْ جَمِيعَ الْأَجْزَاءِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبُعْدِ وَالْقُرْبِ
وَاللِّطَافَةِ وَالْكَثَافَةِ، وَعَدَمِ الْحِجَابِ، وَسَلَامَةِ الْحَاسَةِ وَصَحَّةِ الرُّؤْيَا مُتَسَاوِيَةً؛ فَيَلْزَمُ
أَنْ لَا يَكُونَ الْإِدْرَاكُ مَعَ حُصُولِ هَذِهِ الشَّرَاطُطِ وَاجِبًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ اسْتِوَاءَ نِسْبَةِ الْأَجْزَاءِ إِلَى الرَّائِي 220 وَالْمَحَالَّةُ 221
هَذِهِ فَإِنَّ الْجُزْءَ الْوَاقِعَ فِي وَسْطِ الْمَرْئِي 222 أَقْرَبُ إِلَى النَّظَرِ مِنَ الْجُزْءِ الْوَاقِعِ فِي
طَرَفِيهِ.

211- ج، م، و؛ المانع 214- أ، ب، ج، م، و؛ آخِرُهُ 217- أ؛ لَاسْتَدْعَا، ج، م، و؛ لَاسْتَدْعَا

212- أ؛ لَاسْتَقْرَأَ 215- و؛ فِيهَا 218- أ، ب، ج؛ بَلَا 220- أ؛ الرَّاجِي، م، و؛ الرِّاء

213- و؛ (ب) لَا 216- م، و؛ لَانْرَأَ، أ؛ أَلَا 219- سَاقِطٌ مِنْ م، و؛ 221- ج؛ وَاسْتَحَالَةً

222- م، و؛ (ب) إِلَى النَّظَرِ مِنَ الْجُزْءِ الْوَاقِعِ فِي وَسْطِ الْمَرْئِي

وَبَيَّنَهُ إِذَا خَرَجَ خَطَانِ شُعَاعِيَّانِ مُوَهَّمانِ كَسَاقِي مُثَلَّثِ 223، وَخَرَجَ مِنْ
نُقْطَةِ الْعَيْنِ خَطٌّ آخَرٌ، وَقَسَمَ ذَلِكَ الْمُثَلَّثُ بِنِصْفَيْنِ (1/59) فَإِنَّهُ تَخَدُّثُ فِيهِ زَاوِيَتَانِ
قَائِمَتَانِ وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَطَّيْنِ الْوَاقِعَيْنِ عَلَى الطَّرَفَيْنِ وَتَرًا لِلزَّاوِيَةِ الْقَائِمَةِ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي الْهَنْدَسَةِ أَنَّ وَتَرَ 224 الزَّاوِيَةِ الْقَائِمَةِ الَّتِي فِي الْمُثَلَّثِ
أَطْوَلُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَطَّيْنِ الْمُحِيطَيْنِ بِهَا (45).

فَالْخَطَّانِ الْوَاقِعَانِ عَلَى الطَّرَفَيْنِ أَطْوَلُ مِنَ الْخَطِّ الْوَاقِعِ عَلَى وَسْطِ الْجِسْمِ
الْمُرْتَبِيِّ؛

فَتَكُونُ الْأَجْزَاءُ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّرَفَانِ أَبْعَدَ عَنِ الْبَصِيرِ مِنَ الْأَجْزَاءِ
الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا الْخَطُّ الْأَوْسَطُ؛

فَنِسْبَةُ الْأَجْزَاءِ إِذَا 225 كَيْسَتْ مُتَسَاوِيَةً فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ فَلِذَلِكَ مَحْ
أَنْ يُرَى 226 الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ قَرِيبًا الْكَبِيرُ صَغِيرًا وَهَذِهِ صُورَةُ الْمُثَلَّثِ.



قُلْنَا (46) : إِذَا كَانَ الْبُعْدُ الْمُحَاصِلُ بَيْنَ الْمُرْتَبِيِّ وَالنَّاطِرِ مِائَةَ ذِرَاعٍ مِثْلًا
وَالَّذِي بَيْنَ طَرَفَيْهِ قَدَرُ ذِرَاعٍ؛ فَكَانَ يَجِبُ إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ الْجِسْمُ عَلَى مِائَةِ ذِرَاعٍ وَذِرَاعٍ
أَلَّا يُرَى 227 الْبُتَّةُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَطَلَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ الْأُولَى فَمِنْ وَجْهِ :

أَحَدُهَا : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَمَعْنِي الرُّؤْيِيَّةُ؛ بَلِ الْإِدْرَاكَ مِنَ الْأَلْفَافِ
الْمُشْتَرَكَةِ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ اللَّحْصُوقُ، وَالْوُصُولُ، وَالْإِحَاطَةُ، وَالرُّؤْيِيَّةُ.

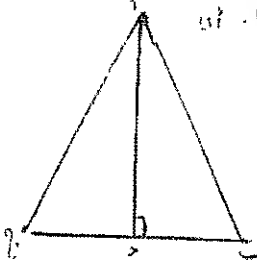
223- و : المثلث 225- ب : أيضا 227- ج : لا يرا، هـ : لا يرا

224- ب : ان ترا 226- هـ : يرا

(45)- انظر شرح تجريد أصول اقليدس / تاليف الطوسي من 90 طبع بفاس سنة 1293 هـ والقاعدة الرياضية
التي اخذ منها هذا البرهان هي : مربع وتر الزاوية القائمة = مجموع مربعي الضلعين المحيطين بها . ان
أب، أ د، ب د
أ ب، أ د، ب د

وكذلك نفس الشيء بالنسبة للمثلث ا د ج

(46)- نفس القول ذكره ابن التلمساني، انظر شرح المعالم الورقة 119/ ب



وَإِذَا كَانَ مَشْتَرَكًا كَانَ مُجْمَلًا فَلَمْ تَتَضَحَّ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمُدْعَى.

الثَّانِي: سَلَّمْنَا أَنَّ الْأَذْرَاقَ مَعْنَى الرُّؤْيَا لِكُنْ 228 لَفْظًا 229 الْأَبْصَارِ

جَمْعٌ مُحَلًى 230 بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ يُفِيدُ الْعُمُومَ، فَسَلْبُهُ يُفِيدُ سَلْبَ الْعُمُومِ.

وَذَلِكَ لَا يُفِيدُ عُمُومَ السُّلْبِ (231) لِأَنَّ سَلْبَ الْعُمُومِ لَا يُنَافِي نُبُوتَ الْحَكِيمِ

لِبَعْضِ الْأَفْرَادِ فَيَتَحَقَّقُ بِنَفْيِ 232 الْحَكِيمِ عَنْ فَرْدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ بِخِلَافِ عُمُومِ

السُّلْبِ (231) فَإِنَّهُ يَكْذِبُ بِثَبُوتِهِ لِفَرْدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ

وَلِذَلِكَ كَذَّبَ اللَّهُ تَعَالَى الْيَهُودَ حَيْثُ قَالُوا :

[هَآ أَنزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ بَشِيرًا مِّنْ شَيْءٍ] (47) بِقَوْلِهِ : [قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي

جَاءَ بِهِ هُوَسْبَى] (47) حَيْثُ ادَّعَوْا عُمُومَ السُّلْبِ. وَالْدَّلَالَةُ لِلْمُعْتَرِ لَةِ مَوْقُوفَةٍ عَلَى تَحَقُّقِ

الْمَعْنَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ.

فَإِنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ لَا تَدْعِي أَنَّهُ يَرَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا تَدْعِي الرُّؤْيَا لِلْمُؤْمِنِينَ

دُونَ الْكَافِرِينَ.

فَإِذَا نَقِصُصُ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الَّتِي سَلَبْتُهَا آيَةُ هِيَ : السَّالِبَةُ الْخَرِيئَةُ

الَّتِي دَلَّتِ آيَةُ عَلَيْهَا، لَا السَّالِبَةُ 233 الْكُلِّيَّةُ 234 الَّتِي لَمْ تَدُلْ آيَةُ 234 عَلَيْهَا.

وَحِينَئِذٍ نَقُولُ مُوجِبُهَا : فَلَا يَرَاهُ 235 جَمِيعُ الْأَبْصَارِ بَلْ بَعْضُهَا وَهِيَ أَبْصَارُ الْمُؤْمِنِينَ.

قَالَ شَرَفُ الدِّينِ مُعْتَرِضًا عَلَى هَذَا الْجَوَابِ :

/لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذِهِ آيَةَ لَا (48) تُفِيدُ عُمُومَ السُّلْبِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا إِذَا دَلَّتْ

228- ب، هو، لاكن (231، 231)- مكرر في ج 234- ساقط من ج

229- ب : افضلة 232- ج، م، هو : نفي 235- م، هو : فلا يرى

230- ب، ج، م، هو : محلا 233- ب : لا السالبية

(47)- الأنعام من الآية 92

(48)- ساقط من شرح المعالم انظر : الورقة (118/ب)

عَلَى نَفْيِ الْعُمُومِ لَا تَدُلُّ عَلَى عُمُومِ السَّلْبِ فَإِنَّهُ لَا يُنَافِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ : تَقْيِصُ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ هِيَ (48) السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ.

قُلْنَا : مُسَلَّمٌ (49) أَنَّهُ يَكْفِي ذَلِكَ فِي تَكْذِيبِهَا لِأَنَّهُ الْحَقُّوْقُ لَكِنْ 236 إِذَا كُذِّبَتْ بِالسَّالِبَةِ (50) الْجُزْئِيَّةِ كَانَ تَكْذِيبُهَا بِالسَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عُمُومُ السَّلْبِ قَرِينَةُ التَّمَدُّجِ (51) بِذَلِكَ 237؛ فَإِنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْوَصْفَ بِالْإِخْتِجَابِ (1/60) عَنِ الْأَبْصَارِ كَانَ التَّمَدُّجُ بِقَوْلِكَ لَا يَجْرِكُهُ بَصَرٌ مَا أَلْبَنَتْ لَا يَقُولُكَ بَعْضُ الْأَبْصَارِ لَا تَدْرِكُهُ (52).

قُلْتُ : أَمَّا قَوْلُهُ لَا نَسْلِمُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَا تَفِيدُ عُمُومَ السَّلْبِ؛ فَمَنْعٌ لَا يَصِحُّ بِشَهَادَةِ عُلَمَاءِ الْمَعَانِي. فَإِنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ الْمُنْفِيَّ مَعْرُفًا أَوْ مُنْكَرًا لَا يُفِيدُ عُمُومَ النَّفْيِ وَإِنَّمَا يُفِيدُ نَفْيَ الْعُمُومِ بِدَلِيلِ 238 صَدَقَ قَوْلُنَا: لَا رَجَالُ فِي الدَّارِ 239 وَلَمْ يَقُمْ 240 الرِّجَالُ إِذَا كَانَ فِيهَا أَوْ الْقَائِمُ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ : لَا نَسْلِمُ أَنَّهَا إِذَا دَلَّتْ عَلَى نَفْيِ الْعُمُومِ لَا تَدُلُّ عَلَى عُمُومِ السَّلْبِ فَإِنَّهُ لَا يُنَافِيهِ.

فَنَقُولُ : هَبْ أَنَّهُ لَا يُنَافِيهِ فَأَيْنَ مَا يَقْتَضِيهِ؟ وَلَوْ سَلِمَ فَلَا يَتْرَكُ الظَّاهِرُ لِلْمُحْتَمَلِ الْمَرْجُوحِ.

238- ج : دليل 240- م هو : يعم

236- ب : ج هم : لا نعلم

239- ب : ج : أو

237- ساقط من م هو

(49)- في المرجع السابق : نسلم

(50)- في نفس المرجع : السالبة

(51)- في نفس المرجع : المدح

(52)- شرح المعالم الورقة (118/ب)

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِذَا كُذِّبَتْ بِالسَّالِئَةِ 241 إِلَى آخِرِهِ 242 فَهَذَا مُسَلَّمٌ نَعَدَ
تَكْذِيبَ السَّالِئَةِ الْكَلِيَّةَ فَيَسْتَلْزِمُ 243 الْجَزْئِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْكَلِيَّةَ أَخْصَ مِنَ الْجَزْئِيَّةِ فَإِذَا
كُذِّبَ الْأَخْصُ مِنَ النَّفِيسِ كُذِّبَ النَّفِيسُ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى تَكْذِيبِ السَّالِئَةِ فَلَا
يَصِحُّ أَخْذُهَا كُلِّهَا بَعْدَ أَخْذِ الْمُوجِبَةِ كُلِّهَا وَالْإِثْبَاتُ 244 أَدَّى إِلَى تَنَاقُضِ الْكَلِمَتَيْنِ وَهُوَ
بَاطِلٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: الَّذِي يَدُلُّ ... إِلَى آخِرِهِ. فَنَقُولُ: تِلْكَ الْقَرِيبَةُ حَالِيَّةٌ لَفْظِيَّةٌ
فَلَا يَتْرُكُ مَدْلُولُ اللَّفْظِ لَهَا.

سَلَّمْنَا دَلَالََةَ الصِّغَةِ عَلَى الْعُمُومِ بِهَذِهِ الْقَرِيبَةِ لَكِنْ 245 لَا نُسَلِّمُ عُمُومَهَا
فِي الْأَزْمَانِ لِأَنَّ صِغَةَ الْعُمُومِ مُطْلَقَةٌ فِيهَا فَتَقْتَضِي بِالدُّنْيَا، أَوْ تَدْعِي الشَّخْصِيَّةَ فِي
(246) الْأَفْرَادِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى 247: [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ] (53)، نَقُولُ
هَبْ أَنْ 248 جَمِيعَ الْأَبْصَارِ لَا تُدْرِكُهُ، لَكِنْ 245 لَمْ قُلْنَاهُ لَا يُدْرِكُهُ الْمُبْصِرُونَ، أَوْ نَدْعِي
التَّقْيِيدَ 246، فِي الْإِذْرَاقِ بِالْإِحَاطَةِ، فَإِنَّا تَرَاهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ كَمَا
يَعْلَمُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ، أَوْ نَقُولُ هَذِهِ الْآيَةُ وَرَدَتْ فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ كَمَا
ذَكَرْنَاهُ لَكِنْ 245 لَمْ قُلْنَاهُ إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَةِ مُخْلَقًا 249 وَنَفْيِ الرُّؤْيَةِ مُطْلَقًا لَا
تَمْدُخُ 250 فِيهِ بَلِ التَّمْدُخُ 251 فِي اقْتِدَارِهِ عَلَى مَنَعِ الرُّؤْيَةِ مَنْ يَشَاءُ إِذَا شَاءَ
وَيَخْلُقُهَا لِمَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَلْيَقُ بِالْمَدْحِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ آيَةِ الثَّانِيَةِ فَمِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ كَلِمَةَ لَنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا لِلتَّائِيدِ 252 بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: [وَلَنْ
يَتِمَّنُوهُ أَبَدًا] (54)، مَعَ أَنَّهُمْ يَتِمَّنُوهُ فِي الْآخِرَةِ.

وَتَانِيهَا: سَلَّمْنَا أَنَّهَا لِلتَّائِيدِ 252 لَكِنْ 253 لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى
مَنَعِ الْجَوَارِ، وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَنَعِ وَقُوعِ الْخَاطِرِ وَهُوَ غَيْرُ مُدْعَى الْخُضْمِ.

وَتَالِثُهَا: أَنَّ قَوْلَهُ: [لَنْ تَرِينِي] (55)، وَارِدٌ عَلَى سَبَبٍ فَجَوَّبَ قَصْرُهُ

عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا سَأَلَ 254 رُؤْيَةَ حَاضِرَةٍ فِي الدُّنْيَا فَيَخْتَصُّ النَّفْيُ
بِذَلِكَ الْوَقْتِ 255 لَوْجُوبِ مُطَابَقَةِ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

241- ج: (+) الكلية 244- و: ولا 247- (أ) ب، م، و: تعالى

242- (أ) ب، ج، م، و: آخِرُهُ 245- م، و: لَكِنْ 248- ساقط من م، و

243- 1: فَيَسْتَلْزِمُ (246، 246)- ساقط من ج 249- زيادة من م، و

250- ج، م، و: مَدْح 251- 1: المَدْح 254- م، و: سَئِلَ

253- م، و: لَكِنْ 252- و: للتَّائِيدِ 255- م، و: سَئِلَ

ثُمَّ قَالَ: ((2) وَأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْوَجْهِ وَالْبَدَنِ وَالْإِسْتِوَاءِ (1/61) عَلَى رَأْيٍ، وَبِصِفَةِ تَوْجِبِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَكَانِ عَلَى رَأْيٍ، وَبِصِفَةِ الشُّمِّ وَالذُّوقِ وَاللَّحْنِ عَلَى رَأْيٍ، وَبِالْقَدَمِ غَيْرِ الْبَقَاءِ عَلَى رَأْيٍ، وَبِالْعَالَمِيَّةِ وَالْقَادِرِيَّةِ وَالْمُرِيدِيَّةِ وَالْحَبِيبِيَّةِ عِنْدَ مُنْبِتِي الْأَحْوَالِ، وَبِالْعُلُومِ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى رَأْيٍ، وَبِالرَّحْمَةِ وَالْحَرَمِ وَالرَّضَى 3 غَيْرِ الْإِرَادَةِ عَلَى رَأْيٍ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ 4 لَا دَلِيلَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ إِثْبَاتًا وَلَا نَقْيًا)).

أَقُولُ: هَذِهِ الصِّفَاتُ هِيَ الْمَسْمُوتُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ بِالصِّفَاتِ الشَّعْبِيَّةِ؛ بِمَعْنَى أَنَّهَا ثَبَّتَتْ بِالسَّمْعِ وَإِنْ لَمْ تُعْقَلْ مَا جُعِلَتْهَا.

فَقَوْلُهُ: ((مَوْصُوفٌ بِالْوَجْهِ)). هَذَا هُوَ مَذْهَبُ السُّلَفِ، وَالْأَسَاسُ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ (1) الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ؛ فَاتَّبَعُوا الْوَجْهَ صِفَةً ثَبُوتِيَّةً زَائِدَةً عَلَى مَا لَهُ سُبْحَانَهُ مِنَ الصِّفَاتِ مُتَمَسِّكِينَ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى 5:

[وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ] (2)؛ لَا أَنَّهُ بِمَعْنَى الْجَارِحَةِ. وَدَهَبَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنِ الدَّاتِ وَمَجْمُوعِ الصِّفَاتِ. وَقَوْلُهُ: ((وَالْبَدَنِ وَالْإِسْتِوَاءِ عَلَى رَأْيٍ)).

هَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ السُّلَفِ وَالشَّيْخِ (3) فَاتَّبَعُوا الْيَدَيْنِ صِفَتَيْنِ ثَبُوتِيَّتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى دَاتِهِ وَبَاقِي صِفَاتِهِ لَا أَنَّهُمَا بِمَعْنَى الْجَارِحَتَيْنِ. وَقَدْ نَطَقَ بِذَلِكَ الْفَرَّانُ فَتَمَسَّكَ بِهِ الشَّيْخُ وَالسُّلَفُ. وَدَهَبَ أَكْثَرُ أَجْمَعِنَا إِلَى تَفْسِيرِ الْيَدَيْنِ بِالْقُدْرَةِ.

وَأُثْبِتَ الشَّيْخُ (4) وَالسُّلَفُ أَيْضًا صِفَةَ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ لِقَوْلِهِ

تَعَالَى:

1- زيادة من ج، م، و (2/2) - ساقط من ج 3 - أ، ج: الرضا 4 - م، و: أ 5 - أ، ب، ج، م، و: تعالى (1) - انظر: الإبانة عن أصول الديانة/ الأشعري ص 22 ، شرح المحصل للرازي/ الكاتب - الورقة 249/ ب، مع، ج، م، و، رقم: 1757 ، الملل والنحل/ الشهرستاني - تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل - مؤسسة الحلبي ج 1 ص 101 - المحصل للرازي ص 121

(2) - الرحمن 25

(3) - انظر: الإبانة عن أصول الديانة ص 22، شرح المحصل/ الكاتب - الورقة 249/ ب ، الملل والنحل/ الشهرستاني - تحقيق: عبد العزيز محمد المتوكل - مؤسسة الحلبي - ج 1 ص 101 (4) - نفس المرجع ص 21، شرح المحصل/ الكاتب - الورقة 249/ ب

[الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى] (5) لَا كَاسْتِوَاءِ الْأَجْسَامِ. وَمِنْ الْأَمْثِلَةِ (6) مَنْ خَلَّ
الْإِسْتِوَاءَ فِي آيَةِ عَلَى الْإِسْتِوَاءِ وَالْقَهْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: اسْتَوَى الْأَمِيرُ عَلَى
مَمْلَكَتِهِ عِنْدَ دُخُولِ الْعَبَادِ فِي طَاعَتِهِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (7):

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ (8) عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَاِمٍ مَهْرَاقِ
وَقَوْلُ الْآخِرِ (9):

وَلَمَّا عَلَوْنَا وَاسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ تَرَكْنَاهُمْ صَرَخَى 7 لِنَسْرِ وَطَائِرِ.

وَقَوْلُهُ: ((وَبِصْفَةِ تَوْجِبِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ (8) الْمَكَانِ عَلَى رَأْيِ))

هَذَا 9 هُوَ رَأْيُ (10) الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ 10 فَانْتَبَتَ صِفَةُ
تُبُوْتِيَّةَ زَائِدَةٍ عَلَى مَا ثَبَتَ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ تَوْجِبُ لَهُ سُبْحَانَهُ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنِ
الْمَكَانِ (11، 8) (12) وَقَوْلُهُ (12): ((وَبِصْفَةِ الشَّمِّ وَالذُّوقِ وَاللَّمْسِ عَلَى رَأْيِ)).

هَذَا هُوَ رَأْيُ الْقَاضِي أَبِي 13 بَكْرِ بْنِ الطُّشْبِ (11)، فَانْتَبَتَ ثَلَاثَ صِفَاتٍ
وَهِيَ 14: إِدْرَاكُ الشَّمِّ وَالذُّوقِ وَاللَّمْسِ بِلا جَارِحَةٍ. وَهِيَ زَائِدَةٌ عَلَى مَا وَجِبَ إِتْصَافُهُ
بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى 15 وَهَذِهِ الصِّفَاتُ لَمْ تَثْبُتْ بِطَرِيقِ الشَّمِّ، وَأَنْتَبَهَا بَعْضُ
الْأَسْعَرِيَّةِ خَالِيَةً عَنِ الْإِتْصَالَاتِ لَمَّا لَزِمَتْ 16 عَنِ الدَّلِيلِ الَّذِي اسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى إِتْبَاتِ

6- ج: (+) لا 7- أ، ب، ج، د: مرقا (8، 8)- ساقط من ج 9- د، و: أي هذه 10- أ، د، و: الأسفرائني

11- ب، د، و: (+) له (12، 12)- ساقط من د، و

سكّيج: أبو 14- أ، د، و: وهو 15- أ، ب، ج، د، و: وتعالى 16- في ج: ألزمت (5)- طه 4

(6)- منهم إمام الحرمين في كتابه الإرشاد ص 40

(7)- البيت من بحر الرجز

الأخطل (20-92هـ/640-710م) تغلبي ولد في الحيرة، قربه معاوية وبزيد كان رجل أنفة وعزّة، وبهاء، ومحباً
للخمر، له منزلة أدبية وتاريخية... انظر ص 266 تاريخ الأدب حنا الفاخوري- المطبعة البوليسية ط (2)

(8)- لعله بشر بن مروان بن الحكم (ت 75هـ/694م): أمير أموي حاكم الكوفة والبصرة كان محباً للشعر
والهوى، مدحه الأخطل، وجرير، والفرزدق انظر: المنجد في اللغة والأعلام ص 128، 129

(9)- البيت من بحر الطويل (10)- انظر: شرح المحصل للرازي/ تأليف الكاتبي- الورقة 249/ب-

مخ-خ-ع، رقم 1757 د (11)- انظر: التمهيد/ الباقلائي- تصحيح: الأب رتشد- المكتبة الشرقية/ بيروت،
ص 262، ص 37 من كتابه: الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر

عالم الكتب

السَّمْعِ وَالْبَصَرِ.

وَقَوْلُهُ : ((وَبِالْقِدَمِ (1/62) غَيْرِ الْبَقَاءِ عَلَى رَأْيٍ)).

أَثَبَتْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ هَذِهِ الصِّفَةَ وَرَاءَ 17 الْبَقَاءِ (*).

وَقَوْلُهُ : ((وَبِالْعَالِيَةِ)) إِلَى قَوْلِهِ ((مُثْنِي الْأَحْوَالِ))

مَنْ أَثَبَّتَ الْحَالَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ كَالْقَاضِي وَمَنْ تَابَعَهُ أَثَبَّتَ أَحْكَامًا لِصِفَاتِ
الْمُتَنَانِي سَمَّاها أَحْوَالًا لَا تَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ وَلَا بِالْعَدَمِ. وَمَنْ نَفَى 18 الْحَالَ مِنْهُمْ جَعَلَ
الْإِخْتِصَاصَ الزَّائِدَ عَلَى مَعْفُولِ الذَّاتِ وَالصِّفَةِ مُجَرَّدَ نِسْبَةٍ فِي الْعَقْلِ فَقَطُّ.

فَالْحَاصِلُ (12) أَنَّ فِي الْمَعْفُولِ أَرْبَعَةَ ذَوَاتٍ، وَصِفَاتٍ، وَأَحْوَالٍ، وَتَعْلُقَاتٍ.
فَالْقَاضِي أَثَبَّتَ الْجَمِيعَ، وَالشَّيْخُ وَمَنْ قَالَ يَقُولُهُ أَثَبَّتَ 19 الْجَمِيعَ إِلَّا الْأَحْوَالَ، لِأَنَّ 20
مَا زَعَمُوا أَنَّهُ حَالٌ وَهُوَ الْإِخْتِصَاصُ الزَّائِدُ عَلَى مَعْفُولِ الذَّاتِ وَالصِّفَةِ إِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدٌ
نِسْبَةٍ فِي الْعَقْلِ فَقَطُّ.

وَالْمُسْتَرَلَّةُ أَثَبَّتُوا الذَّاتَ دُونَ الصِّفَاتِ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ 21 الْبَصْرِيُّ مِنَ
الْمُسْتَرَلَّةِ أَثَبَّتَ الذَّاتَ وَالتَّعْلُقَاتِ 22 كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْمَعَالِمِ (13)
وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ : ((وَبِالْعُلُومِ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى رَأْيٍ)).

هَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي سَهْلٍ (14) الصُّعْلُوكِيِّ 23 مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ. فَأَثَبَتْ لِلَّهِ
تَعَالَى بِحَسَبِ كُلِّ مَعْلُومٍ عِلْمًا (15). وَرَدَّ عَلَيْهِ بَأَنَّ وَجُودَ مَا لَا نِهَاتِمَةً 24 لَهُ فِي الْوُجُودِ

17- م، و؛ وزاد 20- هب، ج؛ ابن 23- م، و؛ الصملي

18- ح؛ شا 21- م، و؛ أبو الحسن 24- هب؛ ما لا يتناهي، ج؛ ما لا يتناهى

19- م، و؛ اثباتا 22- م، و؛ بالصفات

(12)- فارق ذلك بما جاء في شرح المعالم للرازي/ تأليف شرف الدين الورقة (98/ب)

(13)- الورقة (1/71) من شرح المعالم

(*)- انظر؛ الحاصل وبها مشه العالم للرازي- المطبعة الحسينية بمصر- ص 136

(14)- سبق التعريف به، انظر من 66 هـ 62

(15)- انظر مذهب هذا في شرح الكاتب الورقة 249/ب مخ-ع-ر، رقم 1757 ا

مَحَالٌّ، وَبِأَنَّ الْقَائِلَ قَائِلَانِ؛ قَائِلٌ بِإِثْبَاتِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ مَعَ وَحْدَتِهِ، وَقَائِلٌ بِنَفْسِهِ، أَمَّا
إِثْبَاتُ عُلُومٍ مَا 25 لَا نِهَآيَةَ لَهَا قَدِيمَةٍ فَجُمِعَ عَلَى بَطْلَانِهِ.

وَالرُّدُّ الْأَوَّلُ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الَّذِي قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ وَجُودَ حَوَادِثَ
لَا نِهَآيَةَ لَهَا وَتَبَتِ الْإِسْتِحَالَةُ فِيهَا لَوُجُوهٍ لَا تُطْرَدُ مَعَ فَرَضِ الْقِدَمِ فَالْوَجْهُ الْإِعْتِمَادُ
فِي الرُّدِّ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ 26.

(27) وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 28 قَدْ اسْتَشْكَلَتْ وَسُئِلَ عَنْهَا شَيْخُنَا أَبُو الْفَضْلِ بْنُ
الإِمَامِ (16) فَقَالَ مُجِيبًا 29: لَمَّا تَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ لِذِكْرِ الْمَشْكِلِ وَذَكَرَ الْيَدَ وَالْوَجْهَ
اتَّبَعَ ذَلِكَ بِذِكْرِ الْإِسْتِثْنَاءِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذِهِ وَمَا أَشَبَّهَا عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ:
الْأَوَّلُ: أَنَّهُمَا مِنَ الْمُجْتَمَلِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْجُوحٌ
عِنْدَ الْأَئِمَّةِ وَلَا كَلَامَ مَعَ مَنْ قَالَ لَا أَعْلَمُ وَدَفَعَ كَلْفَةَ النَّظَرِ عَنْ نَفْسِهِ وَاسْتَسْلَمَ.
وَلِذَلِكَ أَضْرَبَ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ وَعَمَّا فِيهِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهَا تَفِيدُ إِثْبَاتَ صِفَاتٍ لِلَّهِ تَعَالَى 30 لَا يُوجِبُ الْعَقْلُ
إِثْبَاتَهَا وَإِنَّمَا إِثْبَاتُ طَرِيقَتِهَا الشَّرْعُ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَابْنُ
كِلَابٍ وَالْقَلَانِسِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ((وَأَنَّهُ مَوْهُوْفٌ بِالْيَدِ
وَالْوَجْهِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى رَأْيٍ)).

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: قَوْلُ مَنْ سَلَكَ بِهَا طَرِيقَ التَّأْوِيلِ. وَهُوَ مَذْهَبُ إِمَامِ
الْحَرَمِيِّ وَمَتَأَخَّرِي 31 الْأَئِمَّةِ. قَالَ الْإِمَامُ: / وَالَّذِي يَصِحُّ عِنْدَنَا حَمْلُ الْيَدَيْنِ عَلَى
الْقُدْرَةِ وَالْعَيْنِ عَلَى الْبَحْرِ وَالْوَجْهِ عَلَى الْوُجُودِ (17). وَأَهْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ مُتَمَنِعُونَ

25- زيادة م ب ج هـ و

26- م هـ و: (و) مقدم من تأخير ومحلّه بعده في الوجه الثالث منه بعد قوله فلينظر معناها، ولعلها من كاذم
الناسخ، (27، 28)- زيادة من م هـ و: 28- م هـ و: المسئلة 29- م هـ و: موجيبا 30- م هـ و: تعالى

31- م هـ و: ومتأخر

(16)- العلامة أبو الفضل محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن الإمام
انظر: نفع الطبيب/ المشرقي ج 2 ص 695

مِنْ إِنْجَابِ صِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ دَلَائِلُ الْعُقُولِ، فَوَصَفَهُ بِالْمَبْدِ وَالْوَحْدِ
وَالْإِسْتِوَاءِ عَلَى مَذْهَبِ الشُّعَيْخِ وَصَفُ بِصِفَاتِ زَائِدَةٍ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ (أَعْلَى
رَأْيٍ) أَيْ كَمَا تَقَدَّمَ. وَمِنْ هُنَاكَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي تَفْسِيرِ الْإِسْتِوَاءِ: / إِنَّهُ سَجَّاهُ
فَعَلَ فِي الْعَرْشِ فَعَلًا سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ مُسْتَوِيًّا كَمَا أَنَّهُ فَعَلَ فِي غَيْرِهِ رُزْقًا فَبُكُونُ بِهِ
رَازِقًا/ (18)، فَبَعَلَهُ صِفَةً فَعَلَ. وَمِنْ الْأَجْزَاءِ مَنْ حَمَلَ الْإِسْتِوَاءَ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ ذَاتٍ
وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَجْمَةِ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَنْهُمْ مَنْ رَدَّ الْإِسْتِوَاءَ إِلَى
الْإِرَادَةِ فَقَالَ: / الْإِسْتِوَاءُ قَصْدُ الْإِلَهِ الْأَمْرِ فِي الْعَرْشِ، وَهُوَ تَأْوِيلُ التَّوْرِيِّ (19)
مُسْتَشْهِدًا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى 32: [ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ] (20).

أَيْ قَصْدَ إِلَيْهَا وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ التَّذِكْرَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: صِفَةُ ذَاتٍ
لَكِنْ 33 لَا مِنْ بَابِ الْإِرَادَةِ بَلْ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ. فَمَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ 34 عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ
أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ كَمَالِ صِفَاتِهِ وَنَفَى النَّقَائِصَ عَنْهُ إِذْ يُقَالُ: لَقَدْ اسْتَوَتْ حَالُ فُلَانٍ وَهُمْ
يُرِيدُونَ بِذَلِكَ كَمَالَهُ وَنَفَى النَّقَائِصَ عَنْهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ.

ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي كِتَابِهِ الْأُصُولِي فِي الْكَلَامِ حَيْثُ قَالَ: / وَمِنْ ثَمَّ قَالَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: وَبِصِفَةٍ تُوجِبُ الْإِسْتِغْنَاءَ
عَنِ الْمَكَانِ عَلَى رَأْيٍ. فَهَذَا الْقَوْلُ قَائِلٌ بِهِ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فِي الْإِسْتِوَاءِ خَاصَّةً بِقَرِينَتِهِ.
قَوْلُهُ (تُوجِبُ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنِ الْمَكَانِ) إِذَا ظَاهِرُ [عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى] (21)
الْإِسْتِقْرَارُ عَلَيْهِ وَالْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْمَكَانِ فَرَفَعَ هَذَا الظَّاهِرَ بِهَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ إِذَا مَنْ رَدَّ
الْإِسْتِوَاءَ إِلَى الذَّاتِ عَلَى غَيْرِ الْقَصْدِ أَوْ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْ كَمَالِ الصُّفَاتِ وَنَفَى
النَّقَائِصَ عَنِ الذَّاتِ الْكَرِيمَةِ، وَرَفَعَ بِالذَّكْلِ الْقَاطِعِ مُنَاقِلَةَ الْحَوَادِثِ، قَالَ: بِصِفَةٍ فِي

32- م؛ تعلق 33- و؛ لاكن 34- م؛ الاستوى 35- في و؛ من

(18)- لم أعتز على هذا الكلام في الإبانة، ولا في اللمع، ولا من مقالات الإسلاميين

(19)- (97-161هـ/716-778م) سفيان بن سعيد بن مسروق ابن حبيب من بني ثور بن عبد مناة من مصر،

أمير المؤمنين في الحديث، له (الجامع الصغير)، (الجامع الكبير)، وكتاب في الفرائض- انظر الزركلي ج3

ص104 و105

«ابن خلكان 1: 210، الذهبي / تذكره الحفاظ ج1 ص203-207، ابن النديم / الفهرست ج1 ص225، مكتبة

خيبر

(20)- البقرة 28

(21)- طه 4

الِاسْتِثْنَاءِ تَوْجِبُ الْإِسْتِغْنَاءَ 36 عَنِ الْمَكَانِ، وَخَرَجَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْقَوْلَانِ
مَشْهُورَانِ هَلْ هُوَ مِنْ صِفَةِ الْأَفْعَالِ أَوْ مِنْ صِفَةِ الدَّائِيَةِ؟ وَقَدْ أَضْرَبْنَا عَنْ تَوْجِيهِ هَذِهِ
الْأَقْوَالِ بِمَا تَفْتَضِيهِ الصَّنَاعَةُ الْعُرْفِيَّةُ وَمَا لِهَؤُلَاءِ الْآيَةِ فِي ذَلِكَ لِحُوفِ السَّامِعِ، كَمَا
أَضْرَبْنَا عَنْ غَيْرِ هَذَيْنِ مِنَ الْأَقْوَالِ الْخُرُوجِ ذَلِكَ عَنِ الْغَرَضِ. وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةً
وإِرْشَادًا لِحُلِّ الْإِعْتِبَارِ. إِنْتَهَى. وَأَجَابَ شَيْخُنَا أَبُو الْفَضْلِ الْعُقَيْبَانِيُّ (22) عَنْ ذَلِكَ بِأَن
قَالَ: / إِنَّ عُلَمَاءَ الْكَلَامِ بَعْدَ أَنْ تَحَدَّثُوا فِي إِثْبَاتِ صِفَاتِ الْعَظَمَةِ وَالْكَمَالِ وَهِيَ
السَّبْعُ: الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ وَقِيلَ التَّحَمُّنُ عِنْدَ
مَنْ رَأَى 37 الْبَقَاءَ صِفَةً وَجُودِيَّةً، اخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُهُمْ وَأَرَاؤُهُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا
صِفَةَ ثُبُوتِيَّةَ غَيْرَ الْمَذْكُورَةِ وَتَأَوَّلَ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِهِ:

[الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى 38] (23). وَالْيَدُ فِي قَوْلِهِ [يَدُ اللَّهِ فَوْقَ

أَيْدِيهِمْ] (24).

وَالْوَجْهَ فِي قَوْلِهِ: [وَيُبْقِي وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْخُلُقِ وَالْإِكْرَامِ] (25) وَالْعَيْنَ فِي
قَوْلِهِ:

[وَلْيُصْنَعْ عَلَى عَيْنِي] (26) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالْقُدْرَةَ وَالْوُجُودَ (*)،

وَالْبَصَرَ.

وَهَذَا رَأْيُ جَمَاعَةٍ عَظِيمَةٍ مِنْهُمْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ (27).

وَالْقَائِلُ إِنَّ هَذِهِ الْأَيَّ مُجْمَلَةٌ الْمَعْنَى قَالَ: وَهِيَ بِمَا عَلِمَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لَا
مَجَالَ لَنَا فِيهَا وَتَوَقَّفَ هَلْ تَمَّ صِفَةُ غَيْرِ السَّبْعِ أَوْ الثَّمَانِ أَوْ لَيْسَ تَمَّ غَيْرُهَا وَهَذَا

36- في م: الاستغنى 38- ساقط من م

37- ف م هو: ردا

(22)- انظر الهامش رقم (5) الصفحة 78

(23)- طه (4)

(24)- الفتح (10)

(25)- الرحمن (25)

(26)- طه (39) ، (*)- كذا في م- ولعل مواجه: والوجه

(27)- انظر: لم الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة/ تحقيق فؤادة حسين ص 108

رَأْيُ الْفَخْرِ (28)، وَمِنْهُمْ مَنْ تَوَسَّطَ فِي رَأْيِهِ وَمَذْهَبِهِ وَهُوَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ (29).

فَقَالَ: / إِنَّ الْأَيَّ الْمَذْكُورَةَ دَلَّتْ عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى زَائِدَةٍ عَلَى الشَّانِ لِوُرُودِ هَذِهِ النُّصُوصِ. / وَكَوْنُهَا غَيْرُ رَادِفَةٍ الْمَعْنَى 39 لِأَلْفَاظِ الْمَعْنَى الَّتِي فَسَّرَ بِهَا أَصْحَابُ الرَّأْيِ الْأَوَّلِ قَالَ: / وَلَكِنَّ 40 الْمَعْنَى الَّتِي أُرِيدَتْ نَوْحًا بِهَا وَيَأْنِيهَا بِسَوَى السَّمَانِ وَعَلِمْنَا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ (30) اِنْتَهَى.

وَسُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ 41 وَالِدِي وَشَيْخِي يَحْيَى بْنُ ثَابِتٍ (31) فَأَجَابَ بِأَنَّهُ قَالَ: / هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 41 لَيْسَ تَحْتَهَا طَائِلٌ لَوْجُودِهَا فِي غَيْرِ مَا دِيَوَانٍ حَتَّى فِي الْمُحْصَلِ وَغَيْرِهِ مِمَّا بَيْنَ أَيْدِي 42 النَّاسِ وَحَتَّى فِي الْيَفْرِيبِيِّ فَلَنَنْظُرَ هُنَاكَ / اِنْتَهَى (27، 43)

وَقَوْلُهُ: ((وَبِالرَّحْمَةِ)) إِلَى آخِرِهِ 44. أَثَبَّتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ لِلَّهِ تَعَالَى 45 ثَلَاثَ صِفَاتٍ وَهِيَ: صِفَةُ الرَّحْمَةِ وَالْكَرَمِ وَالرَّهْفِ 45 زَائِدَةً عَلَى مَا وَجِبَ اتِّصَافُهُ بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْمَعْنَى (32).

وَقَوْلُهُ ((وَالصَّحِيحُ)) إِلَى آخِرِهِ 44. يَعْنِي أَنَّ مَا نَقَدَّمُ 47 مِنْ الصِّفَاتِ السَّمْعِيَّةِ الْوَاجِبِ فِيهَا الْوَقْفُ.

قَالَ 48 الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْمُحْصَلِ 49: / الْإِنْصَافُ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ عَلَى ثُبُوتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَلَا نَفْيِهَا فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ (33). يَعْنِي جَمِيعَ مَا نَقَدَّمْ مِنْ الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ هُنَا.

39- م؛ المغانى 41- م؛ و؛ المسئلة

40- م؛ ولاكن 42- م؛ أيد 43- م؛ (+) (هذا ما وجدته بخط الشيخ في مخطوئته وهو ساقط من الشرح الذي نسخت منه فارجع لقولي). وهذا واضح أنه من كلام الناسخ وبه تنتهي زيادة م؛ و؛ (+) كذلك وثبتت الاستحالة فيها لوجوه لا تطرد مع فرض القدم فالوجه الاعتماد في الرد على الوجه الثاني والله أعلم. 44- أ؛ ب؛ ج؛ م؛ و؛ آخره 45- ساقط من م؛ وفي أ؛ ب؛ ج؛ و؛ تعالى 46- أ؛ م؛ و؛ الرضا 47- أ؛ م؛ ما قدم

48- ساقط من؛ و 49- ج؛ (+) الواجب

(28)- انظر ص 136 من كتاب: المحصل وبهامشه المعالم للفخر، مطبعة الحسينية المصرية سنة 1323هـ.
(29)- لقد اثبت الأشعري هذه الصفات بلا كيف ولا حد انظر: الإبانة عن أصول الديانة/ تحقيق فوقية حسين من 22/21 الطبعة الأولى سنة 1397هـ/ 1977م/ دار الأنصار/ القاهرة (30)- (31)- لم أقف على نرحسته (32)- انظر: الورقة (249/ب) من شرح المحصل للرازي/ تأليف الكاتب/ مع (خ) رقم 757 د.
(33)- انظر: ص 136 من المحصل وبهامشه المعالم/ الرازي - مطبعة الحسينية المصرية سنة 1323هـ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْأَرْاءَ 50 كُلُّهَا وَاجِبَةٌ إِذَا لَا يَمْنَعُ رَدُّ ذَلِكَ إِلَى مَا عَلِمَ مِنَ
الْصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ أَوْ الْمَعْنَوِيَّةِ وَلَا دَلِيلٌ يَعْينُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى مَا حَكَمُوا بِأَنَّهُ مِنْ
صِفَاتِ النَّفْسِ أَوْ الْمَعْنَى فَإِنَّ إِنْشَاءَ صِفَاتٍ زَائِدَةٍ مَجْرَدُ لَفْظٍ مُحْتَمِلٍ لِبُعِيدٍ مَعْنَاً.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ شَرَفُ الدِّينِ: وَسَيَأْتِيهِ يُوحَى أَنَّ بَشَّرَتِ الْجَنُّبَ بِسَلَةِ 51 لِسَرِهِ
تَعَالَى 52: [يَحْسُرْتَنِي 53 عَلَى مَا فَتَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ] (34) وَالْأَعْيُنُ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ
: [تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا] (35)، (36) .

قُلْتُ: قَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ فِي الْإِرْشَادِ (37) إِلَى نَحْوِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ شَرَفُ
الدِّينِ.

وَقَدْ نَقَلَ سَيْفُ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ عَنِ السَّلَفِ أَنَّ الْجَنُّبَ صِفَةٌ زَائِدَةٌ
عَلَى مَا لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ (54 النَّفْسَانِيَّةِ (1/63) لَا مَعْنَى الْجَارِحَةِ وَذَكَرَ مِنَ
الصِّفَاتِ (54) السَّمْعِيَّةِ (55) اثْنَتَيْ عَشْرَةَ (55) صِفَةً. وَنَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ قَوْلَيْنِ فِي
الْعَيْنَيْنِ، فَقَالَ مَرَّةً هُمَا صِفَتَانِ (38) كَمَا قَالَا فِي الْيَدَيْنِ وَإِلَيْهِ 56 ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ
السَّلَفِ.

وَقَالَ أُخَرَى إِنَّهُمَا مَعْنَى الْبَصَرِ. فَإِنْ قُلْتُ: مُرَادُ شَرَفِ الدِّينِ الْإِرْشَادُ
الْأَعْيُنِ لَا الْعَيْنَيْنِ.

قُلْتُ: فَلَا يَمْنَعُ 57 حِينَئِذٍ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْ الشَّيْخِ، وَصِفَةُ 58
الْجَمْعِ فِي الْإِثْنَيْنِ تَصِحُّ عَلَى مَا حَقَّقَ فِي الْأَصُولِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

50- وهو: الأراج: الأرى

54- ساقط من ج

51- ساقط من: وهو (55) 1: اثنتي عشر، ج: هم: أو: اثنتا عشر

52- أكتب: هم: هو: تعالى

56- هو: وإلى هذا

53- 1: حسرتنا، وفي: هو: حسرتنا 57- 1: فلا يمتنع حمل الآية حينئذ على 58- هو: وصفتة

(34)- الزمر 53، (35)- القدر 14، (36)- انظر: الورقة (111م) من شرح المعالم،

(37)- ص 159 الإرشاد تحقيق: د. محمد بن يوسف موسى، مرجع سابق

(38)- انظر من 22: الابانة الأشعري- تحقيق د. فرقية حسين، دار الأنصار ط (1) 1397هـ/ 1977م.

ثُمَّ قَالَ ((وَأَنَّهُ وَاحِدٌ بِصِفَاتِهِ)).

أَقُولُ : الْمَجْرُورُ فِي مَحَلِّ نَحْبٍ عَلَى الْحَالِ. فَيَعْنِي أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْمَكْلَفِ أَنْ يَرْمِيَ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى 2 وَاحِدٌ فِي حَالِ كَوْنِهِ مَوْضُوعًا بِصِفَاتٍ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةً لِّوَاحِدٍ.

وَالْمُرَادُ بِالصِّفَاتِ صِفَاتُ 3 الْمَعْنَى وَهِيَ الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ. وَاخْتَلَفَ فِي الثَّامِنَةِ وَقَسَرَهَا الْكَاتِبُ (1) فِي شَرْحِ الْمُحْضَلِ بِالْبَقَاءِ وَتَسَبُّ (2) ذَلِكَ لِلْأَسْتَاذِ.

وَقَسَرَهَا غَيْرُهُ بِالْإِذْرَاكِ. فَإِنْ قُلْتُ : لِمَ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ 4 هُنَا وَقَدْ تَقَدَّمَ 5 مَعْنَاهَا فِي قَوْلِهِ : ((فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي صِفَةٍ مِّنْ صِفَاتِهِ الْإِلَهِيَّةِ 7)).

قُلْتُ : لِمَا عَدَّدَ الصِّفَاتِ وَفَرَّغَ مِنْ ذِكْرِهَا خَافَ أَنْ يَتَوَهَّمَ مِنْ ذَلِكَ التَّعَدُّدِ فِي الذَّاتِ يَتَعَدَّدُ الصِّفَاتِ فَذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هُنَا رَفْعًا لِمَا يَتَوَهَّمُ. وَقَدْ وَقَعَ هَذَا التَّوَهُّمُ لِلْفَلَسَافَةِ فَقَضَوْا بِأَنَّ تَعَدُّدَهَا يُوجِبُ تَعَدُّدًا فِي الذَّاتِ فَانْكُرُوهَا لِذَلِكَ ثُمَّ الْكَلَامُ عَلَى الرَّحْدَانِيَّةِ 8 يَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ - الْأُولَى : فِي تَفْسِيرِ الرَّحْدَةِ وَالْوَاحِدِ 9. وَالثَّانِيَّةُ : فِي أَفْسَامِ الْوَاحِدِ. وَالثَّالِثَةُ : فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى اثْبَاتِ الرَّحْدَانِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى 2. الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : أَمَّا تَفْسِيرُ الرَّحْدَةِ فَقَالَ تَاجِرُ الدِّينِ الْبَيْضاوِيُّ فِي طَوَالِيهِ (3) : / هِيَ كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ لَا يَنْقَسِمُ (10) إِلَى أُمُورٍ مُّشَارِكَةٍ فِي الْمَاهِيَّةِ / وَهَذَا التَّعْرِيفُ شَامِلٌ لِلرَّحْدَةِ الْحَقِيقِيَّةِ 11، وَهُوَ مَا لَا يَنْقَسِمُ

1- زيادة من : ج، د، و 5- ساقط من ب، د، و 9- ساقط من ب

2- أ، ب، ج، د، و : تعالى 6- ب، ج : تقدم

3- أ : سنة 7- أ، ب، ج، د، و : الالهية

4- أ، ب، ج، د، و : المسئلة 8- ج : الرحدة

(1)- (600-675هـ/1203-1277م) علي بن عمر بن علي الكاتب القزويني فقيه الدين حكيم، من تلاميذ نسير الدين الطوسي له تصانيف منها : (الشمسية) رسالة في قواعد المنطق، والمفصل شرح المحل للرازي، انظر : الزركلي / الاعلام ج 4 ص 315 المنجد في اللغة والاعلام ص 447.

(2)- انظر : الورقة (294/) من شرح المحل للرازي / تأليف : الكاتب مخ-ج-ع، رقم 1757 د

(3)- انظر : ص 63 من كتاب : شرح مطالع الأنظار على متن طوابع الأنظار للعضاوي، تأليف أبيه الشفاء شمس الدين الأصفهاني - ط (1) 1323 هـ.

أَصْلًا. وَلِلْإِصْطِفَاءِ وَهُوَ مَا يَنْقَسِمُ⁽¹⁰⁾، وَلَكِنْ¹² لَا إِلَى أَصُورٍ تَشْتَرِكُ فِي الْمَاهِيَةِ
كَالْإِنْسَانِ الْمُنْقَسِمِ إِلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَالرَّأْسِ لِأَنَّ الْكُلَّ غَيْرُ مُشْتَرِكٍ فِي الْحَقِيقَةِ.

فَيَقُولُهُ ((يَحِثُّ لَا يَنْقَسِمُ)) إِلَى آخِرِهِ¹³. خَرَجَتْ الْكَثْرَةُ كَالْجَمَاعَةِ
الْمُنْقَسِمَةِ¹⁴ إِلَى أَفْرَادٍ مَتَشَارِكَةٍ فِي الْمَاهِيَةِ.

وَاخْتِلَفَ فِي الْوَحْدَةِ فَقِيلَ : هِيَ صِفَةُ سَلْبِيَّةٌ، فَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ
الْكَثَرَةِ. وَنُقِلَ عَنِ الْقَاضِي وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ : / أَنَّهَا صِفَةُ نَفْسِيَّةٌ/.

وَأَمَّا الْوَاحِدُ فَلَهُ فِي اللُّغَةِ مَعْنَيَانِ : أَحَدُهُمَا مَفْتَتَحُ الْعَدَدِ. وَالتَّأْيِي
الْمُسْتَبِيدُ بِالْأَشْيَاءِ الْمُنْفَرِدِ بِهَا. وَالْعَرَبُ تَقُولُ : فَلَانٌ وَاحِدٌ عَصْرُهُ (1/64) أَيُّ مَا لَهُ
نَظِيرٌ. وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ.

يَا وَاحِدَ الْعَرَبِ الَّذِي مَا فِي الْأَنَامِ لَهُ نَظِيرُ.

لَوْ كَانَ مِثْلَكَ آخَرُ مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا فَقِيرُ¹⁵، (4).

وَلَهُ فِي اللُّغَةِ تِسْعَةُ أَبْنِيَةٍ : الْوَاحِدُ، وَالْأَحَدُ، وَالْوَحِيدُ، وَالْوَحْدُ يَكْسِرُ
الْحَاءُ وَفَتْحُهَا وَإِسْكَانُهَا، وَالْمَوْحَدُ، وَأُحَادٌ، وَأَوْحَدٌ.

وَالْمُسْتَعْمَلُ¹⁶ فِي بَابِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَوَرَدَ شَرْحًا خَمْسَةُ أَفْصَاطٍ :

الْوَاحِدُ، وَالْوَحِيدُ، وَالْأَحَدُ، وَالْوَتَرُ¹⁷، وَالْفَرْدُ.

(10) (10/10) - ساقط من ج 13 - في كل النسخ : آخره 16 - ساقط من ج 17 - و : الوتر

11 - في م : الحقيقة 14 - في م : هو : المقسمة

12 - في م : ولاكن 15 - أ : يا واحد العرب الذي ماله في الأنام نظير

لو كان مثلك آخر ما كان في الدنيا فقير

(4) - البيتين من مجزوء الكامل، لم أعثر على نسبتها.

وَأَمَّا حَقِيقَتُهُ اصْطِلَاحًا : فَقَالَ الْإِمَامُ فِي الْإِرْشَادِ (5) :

/الوَاحِدُ 18 فِي اصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ (19) هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَنْقَسِمُ/

فَقَوْلُهُ : فِي اصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ (19) اخْتَرَزَ 20 بِهِ مِنْ اصْطِلَاحِ الْفَلَّاسِفَةِ.

وَقَوْلُهُ : هُوَ الشَّيْءُ اخْتِرَازًا مِنَ الْمَعْدُومِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَوْلُهُ : الَّذِي

لَا يَنْقَسِمُ، اخْتِرَازًا عَنِ الْوَاحِدِ الْمُنْقَسِمِ؛ كَقَوْلِنَا جِسْمٌ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ يُشَلُّ الْقِسْمَةَ.

الْمَسْأَلَةُ 21 الثَّانِيَّةُ : فِي أَقْسَامِ الْوَاحِدِ.

وَأَقْسَامُهُ سِتَّةٌ : الْوَاحِدُ الْحَقِيقِيُّ، وَالْوَاحِدُ بِالِاتِّصَالِ، وَالْوَاحِدُ بِالتَّرْكِيبِ

وَيُقَالُ فِيهِ الْوَاحِدُ بِالِازْتِبَاطِ، وَالْوَاحِدُ بِالْمَجْنِسِ، وَالْوَاحِدُ بِالنَّوْعِ، وَالْوَاحِدُ بِالْعَرَضِ.

بَيَانُ الْمَحْصِرِ : أَنَّ مَسَمًى الْوَاحِدِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ قَابِلٍ لِلِانْقِسَامِ (22) أَوْ

قَابِلًا 23 لِلِانْقِسَامِ (22).

فَإِنْ كَانَ غَيْرَ قَابِلٍ لِلِانْقِسَامِ لَا بِالْقُوَّةِ وَلَا بِالْفِعْلِ وَلَا بِالْوَهْمِ وَلَا بِالْعَرَضِ

فَهُوَ الْوَاحِدُ الْحَقِيقِيُّ.

وَإِنْ كَانَ قَابِلًا لِلِانْقِسَامِ فإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَلًّا أَوْ كِلْبًا.

فَإِنْ كَانَ كَلًّا فَأَجْزَاؤُهُ إِمَّا مُتَشَابِهَةٌ أَوْ غَيْرُ مُتَشَابِهَةٍ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ

الْوَاحِدُ بِالِاتِّصَالِ؛ وَهُوَ الَّذِي لَا كَثْرَةَ فِيهِ بِالْفِعْلِ لَكِنْ 24 فِيهِ كَثْرَةٌ بِالْقُوَّةِ كَالسُّطْحِ

الْوَاحِدِ وَالْمُخَطَّ الْوَاحِدِ وَالْمَجْسِمُ الْوَاحِدُ الْبَسِيطُ كَالْمَاءِ الْمُتَّصِلِ الْأَجْزَاءِ.

18- م؛و؛الوحد (22،22)- زيادة من ب؛ج؛م؛و

(19،19)- ساقط من ج 23- م؛و؛ قابل

20- م؛و؛ اخترازا 24- م؛و؛ لكن

21- ب؛ج؛م؛و؛ المسئلة

(5)- من 52 من كتاب الإرشاد تحقيق د.محمد بن يوسف موسى

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَيَسَمَّى الْوَاحِدَ بِالْتَّرَكِيبِ، أَوْ بِالِإِزْتِبَاطِ، وَهُوَ الَّذِي فِيهِ كَثْرَةُ بِالْفِعْلِ لِتَرْكِيبِهِ مِنْ أَجْزَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ غَيْرِ مُتَشَابِهَةٍ كَالْحَيَوَانِ الْوَاحِدِ مَثَلًا فَإِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنَ الْجُلْدِ وَالْعَظِيمِ وَاللَّحْمِ فَالْكَثْرَةُ فِيهِ حَاصِلَةٌ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ كَلْبًا فَإِنْ كَانَ 25 جِنْسًا لِمَا تَحْتَهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ فَيَسَمَّى الْوَاحِدَ بِالْجَنْسِ كَالْحَيَوَانِ، وَإِنْ كَانَ نَوْعًا فَهُوَ الْوَاحِدُ بِالنَّوْعِ كَالْإِنْسَانِ. وَإِنْ كَانَ عَرَضًا فَهُوَ الْوَاحِدُ بِالْعَرَضِ كَالْكِتَابَةِ وَالضَّحِكِ.

وَقَدْ عُرِفَ بِهَذَا النِّقَاسِ حُدُودُهَا فَهَذِهِ سِنَةُ أَقْسَامٍ، وَزَادَ بَعْضُهُمُ الْوَاحِدَ بِالشَّخْصِ كَرَبِّدٍ.

الْمَسْأَلَةُ 26 الثَّلَاثَةُ: فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَاسْتِحَالَةِ الشَّرِيكِ وَالْقَسِيمِ وَالنَّظِيرِ.

فَهَذِهِ ثَلَاثُ 27 مَطَالِبَ وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى مَعْنَى ذَلِكَ أَوَّلَ الْكِتَابِ (6).

فَأَمَّا الْبُرْهَانُ عَلَى الْمَطْلَبِ الْأَوَّلِ فَهُوَ أَنْ نَقُولَ : إِنْ مِنْ أَوْصَافِ الْإِلَهِ أَنْ (1/65) مَا شَاءَ كَانَ وَمَا 28 لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، فَلَوْ قَدَرْنَا إِلَهَيْنِ 29 مُتَّصِفَيْنِ بِصِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ 30 مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ.

فَلَا يَخْلُو 31 إِمَّا أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى إِيجَادِ 32 شَيْءٍ يَأْنُ يُرِيدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا أَرَادَهُ 33 الْآخَرُ أَوْ يَخْتَلِفَا فِي إِيجَادِهِ يَأْنُ يُرِيدُ أَحَدُهُمَا وَجُودَ الْآخَرِ وَيُرِيدُ الْآخَرُ عَدَمَهُ، أَوْ يُرِيدُ أَحَدُهُمَا حَرَكَتَهُ وَالْآخَرُ تَسْكِينَهُ، وَحِينَئِذٍ لَا يَخْلُو 34 إِمَّا أَنْ تَنْفُذَ 35

25- ساقط من أ و 28- 1 : ومن 32- ساقط من ب، ج

26- أ، ب، ج، د، هـ : المسئلة 29- 1 : الإلهين ب، و : الإلهين 33- د، و : ما أراد

27- ب، ج، د، هـ : ثلاثة 30- و : متصلين بصفة الإلهية 34- أ، ب، ج، د، هـ : لا يخلو

31- أ، ب، ج، د، هـ : فلا يخلو 35- أ، ب، ج : تنفذ

إِرَادَتُهُمَا، أَوْ لَا تَنْفُذَ 35، أَوْ تَنْفُذَ 35 إِرَادَةُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْثَانِي 36. وَلَا هَرِيدَ عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ. وَالْأَقْسَامُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ (7) :

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِاجْتِمَاعِ 37 النَّقِیْضَيْنِ لِأَنَّ الْأَثَرَ إِذَا أُخِذَ مَعَ الْمُؤَثَّرِ النَّاسُ كَانَ وَاجِبَ الْوُجُودِ لَهُ، وَكَوْنُهُ وَاجِبَ الْوُجُودِ لَهُ 38 مِمَّنْ 39 أَنْ يَكُونَ 40 مَقْدُورًا لِقُدْرَةِ الثَّانِي، وَإِذَا أُخِذَ الْفِعْلُ مَعَ قُدْرَةِ الثَّانِي مِمَّنْ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا لِقُدْرَةِ الْأَوَّلِ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ حَالُ وَقُوعِهِ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ 41 مِنَ الْقُدْرَتَيْنِ مِمَّنْ الْوُقُوعُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا؛ وَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَقَدْ عَبَّرُوا عَنْ هَذَا الْوَجْهِ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ عَلَى الْأَثَرِ الْوَاحِدِ مُؤَثَّرَانِ مُسْتَقِلَّانِ لَلَزِمَ أَنْ يَسْتَعْنِيَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَيَكُونُ مُحْتَاجًا إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَنِيًّا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

وَأَمَّا بَطْلَانُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ تَنْفُذَ 42 إِرَادَتُهُمَا مَعَ الْإِخْتِلَافِ فَظَاهِرٌ لَأَنَّهُمَا يَتِمَّانِ قَبْلَ زَمَانٍ فَالْفَسَادُ وَأَنْ لَا يُوْجَدَ شَيْءٌ 43 مِنْ الْمُحْكَمَاتِ وَقَدْ وَجَدَ.

وَأَمَّا بَطْلَانُ الْقِسْمِ الثَّانِي : وَهُوَ أَنْ لَا تَنْفُذَ 42 إِرَادَتُهُمَا؛ فَمِنْ وَجْهِ أَحَدِهَا 44: خُلُوُّ الْمُحَلِّ عَنِ النَّقِیْضَيْنِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَاجِزًا لِنَعْدِيرِ 45 وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُمَا.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْمَانِعَ مِنْ وَقُوعِهِ بِقُدْرَةِ هَذَا إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ وَقُوعِهِ بِقُدْرَةِ ذَلِكَ وَالْمَانِعُ مِنْ وَقُوعِهِ بِقُدْرَةِ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ وَقُوعِهِ بِقُدْرَةِ هَذَا فَلَا يَجْتَنِبُ بِهِذَا إِلَّا

36- م؛ و؛ الآخر 39- ب؛ ج؛ يمنع 42- م؛ و؛ تنفذ 45- م؛ و؛ لتعذر

37- ج؛ واجتماع 40- م؛ و؛ (+) له 43- م؛ و؛ شيئاً

38- ساقط من ب؛ ج 41- ج؛ م؛ و؛ واحد 44- م؛ و؛ أحدهما

(7)- قارن ذلك بما ورد في صفحة 84 من اللمع للأشعري تحقيق الشيخ عبد العزيز عزالدين السيروان؛ الورقة 12/أب من شرح صغرى الصغرى للسنوسى/ تاليف الشيخ سبي

مَا 46 وَجِدَ يَدَاكَ، وَلَا يَمْتَنِعُ بِذَاكَ إِلَّا وَجِدَ بِهِذَا فَلَوْ امْتَنَعَ بِهِمَا مَعًا لَوَجِدَ بِهِمَا مَعًا وَهُوَ مُحَالٌ.

وَأَمَّا بَطْلَانُ الْقِسْمِ 47 الثَّالِثِ وَهُوَ وَقُوعُهُ بِأَحَدِهِمَا فَمِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : (46) أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ فَرَضْنَاهُ قَادِرًا عَلَى جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا (48) أَقْدَرُ مِنَ الثَّانِي.

وَالثَّانِي : أَنَّ الَّذِي 49 قَدْ 50 حَصَلَ مُرَادُهُ هُوَ الْإِلَهَ الْعَالِبُ وَالَّذِي لَمْ يَحْصُلْ مُرَادُهُ عَاجِزٌ مَقْهُورٌ، وَالْعَجْزُ عَلَى الْإِلَهِ مُحَالٌ.

أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّهُ نَقْصٌ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَاجِزًا لَعَجِزَ بِعَجْزِ قَدِيمٍ وَالْعَجْزُ عَلَى الْقَدِيمِ مُحَالٌ. بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ مِنْ وَجْهِ أَحَدِهِمَا : لَوْ كَانَ عَاجِزًا بِعَجْزِ حَادِثٍ لَزِمَ حُدُوثُهُ.

الثَّانِي : تَطَرُّقُ الْجَوَارِ إِلَيْهِ.

وَالثَّالِثُ : اجْتِمَاعُ النَّقِیْضَيْنِ لِأَنَّهُ يَكُونُ (1/66) عَاجِزًا قَادِرًا فَيَكُونُ 51 إِلَهًا، لَيْسَ بِالْإِلَهِ وَيَلْزِمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي مُثَالِهِ. ضَرُورَةٌ أَنَّ مَا وَجِبَ لِأَحَدِ 52 الْمِثْلَيْنِ وَجِبَ لِلثَّانِي فَيَخْرُجَانِ جَمِيعًا مِنْ حَقِيقَةِ الْإِلَهِيَّةِ 53. وَأَمَّا بَيَانُ بَطْلَانِ التَّالِي 54 : فَلِأَنَّ الْعَجْزَ الْقَدِيمَ يَسْتَدْعِي مَعْجُوزًا عَنْهُ، وَالْمَعْجُوزُ عَنْهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُمَكِّنًا، وَلَا مُمَكِّنَ فِي الْأَزَلِ فَلَا عَجْزَ فِي الْأَزَلِ. لَا يُقَالُ : مَا ذَكَرْتُمُوهُ لَزِمَ 55 لَكُمْ 56 فِي الْقُدْرَةِ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ تَسْتَدْعِي مَقْدُورًا وَالْمَقْدُورُ لَا يَكُونُ قَدِيمًا بَلْ مُمَكِّنًا وَلَا مُمَكِّنَ فِي الْأَزَلِ فَلَا قُدْرَةَ فِي الْأَزَلِ.

46- زيادة من م، و 50- زيادة من ب، م، و 54- م، و : التالي

47- ساقط من م، و 51- و : يكون 55- ب : لازم

(48، 49)- ساقط من ج 52- أ : لأجل، م، و : على أحد 56- ساقط من ج

49- م، و : من 53- م، و : الالاهين

لَا نَأْتِي بِقَوْلٍ : مَعْنَى 57 الْقُدْرَةُ صِفَةٌ يَنْتَأَى بِهَا إِبْتِغَاءُ الْفِعْلِ وَذَلِكَ لَا يَسْتَدْعِي قِدَمَ الْمَقْدُورِ لِأَنَّ وُجُودَ الْمَقْدُورِ فِي الْأَزَلِ مُحَالٌ فَثَبَّتَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْأَزَلِيَّةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِصِحَّةِ الْفِعْلِ فِيمَا لَا يَزَالُ.

وَأَمَّا الْعَجْزُ فَمَعْنَاهُ تَعَذُّرٌ 59 الْفِعْلُ - مِمَّنْ يُحَاوِلُ إِجْهَادَهُ فَلَا نَنْبُتُ لَهُ صَلَاحِيَّةٌ 60 لِأَنَّ الصَّالِحَ لَأَن يَعْجِزَ لَا يَكُونُ عَاجِزًا فِي الْحَالِ بَلْ قَادِرًا.

فَالْعَجْزُ إِذَا لَا 61 يَكُونُ إِلَّا بِالْفِعْلِ لَا بِالصَّالِحِيَّةِ.

وَقَدْ ضَعَفَ سَيْفُ الدِّينِ هَذَا الْجَوَابَ بِأَنَّ الْعَجْزَ 62 أَيْضًا لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِحْدَاثِ وَذَلِكَ أَيْضًا لَا يُوجِبُ قِدَمَ 63 شَيْءٍ بَلْ أَوَّلَى 64، فَإِنَّ وُجُودَ الْقُدْرَةِ إِذَا لَمْ يَسْتَدْعِ 65 مَقْدُورًا فَعَدَمُهَا بَعْدَمُ الْإِسْتِدْعَاءِ 66 أَوَّلَى .

قُلْتُ : يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِهِ : الْعَجْزُ أَمْرٌ وَوُجُودِيَّ وَالتَّقَابُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُدْرَةِ تَقَابُلُ الصَّدِيقَيْنِ لَا تَقَابُلَ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ وَحِينَئِذٍ نَقُولُ 67 :

لَوْ كَانَ الْعَجْزُ قَدِيمًا لَوَجِبَ قِدَمُ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ لَمَا تَقَدَّمَ لَيْسَ النَّالِي بَاطِلٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فَكَذَلِكَ 68 الْمَقْدَمُ وَلَا كَذَلِكَ الْقُدْرَةُ إِذِ الْمَلَأَمَةُ مَمْنُوعَةٌ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ :

لَوْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ قَدِيمَةً لَوَجِبَ قِدَمُ الْمَقْدُورِ لِاسْتِحْوَاطِهِ وَوُجُودِ الْفِعْلِ أَوَّلًا . وَقَدْ وَقَعَ لِبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ جَوَابٌ عَنْ أَصْلِ 69 السُّؤَالِ وَهُوَ أَنَّ قَالَ : صَاحِبُ الْقُدْرَةِ لَهُ إِرَادَةٌ تُصَرِّفُ الْفِعْلَ إِلَى وَقْتِهِ بِخِلَافِ صَاحِبِ الْعَجْزِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ إِرَادَةٌ تُصَرِّفُ الْمَعْجُوزَ عَنْهُ إِلَى وَقْتِهِ.

57- أ : معنا

61- م ، و : إذ ذاك

65- ج ، م : لم يستدعي

66- و : الاستدعي

62- ما قاطع من م ، و

58- ج ، م ، و : يتأنا

67- ج ، م ، و : نقول

63- م ، و : قدرة

59- و : تعذر

68- أ : فكذا

64- أ ، ج ، م ، و : أولا ولعله بالأولى

60- ج : (4) لأن الصلاحية

69- أ : أصول

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ أَشْرَ الْإِرَادَةِ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي تَخْصِيسِ الْفِعْلِ بِالْوُقُوعِ
أَوْ عَدَمِهِ فِي وَقْتٍ يَقْبَلُ فِيهِ الْوُقُوعُ، وَعَدَمَ الْوُقُوعِ. أَمَّا مَا لَا يَقْبَلُ فِيهِ الْوُقُوعُ فَلَا
وَاعْتَمَدْنَا هَذَا الدَّلِيلَ فِي إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِدَلِيلِ السَّمَاعِ
لِاعْتِمَادِ أَكْثَرِ الْأُيُومَةِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَيْهِ.

وَهَذَا الْوَجْهُ الَّذِي قَرَّرْتُهُ⁷⁰ عَلَيْهِ هُوَ أَحْسَنُ الْوُجُوهِ الَّتِي رَأَيْتُهَا فِي
تَقْرِيرِهِ.

وَقَدْ قَرَّرَ بَعْضُ النَّاسِ الْقِسْمَ الثَّلَاثَ، وَهُوَ وَقُوعُ الْفِعْلِ بِأَحَدِهِمَا بِأَنَّ
قَالَ: الَّذِي نَفَّذَتْ⁷¹ إِرَادَتَهُ هُوَ الْإِلَهِ وَالَّذِي لَمْ تَنْفِذْ⁷² إِرَادَتَهُ عَاجِزٌ فَلَيْسَ⁷³ بِإِلَهِ.
وَهَذَا بَاطِلٌ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّهُمَا مُتَمَاثِلَانِ فَمَا جَازَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَازَ عَلَى (1/67) الْآخَرِ.
وَأَمَّا الْمَطْلَبُ الثَّانِي: وَهُوَ اسْتِحَالَةُ الْقِسْمِ⁷⁴ كَمَا صَارَتْ إِلَيْهِ
الْتِمُوتِ⁷⁵ (6).

قَالُوا: إِنَّا وَجَدْنَا فِي الْمَوْجُودَاتِ الْمُمْكِنَةِ خَيْرًا، وَشَرًّا، وَصَلَاحًا، وَفَسَادًا،
وَاخْتِلَافٌ وَجْهِ دَلَالَةِ الْفِعْلِ بِالتَّضَادِّ⁷⁵ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَاعِلَ الْخَيْرِ غَيْرُ فَاعِلِ الشَّرِّ
وَالدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِ⁷⁶ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ أَنَّ الْأَفْعَالَ تُنْسَبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى⁷⁷ مِنْ حَبِثُ
افْتِقَارِهَا إِلَى الْخُصِّصِ وَذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ بِكُونِهِ خَيْرًا أَوْ⁷⁸ شَرًّا أَوْ صَاحًا أَوْ فَسَادًا
فَإِنَّهَا أُمُورٌ إِضَافِيَّةٌ لَيْسَتْ مِنْ صِفَاتِ أَنْفُسِ الْأَفْعَالِ.

وَأَيْضًا إِذَا حَقَّقَ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ (79) يَرْجِعَانِ إِلَى الشَّرْعِ وَيَكُونُ مَعْنَى
الْحَسَنِ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ أَفْعَلُوهُ⁸⁰ وَمَعْنَى الْقَبِيحِ (79) هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ لَا تَفْعَلُوهُ⁸¹ بَطْلٌ
70- ب: قرره 74- أ: القسم 78- م: هو؛ و

71- أ: نفدت 75- ج: هو؛ بالتضاد (79، 79) - ساقط من ج

72- أ: و: تنفذ 76- ج: فسادها 80- م: هو؛ افعلوا

73- ب: ج: هو؛ ليس 77- أ: ب: ج: م: هو؛ تعالى 81- م: هو؛ لا تفعلوا
(8) - سبق التعريف بهم انظر: ص 98 هـ 66

جَمِيعُ مَا قَالُوهُ وَاعْتَقَدُوهُ.

وَقَدْ أَرْشَدَ اللَّهُ تَعَالَى 77 الْعِبَادَ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ إِلَى وَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى
إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ فَقَالَ تَعَالَى 77: [لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا] (9)

وَقَالَ تَعَالَى 77: [إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ 82 بَعْضُهُمْ عَلَى
بَعْضٍ (83 سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ 83)] (10) فَالْآيَةُ الْأُولَى كَاشِفَةٌ عَنْ وَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ
عَلَى إِبْطَالِ النَّوعِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّعَدُّدِ لِمَا يُفْضِي إِلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ وَالتَّمَانُعِ الْمَانِعِينَ مِنَ
وُقُوعِ الْمُكِنَّاتِ فَاسْتَدَلَّ بِنَفْيِ اللَّازِمِ وَهُوَ الْفَسَادُ عَلَى نَفْيِ الْمَلْزُومِ وَهُوَ التَّعَدُّدُ
وَالْآيَةُ الثَّانِيَّةُ مُرْشِدَةٌ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى إِبْطَالِ النَّوعِ الثَّانِي مِنَ التَّعَدُّدِ الَّذِي
ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الشُّبُوهُ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَذْهَبُ بِمَا خَلَقَ وَبَلَرُ مَعْلُومٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
عَلَى الْآخَرِ لِلِاسْتِغْنَاءِ 84 عَنْهُ بِمَا يَفْعَلُهُ الْآخَرُ فَيَكُونُ عَالِيًا عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَالْإِلَهُ يَعْلَمُ 85
وَلَا يَعْلَى عَلَيْهِ.

تَفْصِيلُهُ: قَالَ مَشَايِخُنَا: الْعِلْمُ بِصِحَّةِ النُّبُوَّةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ
بِكُونِ الْإِلَهِ وَاحِدًا فَيُمْكِنُ إِثْبَاتُ الْوَحْدَانِيَّةِ بِالْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ (11).

وَأُورِدَ شَرَفُ الدِّينِ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ قَالَ:

(12) / الْقَائِلُ بِأَنَّهُ رَسُولٌ 86 إِذَا قَامَ الْخَارِقُ عَلَى صِدْقِهِ فَلَا يَدُلُّ وُجُودُ الْخَارِقِ
عَلَى صِدْقِهِ مَا لَمْ يَنْحَقِّقْ أَنَّ مَا (87 جَاءَ بِهِ 87) لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُ مُرْسِلِهِ لِيَكُونَ 86
فِعْلُهُ لَهُ 88) مَطَابِقًا لِتَحَدِّيهِ وَسُؤَالِهِ نَارًا لَمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ صَدَقْتَ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَنَا عِلْمٌ
بِنَفْيِ فَاعِلِيَّةِ غَيْرِهِ فَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ فَعْلُهُ، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ إِثْبَاتِ أَنَّ هَذَا الْخَارِقَ

82- م؛ و؛ ولعلی 85- ا؛ ب؛ ج؛ م؛ و؛ يلغوا (88، 89) - ساقط من و

(83، 83) - ساقط من ب؛ ج؛ م؛ و 86- ج؛ رسول الله

84- م؛ و؛ الاستغنى، ج؛ الاستغناء (87، 87) - ساقط من ب؛ ج

(9) - الأنبياء 22

(10) - المؤمنون 92

(11) - من المشايخ الذين ذكروا هذا القول: الرازي؛ انظر: شرح المعالم / شرف الدين الورقة (1/173)

(12) (12) - الكلام نقله المؤلف بتصريف طفيف من شرح المعالم الورقة (1/173)

كَإِحْيَاءِ الْمَوْتَى مَثَلًا لَا يَفْعَلُهُ غَيْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَذَلِكَ تَتَوَقَّفُ عَلَى إِنْشَاءِ الْوَحْدَانِيَّةِ/ (12).

قُلْتُ : قَدْ يُقَالُ فِي جَوَابِهِ أَنَّ دَلَالََةَ الْخَارِقِ عَلَى صَدْقِ مَنْ نَحَدَّى 89 بِهِ عَقْلِيَّةً عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَإِذَا كَانَتْ عَقْلِيَّةً فَلَا يَصِحُّ تَخَلُّفُ الْمَذْهُوبِ عَنْهَا وَإِلَّا انْقَلَبَ الدَّلِيلُ شُبْهَةً (1/68) أَوْ نَقُولُ سَلَمْنَا تَوَقُّفَهُ عَلَى ثُبُوتِ الْوَحْدَانِيَّةِ (90) لَكِنْ 91 لِمَ لَا يَكُونُ ظَهْرُ الْخَارِقِ دَلِيلًا عَلَى الصَّدْقِ وَعَلَى ثُبُوتِ الْوَحْدَانِيَّةِ (90) مَعَ فَالدَّوْرُ اللَّارِمُ غَيْرُ مُتَّبِعٍ لِأَنَّهُ دَوْرٌ مَعِيَّةٌ وَالْبُرْهَانُ إِنَّمَا قَامَ عَلَى اسْتِحَالَةِ دَوْرِ التَّقْدِيمِ 92 وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَمَّا الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ وَهُوَ تَلْفِي النِّظِيرِ مَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُخَالِفٌ لِلْجَوَابِ فَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْئًا.

فَنَقُولُ : الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْمَطْلَبِ 93 مَتَوَقَّفٌ عَلَى حَصْرِ الْمَوْجُودَاتِ وَتَعَرُّيفِهَا.

فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ : الْمُتِمَاتَاتُ، وَالْمُتَضَادَّاتُ، وَالْمُخْتَلِفَاتُ الْغَيْرُ الْمُتَضَادَّةِ 94.

وَدَّلِيلُ الْحَصْرِ أَنَّ كُلَّ غَيْرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَشْتَرِكَا فِي تَمَامِ الْمَاهِيَةِ أَوَّلًا، وَالْأَوَّلُ الْمَثَلَانِ. وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَخْلُو 95 إِمَّا أَنْ يَجُوزَ اجْتِمَاعُهُمَا أَوَّلًا !

وَالْأَوَّلُ الْمُخْتَلِفَانِ اللَّذَانِ لَا يَتَضَادَّانِ، مِثْلُ الْبَيَاضِ وَالْحَرَكَةِ.

وَالثَّانِي : هُمَا الْمُتَضَادَّانِ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ.

وَأَمَّا تَعْرِيفُ كُلِّ حَقِيقَةٍ مِنْ هَذِهِ الْحَقَائِقِ فَنَقُولُ أَمَّا الْغَيْرَانِ (96) فَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ : الْغَيْرَانِ (96) مَا جَارَ مُفَارَقَةً 97 أَحَدِهِمَا لِلْآخِرِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ وَذَلِكَ إِمَّا بِالزَّمَانِ 98 كَالْقَدِيمِ وَالْمُجْدَدِّ، أَوْ بِالْمَكَانِ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَوْ بِالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ.

89- م؛ و؛ تحدا 92- أ؛ المتقدم 95- أ؛ ب؛ ج؛ م؛ و؛ فلا يخلوا 98- م؛ و؛ بزمان

(90،90)- م؛ ساقط من ج 93- م؛ و؛ المطلوب (96،96) ساقط من ج

91- ب؛ و؛ لاكن 94- م؛ و؛ المتضادات 97- م؛ و؛ مقارنة

فَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ لَفْظِ 99 الْغَيْرِ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 100 مَعَ صِفَائِهِ أَوْ 101 الصِّفَاتِ
بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ، وَقَدْ ثَبُلَ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: الْبَارِي
تَعَالَى 100 وَعِلْمُهُ شَيْئَانِ. فَأَجَارَهُ الشَّيْخُ وَمَنَعَهُ الْقَلَانِسِيُّ خَوْفَ إِيهَامِ الْمُغَايِرَةِ.

وَأَمَّا الضَّادَانِ : فَهُمَا 102 الْوَصَفَانِ الْمُوجُودَانِ اللَّذَانِ يَمْتَنِعُ اخْتِصَامُهُمَا
لذَاتِيهِمَا 103. وَأَمَّا الْمَثَلَانِ فَهُمَا الْغَيْرَانِ اللَّذَانِ يَسُدُّ أَحَدُهُمَا مَسَدَ الْآخَرِ .

وَأَمَّا الْخِلَافَانِ 104 فَهُمَا الْمُوجُودَانِ اللَّذَانِ ثَبَتَ 105 لِأَحَدِهِمَا مِنْ صِفَاتِ
النَّفْسِ مَا لَمْ يَثْبُتْ لِلثَّانِي.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى 100 مُخَالِفٌ
لِلْحَوَادِثِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا لَكَانَ إِمَّا مِثْلًا أَوْ ضِدًّا.

وَالثَّالِي بِشَقِيهِ بَاطِلٌ، فَكَذَلِكَ 106 الْمَقْدَمُ. أَمَّا الْمَلَامَةُ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ
الْمُوجُودَاتِ مُنْحَصِرَةٌ فِي الْمِثْلِ وَالضِّدِّ وَالْخِلَافِ.

وَأَمَّا بَيَانُ بُطْلَانِ الثَّالِي : فَالْشُّقُّ الْأَوَّلُ مِنْهُ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ إِذْ لَوْ كَانَ
مِثْلًا لَوَجِبَ أَنْ يَشَارَكَ فِي (107) صِفَاتِ النَّفْسِ وَهِيَ مَا يَجِبُ وَبَحُورُ وَبَسْتَحِيلُ
فَيَجِبُ إِمَّا كَانُهُ وَإِمَّا كَانُ (107) صِفَاتِهِ 108، وَأَنَّ 109 لَا يَكُونُ وَجُودُهُ لِذَاتِهِ، وَتَقْتَضِيهِ
إِخْتِصَامُهُ بِمَا قَامَ الْبَرْهَانُ عَلَى اتِّصَافِهِ بِهِ إِلَى مُحْصِيٍّ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا
كَبِيرًا.

وَأَمَّا الشُّقُّ 110 الثَّانِي فَبُطْلَانُهُ أَيْضًا ظَاهِرٌ، لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ صِفَاتَهُ
الضَّدِّيَّاتِ هُمَا الْوَصَفَانِ الْمُوجُودَانِ فَلَا تَضَادُّ (110/69) بَيْنَ الْحَوَادِثِ، وَكَذَلِكَ 111 بَيَّنَّ

99- ساقط من ج، م، و؛ 103- م، و؛ لذاتهما (107؛ 107)- ساقط من ج 111- أ؛ وكذا

100- أ، ب، ج، م، و؛ تعالى 104- م، و؛ الخلفان 108- م، و؛ صفته

101- و؛ 105- ب، ج، م، و؛ يثبت 109- م، و؛ ولا يكون

102- و؛ فيهما 106- أ؛ فكذا 110- ساقط من و

الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُخَالِفًا لِلْحَوَادِثِ فَلَا
يُشَبِّهُهُ شَيْئًا مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ مِنْهَا. وَهَذَا مِمَّا تَوَاطَأَ 112 عَلَيْهِ الْمَقُولُ
وَالْمَقُولُ [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ] (13).

قَائِدَةٌ: الْمَوْجُودَاتُ أَرْبَعَةٌ: الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَصِفَاتُهُ، وَالْجَوْهَرُ وَصِفَاتُهُ،
فَالْبَارِي سُبْحَانَهُ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ وَلَا ضِدٌّ وَلَهُ الْخِلَافُ، وَصِفَاتُهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ لَهَا مِثْلٌ
وَلَا ضِدٌّ وَلَهَا الْخِلَافُ.

وَالْجَوْهَرُ لَهُ الْمِثْلُ وَالْخِلَافُ وَلَيْسَ لَهُ ضِدٌّ، وَصِفَاتُهُ لَهَا الْمِثْلُ وَالضِّدُّ
وَالْخِلَافُ.

وَهَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ التَّمَاثُلِ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ بِاعْتِبَارِ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ مِنْ
بَعْضِ صِفَاتِ النَّفْيِ كَالْوُجُودِ؟

أَمَّا فِي الْحَوَادِثِ فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا فِي 113 الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ فَقَالَ: الْإِمَامُ فِي الْإِرْشَادِ:

/ هَذَا مِمَّا (14) لَا سَبِيلَ إِلَى إِطْلَاقِهِ. فَإِنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ إِنَّ (15) الرَّبَّ
تَعَالَى يُمِثِّلُ الْحَادِثَ، فَقَدْ وَصَفَ ذَاتَهُ بِالْمِثَالَةِ، وَإِنَّمَا يُشَارِكُ الْقَدِيمُ الْحَادِثَ فِي حُكْمٍ
وَاحِدٍ، فَلَا وَجْهَ لِإِطْلَاقِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمَثِيلِ عُمُومًا، ثُمَّ رَدُّهُ إِلَى خُصُوصٍ.

بَلِ الْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: حَقِيقَةُ الْوُجُودِ 114 تَثَبَّتْ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ 115

شَاهِدًا وَغَائِبًا، فَيَقَعُ التَّعَرُّضُ لِمَا (16) فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ دُونَ مَا عَدَاهُ (17).

112- و: وتواطأ 115- ساقط من ج

113- زيادة من ب، ج، هـ، و

114- ج: الموجود

(13)- الشورى: 9

(14)- في الأصل: ما، انظر: الإرشاد تحقيق د. محمد يوسف موسى ص 38

(15)- ساقط من المرجع السابق

(16)- في جميع النسخ (بما) والتصحيح من كتاب: الإرشاد تحقيق د. محمد ب. يوسف ص 38

(17)- انظر: نفس المرجع السابق

قَاعِدَةٌ : إِذَا وَرَدَ الْمَنْقُولُ فِي الذَّاتِ الْكَرِيمَةِ أَوْ الصِّفَاتِ الْعَلِيَّةِ مُعَارِضًا
لِلْمَنْقُولِ 116،

فَلَا يَخْلُو 117 إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا أَوْ أَحَادًا. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَيَسْتَحِيلُ
أَنْ يَكُونَ نَصًّا فِي الْمُسْتَحِيلِ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا. وَحَيْثُ
يَجِبُ تَأْوِيلُهُ.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَمَا وَرَدَ مِنْهُ نَصًّا فِي الْمَحَالِّ قَطْعًا يَكْذِبُ الرَّاوي فِي
الْمَقَالِ وَمَا كَانَ ظَاهِرًا عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَوَجِبَ تَأْوِيلُهُ.

وَحَيْثُ وَجِبَ التَّأْوِيلُ فِي الْقِسْمَيْنِ فَإِنْ بَقِيَ إِحْتِمَالٌ وَاحِدٌ نَعْنِي. وَإِنْ بَقِيَ
أَكْثَرُ لَزِمَ الْوَقْفُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُ خُذَّاقِ السَّلَفِ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ 118 أَعْلَمُ.

116- و : للمنقول

117- أ، ب، ج، م، و : فلا يخلو

118- ساقط من م، و

ثُمَّ قَالَ : ((وَأَنَّهُ لَا تَأْتِيرُ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ فِي مَقْدُورِهِ عَلَى الْأَصَحِّ)).

أَقُولُ : يَعْنِي³ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَكْلُفِ أَنْ يُؤْمِنَ بِأَنَّ الْأَفْعَالَ وَالْأَقْوَالَ الصَّادِرَةَ عَنِ الْعَبْدِ لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً لَهُ وَلَا تَأْتِيرُ لِقُدْرَتِهِ (3) فِيهَا بَلْ قُدْرَتُهُ (3) وَمَقْدُورُهُ مَخْلُوقَانِ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَإِنَّمَا قُدْرَةُ الْعَبْدِ تُقَارَنُ وَجُودَ الْمَقْدُورِ وَلَا تَوَثِّرُ فِيهِ بِوَجْهِ⁵.

فَالْضَمِيرُ الْمَحْفُوزُ بِالْإِضَافَةِ عَائِزٌ عَلَى الْعَبْدِ. وَإِضَافَةُ الْمَقْدُورِ إِلَيْهِ عَلَى مَعْنَى الْكَسْبِ (1).

وَتَعْرِيفُ التَّأْتِيرِ هُوَ هَيَاةُ⁶ تَعَرُّضٍ مِنْ تَحْرِيكِ الْفَاعِلِ فِي الْمُنْعَلِ كِاسْخَانِ الْحَارِّ لِلْبَارِدِ وَتَرْطِيبِ الرُّطْبِ لِلْيَابِسِ. وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْأَفْعَالِ (1/70) الْإِخْتِيَارِيَّةِ الصَّادِرَةِ عَنِ الْعِبَادِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَذَهَبَ الشَّيْخُ إِمَامُ أَهْلِ الْحَوْزِ إِلَى أَنَّهُ لَا تَأْتِيرُ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الصَّادِرَةِ عَنْهُ بَلْ قُدْرَتُهُ وَمَقْدُورُهُ وَاقِعَانِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى (2).

وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ وَهُوَ⁷ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.

وَإِنَّمَا لِلْعَبْدِ الْكَسْبُ فَعَلَيْهِ يَثَابُ وَيُعَاقَبُ. وَمَعْنَى الْكَسْبِ وَجُودُ الْمَقْدُورِ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ. وَفِي مُقَابَلَتِهِ الْخَلْقُ وَهُوَ وَجُودُ الْمَقْدُورِ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ.

وَمَعْنَاهُ لُغَةً : مَا جَرَّ بِهِ فَاعِلُهُ تَفْعًا يُقَالُ : كَسَبَ يَكْسِبُ كَسْبًا وَاسْمُ الْفَاعِلِ كَاسِبٌ وَيُقَالُ رَجُلٌ كَسُوبٌ وَكَسَابٌ⁸ إِذَا أُريدَ الْمُبَالِغَةُ.

1- زيادة من ب، ج، د - 5- ساقط من ج

2- ج، د، هـ، و، ز، ح - 6- أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ك، م، ن، هـ، يثية

3- (3) - ساقط من ج، د، هـ، و - 7- ساقط من ب، ج، د، هـ، و

4- أ : الصادرة - 8- م، و : وكاسب

(1) - قارن ذلك بما ورد في إحياء علوم الدين/ الغزالي ج 1 ص 116

(2) - قارن ذلك بما ورد في الإبانة للأشعري/ تحقيق د. فوقية حسين، ط (1) 1397 هـ/ 1977 م ص 23، 197، 198، النبوات وما يتعلق بها/ للرازي - تحقيق د. أحمد حجازي السقا ص 106 - دار الكليات الأزهرية، دار ابن زيدون ط (1) 1406 هـ/ 1986 م، طوابع الأنوار/ البيضاوي ص 197، الملل والنحل للشهرستاني - تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل - مؤسسة الحلبي ج 1 ص 97، نهاية الأقدام في علم الكلام/ الشهرستاني - حرره ومصححه الفرجي يوم 72

وَذَهَبَ الْقَاضِي (3) إِلَى أَنَّ ذَاتَ الْفِعْلِ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى 9 وَكَوْنُهُ طَاعَةً كَالصَّلَاةِ أَوْ مَعْصِيَةٍ كَالزَّكَاةِ صِفَاتٌ تَقَعُ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ، وَبِهِ قَالَ الْأُسْتَاذُ، إِلَّا أَنَّ التَّأْيِيرَ عِنْدَهُ فِي وَجْهِهِ وَاعْتِبَارِ الْقَاضِي يَقُولُ تَوَثُّرُ 10 فِي أَخْصَصٍ وَصَفِ الْفِعْلِ وَهُوَ حَالٌ وَالْأُسْتَاذُ لَا يَقُولُ 11 بِالنَّحَالِ كَذَا نَقَلَ عَنْهُمَا غَيْرُ وَاحِدٍ (4).

وَقَالَ الشَّرِيفُ (5) فِي شَرْحِ الْأَسْرَارِ الْعَقْلِيَّةِ مَا يُنْسَبُ لِلْقَاضِي وَالْأُسْتَاذِ (12) إِنَّمَا هَكَذَا ذَلِكَ عَنْهُمَا عَلَى وَجْهِ الْمُنَاطَرَةِ لِلْخُصُومِ وَإِلَّا فَحَاشَى 13 الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذَ (12) أَنْ يَعْتَقِدَا أَثَرًا لِغَيْرِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ كَيْفَ وَقَدْ نَقَلَ (16) الْإِجْمَاعُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِهِ عَلَى كُفْرٍ مَنْ نَسَبَ الْإِخْتِرَاعَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى 14. وَنَقَلَ أَيْضًا إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى تَكْفِيرٍ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِعُمُومِ صِفَاتِ الْبَارِي تَعَالَى (7).

وَذَهَبَ إِمَامُ الْمُتَرَمِّينَ فِي آخِرِ 15 عُمُرِهِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 14 يُوجِدُ الْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ لِلْعَبْدِ ثُمَّ هُمَا يُوجِبَانِ وَجُودَ الْمَقْدُورِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ 16 : / هَذَا قَوْلُ الْفَلَسَافَةِ وَمِنْ الْمُعْتَرَلَةِ قَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ 17 الْبَصْرِيِّ (8). وَإِلَيْكَ النَّظَرُ فِيمَا يُقَابِلُ الْأَصَحَّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ لَائِمَتِنَا فِي ضَبْطِ الْمَذَاهِبِ الْمَقُولَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ طُرُقًا فَلْنَذْكُرْ مَا تَبَيَّنَ لِي مِنْهَا ثُمَّ نُنْقِصُ الْبُرْهَانَ عَلَى الْقَوْلِ الْحَقِّ فِيهَا.

فَنَقُولُ : الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ 18 لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ قَالَ / : لِلْعُقُلَاءِ فِي نِسْبَةِ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ إِلَى الْحَيَوَانَاتِ قَوْلَانِ :

9- (أ، ج، د، هـ) : تعالى (12/12) - زيادة من ب، ج، د، هـ 15 - (أ، ب، ج، د، هـ) : آخر 18 - 1 : الأولى

10- ج : تأثير م، هـ ؛ بالتأثير 13 - ج، د، هـ ؛ فحاشا 16 - ج، د، هـ ؛ الفخر

11- ج، د، هـ ؛ لا يقال 14 - (أ، ب، ج، د، هـ) : تعالى 17 - و : الحسن

(3) - قارن ذلك بما ورد عنه في نهاية الأقدام في علم الكلام/ الشهرستاني - حرره وصححه الغردجيوم ص 73

(4) - انظر ذلك في طوابع الأنوار/ البيضاوي ص 197. (5) - سبق التعريف به. (6) - في المصدر ؛ وقد نقل في

مواضع من كتبه إجماع الأمة قبل ظهور البدع على تكفير من نسب الاختراع لغير الله بالقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ وكذلك

أيضا إجماع.. الخ انظر : شرح الأسرار... ورقة (45/ب) (7) - نفس المرحع السابق (8) - المحصل ص 141 ط :

الأولى، قارن ذلك بما ورد عن إمام الحرمين وأبي الحسين البصري، في كتاب : طوابع الأنوار/ البيضاوي

أَحَدَهُمَا : أَنَّ الْخَيَوَانَ غَيْرُ مُسْتَقِيلٍ بِإِبْجَادِهِ 19 فَعَلِيهِ. وَأَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ
أَرْبَعُ فِرَقٍ :

الْأُولَى الَّذِينَ قَالُوا : الْفِعْلُ مَوْقُوفٌ عَلَى الدَّاعِي فَإِذَا حَصَلَتْ قُدْرَةُ الْعَبْدِ
وَانْضَمَّتْ 20 إِلَيْهَا الدَّاعِيَةُ صَارَ مَجْمُوعُهُمَا عِلَّةً مُوجِبَةً لِلْفِعْلِ. وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ
الْفَلَّاسِقَةِ وَأَبِي الْحُسَيْنِ 21 الْبَصْرِيِّ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ.

الْفِرْقَةُ الثَّانِيَّةُ : الَّذِينَ قَالُوا : لَا تَأْتِيَرُ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ فِي الْفِعْلِ وَلَا فِي
صِفَتِهِ بَلِ الْقُدْرَةُ وَالْمَقْدُورُ وَاقْعَانِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى 22. (23) وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ
الْأَشْعَرِيِّ (9).

الْفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ : الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ ذَاتَ الْفِعْلِ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ
(1/71) تَعَالَى (23) وَكَوْنُهَا طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً صِفَاتٌ تَقَعُ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ. وَهَذَا قَوْلُ
الْقَاضِي (10).

الْفِرْقَةُ الرَّابِعَةُ : الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ ذَاتَ الْفِعْلِ الْمُؤَثِّرِ فِيهَا مَجْمُوعُ
قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى 24 وَقُدْرَةِ الْعَبْدِ وَهَذَا 25 قَوْلُ الْأَسْتَاذِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْخَيَوَانَ مُسْتَقِيلٌ بِإِبْجَادِهِ فَعَلِيهِ عَلَى
سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْمُعْتَزَلَةِ (11).

وَالطَّرِيقُ الثَّانِي لِأَبِي الْعِزِّ مُظْفَرٌ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ قَالَ :

19- و : بإيجاده (23، 23) - ساقط من ج

20- و : والنضمت 24- زيادة من أ ب ج م

21- م هـ : وأبى الحسن 25- م هـ : وهو

22- أ ب ج م هـ : تعالى

(9) - انظر : طوابع الأنوار / البيضاوي من 197، الملل والنحل / الشهرستاني - تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل
مؤسسة الحلبي ج 1 ص 97

(10) - نفس المرجع السابق ص 98

(11) - انظر : المحصل من 140، 141

/إِفْتَرَقَ النَّاسُ أَوَّلًا فِرْقَتَيْنِ :

فِرْقَةٌ أَثْبَتَتِ الْقُدْرَةَ 26 لِلْعَبْدِ، وَفِرْقَةٌ نَفَتْهَا وَهُمْ الْجَبَرِيَّةُ (12).

وَالْمُتَّبِعُونَ إِفْتَرَقُوا فِرْقَتَيْنِ :

فِرْقَةٌ زَعَمَتْ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ تَوَثَّرُ فِي مَقْدِيرِهَا، وَفِرْقَةٌ نَفَتْ ذَلِكَ كَالْأَشْعَرِيِّ (13) وَمَنْ نَصَرَ مَذْهَبَهُ.

وَالَّذِينَ زَعَمُوا التَّأْثِيرَ إِفْتَرَقُوا فِرْقَتَيْنِ (14) : فِرْقَةٌ أَثْبَتَتْهُ فِي الْوُجُودِ وَفِرْقَةٌ نَفَتْهُ. وَافْتَرَقَ النَّافُونَ لِلتَّأْثِيرِ فِي الْوُجُودِ فِرْقَتَيْنِ : فِرْقَةٌ قَالَتْ : تَوَثَّرُ فِي الْحَالِ كَالْقَاضِي وَمَنْ نَصَرَ مَذْهَبَهُ.

وَفِرْقَةٌ قَالَتْ تَوَثَّرُ فِي وَجْهِهِ وَاعْتَبَارٍ كَالْأُسْتَاذِ وَمَنْ نَصَرَ مَذْهَبَهُ وَافْتَرَقَ الْمُتَّبِعُونَ لِلتَّأْثِيرِ فِي الْوُجُودِ فِرْقَتَيْنِ :

فِرْقَةٌ قَالَتْ : تَوَثَّرُ فِي الْوُجُودِ عَلَى أَقْدَارِ قَدَرِهَا الْبَارِي تَعَالَى 27 وَأَرَادَهَا فَلَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مُسْتَقِلًّا بِفِعْلِهِ كَأَهَامِ الْحَرَمَيْنِ فِي آخِرِ عُمْرِهِ.

وَفِرْقَةٌ قَالَتْ : تَوَثَّرُ فِي الْوُجُودِ عَلَى خِلَافِ إِرَادَةِ الْبَارِي وَهَؤُلَاءِ مَحْضُوا 28 الْعَبْدَ (15) لِلْإِسْتِقْلَالِ بِالْفِعْلِ وَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ (16) / (17).

الطَّرِيقُ الثَّلَاثُ لِشَرَفِ الدِّينِ قَالَ :

/الْعَبْدُ لَا يَخْلُو 29 إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ قُدْرَةٌ أَوْ لَا 30! وَالنَّاسُ مَذْهَبُ الْخَبَرِيِّ.

26- م؛ و؛ القادرية 28- م؛ محضو 30- 1؛ أولى

27- (أ، ب، ج، م، و)؛ تعالى 29- (أ، ب، ج، م، و)؛ لا يخلو

(12)- سبق التعريف بهم انظر : ص 99 هـ 71 (13)- انظر : الملل والنحل / الشهرستاني - تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل - مؤسسة الحلبي ج 1 ص 97

(14)- في شرح الإرشاد - الورقة (44/ب) ثلاثة فرق والظاهر أن المؤلف جمع الشريعتين الثانية والثالثة في فرقة واحدة، وهي الفرقة التي نفت التأثير في الوجود.

(15)- في شرح الإرشاد الورقة (44/ب) : محضو للعبد الاستقلال.

(16)- انظر : الملل والنحل / الشهرستاني ، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل مؤسسة الحلبي - ج 1 ص 45

(17)- انظر : شرح الإرشاد الورقة (44/ب).

وَإِنْ كَانَ لَهُ قُدْرَةٌ فَلَا 31 يَخْلُو 29 إِمَّا أَنْ تُوْثِرَ أَوْ لَا تُوْثِرَ! وَالثَّانِي مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ (18) الْأَشْعَرِيِّ.

وَالْأَوَّلُ لَا يَخْلُو 29 إِمَّا أَنْ تُوْثِرَ فِي وُجُودِ الْفِعْلِ أَوْ فِي أَخْصِيهِ! وَالثَّانِي قَوْلُ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذِ إِلَّا أَنْ الْقَاضِي يَقُولُ أَخْصَ وَصِفِ الْفِعْلَ حَالًا، وَأَبُو إِسْحَاقَ يَنْفِي الْأَحْوَالَ وَيَقُولُ: أَخْصَ وَصِفِ الْفِعْلَ وَجْهًا وَاعْتِبَارًا 32.

وَالْأَوَّلُ وَهُوَ 33 أَنَّهَا تُوْثِرُ فِي وُجُودِ الْفِعْلِ! لَا يَخْلُو 34 إِمَّا أَنْ تُوْثِرَ عَلَى حِجَةِ الْإِسْتِقْلَالِ وَالْإِسْتِبْدَادِ أَوْ لَا! 35 وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَبْدَ مُسْتَقِلٌّ بِفِعْلِهِ وَأَنَّهُ يُرِيدُ خِلَافَ مَا أَرَادَ 36 اللَّهُ، وَيَقَعُ مَرَادُهُ وَلَا يَقَعُ مَرَادُ اللَّهِ (19). تَعَالَى 37 اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ. وَالثَّانِي مَذْهَبُ إِمَامِ الْحَرَمِيِّ فِي آخِرِ 38 عُمُرِهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّ (39 قُدْرَةَ الْعَبْدِ 39) تُوْثِرُ فِي إِيجَادِ الْفِعْلِ 40 عَلَى أَقْدَارِ قُدْرَتِهَا اللَّهُ وَلَهُ قُدْرَةٌ وَمَشِيئَةٌ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ:

(لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ) (20) وَلَكِنْ 41 لَا يَشَاءُ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَشَاءَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: [وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ] (21).

قَالَ وَهَذَا أَقْرَبُ (22) مِمَّا اخْتَارَهُ الْفَخْرُ وَبَرَّهَنَ عَلَيْهِ (23).

قُلْتُ: وَ 32 مَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ (1/72) عَنِ الْأُسْتَاذِ مُخَالَفًا لِمَا نَقَلَهُ 42 عَنْهُ أَبُو الْعِزِّ وَشَرَفُ الدِّينِ؛ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ قَوْلَانِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

31- في م، و؛ لا

32- زيادة من ب، ج، م، و؛ 37- أ، ب، ج، م، و؛ تعالى 42- ب، ج؛ نقل

33- ب، ج، م، و؛ وهي 38- أ، ب، ج، م، و؛ وآخر

34- أ، ب، ج، م، و؛ لا يخلو (39/39)- ج؛ أن قدرته للعبد

35- الواو؛ ساقطة من م، و؛ 40- ساقطة من ب

36- أ، م، و؛ ما يريد 41- أ، ب، و؛ ولائ

(18)- انظر: الملل والنحل/ الشهرستاني - تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 37

(19)- انظر: الملل والنحل/ الشهرستاني - تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل - مؤسسة الحلبي - ج 1 ص 45

(20)- التكوبر 28

(21)- التكوبر 29

(22)- في شرح المعالم: قريب.

(23)- هذا الكلام منقول باختصار من شرح المعالم/ تأليف شرف الدين من الورقة (176/ب) حتى (177/ب).

وَإِذَا فَرَعْنَا 43 مِنْ تَقْرِيرِ الْمَذَاهِبِ فَلِنَشْرَحَ فِيهِ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ مِنْهَا، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى إِبْطَالِ مَا سِوَاهُ.

فَنَقُولُ : أَمَّا بُطْلَانُ مَذْهَبِ الْجَبَرِيَّةِ فَقَالَ عُلَمَاؤُنَا : الَّذِي يَدُلُّ عَلَى اثْبَاتِ الْأَعْرَاضِ هُوَ بَعَيْنُهُ يَدُلُّ عَلَى اثْبَاتِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ لِلْعَبْدِ؛ فَإِنَّهَا عَرَضٌ مِنَ الْأَعْرَاضِ. ثُمَّ بِالضَّرُورَةِ يُفَرِّقُ الْعَاقِلُ بَيْنَ حَالَتَيْهِ قَادِرًا وَعَاجِزًا وَإِنْكَارُ ذَلِكَ بُهْتٌ 44. فَقَدْ بَطَلَ مَذْهَبُ الْجَبَرِيَّةِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذِ فَنَقُولُ عَلَيْهِ : إِنَّ حَقَّ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ بِتِلْكَ الْحَالِ أَوْ الْإِخْتِيَارِ 45 أَوْ الْإِعْتِبَارِ عَلَى إِفْرَادِهِمَا 46 وَجِبَ نِسْبَتُهُمَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا بَطَلَ عُمُومُ التَّعَلُّقِ الثَّابِتِ لِقُدْرَتِهِ تَعَالَى. وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ كَوْنُهَا مَقْدُورَةً عَلَى حَيَالِهَا فَكَيْفَ يَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلَى الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ فَنَقُولُ فِيهِ إِبْطَالُهُ 47 لَوْ كَانَ الْعَبْدُ مُوجِدًا 48 لِأَفْعَالِ نَفْسِهِ لَكَانَ عَالِمًا بِتَفَاصِيلِهَا وَالتَّالِي بَاطِلٌ قَالِقَدَّمُ مِنْهُ.

بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ : هُوَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحِبْ كَوْنُ 49 الْمُوَحِّدِ عَالِمًا بِمَا أَوْجَدَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ لَمَا أَمْكَنَّا اثْبَاتَ كَوْنِهِ تَعَالَى 50 عَالِمًا بِجَوَارِ 51 أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ هَذَا الْعَالَمُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ مَعَ عَدَمِ عِلْمِهِ بِشَيْءٍ مِنْهَا وَذَلِكَ بَاطِلٌ قَطْعًا؛ وَلِأَنَّ إِبْجَادَ الشَّيْءِ الْجَزْئِيِّ 52 لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْقَصْدِ الْجَزْئِيِّ 52 لِأَنَّ الْقَصْدَ الْكُلِّيَّ يَنْسَبُّهُ إِلَى جَمِيعِ الْجَزْئِيَّاتِ 53 عَلَى السَّوَاءِ فَلَيْسَ حُصُولُ بَعْضِهَا أَوْلى 54 مِنْ حُصُولِ السَّكُتِ الْآخِرِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي إِبْجَادِ 55 الْجَزْئِيِّ 52 مِنَ الْقَصْدِ الْجَزْئِيِّ وَالْقَصْدِ الْجَزْئِيِّ 52

43- ب : وإذا فرغنا 46- ب : انفردا 49- ج : كان 52- أ ب ج د هـ : الجزئي

44- د هـ : بهة 47- د هـ : الإبطال 50- أ ب ج د هـ : تعالى 53- أ ب ج د هـ : الجزئيات

45- ساقط من ب ج د هـ : موجود 51- د هـ : يجوز 54- ج د هـ : أو لا

55- كذا في جميع النسخ. ولعل الصواب هو : الإيجاد.

مَشْرُوطٌ بِالْعِلْمِ الْجَزْئِيِّ 52 فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُوجِدًا 56 لَا أَفْعَالٍ تَفْسِيهِ لَكَانَ عَالِمًا
بِتَفَاصِيلِهَا.

وَأَمَّا بَطْلَانُ النَّالِي وَهُوَ أَنَّ الْعَبْدَ غَيْرُ عَالِمٍ بِتَفَاصِيلِ أَفْعَالِ تَفْسِيهِ فَلِأَنَّ
النَّائِمَ تَصَدَّرَ عَنْهُ أَفْعَالٌ كَثِيرَةٌ مَعَ عَدَمِ عِلْمِهِ بِشَيْءٍ مِنْهَا.

قَالَ الْإِقَامُ: / وَ 57 لِأَنَّ الْفَاعِلَ لِلْحَرَكَةِ الْبَطِيئَةِ 58 قَدْ قَعَلَ السُّكُونُ فِي
بَسِ الْأَحْيَانِ وَالْحَرَكَةُ فِي بَعْضِهَا مَعَ أَنَّهُ لَا شُعُورَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنَ السُّكُونَاتِ وَفِيهِ
نَظَرٌ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَلْزَمُ أَنْ لَوْ كَانَ بَطُورًا 59 الْحَرَكَةُ سَبَبُهُ 60 تَخَلُّلٌ 61 السُّكُونَاتِ وَهُوَ
مَنْوَعٌ، وَأَيْضًا فَعِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ أَبِي هَاشِمٍ مَقْدُورُ الْعَبْدِ لَيْسَ نَفْسُ
التَّحْصِيلِ فِي الْخَيْرِ بَلْ عِلَّةُ ذَلِكَ التَّحْصِيلِ مَعَ أَنَّهُ لَا شُعُورَ لِأَكْثَرِ الْخَلْقِ بِتِلْكَ الْعِلَّةِ
(62 لَا جُمْلَةً 62) وَلَا تَفْصِيلًا 63 وَهَذَا الْوَجْهُ الزَّامِيُّ مَحْضٌ لِصَاحِبِ هَذَا الْمَذْهَبِ.

قَالَ نَصِيرُ الدِّينِ 64 (1/73) الطُّوسِيُّ (24): / نَفْسُ الْإِبْجَادِ لَا يَقْتَضِي عِلْمَ
(65) الْمَوْجِدِ بِالْمَوْجِدِ (65) وَإِلَّا لَكَانَ لِلْمُسْتَدَلِّ بِهِ أَنْ يَدْفَعَ قَوْلَ الْقَائِلِ 66 بِأَنَّ السَّارَ
مُحْرِقَةً وَالشَّمْسَ مُضِيئَةً بَعْدَمَ 67 عِلْمِهِمَا بِأَثَرِيهِمَا وَتَجَوِيزُ الْإِبْجَادِ مِنْ غَيْرِ الْعَالِمِ لَا
يَبْطُلُ 68 إِثْبَاتُ عَالِمِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ مُشَبِّهِي الْعَالَمِيَّةِ لَا يَسْتَدِلُّونَ بِالْإِبْجَادِ عَلَى
الْعَالَمِيَّةِ بَلْ إِنَّمَا يَسْتَدِلُّونَ بِإِحْكَامِ الْفِعْلِ وَإِتْقَانِهِ 69 عَلَى الْعَالَمِيَّةِ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْقَصْدَ الْجَزْئِيَّ 70 (71 مَشْرُوطٌ بِالْعِلْمِ الْجَزْئِيِّ 71) مَنقُوضٌ
بِإِحْرَاقِ 72 النَّارِ لِهَذِهِ الْخَشَبَةِ فَإِنَّهَا تَحْرُقُ مِنْ غَيْرِ عِلْمِهَا بِهَا/ (25).

56- ج : موجودا 59- في م، و : بطي (62، 62)- ساقط من ج، م

57- الواو : ساقط من م، و 60- في م، و : سبب 63- في م، و : ولا تفصيل 66- ؛ : القائلين

58- في ج، م، و : البطيئة 61- ؛ : تخلل السكونات 64- في ج : ناصر 67- م، و : تعنى

(65، 65)- في م، و : الموجود بالموجود 68- و : يبطلان 69- و : وإتقانه

70- (اب، ج، م، و : الجزئي (71، 71)- زيادة من ب، ج، م، و 72- م، و : بإحرق

(24)- (597-672هـ / 1201-1274م) محمد بن محمد بن الحسن نصير الدين الطوسي : فيلسوف كان رأيا
في العلوم العقلية له كتب جليلة منها : تحرير أصول الفلك من تجريد العقائد، شرح الإشارات ... توفي بسفد
... انظر : الزركلي / الأعلام ج 7 ص 30، أحمد بن مصطفى / مفتاح السعادة ص 294، شرح الإشارات / تحقيق
سليمان دنيا : القسم الأول (25)- قارن ذلك بما ورد في ص 334 من كتاب : كشف المراد في شرح تجريد
الاعتقاد الطوسي شرح : جمال الدين الحسن بن يوسف (الحلي) ط (1) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات

قُلْتُ: فَفَرَضَ الْكَلَامُ مَعَ الْخَصْمِ فِيمَنْ يَفْعَلُ بِالْإِحْتِبَارِ، وَلَا سَكَّ أَنْ الْفَاعِلُ
الْمُخْتَارُ إِذَا خَلَقَ شَيْئًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ وَالْأَبْطَالُ إِيجَادُهُ لَانْتِفَاءِ الْقَضِ
الْمَشْرُوطِ بِالْعِلْمِ وَأَمَّا إِحْرَاقُ النَّارِ وَإِضَاءَةُ الشَّمْسِ فَلَيْسَ مَحَلُّ النِّزَاجِ.

أَمَّا عَلَى رَأْيِنَا فَلَا 73 إِيحْرَاقُ وَإِضَاءَةُ يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى وَجَرَتْ عَادَتُهُ
بِذَلِكَ كَمَا جَرَتْ بِخَلْقِ الشَّيْبِ وَالرَّيِّ 74 عَقِبَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَالْمَوْتِ عِنْدَ خُرُوجِ الرُّقْبَةِ
وَتَنَاوُلِ السُّيِّمِ.

وَأَمَّا الْخَصْمُ فَإِنَّهُ يَقُولُ الْعَبْدُ مُخْتَارٌ مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ إِيجَادَ الْفِعْلِ
فَعَلَ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ إِيجَادُهُ لَمْ يَفْعَلْ. وَلَا يَقُولُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي النَّارِ وَالشَّمْسِ وَيُسَبِّحُهُمَا.
قَوْلُهُ: / تَجْوِيزُ الْإِيجَادِ مِنْ غَيْرِ الْعَالِمِ لَا يَبْطُلُ إِثْبَاتُ الْعَالَمِيَّةِ لِلَّهِ
تَعَالَى /.

قُلْنَا: تَجْوِيزُ الْإِيجَادِ مِنْ غَيْرِ الْعَالِمِ وَهُوَ فَاعِلٌ مُخْتَارٌ 75 أَوْ غَيْرُ فَاعِلٍ
مُخْتَارٍ 75، فَإِنْ مَعْنَا 76 الثَّانِي فَلَيْسَ مَحَلُّ النِّزَاجِ وَإِنْ مَعْنَا 76 الْأَوَّلُ فَلَاشَكَّ أَنَّهُ
يَسْتَلْزِمُ إِبْطَالَ الدَّلَالَةِ عَلَى إِثْبَاتِ 77 الْعَالَمِيَّةِ.

قَوْلُهُ: لِأَنَّ مُثَبَّتِي الْعَالَمِيَّةَ لَا يَسْتَدِلُّونَ 78 بِالْإِيجَادِ 79 وَإِنَّمَا يَسْتَدِلُّونَ 80
بِالْإِحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ 81.

قُلْنَا: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى الْعَالَمِيَّةِ هُوَ بِإِيجَادِ الْفِعْلِ فِي غَايَةِ الْإِحْكَامِ
وَالْإِتْقَانِ 81 فَإِنَّهُ بِمَتْنَعِ صُدُورِ الْفِعْلِ الْمُتَقَنَّ 82 مِنْ غَيْرِ الْعَالِمِ فَلَيْ جَارِ إِيجَادِ الْفِعْلِ
الْمُتَقَنَّ مِنْ غَيْرِ الْعَالِمِ لَبَطَلَتْ دَلَالَةُ الْإِحْكَامِ، وَلَا يُعْتَرَضُ بِالنَّحْلِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْهَوَامِ،
لَأَنَّا نَقُولُ فِعْلُهَا ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ بِالْإِلْهَامِ.

73- ج: فإن 76- 1: معنى 79- م: هو: بإيجاد 82- و: المتقن

74- ساقط من: و 77- ج: م: هو: إبطال 80- م: هو: يستدل

(75/75)- زيادة من ب: ج: م: هو 78- م: هو: لا يستدل 81- و: والاتقان

قَوْلُهُ : الْقَوْلُ 83 بِأَنَّ الْقَصْدَ الْجُزْئِيَّ 84 مَشْرُوطٌ بِالْعِلْمِ الْجُزْئِيِّ 84
مَنْقُوضٌ بِإِحْرَاقِ النَّارِ لِهَذِهِ الْحَشَبَةِ. يُقَالُ لَهُ 85 : الْقَصْدُ الْجُزْئِيُّ 84 مَفْرُوضٌ 86
فَيَمُنُّ بِصِحِّهِ مِنْهُ الْقَصْدُ أَوْ فَيَمُنُّ لَا قَصْدَ لَهُ الثَّبَتَةُ. عُدْنَا إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى مَا هُوَ
الْحَقُّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ، إِذْ قَدْ بَطَلَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَبَرِيَّةِ وَمَذْهَبُ الْقَاصِي
وَالْأَسْتَاذِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْإِمَامِ وَأَبِي الْحُسَيْنِ 87 الْبَصْرِيِّ فَيَبْطُلُ بِمَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى 88. فَتَقُولُ : الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ الشَّيْخِ الْمَقُولُ وَالْمَنْقُولُ.

أَمَّا الْمَقُولُ فَهُوَ أَنَّ تَقُولُ : أَفْعَالُ الْعِبَادِ مُمَكِّنَةٌ وَكُلُّ مُمَكِّنٍ مَقْدُورٌ لِلَّهِ
تَعَالَى 88 فَأَفْعَالُ الْعِبَادِ مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

بَيَانُ الصُّغَرَى : أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مُمَكِّنَةً (1/74) لَكَانَتْ إِمَّا وَاجِبَةً أَوْ
مُسْتَحِيلَةً، وَالْقُدْرَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْوَاجِبِ وَلَا بِالْمُسْتَحِيلِ؛ فَتَعَيَّنَ أَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ.

وَبَيَانُ الْكُبْرَى هُوَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ 89 مُمَكِّنٍ مَقْدُورًا 90 لِلَّهِ تَعَالَى 91
لَزِمَ أَنْ تَكُونَ قُدْرَتُهُ مُتَعَلِّقَةً بِبَعْضِ الْمُمَكِّنَاتِ وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ قَصْرُ قُدْرَتِهِ وَتَنَاقُضُ
مَقْدُورَاتِهِ وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى فَسَادِهِ.

وَأَمَّا الْمَنْقُولُ : فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ. أَمَّا الْكِتَابُ فَأَيَّاتُ إِحْدَاهَا 92
(93) قَوْلُ 94 اللَّهُ تَعَالَى : [وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ] (26). يُرِيدُ وَعَمَلَكُمْ.

83- ساقط من ج 87- و : وأبي الحسن 91- زيادة من ب، م، و

84- ب، م، و : الجزئى 88- زيادة من ب، ج، م، و 92- أ، ب، م، و : أحد ها

85- ب، ج، م، و : إذ 89- ساقط من ج (93، 93)- ساقط من ج

86- م، و : مفروض 90- أ : مقدور 94- م، و : قوله تعالى

(26)- الصفات 96

فَمَا مَصْدَرِيَّةٌ خِلَافًا لِلزَّمْخَشَرِيِّ فَإِنَّهُ جَعَلَهَا مَوْصُولَةً جَزِيًّا عَلَى مَذْهَبِهِ
الْفَاسِدِ مِنَ الْإِعْتِزَالِ. وَثَانِيهَا (93) قَوْلُهُ تَعَالَى: [وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ 95
الَّهَ رَمَى] (27). وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ مِنْهَا أَنَّ مِنَ الْحَالِ تَوَارُذُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ عَلَى
شَيْءٍ وَاحِدٍ 91 مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَمَا رَمَيْتَ اخْتِرَاعًا إِذْ
رَمَيْتَ اكْتِسَابًا وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى اخْتِرَاعًا. وَقَوْلُهُ تَعَالَى 96 فِي غَبْرِ مَا
مَوْضِعٍ: [...] خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ (28).

وَمِنْ آيَاتِ الْهُدَى وَالضَّلَالِ وَالْخَيْرِ وَالطَّبَعِ وَهِيَ نُصُوصٌ فِي الْمُرَادِ مَا لَا
يُحْصَى كَثْرَةً 97. وَأَمَّا السُّنَّةُ فَأَحَادِيثُ أَحَدِهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
[إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى 98 خَلَقَ الْخَيْرَ وَخَلَقَ لَهُ أَهْلًا وَخَلَقَ الشَّرَّ وَخَلَقَ لَهُ
أَهْلًا] (29).

وَثَانِيهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ) (30).
وَتَالِثُهَا مَا رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[قَلْبُ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ إِنْ شَاءَ أَقَامَهُ وَإِنْ شَاءَ
أَزَاغَهُ] (31).

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَهُوَ 99 أَنَّ الْأُمَّةَ قَاطِبَةً مُتَّفِقُونَ قَبْلَ ظُهُورِ الْبِدْعِ
وَالْأَهْوَاءِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 96 رَبُّ كُلِّ مَخْلُوقٍ وَإِلَهُ كُلِّ مُحَدِّثٍ.
وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى 96 فَبَطَلَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ
وَأَبِي الْحُسَيْنِ 100 وَغَيْرِهِمَا وَصَحَّ مَذْهَبُ الشَّيْخِ. وَبِاللَّهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقَ.

95- م؛ و؛ ولاكن 98- زيادة من ب، ج، م؛ و

96- أ، ب، ج، م؛ و؛ تعالى 99- م؛ و؛ فهي

97- م؛ و؛ كثيرة 100- م؛ و؛ أبي الحسن

(27)- الأنفال 17 (28)- الزمر 59 (29)- انظر: كشف الغطاء/ العجلوني - مؤسسة الرسالة ج 1 ص 455
(30)- ذكره البيهقي في الأسماء والصفات - دار إحياء التراث العربي - انظر: ص 162 (163) 164، انظر:
تفريع أحاديث شرح المواقيف/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - تحقيق مصبي السامرائي عالم الكتب
- بيروت - ص 36 (31)- مسند أحمد/ دار صادر للطباعة والنشر م 2 ص 173
، صحيح الترمذي/ مطبعة الصاوي ك؛ القدر، ب؛ ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن ج 8 ص 307،

تَنْبِيهِهُ : اِتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى جَوَازِ إِسْنَادِ جَمِيعِ الْكَائِنَاتِ إِلَى إِرَادَةِ
 اللَّهِ تَعَالَى جُمْلَةً مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ إِسْنَادِهَا إِلَيْهِ تَفْصِيلًا، فَنُقَلِّ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : الْمَعْصِيَةُ مَرَادُ 101 لِلَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ
 أَنْ تَكُونَ الْمَعْصِيَةُ حَسَنَةً وَأَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ مَأْمُورًا بِهِ غَيْرَ مُنْهَى عَنْهُ نَحْبَلًا
 مِنْ أَنْ 102 الْإِرَادَةُ هِيَ الْأَمْرُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ.

قَالُوا : كَلَّمَآ 103 أَمَرَنَا اللَّهُ بِهِ فَقَدْ أَرَادَهُ وَكَلَّمَآ نَهَانَا عَنْهُ فَقَدْ كَرِهَهُ.

وَأَمَّا عِنْدَنَا فَلَيْسَ الْأَمْرُ هُوَ الْإِرَادَةُ وَلَا يَسْتَلِزُّهَا إِلَّا وَجِبَهُ 104 وَفُوعُ
 كُلِّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ. وَعِنْدَنَا الْإِرَادَةُ تَوَافُقُ الْعِلْمِ فَكَلَّمَآ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى وَفُوعُهُ فَهُوَ
 مَرَادُ الْوُفُوعِ وَكَلَّمَآ عَلِمَ عَدَمَهُ فَهُوَ مَرَادُ الْعَدَمِ.

وَعِنْدَ 105 تَوَقُّعِ الْإِلْتِبَاسِ (1/75) فِي الْإِطْلَاقِ يَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ عَلَى
 وَرُودِ الشَّرْعِ بِهِ وَلَمْ يَرِدْ بِهِ. وَهَذَا كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يُقَالُ
 خَالِقُ الْفِرْدَوْسِ وَالْخَنَازِيرِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ قَطْعًا.

وَنُقَلِّ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ جَوَازَ ذَلِكَ بِتَقْيِيدَاتٍ تُزِيلُ الْإِلْهَامَ كَمَا يُقَالُ
 : إِنَّ اللَّهَ أَرَادَ الْمَعْصِيَةَ مَعْصِيَةً لِغَيْرِهِ مَذْمُومَةً قَبِيحَةً مِنْهَا عَنْهَا مُعَاقِبَاتٌ عَلَيْهَا.

وَمِنْ أَمْتِنَا مَنْ فَصَّلَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ : إِنَّ اللَّهَ يُرِيدُ بِالْكَافِرِ الْكُفْرَ، وَبَيْنَ
 قَوْلِهِ : يُرِيدُ مِنْهُ الْكُفْرَ. فَأَجَارَ الْأَوَّلَ وَمَنَعَ الثَّانِي 106.

و 107 اخْتَجَّتِ الْمُعْتَزَلَةُ فِي مَسْأَلَةِ 108 خَلْقِ الْأَعْمَالِ بِالْمَقُولِ وَالْمَنْقُولِ.

101- زيادة من ب، هـ، وفي د، هـ : مرادة الله 104- ب : ولا وقع 107- الواو : زيادة من ب، هـ، د، هـ

102- زيادة من ب، هـ 105- ا : عندنا 108- أ، ب، هـ، د، هـ : مستغلة

103- ب، هـ، د، هـ : كل ما 106- زيادة من : ب، هـ

أَمَّا الْمَقْصُولُ : فَهُوَ أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ لَوْ كَانَ بِخُلُقِ اللَّهِ تَعَالَى لَمَا كَانَ الْعَبْدُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّوَكُّلِ. وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّوَكُّلِ لَكَانَتْ أَفْعَالُهُ جَارِيَةً مَجْرَى حَرَكَاتِ الْجَمَادَاتِ. يَنْتُجُ لَوْ كَانَ فِعْلُ الْعَبْدِ بِخُلُقِ اللَّهِ تَعَالَى 109 لَكَانَتْ أَفْعَالُهُ جَارِيَةً مَجْرَى 110 حَرَكَاتِ الْجَمَادَاتِ.

أَمَّا الصُّغْرَى فَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 109 إِنْ خَلَقَ الْفِعْلَ كَانَ وَاجِبَ الْحُصُولِ وَإِنْ لَمْ يَخْلُقْهُ كَانَ مُمْتَنِعَ الْحُصُولِ فَلَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّوَكُّلِ لِامْتِنَاعِ كَوْنِ الْوَاجِبِ وَالْمُتَمَنِّعِ مَقْدُورَيْنِ.

وَأَمَّا الْكُبْرَى فَظَاهِرَةٌ. ثُمَّ هَذِهِ النِّتِيجَةُ تَصِيرُ صُغْرَى فِي قِيَاسِ كُبْرَاهُ مُقَدِّمَةٌ صَادِقَةٌ وَهِيَ : وَلَوْ كَانَتْ أَفْعَالُهُ جَارِيَةً مَجْرَى حَرَكَاتِ الْجَمَادَاتِ (111) لَمَا جَارَ أَمْرُهُ بِشَيْءٍ وَنَهْيُهُ عَنْ شَيْءٍ وَمَدْحُهُ وَذَمُّهُ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِأَنَّ الْجَمَادَاتِ (111)

وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا يَسْتَحِيلُ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ وَمَدْحُهُ وَذَمُّهُ (112) فَيَنْتُجُ لَوْ كَانَ فِعْلُ الْعَبْدِ بِخُلُقِ اللَّهِ تَعَالَى لَمَا جَارَ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ وَمَدْحُهُ وَذَمُّهُ (112). ثُمَّ يَسْتَنْتَى تَقْيِضُ النَّالِي بِأَنَّ يُقَالَ 113 : لَكِنْ 114 اتَّفَقَ 115 الْعُقَلَاءُ 116 عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ 117 أَمْرُ الْعِبَادِ وَنَهْيُهُمْ وَمَدْحُهُمْ وَذَمُّهُمْ فَيَنْتُجُ تَقْيِضُ الْمَقْدِمِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَأَمَّا الْمَنْقُولُ فَبَيِّنَاتِ 118 مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى تَنْزِيهِهِ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَنْ نَكُونَ مِثْلَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ كَقَوْلِهِ :

[مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ 119] (32).

وَمِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمَالِ إِلَى الْعِبَادَةِ كَقَوْلِهِ : [قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ 120] (33).

109- (أب، ج، د، هـ، ز، ح، ط، ي) تعالى (112، 111) - ساقط من : ج 115 - و : اتفاق 118 - (أب، ج : فَيَاتِ

110 - م، هـ : مجرا 113 - ج، د، هـ : يقول 116 - ب : العلماء 119 - ج : تفاوت

(111، 111) ساقط من : و 114 - ب، هـ : لاغن 117 - و : بجواز 120 - زيادة من ب، ج، د، هـ، و

(32) - (أب، ج، د، هـ، ز، ح، ط، ي) 3

(33) - البقرة 78

[فَمَنْ 121 شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ] (34)، [إِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ] (35).

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَالْجَوَابُ : أَمَّا 122 عَنِ الْأَوَّلِ فَيَمْنَعُ الْكُبْرَى وَهِيَ : قَوْلُهُمْ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُمْكِنًا مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّزَكُّ لَكَانَتْ أَفْعَالُهُ جَارِيَةً مَجْرَى حَرَكَاتِ 123 أَحْمَادَاتٍ وَإِذَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مُكْتَسِبًا لِفِعْلِهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ، فَإِنَّا وَإِنْ لَمْ نَقُلْ يَكُونُ الْعَبْدُ مُوْجِدًا لِأَفْعَالِ نَفْسِهِ، فَإِنَّا نَقُولُ الْعَبْدُ فَاعِلٌ عَلَى جِهَةِ الْكَسْبِ، (1/76) وَلِلْإِشْعَرِيَّةِ فِي تَفْسِيرِهِ قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى عَادَتِهِ بِأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا صَمَّمَ الْعَزَمَ عَلَى الطَّاعَةِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُهَا لَهُ، وَمَتَى صَمَّمَ الْعَزَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ فَكَذَلِكَ وَعَلَى هَذَا التَّفْقِيرِ يَكُونُ الْعَبْدُ كَالْمُوجِدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُوْجِدًا فَلَمْ لَا يَكْفِي هَذَا الْقَدْرُ 124 فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَتَانِيهَا : أَنَّ ذَاتَ الْفِعْلِ وَإِنْ حَصَلَتْ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ 125 كَوْنُهَا طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً صِفَاتٌ تَحْضُلُ لَهَا وَهِيَ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْقَاضِي فَلَمْ لَا يَكْفِي هَذَا فِي صَحَّةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَأَمَّا عَنِ الثَّانِي فَبِالْمُعَارَضَةِ بِالْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وُقُوعِ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ 126 بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْرِهِ 127 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ] (36)، وَقَوْلُهُ : [خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ] (37) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

121- أ : ومن 124- في م : هو : التقدير 127- م : هو : قدرته

122- ساقط من م : هو 125- في ب : هو : ولاكن

123- م : هو : حركة 126- أ : الأعمال

(34)- الكهف 29

(35)- فصلت 39

(36)- الزمر 59

(37)- البقرة 6

قَالُوا : الْعَبْدُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَبِدًّا بِإِدْخَالِ شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِهِ فِي الوجودِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَبِدًّا بِإِدْخَالِ شَيْءٍ مِنْهَا 128 فِيهِ .

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ قَوْلَ الْمُعْتَزَلَةِ لِأَنَّهُمْ لَا يَذْهَبُونَ إِلَّا إِلَى ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَانَ الْعَبْدُ مُضْطَرًّا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا خَلَقَ الْفِعْلَ فِي الْعَبْدِ حَصَلَ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ لَمْ يَخْلُقْهُ فِيهِ 129 اسْتَحَالَ أَنْ يَحْصَلَ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْعَبْدُ مُضْطَرًّا عَاجِزًا فَعَادَ الْإِشْكَالُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ أَنَّهُ يَكُونُ كَالْجَمَادَاتِ فَلَا يَصِحُّ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ وَمَذْجُهُ وَدَمُّهُ .

قَالَ أَبُو الْهَذِيلِ (38) مِنْهُمْ : وَعِنْدَ هَذَا التَّحْقِيقِ ظَهَرَ أَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْكَسْبِ اسْمٌ بِلَا مَعْنَى .

فَقُولُكُمْ : الْعَبْدُ إِذَا صَمَّمَ الْعَزْمَ عَلَى الطَّاعَةِ وَاخْتَارَهَا فَاللَّهُ تَعَالَى يَخْلُقُهَا فَذَلِكَ الْعَزْمُ وَالْإِخْتِيَارُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حُصُولُهُ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ أَوْ لَيْسَ بِقُدْرَتِهِ . فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ قَوْلَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَانَ الْعَبْدُ مُضْطَرًّا وَجَبَتْهُ لَا تَنْدَفِعُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِشْكَالِ . ثُمَّ إِذَا 130 اعْتَرَفْتُمْ بِأَنَّ الْعَبْدَ مُسْتَقِيلٌ بِإِيجَادِ صِفَاتِ 131 الْأَفْعَالِ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي بِقُدْرَتِهِ فِي تَفْسِيرِكُمْ الْكَسْبَ بِالْمَعْنَى الثَّانِي فَقَدْ سَلَّمْتُمْ قَوْلَ الْخَصْمِ لِأَنَّ ذَلِكَ اعْتِرَافٌ بِكَوْنِ الْقُدْرَةِ الْخَادِتَةِ مُؤَثِّرَةً وَالْخَصْمُ لَا يَقُولُ إِلَّا بِذَلِكَ .

ثُمَّ أَجَابَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْمَعْنَى لَمَا كَانَ الْقُرْآنُ حُجَّةً لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْكَافِرِينَ بَلْ حُجَّةٌ لِلْكَافِرِينَ عَلَيْهِ وَالتَّالِي بَاطِلٌ فَالْمَقْدَمُ مِثْلُهُ .

128 - ساقط من ج 130 - زيادة من ب، ج، م، و

129 - ساقط من م، و 131 - ساقط من ب، ج، م، و

(38) - هو أبو الهذيل العلاف (محمد) ت 235 هـ / 850 م متكلم ومفكر معتزلي، ولد بالبصرة ودرس فيها ثم في بغداد - انظر : المنجد في اللغة والأعلام ص 22، كان مولى لعبد القيس، وقد جرى على منهاج السبائيا لظهور أكثر البع منهم، وقضاؤه تشرق تكفره فيها سائر فرق الأمرة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم . انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص 121، 122 .

بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ : هُوَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ لَوْ كَانَ مَا ذَكَرْتُمْ لَكَانَ إِذَا أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِيمَانِ وَنَهَاَهُمْ عَنِ الْكُفْرِ فَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا لَهُ كَيْفَ نَأْمُرُنَا بِالْإِيمَانِ وَقَدْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِنَا وَكَيْفَ تَنْهَانَا عَنِ الْكُفْرِ وَقَدْ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى (1/77) فِينَا إِذِ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ 132 تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَأَمَّا بَيَانُ انْتِفَاءِ النَّالِي 133 فَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 134 أَنْزَلَ الْقُرْآنَ لِيَكُونَ حُجَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ لَا أَنْ يَكُونَ حُجَّةً لَهُمْ وَإِلَّا لَكَانَ تَمَسُّكَ الْعَرَبِ بِمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْآيَاتِ مِنْ أَقْسَى 135 الدَّلَائِلِ الْبَادِحَةِ 136 فِي بُرْءِيهِ عَلَيْهِ 137 السَّلَامُ. وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا عَلِمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا عِبَرُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ (136 مِنْ الْمَعْنَى 138).

أَجَابَ الْكَاتِبِيُّ (39) : / يَا نَاصِي 139 لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَبْدَ إِنْ كَانَ مُسْتَقِيلًا بِإِجَادِ شَيْءٍ فَفُضِدَ سَلْمُنَا قَوْلَ الْمُعْتَبِرَةِ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ تَصْمِيمُ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ أَنْ لَوْ كَانَتْ ذَاتُ الْفِعْلِ وَاقِعَةً بِفُتُورَةِ الْعَبْدِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ (40).

وَأَجَابَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ مِنْ وَجْهَيْنِ : الْأَوَّلُ هُوَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّكُمْ تَسَلِّمُونَ أَنَّ جَمِيعَ مَا عَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى 140 أَنَّهُ يُوجَدُ فَهُوَ وَاجِبُ الْوُقُوعِ. وَجَمِيعَ مَا عَلَّمَ اللَّهُ 141 تَعَالَى 140 أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فَهُوَ مَمْتَنِعُ الْوُقُوعِ.

وَاللَّهُ تَعَالَى 140 عَالِمٌ بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ فَيَعْلَمُ أَنَّهَا يُوجَدُ (142) وَأَنَّهَا لَا يُوجَدُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَفْعَلُ الْعَبْدُ إِمَّا أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى 143 أَنَّهُ يُوجَدُ (142) أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ. وَعَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ يَكُونُ وَاجِبُ الْوُقُوعِ. وَعَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي يَكُونُ 144 مَمْتَنِعُ الْوُقُوعِ. فَجَمِيعُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ أَلْزَمَ لَكُمْ 145.

132- ساقط من م، وفي ب، ج، المذكورات 136- م، و؛ القاض 140- أ، ب، ج، م، و؛ تنلي

133- و؛ والنالي 137- ج، م، و؛ صلى الله عليه وسلم 141- ساقط من ب

134- ساقط من م، و (138، 138)- ساقط من م، و (142، 142)- ساقط من ج

135- م، و؛ اقترأ 139- و؛ أنا 143- أ، ب، ج، م، و؛ تنلي

144- ساقط من م، و 145- 1؛ لازم عليكم. وفي ج، م، و؛ الزم عليكم

(39)- سبق ذكره

(40)- الكلام بتصريف من شرح المحصل للكاتبي، الورقة (1/260) مع، ج، م، و رقم 1757 د

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : هُوَ أَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى الْفِعْلِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ رَاجِحًا عَلَى الدَّاعِي إِلَى التَّركِ أَوَّلًا 146. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَجِبَ حُصُولُ الْفِعْلِ لَا مَحَالَةَ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي امْتَنَعَ حُصُولُ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ دَاعِي الْفِعْلِ إِمَّا مُسَاوِيًا لِدَّاعِي التَّركِ أَوْ مَرَجُوحًا. وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ يَمْتَنِعُ الْفِعْلُ لِكِنَّ 147 لَا يَخْلُو 148 عَنْ أَحَدِهِمَا لَا مَمْتَنَاعُ الْخُلُوعِ عَنِ النَّقِيطَيْنِ قَالِ الْفِعْلُ إِمَّا وَاجِبَ الْحُصُولِ أَوْ مُمْتَنِعَ الْحُصُولِ. وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَكُونُ لِلْعَبْدِ تَأْثِيرٌ فِي الْفِعْلِ أَوْ التَّركِ فَكَانَ مَجْبُورًا مُضْطَرًّا. وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ عُمَا اللَّذَانِ خَلَقَا لِحَي 149 الْمُعْتَرِكةِ وَلَوْلَاهُمَا كَمَا قَالَ بَعْضُ الْأَذَكِيَاءِ مِنْهُمْ : لَتَمَتِ الرِّسَالَةُ 150 لَنَا (41).

تَنْبِيْهُ : قَالَ شَرْفُ الدِّينِ : / الْوَاقِعُ فِي سُنَّةِ اللَّهِ تَعَالَى 151 فِي (42) حُصُولِ الْفِعْلِ مِنَ الْعَبْدِ أَنَّ (43) اللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ لَهُ الْأَعْضَاءَ عَلَى وَجْهِ يَسْتَعِدُّ كُلُّ عَضْوٍ (44) لِحُصُولِ ذَلِكَ الْأَثَرِ الْمُعَيَّنِ مِنْهُ كَأَسْتَعْدَادِ الْيَدِ لِلْبَطْشِ وَالرَّجْلِ لِلْمَشْيِ وَالْعَيْنِ لِلنَّظَرِ.

فَإِذَا خَطَرَ بِبَالِهِ أَمْرٌ وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ مُلَائِمٌ لَهُ أَوْ مُنَافِرٌ تَرْتَّبَ لَهُمْ وَهُوَ أَوَّلُ دَرَجَاتِ الْقَعْدِ. فَإِذَا تَأَكَّدَ قَصْدُهُ لِإِقَاعِهِ أَوْ تَرَكَهُ حَارَ حَارِمًا 152 وَحِينَئِذٍ أَجْرَى اللَّهُ نَعَالِي 153 عَادَتَهُ بِإِمْدَادِهِ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى 153 : [مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ] (45). وَقَالَ (1/78) تَعَالَى : [وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَبَّحْنَا لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا] (46) ثُمَّ قَالَ : [كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا] (47). فَتَرْتَّبَ الْإِمْدَادُ عَلَى الْإِرَادَةِ مِنْهُمْ إِذَا شَاءَ. وَذَلِكَ الْإِمْدَادُ هُوَ الْمَعْبُورُ عَنْهُ بِالتَّوْفِيقِ وَالْإِحْدِلَانِ. وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَعْلَمُ (48).

146- ج : أولى 149- في كل النسخ : إلنا .

147- ب هو : لكن 150- أ ب : الدقة ج : الرئاسة. وفي المحصل ص 144 : لثم الدقة لنا

148- أ ب ج د هـ : لا يخلو 151- أ ب ج د هـ : تعالى 152- أ ب ج : شرح المعالم : عزما

153- أ ب ج د هـ : تعالى

(41)- تلك مختطفات من كلام الرازي. انظر : المحصل ص 144. (42)- في شرح المعالم : (-) في. انظر : الورقة

(180/ب). (43)- في نفس المرجع : لأن (44)- نفس المرجع : (-) منها. (45)- الإسراء 18. (46)- الإسراء 19.

(47)- الإسراء 20. (48)- شرح المعالم للرازي/ تأليف شرف الدين. الورقة (180/أ) .

154 ثُمَّ قَالَ ((وَأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَسْتَقِيلُ بِإِدْرَاكِ كَوْنِ الْفِعْلِ أَوْ التَّارِكِ مُتَعَلِّقُ
الْمُؤَاخَذَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا تَحْسِينَ وَلَا تَقْبِيحَ عَقْلًا)).

أَقْرُلْ هَذَا الْكَلَامَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَجِبُ الْإِيمَانُ
بِهَا، فَيَكُونُ حُكْمُهُ فِي الْأَعْرَابِ 155 وَوُجُوبِ الْإِعْتِقَادِ كَحُكْمِهَا.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 156 مُلَقَّبَةٌ بِمَسْأَلَةِ 156 التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ. وَتُذَكَّرُ 157
فِي الْأَصْلَيْنِ مَعَ إِيْتِاقِهَا بِهَمَّا. أَمَّا تَعَلُّقُهَا بِأَصْلِ 158 الدِّينِ فَلِأَنَّهَا مُفْرَعَةٌ عَلَى وَقُوعِ
الْفِعْلِ مِنَ الْقَبْدِ، وَلَا وَقُوعِهِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مُوجِدًا فَلَا قَبِيحَ، وَإِلَّا فَالْقَبِيحُ
مَوْجُودٌ. فَإِذَا حَقَّقْتَ الْأَشْعَرِيَّةَ أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ وَجَبَ
نَفْيُ الْقَبِيحِ 159 بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِ الْفِعْلِ أَوْ صِفَتِهِ وَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ هُوَ
الْمَقُولُ 160 فِيهِ لَا تَفْعَلُوهُ. وَالتَّحْسَنُ مَا قَبِلَ فِيهِ افْعَلُوهُ.

وَهَذَا هُوَ الْمُنَاسِبُ لِذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ 156 إِثْرَ الَّتِي قَبَّلَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَأَمَّا تَعَلُّقُهَا بِأَصْلِ الْفِقْهِ 161 فَلِأَنَّ الْبَحْثَ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ يَتَعَلَّقُ بِالنَّظَرِ فِي
الْحَاكِمِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمُحْكُومَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَكْلُوفُ، وَالْمُحْكُومَ فِيهِ وَهُوَ الْفِعْلُ
وَالتَّارِكُ.

فَإِذَا حَقَّقَ الْأُصُولِيُّونَ 162 مِنَ الْأَشَاعِرَةِ أَنَّ الْحَاكِمَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَطْ
وَجَبَ أَلَّا يَكُونَ لِلْعَقْلِ حُكْمٌ الْبَيِّنَةُ 163؛ فَلَا يَكُونُ لَهُ فِي الشَّرْعِيَّاتِ تَحْسِينٌ وَلَا تَقْبِيحٌ.
وَالْعَقْلُ فِي اللُّغَةِ الْعِلْمُ. عَلِمْتُ الشَّيْءَ وَعَقَلْتُهُ مَعْنَى وَاحِدٍ. وَقَدْ نَقَلَ عَنِ الْخَلِيلِ (49)

154- زيادة من ج، م، و 158- ب : بأصول 162- م، و : الأصوليين

155- ب، م، و، و () و 159- أ : القبح 163- و : البينة

156- أ، ب، ج، م، و : المسئلة 160- ب : ما قيل

157- ج : وذكر، في م، و : ونذكر 161- م، و : الفعل
(49)- سبق ذكره

أَنَّهُ سُبُلَ عَنِ الْعَقْلِ فَقَالَ هُوَ الْعِلْمُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ عُقَالِ الدَّابَّةِ، وَسُمِّيَتْ الصِّفَةُ الَّتِي تَشْتَبُهٗا 164 لِلْإِنْسَانِ الْعَاقِلِ بِالْعَقْلِ لِأَنَّهَا تَعْقِلُ النَّفْسَ وَتَمْنَعُهَا مِنْ هَوَاهَا. فَأَصْلُهُ فِي الرُّوحِ مَا ذُكِرَ، ثُمَّ اسْتَعْبِرَ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ اُخْتَلَفَ 165 النَّاسُ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا. فَنُقِلَ عَنْ مَالِكٍ 166 وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْعَقْلَ نُورٌ يُمَيِّزُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ. وَنُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ أَلَهُ التَّسْيِيرَ وَيَنْتَقِضُ بِالْحَوَاسِّ. وَنُقِلَ صَاحِبُ الْمَوَاقِفِ (50) عَنِ الشَّيْخِ أَنَّ الْعَقْلَ : هُوَ الْعِلْمُ بِبَعْضِ الصَّرُورِيَّاتِ. وَنُقِلَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي الْبَرْهَانِ (51) عَنِ الْحَاسِبِيِّ أَنَّهُ قَالَ : الْعَقْلُ غَرِيزَةٌ يَنْهَى بِهَا دَرْكُ الْعُلُومِ وَلَيْسَتْ مِنْهَا.

قَالَ الْإِمَامُ : / وَلَمْ يَحْمَ 167 عَلَيْهِ مِنْ عُلَمَائِنَا غَيْرُ الْحَاسِبِيِّ / (51). وَأَمَّا مَحَلُّهُ فَقَدْ عَيَّنَهُ الشَّرْعُ. قَالَ تَعَالَى 168 : [أَفَلَمْ تَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا] (52).

(1/79) وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

(إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْفَةً (53) 169 إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ إِلَّا وَهِيَ 170 الْقَلْبُ) (54).

164- أ، م، و : ثبتت 166- أ، ب، ج، م : ملك 168- أ، ب، ج، م، و : تعالى 170- م، و : وهو

165- ب، ج، م، و : اختلفت 167- أ : يسوم. وفي ج، م، و : يسرم 169- أ، ب، م : بضغة (50)- لقد عزا ابن العربي له نفس المعنى- انظر : الحصول في علم الأصول اللوحة (4) ميكروفيلم رقم (1175)

ج، ع، ر (51)- البرهان الورقة (10/ب) ج 1 مع ج، ع، ر. رقم 1832

(52)- الحج 44

(53)- الشطعة من اللحم، انظر : صحيح البخاري ج 1 م 1 ص 36/ إدارة الطباعة المنيرية

(54)- صحيح البخاري ج 1 م 1 ص 19، ب : فضل من استبرأ لدينه، ضمن الحديث رقم 51

، صحيح مسلم ج 3 ص 1220، ك : المساقاة، ب : أخذ الحائل وترك الشبهات،

رقم الحديث : 107

وَالِي هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ 171 وَالْمُسْكِلُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
 مَحَلُّهُ الرَّأْسُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُتَزَلِّةِ، وَيُنَبِّئُنِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ مَسْأَلَةُ 172 فِقْهِيَّةٌ :
 وَهِيَ أَنَّ مَنْ شَجَّ 173 رَجُلًا مَوْضِحَةً (*) فَذَهَبَ عَقْلُهُ لِرَمَاهُ عِنْدَ مَالِكٍ 174 دِيَّةٌ 175
 الْعَقْلُ وَأَرَشَ 176 الْمَوْضِحَةَ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ عَلَيْهِ مَنَفْعَةٌ لَيْسَتْ فِي عَضْرِ الشَّجَةِ.
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَيْهِ دِيَّةُ الْعَقْلِ فَقَطْبٌ لِأَنَّهُ لَمَّا أَتْلَفَ عَلَيْهِ الْعَقْلُ الَّذِي هُوَ
 مَنَفْعَةٌ فِي الْعَضْرِ الْمَشْجُوجِ دَخَلَ أَرَشُ الشَّجَةِ فِي الدِّيَّةِ.
 وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ 174 فِي النَّظَرِ بِدَلِيلِ 177 مَا تَقَدَّمَ مِنْ
 الْآيَةِ وَالْخَبَرِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : ((وَأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَسْتَقِلُّ بِإِدْرَاكِ كَوْنِ الْفِعْلِ أَوْ
 التَّرِكِ مُتَعَلِّقَ الْمُؤَاخَذَةِ الشَّرْعِيَّةِ)).

فَيَعْنِي أَنَّ أَفْعَالَ الْعُقَلَاءِ لَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ فِيهَا بِحَسَنِ وَلَا بِقَبِيحٍ 179 عَلَى
 قَعْنَى أَنَّ الْحَسَنَ مِنْهَا يَقْضَى فِيهِ الْعَقْلُ بِثَوَابٍ فَاعِلِهِ فَيَكُونُ وَاجِبًا أَوْ مَنُودًا
 وَالْقَبِيحُ مِنْهَا يَقْضَى فِيهِ 180 بِعِقَابِهِ إِنَّ تَأَكَّدَ الْقُبْحُ وَإِلَّا فَيَكُونُ مَكْرُوهًا فَلَا وَجُوبَ
 وَلَا نَدَبَ 181، وَلَا تَجْرِمُ، وَلَا كَرَاهِيَّةَ مُجَرَّدِ الْعَقْلِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ (55).

171- أ، ب، ج، هـ، م، ن، ملك؛ 174- أ، ب، هـ، م، ن، ملك؛ 177- و؛ والدليل 180- ساقط من؛ م، هـ،

172- أ، ب، ج، هـ، م، ن؛ مسألة 175- ج، هـ، م، ن؛ دية 178- و؛ 181- ج، هـ، و؛ ولا نذب

173- ج، هـ، م، ن؛ ينتج 176- ساقط من ج، هـ، م، ن؛ 179- ب، ج؛ يفتح

(*)- الموضحة: بكسر الضاد ما أوصع، أي أظهر العظم وأزال السائر الذي يسجبه وهو الجلد وما تحته من

اللحم، وهي لا تكون إلا في الرأس والجبهة والخصدين...

انظر: الثمر الداني (شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني) / جمع الشيخ صالح عبد السميع الآبي للأزهري ص

579 طبع؛ مطبعة ومكتبة المنار - تونس

(55)- انظر: الملل والنحل / الشهرستاني- تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل مؤسسة الحلبي ج 1 ص 45

سَمَ الْحُسْنُ تَقْدِيرُ أَذِيهِ كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ 182 يَكُونُ مُلَاقًا لِلطَّبْعِ
وَالْقَبِيحُ 183 كَوْنُهُ بِحَيْثُ يَكُونُ مُنَافِرًا لَهُ. فَاللَّذَةُ 184 وَالسُّرُورُ وَمَا يُؤْدِي إِلَيْهِمَا
مُلَاقًا، وَالْأَلَمُ وَالْغَمُّ وَمَا يُؤْدِي إِلَيْهِمَا مُنَافِرًا. وَالْفَرْقُ بَيْنَ اللَّذَةِ وَالسُّرُورِ أَنَّ اللَّذَةَ
لِلْبَدَنِ وَالسُّرُورَ لِلْقَلْبِ وَكَذَا الْأَلَمُ وَالْغَمُّ وَاللَّذَةُ وَالسُّرُورُ وَدَفْعُ الْهَمِّ وَالْغَمِّ هَذِهِ
الْأَشْيَاءُ مَحْبُوبَةٌ لِذَاتِهَا وَإِلَّا لَزِمَ الدَّوْرُ أَوْ 185 التَّسْلُسُ.

وَكَذَا دَفْعُ اللَّذَةِ وَالسُّرُورِ؛ أَهْنِي أَنْهُمَا يَكُونَانِ 186 مَبْغُوضَيْنِ
لِدَاتِيهِمَا 186. وَأَمَّا مَا يَغَايِرُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَإِنَّمَا يَكُونُ مَحْبُوبًا أَوْ مَبْغُوضًا لِإِفْضَائِهِ
إِلَيْهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَتَقُولُ: الْعَقْلُ مُسْتَقِيلٌ بِإِدْرَاكِكَ الْمَلَأَمَةِ وَالْمُنَافَرَةِ
يَذُونُ الشَّرْعَ وَكَذَلِكَ إِدْرَاكُ صِفَةِ الْكَسَالِ أَوْ النَّقْصِ كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ. فَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ
بِهَذَا الْمَعْنَى عَقْلِيَّانِ.

وَقَدْ يُرَادُ بِالْحُسْنِ: كَوْنُ الْفِعْلِ مُوجِبًا لِلْمَدْحِ فِي الدُّنْيَا وَالتَّوَابِ فِي
الْآخِرَةِ وَبِالْقُبْحِ كَوْنُهُ مُوجِبًا لِلذَّمِّ فِي الدُّنْيَا وَالْعِقَابِ فِي الْآخِرَةِ؛ فَهَذَا بِهَذَا الْمَعْنَى
شَرْعِيَّانِ عِنْدَنَا.

أَيُّ لَيْسَ كَوْنُهُمَا كَذَلِكَ لِأَجْلِ صِفَةِ عَائِدَةٍ إِلَى الْأَفْعَالِ بَلْ هُوَ مَحْضٌ حُكْمٌ
الشَّرْعِ وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ حَسَنَةٌ وَقَبِيحَةٌ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ لَا مِنْ
جِهَةِ 187 الشَّرْعِ (56).

فَرَعَسُوا أَنَّ مِنْهَا (188 مَا يَدْرِكُهُ الْعَقْلُ 188) بِالضَّرُورَةِ كَحُسْنِ الصِّدْقِ
النَّافِعِ وَالْإِيمَانِ، وَقُبْحِ الْكَذِبِ الضَّارِّ وَالْكُفْرَانِ (189/80) وَمِنْهَا مَا يَدْرِكُهُ (189) بِالنَّظَرِ
كَحُسْنِ الصِّدْقِ الضَّارِّ وَقُبْحِ الْكَذِبِ النَّافِعِ.

182- و؛ حيث 185- و؛ و؛ (188، 188) - و؛ ما يدرك للعقل

183- م؛ و؛ والتبج 186- 1؛ لذاتهما (189، 189) - ساقط من؛ ج

184- م؛ و؛ باللذة 187- زيادة من؛ ج؛ م؛ و

(56) - انظر؛ الملل والنظم؛ الشهرستاني - تحقيق؛ عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 45

وَنَارَةً 190 يَقِفُ عَنْ إِدْرَاكِهِ (189) إِلَّا بِإِتِّبَاءِ الشَّرْعِ كَحُسْنِ صَوْمٍ آخِرِ 191
يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ وَقُبْحِ صَوْمٍ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَوَّالٍ.

وَقَضَوْا 192 بِأَنَّ الشَّارِعَ فِي هَذَا النَّوْعِ مُخَيَّرٌ عَنْ حَالِ الْخَلِّ إِلَّا أَنَّهُ أَثَبَتْ
فِيهِ حُكْمًا.

قَالُوا : كَالْحَكِيمِ الَّذِي يُخَيِّرُ بَيْنَ هَذَا الْعِقَارِ حَارًّا أَوْ بَارِدًا. ثُمَّ اخْتَلَفُوا
فَذَهَبَ الْقَدَمَاءُ مِنْهُمْ : إِلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ حَسَنَةٌ وَقَبِيحَةٌ لِذَاتِهَا.

وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ : بِالصِّفَةِ، كَالصَّوْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى كَسْرِ الشَّهْوَةِ الْمُقْتَضِي
عَدَمَ الْمُسَدَّةِ وَكَالزَّيْنِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى اخْتِلَاطِ الْأَنْسَابِ الْمُقْتَضِي تَرْكَ تَعَاهُدِ الْأَوْلَادِ
وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ :

الْقَبِيحُ مِنَ الْأَفْعَالِ قَبِيحٌ لِصِفَةِ تَقْتَضِيهِ، وَالْحَسَنُ مِنْهَا حَسَنٌ لِذَاتِهِ لِأَنَّهُمْ
يَرَوْنَ أَنَّ الدَّوَاتِ مُتَسَاوِيَةٌ وَالتَّمْيِيزُ إِنَّمَا هُوَ بِالصِّفَاتِ، فَلَوْ قَبِحَ الْفِعْلُ لِذَاتِهِ لَزِمَ
قُبْحُ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى 193 لِمُتَسَاوِيِ الْأَفْعَالِ عِنْدَهُمْ فِي الدَّوَاتِ.

وَقَالَ الْجَبَّائِيُّ 194 وَاتَّبَاعُهُ : الْفِعْلُ يَحْسَنُ أَوْ يَقْبَحُ بِوَجْهِهِ وَاعْتِبَارِ
كَضَرْبِ الْيَتِيمِ يَحْسَنُ إِنْ كَانَ لِلتَّأْدِيبِ وَيَقْبَحُ إِنْ كَانَ لِلتَّعْذِيبِ.

فَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَنَقُولُ : الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَفَسَادِ
مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّ مِنْ صَوَرِ النِّزَاجِ قُبْحُ 195 تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ إِذْ هُوَ جَائِزٌ عِنْدَ
أَهْلِ السُّنَّةِ قَبِيحٌ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ.

194- أ، ب، ج، م، و : الجبائي

192- و : وقصد

190- و : وناراً

195- زيادة من ب، ج، م، و

191- أ، ب، ج، م، و : وآخر 193- أ، ب، ج، م : تعالى

فَنَقُولُ : لَوْ كَانَ قَبِيحًا لَمَا فَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالتَّالِي بَاطِلٌ قَالِمُقَدِّمٌ مِنْهُ.
 أَمَّا الشَّرْطِيَّةُ فظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا بُطْلَانُ التَّالِي 196 فَلِإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَلَّفَ
 الْكَافِرَ بِالْإِيمَانِ بِالْإِجْمَاعِ، فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ اسْتَحَالَ مِنْهُ الْإِيمَانُ.
 فَإِذَا تَكْلِيفُ الْكَافِرِ بِالْإِيمَانِ تَكْلِيفٌ 197 بِالْمُحَالِ، (198) وَالتَّكْلِيفُ
 بِالْمُحَالِ (198) تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ وَهُوَ قَبِيحٌ عِنْدَهُمْ.
 وَأَيْضًا لَوْ كَانَ الْفِعْلُ يَقْتَضِي الْحُسْنَ لِذَاتِهِ أَوْ لِحَقِّهِ لَأَرَمَهُ لِذَاتِهِ لَمَا
 اخْتَلَفَ الْفِعْلُ الْوَاحِدُ فَكَانَ مَرَّةً حَسَنًا وَمَرَّةً قَبِيحًا. أَمَّا الْمَلَرَمَةُ فَلِاسْتِحَالَةٍ 199
 انْتِكَالِ اللَّارِمِ لِلشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ سَوَاءً كَانَ بَوْسَطٍ أَوْ بَغِيرٍ وَسَطٍ.
 وَأَمَّا بَيَانُ بُطْلَانِ التَّالِي : فَإِنَّ الْكَذِبَ قَبِيحٌ وَقَدْ يَحْسُنُ فَإِنَّهُ يَجِبُ إِذَا
 كَانَ فِيهِ عِصَّةُ نَبِيٍّ مِنْ ظَالِمٍ.
 وَأَيْضًا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاجْتَمَعَ النِّفْيَانُ.
 بَيَانُ الزُّرْمِ : هُوَ أَنَّ مَنْ قَالَ لَا كَذِبَ غَدًا فَهَذَا 200 خَبَرٌ لَا يَخْلُوا 201 عَنِ
 الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، لِأَنَّهُ إِنْ وَقَعَ مِنْهُ الْكَذِبُ فِي الْغَدِ يَلْزَمُ قُبْحُ 202 قَوْلِهِ :
 لَا كَذِبَ غَدًا، إِذَا الْمُسْتَلَزَمُ لِلْقَبِيحِ قَبِيحٌ، وَيَلْزَمُ حُسْنُهُ لِصِدْقِهِ فَيَجْتَمِعُ 203
 النِّفْيَانُ. قِيلَ عَلَى الْأَوَّلِ : لَا نُسَلِّمُ بُطْلَانُ التَّالِي إِذَا لَا يَتَعَيَّنُ الْكَذِبُ فِي الصُّورَةِ
 الْمَذْكُورَةِ لِخَلَاصِ النَّبِيِّ 204 لِأَنَّهُ كَانَ 205 خَلَاصِهِ بِالْمَعَارِضِ 206 سَلَمْنَا تَعْيِينَهُ 207

207- أ ب ج : انعيته

202- ب ج هـ : كذب

196- و : التالى

203- د هـ : فتجتمع

197- و : تكليفه

(198، 199)- ساقط من ا و : ج : (+) صلى الله عليه وسلم

199- د هـ : فلا استحالة

205- د هـ : للمكان

200- د هـ : فهو

206- أ ب : بالمعارض

201- أ ب د هـ : لا يخلوا

وَلَكِنْ 208 (1/81) لَا تَسْلِمُ حُسْنَهُ بَلْ هُوَ قَبِيحٌ لَكِنَّا 209 إِنْ تَكُنَّا لَهُ لَانَ الْقُبْحَ
النَّاشِءَ مِنْ تَرْكِهِ أَهْطَمُ، أَوْ نَقُولُ: الْحَسَنُ خَلَاصُ النَّبِيِّ اللَّارِمِ لِلْكَذِبِ، وَحُسْنُ اللَّارِمِ
لَا يُوجِبُ حُسْنَ الْمَلْزُومِ، أَوْ نَقُولُ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَمِلًا 210 عَلَى صِفَتَيْنِ
إِحْدَاهُمَا تَقْتَضِي الْحُسْنَ وَالْأُخْرَى تَقْتَضِي الْقُبْحَ 211.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: هُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنْ التَّسَجُّأَ إِلَى حَيْثُ لَا تَكُونُ
الْمَعَارِضُ 212 كَافِيَةً نَقِينَ الْكَذِبِ.

وَعَنِ الثَّانِي: أَنْ 213 إِنْ تَكَابَهُ وَاجِبٌ فَلَوْ كَانَ قَبِيحًا (214 لَكَانَ
حَسَنًا) 214 قَبِيحًا لِذَاتِهِ، أَوْ لِصِفَةِ لَزَمَةِ لِذَاتِهِ وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَعَنِ الثَّلَاثِ: حُسْنُ اللَّارِمِ يَقْتَضِي حُسْنَ الْمَلْزُومِ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ
إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ عَقْلًا عِنْدَهُمْ.

وَعَنِ الرَّابِعِ: أَنْ تَنَافِيَ اللَّوَارِمُ يَقْتَضِي تَنَافِيَ الْمَلْزُومَاتِ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ
مَلْزُومٌ مُحَالٌ مَحَالًا بِالضَّرُورَةِ.

لَا يُقَالُ إِنْصَافَ 215 الْفِعْلِ بِصِفَةِ اقْتَضَتْ حُسْنَهُ ثُمَّ زَالَتْ وَاتَّصَفَ 216
بِأُخْرَى تَقْتَضِي قُبْحَهُ.

لَا تَأْتِي نَقُولُ: ذَلِكَ بَاطِلٌ إِذَا افْرَضُ أَنَّ الصِّفَةَ لَزِمَتْ، فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ
التَّعْدِيرُ. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ مَذَاهِبِ جَمِيعِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْعَقْلَ لَوْ كَانَ مُدْهِمًا
لِلْأَحْكَامِ لَرَمَ التَّعْذِيبُ 217 عَلَى 218 مَبَاشَرَةٍ بَعْضُ الْأَفْعَالِ وَتَرَكَ بَعْضَهَا قَبْلَ
الْبَيْعَةِ، وَاللَّارِمُ بَاطِلٌ.

216- 1: انصفت، ج؛ هـ؛ و؛ واتصلت

208- ب؛ و؛ ولاكن 212- م؛ هـ؛ المعارضة

217- ب؛ النقد

209- م؛ هـ؛ لاكن 213- ساقط من؛ ج؛ هـ؛ و

218- 1: بمباشرة،

210- م؛ هـ؛ ممثلا (214، 214)- ساقط من؛ ج؛ هـ؛ و 218- 1: بمباشرة،

211- ج؛ هـ؛ و؛ القبيح 215- أ؛ ج؛ انصفت

أَمَّا الْمَلَأَمَةُ فَلِتَحَقِّقِ الْوُجُوبَ 219 وَالتَّخْرِيمَ 220 قَبْلَ الْيَقِينَةِ (221) عَلَى
ذَلِكَ التَّقْدِيرِ وَهِيَ يَسْتَلِزِمَانِ التَّعْذِيبِ عِنْدَهُمْ وَلَا يُجَوِّزُونَ 222 الْعَفْوَ مِنَ الْكِبَائِرِ
قَبْلَ النَّوْبَةِ.

وَأَمَّا بَطْلَانُ اللَّارِمِ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: 223 [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ
رَسُولًا] (57).

فَإِنْ قَالُوا: الْمَقْصُودُ بِالرَّسُولِ الْعَقْلُ، قُلْنَا: خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلَا يَصَارُ إِلَيْهِ
بِمُجَرَّدِ الْإِحْتِمَالِ. قَالُوا: لَوْ كَانَ الشَّيْءُ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا مُضَافًا إِلَى الشَّرْعِ لَمَّا 224
حَكَمَ بِفُسْحِ الظُّلْمِ وَالْكَذِبِ، وَحُسْنِ الْعَدْلِ وَالصِّدْقِ، مَنْ لَا يَقُولُ بِالشَّرْعِ لَا نِتِفَاءَ
الْمُوجِبِ. لَكِنَّ 225 التَّالِيَّ بَاطِلٌ فَيَبْطُلُ 226 الْمَقْدَمُ.

-لَا نَكُلُّ وَاحِدٍ سِوَاءَ كَانَ مُعْتَقِدًا لِلشَّرْعِ أَوَّلًا، يَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الظُّلْمَ
وَالْكَذِبَ قَبِيحٌ، وَالْعَدْلُ وَالصِّدْقُ حَسَنٌ.

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ بَطْلَانَ التَّالِيِ، وَمَا ذَكَّرْتُمُوهُ مِنَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ لِكُلِّ
وَاحِدٍ سِوَاءَ اعْتَقَدَ الشَّرْعَ أَوَّلًا، إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ حُصُولَ الْمَلَأَمَةِ وَالْمُنَافَرَةِ
لِلطَّبِيعَةِ فَمُسَلَّمٌ وَنَحْنُ لَا نُنَازِعُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِهِ غَيْرَهُ فَهُوَ مَمْنُوعٌ.

نُسَمِّ 227 قَالَ: ((وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ))

225- ب: هو: لاكن

222- م: هو: ولا يجوز

219- م: هو: الواجب

226- ب: فيبطل

223- أ: ب: م: هو: نعلى

220- ساقط من ج

227- زيادة من: م: هو

(221، 222)- ساقط من ج 224- م: هو: لم

(57)- الاسراء 15

أَقُولُ: يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ (221) أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ
 سُبْحَانَهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْهَا شَيْءٌ لِما 228 تَقَدَّمَ مِنَ الْبُرْهَانِ عَلَى أَنَّهُ قَائِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ،
 فَإِنْ شَاءَ فَعَلَ (229) وَإِنْ لَمْ يَشَأْ (229) لَمْ يَفْعَلْ (1/82) فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ مُرَاعَاةُ 230
 الْمَصَالِحِ لِعِبَادِهِ لَا الدِّينِيَّةِ، وَلَا الدُّنْيَوِيَّةِ. فَالْثَوَابُ مِنْهُ فَضْلٌ، وَالْعِقَابُ مِنْهُ عَذْلٌ [لَا
 يُسْتَلُّ عَسَا يَفْعَلُ وَهُمْ يَسْأَلُونَ] (58). هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ. وَخَالَفَهُمُ الْمُعْتَزِلَةُ
 فَأَوْجَبُوا رِعَايَةَ الْأَصْلَحِ لِلْعِبَادِ (59).

وَأَوْجَبُوا اللَّطْفَ، وَهُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يُفِيدُ تَرْجِيحَ الدَّاعِيَةِ إِلَى أَحَدِ
 الطَّرَفَيْنِ عَلَى الدَّاعِيَةِ إِلَى الْآخِرِ 231 مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَهِيَ 232 إِلَى حَيْدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ 233
 وَأَوْجَبُوا إِكْمَالَ 234 عَقْلِ مَنْ أَرَادَ تَكْلِيفَهُ وَإِقْدَارَهُ.

وَأَزَاحَةَ الْعِلَلِ عَنْهُ، الَّتِي تَمْنَعُهُ مِنْ أَدَاءِ مَا كَلَّفَ بِهِ حَتَّى لَوْ أُخِلَّ
 بِذَلِكَ 235 لَكَانَتْ لَهُمْ خُصُومَةٌ وَمُطَالَبَةٌ بِمَا 236 هُوَ حَقٌّ لَهُمْ عَلَيْهِ. تَعَالَى 237 اللَّهُ
 عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوءًا كَبِيرًا.

فَقَدْ صَدَقَ فِيهِمْ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الْقَدَرِيَّةُ خُصَمَاءُ
 اللَّهِ فِي الْقَدْرِ) (60).

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِ مَذْهَبِهِمُ النَّصُّ، وَالْمَعْقُولُ.

228- و : هما 232- و : أن ينتهي 236- و : ما

(229، 229)- م : و : وإن شاء 233- ج : م : و : إلا 237- أ : ب : ج : م : و : تعالى

230- أ : ج : م : و : مراعات 234- أ : و : كمال 238- ج : قوله صلى الله عليه وسلم

231- ج : م : و : الأخرى 235- ج : به

(58)- الأنبياء : 23

(59)- انظر : المال والنمل / الشهرستاني - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 45

(60)- ورد عنه صلى الله عليه وسلم «مجوس أمّتي الذين يقولون لا قدر» (إن مجوس هذه الأمة الكاذبون

بإفطار الله)- انظر : سنن ابن ماجه ج 1 ص 35 دار احياء التراث العربي المقدمة : ب : القدر، ر : 92

وورد كذلك (إذا كان يوم القيامة جمع الناس في صعيد واحد فينادي منادي يسمع الأولين والآخرين : أئمن

خصماء الله؟ فيقوم القدرية)- انظر : الأذكار / شرح أصول اعتقاد أهل السنة م 2 ج 4 ص 633، ر : 1132

أَمَّا الْمَعْقُولُ فَنَقُولُ : لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ 239 لَمَا خَلَقَ الْكَافِرَ
الْفَقِيرَ 240 لِأَنَّ الْأَصْلَحَ 239 كُهُ الْأَ يَخْلُقُهُ حَتَّى 241 لَا يَكُونُ مُعَذِّبًا فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ. وَالتَّالِي ظَاهِرُ الْفَسَادِ، فَيَبْطُلُ الْمُقَدَّمُ. وَأَيْضًا الْأَصْلَحُ 239 لِلْعِبَادِ أَنْ يَخْلُقُوا
فِي الْجَنَّةِ، وَأَنْ يَنْعَمُوا بِالمُسْتَهَيَّاتِ الْحَسَنَةِ. فَلَوْ كَانَتْ رِعَايَةُ 242 الْأَصْلَحِ 239 وَاجِبَةً
لَوَجِبَ خَلْقُ الْعِبَادِ فِي الْجَنَّةِ. وَ 243 اللَّازِمُ بَاطِلٌ قَالَمَلَزُومٌ مِنْهُ. وَأَيْضًا لَوْ وَجِبَ
عَلَيْهِ شَيْءٌ لَمْ يَخْلُ 244 إِمَّا أَنْ يَجِبَ بِالْعَقْلِ أَوْ بِالشَّرْعِ. وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ وَإِلَّا لَكَانَ 245
ذَلِكَ الْوَاجِبُ قَدِيمًا. إِذْ لَا مَعْنَى لِلْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَا أَوَّلَ لَهُ.

وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَاجِبُ الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى 246 وَصِفَاتُهُ. وَإِنْ كَانَ شَرْعِيًّا فَهُوَ
مُحَالٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ. أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْوَاجِبَ الشَّرْعِيَّ يَسْتَدْعِي مُوجِبًا يَجِبُ الْوَاجِبُ
بِأَمْرِهِ وَيَتَعَالَى 247 اللَّهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا.

وَالثَّانِي لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَوَقَّفَ خَوْفُ الْعِقَابِ عَلَى التَّرْكِ. وَذَلِكَ 248 فِي حَقِّهِ مُحَالٌّ.
وَإِذَا بَطَلَ الْإِيجَابُ الْعَقْلِيُّ وَالشَّرْعِيُّ لَمْ يَكُنْ لِلْإِيجَابِ مَعْنَى مَفْهُومٌ.

وَأَمَّا النَّصُّ فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : [لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ] (61).

فَإِنْ قُلْتَ لَيْسَ 249 مَعْنَى هَذَا الْوُجُوبِ مَا ذَكَرْتُ، بَلْ هُوَ مَبَارَةٌ عَنْ كَوْنِ الْفِعْلِ
بِحَيْثُ يَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الدَّمَ. كَمَا أَنَّ الْقَبِيحَ هُوَ كَوْنُ الْفِعْلِ بِحَيْثُ يَسْتَحِقُّ قَاعِلُهُ
الدَّمَ.

قُلْتُ : فَيَكُونُ بِنَاءٌ عَلَى قَاعِدَةِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْصِيرِ الْعَقْلِيِّينَ وَنَحْنُ قَدْ بَيَّنَّا بُطْلَانَ
ذَلِكَ كُلِّهِ. فَإِذَا انْهَدَمَتْ تِلْكَ الْقَوَاعِدُ بَطَلَ جَمِيعُ مَا بَنِيَ 250 عَلَيْهَا. وَاللَّهُ 251 أَعْلَمُ.

239- م، هـ : الإِصْلَاح 243- الواو : ساقط من : م، هـ 247- أ، ب، ج، م، هـ : ويتعلّى

240- ب : الصغير 244- م، هـ : لم يخلوا 248- م، هـ : (+) باطل

241- و : على 245- ب، ج : كان 249- ساقط من : م، هـ

242- ساقط من م، هـ 246- أ، ب، ج، م، هـ : تعلّى

250- ب، ج : بنى، وفي م، هـ : بنينا

251- ج : (+) سبحانه

ثُمَّ 252 قَالَ : (١) وَلَا يَفْعَلُ شَيْئًا 253 لِعَرَضٍ (١) .

أَقُولُ : يَقْنِي أَنْ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَحِبُّ عَلَى الْمَكْلُوفِ اعْتِقَادُهُ هُوَ أَنَّ لَا تَجْبُرُ أَنْ تَكُونَ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْكَامُهُ (١ / 83) مُعَلَّلَةٌ بِعِلَّةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى حِكْمَةٍ تَعْنِي عَلَى أَنْ يَفْعَلَ الْفِعْلَ أَوْ أَنْ يَسْرِعَ الْحُكْمَ وَإِنْ كَانَتْ أَتَعَالَى وَأَحْكَامُهُ لَا تَعْنِي 254 مِنْ 255 حِكْمَةٍ سَدَ 256 أَنَّ يَلِكُ الْحِكْمَةُ لَا تَعْنِي عَلَى شَيْءٍ أَصْلًا . هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَنِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ .

قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ : / وَلَا كَثُرَ الدَّلِيلُ / (62)

أَهَا الْمُعْتَزِلَةُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ : فَعَلُ الْحَكِيمِ لَا يَحِلُّ 257 عَنْ عَرَضٍ هُوَ الدَّاعِي إِلَى الْفِعْلِ وَإِلَّا لَزِمَ التَّرْجِيحُ مِنْ غَيْرِ مُرَجَّحٍ .

وَأَهَا الشُّفَهَاءُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ الْحُكْمَ بِالْفَحْشَاءِ 258 إِشَارَةٌ إِلَى السَّارِحِ لِيَسْتَرْجِعَ النَّاسُ عَنِ الْقَتْلِ فَهَذَا هُوَ الْقَرَضُ مِنْهُ . ثُمَّ إِنَّ الْمُعْتَزِلِينَ يَقْرَعُونَ عَلَى ذَلِكَ الْإِذْنَ وَالْمَنْعَ فِيمَا لَمْ يُصَرِّحِ السَّارِحُ فِيهِ بِحُكْمٍ عَلَى وَجْهِ بَوَاقِي الْعَرَضِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَرَفَةَ (63) : / لَمْ تَذْكُرِ الْبُشْرَى (64) الْبِلَاتِ إِلَّا فِي الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ 259 الْأَمَدِيُّ (63) وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَكَانَ الْكَلَامُ فِي هَذَا النِّقَاطِ هُوَ بَلْقِيدٌ وَجُوبِيٌّ ، وَتَعْلِيلُ الْأَحْكَامِ عِنْدَ الشُّفَهَاءِ مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ إِنَّمَا هُوَ بِالْجَعْلِ السَّرْعِيِّ

لَا بِالْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ / (65) .

252 - زيادة من ج ، م ، و .

253 - و اشع .

254 - أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ لا تغلوا . 255 - ب ، ج ، م ، و ؛ عن .

256 - م ، و ؛ غير . 257 - أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ لا يغلوا .

258 - ج ؛ بالخصوص . 259 - أ ؛ وكذا .

(62) - المحصل من : 148 ، وقد ذكر جانبهم المعتزلة .

(63) - سبق التعريف به -

(64) - محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن إدريس بن سعيد بن مسعود بن عمر الفقي، ويخلفه ابنه .
رجل إلى المشرق لداء فريضة الحج سنة 683 هـ ، أخذ بالشام والحبان . . وكان له تليف بعلوم الحديث ، وضبط أسانيده . . وكان من أهل المعرفة بعلوم التواريخ والعربية وعلوم البيان والآداب والعروض والاسماء .
من تاليفه : المحاكم بين البخاري ومسلم ، ترجمان التراجم في أسماء وجه مناسبه تراجم صحيح البخاري لما تحتها مما ترجمت عليه . . توفي بفارس سنة 721 هـ وكان مولده سنة 657 هـ ، نزل وفاته النصارى في سنة 990 .

(65) - الكلام منقول من الورقة (66 / ١) الشامل لابن عرفة مخ ، خ ، ع ، ثم اله .

قُلْتُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ مَنْ عَمَّمَ الْخِلَافَ كَالْإِمَامِ فَخَيْرُ الدِّينِ لَيْسَ مُرَادُهُ خِلَافُ
الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ خِلَافَ مَنْ قَالَ مِنْ فُقَهَاءِ الْمُتَعَزِّلَةِ : الْأَحْكَامُ
تَابِعَةٌ لِلْحُكْمِ فَتَسْتَلِزُّمْ مَشْرُوعِيَّتَهَا بِنَاءً عَلَى قَاعِدَةِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيسِ الْعَقْلِيِّينَ
260.

وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ مِنَ الْفُقَهَاءِ : الْحُكْمُ تَابِعٌ لِلْأَحْكَامِ فَلَيْسَ بِمُرَادٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَتَقُولُ : مَنْ فَعَلَ شَيْئًا لِأَجْلِ تَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ أَوْ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ كَانَ
تَحْصِيلُ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ وَدَفْعُ تِلْكَ الْمَفْسَدَةِ أَوَّلَى مِنْ عَدَمِ تَحْصِيلِهَا وَدَفْعِهَا بِالنِّسْبَةِ
إِلَيْهِ وَكُلٌّ مِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُسْتَكْمِلٌ بِنَفْسِهِ ، وَكُلٌّ مِنْ كَانَ مُسْتَكْمِلًا بِغَيْرِهِ ، فَهُوَ
نَاقِصٌ لِدَاتِهِ ، فَيَنْتُجُ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا 261 لِتَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ أَوْ 262 دَفْعِ مَفْسَدَةٍ
فَهُوَ نَاقِصٌ لِدَاتِهِ . وَيَتَعَكَّسُ بِعَكْسِ التَّقْيِيسِ إِلَى كُلِّ مَنْ لَيْسَ بِنَاقِصٍ لِدَاتِهِ لَا يَفْعَلُ
شَيْئًا لِتَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ أَوْ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ وَنُصِّصَهُ 263 كَبُرَى إِلَى قَوْلِنَا : اللَّهُ تَعَالَى
لَيْسَ بِنَاقِصٍ لِدَاتِهِ صُغْرَى فَيَنْتُجُ 264 اللَّهُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ شَيْئًا لِتَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ
أَوْ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ فَلَا تَكُونُ أَفْعَالُهُ وَأَحْكَامُهُ مُعَلَّلَةً بِالْأَعْرَاضِ . أَوْ نَقُولُ لَوْ صَحَّ أَنْ يَفْعَلَ
اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا لِعَرَضٍ فَذَلِكَ الْفَرَضُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَّا لَكَانَ
265 مُحْتَاجًا إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ لَكَانَ نَاقِصًا لِدَاتِهِ مُسْتَكْمِلًا بِذَلِكَ الْفَرَضِ
وَأَنَّهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ فَعَوْدُهُ يَكُونُ إِلَى الْعَبْدِ 266 وَالْفَرَضُ الَّذِي يَعُودُ إِلَى
الْعَبْدِ وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ غَرَضًا لِلَّهِ تَعَالَى لَيْسَ إِلَّا إِحْصَالُ اللَّذَةِ إِلَى الْعَبْدِ 266
وَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِيجَادِهِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ (1/84) مِنَ الرِّسَالَةِ .

قَالَ الْكَاتِبِيُّ (66) : / لَا نَسْلِمُ انْحِصَارَ الْفَرَضِ فِي إِحْصَالِ اللَّذَةِ إِلَى الْعِبَادِ 267
فَلَعَلَّ 268 لَهُ غَرَضًا آخَرَ 269 غَيْرَ ذَلِكَ وَإِنْ كُنَّا لَا نَطَّلِعُ عَلَيْهِ وَلَيْشَ 270 سَلَمْنَا

260 - أ : العقلي .

261 - ساقط من : م ، و .

262 - و : و .

263 - م ، و : ونصمه .

264 - ج : (+) إسم .

265 - ج : كان .

(266/266) - ساقط من : و .

266 - م ، و : فعل .

267 - م ، و : العبد .

268 - ب : ج ، م ، و : غرض آخر . 270 - ب : ولان .

ذَلِكَ لِكُنْ 271 لَانْسَلِمَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى إِيصَالِ اللُّذَّةِ إِلَى الْعِبَادِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ مِنْ
الْوَسَائِطِ / (67).

قُلْتُ : كُلُّ مَا يُمْكِنُ 272 أَنْ يَكُونَ غَرَضًا عَلَى تَسْلِيمِ مَا ذَكَرْنَا مِمَّا يَعُودُ عَلَى الْعَبْدِ
فَهُوَ مُمْكِنُ الوجودِ لِدَاتِهِ . وَكُلُّ مُمْكِنِ الوجودِ لِدَاتِهِ فَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِيجَادِهِ
يَسِيرَ 273 وَاسْطَةِ لِيُيَايِمَ الْبَرَّهَانَ عَلَى عُسُورِهِ تَعْلُقُ الْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ بِكُلِّ مُمْكِنٍ .
فَرَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي تَعَالَى قَادِرًا عَلَى إِيصَالِ اللُّذَّةِ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ مِنْ
الْوَسَائِطِ .

إِحْتَجَبَتِ السُّعْتَزَلَةُ بِأَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْكَامَهُ لَوْ كَانَتْ لَا لِفَرَضٍ (274) لَكَانَتْ
عَبَثًا وَالتَّالِي 275 بَاطِلٌ فَالْمَقْدُمُ مِثْلُهُ . بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ أَنَّ أَفْعَالَهُ لَوْ كَانَتْ لَا
لِفَرَضٍ (274) لَكَانَ فَاعِلًا بِغَيْرِ غَرَضٍ وَكُلٌّ مَنْ يَفْعَلُ 275 بِغَيْرِ غَرَضٍ فَفِعْلُهُ يَكُونُ
عَبَثًا فَيَنْتُجُ لَوْ كَانَتْ أَفْعَالُهُ لَا لِفَرَضٍ فَفِعْلُهُ يَكُونُ عَبَثًا .

وَأَمَّا اتِّتِفَاءُ التَّالِي 277 فَلِأَنَّهُ تَعَالَى حَكِيمٌ فَيَسْتَحِيلُ مِنْهُ الْعَبَثُ .
قُلْنَا : الْعَبَثُ كَلِمَةٌ اسْتَعْمَلَهَا أَهْلُ الْعُرْفِ فِيمَا لَا غَرَضَ لَهُمْ فِيهِ وَثُبُوتُ هَذَا الْمَعْنَى
أَعْنِي الْفَرَضَ لِلْبَارِي تَعَالَى مُحَالٌ .

نَعَمْ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ لَفْظِ الْعَبَثِ عَلَيْهِ 278 لِأَنَّهُ يُوهَمُ بَاطِلًا وَهُوَ مَا يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ
بِغَيْرِ قَصْدٍ كَالِدَايِلِ 279 الَّذِي 280 يَعْثَبُ بِمَا لَا يَعْمَلُهُ وَلَا يَقْضِيهِ .

ثُمَّ الْحِكْمَةُ الْمُنْسَوْبَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ عِلْمِهِ بِالْأَشْيَاءِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى
إِحْكَامِهَا وَإِتْقَانِهَا وَلِهَذَا سَمِيَ الطَّبِيبُ الْقَادِرُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَدْوِيَةِ الَّتِي يَعْقُبُهَا
الِشْفَاءُ 281 فِي مَجَرَى الْإِعْتِيَادِ حَكِيمًا .

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْحِكْمَةَ تَعْنِي 282 الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ لَا 283 فَعَلَ الشَّيْءِ لِفَرَضٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
ثُمَّ 284 قَالَ : ((وَأَنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ عِلَّةٌ لِاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالتَّعْظِيمِ)) .

271- ب، ج، و، لاكن . 272- ج : ممكن .

273- أ : من غير . (274-274) ساقط من ج .

275- و : و التالى . 276- أ - ب، ج : فعل .

277- و : والتالى . 278- زيادة من ب، ج، م، و .

279- م، و : كالذمير . 280- ساقط من ب، و .

281- أ : الشفاء . 282- أ : تعظيم، وفي م، و : تعطى . 283- ساقط من : و . 284- زيادة من ج، م، و .

أَقُولُ : يَعْنِي بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ يُجِبُ عَلَى الْمَكْلُوفِ أَنْ يُؤْمِنَ بِأَنَّ الْأَعْمَالَ الشَّكْلِيَّةَ لَيْسَتْ عِلَّةً لِاسْتِحْقَاقِ ثَوَابِ الْعَامِلِينَ 285 وَتَعْظِيمِهِمْ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يُجِبُ الثَّوَابَ وَالتَّعْظِيمَ عَقْلًا عِنْدَ وُجُودِهَا وَيَسْتَحِيلُ عِنْدَ غَدَمِهَا كَمَا فِي الْعِلَالِ الْعَقْلِيَّةِ وَكَذَا الْأَفْعَالِ الَّتِي رَتَّبَ الشَّارِعُ 286 عَلَيْهَا الْعِقَابَ فَلَيْسَتْ جَارِيَّةً مَجْرَى الْعِلَالِ الْعَقْلِيَّةِ حَتَّى يُجِبَ الْعِقَابُ عِنْدَ وُجُودِهَا وَلَا يَجُوزُ الْعَفْوُ ، بَلْ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَا يُجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ 287 ، وَأَنَّهُ إِنْ أَنْعَمَ فَبِفَضْلِهِ وَإِنْ أَنْتَقَمَ فَبِعَدْلِهِ .

وَقَالَ أَهْلُ الْبَاطِلِ : يُوْجِبُ ثَوَابِ الْمُطِيعِ عَلَى طَاعَتِهِ إِذَا لَمْ يُسَارِئَهَا مُخْصِطٌ . وَيُوْجِبُ عِقَابِ الْعَاصِي عَلَى مَعْصِيَتِهِ إِنْ مَاتَ مِنْ غَيْرِ (1/85) تَوْبَةٍ . مُخْتَلَجِينَ عَلَى ذَلِكَ يَقُولُهُمْ : إِنَّا نَعْلَمُ بِقُضِيَّةِ الْعَقْلِ أَنَّ الْمُطِيعَ 288 الْمُحْسِنَ مُسْتَوْجِبٌ لِلتَّعْظِيمِ 289 وَرَفْعِ الدَّرَجَةِ .

وَأَنَّ الْعَاصِيَ مُسْتَوْجِبٌ لِغَضِّ ذَلِكَ . وَأَيْضًا فَإِنَّ الرَّبَّ تَعَالَى قَدْ أَوْجَبَ الطَّاعَةَ عَلَى الْمَكْلُوفِينَ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِفَائِدَةٍ أَوْ لَا لِفَائِدَةٍ .

لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ لَا لِسَائِدَةٍ إِذْ هُوَ عَبْتٌ وَإِنْ كَانَ لِفَائِدَةٍ فَهِيَ عَائِدَةٌ إِلَى الْعَبْدِ إِذْ 290 هُوَ سَبْحَانَهُ يَتَعَالَى 291 وَيَتَقَدَّسُ عَنِ الضَّرِّ وَالْإِثْقَاعِ . وَعَوْدُهَا إِلَى الْعَبْدِ إِمَّا فِي الدُّنْيَا وَإِمَّا 292 فِي الْآخِرَةِ 293 .

لَا جَائِزَ أَنْ يُقَالَ بِالْأُولَى 294 لِأَنَّ الْعِبَادَةَ 295 مَخْصُصَةٌ عَنِ 296 وَتَعَبٍ وَكُلْفَةٍ وَنَصَبٍ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ الْمَطْلُوبُ . وَأَيْضًا 297 فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ خَلَقَ فِي الْعَبْدِ شَهَوَةَ السَّعَاسِي وَالْقَبَائِحِ فَلَوْ كَمْ يَعْلَمُ الْمَكْلُوفُ اسْتِحْقَاقَهُ الْعِقَابَ عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلِهَا لَكَانَ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِغْرَاءً لِلْمَكْلُوفِ بِفِعْلِ النَّاسِخِ فَيَكُونُ قَبِيحًا وَهُوَ عَلَى اللَّهِ

286- ب ، م ، و : الشرع .

288- ساقط من م ، و .

290- زيادة من : ب ج ، م ، و .

292- أ ، ب ، ج ، أو .

294- أ : بالاول .

296- ب : معنا .

285- ب : العلمين .

287- م ، و : شيئاً .

289- ج ، م ، و : التعظيم .

291- أ ، ب ، ج ، م ، و : يتعالى .

293- ب ، ج : الاخرى .

295- و : العباد .

297- ساقط من م ، و .

تَعَالَى مَحَالٌ.

وَالْجَوَابُ عُرُوٌّ أَنْ حَاصِلَ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ إِيْجَابِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ (298 عَلَى اللَّهِ
298) مَبْنِيٌّ عَلَى التَّحْسِينِ 299 وَالتَّحْسِينِ الْعَقْلِيِّينَ 300 وَإِذَا بَانَ بَطْلَانُهُ بَعَلَ كُلُّ
مَا يَبْنِي عَلَيْهِ وَلَيْزَنَ سَلَمُنَا ذَلِكَ جَدَلًا فَلَا نُسَلِّمُ أَنْ ذَلِكَ وَمَا تَوَجَّهَ الْعُقُولُ
وَتَبَانَهُ 301 مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الْأَوَّلُ : أَنْ مَا يَأْتِي بِهِ الْعَبْدُ مِنَ الطَّاعَةِ فَهِيَ عِنْدَهُمْ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ شُكْرًا 302 لِمَا أَنْعَمَ
اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ مِنَ النِّعَمِ الدُّنْيَاوِيَّةِ وَمَنْ أَدَّى وَاجِبًا فَإِنَّهُ لَا يَسْتَوْجِبُ بِهِ 303
يُمْتَنِّزُ الْعَقْلُ ثَوَابًا فَإِنَّ السَّيِّدَ إِذَا أَحْسَنَ إِلَى عَبْدِهِ، وَأَفَاضَ عَلَيْهِ النِّعَمَ فَإِنَّهُ
يَسْتَحِقُّ 304 بِهِ يُمْتَنِّزُ الْعَقْلُ خِدْمَةَ الْعَبْدِ لَهُ وَطَاعَتَهُ إِيَّاهُ ، فَمَا يَفْعَلُهُ الْعَبْدُ مِنْ
ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَالشُّكْرِ لِأَحْسَنِ سَيِّدِهِ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ يُمْتَنِّزُ الْعَقْلُ مُرْجِيًا
لِمَجَازَاتِ 305 السَّيِّدِ إِيَّاهُ عَلَى ذَلِكَ (68) .

الثَّانِي : لَوْ اسْتَوْجَبَ الْعَبْدُ يُمْتَنِّزُ الْعَقْلُ الثَّوَابَ الْأَبَدِيَّ عَلَى فِعْلِ التَّوَابِ
لَا اسْتَوْجَبَ الرَّبُّ تَعَالَى الشُّكْرَ الْأَبَدِيَّ عَلَى الْعَبْدِ وَاللَّارِمْ بَاطِلٌ قَالَتَلَرُومٌ وَمِثْلُهُ .
بَيَانُ السَّلَامَةِ : أَنْ عِبَادَةَ 306 الْعِبَادِ 307 طَوَّلَ الْأَعْمَارِ لَا تُؤَارِي نِعَمَ اللَّهِ تَعَالَى
عَلَيْهِمْ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ .

فَإِذَا جَارَ يُمْتَنِّزُ الْعَقْلُ إِيْجَابِ الثَّوَابِ الْأَبَدِيِّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِطَاعَةِ الْعَبْدِ مَعَ
كَوْنِهَا وَاجِبَةً شُكْرًا لِمَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً قَالَقَوْلُ 308 بِإِيْجَابِ الشُّكْرِ
الْأَبَدِيِّ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ بِمَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَى الْعَبْدِ أَوَّلَى 309 ، وَأَمَّا بَطْلَانُ اللَّارِمِ :
فَلَا تَكْلِيفَ فِي دَارِ الْخُلُودِ مَحَالٌ . الثَّالِثُ : لَوْ وَجَبَ الثَّوَابُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لِمَا
وُجِدَ عَنْهُ فَحَيْدٌ 310 وَذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَهُ مُضْطَرًّا فِي فِعْلِهِ غَيْرَ مُخْتَارٍ وَقَدْ بَانَ
بَطْلَانُهُ وَوَجَبَ كَوْنُهُ قَاعِلًا بِالْإِحْتِيَارِ يَحْكُمُ بِمَا يَشَاءُ وَيَنْعَلُ (86/1) مَا يُرِيدُ [لَا
يَسْئَلُ عَمَّا يَسْئَلُ وَهُمْ يَسْئَلُونَ] (69) .

- | | |
|-----------------------------|--------------------------|
| (298 / 298) ساقط من م ، و . | 299- م ، و : التحسن . |
| 300- أ ، ب ، ج : العقلي . | 301- أ - بيان . |
| 302- في م ، و : شكر . | 303- ساقط من ج ، م ، و . |
| 304- زيادة من ب . | 305- م ، و : المجزات . |
| 306- م ، و : عباده . | 307- م ، و : العبد . |
| 308- ج ، م ، و : بالعقل . | 309- و ، أولا . |
| | 310- أ ، و : مجيد . |

(68)- يقارب رد الإمام الجويني على هذه المقولة .

انظر : لمع الأدلة / تحقيق د . فوفية حسين ص 122 .

(69)- الانبياء 23 .

ثُمَّ ١ قَالَ : « وَأَنَّ مُحَمَّدًا ٢ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ
النَّبِيِّينَ » .

أَقُولُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ٣ مَذْكُورَةً عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي فَصْلِ النُّبُوءَاتِ . وَهِيَ مِنْ
الْقِسْمِ الثَّلَاثِ الْمُشْتَبِلِ عَلَى مَا يَجُوزُ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ .
وَيَنْحَصِرُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي ثَلَاثِ ٤ مَسَائِلَ .

الْأُولَى : فِي مَعْنَى النُّبُوءَةِ وَالنَّبِيِّ وَالرِّسَالَةِ وَالرَّسُولِ .
وَالثَّانِيَّةُ : فِي حُكْمِ ٥ الرِّسَالَةِ .

وَالثَّالِثَةُ : فِي قَوَائِدِهَا ، ثُمَّ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى رِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ٦ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الْمُرْسَلِينَ .

الْمَسْأَلَةُ ٣ الْأُولَى : فِي مَعْنَى النُّبُوءَةِ وَالرِّسَالَةِ .

لَفْظُ ٧ النُّبُوءَةِ فِي اللَّفْظِ عَلَى وَجْهَيْنِ : مَهْمُوزٌ وَغَيْرُ مَهْمُوزٍ . فَأَمَّا فِي لَفْظِهِ مَنِ هَمَزَ
فَهُوَ مَاخُودٌ مِنَ النَّبَا ٨ وَهُوَ الْخَبَرُ . وَقَدْ لَا يَهْمَزُ عَلَى هَذَا الْوَحْدِ تَسْهِيلاً .

وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُتَّصِفَ بِهَا أَطْلَعَهُ اللَّهُ ٩ عَلَى غَيْبِهِ ١٠ وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُ نَبِيٌّ ١١ .

فَيَكُونُ (١٢) فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ . أَوْ يَكُونُ مُنْبِئًا بِمَا أَطْلَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فَتَكُونُ
(١٢) فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٌ .

وَأَمَّا لَفْظُهُ مَنِ لَمْ يَهْمَزْ فَهُوَ مَاخُودٌ مِنَ النُّبُوءَةِ . وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ وَمِنْهُ
قَوْلُهُمْ نَبَأٌ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ إِذَا ارْتَفَعَ عَنْهُ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) .

إِنَّ جَنَبِيَّ عَنِ الْفَرَّاشِ لَنَابٍ (٢) كَتَجَافِي ١٣ الْأَسْرَ (٣) فَوْقَ الْغُرَابِ (٤) .

١- زيادة من ج ، م ، و .

٢- و ، محمد .

٣- ١ ب ، ج ، م ، و ؛ المسئلة .

٤- ١ ب ، ج ، م ، و ؛ ثلاثة .

٥- ١ أ ؛ أحكام .

٦- م ، و ؛ محمد .

٧- ١ ؛ لفظ .

٨- ١ ؛ النبا .

٩- ساقط من ا ، م ، و .

١٠- ١ ب ، ج ، م ، و ؛ غبويه .

١١- ١ ب ، ج ، نبي .

(١٢) (١٢) - ساقط من : و . ١٣- ١ ج ، م ، و ؛ كتحاف .

(١)- عمرو بن معديكرب - والبيت ضمن قصيدة له يرثى بها أخاه ؛ شرحبيل (ت ١٨٥ هـ / ٦٣٩ م) - انظر :
لسان العرب ج ١ ص ٥٦٩ - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

وقد نسب البيت (وهو من الخفيف) (للاخطيل نحو ٧١٠ م) - انظر : شعر الاخطيل / تحقيق د . فخر الدين
قيادة ج ١ ص ١٢٤ ، طبعة بيروت . (٢)- لنابي : انظر شعر الاخطيل تحقيق قيادة ج ١ ص ١٢٤ .

(٣)- الأسر : البعير الذي في كركرته دبرة - انظر : لسان العرب ج ١ ص ٥٦٩ .

(٤)- الغراب : ج : غراب ، وهو مائة من العجارة ، وحده طرفه ، وقيل الجبل المنبسط .

فَمَعْنَى الْمُتَصِفِ بِهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ هُوَ أَنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ رُتَبَةً رَفِيعَةً وَمَكَانَةً عَظِيمَةً
وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى مَعْنَى الرَّسُولِ وَالرَّسَالَةِ لُغَةً وَشَرْعًا (5) فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ .
وَأَعْلَمُ أَنَّ النُّبُوَّةَ لَيْسَتْ صِفَةً دَاتِيَةً لِلنَّبِيِّ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْكَرَامِيَّةُ لِاسْتِوَائِهِ مَعَ
الْخَلْقِ فِي نَوْعِ الْبَشَرِيَّةِ، وَلَا مُكْتَسَبَةً كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْفَلَاسِفَةُ حَيْثُ قَالُوا: [نُهَا
تَرْجِعُ إِلَى التَّخَلِّي 14 عَنِ الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ 15 وَالتَّخَلِّي بِالْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ إِلَى أَنْ
يَصِيرَ إِلَى حَالَةٍ يَتِمَكَّنُ بِهَا مِنْ سِيَاسَةِ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ .

وَأِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى اضْطِلَافِ اللَّهِ عَبْدًا 16 مِنْ عِبَادِهِ بِالْوَحْيِ إِلَيْهِ .
قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ 17 [اَللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ] (16) .
فَالنُّبُوَّةُ عِنْدَنَا هِيَ اخْتِصَاصُ بَشَرٍ 18 بِسَمَاعٍ وَحْيٍ مِنَ اللَّهِ بِوَاسِطَةِ مَلَكٍ أَوْ دُونِهِ،
فَإِنْ أَمَرَ بِتَبْلِيغِهِ فِرْسَالَةً .

فَالْمُخْتَصَّ بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي رَسُولٌ وَبِالْأَوَّلِ نَبِيٌّ . (19) فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ (19) وَلَيْسَ
كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا 20 وَعِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ: 21 / الرُّسُلُ 22 هُمْ أَصْحَابُ الْكُتُبِ
وَالشَّرَائِعِ، وَالنَّبِيُّونَ هُمْ: الَّذِينَ يُحْكُمُونَ بِالْمُنَزَّلِ عَلَى غَيْرِهِمْ مَعَ أَنَّهُمْ يُوحَى
إِلَيْهِمْ / (7) .

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: / اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلِ الرَّسُولُ وَالنَّبِيُّ يَمَعْنَى وَاحِدٍ أَوْ
بِمَعْنَيَيْنِ .

فَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ (8) . وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: [وَمَا أَرْسَلْنَا (23) مِنْ قَبْلِكَ (23)
مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ] (9) . فَقَدْ أَثْبَتَ لَهُمَا مَعًا الْإِرْسَالُ .

14-1 : التَّجْلِي ، 15- ج - المذمومة .

16- و : عبادا . 17- م ، و : قال .

18- أ : شيء . (19-19) - زيادة من ب ، ج ، م ، و .

20- م ، و : رسول . 21- م ، و : (+) و .

22- أ : الرسول . (23، 23) - ساقط من ب ، ج ، م ، و .

(5) - انظر: 182 السابقة . (6) - الحج 73 .

(7) - انظر: الكشف ج 3 ص 129 - مطبعة الاستقامة - القاهرة .

(8) - في الشفا ج 1 ص 488 : (+) واصله من الانبياء وهو الاعلام .

(9) - الحج 50 .

قَالُوا (10) : وَلَا يَكُونُ النَّبِيُّ إِلَّا رَسُولًا وَلَا الرَّسُولُ إِلَّا نَبِيًّا .
 وَقِيلَ : هُمَا مَعْنَيَانِ مُتَبَايِنَانِ (11) مِنْ وَجْهِ (12) مُجْتَمِعَانِ مِنْ وَجْهِ (12) ، إِذْ قَدْ
 اجْتَمَعَا فِي النُّبُوَّةِ الَّتِي هِيَ الْإِطْلَاقُ عَلَى الْقَيْبِ ، وَافْتَرَقَا فِي زِيَادَةِ الرِّسَالَةِ
 لِلرَّسُولِ . وَهُوَ الْأَمْرُ بِالْإِنذَارِ وَالْإِعْلَامِ وَحُجَّتُهُمْ مِنَ الْآيَةِ تَفْسِيرُهَا التَّفْرِيقُ بَيْنَ
 الْأَسْمَيْنِ ، وَلَوْ كَانَا شَيْئًا وَاحِدًا لَمَا حَسَنَ تَكَرُّرُهُمَا فِي الْكَلَامِ الْبَلِيغِ .
 قَالُوا : وَالْمَعْنَى : وَهَذَا أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَى أُمَّةٍ ، أَوْ نَبِيٍّ لَيْسَ بِرَّسُولٍ إِلَى آخِذٍ
 (13) .

السَّأَلَةُ 24 الثَّانِيَّةُ فِي حُكْمِ الرِّسَالَةِ .

قَالَ (14) (25) سَيُفُ الدِّينِ (25) فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ : / مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ (15) أَنَّ
 بَعْثَ الرَّسُولِ 26 مُمَكِّنَةٌ أَنْ تَكُونَ وَأَنْ لَا تَكُونَ وَسَوَاءٌ كَانَ الرَّسُولُ مُتَقَدِّمًا بِالشَّرِيعَةِ
 أَوْ مُتَأَخِّرًا لِشَرِيعَةٍ غَيْرِهِ 27 مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ .
 وَذَهَبَتْ 28 الْفَلَاسِفَةُ إِلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَقْلًا .
 وَأَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ 29 يَوْجُوبُ الْبَعْثُ مُطْلَقًا وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ وَقَالَ إِذَا
 عَلِمَ اللَّهُ 30 أَنَّهُ لَوْ بَعَثَ 31 رَسُولًا إِلَى أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ آمَنُوا بِهِ 32 (33) كَانَ
 الْإِرْسَالُ وَاجِبًا عَقْلًا (16) لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْتِصْلَاحِ . وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (33) بِهِ
 فَلَا إِرْسَالُ إِلَيْهِمْ 34 يَكُونُ حَسَنًا وَلَا يَكُونُ وَاجِبًا وَذَهَبَ أَبُو هَاشِمٍ إِلَى امْتِنَاعِ
 الْبَعْثِ الْخَلْقِيِّ عَنْ 35 تَعْرِيفِ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَا يَسْتَقِيلُ الْعَقْلُ بِهَا .
 وَذَهَبَ الْجَبَائِيُّ 36 إِلَى جَوَازِ الْبَعْثِ لِلتَّذْكِيرِ بِالْوَحَايَاتِ الْعَقْلِيَّةِ لِغَيْرِ وَلِتَقْرِيرِ

-
- 24- أ ، ب ، ج ، م ، و : المسئلة . (25-25) - ساقط من : م ، و .
 26- أ : الرسول . 27- م ، و : غير .
 28- و : ذهب . 29- أ : فإنهم قالوا ، وفي ج ، م ، و : فإنهم يوجبون .
 30- ساقط من : م ، و . 31- م ، و : بعثة .
 32- زيادة من ب ، ج ، م ، و . (33-33) - ساقط من : و .
 33- و : من . 34- أ ، ب ، ج ، م ، و : الجبائي .
 35- و : من . 36- أ ، ب ، ج ، م ، و : الجبائي .
-

- (10)- من الشفا ج 1 ص 488 ؛ قال . (11)- في المرجع السابق : مفترقان من وجه .
 (12)- (12) - ساقط من المرجع السابق .
 (13)- الكلام نقله المؤلف بتصريف طفيف من الشفا ج 1 ص 487 ، 488 .
 (14)- ذكر هذه الآراء مجملة في غاية المرام في علم الكلام ص 318 .
 ولاحظ أنه جمع الفلاسفة والمعتزلة في الرأي القائل بالوجوب عقلا .
 (15)- وهو رأي الأشعري - انظر : الملل والنحل / الشهرستاني - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل .
 مؤسسة الحلبي ج 1 ص : 102 .
 (16)- انظر : نهاية الاقدام في علم الكلام / الشهرستاني مكتبة المثنى - بغداد ص 417 .

شريعة من تقدم من غير زيادة ولا نقصان .

وسواءً اندرست شريعة المتقدم أم لا 37 .

ومن المستبركة من نسل بين أن تكون شريعة المتقدم مندرسة أولاً ؛
فجوز في الأول ومنع في الثاني .

ودعت 38 البراهمة (17) والصائية (16) ، والتناسخية (19) إلى امتناع
البعثة (20) عقلاً إلا أن منهم من اعترف برسالة آدم دون غيره .

احتج أهل الحق على الجواز العقلي بأن قالوا قد بينا أنه لا معنى للرسالة غير
قول 39 الله تعالى لمن اصطفاه : أرسلك قبلي عني ولا يخفى جواز ذلك عقلاً .

ولهذا لو فرضنا وقوع ذلك أو عدمه لم يلزم عنه محال لذاته ولا معنى للجائر إلا
هذا .

السئلة 40 الثالثة : في فوائد البعثة .

اعلم أن الأشياء قسمان منها ما يستقل العقل بإدراكه 41 ومنها ما لا يستقل بإدراكه
41 .

فالأول يعلمنا بافتقار العالم إلى صانع حكيم ، وفائدة بعثة 42 الرسل في هذا
النوع تأكيد دليل العقل بدليل النقل وقطع عذر المكلف من كل الوجوه .

كما قال تعالى 43 : [لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل] (21) .
والعلماء ذكروا وجوهاً ثلاثة في تلك الحجة .

أحدها : أن يسألوا : إن الله تعالى 43 كلفنا بالعبادة فقد كان يجب أن يبين
(1/88) لنا العبادة التي يريدنا منّا ما هي ؟ وكفّ هي ؟ وكيف هي ؟

فبعث الله الرسل لقطع هذا العذر .

37- ب ، ج ، م ، و ؛ أولاً ،

38- م ، و ؛ وهب ،

39- ب ، ج ، م ، و ؛ قوله تعالى ،

40- ب ، ج ، م ، و ؛ المسئلة ،

41- ب ؛ بإدراكها ،

42- ب ، ج ، م ، و ؛ تعالى ،

(17)- سبق ذكرهم انظر من : 103 هـ 83 ، (18)- سبق التعرض لهم انظر من 103 هـ 84 ،

(19)- سبق التعريف بهم انظر من 103 هـ 85 ،

(20)- انظر نهاية الاقدام في علم الكلام / الشهرستاني من 417 ،

(21)- النساء 164 ،

وَتَانِيَهَا : أَنْ يَقُولُوا إِنَّا كَرَّمْنَا تَرْكِيبَ سَهْوٍ وَغَفَلَةٍ وَسَلَّطَتْ عَلَيْنَا الْهَوَاءَ وَالشَّهْوَةَ
 قَهْلٌ 44 لَا أَمَدَدْتَنَا 45 يَمَنْ إِذَا سَهَوْنَا نَبَّهَنَا ، وَإِذَا مَالَ بَيْنَا الْهَوَى 46 مَصَعَنَا !
 وَلَكِنَّكَ 47 لَمَّا تَرَكْتَنَا مَعَ نَفْسِنَا 48 كَانَ ذَلِكَ إِغْرَاءً لَنَا عَلَى تِلْكَ الْقَبَائِحِ .

وَقَالَتْهَا : أَنْ يَقُولُوا : هَبْ أَنَا بِعُقُولِنَا عَلِمْنَا حُسْنَ الْإِيمَانِ وَقُبْحَ الْكُفْرَانِ وَلَكِنْ
 لَا نَعْلَمُ بِعُقُولِنَا أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْحَسَنَ أَتَيْنَهُ وَمَنْ فَعَلَ الْقَبِيحَ عَذِّبَتْهُ لَا 49 يَسِيماً وَنَحْنُ
 نَعْلَمُ أَنَّ فِي فِعْلِ الْقَبِيحِ لَذَّةٌ لَيْسَ لَكَ فِيهَا مَضَرَّةٌ فَلَا جَرَمَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَجْرَدُ الْعِلْمِ
 بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ 50 دَاعِيًا وَلَا وَارِعًا .

أَمَّا بَعْدُ الْبُعْثَةِ فَتَنْقَطِعُ هَذِهِ الْمَعْدِرَةُ .
 وَأَمَّا فَائِدَةُ الْبُعْثَةِ فِيمَا لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِإِذْرَاكِهِ فَقَدْ ذَكَرُوا فِيهِ وَجُوهًا :
 أَحَدُهَا : أَنَّ الْمُكَلَّفَ يَبْقَى 51 خَائِفًا يَقُولُ 52 لَوْ اشْتَغَلْتُ بِالطَّاعَةِ كُنْتُ مُتَصَرِّفًا
 فِي مُلْكِ اللَّهِ تَعَالَى 53 بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَلَوْ لَمْ نَسْتَغِلْ بِهَا فَرَبَّمَا عَذِّبْتُ وَعِنْدَ الْبُعْثَةِ
 يَرْوُلُ هَذَا 52 الْخَوْفُ .

وَتَانِيَهَا : أَنَّهُ لَيْسَ كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ قَبِيحًا عِنْدَنَا كَانَ قَبِيحًا فِي نَفْسِهِ ، فَإِنَّ النَّظَرَ
 فِي وَجْهِ الْعُجُوزِ قَبِيحٌ وَإِلَى وَجْهِ الْحَسَنَاءِ 54 حَسَنٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الشَّرْعِ .
 وَثَالِثُهَا : أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمَخْلُوقَةَ فِي الْأَرْضِ مِنْهَا غَدَاءٌ 55 وَدَوَاءٌ وَمِنْهَا سُمْ
 وَالتَّجَرُّبَةُ لَا تَقِي بِمَعْرِفَتِهَا إِلَّا بَعْدَ طَوِيلٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَفِيهَا خَطَرٌ فِي الْأَكْثَرِ .
 وَفِي الْبُعْثَةِ فَائِدَةٌ 56 مَعْرِفَةُ طَبَائِعِهَا وَمَنَافِعِهَا وَمَقَاسِدِهَا مِنْ غَيْرِ هَرَبٍ وَلَا
 خَطَرٍ .

وَرَابِعُهَا : أَنَّ الْإِنْسَانَ بِطَبِيعِهِ يُرِيدُ الْاجْتِمَاعَ وَهُوَ مَطْنَةٌ 58 التَّنَازُعِ ، وَالتَّنَازُعُ
 يَفْضِي إِلَى التَّقَاتُلِ فَالْبُعْثَةُ بِشَرِيعَةٍ مُرَغَّبَةٍ فِي الطَّلَاعَاتِ وَزَاجِرَةٍ عَنِ السُّيَّآتِ
 يَرْتَفِعُ بِهَا ذَلِكَ .

- 45- و : ممددنا ؛
 47- ب : و ؛ ولاكنك .
 49- ساقط من : ب ، ج ، م ، و .
 51- م ، و : يبقا .
 53- أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى .
 55- أ ، و : غداء .
 57- ب ، ج ، م ، و : ضرار .
 59- ج : من .

- 44- أ ، ب ، ج : فهلا .
 46- و : الهواء .
 48- أ ، م ، و : نفسنا .
 50- أ ، ب : والقبح .
 52- ساقط من : م ، و .
 54- م ، و : الحسنى .
 56- ساقط من : م ، و .
 58- و : مضنة .

وَمَعْنَى (24) الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْعِبَادِ فَهِيَ الدُّعَاءُ لَهُ بِتَضَاعُفِ الرَّحْمَةِ لَا مُطْلَقَ الرَّحْمَةِ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ قَدْ رَجَمَهُ وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ 73 فَهِيَ الْإِسْتِغْفَارُ .

وَإِنْ كَانَتْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى 74 فَهِيَ الرَّحْمَةُ .
فَقَوْلُ الْقَائِلِ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ لَفْظُهَا لَفْظُ الْخَبَرِ وَمَعْنَاهَا الدُّعَاءُ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي مَعْنَى التَّسْلِيمِ ثَلَاثَةً أَوْجَهٍ .
أَحَدُهَا : السَّلَامَةُ لَكَ وَمَعَكَ . وَالثَّانِي : السَّلَامَةُ عَلَى حَقِّكَ ، وَرِثَايَتِكَ مُبَوَّلٍ لَهُ وَكَفِيلٌ بِهِ فَيَكُونُ السَّلَامُ عَلَى هَذَا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى .

وَالثَّالِثُ 75 : أَنَّهُ 76 بِمَعْنَى الْمُسَالَمَةِ وَالْإِنْقِيَادِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : [وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا] (25) ' (26) .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأَصْلِيُونَ 77 فِي لَفْظِ الصَّلَاةِ هَلْ هِيَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ أَوْ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ ؟

فَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ بِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى هِيَ الرَّحْمَةُ .
وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ 78 هِيَ الْإِسْتِغْفَارُ .

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ لَفْظَ الصَّلَاةِ فِي الْمَعْنَيَيْنِ ، وَلَا مَعْنَى لِلْمُشْتَرَكِ إِلَّا ذَلِكَ .
وَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالتَّوَاطُّعِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّلَاةِ إِنْ كَانَتْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَهِيَ تَعْظِيمٌ (27) الْمَرْحُومِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ 78 فَهِيَ تَعْظِيمُ الْمَدْمُومِ 79 لَهُ .

فَإِذَا الْمُرَادُ مِنَ الصَّلَاةِ هُوَ التَّعْظِيمُ وَهُوَ مَقْهُومٌ كُلِّيٌّ (80) لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرُهُ (80) مِنْ وَقُوعِ الشَّرَكَةِ فِيهِ ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّوَاطُّعِ 81 إِلَّا ذَلِكَ .

73- ب ، و : الملائكة . 74- ب ، ج ، م ، و : تعالى .

75- أ : الثاني . 76- ساقط من : م ، و . 77- م ، و : الأصوليين . 78- ب ، و : الملائكة .

79- و : المدعوا . (80/80)- ب ، ج : لا يمتنع تصويره .

81- أ : للمتواطئ م ، و : للمتواطئ .

(24)- قارن ذلك بما في شرح صغرى الصغرى للسنوسي / تاليف الشيخ سيحي . الورقة (1 / 2) .

(25)- النساء 64 .

(26)- الشفا ج 2 ص 138 ، 139 .

(27)- يقول النووي : إن كانت من الله عز وجل ورسله فهي دعاء وترحم وليس فيه معنى التعظيم والتوقير .

انظر : شرح مسلم ج 4 ، ص 127 .

وَأَمَّا حُكْمُهَا فَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ :

الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضُ فِي الْعَصْرِ مَرَّةً مِنْ غَيْرِ تَعْدِيدٍ
يُوقِتُ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى 82 بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ .

وَحَمَلَ الْأَيُّمَةُ وَالْعُلَمَاءُ الْأَمْرَ عَلَى الْوُجُوبِ وَأَجَسَعُوا عَلَى ذَلِكَ . وَحَكَى أَبُو جَعْفَرٍ
الطَّبْرِيُّ (28) أَنَّ مَحْمَلَ آيَةِ عَلَى النَّدْبِ وَادَّعَى 83 فِيهِ الْإِجْمَاعُ / (29) .

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ : / وَلَعَلَّهُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ / (30) .

وَأَمَّا كَيْفِيَّتُهَا فَأَصَحُّ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى مَالِكٌ 84 فِي الْمَوْطِئِ عَنْ أَبِي حَمِيدٍ
(31) السَّاعِدِيِّ 85 أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ : كَيْفَ نَصَلِّي
عَلَيْكَ 86 ؟

فَقَالَ : (قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ 87) كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى
إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ 87) كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ
حَمِيدٌ مَجِيدٌ (32) . وَقَوْلُهُ : « رَسُولُ اللَّهِ » : الرَّسُولُ بِمَعْنَى الْمُرْسِلِ ، وَهُوَ
فِي اللُّغَةِ مَاخُودٌ مِنَ الْمُتَابَعَةِ . يُقَالُ جَاءَ النَّاسُ إِرسَالًا إِذَا تَبَعَ 88 بَعْضُهُمْ (1/90)
بَعْضًا فَلَمَّا أُلِزِمَ التَّبْلِيغُ وَاللِّزْمُ الْأُمَّةُ اتَّبَاعُهُ كَانَ بِذَلِكَ 89 رَسُولًا .
وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ فِي الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ .

وَقَوْلُهُ : « وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ » . خَتَمَ الْكِتَابَ طَبَعَهُ وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَرُمَ الْكِتَابُ خَتَمُهُ) (33) .

وَخَتَمَتِ الْعَمَلُ فَرَعَتْ مِنْهُ . وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا . فَإِنَّ عَمَلَ اللَّهِ تَعَالَى فِي تَفْضِيلِ

82- أ ب ج ، م ، و ؛ تعالى . 83- أ ب ج ؛ وادعا . 84- أ ب ، م ؛ ملك .

85- ب ؛ الساعدي . 86- زيادة من ب ج ، م ، و . (87/87) - ساقط من ج .

88- أ ؛ اذا تبع . م ، و ؛ اذا تابعوا . 89- م ، و ؛ ذلك .

(28)- محمد بن جرير أبو جعفر الطبري من أهل طبرستان كان كثير الطواف والعبادة ولد سنة 224 هـ
وتوفي سنة 310 هـ انظر الشفا ج 1 ص 182 هـ (2) .

(29)- الشفا ج 2 ص 140 هـ (30) - نفس المرجع .

(31)- هو عبد الرحمن بن عمرو بن سعد ، وقيل : المنذر بن سعد وهو خزرجي مدني له صحبة ، أخرج له
السنة وأحمد في مسنده ، وتوفي في حدود الستين ، انظر الشفا ج 2 ص 160 هـ (1) .

(32) انظر ص 104 هـ (x) .

(33)- انظر القرطبي / دار الكتب المصرية ج 13 ص 193 .

مَنْ فَضَّلَ بِالرِّسَالَةِ وَالنُّبُوَّةِ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ بِرِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : (إِنْ مِثْلِي وَمِثْلَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي كَمِثْلِ رَجُلٍ بَنَى 90 دَارًا فَكَمَلَهَا 91 وَأَحْسَنَهَا وَتَرَكَ مِنْهَا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ فَصَارَ يُقَالُ مَا أَحْسَنَهَا لَوْ تَمَّتْ فَإِنَّا اللَّبَنَةُ الَّتِي تَمَّ بِهَا بِنَاءُ الْأَنْبِيَاءِ وَكَمَلَ بِهَا جَمَالُهُمْ وَأَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَأَنَا أَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ فَضْلًا وَآخِرُهُمْ 92 بَعَثْنَا ، قَدْ خَتَمَ بَيْنَ حَدِيثِهِمْ فَلَا نَبِيَّ بَعْدِي) (34) .

وَقَدْ فُرِغَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ] (35) يَفْتَحُ النَّاءُ بِمَعْنَى أَنَّهُمْ خَتَمُوا بِهِ فَهُوَ كَالْخَاتِمِ وَالطَّلَايِعِ . وَقُرِئَ بِكَسْرِ النَّاءِ بِمَعْنَى أَنَّهُ خَتَمَهُمْ أَيَّ جَاءَ آخِرُهُمْ . وَقَوْلُهُ : « النَّبِيِّينَ » هُوَ جَمْعُ نَبِيٍّ (93) وَقَدْ يُكْسَرُ عَلَى أَفْعَلَاءَ 193 ، (94) وَقَدْ 95 يُكْسَرُ عَلَى فُعْلَاءَ (94) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ 36 :

يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ (96) إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدًى 97 السَّبِيلِ هَذَاكَ 98 فَجَمَعَهُ كَجَمْعِ الصَّحِيحِ اللَّامِ كَطَرِيفٍ وَطَرْفَاءٍ وَكَرِيمٍ وَكَرَمَاءَ ، وَذَلِكَ تَأْدِيرٌ 99 فِي فِعْلِ الْمَعْتَلِّ اللَّامِ .

فَصَلُّ : فِي إِثْبَاتِ رِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الْمُرْسَلِينَ . اِعْلَمْ أَنَّ إِثْبَاتَ هَذَيْنِ الْمَطْلَبَتَيْنِ بِالذَّلِيلِ وَإِنْ كَانَ يُشِيرُهُ الْإِسْنِدُ لَعَلَّ عَلَى أَنَّ الشَّمْسَ بَيَّزَتْهُ وَأَنَّ الْقَمَرَ مَضَى إِلَّا أَنَّ الْفَرَضَ فِي ذَلِكَ التَّشْرُكُ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِمَّا دَلَّ عَلَى رِسَالَتِهِ وَأَفْضَلِيَّتِهِ . فَهَذَا قَوْلُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ : الْكَلَامُ فِي 100 هَذَا الْفَصْلِ يَشْتَمِلُ عَلَى مَقْدِمَةٍ 101 وَثَلَاثِ مَسَائِلَ .

الْأُولَى : فِي إِثْبَاتِ رِسَالَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

90-1 ج ، م ، و ؛ بنا . 91-1 ؛ فكملا .

92-1 ج ، م ، و ؛ آخِرُهُمْ . (93/93) - ساقط من ب .

94- زيادة من ب ، ج ، م ، و . 95- ساقط من ب . 96- و ؛ انبثاء . 97- ساقط من ج .

98-1 ج ، م ، و ؛ هَذَاكَ ، والتصحيح من المقتضب للمبرد ج 1 من 162 ، 99- م ، و ؛ باخر .

100- ب ؛ علي . 101-1 ج ؛ مقدمات .

(34)- انظر صحيح البخاري / دار الفكر ج 4 م 2 من 16 ، ب ؛ خاتم النبيين [ص] ، صحيح مسلم / إدارة

البحوث العلمية السعودية ، ج 4 من 1791 ، ك ؛ الفضائل ب ؛ ذكر كونه [ص] خاتم النبيين ر ؛ 23 .

، مسند الإمام أحمد / دار صادر للطباعة والنشر م 5 من 137 ، (35)- الأحزاب 40 .

(36)- العباس بن مرداس ، هذا البيت مطلع لقصيدة تنسب إليه قالها يوم خيبر .

انظر : د . سامي مكي / دراسات في الأدب الإسلامي ، المكتب الإسلامي ، من 67 ، ابن هشام / الروض الأنف

ج 2 من 295 ، ولسان العرب / بن منظور ج 1 من 162 ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد / المقتضب ج 1

من 162 ، ج 2 من 210 .

وَالثَّانِيَّةُ (102) فِي أَفْضَلِيَّتِهِ (102) .

وَالثَّالِثَةُ 103 فِي تَسْبِيهِ وَذِكْرِ قَوَائِدَ تَتَعَلَّقُ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
أَمَّا الْمَقْدِمَةُ فَهِيَ أَنَّ أَصْحَابَ التَّوَارِيخِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَلُّ عَنْهُمْ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ
عَدَدَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا (37) كَمَا وَرَدَتْ بِهِ
الْأَحَادِيثُ .

أَوَّلُهُمْ آدَمُ وَآخِرُهُمْ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وَأَمَّا الْمُرْسَلُونَ مِنْهُمْ فَثَلَاثُ مِائَةٍ وَثَلَاثَةُ عَشَرَ . فَخَمْسَةٌ مِنْهُمْ أُولُوا الْعِزِّ
الْمَذْكُورُونَ فِي الْقُرْآنِ : نُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ ، وَمُوسَى وَعِيسَى ، وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .
وَخَمْسَةٌ مِنَ الْعَرَبِ : هُودٌ ، وَصَالِحٌ ، وَإِسْمَاعِيلُ ، وَشُعَيْبٌ ، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
أَجْمَعِينَ .

الْمَسْأَلَةُ 104 الْأُولَى فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى رِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ .

وَالْ105 الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ 106 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
مَوْجُودًا (1/91) وَادَّعَى 107 الرِّسَالَةَ ، وَظَهَرَتِ الْمُعْجَرَاتُ 108 عَلَيْهِ وَفِي دَعْوَاهُ ،
وَتَحَدَّى 109 بِهَا وَلَمْ يُوَجِدْ لَهُ مُعَارِضٌ (38) .

وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ رَسُولٌ صَادِقٌ ، يَنْتُجُ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا 110 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ رَسُولٌ صَادِقٌ . وَقَدْ اشْتَمَلَ الدَّلِيلُ عَلَى أَرْبَعٍ 111 مُقَدِّمَاتٍ 112 يَحِبُّ نَسْنَ

(102/102) - ساقط من : و . 103 - ساقط من : و . 104 - أ ، ب ، م ، و : المسئلة .

105 - أ ، ب ، ج ، د : (-) و . 106 - م ، و : محمد .

107 - أ ، ب : وادعا . 108 - م ، و : المعجزة .

109 - أ ، م ، و : تحدا . 110 - م ، و : محمد .

111 - ب ، ج : أربعة . 112 - م ، و : مقدمات .

(37) - ذكره القاضي عياض من حديث أبي ذر رضي الله عنه ، انظر : الشفا ج 1 ص 489 .

(38) - بعد أن عرف القاضي عياض المعجزة بقوله : « أعلم أن معنى تسميتنا ما جاءت به الأنبياء (معجزة) هو أن الخلق عجزوا عن الإتيان بمثلها » ، قال : وهي على ضربين : ضرب هو من نوع قدرة البشر فعجزوا عنه فتعجزهم عنه فعل الله دل على صدق نبيه كصرفهم عن تمنى الموت وتعجزهم عن الإتيان بمثل القرآن على رأي بعضهم (إشارة إلى القائلين بالصرفة مثل النظام وغيره) .

وضرب هو خارج عن قدرتهم ، فلم يقدرُوا على الإتيان بمثله كإحياء الموتى ، وقلب العصا حية ، وإخراج ناقة من صخرة ... وإنشقاق القمر ، مما لا يمكن أن يفعله أحد إلا الله فيكون ذلك على يد النبي صلى الله عليه وسلم من فعل الله تعالى وتحديه من يكذبه أن يأتي بمثله تعجزه ... انظر : الشفا ج 1 ص 491 ، 492 .

كُلِّ مِنْهَا .

أَهَا الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى وَهِيَ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا (113) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (113) كَانَ مُوْجُودًا وَادَّعَى 107 الرِّسَالَةَ . فَلِإِعْتِمَادُ عَلَى إِبْتِنَاتِهَا الْأَخْبَارُ الْمُتَوَاتِرَةُ 114 . وَبَيَانُ ذَلِكَ هُوَ 115 أَنَّا إِذَا سَمِعْنَا أَهْلَ التَّوَاتُرِ فِي عَصْرَتَا قَالُوا : إِنَّا سَمِعْنَا أَهْلَ التَّوَاتُرِ فِي عَصْرَتَا إِلَى أَنْ يَصِلَ هَذَا النَّقْلُ هَكَذَا إِلَى قَوْمٍ قَالُوا : إِنَّا شَاهِدْنَا 116 نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا بِنَ عَبْدِ اللَّهِ (117) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (117) يَقُولُ : إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ أَفَادَنَا 118 هَذَا الْخَبَرُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا عَلَى مَا حَقَّقَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ . فَعَلِمْنَا بِهِذَا الطَّرِيقِ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مُوْجُودًا وَادَّعَى 119 الرِّسَالَةَ .

وَأَهَا الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ 120 أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ظَهَرَتْ الْمُعْجَزَاتُ 121 عَلَى وَفْقِ دَعْوَاهُ فَتَقْرِيرُهَا أَنْ نَقُولَ : قَدْ ظَهَرَتْ عَلَى يَدِ نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ 122 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضُرُوبٌ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ وَأَنْوَاعٍ مِنَ الْآيَاتِ ، وَقَدْ أَلَفَ النَّاسُ فِيهَا 123 مَجْلَدَاتٍ وَتُبُوَتْ ذَلِكَ إِمَّا بِالتَّوَاتُرِ 124 اللَّفْظِيِّ وَإِمَّا بِالتَّوَاتُرِ 124 الْمَعْنَوِيِّ وَجَاءَتْ كُلُّهَا عَلَى وَفْقِ دَعْوَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَأَهَا الْمُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ وَهِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحَدَّى 125 بِالْمُعْجَزَاتِ . فَنَقُولُ : أَعْظَمُ مَا تَحَدَّى 125 بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقُرْآنُ ، فَإِنَّهُ تَحَدَّى 125 بِهِ الْعَرَبَ 126 الَّذِينَ هُمُ الْبَهَائِيَّةُ الْعُظْمَى 127 فِي الْفَصَاحَةِ وَالْعَجَابَةِ الْقُصْوَى 128 فِي الْبَلَاغَةِ . فَعَجَّزُوا عَنْ مَعَارَضَتِهِ وَالْإِتِّبَانِ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ لِكَوْنِ آيَاتِهِ 129 فِي الْبَلَاغَةِ مِنْ طَرَفِهَا الْأَعْلَى .

وَقَدْ أَعْجَزَ مَصَانِعَ الْبَلَاغَةِ 130 وَأَخْرَسَ شَفَائِقَ الْفُصَحَاءِ 131 . وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ

(113، 113) - زيادة من ج، م، و.

114- أ، م، و؛ المتواترة . 115- ساقط من م، و . 116- ب، ج، م، و؛ شهدنا .

(117-117) - ساقط من ب، ج، وفي م، و؛ محمدًا صلى الله عليه وسلم بن عبد الله .

118- أ؛ فادنى . 119- أ؛ ادعى . 120- و؛ له وأنه . 121- م، و؛ المعجزة .

122- م، و؛ محمد . 123- أ؛ فيهما . 124- م، و؛ التواتر .

125- أ؛ م، و؛ تحدى . 126- أ، م، و؛ للعرب .

127- ج، م، و؛ العظما . 128- و؛ القصوا .

129- ب، ج، و؛ آياته . 130- أ؛ البلاغ .

131- أ؛ الفصحا .

إِلَى حَقِيقَةِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ .

فَالْفَصَاحَةُ فِي الْكَلَامِ : خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَالتَّنَافُرِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ فَصَاحَةِ كَلِمَاتِهِ . وَالْبَلَاغَةُ فِي الْكَلَامِ هِيَ مُطَابَقَةُ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ .

وَالْمُرَادُ بِالْحَالِ الْأَمْرُ الدَّاعِي إِلَى التَّكَلُّمِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ .

فَمَكُونُ الْمُخَاطَبِ مَثَلًا مُنْكَرًا لِلْحُكْمِ حَالٌ يَقْتَضِي تَأْكِيدَهُ ؛ فَالْحَالُ هُوَ إِنْ اقْتَضَى

132 الْمَقَامَ التَّأْكِيدَ كَانَ الْكَلَامُ مُؤَكِّدًا ، وَإِنْ اقْتَضَى 132 الْإِطْلَاقَ كَانَ عَارِيًا عَنِ التَّأْكِيدِ .

وَهَكَذَا إِنْ اقْتَضَى 132 حَذْفَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ حَذْفٌ ، وَإِنْ اقْتَضَى 132 ذِكْرَهُ ذِكْرٌ ،

وَكَذَا الْمُسْنَدُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّفَاصِيلِ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا عِلْمُ الْمَعَانِي .

وَالْبَلَاغَةُ لَهَا طَرَفَانِ : طَرَفٌ 133 أَعْلَى 134 وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ .

أَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ أَنْ يَسْرُقَ الْكَلَامُ فِي بِلَاغَتِهِ إِلَى أَنْ يُخْرَجَ عَنْ طَوْقِ (1/92) التَّبَسُّرِ وَيُعْجِزَهُمْ عَنْ مَعَارَضَتِهِ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَيُشَارِكُ الْأَوَّلَ فِي الْإِعْجَابِ وَعَدَمِ الْمَعَارَضَةِ .

قَالَ سَعْدُ الدِّينِ (39) : / وَلَا يَخْفَى أَنْ بَعْضَ آيَاتِ أَعْلَى 134 طَبَقَتْ مِنْ بَعْضِ وَإِنْ

كَانَ الْجَمِيعُ مُشْتَرَكًا فِي امْتِنَاعِ مَعَارَضَتِهِ / (40) .

قُلْتُ : ظَاهِرُهُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ كُلُّهُ مِنَ الطَّرَفِ الْأَعْلَى مِنَ الْبَلَاغَةِ .

(135) وَقَدْ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ 136 : / كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الطَّرَفِ الْأَعْلَى مِنَ

الْبَلَاغَةِ (135) وَالْعَايَةُ الْقُصْوَى 137 مِنَ الْفَصَاحَةِ .

132- ب ، ج ، م : اقتضا . 133- زيادة من : ب ، ج ، م ، و .

134- ب ، ج ، م ، و : اعلا . (135-135) ساقط من ج .

136- ب ، و : آخر . 137- م : القصوى .

(39) - (712 - 793 هـ / 1312 - 1390 م) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني سعد الدين من أئمة العربية والبيان والمنطق ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) ثم أبعد إلى سمرقند فأوفى فيها ... من ... تهذيب المنطق - والمطول في البلاغة - وشرح العقائد النسفية - ومختصر شرح تلخيص المفتاح ... انظر : الأعلام ج 7 من 219 ، دائرة المعارف الإسلامية 5 من 339 ، فهرس المؤلفين والعناوين / وضع أحمد المكناسي - دار الطباعة المغربية تطوان 1952 ، من 298 ، 299 ، كشف الظنون م 1 من 515 وفيها أن وفاته سنة 792 هـ

(40) - شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان للعلامة السعد التفتازاني الورقة (1/16) مخ ، خ ، ع ، ر 1671 ك .

وَأَمَّا الطَّرْفُ الْأَسْفَلُ مِنَ الْبَلَاغَةِ فَهُوَ مَا إِذَا غَيَّرَ الْكَلَامُ عَنْهُ إِلَى مَرْتَبَةٍ هِيَ أَدْنَى مِنْهُ التَّحَقُّقُ الْكَلَامُ عِنْدَ الْبَلَاغِ بِأَصْوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ .

وَيَبَيِّنُ الطَّرْفَيْنِ مَرَاتِبَ كَثِيرَةً بَعْضُهَا أَعْلَى 138 مِنْ بَعْضٍ / (41) .
وَهَلْ رُتِبَ الْبَلَاغَةُ مَتْنَاهِيَّةٌ أَمْ لَا 139 ؟

الْحَقُّ أَنَّ 139 الْمَوْجُودَ مِنْهَا مَتْنَاهُ دُونَ الْمُتَمَكِّنِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ أَصْلُ الْبَلَاغَةِ فِي الْقُرْآنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لَا يُنْكِرُهُ مَنْ لَهُ أَدْنَى تَمَيُّيزٍ وَمَعْرِفَةٍ بِصَاحَةِ الْكَلَامِ لِأَنَّ مَنْ تَتَبَعَهُ وَجَدَ فِيهِ فُنُونًا مِنْ إِفَادَةِ الْمَعْنَى الْكَثِيرِ بِاللَّفْظِ الْقَلِيلِ وَضُرُوبِ التَّأْكِيدِ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّمثِيلِ وَالِاسْتِعَارَةِ ، وَحُسْنِ الْمُطَالَعِ وَالْمَقَاطِعِ ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، وَالْفَصْلِ وَالْوَصْلِ ، اللَّائِقِ 140 بِالْمَقَامِ وَتَعَزُّيهِ عَنِ اللَّفْظِ الْغَثِّ الشَّاذِّ الشَّارِدِ 141 إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ بِحَيْثُ لَا يَرَى الْمُتَضَفِّعُ 142 لَهُ 141 الْمُمَيِّزُ نَوْعًا مِنْهَا إِلَّا وَجَدَهُ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ .

وَمَنْ كَانَ أَعْرَفَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ كَانَ أَعْرَفَ بِإِعْجَازِ الْقُرْآنِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ 143 النَّاسُ فِي وَجْهِ إِعْجَازِهِ فَقِيلَ : هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ النُّظُمِ الْغَرِيبِ فِي مَطَالَعِهِ 144 وَمَقَاطِعِهِ 145 وَفَوَاصِلِهِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الْمُعْتَرِكَةِ . وَقِيلَ : كَوْنُهُ فِي الدَّرَجَةِ الْعَالِيَةِ مِنَ الْبَلَاغَةِ الَّتِي لَمْ يَعْهَدْ مِنْهَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَاجِظِ (42) .

وَقِيلَ عَنِ الْقَاضِي (43) هُوَ مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ . وَقِيلَ : هُوَ إِخْبَارُهُ عَنِ الْغُيُوبِ نَحْوَ : [وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيَغْلِبُونَ] (44) . وَذَلِكَ كَثِيرٌ .

138- ج ، م ، و ؛ اعلا . 139- ساقط من : م ، و .

140- ب ؛ الأليف . 141- زيادة من ب .

142- ج ، م ، و ؛ المتفصع . 143- و ؛ اخلف .

144- أ ؛ مطالعة . 145- أ ؛ ومقاطعة .

(41) انظر مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للإمام الخطيب القزويني ج 1 ص 113 ط (1) سنة 1347 هـ مصر .

(42) - سبق التعريف به .

(43) - انظر : الباقلائي / الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجمل به ، ص : 94 تحقيق عماد الدين أحمد حيدر / عالم الكتب ، الباقلائي / تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل / مؤسسة الكتاب / بيروت ص 167 .

(44) - الروم 1 .

وَقِيلَ : عَدَمٌ اخْتِلَافِهِ وَتَنَاقُضِهِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الطُّولِ : [وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا] (45) .

وَأَعْلَمَ أَنَّ مَنْ تَأَمَّلَ 146 الْقُرْآنَ وَجَدَهُ مُشْتَمِلًا عَلَى الْعُلُومِ الْمُهِّمَةِ فِي الدِّينِ الْمُسْتَقَرِّ إِلَيْهَا فِي إِصْلَاحِ 147 السَّيْرِ وَالسَّرِيرَةِ ، وَالْمَبَاحِثِ الْإِلَهِيَّةِ 148 ، وَالْعُلُومِ الْأَخْلَاقِ ، وَشَرَعَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي النِّظَامِ كَالزَّوْجِ الْمَقْضِيَّةِ إِلَى حِفْظِ الْأَدْيَانِ وَالْأَبْدَانِ وَالْعُقُولِ وَالْأَنْسَابِ وَالْأَمْوَالِ ، وَمَا يَحْصُلُ الْعَرَضَ عَلَى أَقْرَبِ حَالٍ كَشَرَعِ الْبَيَاعَاتِ ، وَالْإِجَارَاتِ ، وَالنِّكَاحِ ، وَتَفَاصِيلِ أَحْكَامِهَا وَشَرَعَ أَنْوَاعَ الْعِبَادَاتِ الْمُؤَصِّلَةِ إِلَى مَحَبَّةِ الْمَعْبُودِ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (149) مُخْبِرًا عَنْ رَبِّهِ (149) : (1/93) (لَا يَزَالُ عَبْدِي 150 يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَائِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ) (146) . الْحَدِيثُ .

وَالْعُلُومُ تَصْنِيفِيَّةٌ 151 الْبَاطِنِ كَالْتَّطَهِيرِ مِنَ الْكِبَرِ وَالْعُجْبِ وَالْحَسَدِ وَالرِّيَاءِ 152 وَتَحْقِيقِ الْيَقِينِ وَالْإِخْلَاصِ 153 وَالتَّخَلِّيِ عَنِ الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ وَالتَّخَلِّيِ بِالْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ ، وَعِلْمُ أَحْوَالِ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ مِنْ قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ لِخُصُولِ الْإِعْتِسَارِ (154) وَالْإِتِّعَافِ وَالْوُقُوفِ (154) عَلَى آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 155 فَيَسْمِكُنُ أَنْ يَكُونَ إِعْجَازُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَعَ أَسْلُوبِهِ وَنُظْمِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَأَمَّا الْمَقْدِّمَةُ الرَّابِعَةُ وَهِيَ 156 أَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ لِمُعْجَزَاتِهِ 157 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعَارِضٌ . فَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ نَقُولَ : لَوْ وَجِدَ لَهُ مُعَارِضٌ لَنَقِلَ كَمَا نَقَلَ الْقُرْآنُ لِتَوَفُّرِ 158 الدَّوَاعِي عَلَى تَقَلُّبِ مِثْلِ ذَلِكَ لَكِنَّهُ 159 لَمْ يَنْقَلِ فَوَجَبَ الْقَطْعُ بِنَفْيِهِ . لَا يَقَالُ : قُصَارَى هَذِهِ الدَّعْوَى 160 عَدَمُ عِلْمٍ وَعَدَمُ الْعِلْمِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَمِ .

- 146- ج : تمثل .
147- ب : ج ، م ، و : إصلاح .
148- م ، و : الإلهية ، (149/149) - ساقط من ج ، م ، و .
149- ب ، ج ، م ، و : العبد . 151- و : نضيفه .
152- م ، و : والربا . 153- أ : الأخلاق .
(154-154) - م ، و : والإتعاظ والوقف . 155- أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى .
156- ج : وهو . 157- زيادة من ب ، ج ، م ، و .
158- م ، و : التوافر . 159- ب ، و : لاكنه .
160- م ، و : الدواعي .

لَا نَأْتِي بِقَوْلِ الْعَادَةِ تَحِيلٌ خِلَافَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَقَائِعِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى تَقْلِيدِهَا فَتَنْقَلُ كَمَا يَقُلُ الْقُرْآنُ وَأَيْضًا كَمَا يَقُلُ تَرْغَاتُ مَسْئِلَةٍ مِنَ الْكَلَامِ الرِّكِيكِ الَّتِي يَدُلُّ 161 تُظْلِمُهُ عِنْدَ 162 أَذْنَى مُمَيِّزٍ عَلَى كَذِبِ 163 الْآتِي بِهِ .

نَبَاذَا تَفَرَّزَتْ هَذِهِ السَّيِّدَاتُ لَزِمَ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا 164 مُحَمَّدٌ 165 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولًا صَادِقًا حَقًّا .

السَّأَلَةُ 166 الثَّانِيَّةُ : فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ .

فَنَقُولُ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْقُولُ وَالْمَنْقُولُ .

أَمَّا الْمَعْقُولُ : فَاعْلَمْ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَامِلًا ؛

وَالْكَامِلُ لَا يَخْلُو 167 إِمَّا أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى تَكْمِيلِ غَيْرِهِ وَهُوَ الْوَلِيُّ أَوْ يَقْدِرَ عَلَى تَكْمِيلِ 168 غَيْرِهِ وَهُوَ النَّبِيُّ .

وَالْكَمَالُ وَالتَّكْمِيلُ إِمَّا أَنْ يُعْتَبَرَ 169 فِي الْقُوَّةِ الْعِلْمِيَّةِ (170) أَوْ فِي الْقُوَّةِ الْعَمَلِيَّةِ (170) . (171) وَرَأْسُ الْكَمَالَاتِ فِي الْقُوَّةِ الْعِلْمِيَّةِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى . وَرَأْسُ الْكَمَالَاتِ فِي الْقُوَّةِ الْعَمَلِيَّةِ (171) طَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى . وَمَنْ كَانَتْ

دَرَجَتُهُ فِي هَاتَيْنِ الْمَرْتَبَتَيْنِ أَعْلَى 172 (173) كَانَتْ دَرَجَةُ وِلَايَتِهِ أَكْمَلُ 174 وَمَنْ كَانَتْ دَرَجَتُهُ فِي تَكْمِيلِ 175 الْغَيْرِ فِي هَاتَيْنِ الْمَرْتَبَتَيْنِ أَعْلَى (172 ، 173) كَانَتْ

دَرَجَةُ نُبُوَّتِهِ أَكْمَلُ .

وَلَمَّا حَصَلَ فِي 176 هَذَا الْأَثَرِ سَبَبُ نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرُ مِمَّا ظَهَرَ بِسَبَبِ غَيْرِهِ مِنَ الرُّسُلِ عَلِمْنَا أَنَّهُ كَانَ سَيِّدَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَقُدُوةَ الْأَصْفِيَاءِ وَالْمُفَرِّقِينَ .

- | | |
|----------------------------------|---|
| 161- زيادة من ب ، ج ، م ، و . | 162- و : على . |
| 163- ساقط من : و . | 164- ساقط من : ج . |
| 165- ج ، و : محمد . | 166- أ ب ، ج ، م ، و : المسئلة . |
| 167- أ ب ، ج ، م ، و : لا يخلو . | 168- م ، و : تكميله . |
| 169- ج ، م ، و : يعتبر . | (170-170) - ساقط من م ، و . |
| (171-171) - ساقط من ج . | 172- ج ، م ، و : أعلا . |
| (173-173) - ساقط من ج . | 174- ب : (م) من كانت درجة ولايته أكمل . |
| 175- م ، و : تكميل . | 176- ساقط من ج . |

وَهَذَا الدَّلِيلُ مُقْتَضِبٌ مِمَّا اخْتَجَّ بِهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ (47) وَالْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ (48) عَلَى
إثْبَاتِ رِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ 177 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَيْنَا نَحْنُ أَنَّهُ يَنْتِجُ مَا هُوَ
أَخْصُ مِنْ هَذَا الْمَطْلَبِ وَهُوَ أَنَّهُ عَلَيْهِ (178 الصَّلَاةُ 178) وَالسَّلَامُ أَفْضَلُ الرُّسُلِ
فَلِذَلِكَ تَمَسَّكْنَا بِهِ فِي مَطْلُوبِنَا .

قَالَ الْإِمَامُ : / وَهَذَا (1/94) الطَّرِيقُ (49) عِنْدِي أَفْضَلُ وَأَكْمَلُ مِنَ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ /
(50) يَعْنِي طَرِيقُ إِثْبَاتِ الرِّسَالَةِ بِالْمُعْجَزَاتِ . قَالَ : / لِأَنَّ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى
بُرْهَانٍ 179 الَّلِّمِ (51) . يَعْنِي بُرْهَانِ الَّلِّمِ 180 الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى ثُبُوتِ النَّبِيِّ
بِثُبُوتِ سَبَبِهِ 181 .

كَالْإِسْتِدْلَالِ بِعَمَسِ النَّارِ الْخَشَبَةَ عَلَى وُجُودِ الْإِحْرَاقِ .
وَأَمَّا الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى بُرْهَانٍ الْإِنْ 182 . يَعْنِي بِهِ الْإِسْتِدْلَالُ بِالْآثَرِ عَلَى
الْمُؤَثِّرِ كَالْإِسْتِدْلَالِ 183 بِإِحْرَاقِ الْخَشَبَةِ عَلَى أَنَّهَا مَسَّتْهَا النَّارُ .
وَلَا شَكَّ أَنَّ بُرْهَانَ الَّلِّمِ 180 أَقْوَى مِنْ بُرْهَانِ الْإِنْ 182 لِأَنَّ الْأَوَّلَ يُشِيرُ بِالشَّيْءِ
وَيُفِيدُ 184 فَهَمَّ حَقِيقَتِهِ ، وَالثَّانِي إِنَّمَا يُشِيرُ بِهِ إِشْعَارًا جَمَلِيًّا 185 فَكَانَ الْأَوَّلُ
أَتَمَّ / (52) .

وَأَمَّا الْمَنْقُولُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى : [وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ] (53) .
وَالْمَرْحُومُ بِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنَ الْمَرْحُومِ .
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ) (54) .

177- م ، و ؛ محمد ، (178-178) - زيادة من ب ، ج ، م ، و . 179- أ ؛ برهان اللام ، و ؛ برهان اللام ،

180- أ ؛ اللام ، وفي و ؛ اللام ، 181- م ، و ؛ بسببه ، 192- م ، و ؛ الإذنى ،

183- م ، و ؛ بالاستدلال ، 184- أ ؛ يفيدهم ، و ؛ علم ، 185- أ ؛ جملا ،

(47) - انظر كتاب الإقتصاد في الاعتقاد / الفزالي من 130 ،

(48) - انظر : من 151 من المحصل وبهامشه المعالم (مرجع سبق ذكره) .

(49) في شرح المعالم / شرف الدين : (هذه الطريقة) - انظر الورقة (196 / ب) .

(50) في شرح المعالم / شرف الدين : (الأولى) . انظر الورقة (196 / ب) .

(51) - هذا البرهان يسمى عند الفقهاء (قياس العلة) ، وهو أقوى من البرهان
(الاثنى) الاثنى ذكره ، والذي يسمى عند الفقهاء (بقياس الدلالة) . انظر : الورقة (33 / أ) من شرح محصل
المقاصد / أحمد المنجور ،

(52) - بتصرف من شرح المعالم / شرف الدين ، انظر : الورقتين (196 / ب) ، (197 / أ) .

(53) - الانبياء 106 ،

(54) - انظر : مسند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر م 1 من 281 ، سن ، بن ماجة / إحياء التراث العربي
ج 2 من 1440 ، ك ؛ الزهد - ب ذكر الشفاعة ر ؛ 4308 ،

وَقَدْ اتَّفَعَدَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا 186 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْمَلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ (55).

وَقَدْ نَقَلَتْ مُعْجَزَاتُهُ وَآيَاتُهُ 187 قَوِّجِدَتْ أَكْثَرُ وَأَظْهَرُ مِنْ مُعْجَزَاتِ غَيْرِهِ وَآيَاتِهِ 187. قَدْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَفْضَالِيَّتِهِ وَكَذَا خَصَائِصِهِ كَعُسُومِ الرِّسَالَةِ وَالشَّفَاعَةِ وَالْإِسْرَاءِ 188 وَالرُّؤْيَا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمَطْوَلَاتِ وَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَخْصِيَ.

الْمَسْأَلَةُ 189 الثَّالِثَةُ: فِي ذِكْرِ نَسَبِ (56) النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَتَدَّ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْتِقَادَاتِ.

بَلْ نَصَّ سَهَابُ الدِّينِ الْقَرَّافِي فِي ذَخِيرَتِهِ (57): عَلَى أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْتِقَادِ 190.

فَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا 191 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ:

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (58) بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ (59) بْنُ هَاشِمٍ (60) بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ

-
- 182- م، و؛ الأدنى، 183- م، و؛ بالاستدلال، 184- أ؛ ينيحهم، و؛ علم،
 185- أ؛ جيلا، 186- م، و؛ محمد، 187- أ، ب، ج، م، و؛ آياته،
 188- و؛ والأسرى، 189- أ، ب، ج، م، و؛ المسئلة، 190- ب؛ بالاعتقادات، 191- ساقط من ب،
-

(55) : ذكر عياض عن ابن عباس رضي الله عنه أن الرسول [ص] قال : (إن الله تعالى قسم الخلق قسمين ، فبعضني من خيرهم نسباً ، فذلك قوله تعالى : أصحاب البسين / وأصحاب الشمال ، فانا من أصحاب البسين ، وأنا خير أصحاب اليمين ... انظر الشفا ج 1 ص 325 .

(56) - عن هذا النسب الشريف انظر : ابن دريد / كتاب الاشتقاق ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ص 43 ط 2 (بيروت 1399 هـ / 1979 م ، فهو أشرف نسب عرفته البشرية ، روى القاضي عياض بسنده عن وائلة بن الأسقع (ت 83 هـ) رضي الله عنه ، أن رسول الله [ص] قال : (إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل ، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة ، واصطفى من بني كنانة قريشا ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم) ، قال الترميذي : وهذا حديث صحيح ... انظر الشفا ج 1 ص 181 ، انظر صحيح مسلم ج 4 ص 1782 ، ك : الفضائل ، ب : فضل نسب النبي [ص] ، 1 : دار الحديث القاهرة ، أحمد بن حنبل / المسند ج 4 ص 107 ، الأذلكائي / اشرح أصول اعتقاد أهل السنة ج 2 ص 4 ، رقم 1399 .

وانظر كذلك عن بن نسيه [ص] ، وعن اسمه وصفاته ، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول / عبد الرحمن ابن علي ج 4 ص 266 - مؤسسة الحلبي - القاهرة .

(57) - لم أعثر على هذا الكلام في مظانه .

(58) عبد الله بن عبد المطلب : والد سيد البشر ، توفي بالمدينة وهو ابن خمس وعشرين سنة انظر : أوجز السير لخير البشر / أبو الحسين أحمد بن فارس - دار الرشد ص 5 هـ (2) ، ص 8 ،

(59) اسمه : شيبة - انظر : سيرة ابن هشام ج 1 ص 1 مطبعة مصطفى الحلبي - مصر - 1355 هـ / 1936 م ، السهيلي / الروض الاف ج 1 ص 5 ،

(60) - اسمه : عمرو بن عبد مناف ، واسم عبد مناف : المغيرة بن قصي - المرجع السابق ، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 5 ، ص 6 هـ 4 .

قُصَيِّ بْنِ كِلَابٍ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ لُؤَيٍّ 192 (61) بْنِ مَالِكٍ 193 بْنِ النَّضْرِ (62) بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ (63) بْنِ إِلْيَاسَ بْنِ مَعْسَرَسَ بْنِ زَارٍ بْنِ مَعْدٍ بْنِ عَدْنَانَ (64) .

قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ (*) رُشْدٍ فِي مَقْدِمَاتِهِ / : رُوِيَ (65) هَذَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالنَّسَبِ عَلَى صِحَّتِهِ ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، وَاخْتَلَفُوا 194 فِيمَا بَيْنَ عَدْنَانَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ 195 وَفِيمَا بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ 195 (وَأَدَمَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ اخْتِلَافًا كَثِيرًا لَا يَقْطَعُ بِصِحَّتِهِ 196 / (66) .

أَمَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمِينَةُ (67) بِنْتُ وَهَبٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ زُهْرَةَ 197 نِ بْنِ كِلَابٍ ، قُرَيْشِيَّةٌ 198 تَزَوَّجَهَا عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثِينَ سَنَةً وَقِيلَ إِنَّهُ 199 خَمْسَ وَعَشْرِينَ سَنَةً . وَحَمَلَتْ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَعْبِ أَبِي طَالِبٍ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى 200 .

| | |
|---------------------------|--|
| 192- م ، و : لؤي . | 193- أ ، ب ، ج ، م ، و : ملك . |
| 194- أ : واختلف . | (195-195) - ساقط من م ، و . |
| 196- م ، و : لصحته . | 197- م ، و : زهر . |
| 198- ج ، م ، و : قريشية . | 199- ب ، أ ، و : وهو ساقط من : ج ، و . |
| 200- ج ، م ، و : الوسطا . | |

(61) اسمه : قريش ، واليه تنسب القبيلية ، وقيل بل فهر اسمه ، وقريش لقبه... السهيلي / الروض الانف ج 1 ص 5 هـ (3) .

(62) اسمه : قيس ، ولقب بالنظر لنضارة وجهه ، نفس المرجع : هـ (4) .

(63) اسمه : عامر ، هذا قول أبي إسحاق ، والصحيح عند الجمهور أن اسمه : عمرو - نفس المرجع ص 2 هـ (1) .

(64) لقد ذكر ابن هشام هذا النسب الشريف حتى وصل إلى آدم عليه السلام ... نفس المرجع ص 1 - 3 خرجه ابن سعد / الطبقات ، ط : بيروت ج 1 ص : 55-56 .

(65) الكلام نقله المؤلف بتصريف من الكتاب الجامع من المقدمات / أبو الوليد محمد بن رشد ، تحقيق : المختار بن الطاهر التليلي ، دار الفرقان ط (1) (1405 هـ / 1985 م) ص 55 ، 56 ، وانظر جمهرة النسب / ابن الكلبي تحقيق عبد الستار ج 1 ص 65 .

(66) - قال ابن هشام : فرسول الله [ص] أشرف ولد آدم حسبا ، وأفضلهم نسبا من قبل أبيه وأمه [ص] ... السيرة ج 1 ص 115 .

(67) انظر : أوجز السير لخير البشر / أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي ص 8 .

(ب) محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت 529 هـ / 1198 م بمراكش انظر شجرة النور الزكية ص 129 .

وَلَدَتْهُ بَسَكَةُ فِي الدَّارِ الَّتِي كَانَتْ تَدْعَى 201 لِمَحْسَدِ بْنِ يُونُسَ (68) ، (1/95) أَخِي الْحَجَّاجِ عَامَ الْفِيلِ ، قِيلَ : يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ لِاثْنَتَيْ 202 عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ . وَقِيلَ : بَلْ 203 يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ لِلثَّلَاثَةِ خَلَّتَا 204 مِنْ رَجَبِ الْأَوَّلِ . وَقِيلَ : لِثَمَانٍ خَلَوْنَ ، وَقِيلَ : لِاثْنَتَيْ 202 عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْهُ . ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ رَشِيدٍ (69) قَالَ : / وَلَا خِلَافَ فِي 205 أَنَّهُ وَلِدَ عَامَ الْفِيلِ / (70) . مَرَضَعَتْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ثَوْبَةُ (71) جَارِيَةُ أَبِي لَهَبٍ (72) أَرْضَعَتْهُ مَعَ حَمْرَةَ (73) وَأَرْضَعَتْ مَعَهُمَا أَبَا سَلَمَةَ (74) بَيْنَ عَبْدِ الْأَسَدِ 206 . ثُمَّ أَرْضَعَتْهُ حَلِيمَةُ (75) بِنْتُ أَبِي دُوَيْبٍ السَّعْدِيَّةُ مِنْ بَنِي سَعْدٍ وَرَدَّتْهُ إِلَى أُمِّهِ بَعْدَ خَمْسِ سِنِينَ وَيَوْمَئِذٍ مِنْ مَوْلَدِهِ . وَتَرَفِّعَتْ أُمُّهُ وَهِيَ ابْنُ سَبْعٍ (76) سِنِينَ . وَمَاتَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ حَامِلٌ بِهِ . وَقِيلَ : تَوَفَّى وَالنَّبِيُّ 207 عَلَيْهِ السَّلَامُ ابْنُ ثَمَانِيَةٍ وَ (208 عَشْرِينَ شَهْرًا 208) ، وَقِيلَ ابْنُ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ (77) . وَقِيلَ : ابْنُ شَهْرَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِعَبْدِ اللَّهِ وَلَدٌ 209 غَيْرَ رَسُولٍ 210 أَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

- 201- ج ، تدعى ، 202- 1 : لاثني ، 203- ساقط من ب ، ج ، 204- م ، و : خلت ، 205- ساقط من ب ، م ، و ، 206- ب : الأسود ، 207- ج ، م ، و : صلى الله عليه وسلم ، (208-208) - زيادة من ب ، ج ، م ، و ، 209- م ، و : ولدا ، 210- ب ، ج ، م ، و : النبي .

(68) انظر : ابن سعد / الطبقات ج 5 ص 541 ، السويطي / الروض الأنف ج 1 ص 107 ، ابن رشد / الكتاب الجامع من المقدمات ص 56 .

ومحمد هذا استعمله الحجاج على صنعاء فلم يزل واليا عليها إلى أن توفي سنة (91هـ/710م) انظر : الأعلام ج 7 ص 147 ، معجم الأنسان والأسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي / زامباور ص 176 .

(69) - انظر الجامع من المقدمات / تحقيق : د . المختار بن طاهر التليبي ص 60 .

(70) - نسس المرجع السابق ، (71) - تقدم ذكرها انظر ص 107 هـ (x) .

(72) - تقدم ذكره ص 107 هـ (x) .

(73) - هو حمزة بن عبد المطلب بن هشام ، عم النبي [ص] ، وأحد مناديد قريش وساداتهم في الجاهلية والأسلم ، ولد ونشأ بمكة ، وكان أعز قريش وأشهرها شكيمة ، وكان أول لواء عقده [ص] لحمزة ، قتل يوم أحد ، قيل ولد قبل النبي [ص] بسنتين ، وقيل بأربع ، واسلم في السنة الثانية من البعثة ... انظر : الإمامة في تبيين الصحابة / العسقلاني ج 1 ص 353، 354 ، الشافعي عياض ج 1 ص 691 هـ 5 .

(74) (المخزومي " تزوج أم سلمة قبل النبي [ص] - انظر : / عياض ج 1 ص 286 هـ 10 ، أول من هاجر إلى البعثة - شهد براء مات بعدها بأشهر - انظر : أوجز السير ... / أحمد بن فارس ص 26 هـ (1) .

(75) تقدم ذكرها انظر ص 107 هـ (x) .

(76) انظر : زاد المعاد بن هدى خير العباد / ابن القيم : تحقيق : شعيب الانطوط ، مؤسسة الرسالة ط

(1) ج 1 ص 76 .

(77) - المرجع نفسه .

صَفَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ 211 وَالسَّلَامُ :

كَانَ رُبْعَ الْقَامَةِ بَيْنَ الْقَوْمِ ، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ وَلَا بِالْقَصِيرِ ، ضَخَمَ الرَّأْسَ كَثِيرَ شَعْرٍ رَجُلًا غَيْرَ سَبِطٍ جَعْدًا (78) غَيْرَ قَطِطٍ ، كَثَّ 212 إِلْحِيَةً .

تَوَفَّى وَفِي عُنُقَيْتِهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ أَرْحَرُ اللَّوْنِ (79) أَيْبَضَ مُشْرَبٌ (80) بِحُمْرَةِ 213 ، فِي وَجْهِهِ تَدْوِيرٌ . أَدْمَجَ (81) الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَهُمَا مُشْرَبَهُمَا حُمْرَةً أَهْدَبَ 214 الْأَشْفَارَ ، نَشَرَ 215 الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ ، جَلِيلَ الْمَشَاشِ وَهُوَ رُؤُوسُ 216 الْعِظَامِ . ذُو مَسْرَبَةٍ 217 : وَهِيَ شَعْرَاتٌ تَصِلُ مِنَ الصَّدْرِ إِلَى السُّرَّةِ 218 .

إِذَا هَشَى 219 تَكْفًا 220 كَأَنَّمَا يَمْشِي فِي صَبَبٍ ، وَإِذَا التَفَتَ التَفَتَ مَعًا .

بَيْنَ كِتْفَيْهِ خَاتَمَ النُّبُوَّةِ (82) .

أَرْسَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَأْسِ الْأَرْبَعِينَ فَأَقَامَ بِمَكَّةَ (221 ثَلَاثَ عَشْرَةَ 222) سَنَةً وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا . وَقِيلَ عَلَى ثَلَاثِ 222 وَأَرْبَعِينَ فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا . وَتَوَفَّى وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَبِسِتِينَ سَنَةً ضَحَى يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ رَجَبِ الْأَوَّلِ . هَذَا هُوَ 223 مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ .

قِيلَ وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ وَقُوفَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِعَرَفَةَ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَاسِعَ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ عَشْرِ ؛ فَيَكُونُ أَوَّلُ ذِي

211- ساقط من ج ، م ، 212- م ، و ؛ كثيف .

213- أ ، ب ، ج ، م ؛ حمزة ، والتصحيح من الجامع من المقدمات ابن رشد من 87 .

214- أ ؛ ذهب ، م ، و ؛ ذهب ، 215- أ ؛ شتن ، وفي م ، و ؛ شقق .

216- أ ، ب ، ج ، و ؛ أروس ، 217- ب ؛ ج ؛ مشربة .

218- م ، و ؛ الصرة ، 219- أ ؛ ب ؛ ج ، م ؛ مشا .

220- م ، و ؛ تكف ، (221، 222) م ، و ؛ ثلاثة عشر .

222- م ، و ؛ ثلاثة ، 223- ساقط من ج .

(78) - في الشفا ج 1 ص 315 ؛ ليس بسبط ولا جعد .

(79) - في الشفا ج 1 ص 315 ؛ ازهر اللون ؛ نيره . وقيل ؛ ازهر حسن ومنه زهرة الحياة الدنيا .

(80) - في الشفا المرجع السابق ص 316 ؛ ابيض مشرب اي فيه حمرة .

(81) - شديد سواد الحدقة ... انظر ؛ الشفا ج 1 ص 316 ، السهيلي / الروض الانف ج 1 ص 248 .

(82) - للمزيد من صفته [من] انظر ؛ القاضي عياض / الشفا ج 1 ص 305-320 .

الْحَجَّهِ يَوْمَ الْحَمِيسِ ، نَمَّ لَا يَخْلُو 224 هُوَ وَالسُّحْرُمُ وَصَفَرُ بَعْدَهُ 225 إِمَّا أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا كَامِلَةً أَوْ نَاقِصَةً أَوْ إِثْنَانٍ مِنْهَا كَامِلَيْنِ وَوَاحِدٌ نَاقِصٌ أَوْ بِالْعَكْسِ .

وعلى كل تقدير لا يكون يوم الإثنين من ربيع الأول هو الثاني عشر .
تَالصَّحِيحُ مَا نَقِلَ عَنْ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوُفِّيَ نِصْفَ
السَّهَارِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ لِلْإِثْنَيْنِ 226 خَلَّتَا مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَشْهُرَ
الْمَذْكُورَةَ كُلُّهَا نَاقِصَةٌ .

وَالْأَقْرَبُ مَا قِيلَ : إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوُفِّيَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَبِيعِ
الْأَوَّلِ لِعَلَّهُ 227 تَوَالِي 227 ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ عَلَى النَّقْصِ (1/96) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
تَزَوَّجَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَدِجَةَ بِنْتَ خُوَيْلِدٍ (83) وَهُوَ ابْنُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً وَقِيلَ
ابْنُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ (84) . وَقِيلَ : ابْنُ ثَلَاثِينَ وَهِيَ ثَبَّتْ بَعْدَ زَوْجَيْنِ .

قِيلَ : كَانَ بَيْنَهَا ثَلَاثًا وَارْتَبِعِينَ سَنَةً ، وَقِيلَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَأَوْلَادُهُ كُلُّهُمْ مِنْهَا إِلَّا
إِسْرَاعِيمَ (85) فَإِنَّهُ مِنْ مَارِيَةَ (86) الْقُبَيْطِيَّةِ . فَأَوْلَادُهُ الْإِنَاثُ : زَيْنَبُ (87) ،
وَفَاطِمَةُ (88) وَرُقِيَّةُ (89) ، وَأُمُّ كُلثُومٍ (90) . أَكْبَرَهُنَّ : زَيْنَبُ ، ثُمَّ رُقِيَّةُ ، ثُمَّ أُمُّ
كُلثُومٍ 228 ، ثُمَّ فَاطِمَةُ . زَوَّجَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ 229 وَالسَّلَامُ رُقِيَّةَ ثُمَّ أُمُّ كُلثُومٍ مِنْ

224- (أ ب ج م و) لا يخلو ، 225- ساقط من ج م و .

226- و : اليتيم ، 227- و : توالا ، 228- (أ و) أم كلثوم ، 229- ساقط من ج م و .

(83) - سبق نكحها - انظر ص 108 هـ 90 .

(84) - اختار ابن هشام هذا الرأي - انظر السيرة ج 1 ص 198 .

(85) سبق التعريف به انظر ص 108 هـ 91 .

(86) - سبق التعريف بها انظر ص 108 هـ 92 .

(87) - هي أكبر بناته [ص] ، تزوجها أبو العاص بن الربيع ابن خالتها ، أسرى في بدر وأطلق [ص] ، أسلم
سنة سبع من الهجرة فرد النبي [ص] عليه زينب ، توفيت سنة 8 هـ .

- انظر : الشفا لعياض ج 1 2590 هـ 4 .

(88) - هي مريم بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنها وهي الوحيدة التي عاشت بعد النبي [ص] من ابنتائه ،
توفيت سنة 11 هـ . انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 412 هـ 2 ، القوانين الفقهية / ابن جزري ص 355 بدون
رقم الطبعة .

(89) - (ت 2 هـ / 624 م) هاجرت مع عثمان بن عفان إلى الحبشة ، توفيت بالمدينة .

انظر : المنجد في اللغة والأعلام ص 265 .

(90) - (ت 9 هـ / 630 م) تزوجها عثمان رضي الله عنه بعد وفاة اختها رقية ، انظر المنجد في اللغة
والأعلام ص 66 ، القوانين الفقهية / ابن جزري ص 355 - بدون اسم الناشر ولا رقم الطبعة .

عَشْرَانِ (91) وَتَرْوَجَ 230 عَلَى (92) فَاطِمَةَ .
وَأَوْلَادَهُ (93) الذُّكُورُ : الْقَاسِمُ (94) وَبِهِ كَانَ يَكْنَى 231 وَعَبْدُ اللَّهِ (95) وَالطَّيِّبُ
(96) وَالطَّاهِرُ .

وَفِيهِمَا غَدَا الْقَاسِمُ خِلَافًا ؛ قِيلَ لَمْ يَلِدْ غَيْرَهُ ، وَقِيلَ : إِنْسَانٌ ، وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ 232 .
أَزْوَاجُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَقْدَمَاتِ (97) السَّتْفِقِ عَلَيْهِ مِنْهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ :
خَدِيجَةُ ، ثُمَّ سَرْدَةُ (98) ، ثُمَّ تَرْوَجَ عَائِشَةُ (99) ، ثُمَّ أُمُّ سَلَمَةَ (100) وَأَسْمُهَا
هِنْدٌ ، ثُمَّ خَفْصَةُ (101) بِنْتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، ثُمَّ زَيْنَبَ (102) بِنْتُ خُرَيْمَةَ الْهَلَالِيَّةِ

230- م ، ب ، و : وروج . 231- ب ، ج : يكنى .

232- م ، و : ثلاث .

(91) - ثالث الخلفاء الراشدين (ت 35 هـ / 656 م) جمع القرآن - قتل شهيدا بداره - انظر : المنجد في اللغة والاعلام ص 371 ، الشفا ج 1 ص 569 هـ (6) .

(92) - رابع الخلفاء الراشدين (ت 40 هـ / 661 م) ابن عم النبي [ص] ومهره - انظر المنجد في اللغة والاعلام ص 377 الشفا ج 1 ص 54 هـ 4 .

(93) - جمهرة النسب / ابن الكلبي - تحقق : عبد الستار احمد فراج - الكويت ج 1 ص 125 ، وأوجز السير لخبر البشر / احمد بن فارس الرازي تحقيق : محمد محمود حمدان دار الرشاد ، ص 17 .

(94) قيل هلك في الجاهلية - السيرة لابن هشام (1/ 190) - وقيل غير ذلك انظر : الروض الأنف / السهيلي (1 : 123) .

(95) - يقال إن لقبه الطاهر - انظر : أوجز السير لخبر البشر / أبو الحسين الرازي ص 17 وفيه أنه هلك وهو يرضع .

(96) - لم يذكره بعض علماء السيرة - انظر أوجز السير لخبر البشر ص 17 ، وذكر ابن حبيب / المحبر ص 53 انه لقب لعبد الله .

(97) - انظر : كتاب الجامع من المقدمات ابن رشد تحقيق : المختار بن طاهر التليبي ط (1) - 1405 هـ / 1985 م ص 68 ، أوجز السير لخبر البشر / أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي ص 23-27 .

(98) - بنت زمعة (ت 54 هـ / 674 م) هي أول من تزوجها بعد وفاة خديجة - انظر : المرجع السابق ص 23 (المنجد في اللغة والاعلام ص 314 .

(99) بنت أبي بكر رضي الله عنه (ت 58 هـ / 678 م) تزوجها النبي [ص] وهي بنت ست سنين وبنى بها وهي ابنة تسع سنين ولم يتزوج بكر غيرها - انظر الشفا / عياض ج 1 ص 146 هـ 5 ، المنجد ص 363 ، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 24 .

(100) - اعتقل نساء النبي [ص] وهي آخر أمهات المؤمنين وفاة - انظر الشفا / عياض ج 1 ص 286 هـ 10 ، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 26 .

(101) - كانت قبل أن يتزوجها النبي [ص] عند حصن بن حذافة ، توفيت بالمدينة سنة 41 هـ انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 282 هـ 4 ، أوجز السير / أحمد فارس ص 24 .

(102) - (ت 4 هـ / 625 م) أم المساكين ، انظر : المرجع السابق ص 25 ، المنجد في اللغة والاعلام ص 283 .

ثُمَّ زَيْنَبَ (103) بِنْتَ جَحْشِ ابْنَةِ عَمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ أُمَّ
 حَبِيبَةَ (104) أُخْتَ مُعَاوِيَةَ (105) بِنِ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، ثُمَّ جُوَيْرِيَةَ 233 بِنْتَ الْحَارِثِ
 (106) ، ثُمَّ صَفِيَّةَ (107) بِنْتَ حُثَيِّ (108) بِنِ أَخْطَبَ ، ثُمَّ مَيْمُونَةَ (109) بِنْتَ
 الْحَارِثِ الْهَلَالِيَّةِ . تُوْفِّي مِنْهُنَّ إِثْنَانِ فِي حَيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ .
 وَتُوْفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ 234 عَنِ النَّسَبِ الْبَوَاقِي 235 .
 سَرَارِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَارِيَةُ الْقُبَيْطِيَّةُ ، وَرَبِيعَانَةُ (110) ، وَجَارِيَتَانِ أُخْرَيَانِ .
 أَسْمَاؤُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
 رَوَى مَالِكٌ 236 فِي مُوَطَّأِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 (لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ 237 : أَنَا مُحَمَّدٌ ، وَأَنَا أَحْمَدُ ، وَأَنَا الْحَاجِبُ الَّذِي يَمْحُو 238

| | |
|---------------------------|--------------------------|
| 233- ج ، م ، و : جويرية . | 234- م ، و : علي . |
| 235- ج : الباقي . | 236- ب ، ج ، م : مالك . |
| 237- أ : أسماء . | 238- ب ، ج ، م : يمحوا . |

- (103) - الاسديّة (ت 20هـ / 641 م) كانت زوجة زيد بن حارثة وطلقها ف تزوجها النبي [ص] وهي أم الحسن ، انظر : المنجد ص 283 ، الشفا / القاضي عياض ج 1 ص 566 هـ 5 ، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 26 .
 (104) - واسمها رملة ، وقيل هند وهي من السابقات إلى الاسلام توفيت سنة 44 هـ / 664 م ، انظر : الشفا ج 1 ص 421 هـ 3 ، المنجد ص 66 ، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 25 .
 (105) - (ت 60 هـ / 680 م) حكم سوريا في عهد عمر وعثمان رضي الله عنهما عارض عليا رضي الله عنه ، وقاتله في صفين سنة 37 هـ / 657 م ، انظر : المنجد ص 536 ، الشفا / عياض ج 1 ص 359 هـ (2) .
 (106) - ابن أبي ضرار من بني المصطلق من خزاعة - انظر : القوانين الفقهية / ابن جزي ص 354 ، أوجز السير / أحمد ص 26 .
 (107) - (ت 50 هـ / 670 م) من سبى خيبر ، أسلمت فاعتقها النبي [ص] ، ثم تزوجها ، انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 394 هـ (7) ، المنجد ص 346 ، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 27 .
 (108) من يهود بني النضير ومن رؤسائهم ، من الأشداد العتاة . أدرك الاسلام وأذى المسلمين فأسروه يوم قريظة ثم قتلوه ، انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 690 هـ (4) .
 (109) ميمونة بنت الحارث خالة ابن عباس توفيت بمكة سنة (51 هـ / 671 م) الشفا ج 2 ص 350 هـ 5 ، المنجد في اللغة والأعلام ص 565 ، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 27 .
 (110) - هي ربيعة بنت عمرو بن خنافة ، كان النبي [ص] اصطفاها لنفسه من سبايا بني قريظة ، انظر : أوجز السير / أحمد بن فارس ص 45 ، الامامية 7 / 658 ، الطبقات الكبرى 8 / 129 .

اللَّهُ بِبَيِّ الْكُفْرِ ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمَيَّ (239) يُرِيدُ يَتَّبِعُونِي
 (240 ، 239) وَأَنَا الْعَاقِبُ وَالْعَاقِبُ هُوَ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ (111) .
 وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : لِي فِي الْقُرْآنِ سَبْعَةُ أَسْمَاءٍ : مُحَمَّدٌ ، وَأَحْمَدُ وَطَهَ
 وَيَسَ وَالنُّذُرُ ، وَالْمَرْهَلُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ (112) .
 فَإِنْ قُلْتَ : حَدِيثُ السُّوْطِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا أَسْمَاءَ لَهُ غَيْرَ الْخَمْسَةِ فَكَيْفَ يَثْبُتُ
 الزِّيَادَةُ 241 .

قُلْتَ : السُّؤَالُ هُنَا كَالسُّؤَالِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ .
 وَبَيَانُ الْجَوَابِ هُنَا هُوَ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ) . ثُمَّ فَسَّرَهَا
 كَقَوْلِكَ فِي فُلَانٍ ثَلَاثَ خِصَالٍ وَهِيَ كَذَا وَكَذَا وَلَمَّا لَمْ يَقْتَضِ 242 ذَلِكَ نَفْيَ مَا
 سِوَاهَا فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ صِفَاتِهِ فَلَا
 يَتَّبِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ غَيْرُهَا .

تَسْمِيَةٌ : لَمَّا نَفَخَتْ رُوحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَسَدِهِ أُدْرِجَتْ 243 فِي
 ذَاتِهِ جَمِيعُ النُّسُوبَاتِ وَالْيُولَاتِ .

بَيَانُ ذَلِكَ : أَنَّ عَدَدَ الرُّسُلِ كَمَا تَقَدَّمَ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ (113) وَالْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ
 فِي ضَمَنِ (1/97) الرُّسُلِ وَهَذَا الْعَدَدُ مِنَ الرُّسُلِ عَلَى عَدَدِ اسْمِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عُجِنَتْ

(239/239) - زيادة من ب ، ج ، م ، و ، 240 - م ، و : يتبعني .

241 - ب : الزائد ، 242 - م ، و : لم يقتضي .

243 - م ، و : ادرج .

(111) - السُّوْطُ / رواية يحيى بن يحيى الليثي من 708 دار النفائس ، البخاري / دار الفرج 4 م 2 من
 162 ، ك : المناقب ، ب : ما جاء في أسماء رسول الله [ص] .

، مسند أحمد / دار صادر 4 م 84 .

، متذكرة في أصول التفسير / ابن تيمية دار القرآن الكريم - الكويت ص 41 ، هـ (ج) .

، سنن الدارمي / دار إحياء السنة النبوية ، ك : الرقاق ، ب : أسماء النبي [ص] ج 2 من 317 .

، الشفا بتعريف حقوق المصطفى / عياض ج 1 من 444 .

(112) - الحديث ذكره القاضي عياض ونسبه للنقاش (أبو بكر محمد بن الحسن) عن رسول الله [ص] انظر :
 الشفا ج 1 من 450 .

(113) - وقيل : ثلاثمائة وأربعة عشر ، وقيل : ثلاثمائة وخمسة عشر - انظر شرح مغرر الصغرى
 للسبكي تأليف الشيخ سيدي الورقة 22 / ب .

فِيهِ جَمِيعُ شَرَائِعِ 244 الرُّسُلِ وَأَخْلَافِهِمْ وَطَبَائِعِهِمُ الْكَرِيمَةِ .
وَبَيَّانُ ذَلِكَ : أَنَّ عَدَدَ حُرُوفِ اسْمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ : أَرْبَعَةٌ عَشَرَ حَرْفًا ؛ لِأَنَّ
هَجَاءَ الِيمِيمِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ : مِيمٌ ، وَيَاءٌ ، وَمِيمٌ . وَالْحَاءُ حَرْفَانِ : حَاءٌ وَأَلِفٌ .
وَالِيمِيمَانِ الْمُضْعَفَانِ 245 سِتَّةُ أَحْرَفٍ وَالذَّالُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ : ذَالٌ وَأَلِفٌ وَلَامٌ ؛ فَإِذَا
عَدَدْتَ نَقَطَهَا حَصَلَ لَكَ ثَلَاثُ 246 مِائَةٍ وَأَرْبَعٌ 247 عَشْرَةٌ نَقْطَةً .
وَذَلِكَ بِأَنَّ نَقْطَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الِيمِيمَاتِ أَرْبَعُونَ ؛ فَالسِّتَةُ نَقَطُهَا مِائَتَانِ وَأَرْبَعُونَ .
وَنُقْطَ كُلِّ يَاءٍ مِنَ الْيَاءَاتِ الثَّلَاثِ 248 عَشْرَةٌ ؛ فَالْثَلَاثَةُ نَقَطُهَا : ثَلَاثُونَ .
ثُمَّ نَقْطَ اللَّامِ : ثَلَاثُونَ ، فَالْمَجْمُوعُ ثَلَاثُ مِائَةٍ .
وَنُقْطَ الْحَاءُ : ثَمَانِيَّةٌ ، وَالذَّالُ : أَرْبَعَةٌ . وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَلْفَيْنِ نَقْطَةٌ وَاحِدَةٌ 249
فَقَدْ كَمَلَ الْعَدَدُ الْمَذْكُورُ .
فَالثَّلَاثُ مِائَةٌ (250 وَالْثَلَاثُ عَشْرَةُ 250) عَدَدُ الرُّسُلِ الْجَامِعِينَ لِلنُّبُوَّةِ .
وَالرَّابِعَةُ عَشْرَ لِمَقَامِ الْوَلَايَةِ وَهُوَ مُفْرَقٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ التَّالِعِينَ لِلْأَنْبِيَاءِ .
وَشَبَّهَ ذَلِكَ أَبُو يَزِيدٍ (114) الْبَسْطَامِيُّ بِرِزْقٍ مَمْلُوءٍ 251 عَسَلًا ؛
فَمَا فِي الرِّزْقِ فَهُوَ 252 كَمَقَامِ النُّبُوَّةِ وَمَا رَشَحَ فَهُوَ كَمَقَامِ الْوَلَايَةِ .
قَالَ : بَعْضُ أَشْيَاخِنَا : وَلَا يَعَارِضُ هَذَا 253 بِقَوْلِهِ : خُضْنَا بَحْرًا وَقَفَّ الْأَنْبِيَاءُ
بِسَاحِلِهِ لِأَنَّا نَقُولُ : مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ 254 لَعَلُّوْا مَنْصِبَهُمْ قَطَعُوا الْبَحْرَ وَوَقَعُوا
بِسَاحِلِهِ وَمَا قَطَعَهُ الْأَوْلِيَاءُ بَلْ هُمْ فِيهِ 255 يَخُوضُونَ وَهُوَ تَأْوِيلُ حَسَنٍ .
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ 254) أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَقَفُوا بِسَاحِلِ السَّلَامَةِ لِتَتَّبِعَهُمْ فِيهِ
عُمُومُ الْإِتِّبَاعِ لِكُونِهِ ظَاهِرًا 256 بَعْدَ أَنْ وَقَفُوا عَلَى جَمِيعِ أَسْرَارِهِ وَخَاصِ
الْخَوَاصِّ 257 فِي عَوَامِضِهِ وَلَمْ يَذْكُرُوا مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلَ إِذْ لَمْ 258 يَصِلُوا إِلَى

244- م ، و : الشرائع . 245- ب ، ج ، و : المضاعفان .

246- أ : ثلاثمائة . 247- ب ، ج ، م ، و : أربعة عشرة .

248- زيادة من ب ، ج ، م ، و . 249- ساقط من ج .

(250، 250) - م ، و : الثلاثة عشر . 251- ج ، م ، و : مملوء .

252- أ ، ب ، ج : هو . 253- ساقط من أ ، و .

(254، 254) - ساقط من ج . 255- ساقط من م ، و .

256- م ، و : ظاهر . 257- ج ، م ، و : الخواص . 258- و : إذا لم .

كَرَّجَهُ الْأَنْبِيَاءُ وَمَا مَسَحَهُمُ اللَّهُ مِنْ إِفْضَالِهِ .
وَإِنْ قَلْنَا عَدَدَ الْمُرْسَلِينَ ثَلَاثَ مِائَةٍ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ صَارَ عَدَدُهُمْ مَاخُودًا 259 مِنْ
(254) الْعَدَدِ كُلِّهِ .

وَنَسْتَنْصِطُ مِنْ نُورِ التَّنْزِيلِ اللَّاحِقِ 260 يَا خَيْرَ الْإِسْمِ عِنْدَ إِعْرَابِهِ عَدَدَ (254)
الْأُولِيَاءِ وَأَوْتَادِ الْأَرْضِ نَفَعْنَا اللَّهَ بِبَرَكَتِهِمْ .
وَهُمْ 261 أَرْبَعُونَ مِنَ الْأُولِيَاءِ ، وَسَبْعَةٌ مِنَ الْأَبْدَالِ ، وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوْتَادِ ، فَهُمْ
خَمْسُونَ عَلَى عَدَدِ نَقِطِ النُّونِ .
وَقِيلَ 262 بَلْ هُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا مِنَ الصَّالِحِينَ وَسَبْعَةٌ مِنَ الْأُولِيَاءِ وَثَلَاثَةٌ مِنَ
الْأَبْدَالِ وَوَاحِدٌ يَسْمَى الْغَوْثُ وَالْقَطْبُ .
إِذَا مَاتَ رَدُّ مَكَانَهُ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ . وَإِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ رَدَّ مَكَانَهُ وَاحِدٌ مِنَ
السَّبْعَةِ وَإِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ السَّبْعَةِ رَدَّ مَكَانَهُ وَاحِدٌ مِنَ السَّبْعِينَ .
وَإِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ السَّبْعِينَ رَدَّ مَكَانَهُ وَاحِدٌ مِنْ سَائِرِ السُّلَيْسِينَ . (263) وَاللَّهُ
أَعْلَمُ (263) .

ثُمَّ 264 قَالَ 265 « وَأَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ 266 حَقٌّ ذَلَّتِ الْمُعْجَزَةُ (98/1)
عَلَى صِدْقِهِ وَصِدْقِ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ . وَهِيَ (115) أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَقْرُونٌ
بِالتَّحْدِي مَعَ عَدَمِ الْمَعَارَضَةِ » .
أَقُولُ : يَبْنِي 267 أَنَّهُ يَجِبُ تَصْدِيقُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُلِّ مَا
أَخْبَرَهُ بِهِ جَمَلَةً وَتَفْصِيلًا لِذَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى صِدْقِهِ . وَكَذَلِكَ يَجِبُ تَصْدِيقُ الْأَنْبِيَاءِ
وَالرُّسُلِ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرُوا بِهِ .
فَقَوْلُهُ « وَأَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ » إِلَى آخِرِهِ . هُوَ فِي الْعَطْفِ وَالْإِعْرَابِ

259- م ، و : ماخوذ ،

260- م ، و : اللاحقة ، 261- م ، و : وهي ،

262- ساقط من م ، و ، (263/263) - ساقط من م ، و ،

264- زياره من ب ، ج ، م ، و ، 265- ب : قوله ، 266- زيادة من م ، و ، 267- زيادة من ب ، ج ،

(115) - نفس التعريف عند الأشعري - انظر : الملل والنحل / الشهرستاني - تحقيق : عبد العزيز محمد
الوكيل مؤسسة الملبى - ج 1 ص 101 .

كَظَائِرِهِ وَجَمِيعٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكُّيدِ وَاخْتَصَّ هُوَ وَعَامَّةُ بِمَوَالاتِهِمَا لِلْعَوَامِلِ
الْلَفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ بِخِلَافِ كُلِّ وَكَلَا وَكَلْنَا فَإِنَّهَا أَكْثَرُ 268 مَوَالاتِهَا لِلْإِنْدَاءِ ، وَقِيلَ
مَوَالاتِهَا لِلْعَوَامِلِ الْلَفْظِيَّةِ . وَمَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي وَحَاءٌ يَسْلُتُهَا وَالضُّبُرُ
الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ هُوَ الْعَائِدُ .

وَقَوْلُهُ « حَقٌّ » هُوَ خَبَرٌ إِنَّ . وَالْحَقُّ يُطْلَقُ عَلَى الثَّابِتِ الْمَوْجُودِ وَهُوَ ضِدُّ الْبَاطِلِ
الْمَعْدُومِ .

وَيُطْلَقُ عَلَى الصِّدْقِ فَيُقَالُ كَلَامٌ حَقٌّ أَيْ صِدْقٌ وَيُطْلَقُ بِمَعْنَى الْإِسْتِحْقَاقِ فِي تَمَعٍ
269 مَا يَتَمَلَّكُ .

وَالْمَعْنَيَانِ الْأَوَّلَانِ مُتَاتِبَانِ هُنَا فَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ الرَّسُولُ بِالْوُجُودِ فَهُوَ تَأْتٍ مَوْجُودٌ
وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ صِدْقٌ .

وَقَوْلُهُ « دَلَّتِ الْمُعْجَزَةُ عَلَى صِدْقِهِ » هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ

270 لِحَقٍّ وَالرَّابِطُ 271 مَحْذُوفٌ أَيْ عَلَى صِدْقِهِ فِيهِ . وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي
الْمُعْجَزَةِ 272 لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ « وَصِدْقُ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ » 273 فَيَحْتَمِلُ 274 أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى
الْمَجْرُورِ الْمُتَعَلِّقِ 275 بِدَلَّتِ 276 وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا عَلَى الْإِنْدَاءِ ،
وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ 277 عَلَيْهِ أَيْ وَصِدْقُ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ 273 كَذَلِكَ ؛
أَيْ لِدَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ . وَعَطَفَ الرُّسُلَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ
لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِيٌّ وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا 278 .

وَقَوْلُهُ « وَهِيَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ » إِلَى آخِرِهِ . هَذَا تَعْرِيفٌ لِحَقِيقَةِ الْمُعْجَزَةِ وَهِيَ
مَأْخُودَةٌ مِنَ الْأَعْجَازِ الَّتِي هُوَ مَصْدَرٌ أَعْجَزَ .

268-1 : كثير ، ب ، ج : أكثر .

270-2 : ساقط من ج .

272-2 : (م) للمعجزة .

274-1 : يستعمل .

276-2 : زيادة من ب ، م ، و .

277-1 : ما قبله .

278-2 : م ، و : رسول .

وَقَالَ سَيْفُ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ : / أَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الْعَجْرِ / (116) .
 وَأَمَّا مَدْلُولُهَا فِي الْإِصْطِلَاحِ فَقَالَ الْمُصَنِّفُ : / هِيَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَقْرُونٌ
 بِالتَّحْدِي مَعَ عَدَمِ الْمَعَارَضَةِ / (117) .
 فَقَوْلُهُ : « أَمْرٌ » كَالْحِنْسِ لِصِدْقِهِ عَلَى الْأَمْرِ الْمُعْتَادِ ، وَعَلَى قِسْمِي الْمُعْجِزَةِ
 وَهُمَا : الْإِتْيَانُ بِغَيْرِ الْمُعْتَادِ ، وَالْمَنَعُ مِنَ الْمُعْتَادِ .
 وَيَقُولُهُ « خَارِقٌ لِلْعَادَةِ » خَرَجَتْ الْأُمُورُ الْمُعْتَادَةُ .
 وَقَوْلُهُ : « مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِي » هُوَ 279 عِبَارَةٌ عَنِ الْمُعَارَاةِ . تَحَدَّثْتُ فَلَبَّأْتُ إِذَا
 مَا رَيْتُهُ 280 وَنَارَعْتُهُ الْغَلَبَةَ . وَهُوَ هُنَا 281 عِبَارَةٌ عَنْ (282) قَوْلِ مَنْ يَأْبِي
 بِالْمُعْجِزَةِ : لَا يَأْتِي أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا أَتَيْتُ 283 بِهِ .
 وَيَقْبِذُ 284 التَّحْدِي خَرَجَ 282 الْإِرْهَاصُ وَالْكَرَامَاتُ .
 وَالْإِرْهَاصُ عِبَارَةٌ عَنْ 282 أَلْعَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى (1/99) بَعْثَةِ نَبِيِّ قَبْلَ بَعْثَتِهِ ؛
 كَالنُّورِ الَّذِي كَانَ يَظْهَرُ مِنْ جَبِينِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ .
 وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الرِّصَصِ بِالْكَسْرِ 282 وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ أُسَاسِ الْحَاظِلِ فَلَمَّا كَانَ
 الرِّصَصُ أُسَاسُ قَاعِدَةِ الْجِدَارِ كَانَ الْإِرْهَاصُ تَأْسِيسًا لِلْعَادَةِ النَّوْءَةِ (118) .
 وَخَرَجَ بِهِ أَيْضًا الْكَادِبُ الَّذِي يَنْخُذُ 285 مَعْجِزَةً مِّنْ مَّضَى 286 حُجَّةً لِنَفْسِهِ .
 وَخَرَجَ يَقُولُهُ « مَعَ 287 عَدَمِ الْمَعَارَضَةِ » السَّخَرُ ، وَالسَّيِّمِيَا 288 ، وَالطَّلَسَمَاتُ
 ، وَالْخَوَاصُ ، وَالْعَزَائِمُ لِأَنَّهَا تُمْكِنُ فِيهَا الْمَعَارَضَةُ . وَعِنْدَ تَحْقِيقِ هَذِهِ الْفِيُودِ ضَارَ
 حَدُّ 289 الْمَعْجِزَةِ مُنْطَبِقًا عَلَيْهَا .
 وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ شَرَايِطِهَا 290 وَوَجْهِ دَلَالَتِهَا وَالْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكِرَامَةِ وَالسَّخَرِ .
 وَفِي ذَلِكَ أَبْحَاثٌ .

279- م ، و ؛ هي . 280- و ؛ ما رأيته . 281- زيادة من ب ، م ، و . (282/282) - ساقط من ج .
 283- و ؛ ثبت . 284- 1 ؛ بقول . 285- ب ، ج ؛ يتحدى بمعجزة . وفي م ، و ؛ ينحدا .
 286- 1 ؛ ب ، ج ، م ؛ مضى . 287- ساقط من م ، و ؛ 288- م ، و ؛ والسيمية . 289- و ؛ حدد .
 290- و ؛ نظرناها .

(116) - ذكر ذلك أيضا في غاية المرام في علم الكلام ص 233 .
 (117) - انظر الصفحة السابقة ، وانظر كذلك نص العقيدة ، شرح صغرى الصغرى للسوسى / تأليف الشيخ
 مسيحى . الورقة 16/ب .
 (118) - انظر تعريف الارهاص في الورقة 17/ 1 من شرح صغرى الصغرى للسوسى / تأليف الشيخ سبهي

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ : فِي الشَّرَائِطِ (119) وَهِيَ سِتُّ 291 :
 الْأُولَى : أَنْ تَكُونَ فِعْلَ اللَّهِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ لِأَنَّ التَّصَدِيقَ لَا يَحْصُلُ بِمَا لَيْسَ مِنْ
 قَبِيلِهِ 292 .

وَقَوْلُنَا 293 : أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ لِيَتَنَاوَلَ مَا إِذَا قَالَ مُعْجَزَتِي أَنْ أَضَعَ يَدَيَّ عَلَى
 رَأْسِي وَأَنْتُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَيْهِ فَفَعَلَ وَعَجَزُوا ؛ فَإِنَّهُ مُعْجَزٌ .
 وَمَنْ جَعَلَ التَّرْكَ وَجُودِيًّا أَوْ الْعَجَزَ كَذَلِكَ حَذَفَهُ .
 الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ إِذْ لَا إِعْجَازَ دُونَهُ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُعْجِزَةَ تَنْزِلُ
 مَنَزِلَةَ التَّصَدِيقِ بِالْقَوْلِ ، وَمُعْتَادُ الْوُقُوعِ لَا يَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ
 الْخَارِقِ مُعَيَّنًا مِنْ جِهَتِهِ إِتِّفَاقًا .

الثَّالِثَةُ : سَلَامَتُهَا مِنْ مُعَارِضٍ لَهَا وَإِلَّا كَانَ النَّبِيُّ مُسَاوِيًا 294 لِغَيْرِهِ وَلَمْ
 تَنْزِلْ مَنَزِلَةَ التَّصَدِيقِ . فَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً فَشَرَطُ الْمُعَارِضِ مُمَازَلَتَهُ 295 لَهَا .
 وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ فَقَالَ سَيْفُ الدِّينِ : / أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا إِشْتَرَطَ الْمُمَازَلَةَ /
 (120) وَالَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي أَنَّ الْمُمَازَلَةَ غَيْرُ مُشْتَرَطَةٍ وَهُوَ الْحَقُّ .
 الرَّابِعَةُ : أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا عَلَى يَدِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ تَصَدِيقٌ لَهُ .
 وَهَلْ يُشْتَرَطُ التَّصْرِيحُ بِالتَّحْدِي أَمْ لَا يُشْتَرَطُ ؟

الْحَقُّ أَنَّهُ تَكْفِي قَرَأَيْنِ الْأَحْوَالِ مِثْلَ أَنْ يَقَالَ : إِنْ كُنْتُ نَبِيًّا فَأُظْهِرْ مُعْجِزَةً 296
 فَفَعَلَ أَمَّا لَوْ ظَهَرَتْ آيَةٌ 297 مِنْ شَخْصٍ صَامِتٍ فِيهِ الْإِشَادُ (121) لَمْ تَكُنْ لَهُ
 مُعْجِزَةً 298 .

الْخَامِسَةُ : أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلدَّعْوَى 299 . فَلَوْ 300 قَالَ : مُعْجَزَتِي أَنْ أُحْيِيَ

291- م ، و ؛ ستة . 292- أ ، ب ، ج ؛ قبله .

293- م ، و ؛ وقوله . 294- ب ، و ؛ مساو .

295- ب ، ج ، م ، و ؛ مُمَازَلَتَهُ . 296- أ ، ب ، م ، و ؛ معجزاً .

297- ب ، م ، و ؛ آيَتِهِ . 298- أ ؛ المعجزة .

299- م ، و ؛ الدعوى . 300- ج ؛ فقال .

(119)- ذكر سيف الدين الأموي هذه الشرائط محملة ، انظر : غاية المرام في علم الكلام ص 233 ، 234 .

(120)- لعله ذكر ذلك في كتابه : أبكار الأفكار .

(121) انظر : الورقة (70/4) من شرح الارشاد / تقي الدين .

مَيِّتًا فَفَعَلَ خَارِقًا آخَرَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِهِ . فَلَوْ قَالَ : مُعْجَزَتِي أَنْ يَنْطِقَ هَذَا الضَّبُّ مَثَلًا فَقَالَ إِنَّهُ كَاذِبٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ صِدْقَهُ بَلْ يَعْلَمُ بِهِ كَذِبُهُ .

تَعَمْ لَوْ قَالَ : مُعْجَزَتِي أَنْ أُحْيِيَ هَذَا الْمَيِّتَ فَأَحْيَاهُ فَكَذَّبَهُ وَخَرَّ مِنْ حَيْثُ مَيِّتًا فَنُقِلَ 301 عَنِ الْقَاضِي أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمُعْجَزَةٍ . وَالْحَقُّ أَنَّهَا آيَةٌ 302 ۥ لِأَنَّ السُّعْجَرَةَ إِحْيَاؤُهُ وَقَدْ حَصَلَ ، وَهُوَ بَعْدَ ذَلِكَ مُخْتَارٌ فِي التَّصْديقِ وَالتَّكْذِيبِ بِخِلَافِ الضَّبِّ وَنَحْوِهِ .

أَمَّا لَوْ اسْتَمَرَّتْ (1/100) حَيَاتُهُ فَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَرَفَةَ (122) نَافِلًا عَنِ الْأَمِيدِيِّ (123) : لَمْ يَقْدَحْ تَكْذِيبُهُ إِتِّفَاقًا .

قُلْتُ : كَلَامُ صَاحِبِ الْمَوَاقِفِ فِي الْمَسْأَلَةِ 303 مُشْعِرٌ بِالْخِلَافِ .

قَالَ : لَوْ قَالَ مُعْجَزَتِي أَنْ أُحْيِيَ هَذَا الْمَيِّتَ فَأَحْيَاهُ فَكَذَّبَهُ ، فَفِيهِ امْتِمَالٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا .

ثُمَّ قَالَ : وَقِيلَ هَذَا إِذَا 304 عَاشَ بَعْدَهُ زَمَانًا وَلَوْ خَرَّ مَيِّتًا فِي الْحَالِ بَدَلَ الْإِعْبَارِ 305 لِأَنَّهُ كَاذِبٌ أُحْيِيَ لِلتَّكْذِيبِ 306 .

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ لَوْجُودِ 307 الْإِخْتِيَارِ .

السَّادِسَةُ : أَنْ لَا يَكُونَ مُتَقَدِّمًا 308 عَلَى الدَّعْوَى 309 تَلْ مُتَّارِنًا لَهَا لِأَنَّ التَّصْديقَ قَبْلَ الدَّعْوَى 309 لَا يَعْقِلُ . فَلَوْ 310 قَالَ مُعْجَزَتِي مَا فُذَّ طَهَرَ عَلَى يَدَيَّ قَبْلَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِهِ وَيُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ ، فَلَوْ عَجَزَ كَانَ كَاذِبًا قَطْعًا .

فَإِنْ قَالَ هَذَا الصُّنْدُوقُ 311 فِيهِ كَذَا وَكَذَا وَقَدْ عَلِمْنَا خُلُوءَهُ وَاسْتَمَرَ بَيْنَ أُنْدِينَا

301- و : فنقول . 302- ب ، م ، و : بإيته . 303- ب ، ج ، م ، و : المسئلة .

304- ساقط من : و . 305- ساقط من م ، و .

306- م ، و : لتكذيبه . 307- ب ، ج ، م ، و : الوجوه .

308- أ : مقدما . 309- م ، و : الدعوا .

310- م ، و : فإن . 311- م ، و : الصندوق .

(122) - انظر : الشامل الورقة (66/ ب) .

(123) - قارن رأي الأمعي بها ورد في كتابه : غاية المرام في علم الكلام ص 333 .

مَنْ خَلَقَهُ إِلَى فَتْحِهِ ، فَإِنْ ظَهَرَ كَمَا قَالَ فَهُوَ مُعْجَزٌ وَإِنْ حَازَ 312 خَلَقَهُ فِيهِ قَبْلَ التَّحْدِي لَأَنَّ الْمُعْجَزَ إِخْبَارُهُ عَنِ الْغَيْبِ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا تَقُولُونَ فِي كَلَامِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَتَسَاقُطِ الرُّطْبِ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ مِنَ النَّخْلَةِ الْيَاسِيَةِ ، وَمَا وَرَدَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَسْلِيمِ الْحَجَرِ وَالْمُدَرِّ وَإِطْلَالِ الْغَمَامِ وَنَحْوِ 313 ذَلِكَ ؟ قُلْنَا: تِلْكَ كَرَامَاتُ 314 وَظُهُورُهَا عَلَى الْأَوَّلِيَاءِ جَائِرٌ .

وَالْأَنْبِيَاءُ قَبْلَ نُبُوَّتِهِمْ 315 لَا يَقْصُرُونَ عَنْ 316 دَرَجَةِ الْأَوَّلِيَاءِ . وَأَمَّا مَا ثَبُلَ عَنِ الْقَاضِي مِنْ أَنَّ عِيسَى كَانَ نَبِيًّا فِي صَبَاهُ لِقَوْلِهِ : [وَجَعَلَنِي نَبِيًّا] (124) .

وَلَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْقِيَادِ الْمَخْتَارِ أَنْ يَخْلُقَ فِي الْيَطْلُ مَا هُوَ شَرَطُ النُّبُوَّةِ مِنْ كَمَالِ الْعَقْلِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ مَعَ 317 أَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ (318) بِبَيِّنَةٍ شَفِيَّةٍ (318) إِلَى أَوَانِهِ .

وَلَمْ يُظْهِرِ الدَّعْوَةَ 319 بَعْدَ أَنْ تَكَلَّمَ إِلَى أَنْ تَكَامَلَتْ فِيهِ شَرَائِطُهَا . وَقَوْلُهُ : [وَجَعَلَنِي نَبِيًّا] (124) . هُوَ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ) (125) .

هَذَا فِي الْمَتَقَدِّمِ 320 وَ 321 أَمَّا 322 فِي الْمَتَأَخَّرِ فَإِمَّا يَزْمِنُ 323 بِسَبْرِ بَعْنَادٍ مِثْلَهُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا يَزْمِنُ مُتَطَاوِلٍ مِثْلَ (321) أَنْ يَقُولَ مُعْجَزَتِي أَنْ يَحْصَلَ كَذَا فِي شَهْرِ كَذَا .

فَحَصَلَ فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مُعْجَزٌ لَكِنْ 324 اخْتَلَفُوا فِي وَجْهِ دَلَالَتِهِ .

313- ج ، م ، و : وغير ذلك .

315- 314 م ، و : نبوتهم .

317- ساقط من م ، و ، وفي ب ، ج ، ن .

(318) 318- أ : بينت شفت ، وفي ب : بينية كلمة .

319- م : الدعوى ، وفي و : الدعوا . 320- و : المقدم .

(321) 321- ساقط من ج . 322- ساقط من ب .

323- أ : يزمان . 324- ب ، د : لاكن .

(124) - مريم 29 .

(125) - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة / الألباني المكتب الإسلامي للطباعة والنشر 1 ج 1 ص 4 ، ر : 302 .

فَقِيلَ : إِيَّاهُ عَنِ الْغَيْبِ فَيَكُونُ مُقَارِنًا وَإِنْ انْتَفَى 325 النَّكْلِيُّ بِمُنَابَغَاتِهِ
حِينَئِذٍ لِأَنَّهُ شَرَطَهُ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مُعْجَزًا .

(326) وَقِيلَ : حُصُولُهُ ، فَيَكُونُ مُتَأَخِّرًا ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْمُتَأَخَّرَ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مُعْجَزًا

(326) . فَلَوْ مَاتَ الْمُدَّعَى قَبْلَ ظَهْرِ الْمُعْجِزَةِ ثُمَّ ظَهَرَتْ 327 فِي الْوَقْتِ الْمَعِينِ .

(1/101) فَقَالَ سَيْفُ الدِّينِ : (126) / اِتْلَفَ الْقَاضِي مَعَ الْمُعْجِزَةِ عَلَى امْتِنَاعِهِ ؛

وَمُسْتَنَدُ الْقَاضِي فِيهِ أَنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ يَقْضِي إِلَى رَفْعِ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ ؛

فَإِنَّ مَا مِنْ كَرَامَةٍ تَظْهَرُ عَلَى يَدِ وَلِيٍّ إِلَّا وَمِنْ الْمُحْتَمَلِ أَنْ تَكُونَ مُعْجِزَةً سَبِيحَ
سَابِقٍ .

وَأَمَّا الْمُعْجِزَةُ فَقَدْ تَمَسَّكُوا فِي ذَلِكَ : بِأَنَّ التَّصْدِيقَ 328 وَالتَّكْذِيبَ (326) مِنْ

صِفَاتِ الْمُوَعُودِينَ الْأَحْيَاءِ وَالْمَيِّتِ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَا يُتَصَوَّرُ التَّصْدِيقُ لَهُ وَلَا 329

التَّكْذِيبُ (326) / .

قَالَ : (127) / وَالْحَقُّ فِي 330 ذَلِكَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ

إِلْحَاقِ هَذِهِ الصُّورَةِ بِتَأْخِيرِ الْمُوَعُودِ بِهِ مَعَ بَقَاءِ الْمُدَّعَى حَيًّا غَيْرَ أَنَّهُ لَوْ شَرَعَ مَعَ

ذَلِكَ شَرِيعَةً لَا يَكُونُ مَكْلَفًا بِهَا قَبْلَ ظَهْرِ الْمُوَعُودِ بِهِ وَيَكُونُ مَكْلَفًا بِهَا بَعْدَ

ظَهْرِهِ / .

الْبَحْثُ الثَّانِي : فِي وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى الصِّدْقِ 331 .

اتَّفَقَ الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى امْتِنَاعِ كَوْنِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ سَمْعِيَّةً لِنُتَوَقَّفَ السَّمْعُ عَلَى صِدْقِ

الرَّسُولِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَى دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صِدْقِهِ ؛ وَاخْتَلَفُوا فِي كَوْنِ دَلَالَتِهَا

عَقْلِيَّةً ، أَوْ عَادِيَّةً عَلَى قَوْلَيْنِ :

قَالَ شَرْفُ الدِّينِ : / اخْتَلَفَ الْأَصُولِيُّونَ 332 فِي وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ

قَالَ :

325- أ ، ب ، م ، و ؛ انتفا . (326 ، 326) - ساقط من ج .

327- م ، و ؛ ظهرو . 328- م ، و ؛ بالتصديق .

329- ساقط من ب . 330- م ، و ؛ من .

331- م ؛ الصاق . 332- م ، و ؛ الأصوليين .

(126) - سبق ذكره .

(127) - يعني سيف الدين .

إِنَّهَا تَنْزِلُ هَزْلَةً التَّصْدِيقِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى 333 إِذَا خَلَقَ الْخَارِقَ عَلَى وَفْقِ
دَعْوَاهُ ، وَتَحَدَّى 334 بِهِ فَكَانَتْ قَالُ لَهُ 335 بِالْقَوْلِ حَمْدُكَ فَيَكُونُ مَدْلُهَا عَلَى
هَذَا الْقَوْلِ (128) خَبَرًا .

بِوَسِيلَتِهِمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا 336 تَدُلُّ عَلَى إِنْشَاءِ الرِّسَالَةِ شَبَكُونَ تَنْبِيْرًا : س
بِرسالتي .

وَالْإِنْشَاءُ لَا يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَلَا التَّكْذِيبَ ؛ وَكِلَا التَّفْسِيرَيْنِ يَحْتَمِلُ التَّسْغُوتُ بِمَنْ
صَدَّقَهُ فِي دَعْوَى 337 الرِّسَالَةِ ؛ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى : لِأَنَّهُ لَا يَدْعِي الرِّسَالَةَ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ
اللَّهُ بِذَلِكَ فَتَكُونُ نُبُوَّتُهُ وَإِرْسَالُهُ سَائِفَيْنِ عَلَى تَحْدِيدِهِ عَلَى مَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ .
تَمَّ فَدَرُّوا كَيْفِيَّةَ الدَّلَالَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا تَدُلُّ عَقْلًا ؛ قَالُوا : لِأَنَّ فِي خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى 338 الْخَارِقَ عَلَى وَفْقِ
دَعْوَاهُ وَتَحْدِيدِهِ مَعَ الْعَجَزِ عَنْ مَعَارَضَتِهِ وَتَخْصِيصِهِ بِذَلِكَ بَدَلُ عَلَى إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى
338 لِتَصْدِيقِهِ كَمَا بَدَلُ اخْتِصَاصُ الْفِعْلِ الْمُتَعَيَّنِ عَلَى إِرَادَةِ تَعَالَى 338 بِذَلِكَ
بِالضَّرُورَةِ وَإِلَى مِثْلِ هَذَا قِيلَ 339 الْأَسْتَاذُ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ دَلَالَتَهَا عَادِيَّةً كَدَلَالَةِ ضَرَائِنِ الْأَحْوَالِ الدَّالَّةِ عَلَى خَبَلِ
الْحَجَلِ وَخَوْفِ الْخَائِفِ . قَالُوا : فَإِنَّ خَلْقَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذَا الْوَجْهِ 341 الْخَارِقِ
عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْمُسْرُوضِ 342 يَدُلُّ عَلَى هِدْيِهِ بِالضَّرُورَةِ عَادَةً ؛

فَإِنَّ الْمَلِكَ 343 الْعَظِيمَ إِذَا حَضَرَ فِي الْمَحْفَلِ الْعَظِيمِ فَفَاقَ 344 وَاجِدٌ وَقَالَ : أَيُّهَا
النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ هَذَا الْمَلِكِ إِلَيْكُمْ ، ثُمَّ قَالَ : أَيُّهَا الْمَلِكُ (1/102) إِنْ كُنْتُ حَادِقًا

- | | |
|----------------------------------|---------------------------------------|
| 333- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ تعالى . | 334- أ ، ج ، م ، و ؛ وتحدى . |
| 335- ساقط من أ ، م ، و . | 336- ساقط من أ ، م ، و . |
| 337- و ؛ دعوا . | 338- أ ، ب ، ج ، م ؛ تعالى . |
| 339- ب ؛ مال . | 340- الواو ؛ زيادة من ب ، ج ، م ، و . |
| 341- زيادة من أ ، م ، و . | 342- ب ؛ المعرّوض . |
| 343- ب ، ج ؛ المكلف . | 344- و ؛ فاق . |

فِي كَلَامِي فَخَالِفْ عَادَتَكَ وَقُمْ مِنْ سِرِيرِكَ .
وَكَانَتْ عَادَتُهُ لَا يَفُورُ مِنْ سِرِيرِهِ بِحُضْرَةِ النَّاسِ فَإِذَا قَامَ ذَلِكَ الْمَلِكُ عِنْدَ سَمَاعِ ذَلِكَ
الْكَلَامِ عَرَفَ الْحَاضِرُونَ بِالضَّرُورَةِ كَوْنَ ذَلِكَ الْمُدْعَى صَادِقًا فِي دَعْوَاهُ (345) فَكَذَلِكَ
346 هَاهُنَا . وَهَذَا هُوَ 347 اخْتِيَارُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (129) ، (345) ، (130) .
تَنْبِيْهُهُ : مَنْ يَرَى 348 مِنْ الْمُسْتَكِلِّيْنَ أَنَّ صِدْقَ الرَّسُولِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِهِ
تَعَالَى مُتَكَلِّمًا فَلَا يَحْتَاجُ فِي تَفْهِيمِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى الصِّدْقِ إِلَى اثْبَاتِ كَوْنِهِ
تَعَالَى 349 صَادِقًا ؛ بَلْ يَسْتَدَلُّ عَلَى اثْبَاتِ ذَلِكَ بِالسَّمْعِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ .
وَأَمَّا مَنْ يَرَى 350 التَّوَقُّفَ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ 351 فِي تَفْهِيمِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ إِلَى اثْبَاتِ
الصِّدْقِ لِلَّهِ تَعَالَى 349 ؛ فَإِنَّ الْمُصَدِّقَ مَا لَمْ يَكُنْ صَادِقًا لَا يَثْبُتُ صِدْقُ مَنْ صَدَّقَهُ
وَلَا يَثْبُتُ ذَلِكَ بِالذَّلِيلِ السَّمْعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِصِدْقِ النَّبِيِّ مُتَوَقَّفٌ 352 عَلَى الْعِلْمِ
بِصِدْقِ اللَّهِ تَعَالَى 349 فَلَوْ تَوَقَّفَ الْعِلْمُ بِصِدْقِ اللَّهِ تَعَالَى 353 عَلَى الْعِلْمِ بِصِدْقِ
الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَزِمَ الدَّوْرُ وَأَنَّهُ مُحَالٌ .
فَإِنْ قُلْتَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ دَلَالَةَ 354 تَصْدِيقِ اللَّهِ تَعَالَى 349 لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
تَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى 349 صَادِقًا لِأَنَّ قَوْلَهُ لِلشَّخْصِ أَنْتَ رَسُولِي
حَبْرٌ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ ، إِنْشَاءٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَحِينَئِذٍ يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى اثْبَاتِ
الصِّدْقِ بِالذَّلِيلِ السَّمْعِيِّ .
قُلْتَ : لَأَسْأَلَكَ أَنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ عَلَى رَأْيِي مَنْ تَزَلَّ الْمُعْجِزَةُ مَنَزِلَةَ الْإِنْشَاءِ .
وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْبَهَائَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمْ تَمَسَّكُوا بِإِخْبَارِ الرَّسُولِ
عَلَى 355 امْتِنَاعِ الْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَبَنَاهُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ ، وَقَوَاهُ بِقَوْلِهِ :
إِنَّا بَيْنَا أَنْ صِدْقَ الرَّسُولِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا فَلَا يَتَوَقَّفُ

(345، 346) - ساقط من ج ، 346-1 ؛ فكذا ، 347-3 ساقط من : و ،

348-ج ، م ، و ؛ بيرا ، 349-1 ؛ ب ، ج ، م ، و ؛ تعالى ،

350-م ، و ؛ بيرا ، 351-و ؛ محتاج ،

352-1 ؛ يتوقف ، 353-ساقط من م ، و ،

354-زيادة من ب ، ج ، م ، و ، 355-1 ؛ علم ،

(129)- في لمح الأدلة / تقديم وتحقيق : الشيخ عبد العزيز بن الدين السيروان / دار لبنان للطباعة والنشر
ص 196 ،

(130)- التلخيص : شرح المؤلف من شرح المعالم / شرف الدين : الورقة (195 / 1) ،

عَلَى كَوْنِهِ صَادِقًا وَهِيَ 356 كَيْفِيَّةٌ مِنْ كَيْفِيَّاتٍ كَوْنِهِ مَتَكَلِّمًا أَوَّلَى .
وَأَمَّا مَنْ يَرَى مَذْلُولَ الْمُعْجَزَةِ خَبَرًا فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِ الصِّدْقِ بِالْدَّلِيلِ .
قَالَ صَاحِبُ الْأَسْرَارِ الْعَقْلِيَّةِ : / قَدْ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِطَرَقٍ مِنْهَا :
أَنَّ كُلَّ عَالِمٍ فَهُوَ مُخْبِرٌ (357) عَنْ مَعْلُومَةٍ ؛ فَلَوْ قَامَ بِهِ خَبَرٌ عَلَى خِلَافِ الْعِلْمِ لَرَمَ
عِنْدَهُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا حَدُوثُهُ فَيَكُونُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ ، أَوْ قِدَمُهُ 358 فَيَقُومُ بِالسَّحْلِ صُدَانٍ .
وَفِيَّامِ الصِّدْقَيْنِ يَذَاتٍ وَاجِدَةٍ مَحَالٍ .
وَمِنْهَا أَنَّ الْكَذِبَ لَا يَنْتَفِيذُ إِلَّا بِتَفْدِيرٍ خِلَافِ الْمَعْلُومِ فِي النَّفْسِ ؛
وَالْتَفْدِيرُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثًا ، وَأَقْوَى طَرِيقَةٍ فِيهِ : هُوَ أَنَّ الْعَقْلَ فِي كُلِّ خَبَرٍ يَقْدِرُهُ
لَا يُجِيلُ صِدْقَ الْبَارِي تَعَالَى 359 فِيهِ ، وَلَوْ جَازَ عَلَيْهِ الْكَذِبُ لَاسْتَحَالَ عَلَيْهِ
الصِّدْقُ .

قَالَ : وَهَذَا مُقْتَضِبٌ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى 359 فَهُوَ
وَاجِبٌ ، وَمَا جَازَ فِي نَفْسِهِ فَهُوَ مَحَالٌّ عَلَيْهِ .
الْبَحْثُ الثَّلَاثُ : فِي الطَّرِيقِ بَيْنَ الْمُعْجَزَةِ ، وَالْكَرَامَةِ ، وَالسِّحْرِ .
(1/103) أَمَّا الْمُعْجَزَةُ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ (131) حَقِيقَتُهَا . وَأَمَّا الْكَرَامَةُ فَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ
ظُهُورِ حَارِقٍ لِلْعَادَةِ عَلَى يَدِ عَبْدٍ ظَاهِرِ الصَّلَاحِ لَيْسَ بِنَبِيٍّ 360 لَا فِي الْحَالِ وَلَا
فِي الْمَالِ 361 .

فَخَرَجَ يَقُولُنَا عَلَى يَدِ عَبْدٍ ظَاهِرِ الصَّلَاحِ مَا سِوَى الْمُعْجَزَةِ وَالْكَرَامَةِ وَالْإِرْهَاصِ ،
وَيَقُولُنَا 362 لَيْسَ بِنَبِيٍّ 360 خَرَجَتْ الْمُعْجَزَةُ ، وَيَخْرُجُ يَقُولُنَا لَا فِي الْحَالِ وَلَا
فِي الْمَالِ 361 الْإِرْهَاصُ .

وَأَمَّا السِّحْرُ فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ قَلْبٍ صُورَةٍ إِلَى غَيْرِ صِفَتِهَا فِي

(357 ، 357) - ساقط من ج .

359-1 ؛ ب ، م ، و ؛ تعالى .

361-1 ؛ ب ، م ، و ؛ المثال .

356-1 ؛ ب ، ج ؛ وهو .

358-1 ؛ أو قدمه .

360-م ، و ؛ بنى .

362-م ، و ؛ قولنا .

رَأْيِ الْعَيْنِ ؛ كَالَّذِي يَقْلِبُ صُورَةَ إِنْسَانٍ إِلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ غَيْرِ إِنْسَانٍ أَوْ بِالْعَنْسِ
وَعَرَفَهُ السَّيِّحُ ابْنُ عَرَفَةَ (132) يَقُولُهُ : / أَمَرَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَطْلَرْدُ الْإِزْتِبَاطِ بِسَبَبِ
خَاصٍّ بِهِ 363 .

قُلْتُ : وَفِيهِ نَظَرٌ . إِذَا يَرُدُّ عَلَى طَرْدِهِ الْكَرَامَةَ وَغَيْرَهَا كَالسَّيِّمِ وَالطَّلَسَمَاتِ
وَالْخَوَاصِّ فَتَنَاطَلَهُ .

364 ثُمَّ قَالَ (364) : وَزَعَمَ الْقَرَّافِيُّ أَنَّهُ غَيْرُ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ ، وَغَرَابَتُهُ إِنَّمَا هِيَ بِجَهْلِ
أَسْبَابِهِ لِأَكْثَرِ النَّاسِ كَصَنَعَةِ الْكَيْمِيَاءِ بَعِيدٌ 365 .

قُلْتُ : الصَّوَابُ 366 مَا قَالَهُ 367 شَهَابُ الدِّينِ (133) ؛ لِأَنَّهُ كَوْنُ السَّحْرِ خَارِقًا
368 لِلْعَادَةِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : [يَخِيلُ إِلَيْهِ
مِنْ سِحْرِ عَمَلِهَا تَسْمَى] (134) .

لَا يَحْسِبُ نَفْسُ الْأَمْرِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْخَارِقِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
فَإِذَا عَلِمَ الْفَرَقُ بَيْنَ الْمُعْجَزَةِ وَالْكَرَامَةِ عَلِمَ 369 ضَعْفُ (357) مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْأُسْتَاذُ
(135) وَ 370 الطَّلِيسِيُّ (136)

فِي نَفْسِ الْكَرَامَةِ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَتْ خَوَارِقُ الْعَادَاتِ 371 عَلَى يَدِ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ لَا
لَتَبَسَّتِ 372 الْكَرَامَةُ بِالْمُعْجَزَةِ 373 وَالنَّبِيُّ بِغَيْرِهِ لِيُصْغِرَ الْخَوَارِقُ عَنْهُمَا ؛ إِذْ
لَا تَسْلُكُ الْتَبَاسَ الْكَرَامَةُ بِالْمُعْجَزَةِ (373) لَوْضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا .
وَهَذَا يَنْخَرِطُ فِي هَذَا السَّلَكِ الْفَرَقُ بَيْنَ الْمُعْجَزَةِ 374 وَالْآيَةِ .

وَالْفَرْقُ هُوَ أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَإِنْ لَمْ يَتَّخِذْ 375 بِهَا

363- زيادة من ب ، ج ، م ، و ، (364 ، 364) - ساقط من ب .
365- ج ، م ، و ؛ بعد . 366- ساقط من ب . 367- في أ ، ب ؛ قال . 368- في م ، و ؛ خارق .
369- ب ، م ، و ؛ على . 370- ب ، ج ، م ، و ؛ الطَّلِيسِيُّ . 371- ب ، ج ، م ، و ؛ العادة .
372- م ، و ؛ لا التبست . (373 ، 373) - ساقط من ج . 374- و ؛ بين الآية والمعجزة .
375- م ، و ؛ لم يتخذ .

(132) - انظر الورقة (68) من الشامل لابن عرفة ، (133) - القرافي . (134) - طه 65 .
(135) - من منحه في نفي الكرامة - انظر طوابع الانوار من مطالع الانظار / البيضاوي - تحقيق : عباس
سليمان - دار الجبل بيروت ص 219 .
(136) - لعله أبو عبد الله الحليمي أحد الاشاعرة المعاصرين للبيضاوي ، ذكره العسقلاني بقوله : الحليمي
الفتيد صاحب التصانيف ، انظر تبصير المشبه بتحرير المشتبه - القسم الاول ص 448 ، ذكره البيضاوي
في كتاب طوابع الانوار من مطالع الانظار - تحقيق عباس سليمان - دار الجبل بيروت ص 216 هـ 13 .

يَخْلَقُ الْمَعْجِزَةَ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا : فَاعْلَمْ أَنَّ ظُهُورَ الْخَارِقِ لَا يَخْلُو 376 : إِمَّا أَنْ تُفْسِّرَ بِهِ (373)
الدَّعْوَى 377 أَوَّلًا !

فَإِنْ افْتَرَنْتَ بِهِ فَلَا يَخْلُو 378 : إِمَّا أَنْ تَكُونَ دَعْوَى 379 الرُّبُوبِيَّةِ أَوْ دَعْوَى 379
النَّبَوَّةِ أَوْ دَعْوَى 379 الْإِلَهِيَّةِ أَوْ دَعْوَى 379 السِّحْرِ .

فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ . وَإِنْ لَمْ تُفْسِّرْ (373) بِهِ دَعْوَى 379 فَذَلِكَ الَّذِي ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ
إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَالِحًا مَرْضِيًّا عِنْدَ اللَّهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ خَبِيثًا مُذِيبًا 380 .
فَالْخَارِقُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْكَرَامَةِ ، وَالثَّانِي يُسَمَّى بِالِاسْتِدْرَاجِ .

فَأَمَّا دَعْوَى 381 الرُّبُوبِيَّةِ فَفِيهَا اخْتَلَفَ 382 الْأُئِمَّةُ فِي ظُهُورِ الْخَارِقِ مَعَهَا ؛ فَمِنْهُمْ
مَنْ قَالَ : يَعْدَمُ الْجَوَارِ أَصْلًا لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ 383 الْمَعْجِزَةَ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ
الصَّادِقِ لِعَيْنِهَا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ دَالَّةً عَلَى الْخُذِيِّ .

قَالُوا : وَمَا رَوَى فِي شَأْنِ الدَّجَالِ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا يَقْضَى بِسُئْلِهَا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ .
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْجَوَارِ (1/104) كَمَا نَقَلَ عَنْ فِرْعَوْنَ أَنَّهُ كَانَ يَدْعِي الْأُلُوهِيَّةَ
384 وَتَظْهَرُ الْخَوَارِقُ عَلَى يَدَيْهِ ، وَكَمَا نَقَلَ عَنِ 385 الدَّجَالِ .

وَأَمَّا دَعْوَى 381 النَّبَوَّةِ فَعَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ صَادِقًا ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا .

فَالْأَوَّلُ تَظْهَرُ الْمَعْجِزَةُ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ جَنْسِ مَا يَغْلِبُ عَلَى أَهْلِ زَمَانِهِ وَيَبْلُغُونَ فِيهِ
الْغَايَةَ الْقُصْوَى حَتَّى إِذَا شَاعَدُوا مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْ حَيْدِهِ عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ
كَالسِّحْرِ ، وَالطَّبِّ وَالْفَصَاحَةِ فِي 386 زَمَانِ مُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ 387 أَجَنِّعِينَ .

وَأَمَّا الرُّجْحُ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا فِي دَعْوَاهُ فَإِمَّا أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى خَارِقًا
عَلَى يَدِ أَوْ يُفْذِرَ غَيْرَهُ عَلَى مُعَارَضَتِهِ وَإِلَّا كَانَ تَصَدِيقًا لِلْكَاذِبِ وَمُضْطَقُّ الْكَاذِبِ

376- (أ ، ب ، ج ، م ، و) : لا يخلو ، 377- و : الدعوا .

378- (أ ، ب ، م ، و) : فلا يخلو ، 379- و : دعوا .

380- م ، و : مذيبا . 381- و : دعوا .

382- م : اختلفت ، 383- ساقط من : و .

384- (أ ، ب ، م ، و) : والالهية ، 385- و : على .

386- (أ ، ب ، م ، و) : ساقط من ب ، ج ، م ، و . 387- ساقط من ب ، ج ، م ، و .

كَادِبٌ 388 .

وَالْكَذِبُ عَلَى اللّٰوِ مُخَالٌ كَمَا تَقَدَّمَ ؛ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الشَّيْخُ (137) ، وَقَالَ الْقَاضِي
وَالْأَسْتَسَادُ إِلَى الْجَوَارِ (138) وَقَدْ بَنَى 389 تَقْيُّ الدِّينِ (139) الْخِلَافَ عَلَى
الْقَوْلَيْنِ فِي دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ .

وَقَالَ الشَّرِيفُ فِي شَرْحِ الْأَسْرَارِ الْعَقْلِيَّةِ 390 : /الصَّحِيحُ عَدَمُ جَوَارِ صُدُورِ 391
الْمُعْجَزَةِ عَلَى يَدِ الْكَذَّابِينَ (140) لَا عَلَى الْقَوْلِ (141) بِأَنَّ دَلَالَتَهَا عَقْلِيَّةٌ وَلَا عَلَى
الْقَوْلِ بِأَنَّهَا 392 عَادِيَّةٌ (141) إِذِ الْمُعْجَزَةُ (142) لَيْسَتْ هِيَ (142) مَجْرَدُ خَرْقِ الْعَادَةِ فَلَقَدْ قَالَ الْقَاضِي بِجَوَارِ 393 خَرْقِ الْعَادَةِ عَلَى يَدِ أَرْبَابِ
الصُّرَامِجِ مِنَ الْكُفَرَةِ اسْتِدْرَاجًا .

فَإِنْ أَرَادَ مَنْ قَالَ يَجُوزُ 394 وَقُوعُهَا عَلَى يَدِ الْكَذَّابِ مَجْرَدُ خَرْقِ الْعَادَةِ فَلَا مَرَأَ
فِي ذَلِكَ إِذْ لَيْسَ مَجْرَدُ ذَلِكَ نَفْسَ الْمُعْجَزَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَوْ وَقَعَ مِنْ غَيْرِ تَحَدٍّ وَلَا دَعْوَى
395 لَمْ يَكُنْ مُعْجَزَةً وَإِنَّمَا الْمُعْجَزَةُ وَقُوعُ الْخَارِقِ بِشُرُوطٍ .
وَقَالَ بَعْضُ الْمَحْقِقِينَ مَا تَخَيَّلَهُ مَنْ يَقُولُ إِنَّ الْأَدْلَةَ 396 الْعَادِيَّةَ يَجُوزُ وَقُوعُهَا
عَلَى يَدِ الْكَادِبِ إِنَّمَا تَخَيَّلَ ذَلِكَ مِنْ جَوَارِ تَخَلُّفِ الْعِلْمِ وَلَا يَلْزَمُ مَنْ جَوَارِ تَخَلُّفِ
الْعِلْمِ تَخَلُّفُ الْمَدْلُولِ عَنْ دَلِيلِهِ لِمَا بَيَّنَّاهُمَا مِنَ الْإِزْتِبَاطِ الْعَقْلِيِّ .

- 388- م ، و : كادبا .
389- أ : نقل ، وفي ج ، م ، و : بنا .
390- ساقط من ب ، ج .
391- ساقط من ج .
392- م ، و : بان دلالتها .
393- م ، و : يجوز .
394- أ : بجوار .
395- و : دعوا .
396- م ، و : دلالة .

(137) يعني : الأشعري .

(138) انظر : تهذيب الأوائل وتلخيص الخلائق / الباقلائي . تحقيق عماد الدين أحمد ، مؤسسة الكتب
الثقافية بيروت س 172 - 173 .

(139) - قارن بها ورد في الورقة (1/71) من شرح الإرشاد .

(140) - في الأصل : (الكذاب) - انظر : الورقة (1/48) من كتاب : شرح الأسرار العقلية / الشريف ، مبكر
وبعلم رقم : 1463 خ ، ع ، ر - المصدر : خزانة ابن يوسف مراکش رقم 481 .

((141)) ، ((141)) - في نفس المرجع السابق : بانها دلالة عادية ولا بانها دلالة عقلية .

((142)) ، ((142)) - ساقط من الأصل . انظر نفس المرجع السابق .

فَقَوْلُ الْفَائِلِ دَلَالَهُ عَادِيَةً فِيهِ إِيهَامٌ أَنَّ ارْتِبَاطَ الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ عَادِيٌّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْعَادِيُّ حُصُولُ الْعِلْمِ بِالْمَدْلُولِ عِنْدَ وُجُودِ الدَّلِيلِ فَإِذَا حَصَلَتْ فَرَائِضُ الْأَحْوَالِ دَلَّتْ عَلَى مَدْلُولِهَا قَطْعًا عِلْمَ النَّاطِرِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ.

هَذَا تَحْقِيقٌ مَا وَقَعَ مِنَ الْخِيَالِ لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ دَلَالَتَهَا إِنَّ كَانَتْ عَادِيَةً جَارٍ وَقُوعُهَا عَلَى يَدِ الْكَذَابِ 397.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ وَهُوَ دَعْوَى 395 الْوَلَايَةِ فَاخْتَلَفَ فِيهِ . فَقِيلَ لَا يَجُوزُ التَّحْدِي بِهَا بِأَنْ يَقُولَ : آيَةٌ

وَلَا بَيِّنَةٌ أَنَّ يَفْعَلَ اللَّهُ لِي كَذَا . وَقِيلَ يَجُوزُ 398 . فَالْأَوَّلُ رَأْيُ 399 التَّحْدِي مِنَ حَصَائِصِ السُّجَرَةِ فَمَنْعٌ ، وَالثَّانِي رَأْيُ 399 ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ فَإِنَّهَا 400 مَا ظَهَرَتْ 401 إِلَّا لِصَحَّةِ اتِّبَاعِ الْوَلِيِّ لِلنَّبِيِّ فَدَلَّتْ عَلَى صِدْقِ الْمُتَّبِعِ وَصَحَّةِ (1/105) الْإِتِّبَاعِ . ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ فِي وَقُوعِ الْكَرَامَةِ مَعَ دَعْوَى 402 الْوَلَايَةِ وَالتَّحْدِي بِهَا . فَقِيلَ لَا يَقَعُ لَهُ مِنَ الْكَرَامَاتِ 403 مَا كَانَ مَسْجُورَةً لِلنَّبِيِّ مَخَافَةَ أَنْ يَقَعَ اللَّبْسُ بَيْنَ (404 السَّيِّ وَالْوَلِيِّ 404) وَبَيْنَ السُّجَرَةِ وَالْكَرَامَةِ . وَقِيلَ بِالْجَوَارِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لَوْضُوحِ الْفَرْقِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ وَهُوَ ظُهُورُ الْفَارِقِ مَعَ دَعْوَى 402 السُّجَرِ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَارِفٍ فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنَّمَا هُوَ تَرْتِيبٌ مُسَبَّبَاتٍ عَلَى أَسْبَابِهَا غَيْرَ أَنَّ تِلْكَ الْأَسْبَابَ لَمْ تَحْصُلْ إِلَّا لِللَّيْلِ 405 مِنَ النَّاسِ كَالْعَقَافِيرِ الَّتِي يُعْمَلُ 406 مِنْهَا الْكَيْمِيَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ قَالَ 407 « وَأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الْكَبَائِرِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا ، وَبِي تَسْلِيمِ الْوَحْيِ وَالْفِتَاوِي ، وَمِنَ الْمَسْأَلَةِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَنْ جَوَرَ مَا عَلَيْهِمْ سَهْرًا بِخِلَافِ مَا قَبْلَهَا فِي السَّهْوِ لَا مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ » .
أَقُولُ : أَلْبَحَثُ فِي عَصَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَتَيْنِ 408 وَخَمْسَةِ أَطْرَافٍ .

397-1 : (الكتاب) ،

398-1 : وقيل لا يجوز ،

399-1 : ب ، ج ، م ، و ، ز ، هـ ،

400-1 : ب ، و ، ز ، هـ ،

401-1 : ب ، و ، ز ، هـ ،

402-1 : ب ، و ، ز ، هـ ،

403-1 : ب ، م ، و ، ز ، هـ ،

404-1 : ب ، م ، و ، ز ، هـ ،

405-1 : ب ، م ، و ، ز ، هـ ،

406-1 : ب ، م ، و ، ز ، هـ ،

407-1 : ب ، م ، و ، ز ، هـ ،

408-1 : ب ، م ، و ، ز ، هـ ،

أَمَّا السَّأَلَةُ 409 الْأُولَى فَبِهَا مَدْلُولُ الْعِصْمَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا وَذِكْرُ أَسْبَابِهَا وَأَفْسَادِهَا .

أَمَّا الْعِصْمَةُ فِي اللُّغَةِ فَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ السَّعْيِ .

يُقَالُ عَصَمَهُ الطَّعَامُ إِذَا مَنَعَهُ مِنَ الْجُوعِ . وَاعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ إِذَا امْتَنَعْتُ 410 يُلْطِفُ بِهِ 411 مِنْ مَعْصِيَتِهِ ، فَالْعِصْمَةُ إِسْمٌ مَوْضُوعٌ 412 لِلْسَّعْيِ مِمَّا يَضُرُّ دُونَ مَا سَنَّكَ كَالسَّعْيِ مِنْ سَائِرِ الْحَيْرَاتِ وَمِنْ الْمَعَاصِي وَالْكَفَرِيَّاتِ 413 . وَأَمَّا مَدْلُولُهَا فِي الْإِصْطِلَاحِ : فَوَسْطَةُ تَرْجُبُ الْحُكْمَ بِامْتِنَاعِ عَصِيَانِ مَوْصُوفِهَا . وَفِي تَقْيِيدِهِ بِالْكِبِيرَةِ خِلَافٌ .

وَعَلَى أَهْلِ الْحُكْمَاءِ مَلَكَ لَا يَقْدِرُ عَنْ صَاحِبِهَا عَصِيَانٌ .

وَبِهَا كَوْنُ الْعِصْمَةِ مُوجِبَةً لِعَدَمِ تَمَكُّنِ مَوْصُوفِهَا مِنَ الْعِصْيَانِ وَتَمَكُّنِهِ قَوْلَانِ : وَعَلَى الْأَوَّلِ فَفِي كَوْنِ ذَلِكَ لِخَاصِّيَّةِ بَدِينِيَّةٍ أَوْ نَفْسِيَّةٍ أَوْ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْعِصْيَانِ مَعَ مَسَاوَاتِ الْغَيْرِ فِي الْبَدَنِ وَالنَّفْسِ قَوْلَانِ . وَرَأَى الْقَوْلُ يَعْذِرُ التَّمَكُّنَ لِأَنَّهُ 414 يَسْتَلِيزُ عَدَمَ اسْتِحْقَاقِ الْمَعْصُومِ عَلَى عِصْمَتِهِ مَدَّةً .

وَأَمَّا أَسْبَابُهَا فَفِي النُّحْصِلِ : / رَعَمُوا أَنَّهَا أَرْبَعَةٌ :

حَاصِيَةٌ لِلنَّفْسِ تَلْتَظِي مَلَكَ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْفُجُورِ .

وَتَانِيهَا : خُصُولُ الْعِلْمِ بِمَتَالِبِ الْمَعَاصِي 415 وَمَنَاقِبِ الطَّاعَاتِ .

وَتَانِيَتُهَا : تَأْكِيدُ 416 تِلْكَ 417 الْعُلُومِ 418 بِتَتَابُعِ الْوَحْيِ وَالْبَيَانِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى .

وَرَابِعُهَا : أَنَّهُ مُسْتَسْقَرٌّ عَنْهُ أَمْرٌ مِنْ بَابِ تَرْكِ الْأُولَى وَالنِّسْيَانِ لَمْ يَشْرِكْ مَهْمَلًا بَلْ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِيهِ .

فَيَاذَا اخْتَصَمَتْ إِلَيْهِ 419 هَذِهِ الْأُمُورُ الْأَرْبَعَةُ كَانَ الشَّخْصُ مَعْصُومًا مِنْ (1/106) الْمَعَاصِي لَا مَحَالَةَ / (143) .

- 409-1 ب ج د م ، و : المسئلة ، 410-1 و : إذا امتنعت ، 411-1 م ، و : يلطف ، 412-1 م ، و : مرفع ، 413-1 م ، و : والكفر ، 414-1 ج : فلاته ، ب ، م ، و : يأنه ، 415-1 أ : العلم ، 416-1 و : كيد ، 417-1 زيادة من ب ج د م ، و ، 418-1 أ : العموم ، 419-1 زيادة من م ، و .

وَأَمَّا أَقْسَامُهَا فَثَلَاثَةٌ :

مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَارِفِ كَاخْتِصَاصِ النَّبِيِّ يَعْلَمُ مَا يَحِبُّ لِلَّهِ تَعَالَى 420 مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ النَّقْصِ وَمَا يَجُوزُ فِي أَحْكَامِهِ وَأَفْعَالِهِ .

وَالثَّانِي : مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَقْوَالِ كَاخْتِصَاصِ النَّبِيِّ بِالْصِّدْقِ فِي الْمَقَالِ وَالْوَفَاءِ 421 بِالْعَهْدِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ .

وَالثَّالِثُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ كَاخْتِصَاصِهِ بِفِعْلِ مَا حَسَنَهُ الشَّرْعُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَمِيلَةِ 422 .

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ النَّائِيَةُ : فَفِي وَقْتِ وَجُوبِ عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ 423 ، وَطَرِيقِ الْوُجُوبِ .

إِعْلَمُ أَنَّ لِلْأَنْبِيَاءِ 424 عَلَيْهِمُ السَّلَامُ خَالَتَيْنِ :

الْأُولَى : مَا قَبْلَ النُّبُوَّةِ . وَالثَّانِيَةُ 425 مَا بَعْدَهَا .

فَأَمَّا مَا قَبْلَ النُّبُوَّةِ : فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَشَاعِرَةِ (144) وَأَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَقْلًا أَنْ يَصْدُرَ مِنَ النَّبِيِّ قَبْلَ النُّبُوَّةِ 426 مَعْصِيَةٌ ؛ وَسَوَاءٌ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَانَتْ 427 كَبِيرَةً إِذْ لَا دَلَالََةَ لِلْمُعْجَزَةِ عَلَى عِصْمَتِهِ فِيمَا قَبْلَ طُغُورِهَا عَلَى يَدَيْهِ .

وَذَهَبَ الْأَقْلَوْنَ إِلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ كُلِّهِ وَهُوَ مُخْتَارُ الْقَاضِي عِيَاضُ عَلَى أَنَّهُ قَالَ : / تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ كَالْمُمْتَنِعِ .. فَإِنَّ الْمَعَاصِي إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ تَقَرُّرِ الشَّرْعِ / (145) . إِذْ لَا يَعْلَمُ كَوْنُ الشَّيْءِ مَعْصِيَةً إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ . وَأَمَّا بَعْدَ النُّبُوَّةِ فَقَالَ سَيِّفُ الدِّينِ : / اتَّفَقَ أَهْلُ الْمِلَلِ وَأَرْبَابُ الشَّرَائِعِ عَلَى وَجُوبِ عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ الْكُذْبِ عَمْدًا وَمِنْ كُلِّ مَا يَخِلُّ بِصِدْقِهِمْ فِيمَا دَلَّتِ الْمُعْجَزَةُ عَلَى صِدْقِهِمْ

420- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ تعالى . 421- و ؛ الوفاء .

422- م ، و ؛ الجهلية . 423- أ ؛ (+) عليهم السلام .

424- و ؛ الأنبياء . 425- م ، و ؛ الثاني .

426- أ ؛ نبوته . 427- ما قطن من م ، و .

(144) - منهم ؛ القاضي أبو بكر الباقلاني ، انظر سيف الدين الأميني / الأحكام في أصول الأحكام ص 242 ،

(145) - الشفاج 2 ص 335 .

فِيهِ مِنْ دَعْوَى 428 الرِّسَالَةِ وَالتَّبْلِيغِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى .
 وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَارِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بِطَرِيقِ الْغَلْطِ وَالنِّسْيَانِ . فَمَنْعَ مِنْهُ الْأُسْتَاذُ
 (146) وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَيُّمَةِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْمُعْجِزَةَ دَالَّةٌ عَلَى الْحَقِّقِ وَمُؤَلِّمَةِ الْحَقِّ
 فَلَوْ تَصَوَّرَ الْخُلْفُ فِي ذَلِكَ لَكَانَ نَقْضًا 426 لِدَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ وَهُوَ مُسْتَبْعٍ .
 وَذَهَبَ الْقَاضِي (147) إِلَى جَوَارِ ذَلِكَ مَصِيرًا مِنْهُ إِلَى أَنَّ 430 مَا كَانَ مِنَ
 النِّسْيَانِ وَالْغَلْطِ فَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ تَحْتَ التَّصَدِيقِ بِالْمُعْجِزَةِ / (148) .
 هَذَا حَاصِلُ مَا نَقَلَ سَيِّفُ الدِّينِ عَنِ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذِ .
 وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاصُ : لَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِ ذَلِكَ سَهْوًا أَوْ غَلْطًا ؛ لَكِنَّ 431 عِنْدَ
 الْأُسْتَاذِ بِكَدِيلِ الْمُعْجِزَةِ وَعِنْدَ الْقَاضِي بِكَدِيلِ الشَّرْعِ / (149) .
 وَأَمَّا غَيْرُ الْكَذِبِ مِنَ الْمَعَاصِي الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ : فَأَلْجَمَاعُ عَلَى عَصَمَتِهِمْ مِنْ
 تَعَمُّدِ الْكِبَايِرِ وَالصَّغَائِرِ الْمُؤَدِّيَةِ بِخَسَاسَةِ النَّفْسِ وَكَدَاءَةِ الْهَيْمَةِ كَالْتَعْلِيلِ بِسُوءِ
 وَسَرَقَةِ تَأْفِهِ يَقُلُّ كُلُّمَةً . ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِوُجُوبِ الْعَصَمَةِ هَلْ ذَلِكَ مُسْتَفَادٌ
 مِنَ الْعَقْلِ أَوْ النَّقْلِ ؟
 قَالَ سَيِّفُ الدِّينِ : / ذَهَبَ (1/107) الْقَاضِي وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ
 الْعَصَمَةَ فِيمَا وَرَاءَ التَّبْلِيغِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَقْلًا لِعَدَمِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا هُوَ
 مُسْتَفَادٌ مِنَ السَّمْعِ وَالْإِجْمَاعِ فَبَلَّ ظُهُورُ الْمُخَالَفِينَ عَلَى ذَلِكَ .
 وَذَهَبَتْ 432 الْمُعْتَزَلَةُ إِلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ عَقْلًا مَصِيرًا مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ 433 ضُورُ
 الْكِبَايِرِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَمِمَّا يُوْجِبُ سُقُوطَ 434 رُتَبِهِمْ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ وَبَلَرُ مِنْهُ
 إِفْسَادُ الْخَلَائِقِ وَتَرْكُ اسْتِصْلَاحِهِمْ وَهُوَ خِلَافُ 435 مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ ؛
 وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَاسِدِ 436 أَصْلِهِمْ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ .

428- و : دعوا . 429- أ : و : نقضا .

430- ساقط من د ؛ و . 431- ب ؛ و : لكن .

432- م : ذهب ؛ و : ذهب . 433- ساقط من ج .

434- م ؛ و : سقط . 435- ساقط من ؛ و . 436- و : فساد .

(146) - ذكر ذلك عنه الاممي - انظر : الاحكام في اصول الاحكام - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
 1400 هـ / 1980 م ، ج 1 ص 243 .

(147) - المرجع نفسه .

(148) - انظر : الاحكام في اصول الاحكام الاممي ج 1 ص 243- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 1400
 هـ / 1980 م .

(149) - الشفا ج 2 ص 327 .

وَأَسَا إِبْتِثَانُ ذَلِكَ بِسَبَابِنَا أَوْ عَلَظًا فَقَدْ نَقَلَ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمْدِيُّ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ
الْإِتِّفَاقَ عَلَى الْجَوَازِ . وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ إِذْ قَدْ نَقَلَ غَيْرُهُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى الْمَنْعِ .
فَالْقَاضِي وَالْمُحَقِّقُونَ تَسَكَّرُوا فِي الْمَنْعِ (437) بِذِلِّيلِ السَّمْعِ ،
وَالْأُسْتَاذُ وَطَائِفَةُ كَثِيرَةٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ (437) بِذِلِّيلِ الْعَقْلِ .
وَأَمَّا الصَّغَائِرُ الَّتِي لَا خِصَّةَ فِيهَا : فَحَائِزَةٌ مِنْ غَيْرِ إِصْرَارٍ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا خِلَافًا
لِلْخِصَّةِ مُطْلَقًا ، وَالْجَبَائِثُ 436 ، وَالنِّظَامُ (150) فِي الْعَمْدِ . كَذَا نَقَلَ غَيْرٌ وَاحِدٍ
مِنَ الْأَيْمَةِ (151) .

كَأَدَا عَرَفَتْ 439 هَذَا فَتَقُولُ قَدْ اشْتَمَلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَلَى خَمْسَةِ أَطْرَافٍ :
الْأَوَّلُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْتِقَادِ وَهُوَ قَوْلُهُ « وَأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ » إِلَى آخِرِهِ 440 .
يَعْنِي أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْمَكْلُوفِ الْإِيمَانَ بِعِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ؛ فَلَا يَجُوزُ
عَلَيْهِمْ مَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ ارْتِكَابِ الْكَبَائِرِ .
وَفِي مَعْنَى الْكَبَائِرِ الصَّغَائِرُ الْمُرْجِيَّةُ لِلْحُكْمِ عَلَى فَاعِلِهَا بِالْخِصَّةِ وَدَنَاءَةِ الْهَيْئَةِ
وَكَذَلِكَ الْإِصْرَارُ عَلَى الصَّغَائِرِ الَّتِي لَا خِصَّةَ فِيهَا .
وَمَوْلُهُ : « قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا » . إِشَارَةٌ 441 إِلَى وَقْتِ وَجُوبِ الْعِصْمَةِ .
(442) وَهَذَا هُوَ الطَّرَفُ الثَّانِي ؛ وَهُوَ 443 مَا يَتَعَلَّقُ بِوَقْتِ عِصْمَةِ (442) الْأَنْبِيَاءِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .
فَأَمَّا عِصْمَتُهُمْ مِمَّا ذُكِرَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ 444 فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ مُخْتَارُ الْقَاضِي عِيَّاضٍ
(152) .

- | | |
|--------------------------|---------------------------------|
| 437، 438 - ساقط من : م . | 438 - ب ، ج ، م ، و : الجبائي . |
| 439 - م ، و : عرف . | 440 - ب ، م ، و : باخره . |
| 441 - م ، و : أشار . | (442، 422) - ساقط من ج . |
| 443 - ساقط من : و . | 444 - زيادة من : ب ج ، م ، و . |

(150) - ابراهيم بن سيار (النظام) وهو ابن أخت أبي الهذيل العلاف ، ومنه اخذ الاعتزال وهو
معدود من أذكياء المعتزلة وذوي النباهة فيهم ، توفي (231 هـ / 845 م) تنسب إليه فرقة من المعتزلة تسمى
(النظامية) ... انظر : المنجد في اللغة والأعلام من 575 ، الفرق بين الفرق / البغدادي من 131 ، هـ (2) ،
اعتقادات فرق المسلمين والمشرقيين / الرازي من 33 .
(151) - انظر : شرح العقائد النسفية للعلامة سعد الدين التستازاني - تحقيق د . أحمد حجازي السقا -
مكتبة الكليات الأزهرية - 1408 هـ / 1988 م من 89 .
(152) - النسا ج 1 ص 335 .

وَأَمَّا بَعْدَ النُّبُوءَةِ فَفَسَّلَ التَّبْرِيزِيُّ (153) فِي شَرْحِ الْمَصْبَاحِ (154) الْإِتِّفَاقَ عَلَى عَصَمَتِهِمْ مِنَ الْكِبَائِرِ مُطْلَقًا سَرَاءً كَانَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا .

وَقَوْلُهُ : « وَفِي تَبْلِيغِ 445 الْوَحْيِ » .

عَمْدًا هُوَ الطَّرَفُ الثَّالِثُ : وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِتَبْلِيغِ الشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ عَنِ 446 اللَّهِ تَعَالَى 447 . وَاجْتَمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى 448 أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ التَّحْرِيفُ وَالتَّبْدِيلُ

فِي ذَلِكَ لَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا . وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ : « وَفِي تَبْلِيغِ الْوَحْيِ » عَاطِفَةٌ لِلْمَجْرُورِ بِغِيٍّ عَلَى قَوْلِهِ : « مِنْ الْكِبَائِرِ » وَهِيَ يَتَعَلَّقَانِ بِمَعْصُومٍ الَّذِي هُوَ

خَيْرٌ أَوْ « أَنْ » وَبِهِ 449 يَتَعَلَّقُ الطَّرَفَانِ اللَّذَانِ هُمَا قَبْلُ وَبَعْدُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الطَّرَفُ الرَّابِعُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّنَوَى 450 وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَالْفَتَاوَى » . وَقَدْ حَصَلَ الْاجْتِمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ (1/108) تَعَمُّدُ خِلَافِ الْحُكْمِ .

وَيُفَسَّلُ الْخِلَافُ فِي جَوَازِ السَّهْوِ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ عَلَيْهِ .

وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ لِقَوْلِهِ « الْفَتَاوَى » عَلَى لَفْظَةِ الْوَحْيِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ : « تَبْلِيغِ » وَيَصِيرُ السَّعْيُ أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ فِي الْفَتَاوَى فَيَتَنَاوَلُ

الْفَتَاوَى النَّاسِئَةُ عَنِ الْاجْتِهَادِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الطَّرَفُ الْخَامِسُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِهِمْ وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَمِنْ الصَّغَائِرِ » إِلَى آخِرِهِ

451 .

فَأَمَّا : عَصَمَتُهُمْ بَعْدَ النُّبُوءَةِ مِنَ الصَّغَائِرِ مُطْلَقًا أَيْ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ، فَتَقَالَ شَرَفُ الدِّينِ : /هُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا 452 وَالرَّوَافِضِ وَأَبِي 453 الْهَذِيلِ / (155) .

445- و : تبليغ ، 446- ب : على ،

447- أ ، ب ، م ، و : تعالى ، 448- ساقط من : و ،

449- ساقط من : ج ، 450- م ، و : الفتاوى ،

451- في كل النسخ : آخره ، 452- ج : () و ،

453- م ، و : أبو الهذيل ،

(153) - الشيخ الاوحد القدوة ابو عبد الله بن الشيخ صدر الدين الشافعي التبريزي قدم مصر وأمام مشغلا بالعلم وتحصيل الكتب ... كان زاهدا ... توفي 787هـ ،

انظر : ص 577 من طبقات الاولياء لابن الهلثن ، ذيل تذكرة الحفاظ / ابن فهد ص 167 ،

(154) - لم انشر على هذا المؤلف ،

(155) - شرح المعالم الورقة (202 / 1) ،

وَهَذَا هُوَ مَحْتَارُ الْمُصَنِّفِ وَالْقَاضِي عِيَّاضُ (156) . وَنَقَلَ (157) وَحُوتٌ عِصْمَتِهِمْ مِنْ مُوَافَقَةِ الْمَكْرُوهِ .

قَالَ : / وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ الْأَيُّمَةِ عَلَى عِصْمَتِهِمْ مِنَ الصَّغَائِرِ بِالتَّجْسِيرِ إِلَى اقْتِنَالِ أَفْعَالِهِمْ ، وَاتِّبَاعِ آثَارِهِمْ وَسِيرَتِهِمْ مُطْلَقًا ، وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ 454 وَالسَّافِعِيِّ (158) ، وَأَبِي حَنِيفَةَ (159) ، مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ قَرِينَةٍ / (160) . فَلَوْ جَوَّزْنَا عَلَيْهِمُ الصَّغَائِرَ لَمْ يَصَحَّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ .

وَقَوْلُهُ : « خِلَافًا لِمَنْ جَوَّزَهَا عَلَيْهِمْ 455 سَهْوًا » . هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِ الْأَكْثَرِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فَإِنَّهُمْ جَوَّزُوا الصَّغَائِرَ 455 سَهْوًا مِنْ غَيْرِ إِصْرَارٍ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ كُلُّهُ مُسْتَوْفًا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا حُصُولُ الْإِتِّفَاقِ عَلَى امْتِنَاعِ الصَّغَائِرِ مِنْهُمْ عَمْدًا ، وَقَدْ نَقَلَ فِي مُخْتَصَرِهِ الْأَصْلِيَّ (161) الْجَوَّازَ عَنْ 456 الْأَكْثَرِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا . وَكَذَا الشَّيْخُ ابْنُ عَرَفَةَ (162) .

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَوَاقِفِ : / أَمَّا الصَّغَائِرُ عَمْدًا فَجَوَّزَهَا الْجُمْهُورُ وَأَمَّا سَهْوًا فَجَائِزَةٌ إِتِّفَاقًا إِلَّا الصَّغَائِرَ 457 الْخَسِيسَةَ / (163) . وَظَاهِرُ كَلَامِ نَاصِرِ الدِّينِ الْبَيْضاوِيِّ فِي طَوَالِغِهِ مُوَافِقٌ لِمُظَاهِرِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّهُ قَالَ : / وَأَصْحَابُنَا مَنَعُوا الْكِبَائِرَ مُطْلَقًا ، وَجَوَّزُوا الصَّغَائِرَ سَهْوًا / (164) .

فَأَنْتَ تَرَى هَذَا الْجَمْعَ الْمُضَافَ الَّذِي يُفِيدُ بِظَاهِرِهِ الْعُمُومَ وَيَدُلُّ بِدَلِيلِ الْخُطَابِ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَجَوَّزُوا 458 الصَّغَائِرَ عَمْدًا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْإِتِّفَاقِ (459) وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (459) .

454- أ ، ب ، ج ، م ، ملك . (455 ، 455) - ساقط من و .

456- و ، على . 457- م ، و ؛ الامغائر .

458- م ، و ؛ لم يجوز . (459 ، 459) - زيادة من ب ، ج ، م ، و .

(156) - الشفا ج 2 من 330 .

(157) - نفس المرجع السابق من 332 .

(158) - انظر الفقه الاكبر لابن حنيفة ووليه الفقه الاكبر للشافعي من 25 ط (3) منية محمد علي صحيح وأولاده - مصر .

(159) - نفس المرجع السابق من 4 . (160) - الشفا ج 2 من 330 .

(161) - الشامل الورقة (167) . (162) - الشامل الورقة 167/1 .

(163) - الموافق والمرامد / شرح السيد الشريف من 567 .

(164) - شرح مطالع الانظار على متى طوالغ الانظار من 209 .

وَقَوْلُهُ « بِخِلَافِ مَا قَبَلَهَا فِي السَّهْوِ لَا مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ » .

لَمَّا كَانَ حَالُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَبْلَ نُبُوَّتِهِمْ مُخَالِفًا لِمَا بَعْدَهَا فَلَا جَرَمَ جَارٍ
وُقُوعِ الصَّغَائِرِ مِنْهُمْ قَبْلَ النُّبُوَّةِ فِي السَّهْوِ لَا فِي الْعَمْدِ . وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ
الْمُصَنِّفِ . وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَاضِي عِيَّاضٍ ؛ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْجَوَارِ مِنْ قُرُومٍ
وَالْمَنْعَ عَنْ آخِرِينَ 460 : / وَالصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى تَنْزِيهِهِمْ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ ،
وَعَصِيَّتِهِمْ مِنْ كُلِّ مَا بُوْحِبُ الرَّبِّ (165) / .

وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ (1/109) الْمُتَكَلِّمِينَ قَائِمَهُمْ جَوَرُوا
ذَلِكَ مُطْلَقًا .

فَإِنْ قُلْتَ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ يُعْطِي أَيْضًا يَفُوتُهُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى عَصِيَّتِهِمْ مِنَ
الْكِبَائِرِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ مُطْلَقًا فِي الْعَمْدِ وَالسَّهْوِ ، وَقَدْ سَبَقَ مَا يَخَالِفُ ذَلِكَ .

قُلْتَ : هَذَا الظَّاهِرُ كَمَا ذَكَرْتَ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِظَاهِرِ كَلَامِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ (166) .
وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَيَبَيِّنُهُ : أَنْ تَقُولَ عَدَمُ الْإِمْتِنَاعِ الْعَقْلِيِّ لَا يَسْتَلِزُّ عَدَمَ الْإِمْتِنَاعِ
الشَّرْعِيِّ ؛ فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مُمْتَنِعًا شَرْعًا غَيْرَ مُمْتَنِعٍ عَقْلًا .

فَحِينَئِذٍ قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بَعْدَ امْتِنَاعِ الْكَبِيرَةِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ عَقْلًا قَدْ
لَا 462 يَقُولُ بِامْتِنَاعِهَا شَرْعًا وَيَكُونُ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ بَعْدَ النُّبُوَّةِ دَالًّا عَلَى
امْتِنَاعِ الْكَبِيرَةِ قَبْلَهَا ، وَكُلُّ مَا أَوْهَمَ ذَلِكَ يَجِبُ تَأْوِيلُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

تَنْبِيْهُ : الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمَعَاصِيَ مِنْهَا كِبَائِرٌ وَصَغَائِرٌ . وَيُقَالُ عَنِ ابْنِ (167)
عَبَّاسٍ خِلَافَهُ .

وَقَدْ اضْطَرَّتْ الْأُئِمَّةُ فِي حَصْرِ الْكِبَائِرِ اضْطِرَابًا 463 كَثِيرًا . وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْكِبَائِرَ
مَا سِوَى الشَّرِكِ عَشْرُونَ : ثَمَانِيَّةٌ فِي الْقِيَمِ ، وَأَرْبَعَةٌ فِي الْقُلُوبِ ، وَاثْنَانِ فِي
الْيَدَيْنِ ، وَاثْنَانِ فِي الْفَرْجِ ، وَأَرْبَعَةٌ فِي سَائِرِ الْبَدَنِ .

فَأَمَّا الَّتِي فِي الْقِيَمِ : فَالْغَيْبَةُ ، وَالنِّمِيسَةُ ، وَإِيمَانُ الْغُمُوسِ ، وَقَذْفُ الْمُحَصَّنَاتِ ،
وَشَهَادَةُ الزُّوْرِ ، وَشَرْبُ الْخَمْرِ ، وَأَكْلُ الرِّبَا ، وَأَكْلُ أَمْوَالِ الْبَتَامَى 464 طُلَمًا .

460- أ ، ب ، م ، و ؛ آخِرِينَ . 461- م ، و ؛ مُمْتَنِعًا .

462- زِيَادَةُ مَنْ ، ب . 463- م ؛ اضْطِرَابٌ .

464- ب ، ج ؛ الْيَتَمَى .

(165) - الشِّفَا ج 2 مِنْ 335 . (166) - الشِّفَا ج 2 مِنْ 257 .

(167) - انْظُرِ الشِّفَا / الْقَاضِي عِيَّاضُ ج 2 مِنْ 329 .

وَالَّتِي فِي الْقَلْبِ : الرِّيَاءُ 465 ، وَالْكِبَرُ ، وَالْحَسَدُ ، وَالْعُجْبُ .
وَالَّتِي فِي الْيَدَيْنِ : الْبَطْلُشُ ، وَالسِّحْرُ . وَالَّتِي فِي الْفَرْجِ : الزُّنَا وَاللِّوَاظِ .
وَالَّتِي فِي سَائِرِ الْبَدَنِ : الْفِرَارُ مِنَ الرَّحِيفِ ، وَالْعُقُوقُ ، وَتَرْكُ الصَّلَاةِ ،
وَالْغَضَبُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ .

وَأَمَّا الصَّغَائِرُ فَقِيلَ 466 هِيَ : مَا لَا يُؤْذَنُ فِي ارْتِكَائِهِ وَلَا تَسْقُطُ الْعَدَالَةُ
وَالشَّهَادَةُ بِفِعْلِهِ مِثْلُ مَا يَصْدُرُ مِنَ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْحَرَجِ وَالْغَضَبِ 467 ثُمَّ تَدُمُ
عَلَى مَا صَدَرَ 468 مِنْهُ .

وَنَقَلَ عَنِ الْقَاضِي (168) أَنَّهُ قَالَ : / هِيَ مَا نَهَى عَنْهُ نَهْيَ كَرَاهَةٍ كَالْأَكْلِ بِالشَّمَالِ
وَالِاسْتِنْبَاجِ 469 بِالْيَمِينِ ، وَخَلَعَ الْيَمِينِ قَبْلَ الشَّمَالِ ، وَفِي الْكُفِّ عَلَى
الْعَكْسِ / .

وَقِيلَ هِيَ مُقَدِّمَاتُ الْمَحْرَمَاتِ كَالنَّظَرِ ، وَالْقُبْلَةِ .
وَهِيَ الْمُسْتَشْنَاتُ مِنَ الْكَبَائِرِ وَالْفَوَاحِشِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى 470 [الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ
كَبِيرَ الْأَثَمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّعْمَ] (170) .

قَالَ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : / مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أُسَبَّهَ بِاللَّعْمِ
(171) هَمَّا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (إِنْ أَلَّهَ
عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزُّنَا .

أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ . فَرِنَى 471 الْعَيْنِ النَّظَرُ . وَرِنَى 472 اللِّسَانِ السُّطْقُ
وَالنَّفْسُ تَتَمَنَّى 473 وَتَشْتَهِي .

(110/أ) وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ (172) فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ هَادُونَ زُنَا
الْفَرْجِ مِنَ الصَّغَائِرِ .

465- ج ، م ، الرياء ، 466- زيادة من ب ،
467- ساقط من ب ، ج ، م ، و ، 468- ب ، يصدر ،
469- ب ، ج ، والاستنجاء ، 470- ب ، ج ، م ، و ، تغلى ،
471- ب ، ج ، فرنا ، 472- ب ، ج ، وزنا ، 473- ج ، تمننا ،

(168) - أبو بكر الباقادي - سبق التعريف به ،
(170) - النجم 31 / ،
(171) - انظر عن تفسير اللعْم بالصغائر صحيح مسلم 4 م ك ، القدر ، ب : قدر على ابن آدم حظه من الزنا ،
(172) - أخرجه مسلم بسنده عن أبي هريرة ، انظر صحيح مسلم 4 م ص 2046 - ك : القدر - ب : قدر على
ابن آدم حظه من الزنى وغيره ، رقم الحديث 20 .

وَأَمَّا حُكْمُهَا فَقَالَ ابْنُ (173) الْفَاكْهَانِيُّ 474 فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ (174) :
/مُرْتَكِبٌ

الْكَبَائِرُ مِنَ الذُّنُوبِ جَارٍ مَجْرَى دَاخِلِ الْحِصَى 475 ، وَمُرْتَكِبُ الْهَفَائِرِ جَارٍ
مَجْرَى الرَّائِعِ حَوْلِ الْحِصَى 476 وَالْإِسْمَانُ مَنِيبٌ عَنِ الذُّنُوبِ مِنْهُ / (175) .
قُلْتُ : يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ 477 تَحْرِيمُ الْوَسَائِلِ لَا تَحْرِيمُ الْمَقَاصِدِ . وَهِيَ
مَغْفُورَةٌ بِاجْتِنَابِ الْكَبَائِرِ .
وَهَلْ ذَلِكَ قُلْنَا أَوْ قَطَعًا ؟ الْأَوَّلُ مَذْهَبُ الْجَمَاعَةِ ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ .
وَفِي افْتِقَارِهَا إِلَى التَّوْبَةِ قَوْلَانِ .

وَأَمَّا الْكَبَائِرُ فَلَا خِلَافَ فِي افْتِقَارِهَا إِلَى التَّوْبَةِ وَهِيَ فِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنِ
النَّدَمِ عَلَى مَا وَقَعَ بِهِ التَّفْرِيطُ مِنَ الْحُقُوقِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ حَقًّا 478 مَعَ الْعَزْمِ أَنْ
لَا يَعُودَ إِلَى مِثْلِ مَا فَعَلَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عِنْدَ كَوْنِهِ أَهْلًا لِفَعْلِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ . كَذَا
رَسَمَهَا سَيْفُ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ قَالَ : وَإِنَّمَا قُلْنَا 479 : إِنَّ النَّدَمَ تَوْبَةٌ
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (النَّدَمُ تَوْبَةٌ) (176) وَإِنَّمَا قُلْنَا النَّدَمُ 480 عَلَى
مَا فَرَطَ مِنَ الْحُقُوقِ لِأَنَّهُ لَوْ تَنَدَّمَ 481 عَلَى مَا فَعَلَ مِمَّا لَيْسَ بِطَاعَةٍ (481) وَلَا
مَعْصِيَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ تَوْبَةً وَإِنَّمَا قُلْنَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ حَقًّا لِأَنَّهُ لَوْ شَرِبَ الْخَمَرَ

474- م ، و : الفاكهان 475- ج : الحما .

476- زيادة من م ، و 477- م ، و : مجرد .

478- زيادة من ب ، ج ، م ، و 479- ج ، م ، و : قلت .

480- زيادة من ب ، (481، 481) - ب ، ج : (على فعل ما ليس طاعة) .

(173) - تاج الدين الفاكهاني (654-734 هـ / 1256 - 1334 م) عمر بن علي بن سالم صدقة اللخمي
الاسكندري عالم بالنحو من أهل الاسكندرية ، له كتب منها : (التحرير والتجسير) في شرح رسالة ابن
ابي زيد القيرواني في الفقه المالكي ، والغاية القصوى في الكلام على آيات التقوى ... انظر : الزركلي /
الاعلام ، دار العلم للملايين / بيروت ج 5 ص 56 ط 4 ، كفاية الطالب الرباني لرسالة بن ابي زيد القيرواني
الصعيحي ج 1 ص : 5 ط (1) - مصر 1325 هـ . - لابن ابي زيد القيرواني .
(175) - انظر : الورقة (30/ب) من شرح ابن الفاكهاني للرسالة ، المسمى : التحرير والتجسير . مخ : خ .
م رقم 7800 .
(176) - مسند أحمد دار صادر للطباعة والنشر م 1 ص 376 ، 423 ، م 6 ص 264 .

(482) وَحَصَلَ مِنْهُ تَأَلُّمٌ فِي جِسْمِهِ فَتَنَدَّمَ عَلَى مَا قَرَأَ مِنْهُ مِنْ سُورَةِ الْحَمْرِ
(482) لِمَا أَفْضَى 483 إِلَيْهِ مِنَ الْأَلَمِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ تَوْبَةً .

وَإِنَّمَا قُلْنَا عَلَى أَنَّ 484 لَا يَعُودُ إِلَى مِثْلِ مَا فَعَلَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّهُ مُلَازِمٌ لِلنَّدَمِ عَلَى مَا فَعَلَ . وَإِنَّمَا قُلْنَا عِنْدَ كَوْنِهِ أَهْلًا لَهُ اخْتِرَازًا وَمَا إِذَا رَأَى ثُمَّ حَبَّ أَوْ كَانَ فِي شَرَفِ السَّمَوَاتِ فَإِنَّ الْعَزْمَ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ لِغَدَمِ تَصَوُّرِ الْفِعْلِ مِنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ إِذَا تَنَدَّمَ عَلَى مَا فَعَلَ قَبِلَتْ تَوْبَتُهُ بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ .

وَحُكْمُهَا الْوُجُوبُ عَلَى الْقَوْرِ 485 يَجْمَعُ الْمُسْلِمِينَ .

وَهَلْ يَقْضَىٰ بِقَوْلِهَا (486) عِنْدَ تَوَفِّي شَرِيعَتِهَا أَمْ لَا ؟

أَمَّا الْكَافِرُ فَاجْتَمِعُوا عَلَى الْقَطْعِ يَقْبُولُهَا (486).

وَأَمَّا الْعَاصِي فَذَهَبَ الْجَمُورُ إِلَى أَنَّ الْقَبُولَ غَلِيٌّ. وَذَهَبَ السَّيِّئُ (177) إِلَى أَنَّهُ قَطْعِيٌّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ 487 قَالَ ((وَأَنْتُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ 488 عَلَى الْأَصْحَابِ)) .

أَقُولُ : دَهَبَ جَمُورُ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ 488 السُّفْلِيَّةِ وَالْعُلَوِيَّةِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ فِي الْمَحَاضِلِ (176) . وَنَاصِرِ الدِّينِ الْبَيْضَاوِيِّ فِي الطُّوَالِجِ (179) وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ .

وَمَقَابِلُهُ قَوْلٌ مِّنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَتَفَضَّلُ كُلُّ 489 الْيَكِيدَةِ 488 عَلَى
الْأَنبِيَاءِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ وَالْمُعْتَزِلَةِ . وَاخْتَارَهُ 490 الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي
الْمَعَالِمِ (180) .

وَالْخَلْفَ مِنْدَ صَاحِبِ الْمَوَاقِفِ (181) فِي الْمَلِكَةِ 468 الْعُلُوتِ دُونَ السُّقْلِيَّةِ

(482) - ساقط من ج . 483 - ا ؛ ب ؛ ج ؛ افضا .

484- حر و 21 : 485- و : الفرو :

(486) - ساقط من ج . 487 - زيادة من ج ، م ، م .

الملا ٤٨٣-٩ ; ٤٨٣-٩

489- زيادة من المرحوم ، 490- ا - اختصار ،

(177) قارن بما ورد في المال والنحل / الشهرستاني - تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 101

(178) - انظر المحصل من 161. (179) - انظر من 212 من شرح مطالع الانظار على متن طوالم

الانوار (مراجعة سابقه)

(180) - انظر : ص 106 من المعالم على هامش المحصل (سبق ذكره) .

(181) - انظر : المواقف والمراصد / محمد الدين ، شرح الشريفة / طبع بمطبعة الحاج محمد افندي

الموسموي سنة 1286 هـ ، ص 576 - المقصد الثامن في تفضيل الأنبياء علي الملائكة .

وَتَحْوُهُ لِلْإِلَهَامِ فَخَرِ الدِّينِ فِي الْأَرْبَعِينَ (182) .

فَإِنْ قُلْتُ : هَلْ 491 هَذَا الْخِلَافُ شَامِلٌ لِلْأَنْبِيَاءِ (1/111) كُلِّهِمْ أَمْ هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى غَيْرِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ ! قُلْتُ : فَلَا هُمْ كَلَامُ سَيِّفِ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ الْأُولِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ مَنْ حُجِّجَ مَنْ قَالَ بِتَفْضِيلِهِ الْمَلَكَةُ 492 قَوْلُهُ تَعَالَى 493 فِي وَصْفِ جِبْرِيلَ [إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ] (183) .

ثُمَّ وَصَفَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدًا 494 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ [وَمَا صَلَاحُنَا بِمَجْنُونٍ] (184) .

قَالُوا كَوَ كَانَ مُحَمَّدٌ 495 مُسَاوِيًا 496 لِجِبْرِيلَ فِي صِفَاتِ الْكَمَالِ أَوْ أَفْضَلَ لَكَانَ الْأَقْتِصَارُ 497 فِي وَصْفِهِ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ وَصْفِ جِبْرِيلَ بِمَا وَصَفَ عَمَّا 498 مِنْ مَنْصِبِهِ وَهُوَ مُتَنَبِّعٌ .

وَالْجَوَابُ عَمَّا 499 ذَكَرُوهُ أَنَّ الْآيَةَ لَدَلَالَةٌ عَلَيْهَا عَلَى أَنَّ جِبْرِيلَ أَفْضَلُ . فَإِنَّ غَايَةَ ذِكْرِ صِفَاتِ لِجِبْرِيلَ مُوجِبَةٌ لِتَفْضِيلِهِ 500 وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ 501 الْأَفْضَالِيَّةُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا وَصَفَ بِهِ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ 502 قَدْ وَصَفَ بِهِ جِبْرِيلَ وَزِيَادُهُ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ .

فَأَنْتَ تَرَى كَيْفَ جُعِلَ ذَلِكَ مِنْ صُورِ الْخِلَافِ . وَنَقْلُ 503 بَعْضِ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْعَقِيدَةِ الْبَرْهَانِيَّةِ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ 504 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَأَشْكُ فِيهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

491- ساقط من ب ، م ، و . 492- أ ، و : الملائكة .

493- أ ، ب ، م ، و : تعالى . 494- أ ، و : محمد .

495- م ، و : محمداً . 496- و : مستويا .

497- ج ، م ، و : اقتصار . 498- م ، و : يخطا .

499- ج ، م ، و : عن ما . 500- أ : لتفضيله ، م : للفضلية ، و : للفصيلة .

501- ساقط من م ، و . 502- أ : عليه الصلاة والسلام .

503- ساقط من ب ، ج . 504- ساقط من ب ، ج .

(182) - الورقة (1/179) من الأربعين للرازي مخ ، خ غ رقم 908 ق .

(183) - التكوير 19 - 21 .

(184) - التكوير 22 .

تَنْبِيْهٌ : قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : قَدْ لَا يَنْحَقُّ الْخِلَافُ بَيْنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْحُكَمَاءِ فِي الْأَفْضَالِيَّةِ ، فَإِنَّ الْحُكَمَاءَ قَضَوْا بِأَفْضَالِيَّةِ الْمَكِّيَّةِ 505 بِنَاءً عَلَى اعْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا جَوَاهِرُ مُجَرَّدَةٌ لَيْسَتْ بِجِسْمَانِيَّةٍ . فَأَنْبَتُوا التَّرْجِيحَ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ لَا تُوَافِقُهُمْ عَلَى أَنَّ الْمَكِّيَّةَ 505 جَوَاهِرُ مُجَرَّدَةٌ بَلْ تَزْعُمُ أَنَّهَا أَحْسَامٌ لَطِيفَةٌ .

وَنَقَلَ عَنِ الْقَاضِي الْقَاطِعِ بِأَفْضَالِيَّةِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ لِإِنْعِقَادِ الْجَمَاعِ عَلَى ذَلِكَ . وَلَا يَبْعُدُ التَّوَقُّفُ فِي التَّعْيِينَ فَإِنَّمَا يُعْرَفُ 506 بِبَعْضِ قَاطِعٍ وَالْحُجَجُ مِنَ الطَّرَقَيْنِ فَلْتَبَيَّنْ .

وَلَعَلَّ مَا هَارَى إِلَيْهِ الْقَاضِي هُوَ الْأَقْرَبُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

505- أ ، و : الملائكة .

506- م ، و : تعرف .

ثُمَّ ١ قَالَ « وَأَنَّ الْمَعَادَ الْبَدَنِيَّ حَقٌّ يَمَعْنَى جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ بَعْدَ تَفْصِيلِهَا أَوْ 2
يَمَعْنَى إِعَادَتِهَا بَعْدَ إِعْدَامِهَا » .

أَقُولُ : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 3 وَمَسَائِلُ 4 بَعْدَهَا مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ الْمُشْتَبِلِ عَلَى مَا
يَجُوزُ فِي أَقْوَالِ اللَّهِ تَعَالَى 5 .

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 3 تَلَفُّظٌ بِمَسْأَلَةِ 3 الْمَعَادِ . وَبَوَّبَ الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَيْهَا وَعَلَى مَا
بَعْدَهَا بِالْحَشْرِ وَالْجَزَاءِ .

ثُمَّ الْكَلَامُ فِيهَا يَنْتَبِيهِ عَلَى مَعْرِفَةِ النَّفْسِ النَّاطِقَةِ لِإِبْطَالِ مَا صَارَتْ 6 إِلَيْهِ
الْفَلَاسِيفَةُ مِنْ إِنْشَائِ الْمَعَادِ الرُّوحَانِيِّ دُونَ الْجِسْمَانِيِّ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا قَاعِلَمَ أَنَّ هُنَا أَلْفَاظًا 7 قَدْ خُلِيفَ فِيهَا هَلْ هِيَ مُسْتَرَادِفَةٌ أَمْ
مُتَبَايِنَةٌ ؟ وَهِيَ النَّفْسُ وَالرُّوحُ وَالْحَيَاةُ 8 . فَنَقُلْ عَنِ الْقَلَانِسِيِّ (١) وَالْقَاصِي

(2) أَنَّ النَّفْسَ وَالرُّوحَ مُرَادِفَانِ 9 لِلْحَيَاةِ وَالْحَيَاةُ 8 عَرَضٌ قَائِمٌ بِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ
أَجْزَاءِ الْبَدَنِ . وَقِيلَ إِنَّهَا مُتَبَايِنَةٌ وَهَذَا 10 مَذْهَبُ ابْنِ حَبِيبٍ (3) وَالْعَرَالِيِّ (4) .

إِلَّا أَنَّ ابْنَ حَبِيبٍ يَرَى أَنَّ النَّفْسَ صُورَةً مُصَوَّرَةً لَهَا يَدَايِنُ وَرِجْلَانِ وَرَأْسٌ وَعَيْنَانِ
وَهِيَ فِي دَاخِلِ الْبَدَنِ .

وَالرُّوحُ هُوَ النَّفْسُ الدَّاخِلُ وَالْخَارِجُ . وَالْعَرَالِيُّ يَرَى أَنَّ النَّفْسَ جَوْهَرٌ مُجَرَّدٌ 11
عَنِ الْمَادَّةِ وَلَوْ أَحْيَاهَا ، وَالرُّوحُ أَثَرٌ مِنْ أَثَرِهَا .

1- زيادة من ج ، م ، و .

2- من و ؛ و .

3- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ المسئلة .

4- و ؛ وسائل .

5- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ تعالى .

6- و ؛ لفظاً .

7- ب ، ج ، م ، و ؛ مترادفان .

8- ب ، ج ، م ، و ؛ وهو .

9- ب ، ج ، م ، و ؛ مجردة .

10- ب ، ج ، م ، و ؛ مجردة .

11- ب ، ج ، م ، و ؛ مجردة .

(١)- سبق التعريف به انظر من 96 هـ 63

(2) - قارن ذلك بما ورد في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني / ابن الفاكهاني الورقة 1/42 مج - ج - م
- / رقم 7800 .

(3) - هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي من ولد عباس بن مرداس الصعابي ، وقيل
عبد الملك ابن سليمان وهو نقيه نحوي طبيب مفسر محدث الا انه لم يكن له نقد ونظر تام في الحديث
توفي سنة ثمان أو تسع وثمانين ومائتين ، انظر الشفا ج 2 من 153 .

(4) - انظر : الأربعين في أصول الدين من 279 ط 2 ، 1344 هـ .
، احياء علوم الدين ج 3 من 3 / شركة مصطفى الحلبي واولاده - مصر 1359 هـ / 1939 م .

وَالْحَيَاةُ 12 عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ مَرَّضٌ مِنَ الْأَعْرَاضِ . ثُمَّ 13 أَعْلَمَ أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَعُوا فِي حَقِيقَةِ النَّفْسِ وَالرُّوحِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا حَتَّى أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَ 14 مِائَةِ قَوْلٍ .

وَتَلْخِصُ بَعْضُ (15 تِلْكَ الْأَقْوَالِ 15) مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ أَنْ يُقَالَ : الْمُرَادُ مِنْ لَفْظِ النَّفْسِ أَوْ الرُّوحِ هُوَ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ كُلُّ إِنْسَانٍ بِقَوْلِهِ : أَنَا (15) . قَائِمًا أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ جِسْمَانِيًّا 16 أَوْ لَا جِسْمًا وَلَا جِسْمَانِيًّا . فَإِنْ كَانَ جِسْمًا فَذَلِكَ الْجِسْمُ إِمَّا أَنْ يُقَالَ هُوَ الْهَيْكَلُ الْمَحْسُوسُ أَوْ جِسْمٌ حَاصِلٌ فِي دَاخِلِهِ .

فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ : هُوَ اخْتِيَارُ طَائِفَةٍ عَظِيمَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْقُولُ ، وَالْمَنْقُولُ :

أَمَّا الْمَعْقُولُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنِّي أَعْلَمُ بِسُدِّيَّةِ 17 عَقْلِي أَنِّي الْآنَ 18 هُوَ عَيْنُ 19 مَا كُنْتُ مَوْجُودًا قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ بِعِشْرِينَ سَنَةً ؛ وَلَيْسَ هَذَا الْهَيْكَلُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَبَدَّلُ 20 تَارَةً بِالسَّمَنِ وَالْهَزَالِ 21 وَتَارَةً بِسَائِرِ أَنْوَاعِ 22 التَّحْلِيلَاتِ مِنَ الْعَرَقِ وَسَائِرِ الْفَضَلَاتِ .

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْهَيْكَلَ لَيْسَ هُوَ الْإِنْسَانُ الَّذِي كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ الْيَوْمِ بِعِشْرِينَ سَنَةً ، ثَبَتَ قَطْعًا أَنَّ الْإِنْسَانَ مُغَايِرَ لِهَذَا الْهَيْكَلِ .

وَالثَّانِي أَنِّي أَعْلَمُ 23 بِالضَّرُورَةِ ذَاتِي حَالٍ مَا أَكُونُ عَاقِلًا عَنْ جَمِيعِ أَعْصَانِي الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ وَالْمَعْلُومِ مُغَايِرٌ لِمَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ النَّفْسُ الْمَعْلُومَةُ مُغَايِرَةً لِهَذِهِ الْجُثَّةِ الْمَعْقُولِ عَنْهَا .

- | | |
|-------------------------|-------------------------------|
| 12- ب ، م : الحياة . | 13- أ ؛ و . |
| 14- م ، و ؛ ثلاثة . | (15 ، 15) - ساقط من ؛ م ، و . |
| 16- و ؛ أو جسماني . | 17- م ، و ؛ برهة . |
| 18- ساقط من ب . | 19- ب ، ج ، م ، و ؛ غير . |
| 20- م ، و ؛ يتبدل . | 21- و ؛ والهزل . |
| 22- ساقط من ج ، م ، و . | 23- م ، و ؛ علم . |

وَأَمَّا الْمَنْقُولُ فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ .

أَمَّا الْكِتَابُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : [وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَعْيَا ^{عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزِّقُونَ}] (6) .

قَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ (24) بَعْدَ قَتْلِهِ حَيٌّ ، وَالْجِسْمُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَسَدَ بَعْدَ قَتْلِهِ (25) مَيِّتٌ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ (24) الْإِنْسَانُ مُعَايَرًا (26) لَهُذِهِ (27) الْجَنَّةِ .

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ :

(إِذَا رُفِعَ (28) الْمَيِّتُ (29) فَوْقَ (30) نَعْشِهِ قَرَفَرْتُ (31) رُوحُهُ فَوْقَ نَعْشِهِ وَنَقُولُ يَا أَهْلِي (32) لَا تَلْعَبْ بِكُمْ الدُّنْيَا كَمَا لَعَبْتُ بِي) (7) .

قَدَلَّ (33) عَلَى أَنَّ الرُّوحَ يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِ الْبَدَنِ ، وَهَذَا (34) دَلِيلُ الْمَعَايِرَةِ بَيْنَهُمَا .

وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي وَهُوَ أَنَّ (35) الْإِنْسَانَ جِسْمٌ فِي دَاخِلِ هَذَا الْهَيْكَلِ الْمَحْسُوسِ فَلَهُمْ فِي هَذَا الْقَوْلِ وَجُوهٌ .

أَحَدُهَا : أَنَّهُ جِسْمٌ ، لَطِيفٌ ، هَوَائِيٌّ (36) ، حَيٌّ ذَرَاكٌ ، يُسَبِّتُهُ إِلَى الْقَلْبِ كُنُوسُهُ الْقَلْبِ إِلَى جُمْلَةِ الْإِنْسَانِ .

وَقَدْ أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى (37) الْعَادَةَ بِحَيَاةِ (أ/113) الْجِسْمِ عِنْدَ مُخَاوَرَتِهِ لَهُ ، وَبِمَوْتِهِ عِنْدَ مُفَارَقَتِهِ لَهُ . وَهَذَا مَنَقُولٌ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ (8) الْأَشْعَرِيِّ (38) .

الثَّانِي : هُوَ أَنَّهُ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ سَارِيَّةٌ (39) فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ وَهُوَ مُذْهَبُ (9) النَّظَّامِ (38) .

(24 ، 24) - زيادة من ب ، ج ، م ، و . 25- ب : القتل .

26- أ : مغاير . 27- م ، و : لهذا .

28- ب ، ج ، م ، و : حمل . 29- ساقط من ج ، م ، و .

30- ب ، ج ، م ، و : على . 31- أ : زفرقت .

32- أ ، ب ، ج : ياهلي . 33- أ : يدل .

34- أ ، ب ، ج ، و : وهو . 35- زيادة من ب ، ج ، م ، و .

36- أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى . 37- أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى .

38- م ، و : (4) و . 39- ب : سائرة .

(6) - آل عمران 169 . (7) - أخرجه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي الأندلسي في كتابه : التذكرة بأحوال الموتى والأخرة ، الورقة (1/22) مخ ، خ ، ع ، رقم 2069 .

(8) - ذكر ابن الفاكهاني هذا القول ونسبه للجويني ، وظاهر كلام أبي الحسن الأشعري ، أنظر : شرح الرسالة الورقة 42م ، (9) - قارن ذلك بما ورد في كتاب : الفرق بين الفرق للخداعي ص : 135 / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية ، وما ورد في شرح رسالة ابن زيد القيرواني / ابن الفاكهاني - الورقة 42م - مخ - خ - م ، و ، رقم 7800 .

الثَّالِثُ : أَنَّ أَجْزَاءَ هَذَا الْبَدَنِ عَلَى قِسْمَيْنِ بَعْضُهَا أَجْزَاءُ أَصْلِيَّةٌ 40 بِاقْبَهُ مِنْ أَوَّلِ الْعُمُرِ إِلَى آخِرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَطَرَّقَ إِلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ 41 . وَبَعْضُهَا أَجْزَاءُ عَارِضَةٌ تَرِيدُ وَتَنْقُصُ ؛ فَالْنَفْسُ الْمُسَارُ إِلَيْهَا يَقُولُهُ (أَنَا) هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ . وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ اخْتِيَارُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ .

وَالرَّابِعُ : قَوْلُ أَفْلَاطُون (10) أَنَّهَا أَجْزَاءُ تَارِيَّةٌ سَارِيَّةٌ فِي هَذَا الْهَيْكَلِ .

وَالْخَامِسُ : قَوْلُ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ أَنَّ النَّفْسَ هِيَ الْهَوَاءُ 42 .

وَالسَّادِسُ : قَوْلُ بَعْضِهِمْ : أَنَّ النَّفْسَ هِيَ الْمَاءُ . وَقِيلَ : هِيَ الدَّمُ . وَقِيلَ : هِيَ الْأَخْلَاطُ الْأَرْبَعَةُ 43 .

الْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ النَّفْسُ جُسَمَانِي : أَيْ هُوَ عَرَضٌ مَسْنُوبٌ إِلَى الْحِسْمِ وَهَذَا فِيهِ أَقْوَالٌ :

أَحَدُهَا : قَوْلُ الْقَاضِي (11) أَنَّهُ عَرَضٌ وَلَمْ يَعْينَهُ . وَثَانِيهَا : عِبَارَةٌ عَنْ حَقِّهِ الْحَيَاةِ .

وَقَالَخُهَا : عِبَارَةٌ عَنْ تَنَاسُبِ الْأَرْكَانِ . وَرَابِعُهَا : هِيَ (44 الْقُوَى الْفَعَالَةُ 44) فِي الْأَجْسَامِ . وَخَامِسُهَا : أَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ التَّشْكِيلِ وَالتَّخْلِيلِ 45 الْخَاصِّ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ : وَهُوَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ : النَّفْسُ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جُسَمَانِي ؛ يَعْنِي لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ . فَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْفَلَسِيفَةِ الْإِلَهِيَّةِ 46 .

40- ب، ج : اصليّة . 41- م، و : التغيرات، 42- و : الهواء .

43- زيادة من ب، ج، م، و . (44، 44) م، و : القوة الفعلية .

45- م، و : التخليط . 46- ب، م، و : اللاهيين .

(10)- (Platon) (427 - 347 ق م) : من مشاهير فلاسفة اليونان ، تلميذ سقراط ومعلم أرسطو ... أساس فلسفته (نظرية الأفكار) ، من مؤلفاته : (الجمهورية) ، (السياسي) ، (المحاورات) ، (النواحي) ... انظر المنجد في اللغة والأعلام ص 58 / دار المشرق بيروت .

(11) - انظر : (42/ب) من شرح الرسالة لابن الفارابي مخ ، خ ، م رقم 7800 . حيث ذكر نسخة القاضي هذا القول لأكثر المتكلمين .

وَذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ كَالشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّائِبِ (12)، وَالشَّيْخِ الْغَزَالِيِّ (13). فَالْنَفْسُ عِنْدَهُمْ جَوْهَرٌ مُجَرَّدٌ لَا مُتَحَيِّزٍ، وَلَا حَالٍ فِي الْمُتَحَيِّزِ 47، وَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الْبَدَنِ وَلَا خَارِجَ هُنَّ وَلَا مُتَّصِلٍ وَلَا مُنْفَصِلٍ (14).

فَإِذَا عَرَفْتَ مَا تَقَدَّمَ فَاعْلَمْ أَنَّ الْعُقَلَاءَ 48 قَدْ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى الْمَعَادِ. (49) فَقَالَ قَوْمٌ: أَنَّ الْمَعَادَ (49) لَيْسَ إِلَّا لِهَذَا 50 الْبَدَنِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفَاةِ 51 النَّفْسِ النَّاطِقَةِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْمَعَادَ لَيْسَ إِلَّا لِلنَّفْسِ 52 النَّاطِقَةِ وَهُمْ 53 الْفَلَاسِفَةُ. قَالُوا 54: جَوْهَرُ النَّفْسِ إِذَا عَرَفَ 55 ذَاتَ اللَّهِ تَعَالَى وَتَطَهَّرَ عَنِ الْمِيلِ إِلَى (56) هَذِهِ الْجِسْمَانِيَّاتِ (56) فَإِنَّهُ بَعْدَ الْمَوْتِ يَهْبِلُ إِلَى لَدَاتِ 57 عَالِيَتِهِ وَسَعَادَاتِ 58 كَامِلَةٍ يُلْحِقُوه بِالْمُفَارِقَاتِ وَإِلَّا كَانَ مُعَذَّبًا بِعَظِيمِ شَوْقِهِ إِلَى الْجِسْمَانِيَّاتِ وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهَا وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا لِقَالِمِ الْمُفَارِقَاتِ فَيَبْقَى كَمَنْ يُقَلَّ عَنْ مَجَاوِرَةِ مَعشُوقِهِ إِلَى مَوْضِعٍ شَدِيدِ الظُّلْمَةِ؛ فَهَذَا هُوَ الْمَعَادُ الرُّوحَانِيُّ الَّذِي أَتَيْنَاهُ دُونَ الْمَعَادِ الْجِسْمَانِيِّ.

وَقَدْ كَفَرُوا بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ؛ فَإِنَّ الْكِتَابَ الْعَزِيزَ مُصَرِّحٌ بِإِعَادَةِ الْأَجْسَامِ وَرُجُوعِ الْأَرْوَاحِ إِلَيْهَا وَبَقَائِهَا 59 مَنَعَةً أَوْ مُعَذِّبَةً عَلَى (1/114) وَجْهِ الْإِرْدِوَاجِ كَمَا أَطْلَعَنَا مَعًا 60 (61) أَوْ عَصِيَا مَعًا 60). وَنَحْنُ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ النُّفُوسَ يَكُونُ لَهَا بَعْدَ مُفَارَقَتِهَا 62 الْأَجْسَامَ حَظٌّ مِنَ النَّعِيمِ أَوْ 63 الْعَذَابِ فِي الْبَرْزَخِ؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ 64 هُوَ النَّعِيمُ 65 الْأَكْثَرُ وَلَا الْعَذَابُ الْأَكْبَرُ.

47- ب، ج: متحيز. 48- م، و: العقلاء. (49، 49) ساقط من ج. 50- ج، م، و: الاعتداء. 51- أ: نفات. 52- و: إلا النفس. 53- م، و: وهي. 54- أ: قالوا. 55- م، و: عرفت. (56، 56) - م، و: هذا الجسمانية. 57- ب، و: الذات. 58- أ، و: وسعادة. 59- أ: وبقاؤها. (60، 60) ساقط من و. 61- أ، و. 62- أ، ب: مفارقة. 63- و: أو. 64- زيادة من ب، ج، م، و. 65- م، و: النعم.

(12) - قارن ذلك بما ورد في ص 25 من تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين / (ابو القاسم الراغب البيروني) و (ابو القاسم الراغب هو الحسين بن محمد بن الفضل أبو القاسم الأمفجاني المعروف بالراغب، أديب من الحكماء العلماء.. من كتبه: التريفة إلى مكارم الشريعة، كتاب في الاعتقاد الأخلاق... توفي سنة 502 / 1108 م... انظر: المنجد في اللغة والأعلام ص 260، كشف الظنون ج 1 ص 26، معجم المؤلفين ج 4 ص 59، الأعلام م 2 ص 255.

(13) - قارن ذلك بما ورد في أحياء علوم الدين ج 3 ص 3 / شركة مصطفى الباني الطبعة الأولى / مصر. (14) - ذكر الرازي هذه الأقوال كلها - انظر: التفسير الكبير ج 12 ص 36 - 54، ج 1 ص 11، عند تفسيره للآية الكريمة [ويسألونك عن الروح] الأسراء 85، انظر: الأربعين الورقة (140/ب).

وَذَهَبَ قَدَمَاءُ الْفَلَاسِفَةِ إِلَى نَفْيِ الْمَعَادِ عَنِ النَّفْسِ وَالْبَدَنِ جَمِيعًا .

وَذَهَبَ أَهْلُ الْحَقِّ إِلَى أَنَّ الْمَعَادَ يَكُونُ لِلنَّفْسِ وَالْبَدَنِ جَمِيعًا وَاخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ الْمَعَادِ وَمَا بَصِيحٌ 66 أَنَّ يِعَادَ .

قَالَمَا الْمَعَادُ فَقَالَ الْمُصَنِّفُ : هُوَ بِمَعْنَى جَمْعِ الْأَجْزَاءِ بَعْدَ تَفْرِيقِهَا أَوْ بِمَعْنَى إِعَادَتِهَا بَعْدَ إِعْدَامِهَا .

بَعْنِي أَنَّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِ الْمَعَادِ بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ عَلَى مَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُفَرِّقُ أَجْزَاءَ الْبَدَنِ ثُمَّ يَجْمَعُهَا بِقُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ؛ فَيَعْلَمُ أَجْزَاءَ قَلْبِ زَيْدٍ تَفَرَّقَتْ فِي الْأَرْضِ وَيَقْدِرُ عَلَى جَمْعِهَا .

وَلِهَذَا لَا تَجِدُ فِي الْغَالِبِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ 67 فِي الْكِتَابِ الْعَرِيزِ إِلَّا مَقْرُونَةً بِذِكْرِ كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَالِمًا .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِ الْمَعَادِ بِالْوَجْهِ الثَّانِي .

وَمَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ الْبَدَنَ ثُمَّ يُفِيدُهُ بِسَيِّئِهِ ، وَيُرُدُّ الْحَيَاةَ 68 إِلَيْهِ . وَلَمْ يَقُلْ بِالْمَعَادِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا 69 الْأَشَاعِرَةُ بِخِلَافِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ .

قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ : / لَمْ يَثْبُتْ بِذَلِيلٍ قَاطِعٍ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْدِمُ الْأَشْيَاءَ ثُمَّ يُعِيدُهَا / (15) .

بَعْنِي فَلَا تَنْبَغِي الْإِعَادَةُ أَنْ تَكُونَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

وَأَمَّا مَا يَصِحُّ 70 أَنَّ يِعَادَ فَالْجَوَاهِرُ 71 بِاتِّفَاقٍ 72 ، وَالْأَعْرَاضُ عَلَى رَأْيِ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ . وَذَهَبَتْ بِشُرْذِمَةٍ قَلِيلُونَ إِلَى مَنْعِ إِعَادَةِ الْأَعْرَاضِ ؛ قَالُوا 73 : لِأَنَّ الْمَعَادَ مَعَادٌ 74 لِمَعْنَى ، فَلَوْ عَادَتْ الْأَعْرَاضُ لِمَعْنَى وَيَلْزَمُ مِنْهُ قِيَامُ الْعَرَضِ بِالْعَرَضِ وَهُوَ مُعَالٌ .

قُلْنَا : لَيْسَتْ الْإِعَادَةُ 75 صِفَةً لِلْمَعَادِ فَلَا يَلْزَمُ شَيْءٌ 76 مِنْهَا ذَكَرُوا .

67- أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و : المسئلة .

68- ساقط من ج ، و .

70- ج : مع .

72- ساقط من ج ، و .

74- ساقط من ب .

66- ج ، د ، هـ ، و : مع .

68- ب : الحيوة .

70- ج : مع .

72- ساقط من ج ، و .

74- ساقط من ب .

76- د ، و : شيئاً .

تَنْفِيهِ: اِخْتَلَبَ الْفَائِلُونَ بِإِعَادَةِ الْأَعْرَاضِ هَلْ تَصِحُّ إِعَادَتُهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا أَوْ تَنْفِيدُ 77 إِعَادَتُهَا بِمَحَلِّهَا .

وَهَذَا الْخِلَافُ يَتَأَنَّ عَلَى أَنَّ اخْتِصَاصَهَا بِالْمَحَلِّ الْمَعْيَنِ هَلْ هُوَ مِنْ صِفَةِ نَفْسِ الْمَعْيَنِ 78 أَوْ بِالْفَاعِلِ ؟

(79) وَمَالَ السَّمِيعُونَ (79) إِلَى أَنَّهُ بِالْفَاعِلِ 80 الْمَخْتَارِ ، فَتَصِحُّ إِعَادَتُهَا فِي مَحَلِّهَا وَفِي غَيْرِهِ . ثُمَّ 81 الْبَحْثُ فِي مَسْأَلَةِ 82 الْمَعَادِ يَتَلَقَّى بِطَرَفَيْنِ : الْأَوَّلُ فِي الْجَوَارِ ، وَالثَّانِي : فِي الْوُقُوعِ . أَمَّا الطَّرْفُ الْأَوَّلُ فَنَقُولُ قَدْ اخْتَجَبَتِ الْأَسْعَرِيَّةُ عَلَى الْجَوَارِ مِنَ الْمَقُولِ بِمَا أُرْشِدَ إِلَيْهِ الْمَنْفُولُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى [كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ] (16) .

شَبَّهَ النَّشَأَ الثَّانِيَةَ بِالنَّشَأِ الْأُولَى . فَإِنَّ كِلْتَا 83 النَّشَأَتَيْنِ 84 (1/115) إِيجَادٌ وَاخْتِرَاعٌ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ سَوَى الزَّمَانِ . وَذَلِكَ 85 لَا يَغَيِّرُ حَقِيقَةَ الشَّيْءِ ثُمَّ صَحَّحَ الْإِعَادَةَ إِنَّمَا تَسْتَدْعِي أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إِمَّا كُنُ التَّعَادِ فِي نَفْسِهِ وَإِمَّا كُنُ السُّمَكَاتِ هُوَ لِنَفْسِهَا أَوْ لِأَرْزُ نَفْسِهَا وَإِلَّا لَزِمَ السَّلسَلُ . وَمَا كَانَ لِلنَّفْسِ أَوْ لِأَرْزُ 86 النَّفْسِ لَا يَنْفَارِقُهَا قَالًا إِمَّا كُنُ ثَابِتٌ لَهَا .

الْأَمْرُ الثَّانِي : عَمُومُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ وَقَدْ وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْجَوَارِ .

وَالْجَوَابُ عَنْ شَبَّهِ 87 الْمُنْكَرِينَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ قَالَ تَعَالَى : [وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ] (17) ، (88) إِلَى آخِرِ السُّورَةِ : فَأَشَارَ إِلَى الْجَوَارِ

78- م ، و : العين ،
80- م ، و : الفاعل ،
82- أ ، ب ، ج ، م ، و : مسئلة ،
84- ب ، م ، و : النشأتين ،
86- ج ، م ، و : أو لازم ،
(88،88) - ساقط من ب ، ج .

77- م ، و : أو تستخدم ،
(79 ، 79) - أ : وسيل السحنتين ،
81- و : أو ،
83- أ ، ج ، م ، و : تلك ،
85- م ، و : ولذلك ،
87- م ، و : شبهه .

يَقُولُ: [قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ] (18)، (88).
تَمَّ أَشَارَ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ شُبْهِهِ 89 الْمُنْكَرِينَ .

وَمِنْ شُبْهِهِمْ اسْتِثْقَادُ جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ إِلَى تَكْدِينِ بَعْدَ اخْتِلَافِهَا بِغَيْرِهَا كَمَا قَالُوا: [أَدَا
مِثْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ] (19) . وَرَدَّهَا بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِهَا 90 كَمَا قَالَ
فِي هَذِهِ آيَةِ: [قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ] (20) . وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: [وَهُوَ
الْخَلْقُ الْعَلِيمُ] (21) .

إِلَى عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى الْجَمْعِ . وَمِنْ شُبْهِهِمْ أَنَّهَا إِنصَارَتْ سُرَابًا فَقَدْ تَغَيَّرَ طَبْعُهَا
عَنْ طَبْعِ الْحَيَاةِ الَّتِي فِي الْحَرَارَةِ وَالرُّطُوبَةِ . فَرَدَّ هَذَا الْإِسْتِثْقَادَ 92، يَقُولُ: [
الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا] (22)، (23) . وَمِنْ شُبْهِهِمْ أَنَّ الْمَعَادَ
93 الْجُسَمَانِيَّ بَاطِلٌ لِامْتِنَاعِ عَدَمِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ .

فَرَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ يَقُولُ: [أَوَ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ
يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ] (24)، (25) .

وَأَمَّا الطَّرْفُ الثَّانِي فَقَالَ سَيِّفُ الدِّينِ / ذَهَبَ أَهْلُ الْحَقِّ مِنَ الْإِسْلَامِيِّينَ
وَالْمُتَشَرِّعِينَ إِلَى وَجُوبِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ . ثُمَّ اخْتَلَفَ 94 الْقَائِلُونَ بِذَلِكَ
فِيمَنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ إِعَادَةَ الْمُكَلِّفِينَ عَقْلًا كَالْمُعْتَزِلَةِ بِنَاءً عَلَى أَصُولِهِمْ (26) فِي
وَجُوبِ الثَّوَابِ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْعِقَابِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ الْوَجُوبَ الْعَقْلِيَّ وَلَمْ يُوجِبْ مَا أَوْجَبَ إِعَادَتَهُ 95 بِغَيْرِ السَّمْعِ
كَالْأَشَاعِرَةِ وَمَنْ تَابَعَهُمْ وَهُوَ الْحَقُّ .

أَمَّا إِنْكَارُ الْوَجُوبِ عَقْلًا (96) فَمِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مُسَيِّئٌ عَلَى الْقَوْلِ بِإِجَابِ ثَوَابِ
الطَّاعَةِ وَعِقَابِ الْعَاصِي عَلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَهُوَ بَاطِلٌ 97 بِمَا سَبَقَ .

89- م ، و ؛ شُبْهِهِ ، 90- م ، و ؛ يَجْمَعُهَا ،

91- ساقط من ج ، م ، و ، 92- ج ، م ، و ؛ الاستعداد ،

93- أ ؛ معاد ، 94- و ؛ اختلفت ،

95- أ ؛ إعادتهم ، (96 ، 96) - ساقط من ج ،

97- ساقط من م ، و ،

(18) يس 78 ، (19) - ق 3 ، (20) - ق 4 ، (21) - يس 80 ، (22) - يس 79 ،

(23) - تارن ذلك بما ورد في اللمع للشعري مسحتى 84 ، 85 ،

(24) - يس 80 ، (25) - قارن ذلك بما ورد في التفسير الكبير للرازي ج 26 من 109 ، 110 ،

(26) - انظر ؛ الملل والنحل / الشهرستاني - تحقيق ؛ عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 45 ،

وَأَمَّا الرُّجُوبُ السَّعِيُّ فَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ جَوَازُ الْإِعَادَةِ عَقْلًا (96) فَإِذَا أَخْبَرَ الشَّاعِرُ بِوُقُوعِهَا لَزِمَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِهَا .

وَدَلِيلُ وُرُودِ السَّعِيِّ بِذَلِكَ مَا نَعَلَّمَهُ بِالضَّرُورَةِ مِنَ النَّقْلِ الْمُسْتَوَافِرِ عَنْ إِخْبَارِ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ (98) وَالسَّلَامُ (99) بِالْعَقْدِ الْجِسْمَانِيِّ (99) . ثُمَّ الْآيَاتُ وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى وَقُوعِ حَشِيرِ الْأَجْسَادِ وَنَشِيرِهَا (1/116) قَدْ كَثُرَتْ فِي ذَلِكَ كَثْرَةً لَا يَحْصِيهَا كِتَابٌ وَلَا يُحْصِيهَا 100 يُخَاطَبُ 101 .

قَالَ تَسَيَّفُ الدِّينِ : / وَكُلُّهَا ظَاهِرَةٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى حَشِيرِ الْأَجْسَادِ وَنَشِيرِهَا مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهَا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ / (27) .

قُلْتُ 101 قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الظُّوَاهِرَ 102 إِذَا تَخَافَرَتْ مَعَ الْكَثْرَةِ تَنَزَّلَتْ 103 مَبْرَكَةَ النَّصِّ الَّتِي لَا تَقْبَلُ التَّأْوِيلَ بِوَجْهِهَا فَلَا يَجُوزُ وَجُودُ دَلِيلٍ مُعَارِضٍ 104 إِلَّا عَلَى وَجْهِ النَّسْخِ ، وَأَنَّهُ فِي الْأَخْبَارِ مُحَالٌ كَمَا تَقَرَّرَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ 105 قَالَ « وَأَنَّ أَرْوَاحَ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ مُنْعَمَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَأَرْوَاحُ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ 106 مُعَذَّبَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ » .

أَقُولُ : الْأَرْوَاحُ جَمْعُ رُوحٍ (28) كَمَا أَنَّهُ جَمْعُ رِيحٍ قَالَ الشَّاعِرُ (29) :

تَفَّ بِالذِّبَارِ الَّتِي لَمْ يَغْنَهَا الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ .

وَالرُّوحُ 107 النَّفْسُ يَذْكُرُ وَيُؤَنِّتُ . وَالرُّوحَانِيُّ مَنْ خَلَقَهُ اللَّهُ رُوحًا يَلَا جَسَدًا .

كَذَا قَالَ الرَّبِّيُّ فِي مُخْتَصَرِ الْعَيْنِ . وَتَقَلَّ غَيْرُهُ (30) عَنِ اللُّغَةِ أَنَّ 108 الرُّوحَ

هُوَ الْإِنْسَانُ 109 وَذَلِكَ أَصْلُهُ . وَهُنَا رَجُلٌ أَرْوَحٌ إِذَا كَانَ حَذَرُ قَدَمِهِ مُنْبَسِطًا .

(99،99) - م ، و ؛ بالميعاد الجسماني .

98- ساقط من ب ، ج ، م ، و .

101- ب ، ج ، م ، و ؛ (3) و .

100- أ ، ب ؛ ولا يحصرها .

103- م ، و ؛ تنزل .

102- ج ؛ الظاهر .

105- زيادة من ج ، م ، و .

104- م ، و ؛ معارضة .

107- ب ، ج ، م ، و ؛ (3) و .

106- ساقط من ج ، م ، و .

109- م ، و ؛ (3) وكذلك أصله .

108- ساقط من ج .

(27)- لا يوجد هذا الكلام في كتابه غاية المرام في علم الكلام .

(28)- انظر : المنجد في اللغة والاعلام ص 286 .

(29)- هو زهير بن ربيعة الملقب بأبي سلمى (...) 13 ق هـ / ... 609 م) موسوعة الشعر العربي /

مجلد 2 ص 309 ، والبيت من بحر البسيط .

(30)- منهم أبو بكر بن الطبيب الباقلائي - انظر : شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني / بن السكهاني .

الورقة 42/1 س - خ - م - رقم 7800 .

وَالْعَرَبُ تَقُولُ قَدَمٌ رَوْحَاءُ إِذَا كَانَ فِيهَا انْسِطَاطٌ .
 قَالُوا : وَسَمَّيْتَ الرِّيحَ رَوْحًا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : طَهَرَ مِنْ شَأْنِ
 الْعَرَبِ التَّعْبِيرُ 110 بِالرُّوحِ عَنِ الْأُمُورِ الشَّرِيفَةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَهُوَ
 مَرْقُوفٌ عَلَى السَّمْعِ مِنْهُمْ .
 وَلَمَّا كَانَ الرُّوحُ أَشْرَبَ مَا فِي الْإِنْسَانِ عُبِّرَ عَنْهُ 111 بِذَلِكَ اللَّفْظِ . إِذْ رُوحُ
 الشَّيْءِ أَعْلَى 112 مَا فِيهِ . وَقَدْ سَمَى 113 اللَّهُ تَعَالَى جِبْرِيلَ رَوْحًا فِي قَوْلِهِ :
 [نَزَّلَ الرُّوحَ الْأَمِينُ] (31) .
 وَسَمَى الْقُرْآنَ رَوْحًا فِي قَوْلِهِ : [وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا] (32) .
 وَكَذَلِكَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [وَرُوحٌ 114 مِّنْهُ] (33) .
 وَكَذَلِكَ الْإِنجِيلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [وَأَيَّدْتُهُ بِرُوحِ الْفُدَيْسِ] (34) .
 عَلَى قَوْلِ ذِكْرِهِ الزَّمْخَشَرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةَ (35) . وَالْقَصُورُ هُنَا عَوَّ الرُّوحُ
 الْخُتَصُّ بِالْإِنْسَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ وَمَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ .
 قَوْلُهُ « وَأَنَّ أَرْوَاحَ أَهْلِ السَّعَادَةِ » إِلَى آخِرِهِ .
 يَسِي أَنَّهُ الْإِنْسَانُ بِذَلِكَ وَاجِبٌ . وَالسَّعَادَةُ هِيَ الْجَنَّةُ وَنَعِيمُهَا وَرِضَى الرَّحْمَنِ .
 كَمَا أَنَّ الشَّقَاوَةَ هِيَ النَّارُ وَعَذَابُهَا وَسَخَطُ الدِّيَانِ .
 فَالسَّعِيدُ مَنْ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَحْمَتِهِ وَالشَّقِيُّ مَنْ وَجِبَتْ لَهُ
 النَّارُ بِحُكْمِهِ 115 وَعَذَلِهِ . جَعَلْنَا اللَّهُ مِنَ السُّعَدَاءِ بِفَضْلِهِ وَلَا جَعَلْنَا مِنَ الْأَشْفِيَاءِ
 بِكَرَمِهِ وَبِسَعَةِ رَحْمَتِهِ .

110- و : التعبير ، 111- ساقط من ج ، 112- (ج ، م ، و : علا ، 113- م : سما ، 114- (ج ، م ، و : روحا ، 115- (ب ، ج ، م ، و : بحكمته ،

(31) - الشعراء 193 ، (32) - الشورى 49 ، (33) - النساء 170 ، (34) - البقرة 86 ، (35) - عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي أبو محمد : مفسر ، فقيه ، اندلسي عارف بالأحكام والحديث ، له المحرر الوجيز في تفسير القرآن الكريم ، برنامج مخ خ رقم 1301 ك ، ولد سنة 481 هـ / 1088 م وتوفي سنة 542 هـ / 1148 م وقيل توفي سنة 541 هـ ، انظر الاعاد م 3 ص 282 دار العلم للملايين ، كشف الظنون عن 439 ، مقدمة في أصول التفسير / ابن تيمية - تحقيق د ، هذنان زرزور عن : 90 ،

وَقَوْلُهُ : ((بَاقِيَةٌ مُنَعَمَةٌ 116)) أَمَّا 117 بَقَاؤُهَا فَصَالَ الْإِمَامُ فَحَزَرَ الدِّينَ : /
طَرِيفَنَا 118 فِي بَقَاءِ النَّفْسِ إِنْطَبَاقُ 119 الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالْأَوَّلِيَاءُ
وَالْحُكَمَاءُ عَلَيْهِ . (36) . يَعْنِي خِلَافًا لِلْفَلَاسِيفَةِ الْقَائِلِينَ بِاسْتِحَالَةِ الْفَنَاءِ عَقْلًا .
وَنَحْنُ نَقُولُ : كَلَا (117 / أ) إِنْخَبَارُ الشَّرْعِ بِذَلِكَ لَقَلْنَا بِجَوَارِ الْعَدَمِ عَلَيْهَا . قَالَ
عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : [وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا (120) فِي سَبِيلِ اللَّهِ (120) أَمْوَاتًا
121] (37) . الْآيَةُ .

وَقَالَ تَعَالَى فِي (122 آلِ فِرْعَوْنَ 122) : [إِنَّا نَبْرِضُوهَ عَلَيْهِمَا (123) غُدُوًّا
وَعَشِيًّا (123)] (38) الْآيَةُ .

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (124 أَنْ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ 124) فِي
خَوَاصِلِ طَيْرٍ 125 خَضِرٍ تَسْرُحُ فِي الْجَنَّةِ وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلٍ مُتَعَلِّقَةٍ فِي سَاقِ
الْعَرْشِ (39) .

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يُعَلَّقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ (40) .
وَفِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ 125 أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَ آدَمَ فِي سَمَاءِ الدُّنْيَا وَعَنْ
يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ وَعَنْ يَسَارِهِ 127 أَسْوَدَةٌ فَإِذَا نَظَرَ إِلَى يَمِينِهِ ضَحِكَ وَإِذَا نَظَرَ إِلَى
يَسَارِهِ بَكَى (126) (41) .

وَالْأَسْوَدَةُ جَمِيعُ سَوَادٍ وَسَوَادُ الْإِنْسَانِ شَكْلُهُ . وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ .
قَالَ الْإِمَامُ فَحَزَرَ الدِّينَ : / ثُمَّ إِنَّ هَذَا يَتَأَكَّدُ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ .
فَالْأَوَّلُ : أَنَّ الْمُرَاطَبَةَ 129 عَلَى الْفِكْرِ يُفِيدُ كَمَالَ النَّفْسِ وَنُقْصَانَ الْبَدَنِ فَلَوْ
مَاتَتِ النَّفْسُ بِسَوْتِ الْبَدَنِ لَأَمْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْمُرْجَبُ لِنُقْصَانِ الْبَدَنِ سَبَبًا لِكَمَالِ
النَّفْسِ .

116- م ، و : ناعمة . 117- ساقط من و . 118- و : طريقا . 119- و : لطباق .
(120 ، 122) - زيادة من ب ، ج ، م ، و . 121- زيادة من : م ، و . (122 ، 122) - م ، و : آل عمران .
(123 ، 123) - زيادة من م ، و . (124 ، 124) - م ، و : (أرواح أهل الشهادة) . 125- ب ، ج : طيور .
126- م ، و : الأسرى . 127- م ، و : شماله . 128- أ : بكا . 129- م : المواضبة .

(36)- الورقة (212 / ب) من شرح المعالم / شرف الدين . (37) - آل عمران 169 . (38) - غافر 46 .
(39)- صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ج3 ص 1502 ك : الإمارة ب : بيان أن أرواح
الشهداء في الجنة وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون . ر : 121 .
(40)- موطأ الإمام مالك - رواية يحيى الليثي / إدارة النفائس ص 159 . (41)- صحيح البخاري / دار
التكر ، ج 1 م 1 ص 91 . ك : الصلاة . ب : كيف فرغت الصلاة ، صحيح مسلم / نشر إدارة الافتاء السعودية
ج 1 ص 148 . ك : الإيمان . ب : الاسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم ر : 263 . مسند أحمد / دار
صادر للطباعة والمشرع 5 ص 143 .

وَالثَّانِي : أَنَّ عِنْدَ النَّوْمِ يَضْعُفُ الْبَدَنُ وَتَقْوَى النَّفْسُ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ .
وَالثَّالِثُ : أَنَّ عِنْدَ الْأَرَبِيِّينَ يَرْدَادُ كَمَالُ النَّفْسِ ، وَيَقْوَى نَقْصَانُ الْبَدَنِ وَهُوَ يَدُلُّ
عَلَى مَا قُلْنَاهُ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ عِنْدَ الرِّيَاضَاتِ 130 الشَّدِيدَةِ يَحْصُلُ لِلنَّفْسِ كَمَالَاتٌ عَظِيمَةٌ وَتَلُوحُ
لَهَا الْأَنْوَارُ وَتَتَكَشَّفُ لَهَا الْمُسْتَعْبَاتُ مَعَ أَنَّهُ يَضْعُفُ الْبَدَنُ جَدًّا وَكُلُّ مَا كَانَ ضَعْفُ
الْبَدَنِ أَكْمَلَ كَانَتْ قُوَّةُ النَّفْسِ أَكْمَلُ .

فَهَذِهِ الْإِعْتِبَارَاتُ الْعَقْلِيَّةُ إِذَا انْضَمَّتْ إِلَى قَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْحُكَمَاءِ أَفَادَتْ الْجَزَمَ
بِبَقَاءِ النَّفْسِ (42) .

وَأَمَّا كَوْنُهَا مُنْعَمَةً أَوْ مُعَذِّبَةً فَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ
عُرِضَ عَلَيْهِ 131 مَقْعَدُهُ بِالْعَدَاةِ 132 وَالْعَشِيِّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ
الْجَنَّةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ . فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ قِيْقَالُ لَهُ هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى
يَبْعَثَكَ اللَّهُ إِلَيْهِ » (43) .

وَقَوْلُهُ : « إِلَى يَوْمِ الدِّينِ » 133 يَعْنِي إِلَى يَوْمِ الْجَزَاءِ .
وَالدِّينُ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْجَزَاءُ .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى [مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ] (44) .
يَعْنِي يَوْمَ الْجَزَاءِ 134 .

وَأَشَدُّ الْفَاضِي الْبَاقِلَانِي 135 فِي كِتَابِ 136 الْأَعْتِقَادِ (45) :
وَأَعْلَمُ وَأَقْنَنُ أَنَّ مُلْكَكَ رَائِلٌ وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كَمَا تَدِينُ تُدَانُ (46) .

130- ب (ج ، م ، و) : الرياضة . 131- ساقط من و .

132- و : بالعداات . (133 ، 133) - ساقط من و .

134- و : الجزاء . 135- زيادة من م ، و . 136- ب : كتب .

(42)- انظر : صفحتي 123 ، 124 من المعالم بهامش المحصل .

(43)- صحيح البخاري / دار الفکر ج 4 م 2 ص 85 ، ك : بدء الخلق ، ب : ما جاء في وصف الجنة ، صحيح
مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ج 4 ص 2199 ، ك : الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، ب : عرض مقعد
الميت من الجنة أو النار عليه ، و : 65 ، 66 ، موطأ مالك / رواية يحيى الليثي / دار النفائس ص 159 ،
ر : 566 ، مستند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر م 2 ص 51 ، سنن النسائي / دار احياء التراث العربي
م 4 ص 107 ، سنن ابن ماجه ج 2 ص 1420 ، ر : 4270 ،

(44)- الفاتحة 3 ، (45)- انظر : التمهيد ص 345 ،

(46)- البيت منسوب في لسان العرب م 1 ص 1044 لضويلابي نوفل الكلبي قاله للحرث بن ابي شمر
الغسانى () وكان قد اغتصبه بنته ، انظر : التمهيد للباقلاني ص 345 ، وفي الجواهر للشعالبي ج 1
ص 26 - مؤسسة الاعلمي للمطبوعات : مطلع البيت هو : وأعلم يبيننا أن - ملكك زائل .

وَيُطْلَقُ وَيَرَادُ بِهِ الْمَلِكُ وَالسُّلْطَانُ .

قَالَ الْفَاضِلُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : [مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ] (47) .
يَقْنِي فِي مُلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ 137 قَالَ : « وَأَنَّهَا حَادِثَةٌ لَا تَنَاسَخُ فِيهَا » .

أَقُولُ : الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ يَعُودُ عَلَى الْأَرْوَاحِ .

بَقْنِي أَنَّ يَسَاءَ يَجِبُ 138 اعْتِقَادُهُ حَدُوثُ الْأَرْوَاحِ الْبَشَرِيَّةِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى خُدُوثِهَا أَمَّا عَلَى رَأْيِي مَنْ قَسَرَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّهَا جِسْمٌ أَوْ
جِسْمَانِيٌّ فَرَوَّاحٌ لِأَنَّهَا تَكُونُ مِنْ جَمَلَةِ الْجَوَاهِرِ وَ 139 الْأَعْرَاضِ (116 / 1) وَقَدْ
قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى خُدُوثِهَا 140 .

وَأَمَّا عَلَى رَأْيِي مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا جَوْهَرٌ 141 لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جِسْمَانِيٍّ مِنَ الْقَائِلِينَ
بِخُدُوثِ الْعَالَمِ فَالدَّلِيلُ عِنْدَهُ عَلَى خُدُوثِهَا هُوَ أَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ فِي ذَاتِهَا وَالْإِمْكَانُ دَلِيلٌ
عَلَى 142 الْخُدُوثِ .

أَوْ أَنَّهَا مُتَكَثِّرَةٌ 143 كَثْرَةً تَقْبِلُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ . وَكُلُّ مُسْكِنٍ كَذَلِكَ حَادِثٌ
فَالْأَرْوَاحُ حَادِثَةٌ .

فَائِدَةٌ : ذَكَرَ صَاحِبُ الْمَوَاقِفِ خِلَافًا فِي أَنَّ النَّفْسَ هَلْ تَحْدُثُ مَعَ الْبَدَنِ أَوْ قَبْلَهُ .
فَاجْتَنَحَ مَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ يَقُولُهُ تَعَالَى بَعْدَ تَعْدَادِ 144 أَطْوَارِ الْبَدَنِ : [ثُمَّ أَنْشَأَهُ
خَلْقًا - آخَرَ] (48) .

وَالْمُرَادُ إِضَافَةُ 145 النَّفْسِ .

وَاجْتَنَحَ مَنْ قَالَ بِالثَّانِي يَمَارُؤِي عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (خُلِقَ الْأَرْوَاحُ قَبْلَ الْأَجْسَامِ
بِالْفِي عَامٍ) (49) .

137- زيادة من ج ، م ، و .

138- م ، و ؛ يباب .

139- ب ، ج ، أ ، و .

140- أ ؛ حدثها .

141- م ، و ؛ جوهرة .

142- زيادة من ج ، م ، و .

143- ج ، م ، و ؛ مكثرة .

144- م ، و ؛ تعدد .

137- زيادة من ج ، م ، و .

139- ب ، ج ، أ ، و .

141- م ، و ؛ جوهرة .

143- ج ، م ، و ؛ مكثرة .

145- أ ، ب ؛ إضافة .

(47)- يوسف 76 ، (48)- المؤمنون 14 ،

(49)- كشف الخفاء وسزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس / العجلوني - مؤسسة

الرسالة ج 1 ص 265 ،

قَوْلُهُ « وَأَنَّهَا حَادِثَةٌ » إِلَى آخِرِهِ 146 بَعْنِي أَنَّ الْإِيمَانَ بِذَلِكَ وَاجِبٌ .
 وَقَوْلُهُ « لَا تَنَاسَخَ فِيهَا » مَعْنَى التَّنَاسُخِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ وَهُمْ يَسْرُدُهُ مِنْ
 الْفَلَاسِفَةِ : هُوَ أَنَّ النَّفْسَ إِذَا انْقَطَعَ تَعَلُّقُهَا عَنْ بَدَنٍ صَحَّ تَعَلُّقُهَا بِبَدَنٍ آخَرَ 146 .
 فَإِنْ كَانَتْ فِي الْبَدَنِ الْأَوَّلِ مِنَ النَّفُوسِ الزُّكِّيَّةِ الْفَاضِلَةِ تَعَلَّقَتْ بِبَدَنِ كَرِيمٍ
 فَاضِلٍ .

وَإِنْ كَانَتْ فِي الْبَدَنِ الْأَوَّلِ مِنَ النَّفُوسِ الْجَاهِلَةِ الْخَبِيثَةِ تَعَلَّقَتْ بِبَدَنٍ مُنَاسِبٍ
 لَهَا 147 . ثُمَّ هُوَ لَا يَفْرُقُ الْأُولَى الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ الْأَرْوَاحَ الْإِنْسَانِيَّةَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا
 بِالْأَبْدَانِ الْإِنْسَانِيَّةِ . ثُمَّ إِنَّهَا لَا تَزَالُ تَنْتَقِلُ مِنْ بَدَنٍ إِلَى بَدَنٍ إِلَى أَنْ تَكْمَلَ فَتُصِيرُ
 ظَاهِرَةً عَنْ جَمِيعِ الْعَلَائِقِ الْجِسْمَانِيَّةِ وَجَبَتِيْدٍ تَخْلُصُ إِلَى عَالِمِ الْقُدْسِ وَالطَّهَارَةِ .
 النَّبِيَّةُ : الَّذِينَ قَالُوا يَصِحُّ تَعَلُّقُهَا بِأَبْدَانِ الْحَيَوَانِ .

(148) الثَّالِثَةُ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهُ يَصِحُّ تَعَلُّقُهَا بِأَبْدَانِ 149 الْحَيَوَانِ 150 ، 148 ،
 وَبِالنَّبَاتِ وَالْمَعَادِنِ وَهُوَ عِنْدَهُمْ غَايَةُ الْعَذَابِ 151 .

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْطَالِ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِ الْفَلَاسِفَةِ أَنَّ نَقُولَ لَوْ صَحَّ التَّنَاسُخُ عَلَى
 النَّفُوسِ الْبَشَرِيَّةِ لَكَانَ لِلْبَدَنِ الْوَاحِدِ نَفْسَانِ لَكِنْ 152 السَّالِي بَاطِلٌ فَالْمَقْدَمُ
 يَسْتَلْهُ .

أَمَّا الْمَلَزِمَةُ فَلَأَنَّ الْبَدَنَ إِذَا حَدَثَ فَاصَتْ عَلَيْهِ نَفْسٌ مِنَ الْعَقْلِ السَّيَاسِ وَعِنْدَهُمْ
 ضَرُورَةُ عُمُومِ الْفَيْضِ وَوُجُودِ الْقَابِلِ الْمُسْتَعِدِّ كَمَا زَعَمُوا .

فَإِذَا حَدَثَ بَدَنٌ تَعَلَّقَ بِهِ نَفْسٌ بِحَسَبِ الْفَيْضِ لِمَا ذَكَرُوا فَلَوْ تَعَلَّقَتْ بِهِ 153 نَفْسٌ
 أُخْرَى عَلَى وَجْهِ التَّنَاسُخِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لِلْبَدَنِ الْوَاحِدِ نَفْسَانِ .

وَأَمَّا بَطْلَانُ السَّالِي فَبِالضَّرُورَةِ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَجِدُ نَفْسَهُ وَاحِدَةً . وَالْمُعْتَمِدُ فِي
 تَنَبُّيِهِ أَنَّ نَقُولَ لَوْ صَحَّ التَّنَاسُخُ عَلَى النَّفُوسِ لَزِمَ تَذَكُّرُهَا لِأَحْوَالِهَا فِي الْبَدَنِ
 الْآخِرِ كَمَا أَنَّ مَنْ مَارَسَ وَلَايَةَ بَلَدٍ سَبِينَ كَثِيرَةً قَابَتْهُ 154 يَمْتَنِعُ أَنْ يَنْسَاهَا
 وَاللَّزِمُ بَاطِلٌ فَالْمَقْدَمُ يَسْتَلْهُ .

147- زيادة من ب ج ، م ، و .

149- أ : بالأبدان .

151- أ : العدم .

153- ساقط من ج .

146- أ ، ب ، ج ، م ، و : آخِرُهُ .

(148 ، 149) - ساقط من ج ، م ، و .

150- زيادة من ب .

152- ب ، و : لاكن .

154- م ، و : فأنها .

فَإِنْ قُلْتَ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْأَرْوَاحَ لَمْ تَكُنْ كَانَتْ (119 / 1) حَادِثَةً أُمْتَنَعَ
التَّنَاسُخُ فِيهَا وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَمَا بَيَّنَّ الْمَلَكُومَةُ ؟

قُلْتُ : بَيَّانُهَا أَنَّ الْأَرْوَاحَ لَا يُمْكِنُ التَّنَاسُخُ فِيهَا إِلَّا إِذَا ثَبَتَ قَدَمُهَا فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ
عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ أَنَّهَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِبَدَنِ قَبْلَ تَعَلُّقِهَا بِآخَرِ 155 أَمَّا إِذَا بَطَلَ
قَدَمُهَا وَجَبَ حَدُوثُهَا فَلَا يُمْكِنُ التَّنَاسُخُ فِيهَا لِأَنَّهَا تَحْدُثُ مَعَ الْبَدَنِ أَوْ قَبْلَهُ لِبَدَنِ
مَعْيِنٍ عِنْدَ اللَّهِ وَيَعْدُ مَفَارِقَتُهَا لَهُ تَصِيرُ إِلَى عِلِّيِّينَ أَوْ إِلَى سَجِّيْنِ ثُمَّ تَعَادُ إِلَى
الْأَبْدَانِ كَمَا نَطَقَ بِهِ الْخَبَرُ وَالْقُرْآنُ .

ثُمَّ تَجْزَى بِمَا كَسَبَتْ فِي دَارِ النَّعِيمِ أَوْ فِي دَارِ الْعَذَابِ الْآلِيَمِ .
اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا عِنْدَكَ مِنَ الْقَائِمِينَ وَاحْشُرْنَا وَوَالِدِينَا وَمَشَائِخِنَا وَأَصْحَابِنَا
وَالْمُسْلِمِينَ فِي رُفْرَةِ الْمُقَرَّبِينَ بِعِنَايَةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ 156 وَحَبِيبِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ 157 .

ثُمَّ 158 قَالَ : « وَأَنَّ سَائِرَ السَّمْعِيَّاتِ مِنْ ثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَذَابِهِ وَالصِّرَاطِ
وَالْمِيزَانِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَوَزْنِ الْأَعْمَالِ وَنُطْقِ الْجَوَارِحِ وَالْحَوْضِ وَأَحْوَالِ الْجَنَّةِ
وَدَوَامِ نَعِيمِهَا وَأَحْوَالِ النَّارِ وَدَوَامِ عَذَابِهَا حَقٌّ » .

أَقُولُ : السُّتْمَدُ فِي وَجُوبِ اعْتِنَادِ 159 هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَيُظَاهِرُهَا مِمَّا وَرَدَ عَنْ
صَاحِبِ السَّرْعِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا هُوَ أَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ فِي نَفْسِهَا فَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَرَضِ 160
وَجُودِهَا وَلَا مِنْ عَدَمِهَا مُحَالٌ لِذَاتِهَا .

وَلَمَّا أَخْبَرَ مَنْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِهِ بِوُفُوعِهَا 161 وَجَبَ الْإِيمَانُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ .
فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَتَقُولُ مِمَّا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ 162 ثَوَابُ السُّعَدَاءِ وَعَذَابُ
الْأَشْقِيَاءِ فِي غَيْرِ مَا آيَةٍ 163 فَوَجَبَ الْإِيمَانُ بِذَلِكَ .

وَأَمَّا الصِّرَاطُ : فَالْكَلَامُ فِي مَدْلُولِهِ لُغَةً وَشَرْعًا وَفِي إِثْبَاتِهِ .
أَمَّا مَدْلُولُهُ لُغَةً : فَالطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْجِسْرُ ، وَهُوَ الْمُرَادُ
هَاهُنَا .

155- 1 : بالآخر .

156- ب : العالمين .

158- زيادة من ج ، م ، و .

160- 1 : فضل .

162- ساقط من ج ، م ، و .

157- ب ، ج ، م : العالمين .

159- ساقط من ب ، ج ، م ، و .

161- و : بوقعها .

163- 1 ، ب ، ج ، م ، و : غاية .

وَهُوَ جِسْرٌ مَسْدُودٌ عَلَى مَنْنٍ جَهَنَّمَ أَرْقَى مِنَ الشَّعِيرِ وَأَخَذَ مِنَ السَّيْفِ تَشَبُّتٌ عَلَيْهِ
أَقْدَامُ السُّورِيِّينَ وَتَرَلُّ عَنْهُ أَقْدَامُ الْكَافِرِينَ . بَيَّرَهُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ فَلَمَّا تَوَافَوْا
عَلَيْهِ قِيلَ 164 لِلْمَلَكَةِ 165 [وَ 166 قَفَرُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ] (50) .

وَأَمَّا إِثْبَاتُهُ فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ .

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى 166 [فَاعْبُدُوهُمْ 167 إِلَى صِرَاطِ الْحَكِيمِ] (51) .
وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : (لَا تَرَأَى قَدَمًا
عَبْدٍ عَنِ 168 الصِّرَاطِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ 169 عَنْ أَرْبَعٍ 170 : عَنْ عُمْرِهِ
بِمَتَادَا 171 أَفَنَاهُ ؟ ! وَعَنْ جَسَدِهِ فِيمَتَادَا 171 أَبْلَاهُ ؟ ! وَعَنْ عِلْمِهِ مَا عَمِلَ فِيهِ
172 ؟ ! وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ ؟) (52) .

وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَن يَشْفَعَ
لَهُ ، فَقَالَ : (أَنَا فَاعِلٌ) . قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ (120 / 1) أَيْنَ أَطْلُبُكَ ؟ قَالَ :
(أَطْلُبُنِي 173 عِنْدَ الصِّرَاطِ) قَالَ : قُلْتُ : 174 فَإِنْ لَمْ أَلْقَاكَ 175 عِنْدَ
الصِّرَاطِ ؟ قَالَ : (فَأَطْلُبُنِي عِنْدَ الْمِيزَانِ) . قَالَ فَإِنْ لَمْ أَلْقَاكَ 175 عِنْدَ
الْمِيزَانِ ؟ قَالَ : (فَأَطْلُبُنِي عِنْدَ الْحَوْضِ فَإِنِّي لَا أُخْطِي هَذِهِ السَّوَاطِ 176
الثَّلَاثَةَ) (53) .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ الصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ ، وَالْحَوْضِ . وَفِيهِ إِثْبَاتُ الْحَوْضِ
بَعْدَ الْمِيزَانِ .

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ : فَقَالَ سَيِّفُ الدِّينِ : / أَجْمَعَتِ 177 الْأُمَّةُ مِنَ السَّلَفِ قَبْلَ ظُهُورِ
178 الْكُفَّالِينَ عَلَى إِثْبَاتِ الصِّرَاطِ بِهَذَا 179 الْمَعْنَى .

164- أ : قبل الملائكة .

165- و : للملائكة .

166- أ : فقتلهم .

167- ب ، ج : اهدوهم .

168- أ ، و : على .

169- أ ، ب ، ج ، م ، و : يسئل .

170- ب ، ج ، م : أربعة .

171- زيادة من ب .

172- م : به .

173- زيادة من ب ، ج ، م ، و .

174- ما قط من م ، و .

175- أ ، ب ، م : الفاك .

176- أ : المواقع .

177- م ، و : اجتمعت .

178- ج : (+) البع .

179- م : بهي .

(50)- الصافات 24 ، (51)- الصافات 23 .

(52)- صحيح الترمذي / مطبعة الصاوي ج 9 من 253 ، أبواب عفة القياحة ، كشف الخفاء للعلوني /
مؤسسة الرسالة ج 2 من 197 ، ر : 2081 .

(53)- مسند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر ج 3 من 178 .

تَسْبِيحُهُ : مَا تَسَدَّمَ مِنْ صِفَاتِ 180 الصِّرَاطِ هُوَ الْمُعْتَقَدُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأُمَّةُ كَمَا نَقَلَ
سَيِّفُ الدِّينِ ؛ وَنَقَلَ 181 ابْنُ 182 الْفَاكَهَانِيِّ (54) فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ عَنْ شَهَابِ
الدِّينِ الْقُرَافِيِّ أَنَّهُ قَالَ (55) : لَمْ يَصِحَّ فِي الصِّرَاطِ أَنَّهُ أَرَقُّ مِنَ الشَّعْرِ ، وَأَحَدُ
مَنْ السَّيِّفِ شَيْءٌ ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَرِيضٌ وَفِيهِ طَرِيقَانِ يُمْنَى وَيُسْرَى ؛ فَأَهْلُ
السَّكَادَةِ يَسْلُكُ بِهِمْ ذَاتَ الْيَسِينِ وَأَهْلُ الشَّقَاوَةِ يَسْلُكُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ .

وَفِيهِ طَاقَاتٌ : كُلُّ 182 طَاقَةٍ 182 تَنْفُذُ إِلَى طَبَقَةٍ مِنْ طَبَاقِ جَهَنَّمَ ، وَجَهَنَّمَ بَيْنَ
الْخَلَائِفِ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ ، وَالْجِسْرُ عَلَى شِقِّهَا 183 مَنصُوبٌ 184 فَلَا يَدْخُلُ أَحَدٌ
الْجَنَّةَ حَتَّى يَغْبِرَ 165 عَلَى 186 جَهَنَّمَ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ 187 عَزَّ وَجَلَّ :

[وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا] (56) . عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ / .

وَأَمَّا الْمِيزَانُ : فَإِنَّهُ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَلَةِ الَّتِي يُوزَنُ بِهَا . وَفِيلٌ : هُوَ
الْعَدْلُ .

وَأَمَّا فِي الشَّرِّعِ : فَهُوَ ذُو الْكَفَتَيْنِ 188 وَاللِّسَانِ . (188 وَكَفَّتَاهُ كِلَابِقِ 188)
السَّكَوَاتِ 190 وَالْأَرْضِ إِحْدَاهُمَا مِنْ نُورٍ وَالْأُخْرَى مِنْ ظُلْمَةٍ ، وَصُنُوجُهُ (191
مَثَاقِيلُ الدُّرِّ 191) تَحْقِيقًا لِلْعَدْلِ ! فَتَوَضَّعَ الْحَسَنَاتُ فِي كَفَّةِ النُّورِ وَالسَّيِّئَاتُ
فِي كَفَّةِ الظُّلْمَةِ .

قَالَ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا : لَا بَدَّ مِنَ الصُّنُوجِ فِي الْوَزْنِ ! وَمِثْلُهُ نَقَلَ ابْنُ الْفَاكَهَانِيِّ فِي
شَرْحِ الرِّسَالَةِ (57) عَنِ الْغَزَالِيِّ (58) .

-
- | | |
|--------------------------------|---|
| 180- ب ، ج : سنة . | 181- م : برشال . |
| 182- ساقط من م ، و . | 183- م ، و : متنها . |
| 184- ج : مضروب . | 185- و : يعرض . |
| 186- زيادة من ب ، ج ، م ، و . | 187- ب ، ج ، م ، و : قوله تعالى . |
| 188- أ : ذو الكفة . | (189 ، 189) - ج : كفتته كإطباق . م ، و : وكفتتان كإطباق . |
| 190- أ ، ب ، ج ، م : السكوات . | (191 ، 191) - و : مثاقيل السر . |

(54)- سبقت ترجمته ص 374 هـ (173) .

(55)- الورقة (38 / أ) من شرح الرسالة لابن الفاكهاني مخ رقم 7800 خ م ر .

(56)- مريم 71 .

(57)- شرح الرسالة المسمى (التحرير والتحبير) الورقة (36/ ب) .

(58)- تقدمت ترجمته .

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى إِثْبَاتِهِ : الْكِتَابُ ، وَالسُّنَّةُ ، وَإِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ .
أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى : [وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ] (59) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِيهِ .

وَأَمَّا السُّنَّةُ : فَدَلِيلُ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى مَلَكًا مُوَكَّلًا بِالْمِيزَانِ فَيُوتَى بِأَمْرِ آدَمَ فَيَرْقُبُ بَيْنَ كَفَتَيْ الْمِيزَانِ ، فَإِنْ ثَقُلَ مِيزَانُهُ نَادَى الْمَلَكُ بِصَوْتٍ يُسْمِعُ الْخَلَائِقَ سَمِعَ سَلَانٌ سَعَادَةً لَا يَشْقَى بَعْدَهَا أَبَدًا ؛ وَإِنْ خَفَ مِيزَانُهُ : نَادَى بِصَوْتٍ يُسْمِعُ الْخَلَائِقَ شِقَاً لَا يَسَعِدُ بَعْدَهَا أَبَدًا (60) .

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ : فَقَالَ سَيِّفُ الدِّينِ : / أَمَّا الْمِيزَانُ فَقَدْ أَثْبَتَهُ الْأَشَاعِرَةُ وَالسَّلَفُ وَأَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ / (61) .

وَأَمَّا عَذَابُ الْقَبْرِ : فَقَالَ سَيِّفُ الدِّينِ (62) الْأَمْدِيُّ فِيهِ أَبْكَارُ الْأَفْكَارِ : /
اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ قَبْلَ ظُهُورِ الْخِلَافِ وَأَكْثَرُهُمْ بَعْدَ ظُهُورِهِ عَلَى إِثْبَاتِ (121 / 1)
إِحْيَاءِ الْمَوْتَى فِي قُبُورِهِمْ وَمَسَاءَلَةِ 192 الْمَلَائِكِينَ وَتَسْمِيَةِ أَحَدِهِمَا مُنْكَرًا وَالْآخَرَ
نَكِيرًا ، وَعَلَى إِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ لِلْمُجْرِمِينَ وَالْكَافِرِينَ / .

وَنَقَلَ 193 صَاحِبُ السَّوَاقِفِ (63) : الْإِتِّفَاقَ عَلَى ثُبُوتِهِ لِلْكَافِرِ 194 وَالْفَاسِقِ .
وَأَمَّا وَزْنُ الْأَعْمَالِ فَالْمُسْرَادُ بِهِ صَحَائِفُهَا إِذِ الْأَعْمَالُ أَعْرَاضٌ وَالْأَعْرَاضُ لَا بَقَاءَ
لَهَا ؛ وَيُنْصَدِّقُ الْبَقَاءَ تِلَا نُوصَفُ بِثِقَلٍ وَلَا بِخِفَةٍ .

192- أ ، و ؛ ومسايلة . 193- أ ؛ وقال .

194- ساقط من ج ، م ، و . 195- و ؛ الانشاء .

(59) - الانبياء 47 / يقول القرطبي في تفسير هذه الآية : الموازين جمع ميزان . فقيل : إنه يدل بظاهره على أن لكل مكلف ميزانا توزن به أعماله ، فتوضع الحسنات في كفة ، والسيئات في كفة ، وقيل يجوز أن يكون هناك موازين للعسل الواحد يوزن بكل ميزان صنف من أعماله ، ويمكن أن يكون ميزان واحد عبر عنه بلفظ الجمع . انظر : الجامع لأحكام القرآن ج 11 ص 293 / مطبعة دار الكتب المصرية 1357 هـ / 1938 م ، فتح الباري شرح صحيح البخاري / العسقلاني ج 13 ص 537 ، وفيه تفسير القسط بالعدل ص 538 .

(60) - أخرجه القرطبي عن اللالكائي الحافظ أبو القاسم عن أنس يرفعه ... انظر الجامع لأحكام القرآن ج 11 ص 293 وأخرجه عنه عن حذيفة رضى الله عنه قال : (صاحب الميزان يوم القيامة جبريل عليه السلام) . نفس المرجع .

(61) - انظر : غاية السراة في علم الكلام ص 301 .

(62) - سبق ذكره .

(63) - السواقف والمراشد / شرح الشريفة ص 590 .

وَلَمَّا سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ وَرَنِ الْأَعْمَالِ فَأَجَابَ :
[إِنَّمَا تَوَزَّنَ الصُّحُفُ] (64) .

وَأَمَّا نَطْلُقُ الْحَوَارِجَ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى 196 : [يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَبْيَدُهُمْ
وَأَرْجُلُهُمْ] (65) آيَةً .

وَأَمَّا الْحَوْضُ : فَالْكَلَامُ فِيهِ 197 فِي مَدْلُولِهِ لُغَةً ، وَشَرَعًا ، وَفِي إِثْبَاتِهِ .
أَمَّا مَدْلُولُهُ لُغَةً : فَحَوْضُ الْمَاءِ . وَالْحَوْضُ بِالتَّشْدِيدِ كَالْحَوْضِ يَجْعَلُ لِلنَّخْلَةِ
تَشْرَبَ مِنْهُ .

وَأَمَّا مَدْلُولُهُ فِي 198 الشَّرْعِ فَحَوْضُ بَيْنَانَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ
أَرْبَعَةُ أَرْكَانٍ ، حَصَاهُ الْيَاقُوتُ الْأَحْمَرُ وَالزَّبَرْجَدُ الْأَخْضَرُ . مَاؤُهُ أَيْضٌ مِنَ اللَّبَنِ
وَأَخْلَى مِنَ الْقَسِيلِ ، عَلَيْهِ كَيْزَانٌ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ ، لَهُ مِيزَانَانِ يَصُبَّانِ فِيهِ مِنَ
الْكُوثَرِ 199 مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شُرْبَةً وَاحِدَةً لَمْ يَطْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا (66) .

وَأَمَّا إِثْبَاتُهُ فَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ 200 أَهْلِ السُّنَّةِ .
أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى 201 : [إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوثَرَ (202) فَصَلِّ لِرَبِّكَ (202)]
وَأَنخَرُ 203 [(67) . وَالْكُوثَرُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ .

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَأَحَادِيثُ : الْأَوَّلُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

196- (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) : تعالى ، 197- ساقط من ج ، و ،

198- و : بالشرع ، 199- و : الكوثر ،

200- (ج ، د ، هـ) : و : والاجتماع من أهل السنة ، 201- (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) : و : تعالى ،

(202) ، (202) - زيادة من د ، و ، 203- زيادة من المصحف ،

(64)- قال القرطبي في تفسيره لقوله تعالى : [والوزن يومئذ الحق] للأعراف 7 ، والمراد بالوزن وزن أعمال العباد بالميزان ، قال ابن عمر : توزن صحائف أعمال العباد ، وهذا هو الصحيح ، وهو الذي ورد به الخبر . انظر : التذكرة للقرطبي ، الورقة 106 / ب مخ ، خ ، ع ، ر ، رقم 2069 د ، انظر : الجامع لأحكام القرآن ج 13 ص 164 ، فتح الباري ج 19 ص 539 وفيه ترجيح أن الذي يوزن هو الأعمال ، والظاهر أن المصحف هو ما رجحه القرطبي وهو موافق لرأي المؤلف ، انظر كذلك : التذكرة للقرطبي والورقة وقد ذكر العراقي هذا الحديث بدون سند انظر : كتاب الاقتصاد في الاعتقاد ص 137 / دار الكتب العلمية ط (1) 1409 هـ / 1988 م ،

(65)- النور 24 ،

(66)- حديث وصف الحوض رواه البخاري في صحيحه ج 8 ص 119 ك : ما جاء في الرقاق ، ب : الحوض / طبع بالمطبعة الكبرى الأميرية بولاق - مصر ، مسلم في صحيحه ج 4 ص 1793 ، ك : الفضائل ، ب :

إثبات حوض نبينا محمد [ص] ، انظر : ص : {1} من هذه الرسالة ،

(67)- الكوثر 1 ، 2 ،

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي السَّبْرَةُ فَقَالَ (68) : (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ 204) دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا
إِنْ سَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ وَوَدِدْتُ أَنَا فَدَّرَ آيَاتِنَا إِخْوَانَنَا .

قَالُوا : أَوَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ ! قَالَ بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ
كَمْ يَأْتُوا 205 بَعْدُ قَالُوا : وَكَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ كَمْ يَأْتِ 206 بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ
اللَّهِ ؟ قَالَ : أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ عَرَّ مُحَجَّلَةٌ (69) بَيْنَ ظَهَرِ 207 خَيْلٍ دُعِمَ
(70) بِهِمْ ؟ قَالَ : أَلَا يَعْرِفُ خَبْلَهُ ؟ ! قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ
عَرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ (72) الْوُضُوءِ ، وَأَنَا فَارَطُهُمْ (73) عَلَى الْحَوْضِ ، أَلَا
كَيْدَادَانِ رَجَالٌ عَنْ حَوْصِي كَمَا يَدَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ أَنَادِيهِمْ : (208) أَلَا هَلُمَّ (75)
أَلَا هَلُمَّ (208) . فَيَقَالُ : إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا (76) بَعْدَكَ ، فَأَقُولُ : سَحَابًا سَحَابًا) .

الثَّانِي : رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : (إِنَّ لِي حَوْضًا بَيْنَ تَيْبَتِ الْمَقْدِسِ إِلَى
الْكَعْبَةِ ، أَيْبَسُ مِنَ اللَّبَنِ فِيهِ عَدَدُ الْكَوَاكِبِ آيَةٌ وَلِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضٌ وَكُلُّ نَبِيٍّ
يَدْعُو 209 أُمَّتَهُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ

204- م ، و : (3) أهل ، 205- م ، و : الذين يأتون بعدنا ، 206- م ، و : من يأتي .

207- زياده من ج ، م ، و ، وفي نص الحديث : ظهري ، (208 ، 208) - ب ، (: ألا هلموا ألا هلموا)

وفي صحيح مسلم شرح النووي : ألا هلم ، انظر ص 139 ، 209- أ ، ب ، ج ، م ، و : يدعوا .

(68)- صحيح البخاري / دار الشكر ج 8 ص 4 م 87 ، ك : الفتن ، صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية
السعودية ج 1 ص 218 ، ك : الطهارة ، ب : استحباب إطالة الغرة ، ر : 39 ، موطأ مالك / دار النفائس ص
29 ، ك : الطهارة ، ر : 75 .

(69)- قال أهل اللغة : الغرة بياض جبهة الفرس ، والتججيل بياض في يدها ورجليها . قال العلماء :
سمى النور الذي يكون على مواضع الوضوء يوم القيامة غرة وتجيلا تشبيها بغرة الفرس والله أعلم .
انظر النووي / شرح صحيح مسلم ج 3 ص 135 .

(70) - جمع أنهم وهو الأسود والذهمة السوداء - انظر : نفس المرجع السابق ص : 139 .

(71) - قيل : السود أيضا وقيل البهم الذي لا يخالط لونه لونا سواه ... نفس المرجع .

(72) - سقطت من بعض روايات الحديث ، انظر : نفس المرجع السابق .

(73) - قال الهروي وغيره معناه أنا أشهدهم على الوضوء - نفس المرجع السابق .

(74) - ورد في الحديث : أنزله الناس ، ألا ليذا من رجال ، وهو بمعنى الطرد والمنع - نفس المرجع ص
136 ، (75) - وردت في رواية بدون التكرار - نفس المرجع ص 139 .

(76) - يقول النووي (ت 676 هـ / 277 م) في شرح مسلم ج 3 ص 136 ، 137 هذا مما اختلف العلماء في
المراد على أقوال أحدها أن المراد به المنافقون والمتردون فيجوز أن يحشروا بالغرة والتججيل
فيناديهم النبي [ص] للسميما التي عليهم فيقال ليس هؤلاء مما وعدت بهم إن هؤلاء بدلوا بعدك أي لم
يموتوا على ما ظهر من إسلامهم ، والثاني أن المراد من كان في زمن النبي [ص] ثم ارتد بعده ، والثالث
أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد ، وأصحاب البدع ، وقال الإمام الحافظ
أبو عمرو بن عبد البر نزل من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الحوض كالحوارج والروافض وسائر
أصحاب الأهواء ...

الْعَصَابَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَرِدُ عَلَيْهِ الرَّجُلَانِ وَالرَّجُلُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ أَحَدٌ
فَيَقُولُ اللَّهُمَّ فَدَّ بَلَّغْتَ (210) اللَّهُمَّ فَدَّ بَلَّغْتَ ! (210) (77) .

الثَّالِثُ : رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ (211) السَّلَامُ : (حَوْضِي مَسِيرَةَ شَهْرٍ (122/ 1)) فَأَوْهُ
أَبْيَضُ مِنَ اللَّيْلِ 1211 وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ وَكَيْزَانُهُ
(78) كَبُورُ السَّمَاءِ مَنْ يَشْرَبُ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ 1212 (79) .

وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ .

وَأَمَّا الْجَمَاعُ فَقَدْ نَقَلَهُ شَرَفُ الدِّينِ فِي الْمَعَالِمِ (80) .

تَفْسِيهِ : اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْحَوْضِ كُلِّ هُوَ قَبْلَ الصِّرَاطِ أَوْ بَعْدَهُ ؟ وَأَكْثَرُهُمْ
عَلَى أَنَّهُ قَبْلَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : « وَأَحْوَالُ الْجَنَّةِ » إِلَى آخِرِهِ 213 :

بَعْنِي : أَنَّ أَحْوَالَ الْجَنَّةِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا مِمَّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ ؛ لِأَنَّهَا أُمُورٌ مُمَكِّنَةٌ
وَقَدْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ عَنْ وَقُوعِهَا فَوَجَبَ التَّصَدِّيقُ بِذَلِكَ ؛

تَيَّانَ وَجُودَ رِيَاضِ نُرْمَةٍ وَحَدَائِقِ رَائِقَةٍ تَحْرِي فِيهَا الْأَنْهَارُ وَتُوجَدُ عِنْدَهَا الشَّارُ
وَيَطُوفُ فِيهَا 214 الْيُولَدَانُ وَالْفِلْسَانُ مِنَ الْأُمُورِ الْوَاقِعَةِ فِي هَذَا الْعَالَمِ ، فَذَلِكَ

دَلِيلٌ عَلَى 215 إِمْكَانِهِ فِي الْأَجَرَةِ . وَكَذَا وَجُودُ 216 وَإِدْرِيبِهِ النَّبَرَانِ الْمُسْتَعْرَةِ

217 وَالسَّلَاسِلُ وَالْأَغْلَالُ يَعْذَّبُ 218 بِهَا النَّاسُ كَيْسَ مِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي الْعَقْلِ

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ وَقَدْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ عَنْ وَقُوعِهَا فَيَجِبُ أَنْ

(210 ، 210) - ساقط من م ، و . (211 ، 211) - ساقط من ج .

212- م ، و : لم يظن . 213- ب ، ج ، م ، و : آخره .

214- ب : بها . 215- ساقط من م ، و .

216- ب ، ج ، م ، و : وجد . 217- م ، و : المسرعة .

218- و : يعذب .

(77) - رواه ابن ماجه في سننه / دار إحياء التراث العربي من 1439 هـ . ك : الزهد ، ب : ذكر الحوض و : 4301 .

(78) - الأباريق وقيل الآنية ، انظر فتح الباري ج 11 ص 472 ، المنجد في اللغة والأعلام ص 703 .

(79) - رواه البخاري في مسنده / دار الفکر ج 7 ص 4 م - ك : الرقائق ، ب : الحوض ، فتح الباري شرح صحيح البخاري / المستطاني ج 11 ص 463 ، 6579 باب في الحوض ، مسلم في صحيحه / إدارة البحوث

العلمية السعودية ج 4 ص 1793 ، ك : الفضائل ، ب : إثبات حوض نبينا محمد [ص] ، ر : 27 .

(80) - لعله أراد شرح المعالم . الورقة (218 م / ب) .

يَكُونُ وَقُوعَهَا 219 حَقًّا وَأَصَلَ الْجَنَّةِ الْبَسْتَانُ .
 وَفِيلٌ هِيَ مِنَ الشَّجَرِ الْمَتَكَاتِبِ الْمُطْلِلِ 220 بِالتَّيْفِ أَغْصَانِهِ وَهَذَا لَا يَنَافِي
 الْأَوَّلَ . وَتَطْلُقُ عَلَى دَارِ الثَّوَابِ لِاسْتِمَالِهَا عَلَى الْجَنَانِ .
 وَسَمِّيَتْ بِالْجَنَّةِ الَّتِي هِيَ الْجَنَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنْ جَنَّةٍ إِذَا سَتَرَهُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا سِتْرَةٌ
 وَاحِدَةٌ لِمَرِّطِ الْيَنَافِ أَغْصَانِهَا .
 وَالتَّرَكِيبُ دَائِرٌ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ عَلَى مَعْنَى السِّتْرِ . وَمِنْهُ الْجُنُونُ وَالْجِنُّ
 وَالْمَجْنُونُ .
 وَالنَّارُ مُؤَنَّثَةٌ وَأَلْفُهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاءٍ بِدَلِيلِ ظُهُورِهَا فِي النَّصِّغِ وَالْتَكْسِيرِ فَقَدْ
 كَسِرَتْ عَلَى نُورٍ وَكَسِرَتْ عَلَى نِيرَانٍ وَنُورٌ فِي الْكَثَرَةِ وَفِي الْقِلَّةِ 221 نِيرَةٌ
 وَأَنْوَرٌ 222 .

قَالَ الشَّاعِرُ (81) : فَلَمَّا فَقَدْتُ 223 الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطِفْتُ 224
 مَصَابِيحُ شَبْتُ 225 بِالْعِشِيِّ (82) وَأَنْوَرٌ 222 .
 وَقَالَ آخَرُ (83) : شَهِدْتُ وَدَعَوَانَا أُمَيْمَةً أُنَا
 بَنُو 226 الْحَرْبِ نُضَلَّاهَا إِذَا شَبَّ نُورُهَا .
 وَتَفَعَّ عَلَى النَّارِ الْحِصْبِيَّةِ كَنَارِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .
 وَهِيَ جِسْمٌ لَطِيفٌ حَارٌّ 227 مُحَرَّقٌ . وَالسُّورُ صَوٌّ هَا وَصَوٌّ كُلِّ نِيرٍ ، وَهُوَ نَقِيبُ
 الظُّلُمَةِ . وَتَطْلُقُ مَجَازًا 228 عَلَى نَارٍ مَعْنَوِيَّةٍ كَنَارِ الْخَوْفِ وَنَارِ الْمَحَبَّةِ .
 وَتَطْلُقُ مَجَازًا أَيْضًا عَلَى دَارِ عِقَابِ اللَّهِ تَعَالَى 229 لِاسْتِمَالِ تِلْكَ الدَّارِ عَلَى النَّارِ
 أَعَادَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا . وَ 230 قَوْلُهُ « وَدَوَامُ نَعِيمِهَا » إِلَى آخِرِهِ .
 يَفْهَمُ أَنَّ ثَوَابَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَعَذَابَ أَهْلِ النَّارِ دَائِمٌ لِانْهَائِهِ لَهُ لِأَنَّ دَوَامَ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ
 بِدَوَامِ خَلْقِ أَمْثَالِهِ .

219- ساقط من ب ، 220- ج ، م ، و ؛ المطل ، 221- م ، و ؛ اللغة ، 222- أ ، ج ؛ انوار ،
 223- م ، و ؛ سدنا ، 224- ب ؛ وأطفت ، و ؛ وأطفت ، 225- ب ؛ سبت ،
 226- ج ، م ، و ؛ بنوا ، 227- ساقط من ج ، 228- م ، و ؛ مجاز ، 229- زيادة من ب ، ج ، م ، و ،
 230- ب ؛ (٣) و .

(81)- البيت من رائية عمر بن أبي ربيعة .
 انظر : ج 2 ص 205 من المقتضب للمبرد أبي العباس محمد بن يزيد (ت 295 هـ) .
 (82)- وقيل : بالعشاء . انظر المرجع السابق .
 (83)- هو حاتم الطائي (م) نحو 15 ق ، هـ) انظر : موسوعة الشعر العربي / شركة خياط للكتب والنشر
 م 1 ص 510 ، والبيت من بحر الطويل .

وَإِذَا كَانَ الدَّوَامُ مُمَكِّناً وَقَدْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ بِنُصُوصٍ كَثِيرَةٍ مُصَرِّحَةٍ بِالْحُلُودِ الدَّائِمِ (123 / 1) فِي النَّعِيمِ الْمَقِيمِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْعَذَابِ الْأَلِيمِ لِلْكَافِرِينَ فَيَجِبُ الْإِسَانُ بِحَسَبِ ذَلِكَ .

وَيَبْطُلُ قَوْلُ أَبِي الْهَذِيلِ (231) بِأَنَّ ذَلِكَ (231) يَنْتَهِي 232 إِلَى سُكُونٍ دَائِمٍ يُوجِبُ اللَّذَّةَ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَالْأَلَمَ لِأَهْلِ النَّارِ (84) .

وَقَوْلُ (85) بِهِمْ بَنِ صَفْوَانٍ بِأَنَّ الشَّوَابَ وَالْعِيقَاتَ يَنْتَظِعُ . وَاحْتِجَّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ كَيْسَةً أَعْدَادِ أَنْفُسِهِمْ كَانَ جَاهِلًا 223 وَإِنْ عَلِمَ أَعْدَادَهَا كَانَتْ مُتَنَاهِيَةً . وَرَدَّ بِأَنَّهُ يَعْلَمُهَا غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى أَنَّ عِلْمَ الْبَارِي تَعَالَى يَتَعَلَّقُ بِمَا لَا نِهَايَةَ 234 لَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِنْ التَّجْهِيلِ 235 .

ثُمَّ 236 قَالَ : « وَاتَّهَمَا مَخْلُوقَتَانِ 237 مُمَكِّنَتَانِ وَوُقُوعُ ذَلِكَ مَقْطُوعٌ بِهِ بِخَبَرِ الصَّادِقِ » .

أَقُولُ : يَمْنِي أَنْ مَنْ جَسَلَةٍ مَا يَجِبُ الْإِسَانُ بِهِ كَوْنُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ مَخْلُوقَتَيْنِ 238 الْآنَ ، لِأَنَّ خَلْقَهُمَا الْآنَ مُمْكِنٌ لَا يَلْزَمُ مَنْ فَرَضَ وَقُوعِهِ مُحَالٌ .

وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى 239 عَنْهُمَا بِمَا يَنْقُضِي وَجُودَهُمَا ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ . فَجَرَّبَ الْقَطْعَ بِوُجُودِهِمَا الْآنَ خِلَافًا لِأَبِي هَاشِمٍ وَالْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ مِنَ الْمُعْتَرِ لَةِ (86) .

لَنَا عَلَى الْمَطْلُوبِ وَجْهَانِ :

- (231، 232) - زيادة من ب ، ج ، م ، و ، م : ينته ، و : ينته ،
 233 - أ ، ب ، ج : جهلا ، وفي : حاصلًا ، 234 - أ ، و : يتناهى ،
 235 - ساقط من ب ، وفي أ : التحيل ، 236 - زيادة من ج ، م ، و ،
 237 - و : مخلوقتان ، 238 - ج ، م ، و : مخلوقتان ،
 239 - أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى ،

(84) - عن مذهب أبي الهذيل هذا ، انظر : الفرق بين الشوق البغدادي ص 122 ، 123 .

(85) - عن قول جهم هذا ، انظر : نفس المرجع السابق .

(86) - انظر طوابع الأنوار / البيضاوي ص 224 .

والقاضي عبد الجبار هو القاضي القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار والمهذابي ، (أبو الحسين) قاض اصولي ، كان شيخ المعتزلة في عصره ، ولي القضاء بالري ، ومات فيها ، له تصانيف كثيرة منها : تنزيه القرآن عن المظان ، والأهالي ، وشرح الأصول الخمسة ، والمغنى في أبواب التوحيد والعدل ... توفي سنة 415 هـ / 1025 م ، انظر : الاعلام 4 ط - ج 3 ص 273 ، السجدة في اللغة والاعلام ص 431 ،

الْأَوَّلُ : قَوْلُهُ تَعَالَى 239 فِي صَلَافِ الْجَنَّةِ [وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ] (87) . فَقَدْ أَخْبَرَ عَنْ إِعْدَادِهَا وَتَهْيِئَتِهَا لِلْمُتَّقِينَ بِلَفْظِ الْمَاضِي فَتَكُونُ الْآنَ وَافِعَةً وَإِلَّا لَزِمَ الْخَلْفُ وَأَنَّهُ مُحَالٌ .

الثَّانِي : إِخْبَارُهُ 240 عَنْ إِسْكَانِ آدَمَ فِي الْجَنَّةِ وَإِخْرَاجِهِ عِنْدَ أَكْلِهِ مِنَ الشَّجَرَةِ . وَذَلِكَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ مَخْلُوقَةٌ .

وَأَمَّا خَلْقُ النَّارِ فَنَقُولُ (241) إِنَّ تَبَتَّ (241) وَجُودَ 242 الْجَنَّةِ تَبَتَّ وَجُودَ النَّارِ لَكِنْ 243 الْمَقْدَمُ حَقٌّ فَالتَّالِي مِثْلُهُ .

أَمَّا الْمُلَازِمَةُ فَلِعَدَمِ التَّائِلِ بِالْفَرْقِ . وَأَمَّا النَّاسِئَةُ فَجَلِيَّةٌ . وَمِنْ السَّمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى [(244) قَاتِفُوا 244 النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ] (88) . وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ مِنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى .

وَ 245 قَالَ السَّيِّكُرُونَ مَا ذَكَّرْتُمْ وَإِنْ دَلَّ عَلَى وَجُودِهَا لَكِنْ 246 مَعَنَا 247 مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهَا وَذَلِكَ أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ لَوْ كَانَتَا مَخْلُوقَتَيْنِ فِيمَا 248 أَنْ يَكُونَا فِي هَذَا الْعَالَمِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ أَوْ فِي عَالَمٍ آخَرَ .

فَإِنْ كَانَتَا 249 فِي هَذَا الْعَالَمِ فِيمَا أَنْ يَكُونَا فِي عَالَمِ الْآفَلَكَ وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ حُصُولَ الْحَدَائِقِ الَّتِي تَجْرِي فِيهَا الْأَنْهَارُ وَالْوَادِي الَّذِي فِيهِ النَّبَرَانُ فِي الْآفَلَكَ يَلْتَضِي خَرْفَهَا وَمُخَالَطَتَهَا الْأَجْسَامَ الْفَاسِدَةَ وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْفَلَكَ لَا يَقْبَلُ الْخَرْقَ وَلَا يَحَالِطُ الْفَاسِدَاتِ كَمَا بَيَّنَّ فِي مَوْضِعِهِ .

وَأَمَّا فِي عَالَمِ الْعَنَاصِرِ أَعْنِي مَا ذُودَنَ فَلَكَ الْقَمَرُ (1/124) وَهُوَ أَيْضًا بَاطِلٌ . إِذْ لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ (250) لَكَانَ الْحَشَرُ أَيْضًا فِي هَذَا الْعَالَمِ حِينَئِذٍ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ (250) لَكَانَ الْحَشَرُ تَنَاسُخًا ، لِأَنَّ التَّنَاسُخَ عِبَارَةٌ عَنْ تَعَلُّقِ النَّفْسِ فِي هَذَا الْعَالَمِ بِبَدَنٍ بَعْدَ أَنْ فَارَقَتْ بَدَنًا 251 آخَرَ وَالتَّنَاسُخُ بَاطِلٌ .

- | | |
|---------------------------|-------------------------------|
| 242- م ، و ؛ وجد . | (241 ، 241) - ساقط من م ، و . |
| 244- ب ، ج ، و ؛ وانشوا . | 243- ب ، و ؛ لآكن . |
| 246- ب ، و ؛ لآكن . | 245- زيادة من م ، و . |
| 248- أ ؛ فإنها . | 247- ج ، م ، و ؛ معنى . |
| (250، 250) - ساقط من ج . | 249- ج ، م ، و ؛ كانا . |
| | 251- م ، و ؛ بدن . |

وَأِنْ كَانَتْ فِي عَالَمٍ آخَرَ فَبَاطِلٌ أَيْضًا ، لِأَنَّ هَذَا الْعَالَمَ كُرِّيَ 252 كَمَا لَاحَ فِي مَوْضِعِهِ (89) وَهُوَ أَنَّ الْأَفْلَاقَ وَكُلِّيَّاتِ الْعَنَاصِرِ لِبَسَاطَتِهَا كَذَلِكَ فَلَوْ فُرِضَ عَالَمٌ 253 آخَرَ لَكَانَ كُرِّيًّا 254 أَيْضًا وَيَتَحَدَّدَانِ بِجِسْمٍ كُرِّيٍّ 252 بَسِيطٍ كَمَا تَبَيَّنَ فِي إِثْبَاتِ حُدُودِ 256 جِهَاتِ هَذَا الْعَالَمِ وَحِينَئِذٍ يَخْصُلُ بَيْنَهُمَا الْخَلَاءُ إِمَّا لِعَدَمِ 257 تَمَاسُّهِمَا 258 أَوْ لِتَمَاسُّهِمَا (258) عَلَى نَقْطَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا لَاحَ فِي الْهَنْدَسَةِ . وَهُوَ أَنَّ الْكُرِّيَّيْنِ 259 السَّتَمَاسَّتَيْنِ إِنَّمَا يَتَمَاسَّانِ عَلَى نَقْطَةٍ .
لَيْسَ 260 الْقَوْلُ بِالْخَلَاءِ بَاطِلٌ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ 261 فَكَذَا 262 مَا أَدَّى إِلَيْهِ .

قُلْنَا فِي الْجَوَابِ عَنْهُ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجَنَّةُ فِي الْأَفْلَاقِ ؟
قَوْلُهُمْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ يَلْزَمُ الْخَرَقُ وَهُوَ يَسْتَحِيلُ 263 عَلَى الْأَفْلَاقِ .
قُلْنَا مَمْنُوعٌ وَلَيْسَ تَسَلُّمًا صِحَّتَهُ فَلَا تَسْلِمُ طَرْدُهُ فِي جَمِيعِ الْأَفْلَاقِ إِذْ هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى مُعَدِّدِ 264 الْجِهَاتِ الَّذِي سَمَّاهُ الشَّرْعُ بِالْعَرْشِ 265 دُونَ سَائِرِ الْأَفْلَاقِ وَنَحْنُ لَا نَقُولُ بَأَنَّ 266 الْجَنَّةَ فِي الْعَرْشِ حَتَّى يَلْزَمَنَا خَرَقُهُ بَلْ نَقُولُ الْجَنَّةُ فَوْقَ 267 السَّمَاءِ السَّابِعَةِ تَحْتَ الْعَرْشِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى 268 : [عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ النَّارِ] (90) .

وَالسِّدْرَةُ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ . وَسُمِّيَتْ بِالْمُنْتَهَى لِأَنَّ أَوْهَامَ الْخَلَائِقِ 269 تَنْتَهِي إِلَيْهَا وَلَا تَتَعَدَّاهَا 270 . وَقَدْ صَحَّ فِي الْأَثَرِ أَنَّ الدَّرَجَةَ السُّفْلَى مِنَ الْجَنَّةِ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْآيَةُ شَاهِدَةٌ لِهَذَا الْأَثَرِ . وَقَدْ وَرَدَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
(سَقَفَ الْجَنَّةِ عَرْشُ الرَّحْمَنِ) (91) .

- | | | |
|--------------------------------------|-----------------------------------|--------------------------|
| 252- م ، و ؛ خوري . | 253- ب ؛ علم . | 254- م ، و ؛ كوربا . |
| 255- ب ، ج ، م ، و ؛ تنجذال . | 256- ب ، ج ، م ؛ ممدد ؛ ا ؛ عدد . | 257- و ؛ ا ؛ لما للعدم . |
| (258، 259)- زيادة من ب ، ج ، م ، و . | 259- م ، و ؛ الكوترين . | 260- ب ، و ؛ لافن . |
| 261- ا ؛ مرسعين . | 262- ا ؛ وكذا . | 263- م ، و ؛ يستحيل . |
| 264- ا ؛ مجرد . | 265- م ، و ؛ العرش . | 267- ح ، م ، و ؛ في . |
| 266- ج ؛ بالجنة . | 268- ا ؛ الخلق . | 270- م ، و ؛ ولا تتعدا . |

(89)- اسطر من 203 من هذه الرسالة . (90)- النجم 14 ، 15 .

(91)- لم أوقف عليه بهذا اللفظ ولكن ورد بلفظ : (ومن فوقها يكون العرش) .

انظر : صحيح الترمذي ج 10 ص 7 / مطبعة الصاري ، ك ؛ ابواب صفه الجنة ، ب ؛ ماجاء في صفه درجات الجنة ، انظر : تيسير الوصول الى جامع الاصول من حديث الرسول / عبد الرحمن بن علي ؛ ج 4 ص 147 .

وَلَقَدْ أَنزَلْنَا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَاحَثَةِ مَعَ الْفَلَاسِيَّةِ : الْجَنَّةُ خَارِجَةٌ عَنْ هَذَا الْعَالَمِ . قَوْلُهُمْ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَلَزِمَ الْخَلَاءُ وَهُوَ بَاطِلٌ .

قُلْنَا : بَطْلَانُ الْخَلَاءِ مَمْنُوعٌ وَكَذَا بَسَاطَةُ كُلِّ مُحِيطٍ وَاسْتِلَازِمُهُ كُرْبِيَّةَ الشَّكْلِ ، وَلَيْسَ سَلَمْنَا ذَلِكَ فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَالَمُ وَذَلِكَ 272 مَرَكُوزِينَ فِي تَحْنٍ 273 كَرَّةٍ أَعْظَمَ مِنْهَا (92) .

قَالُوا لَوْ كَانَتِ الْجَنَّةُ مَوْجُودَةً لَكَانَتْ دَائِمَةً 274 لِقَوْلِهِ تَعَالَى : [كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ] (94) قُلْنَا : الْمَلَزَمَةُ مَمْنُوعَةٌ وَمَا ذَكَرْتُمْ فِي بَيَانِهَا وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى [كُلُّهَا دَائِمٌ] (93) الْمُرَادُ بِالْأَكْلِ إِنَّمَا هُوَ الْمَأْكُولُ وَهُوَ ثَمَرُ الْجَنَّةِ بِاتِّفَاقِ الْمُفَسِّرِينَ وَذَلِكَ غَيْرُ دَائِمٍ ضَرُورَةً فَتَأْيِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَهُ ، فَتَعَيَّنَ 276 حَمْلُ دَوَامِ الْأَكْلِ عَلَى مَا يَتَجَدَّدُ (1/125) مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي عَدَمَ الْجَنَّةِ . سَلَمْنَا الْمَلَزَمَةَ وَلَكِنْ 277 لَا نُسَلِّمُ الثَّانِيَةَ .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : [كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ] (95) . لَا نُسَلِّمُ فِيهِ الْعُمُومَ حَتَّى يُدَلَّ عَلَى الْمَطْلُوبِ . سَلَمْنَا الْعُمُومَ لَفَةً غَيْرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : [كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ] (95) .

كُلُّ حَيٍّ مَيِّتٌ عَلَى مَا قَالَهُ تَرْجَمَانُ الْقُرْآنِ وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . ثُمَّ 279 قَالَ « وَأَنَّ وَعِيدَ أَهْلِ الْكِبَاشِرِ مُنْقَطِعٌ وَأَنَّ وَعِيدَ الْكُفَرَةِ 280 دَائِمٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَانِدٍ 281 » .

أَقُولُ : يَتَنَبَّهُ أَنْ وَعِيدَ الْمُؤْمِنِينَ 282 الْمُرْتَكِبِينَ لِلْكَبَاشِرِ الَّذِينَ مَاتُوا وَلَمْ يَوْفَقُوا إِلَى التَّوْبَةِ وَلَمْ يَعْفُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ مُنْقَطِعٌ . أَمَّا غَيْرُ دَائِمٍ لَهُمْ .

271- أ : كلية ، م ، و : كورية ، 272- أ : وذلك .

273- م ، و : انحر ، 274- م ، و : دائما .

275- ب ، ج ، م : دائم ، 276- و : فيعني .

277- ب ، و : ولاكن ، 278- زيادة من ب ، ج ، م ، و .

279- زيادة من ج ، م ، و ، 280- و : الكفرة .

281- م ، و : معاندا ، 282- أ : المذبذب .

(92)- نفس الرد الذي ذكره البيضاوي - انظر : طوابع الأنوار ص 224 . (93)- الرد 36 .

(94)- التخصص 88 . (95)- التخصص 88 .

فَلَا يُخَلَّدُ مُسْلِمٌ فِي النَّارِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ (96) .
 وَأَمَّا وَعِيدُ الْكَافِرِ فَاجْتَمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُمْ مَخْلُودُونَ 283 فِي النَّارِ أَبَدًا فَلَا
 نِهَايَةَ لَهُمْ فِيهَا وَلَا غَايَةَ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فِي غَيْرِ مَا آتَى .
 وَسَوَاءٌ كَانَ كُفْرُهُمْ عِنَادًا وَهُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ ظُهُورِ الْحَقِّ لَهُمْ أَوَّلًا وَهُمْ الَّذِينَ
 نَظَرُوا وَاجْتَهَدُوا فَأَدَّاهُمْ ذَلِكَ إِلَى الْكُفْرِ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا 284 . لِجَهْلِهِمْ وَجُوبِ
 السُّطْرِ .

فَإِنْ قُلْتَ : قَوْلُ نَاصِرِ الدِّينِ الْبَيْضَاوِيِّ فِي طَوَالِغِهِ (97) : / يُرْجَى عَفْوُ الْكَافِرِ
 الْمُبَالِغِ فِي اجْتِهَادِهِ الطَّالِبِ لِلْهَدْيِ 258 بِفَضْلِهِ (98) وَلَطَيْفِهِ / . وَقَوْلُ
 الْمُصَنِّفِ فِي مَخْتَصِرِهِ : / قَالَ الْجَاحِظُ (99) : لَا إِثْمَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ 286 وَزَادَ
 الْعَنْبَرِيُّ : كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْعَقْلِيَّاتِ مُصِيبٌ / (100) . يَنَاقِضُ مَا ذَكَرْتَ 287 مِنْ
 الْإِجْمَاعِ 288 فِي الْكَافِرِ الْمُجْتَهِدِ (288) .

قُلْتَ : أَمَّا تَجْوِيزُ الْعَفْوِ عَنِ الْكَافِرِ الْمُجْتَهِدِ فَيُخَالَفُ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ وَقَوْلُ
 289 الْجَاحِظِ وَالْعَنْبَرِيِّ خِلَافَ الشَّرِيعَةِ . إِذِ الشَّرِيعَةُ جَاءَتْ 290 بِالدِّمِّ عَلَى
 الْكُفْرِ وَالْعِقَابِ عَلَيْهِ بِالنَّشْلِ فِي الدُّنْيَا وَالْوَعِيدِ بِالْخُلُودِ فِي النَّارِ فِي الْآخِرَةِ .
 وَلَمْ يَعُدِّرِ الشَّارِعُ أَحَدًا مِنَ الْكَافِرِ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ وَغَيْرِهِ . وَثَبَتَ
 الْإِجْمَاعُ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ عَلَى ذَلِكَ فَالْمُخَالَفُ مَحْجُوزٌ بِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ مِنْ قَبْلِهِ فَلَا
 يَلْتَمِزُ إِلَى قَوْلِهِ . وَمَا ذَكَرَهُ نَاصِرُ الدِّينِ لَمْ يَسْلَمْ لَهُ وَنَازَعَهُ بَعْضُ الشَّارِحِينَ فِي
 ذَلِكَ وَهُوَ جَدِيرٌ بِعَدَمِ التَّسْلِيمِ .

283- (أ، ب، ج : خالدون ، 284- وينظر ،

285- (أ، م، و : الوحي ، 286- ج، م، و : المجتهدين ،

287- م، و : ذكره ، (288 ، 288)- ساقط من م، و ،

289- و : وقال ، 290- ساقط من ب، ج ،

(96)- انظر البخاري : الفرق بين الطرق / تحقيق : محمد صبي الدين عبد الصبيد ص 348 .

(97)- انظر : ص 223 من شرح مطالع الانظار على متى طوابع الأنوار (مرجع سبق ذكره) .

(98)- في كل النسخ : من فضله . ولعل الصواب ما أتيت . انظر : نفس المرجع السابق نفس الصفحة .

(99)- في منتهى الوصول والأمل : (٣) والعنبري .

(100)- الكلام مقوله المؤلف من كتاب منتهى الوصول ... ص 211 (بتصرف) .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْمُكَلِّمَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُطِيعًا أَوْ عَاصِيًا فَإِنْ كَانَ مُطِيعًا فَقَالَهُ تَعَالَى 291 يُثِيبُهُ عَلَىٰ جِهَةِ التَّفْضِيلِ 292 عِنْدَنَا وَإِنْ كَانَ عَاصِيًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَافِرًا أَوْ غَيْرُ كَافِرٍ ، فَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَهُوَ أَبَدِيٌّ الْخُلُودِ فِي النَّارِ .
وَأَمَّا الْعَاصِي الَّذِي لَيْسَ بِكَافِرٍ وَكَانَتْ مَعْصِيَتُهُ كَبِيرَةً 293 وَمَاتَ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ فَاخْتَلَفَ فِيهِ 294 مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مِنْ جِهَةِ التَّسْمِيَةِ . وَالثَّانِي : مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ .
فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَاخْتَلَفَ فِيهِ 294 عَلَى سِتَّةِ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا : قَوْلُ أَهْلِ (126 / أ) السُّنَّةِ أَنَّ 294 مَرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ أَوْ 295 الْمُدَاوِمُ عَلَى الصَّغِيرَةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يُسَمَّى مُؤْمِنًا قَاسِمًا . قَالُوا : وَ 294 مَنْ فَعَلَ صَغِيرَةً وَاحِدَةً يُسَمَّى مُؤْمِنًا عَاصِيًا . وَالثَّانِي لِلْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى مُؤْمِنًا وَلَا كَافِرًا بَلْ هُوَ قَاسِمٌ (101) .
وَالثَّلَاثُ لِلْخَوَارِجِ أَنَّهُ كَافِرٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى 296 : [وَمَنْ كَفَرَ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ] (102) . وَالرَّابِعُ لِلْأَزْوَاقِ (103) قَالُوا : هُوَ مُشْرِكٌ 297 .
وَالْخَامِسُ لِلرِّيْذِيَّةِ (104) قَالُوا هُوَ كَافِرٌ بِالنِّعْمَةِ . وَالسَّادِسُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْبَحْرِيِّ أَنَّهُ مُنَافِقٌ . وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ فَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ : أَحَدُهَا : قَوْلُ السُّرَجِسْتِيَّةِ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ . وَقَانِيهَا : قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِجِ أَنَّهُ يُقْطَعُ بِعِقَابِهِ (105) .

291- ساقط من م ، و . 292- و : التفضيل . 293- أ : كثيرة .

294- ساقط من م ، و . 295- م ، و : و . 296- أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى . 297- م ، و : مشترك .

(101)- انظر قولهم هذا في الطرق بين الطرق / البغدادي ص 115 . (102)- المائدة 46 .
(103)- طائفة من الخوارج ، اتباع نافع بن الأزرق وت 65 هـ / 685 م قتل في وقعة دولاب أيام خلافة عبد الله بن الزبير ، انظر المنجد في اللغة والأعلام ص 569 ، الملل والنمل / الشهرستاني - تحقيق عبد الوكيل - مؤسسة الحلبي - ج 1 ص 118 .

وقد أكثرتهم الأمة ببعد منها : أن دار محالفيهم دار كفر ، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء ، وانكارهم الرجم ، وعدم قاضهم الحر على قاذف الرجل المحصن وقطعهم يد السارق في القليل والكثير ... وقد قالوا في اصحاب الذنوب أنهم مشتركون ، انظر الفرق بين الشرق / البغدادي تحقيق محمد سمي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية ص 84 ، 85 ، 91 .

(104)- طائفة من الشيعة تشول بإمامة زيد بن علي بن أبي طالب في أيام خروجه ، وكان ذلك في زمن هشام بن عبد الملك (أبو الوليد ، الخليفة الأموي توفي سنة 125 هـ) انظر الفرق بين الشرق ص 22 ، المنجد ص 282 .

(105)- انظر الملل والنمل / شهرستاني / تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 45 .

وَوَثَّيْتُهَا : قَوْلُ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ لَا بِالْعَصْرِ وَلَا بِالْعِقَابِ ، بَلْ 298 هُوَ فِي الشَّيْئَةِ
وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ . أَمَّا بَعْدَ 299 تَقْرِيرِ الْمَذَاهِبِ فَالدَّلِيلُ عَلَى بَطْلَانِ مَذْهَبِ
الْمُرْجئةِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الذُّنُوبَ الصَّادِرَةَ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ مُحَرَّمَةٌ بِالْإِجْمَاعِ مِنَ الْمُرْجئةِ
وغيرِهِمْ وَمَا عَدَا شَأْنَهُ 300 فَلَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّوَاعُدِ عَلَيْهِ وَاسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ بِهِ .
وَوَثَّيْتُهَا 301 : أَنَّهُ مُلَامٌ مَذْمُومٌ عَلَى التَّعَصُّبِ بِالْإِجْمَاعِ وَاللُّومِ مِنَ الْعُقُوبَةِ إِذْ
لَا مَقْنَى لِلْعُقُوبَةِ إِلَّا مَا يَنْضَرَّرُ بِهِ الْإِنْسَانُ 302 ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ اللُّومَ وَالذَّمَّ 303
مِمَّا يَنْضَرَّرُ بِهِ كُلُّ عَاقِلٍ فَكَانَ عُقُوبَةً .

قَالُوا مَا ذَكَرْتُمُوهُ وَإِنْ كَلَّ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْعُقُوبَةِ غَيْرَ أَنَّهُ مُعَارَضٌ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ
بِمَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ .

أَحَدُهُمَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : [كَلِمَاتُ اللَّهِ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا] (106) آيَةٌ .
فَدَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مُكَذِّبٌ بِأَنْبِيََاءِ اللَّهِ تَعَالَى 304 ؛ وَالسُّومُنُ غَيْرُ
مُكَذِّبٍ فَلَا يَدْخُلُ النَّارَ .

وَوَثَّيْتُهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى 304 : [إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ
وَتَوَلَّى] (107) . وَالسُّومُنُ غَيْرُ مُكَذِّبٍ فَلَا يَكُونُ مُعَذَّبًا .

وَوَثَّيْتُهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى 304 : [قُلْ يَلِيبَايَ 305 الَّذِينَ أَشْرَفُوا] (306) عَلَى
أَنْفُسِهِمْ 306 [(108) آيَةٌ . حَصَّ مِنْهَا الْكَافِرُ وَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى الْعُمُومِ .

وَوَثَّيْتُهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى 304 : [وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ] (109)
وَهُوَ يَعْمُ 307 كُلَّ ظَالِمٍ سِوَاءِ تَابَ أَوْ لَمْ يَتُبْ . حَصَّ مِنْهَا 308 الْكَافِرُ وَبَقِيَتْ
عَامَّةٌ فِيمَا عَدَاهُ .

298-أ : وهو . 299-ساقط من م ، و .

300-م ، و : شئنه . 301-أ : و : وثائيهما .

302-ب : الانسان . 303-و : والدم .

304-أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى . 305-م ، و : يعباني .

(306، 306)-زيادة من : و . 307-ج : فهم يعلم ، و : يعلم .

308-ساقط من : م ، و .

(106)-الملك 8 . (107)-طه 47 .

(108)-الزمر 50 . (109)-الرعد 7 .

وَحَاشَئُهَا : أَنَّ الْإِيمَانَ أَقْوَى مِنَ الْكُفْرِ فَلَمَّا لَمْ يَنْفَعْ مَعَ الْكُفْرِ شَيْءٌ مِنَ الطَّاعَاتِ وَجَبَ 308 أَنْ لَا يَضُرَّ مَعَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ مِنَ الْمَعَاصِي .

وَمِنَ السُّنَنِ مَا رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ 309 أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَإِنْ زَنَى 310 وَإِنْ سَرَقَ) (110) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا 311 إِلَّا مُرَمًى .

وَالْجَوَابُ : هُوَ أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ إِنَّمَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ أَنَّ لَوْ ثَبَتَ الصُّومُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النُّسُوصِ الْمَذْكُورَةِ وَهُوَ غَيْرُ مُسَلِّمٍ . وَيَتَقَدَّرُ التَّسْلِيمُ يَجِبُ اعْتِقَادُ الْخُصُوصِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا جَمْعًا (1/127) بَيْنَ الْأَدْلَةِ .

وَأَيْضًا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْأَدْلَةِ تَعَارَضَ أَدْلَةٌ أُخْرَى مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ فَيَسْلَمُ الدَّلِيلُ .
أَمَّا الْكِتَابُ 312 فَآيَاتٌ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : [إِنَّهُ مِنْ نَيَّاتِ رَبِّهِ مُجْبِرٌ مَا قِيَانٌ لَهُ جَهَنَّمَ] (111) .

وقوله تعالى 313 : [فَأَمَّا مَنْ ظَلَمَ وَاتَّخَذَ الْحَيَاةَ 314 الدُّنْيَا قِيَانًا الْجَحِيمِ]
الْمَأْمُورُ] (112) .

وَالْآيَاتُ فِي هَذَا النَّوْعِ كَثِيرَةٌ .

وَأَمَّا السُّنَةُ فَمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ غَضَبَ شَيْئًا مِنْ أَرْضِ طَوْقِهِ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ) (113) . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ .
وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى بَطْلَانِ مَذْهَبِ الْفَائِلِينَ بِنَفُوذِ الْوَعِيدِ وَهُمْ الْمُقْتِرِلَةُ (114) خَالِصُ الْقَوْلِ وَالْمَنْقُولُ .

309- أ ، ب ؛ عليه السلام . 310- أ ، ب ؛ ج ؛ زنا

311- ماقط من م ، و . 312- ماقط من و .

313- زيادة من ب ، ج ، 314- ب ، ج ، م ؛ الحيوة .

(110) - أخرجه البخاري في صحيحه / دار الفكر ج 8 م 4 ص 196 ، ك ؛ التوحيد ب ؛

كلام الرب مع جبريل . (111) - طه 73 . (112) - النازعات 37 ، 38 .

(113) - رواه البخاري في صحيحه / دار الفكر ج 4 م 2 ص 74 ، ك ؛ بدء الخلق ، ب ؛ ما جاء في سبع أرضي ،

مسلم في صحيحه / إدارة البحوث العلمية السعودية م 3 ص 1230 ، ك ؛ المسافة ،

ب ؛ تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها . و ؛ 138 ، 139 .

(114) - انظر الابانة عن اصول الديانة / الأشعري - تحقيق : د ، فوقية حسين ص 17 من نص الكتاب ،

أَهَا السَّعْطُولُ : فَهَوَ أَنْ تَلُولَ : الْعَلَوُ وَالصَّفْحُ عَنْ مَسْتَحِقِّ الْعُقُوبَةِ مَحْمُودٌ عِنْدَ الْعُقُلَاءِ 315 ، وَمَعْدُودٌ فِي الْمَكَارِمِ وَالْمَعَالِي وَصِفَاتِ الْكَمَالِ وَالْمَدْحِ وَلِذَلِكَ نَدَّتِ الشَّرْعُ إِلَيْهِ . قَالَ تَعَالَى 316 : [وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا قَبْلَ اللَّهِ غَفُورٌ رَحِيمٌ] (115) .

وَمَا هَذَا شَأْنُهُ فَكَيْفَ يَكُونُ مُسْتَعِينًا .

(317 وَأَهَا السَّعْطُولُ قَالِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، وَالْإِجْمَاعُ .

أَهَا الْكِتَابُ 317) فَأَيَّاتُ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى 316 : [وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ] (116) وَقَوْلُهُ : [أَوْ يُبَيِّنْ لَهُنَّ يَمَّا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ] (117) .

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ مِنْ أَسْمَائِهِ الْعَفْوُ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ .

فَهَذَا كُلُّهُ يُدْخِلُ عَلَى الْعَفْوِ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِسْقَاطِ الْعِقَابِ وَمِنْهَا الْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى 316 غَافِرًا وَغَفُورًا وَغَفَّارًا .

وَأَهَا السُّنَّةُ فَمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ (شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَايِرِ مِنْ أُمَّتِي) (116) وَعَنْهُ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى 318 : (وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لَا أُخْرِجَنَّ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (119) .

وَأَهَا الْإِجْمَاعُ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي ثُبُوتِ الشَّفَاعَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الذُّنُوبِ وَإِذَا بَطَلَ قَوْلُ الْمَرْجِيَّةِ وَقَوْلُ الْمُعْتَرِضَةِ تَعَيَّنَ الثَّالِثُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ .

وَاسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِنُفُوذِ الْوَعِيدِ الْمُنْكَرُونَ لِلْعَفْوِ بِأَنَّ 319 قَالُوا مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ الدَّلِيلِ عَلَى الْعَفْوِ وَالْغُفْرَانِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى أَصْحَابِ الْكِبَايِرِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ مُقَارَضٍ

315-أ ، و : العقلاء ، 316-أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى ، (317 ، 317)- ماقط من ج ،

318-أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى ، 319-م ، و : أن ،

(115)-التغابن 14 ، (116)-الشورى 23 ، (117)-الشورى 31 ،

(118)-مسند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر م 3 ص 213 ، صحيح الترميذي / مطبعة الصاري ج 9 ص

266 ك : القياس ، ب : ما جاء في الشفاعة ، سنن بن ماجة / دار أحياء التراث العربي ج 2 ص 144 ، ك :

الزهد ، ب : ذكر الشفاعة ،

(119)-صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ج 1 ص 184 ، ك : الايمان ، ب : أدنى أهل الجنة

منزلة ر : 2326 ،

بِمَا يَدُلُّ عَلَى النَّفِيضِ وَذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .
 أَمَّا الْكِتَابُ 320 فَأَيَّاتٌ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى 318 : [وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا
 فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا] (120) . وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ جَزَاءَهُ 321 ذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَهْتَمَّ
 إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : [مَنْ 322 يَعْمَلْ سُوءًا يُجْرَ بِهِ] (121) .
 وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : [وَمَنْ يَعْصِ 323 اللَّهَ وَرَسُولَهُ 324 وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ 324
 نُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا] (122) .
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى : [وَمَنْ يَعْصِ 323 اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا
 أَبَدًا 324] (123) .
 وَهِيَ مَا حَكَاهُ 326 اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قَوْلِ الْمَرْجِيئةِ : [وَقَالُوا (128 / 1) لَنْ
 تَمْسَسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً] (124) . ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَذَّبَهُمْ بِقَوْلِهِ [قُلْ أَتَّخَذْتُمْ
 عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَكُمْ] (124) .
 ثُمَّ ذَكَرَ التَّذَمُّبَ الصَّحِيحَ فَقَالَ 327 : [بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ
 خَطِيئَتُهُ فَإِنَّهُ كُفِّرَ عَنْهَا وَلَكِنَّهُ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ] (125) .
 وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (بَيْنَ الْعَبْدِ وَ 328 بَيْنَ الشُّرْكِ أَوْ 329 الْكُفْرِ
 تَرْكُ الصَّلَاةِ) (126) . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (330 وَلَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي
 وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) (127) .

321- أ : جزاؤه .

320- ساقط من و .

323- م ، و : يعصى .

322- ح : (3) و .

325- ج : خلدا .

(324) 324- ساقط من م ، و .

327- و : فقل .

326- أ : حكى .

329- أ : و .

328- ب : أو .

330- زيادة من ب ، م ، و .

(120)- النساء 92 . (121)- النساء 122 .

(122)- النساء 14 . (123)- الجن 23 .

(124)- البقرة 79 . (125)- البقرة 80 .

(126)- صحيح مسلم إدارة البحوث العلمية السعودية ج 1 ص 68 ، ك : الإيمان ، ب : بيان الطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة ، و : 134 .

(127)- صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ج 1 ص 76 ، ك : الإيمان ، ب : بيان نقصان الإيمان ؛ 100 ، صحيح الترمذي / مطبعة الصاوي ج 10 ص 91 ، ك : الإيمان ، ب : ما جاء لا يزني الزاني وهو سوس .

وَالْجَوَابُ : أَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمَعَارِضِ بِآيَاتِ الْوَعِيدِ 331 لِآيَاتِ الْوَعْدِ فَقَدْ أَجَابَ آيَسُنَا عَنْهُ مِنْ وَجْهِ :

الْأَوَّلُ : لَأَنْسَلِمَ أَنَّ صِفَةَ 332 مِنْ فِيمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنَ الْآيَاتِ لِلْعُسُومِ . وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ صِفَةَ 332 مَنْ جَاءَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَارَةً لِلْعُسُومِ وَتَارَةً لِلْغُصُوصِ وَالسَّجَارِ وَالْإَشْتِرَاكِ خِلَافَ الْأَصْلِ فَتَجَعَلَ حَتِيقَةً فِي التَّخِيرِ الشُّتْرِكِ دَعَا لِلتَّخْذِيرِ وَإِذَا 333 كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ .

تَسَلَّمَا أَنَّهَا لِلْعُسُومِ وَتَكُنَّ 334 إِفَادَتَهَا لِلْعُسُومِ قَطْعًا أَوْ ظَاهِرًا ، الْأَوَّلُ مَسْنُوعٌ وَالنَّاسِي مَسْلُومٌ . تَسَلَّمَا أَنَّهَا تَفِيدُ الْعُسُومَ إِفَادَةً قَطْعِيَّةً لَكِنْ 335 لَا يَصِحُّ الْأَسْتِدْلَالُ بِهَا إِلَّا إِلَّا يُوْجَدُ شَيْءٌ 331 مِنَ الْمَخْصَصَاتِ فَلَمْ فَلْتُمْ : إِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَخْصَصٌ وَعَدَمُ الْوُجُودِ لَا يَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الرُّجُوبِ 337 . تَسَلَّمَا أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَخْصَصٌ وَلَكِنْ 334 عُمُومَاتِ الْوَعْدِ (338 رَاجِعَةً عَلَى عُمُومَاتِ الْوَعِيدِ وَبَيَانُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ .

أَحَدُهَا أَنَّ عُمُومَاتِ 339) الْوَعْدِ 338 أَكْثَرُ وَالْأَكْثَرُ أَرْجَحُ .

وَالثَّانِي أَنَّ آيَاتِ 340 الْوَعْدِ خَاصَّةٌ بِمَحَلِّ النِّزَاحِ وَآيَاتِ الْوَعِيدِ مَنَائِلَةٌ لِمَحَلِّ النِّزَاحِ يَعْصُمُهَا وَالْخَاصُّ مَقْدَمٌ عَلَى الْعَامِّ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ آيَاتِ الْوَعْدِ دَالَّةٌ عَلَى الرَّحْمَةِ وَآيَاتِ 340 الْوَعِيدِ دَالَّةٌ عَلَى الْعُصْبِ وَالرَّحْمَةِ أَرْجَحُ إِذْ هِيَ أَسْبَقُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَاكِيًا عَنْ رَبِّهِ : (رَحِمَنِي سَبَقَتْ غَضَبِي) (128) . وَقَدْ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعَاذٍ (129) : / إِلَهِي 341 إِذَا

332- م ، و : صفة .

334- ب ، م : لأن .

336- م ، و : بالمخصصات .

(338 ، 338) - ساقط من ج .

340- أ : غاية .

331- ساقط من م ، و .

333- و : وإذا .

335- زيادة من ب ، ج ، م ، و .

337- ب ، ج ، م ، و : الوجود .

339- و : عهومات .

341- أ : إلهي ، م ، و : إلهي .

(128) - مسند أحمد بن حنبل / دار صادر للطباعة والنشر م 2 ص 397 .

(129) - يحيى ابن معاذ ، أبو زكرياء الرازي الواعظ ... روى عنه الغرباء من أهل الري ، وهيمذان ، وخرسان أحاديث مسندة قليلة ، وكان قد انتقل عن الري وسكن نيسابور إلى أن مات بها . توفي سنة 258 هـ .

اسطر : تاريخ بغداد ج 14 ص 208 .

طبقات الصوفية / لأبي عبد الرحمن السلمى (ت 412 هـ) تحقيق : نور الدين من 107 دار الكتاب

العربي - مصر ، الأعلام / الزركلي م 8 ص 172 .

كَانَ تَوْحِيدُ تَسَاوِيهِ يَهْدِمُ كُفْرَ تَتَبُعِينَ سَنَةً فَتَوْحِيدُ تَتَبُعِينَ سَنَةً كَيْفَ لَا يَهْدِمُ مُعْصِيَةَ سَاعِيَةٍ . إلهي 342 لَمَّا كَانَ الْكُفْرُ لَا يَنْفَعُ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الطَّاعَاتِ كَانَ مُنْتَقِصَ الْقَدْلِ أَنْ الْإِيمَانَ لَا يَضُرُّ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّقَاصِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا أَقْلَ مِنْ رَجَاءِ الْعَقْرِ / (130) .

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَسْتَدِلُّونَ بِهَا فِي هَذَا الْقَصْرِ قَالَجَوَابَ عَنْهَا مِنْ وَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : التَّأْوِيلُ ، وَالثَّانِي : الْمَعَارَضَةُ .

فَأَمَّا التَّأْوِيلُ فَيَبَيَّنُ يَقَالُ : قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (يَبَيِّنُ الْعَبْدُ وَبَيِّنَ الشَّرِكُ أَوْ الْكُفْرُ تَرَكَ الصَّلَاةَ) (131) حَرَجَ مَخْرَجَ التَّغْلِيظِ . أَوْ يَحْتَمِلُ عَلَى مَنْ تَرَكَهَا جَعْدًا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (لَا يَزِينِي الرَّائِي 343 حِينَ يَزِينِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) (132) . فَذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ (129/أ) عُمَرَ (133) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ 344 إِنْكَارُهُ وَتَغْلِيظُ الرِّوَاةِ فِيهِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا قَالَ (لَا يَزِينِي مُؤْمِنٌ) وَلَا يَسْرِقُ مُؤْمِنٌ) . وَعَلَى تَسْلِيمِ صِحَّتِهِ فَيَحْتَمِلُ وَجُوهًا مِنَ التَّأْوِيلِ .

أَحَدُهَا 344 : لَا يَزِينِي حِينَ يَزِينِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ أَيَّ كَامِلِ الْإِيمَانِ .

وَالثَّانِي : يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَحِلٌّ لِذَلِكَ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ مَعْنَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ أَيَّ آمِنٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ . وَهَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ تَدْفَعُ قَوْلَ الْخَوَارِجِ إِنَّهُ كَافِرٌ ، وَقَوْلَ الْمُعْتَرِلَةِ (134) إِنَّ الْبَاسِقَ لَا يُسَمَّى مُؤْمِنًا .

342- (ز ، م ؛ إلهي ، و ؛ إلهي . 343- زيادة من ب ، ج ، م ، و .

344- ساقط من م ، و .

(130)- لم اعثر على هذا القول في بعض من مظامعه .

(131)- انظر : الهامش (126) السابق .

(132)- صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ج 1 ص 76 . ك ؛ الإيمان ب ؛ نقصان إيمان ر ؛

100 ، صحيح الترمذي / مطبعة الصاوي ج 10 ك ؛ الإيمان ب ؛ ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن

(133)- عمر بن الخطاب (ت 23 هـ / 644 م) أمير المؤمنين كناه صلى الله عليه وسلم (بأبي حفص) ،

وسماه (بالناروق) ، أسلم في ذي الحجة ست من البعثة ، توفي شهيدا بيد (أبي لؤلؤة عبد المنيرة بن

شعبة) برمدة خلافته عشر سنين وستة أشهر ؛ انظر : الشافعي ج 1 ص 113 هـ 4 ، السنجد في اللغة

والاعلام قسم الاعلام من 379 ، خصائص العشرة الكرام البررة رضي الله عنهم / الزمخشري - تحقيق . د .

بهيجة باقر الحسني من 51 المؤسسة العامة للصحافة والطباعة - دار الجمهورية - بغداد 1388 هـ /

1968 م .

(134)- قارن ذلك بما في الشرق بين الشرق / السخاوي ص 115 .

وَأَمَّا التَّعَارُفُ فَبِأَحَادِيثٍ أَخَذَهَا مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : (خَمْسَ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُصَيِّحْ فِيهِنَّ شَيْئًا اسْتَحْقَاقًا يَحْقِقُهُنَّ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ وَمَنْ لَمْ يَأْتِ 345 بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ) (135) . فَحُكِّمَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّيْئَةِ .

وَمِنْهَا حَدِيثُ عِبَادَةِ ابْنِ الصَّامِتِ (136) قَالَ : أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ 346 لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا نَسْرِقَ ، وَلَا نَزْنِي ، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا وَلَا نَعْتَبَ بَعْضَنَا بَعْضًا ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ . وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا فَاقِيمَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ . وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ) (137) . فَجَعَلَهُ أَيْضًا فِي الشَّيْئَةِ .

وَمِنْهَا مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ (أَنَّنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَارِنِي 347 أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ 348 بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، قُلْتُ : وَإِنْ رَأَى 349 وَإِنْ سَرَقَ قَالَ وَإِنْ رَأَى 349 وَإِنْ سَرَقَ ثَلَاثًا) (138) . وَمِنْهَا مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ) (139) .

وَالْأَحَادِيثُ (350 فِي هَذَا) كَثِيرَةٌ فَلْنُنْصِفْ عَنْكَ الْخُطَابَ عَنِ الْإِطْنَانِ وَاللَّهِ الْمَوْفِيُّ لِلْهَوَايِ .

345- م ، و ، يأتي . 346- في كل النسخ : إلا ، التصحيح من صحيح مسلم ج 3 ص 1333 .

347- ا ، فسألني . 348- م ، و ، لا يشارك .

349- ب ، ج ، وإن زنا ، (350 ، 350)- زيادة من ب ، ج ، م ، و ،

(135)- مسند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر م 5 ص 315 ، 319 .

(136)- (38 ق ، 34 هـ / 586 - 654 م) عبادة ابن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي أحد الثمانية الأوائل الذين أسلموا من أهل يثرب حين عرض عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الإسلام خارج مكة ... انظر : الطبقات / ابن سعد ج 1 ص 218 ، يكنى بابي الوليد من الموصوفين بالخوارج من الصابية ، شهد العقبة ، وبحرا وسائر المشاهد ثم حضر فتح مصر ، وهو أول من ولى انتضاء فلسطين ... روى 181 حديثا اتفق البخاري ومسلم على ستة منها ... انظر : الأعلام / الزركلي ج 3 ص 258 .

(137)- صحيح مسلم ج 3 ص 1333 ، ك : الحدود ، ب : الحدود فزارات لأهلها ، ر : 43 .

(138)- (صحيح البخاري ، دار الفكر ، ج 8 م 4 ص 196 ك : التوحيد ، ب : كاتم الرب مع جبريل ،

(139)- الترمذي / مطبعة الصاوي ج 10 ص 105 ، ك : الايمان ، ب : فاجاء فيسوت وهو يشهد أن لا إله إلا الله .

ثُمَّ قَالَ : « وَأَنَّ الْإِيمَانَ عِبَارَةٌ عَنْ تَصْدِيقِ الرَّسْلِ فِي كُلِّ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِئِهِمْ يَدُ عَلَى الْأَصَحِّ » .

أَقُولُ : لَمَّا قَرَعَ السُّنَنُفَ 2 مِنْ ذِكْرِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ الشُّتْلِ عَلَى مَا يَجُوزُ فِي أَفْعَالِ اللّٰهِ تَعَالَى 3 ، شَرَعَ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ كَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ وَبَيَضَ أَحْكَاسَهُمَا . فَقَالَ « وَأَنَّ الْإِيمَانَ » إِلَى آخِرِهِ 4 .

يَعْنِي أَنَّ مَا تَجِبُ اعْتِقَادُهُ كَوْنُ الْإِيمَانِ عِبَارَةٌ عَمَّا 5 ذَكَرَ .

وَمَعْنَى التَّصْدِيقِ هُوَ قَوْلُ فِي النَّفْسِ يَتَضَمَّنُ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ الْمُعْتَقَدِ . وَلَا يَزَاعُ بَيْنَ السُّتَكَلْسِيِّينَ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ فِي أَصْلِ اللَّفْظِ عِبَارَةٌ عَنِ التَّصْدِيقِ (1) لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ : « فَلَنْ يُؤْمِنَ بِكَذَا أَيْ يَصَدِّقَ بِهِ . فَإِذَا قِيلَ فَلَنْ يُؤْمِنَ بِالْحَسَنِ وَالنَّسْرِ كَمْ يَفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ مُصَدِّقٌ بِذَلِكَ وَمُعْتَرِفٌ بِهِ . وَنُقِلَ عَنِ الْحَلِيمِيِّ (2) أَنَّهُ قَالَ : الْإِيمَانُ (1/130) مُسْتَقٌّ مِنَ الْأَمْنِ الَّذِي هُوَ خِدُّ الْخَوْفِ .

وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَذَهَبَ الْأَشْعَرِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا 6 ذَكَرَهُ 7 السُّنَنُفُ : وَهُوَ تَصْدِيقُ الرَّسْلِ فِي كُلِّ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِئِهِمْ بِهِ .

فَقَوْلُهُ : « تَصْدِيقٌ » جِنْسٌ ، وَتَقْيِيدُهُ : بِالرَّسْلِ مُخْرَجٌ لِتَصْدِيقِ غَيْرِهِمْ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بِالْإِيمَانِ فِي الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ ، وَإِنْ 9 سَمِيَ بِذَلِكَ فِي الْعُرْفِ اللَّغَوِيِّ .

وَالْمُصَدَّرُ عَمَّا مُصَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ ، فَإِنْ قُدِّرَ بِأَنَّ وَفَعَلَ الشَّاعِلُ فَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ . وَإِنْ قُدِّرَ بِأَنَّ وَفَعَلَ الْمَفْعُولِ ، فَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ .

وَتَهْلُهُ قَائِدَةٌ ذَلِكَ فِي التَّابِ 10 ، فَلَوْ قُلْتُ : عَجِبْتُ مِنْ أَكْلِ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ فَلَكَ أَنْ تَقُولَ الطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبَانَ بِالنَّصَبِ وَالرَّفْعِ .

فَالنَّصَبُ عَلَى الْمَحَلِّ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ 11 أَكَلَ الْخُبْزِ وَاللَّحْمَ ، وَالْبَرُّ عَلَى اللَّفْظِ . وَيَسْتَنْبِغُ التَّوْجُّهُ الثَّانِي عِنْدَ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ .

2- م ، و : المؤلف .

4- أ ، ب ، ج ، م ، و : أخره .

6- ج ، م ، و : عن ما .

8- م ، و : وتقيد بالرسول .

10- و : بالتابع .

1- زيادة من ج ، م ، و .

3- أ ، ب ، م ، و : نعلي .

5- ج ، م ، و : عن ما .

7- ب : ذكر السنف .

9- أ : وانما .

11- 1 : أن وكل .

وَفِي الْحَبْرِ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِ الْأَقْبَرِ وَذِي 12 الْحَلْفَتَيْنِ (4) (5) .

وَقَوْلُهُ : ((فِي كُلِّ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ 13 مَعِيهِمْ بِهِ)) .

يُرِيدُ مَا عَلِمَ مِنَ الذَّنْبِ ضَرُورَةَ كَوُجُوبِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، وَوُجُوبِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَوُجُوبِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأحكامِ الشَّاهِرَةِ مِنْ دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَبْرِ الْمَتَوَاتِرِ .

وَتَقْيِيدُ الرَّسْمِ بِهِ مُخْرِجٌ لِمَا لَا يَكُونُ بِهَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ كَالَّذِي تَبَتَّ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ ، أَوْ بِالْإِجْتِهَادِ ؛ ثُمَّ إِدْخَالُ لَفْظِهِ (كُلُّ) فِي هَذَا الرَّسْمِ وَإِنْ كَانَتْ عَيْرٌ 14 صَالِحَةً فِي تَضْرِيفِ الْمَاعِيَةِ فَهِيَ هُنَا لِتَأْكِيدِ الْعُمُومِ إِذْ هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ لَفْظِهِ (مَا) فَمَنْ 15 أَنْكَرَ فَرْدًا وَاحِدًا مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْعَالَمِ 16 سَلِبَ عَنْهُ وَصْفُ الْإِيمَانِ . وَلَا يَجُوزُ تَخْصِيسُ هَذَا الْعُمُومِ لِامْتِنَاعِ تَخْصِيسِ هَذَا الْعَامِّ الْمَوْكُودِ .

فَإِنْ قُلْتَ : قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي أَصْرِهِ 17 : / وَفِي إِنْكَارِ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ 18 تَالِشَهَا الْمَحْتَارُ أَنَّ نَحْوَ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ يَكْفُرُ / (6) . يَخَالِفُ مَا ذَكَرْتَ لِاقْتِضَائِهِ وَجُودَ قَوْلٍ يَتَعَدَّى تَكْثِيرًا عَنْ أَنْكَرِ الْعِبَادَاتِ وَهِيَ مَعْلُومَةٌ مِنَ الذَّنْبِ صَرُورَةً .

قُلْتَ : كَلَامُهُ مُعْتَرِضٌ لِاقْتِصَائِهِ مَا ذَكَرْتَ ، وَقَدْ نَقَلَ فِي فُرُوعِهِ الْإِتِّفَاقَ ، وَنَقَلَ

12- ب ، ج ، م ، و ؛ ذو .

13- ساقط من م ، و .

14- ساقط من ب ، ج ، م ، و .

15- أ ؛ كمن .

16- ب ؛ العالم .

17- م ، و ؛ أصليه .

18- م ، و ؛ أصليه .

(4)- الطفيلتين - مثنى الطفيلة ج ؛ طلى ؛ ضرب من الحيات الخبيثة ... انظر ؛ المنجد في اللغة والاعلام ص 468 .

(5)- أخرجه البخاري في صحيحه / دار الفكر ج 4 م 2 ص 98 - ك ؛ بدء الخلق ، ب ؛ خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف البغال ، مسلم في صحيحه / طبعة إدارة البحوث العلمية السعودية . ج 4 ص 1752 ، ك ؛ السلام ، ب ؛ قتل الحيات وغيرها ، ر ؛ 127 ، 128 ، 129 ، مالك في الموطأ ص 692 ، ر ؛ 1784 ، أحمد في مسنده / دار صادر للطباعة والنشر م 1 ص 121 ، الترمذي في صحيحه / المطبعة البصرية بالأزهر ج 6 ص 276 ، ب ؛ ما جاء في قتل الحيات ، ر ؛ 1 .

(6)- قارن ذلك بما ورد في منتهى الوصول ولأمل في علمي الأصول والجدل / ابن الصائب ص 64 ، مار الكتب العلمية / بيروت ط (1) .

غَيْرُهُ لِاجْتِمَاعٍ عَلَى كُفْرِ جَاحِدٍ وَجُوبِ الصَّلَاةِ. وَكَذَلِكَ 19 ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ
الْمَازَرِيِّ (7) فِي كِتَابِ الْأَفْضِيَّةِ مِنْ شَرْحِ التَّلْفِينِ يَوَافِقُ مَا نَقَلَ الْمُصَنِّفُ
وَلَفْظُهُ: / أَمَّا الْعُلُومُ الِشَّهِيَّةُ فَإِنَّ الْقَطْعَ مِنْهَا كَالْأَرْكَانِ الَّتِي بُنِيَ 20 عَلَيْهَا
الْإِسْلَامُ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَصَوْمِ رَمَضَانَ فَالْمُخَالَفَةُ كَاذِبَةٌ إِنْ كَذَّبَ فِيهَا مَنْ
خَالَفَ بِهَا عَنِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْكَارٌ 21 لِنُبُوءَتِهِ 22 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمُخَالَفَةُ
كَافِرَةٌ وَإِنْ هَدَّقَ مَنْ جَاءَ بِهَا فُكِنَتْهُ 23 نَارُ ع فِي وَجُوبِهَا فَهَذَا أَكْثَرُ 24 الْعُلُومِ
الضَّرُورِيَّةِ 25، (1/131) وَبَاهَتَ فِي ذَلِكَ وَهُوَ أَتَمُّ كَالْحَالِ فِي مَا يَبْعِي الزَّكَاةَ
فِي صَلَافَةِ الصَّدِيقِ، وَتَأْوِيلُ مَنْ تَأَوَّلَ مِنْهُمْ 26 أَنَّ وَجُوبَهَا سَقَطَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
27: [خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً 28] (8). فَلَمْ يَأْمُرْ غَيْرُهُ بِالْأَخْذِ. وَمَا سِوَاهُ مِنَ
الْيَسْرِ الْكُفْرِ وَالْإِثْمِ سَاقِطَانِ فِيهِ. هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَنِ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ
(9) /

وَقَوْلُهُ: « عَلَى الْأَمْعِ » إِيضًا إِلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ: هُوَ التَّصَدِيقُ
بِالْقَلْبِ وَالْإِشْرَاقُ بِاللِّسَانِ وَالْقَمَلُ بِالْأَرْكَانِ .

وَنَقَلَهُ الْإِمَامُ فَخْرُ الْكَلْبِيِّ عَنِ السَّلَفِ (10) وَرَدَّهُ، وَرَدَّ مَذْهَبَ الْمُعْتَرِكِ (29) بِمَا
حَاصِلُهُ أَنَّ يُقَالُ: / لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الطَّاعَاتُ نَفْسَ مُسَمًّى الْإِيمَانِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
الْمُعْتَرِكُ (29) أَوْ جُزْءًا مِنْ مُسَمًّى الْإِيمَانِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّلَفُ لَكَانَ تَقْيِيدُ

20- أ: يبنى - م: و: بينا .

22- ب: ج: (3) عليه السلام . م: و: (3) مصدر .

24- ساقط من ج: م: و: .

26- أ: منه .

28- زيادة من ج: م: و: .

19- ب: و: ولاكن .

21- ب: إنكاره . م: و: لانكاره .

23- ب: ج: و: لاخذه .

25- م: و: الضرورة .

27- أ: ب: ج: م: و: تعالى .

(29، 29)- ساقط من ج: .

(7)- هو: مسدد بن علي بن علي بن عمر التميمي المازري، يكنى أبا عبد الله ويعرف بالإمام أسلم بن
مازير مدينة في جزيرة صقلية له: شرح البرهان للجويني، وشرح التلفين ...، توفي عام 536 هـ وعمره
ثلاث وخمسون سنة .

انظر: لسع الأدلة بتحقيق سويقية حسين ص 59 هـ (1)، وأب خلكان، وفيات الأعيان / القاهرة ج 2 ص 287
(1)، الشماخ ج 2 ص 379 هـ (1) .

(8)- النوبة 104 .

(9)-

(10)- انظر الورقة (248 / 1) شرح المعالم .

الْإِيمَانِ بِالطَّاعَةِ تَكَرَّرًا 30 ، وَيَالْتَمِصِيهِ تَقْضًا ، وَالسَّالِي بَاطِلٌ قَالَمَقْدَمٌ مِثْلُهُ .
أَمَّا السَّرْمِلِيَّةُ فَطَاهِرَةٌ 31 ، وَأَمَّا انْتِقَاءُ السَّالِي 32 فَلَانَّهُ لَوْ كَانَ تَكْرِيرًا أَوْ تَقْحًا
لَمَا قَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالطَّاعَةِ وَالْمَعِيَّةِ لِكُنْه 33 قَدْ قَيَّدَهُ بِهِمَا .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَحَيْثُ قَالَ تَعَالَى : [الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ] (11) .
وَأَمَّا السَّانِي : فَحَيْثُ قَالَ : [الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ] (12) .
قَالَ السَّرِيرِيُّ (13) فِي شَرْحِ الْمَصْبَاحِ (14) : / فِي هَذَا الْأَخِيرِ نَظَرٌ لِأَنَّ عَدَمَ
إِرْتِكَابِ الْمُفْرَمَاتِ لَيْسَ تَقْضًا لِلْإِيمَانِ حَيْثُ يُدْخِلُ / .

قُلْتُ : الْإِسْتِدْلَالُ بِالآيَةِ 34 إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْمَفْهُومِ حَيْثُ اقْتَضَتْ بِدَلِيلِ
الْخِلَافِ صِحَّةَ الْإِيمَانِ مَعَ مُلَابَسَةِ الظُّلْمِ فَلَا تَرُدُّ النَّظَرَ . نَعَمْ يَأْتِي النَّظَرُ مِنْ
وَجْهِ آخَرَ . وَذَلِكَ لَمَّا تَرَلَّتْ آيَةُ عَلَى مَا فِي الصَّحِيحِ شَيْ 35 ذَلِكَ عَلَى الصَّحَابَةِ
وَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ ؟ ! فَقَالَ : (إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ
اللَّهُ 36 تَعَالَى : [إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ] (15)) (16) .

تَنْبِيهِ : إِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِيمَانَ الْحَقِيقِيَّ إِنَّمَا هُوَ التَّصَدِيقُ فَقَدْ يُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى
37 السُّطْنِ بِاللَّسَانِ ، وَالْعَمَلِ بِالْأَرْكَانِ ، وَذَلِكَ إِمَّا مِنْ بَابِ : إِطْلَاقِ اسْمِ الشَّرْطِ
عَلَى التَّشْرُوطِ ، لِأَنَّ التَّصَدِيقَ شَرْطُ 38 فِي النُّطْقِ وَالْعَمَلِ ، وَإِمَّا مِنْ بَابِ
إِطْلَاقِ اسْمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ ، لِأَنَّ التَّصَدِيقَ : سَبَبٌ فِي النُّطْقِ وَالْعَمَلِ . فَإِذَا
عُرِفَتْ هَذَا : تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمُخَالَفِ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْإِيمَانِ عَلَى
الْأَعْمَالِ وَبَرَعْدِ أَنَّ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ مَتَّعٍ وَلَا لَزَمَ الْإِشْتِرَاكُ وَالْأَهْلُ عَصَمَهُ
فَيَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ لِيُوضَّحَ الْأَدْلَةُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْإِيمَانِ
حَقِيقَةٌ فِي مُطْلَقِ التَّصَدِيقِ .

30- ساقط من ج . 31- م ، و ؛ فطاهر ،

32- م ، و ؛ التالي . 33- ب ، و ؛ لاكنه ،

34- م ، و ؛ بالادلة . 35- ج ، م ؛ شد ،

36- ساقط من ج ، م ، و . 37- م ، و ؛ عند ،

38- ج ، م ، و ؛ بسبب .

(11)- الرعد 30 . (12)- الأنعام 83 . (13)- سبقت ترجمته . (14)-

(15)- لقمان 12 .

(16)- أخرجه البخاري في صحيحه م 1 ج 1 ص 26 ، ك : الإيمان ، ب : غلام دون ظلم ، المكتبة الثقافية /

بيروت ، مسلم في صحيحه ج 1 / نشر إدارة البحوث والافتاء والدعوة السعودية من 114 ، ك : الإيمان

ب : صدق الإيمان وإخلاصه ، رقم الحديث 197 .

قَالَ قُلْتُ : كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ (39) عَدَمُ الْإِشْتِرَاكِ ، فَلَا أَصْلَ أَيْضًا عَدَمُ الْمَجَارِ ، وَقَدْ أُعْلِقَ اللَّفْظُ عَلَى الْجَمِيعِ ، وَالْأَصْلُ (39) فِي الْإِطْلَاقِ : الْحَقِيقَةُ (17) .
قُلْتُ : مَا ذَكَرْتَهُ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّهُ تَقَرَّرَ فِي أُصُولِ (132 / 1) الْفَقْهِ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا دَارَ بَيْنَ الْمَجَارِ وَالْإِشْتِرَاكِ فَحَمَلُهُ عَلَى الْمَجَارِ خَيْرٌ (18) مِنْ حَمَلِهِ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ لِكثْرَةِ مَفَاسِدِهِ 40 وَقَلَّتِهَا فِي الْمَجَارِ وَكَثُرَتْهُ 41 وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَا اخْتَجَّ بِهِ الْمُخَالَفُ تَقْرِيرًا وَجُوبًا * ، فَلَا نَطِيلَ 42 يَذْكُرُهُ هُنَا .

وَقَدْ اخْتَجَّ الْأَمِدِيُّ (19) فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ بِمَا حَاصِلُهُ :
/ أَنَّ يُقَالَ : لَمَّا كَانَ مَعْنَى الْإِيمَانِ فِي اللُّغَةِ هُوَ التَّصَدِيقُ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ فِي الشَّرْعِ (43) أَيْضًا ذَلِكَ إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ لَوْجَهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْنَاهُ فِي الشَّرْعِ (43) غَيْرَ مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ لَمَّا خَاطَبَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَرَبَ بِلِسَانِهِمْ وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : [وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ] (20) .

وَتَانِيهَا : أَنَّ لَفْظَ الْإِيمَانِ وَارِدٌ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فَلَوْ كَانَ مَنْقُولًا عَنْ مَوْضِعِهِ 44 اللَّغَوِيِّ لَبَيَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَبَيَّنَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْأُمَّةِ بَيَانًا ظَاهِرًا ؛ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَنُقِلَ إِلَيْنَا نَقْلُ الْفَرَايِصِ أَلَيْسَ وَقَعَ النَّصُّ عَلَيْهَا وَمَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا ؛ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَا 45 شَتَرَكَ النَّاسُ فِي الْعِلْمِ بِهِ كَمَا يَشْتَرِكُونَ فِي الْعِلْمِ بِأَمْتَالِهِ .

وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ فِي الشَّرْعِ نَفْسَ 46 مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ / (21) اِنْتَهَى 47 . لَا يُقَالَ : لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ فِي الشَّرْعِ هُوَ التَّصَدِيقُ لَكَانَ إِبْتِغَالُ

- | | |
|-------------------------------|---------------------------|
| 40- ب ، ج ، م ، و ؛ + وقتله . | (39 ، 39) - ساقط من و . |
| 42- أ ، ب ، ج ؛ نطول . | 41- أ ؛ والكثرة . |
| (43 ، 43) - ساقط من ؛ و . | ٢- لعلها ؛ وجوابا . |
| 45- أ ؛ ما . | 44- ب ، ج ؛ موضوعه . |
| 47- زيادة من ب ، ج ، م ، و . | 46- ساقط من ؛ م ، و . |

(17) - قارن ذلك بما ورد في : مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول / الشريف التلمساني حققه عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1403 هـ / 1983 م ص 62 .

(18) - المرجع نفسه .

(19) - سبق التعريف به .

(20) - إبراهيم 5 .

(21) - لم أطلع حتى الآن على هذا المرجع .

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَايْمَانِ الْعَامِيِّ الْعَبِيِّ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ وَاحِدٌ فَلَا يَخْتَلِفُ وَلَا يَزِيدُ . لِأَنَّا نَقُولُ التَّصْدِيقُ الْوَاحِدُ بِالشَّيْءِ وَإِنْ اسْتَحَالَ فِيهِ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ مِنَّا ، غَيْرَ أَنَّ الْإِيْمَانَ عَرْضٌ وَالْعَرْضُ مُتَحَدِّدٌ وَعِنْدَ ذَلِكَ فَلَا يَمْتَنِعُ التَّنَادُ بَيْنَ إِيْمَانِ النَّبِيِّ وَإِيْمَانِ الْوَاحِدِ مِنَّا بِسَبَبِ كَثْرَةِ تَخَلُّلِ الْغَفْلَةِ بَيْنَ أَعْدَادِ الْإِيْمَانِ الَّتِي تَجَدَّدُ لِلوَاحِدِ مِنَّا وَلَا كَذَلِكَ إِيْمَانِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ 48 السَّلَامُ .
أَوْ بِسَبَبِ مَا يَسْرُحُ كُنَّا مِنَ الشُّبُهَةِ وَالتَّشْكِيكَاتِ الَّتِي يُفْتَنَرُ فِي دَفْعِهَا إِلَى الْاجْتِهَادِ بِالنَّظَرِ السَّدِيدِ وَالْإِسْنِدِ لِلنَّامِ بِخِلَافِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ .
فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ رَسَمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا الْإِيْمَانَ بِهَذَا الرَّسْمِ وَقَدْ رَسَمَهُ فِيمَا سَلَفَ بغيره .

قُلْتَ : فَسَرَّ الْإِيْمَانَ هُنَا بِأَخْصٍ مِمَّا فَسَّرَهُ بِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْسِمَ الْكُفْرَ بِمَا رَسَمَهُ بِهِ ، تَوَقَّفَ لَهُ ذَلِكَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْإِيْمَانِ بِالرَّسْمِ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا دُونَ الْأَوَّلِ . وَاللَّهُ سَعَّانُهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ 49 قَالَ : « وَأَنَّهُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ عَلَى الْأَصَحِّ » .

أَقُولُ : لَمَّا كَانَ الْإِيْمَانُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ عِبَارَةً عَنْ تَصْدِيقِ الرُّسُلِ 50 عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي كُلِّ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيئُهُمْ 51 بِهِ إِمْتِنَاعٌ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ قَابِلًا لِلزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ 52 (133 / 1) الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ (22) وَمِثْلُهُ نَقَلَ الشَّيْخُ ابْنُ عَرَفَةَ عَنِ السَّامِلِ لِلْإِمَامِ وَعَلَّاهُ بِأَنَّ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ لَا يَزِيدُ عَلَى الْعِلْمِ النَّظَرِيِّ فَلَا 53 يَتَصَوَّرُ عِلْمٌ أَتَيْنُ مِنْ عِلْمٍ وَلَمَّا أَنَّ 54 كَانَ عِنْدَ الْمُعْتَرِكَةِ إِسْمًا 55 لِلْعِبَادَاتِ فَلَا جَرَمَ كَانَ قَابِلًا لِلنَّقْصِ وَالزِّيَادَةِ 56 .

وَكَذَلِكَ السَّلَفُ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِفْرَارِ وَالْعَمَلِ وَالْإِعْتِنَادِ 57 . قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ : / وَالْحَقُّ لِقَوِيٍّ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِرَقِ نَصُوصٌ .

48- ب : صلى الله عليه وسلم . 49- زيادة من ج ، م ، و . 50- 1 ، ب ، ج : الرسول عليه السلام .

51- 1 ، ب ، ج : مجيئهم . 52- ساقط من م ، و ،

53- ب ، ج ، م ، و : ولا . 54- زيادة من م ، و ،

55- 1 : أسماء . 56- ج ، م ، و : الزيادات .

57- 1 : والاضافات .

والتَّوْفِيقُ أَنَّ (23) الْأَعْمَالَ مِنْ تَمَرَاتِ التَّصَدِيقِ فَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ لَا
يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَلَا النُّقْصَانَ كَانَ مَصْرُوفًا إِلَى أَهْلِ الْإِيمَانِ .
وَمَا دَلَّ عَلَى كَوْنِهِ قَائِلًا لِهَما مَصْرُوفٌ 58 إِلَى الْإِيمَانِ الْكَامِلِ (24) .
وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ فِي كَلَامِ السُّنَنِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ مَنْ قَالَ أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ
وَيَنْقُصُ ؛ وَهُوَ الْحَارِي عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى الْعَمَلَ بِالْأَرْكَانِ دَاخِلًا فِي مَسْمَى
الْإِيمَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْمُقَابِلُ لِلْأَصَحِّ فِي تَفْسِيرِ الْإِيمَانِ وَبُحْتَسَلُ أَنْ يَكُونَ مَعَ
ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ 59 يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ وَنُسِبَ إِلَى مَا لَكَ 60 .
تَبَيَّنَ : قَالَ سَيِّفُ الدِّينِ : / أَمَّا الْإِيمَانُ فَهُوَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ ؟ فَقَدْ اُحْتَلِفَ فِيهِ
فِيهِمْ مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ . وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ وَقَالَ :
أَمَّا إِيمَانُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَوْجَبَ اتِّصَافَهُ بِكَوْنِهِ مُوْهِنًا لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ . وَأَمَّا
إِيمَانُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ 61 فَإِنَّهُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ . وَأَمَّا إِيمَانُ مَنْ عَدَاهُمْ فَإِنَّهُ
يَزِيدُ وَيَنْقُصُ .
وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ إِيمَانَ الرَّبِّ تَعَالَى لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ ، وَإِلَّا كَانَ مَا يَتَّصِفُ بِهِ
مِنْ رِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ حَادِثًا وَالرَّبُّ تَعَالَى لَيْسَ مُحَلًّا لِلْحَوَادِثِ .
وَأَمَّا إِيمَانُ غَيْرِهِ ، فَمَنْ فَسَّرَ الْإِيمَانَ بِالطَّاعَةِ فَإِنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ لِإِمْكَانِ الرِّيَادَةِ
وَالنُّقْصَانِ فِي الطَّاعَاتِ . وَمَنْ فَسَّرَهُ بِخَصْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ تَصَدِيقٍ أَوْ 62 غَيْرِهِ فَإِنَّهُ
لَا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ مِنْ حَيْثُ هُوَ خَصْلَةٌ وَاحِدَةٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى كَثَرَةِ
أَعْدَادِ أَشْخَاصِ تِلْكَ الْخَصْلَةِ . وَ63 قَالَ صَاحِبُ الْمَوَاقِفِ (25) : / الْحَقُّ أَنَّ
التَّصَدِيقَ يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ لَوُجْهِينِ (26) :
الْأَوَّلُ : الْقُوَّةُ وَالضَّعْفُ ، قَوْلُكُمْ : الرَّاجِبُ الْيَقِينُ (64) وَالتَّفَاوُتُ لِامْتِنَالِ

58- ب ، ج : مصروف ، م؛ م مصروفًا . 59- م ، و : لأنه .

60- أ ، ب ، ج : ملك . 61- أ ، و : الملائكة .

62- م ، و ، و . 63- الواو : زيادة من ب ، ج ، م ، و .

(64) ، (64) - ساقط من : و .

(23) - أس المرجع السابق : (٢) يتال .

(24) - الكلام بنسخه من المحصل ص 175 .

(25) - في المواقف والبرامد / شرح السيد الشريف ص 556 : (٢) و .

(26) - في المرجع السابق : بوجهين .

الْيَسِيسِ (27) وَهُوَ وَلَوْ يَابَعَدَ وَجْهَ يَنَافِي الْيَفِينِ (27) 64 أ .
 قُلْنَا : لَأَنْسَلِمَ أَنْ التَّسَاوَتْ بِذَلِكَ 65 ثُمَّ ذَلِكَ يَنْتَضِي أَنْ يَكُونَ إِيْسَانُ النَّبِيِّ وَآخَاةِ
 الْأُمْنِيِّ سَوَاءً 66 وَلَآئِنَّهُ 67 بِاطِلُ إِجْمَاعًا وَلِقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ [وَلَكِنْ
 لَيْسَ مِنْ قَلْبِي] (28) .

وَالطَّائِرُ 68 أَنَّ الظَّنَّ الْغَالِبَ الَّذِي لَا يَخْطُرُ مَعَهُ احْتِمَالُ النِّقِيسِ بِالْبَالِ حُكْمُهُ
 حُكْمُ الْيَسِيسِ .

الثَّانِي : النَّصِيدِيُّ السَّيِّصِيُّ فِي أَتْرَادَ مَا عَلِمَ مَجِيئُهُ بِهِ جَزءٌ 69 مِنْ الْإِيْمَانِ
 يَثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابُهُ عَلَى تَصَدِيقِهِ بِالْأَجْرِ . وَالنُّصُوصُ دَالَّةٌ عَلَى قَبُولِهِ 70
 (1 / 134) لِهَمَّا .

وَقَالَ شَرْفُ الدِّينِ : / يُمْكِنُ حَمْلُ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ التَّصْدِيقَ لَا
 تَفَارُتَ فِيهِ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : كَثْرَةُ الْمَتَعَلِّقَاتِ فَمَنْ زَادَ عَلَيْهِ بِصِفَاتِ اللَّهِ
 تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ كَانَ أَعْرَفَ بِاللَّهِ وَأَكْثَرَ إِيْمَانًا وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى : [وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ
 سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هِدًى إِيْسَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَزَدَتْهُمْ إِيْمَانًا]
 (29) .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنِّي لَأَعْرِفُكُمْ بِاللَّهِ) (30) .
 الْوَجْهَ الثَّانِي : بِرِسْوَجِهِ 71 فِي السَّلْبِ وَيَدْرَأُ أَمْثَالَهُ وَقِلَّةِ تَخْلِيلِ 72 أَضْدَادِهِ
 73 كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَصْفِ أَبِي بَكْرٍ (31) : (مَا سَبَقَكُمْ بِسُنَّةٍ
 صَوْمٍ وَلَا صَلَاةٍ وَإِنَّمَا سَبَقَكُمْ بِشَيْءٍ وَقَرَفِي كَهَرِي) (32) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ / (33) .

65- ساقط من : و ، 66- م ، و : سوا ،

67- أ ، ب ، ج : وانه ، 68- زيادة من ب ، ج ، م ، و ،

69- ج ، م : جزاء ، وفي : جزاء ، 70- ب ، ج ، م ، و : قوله ،

71- أ : برسوخ ، 72- أ : تخليل ،

73- م : أضواءه ، وفي : أطواره ،

(27) ، (27) - ساقط من الأصل (المرجع السابق) ،

(28)- البقرة 259 ،

(29)- التوبة 125 ،

(30)- مسند أحمد ، دار صادر للطباعة والنشر 5 ص 434 ،

(31)- سبق ذكره ،

(32)- كشف الخفاء للعجلوني مؤسسة الرسالة ج2 ص 248 ، ر : 2228 ،

(33)- الكلام تناء المؤلف بتعريف لطيف من كتاب شرح المعالم الورقة (225 / ب) .

ثُمَّ 74 قَالَ : « وَأَنَّ الْكُفْرَ عِبَارَةٌ عَنْ إِنْكَارِ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيءُ الرُّسُلِ بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ . فَلَا يَكْفُرُ أَحَدٌ (75) مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ (75) » .

أَقُولُ : مَذْلُولُ الْكُفْرِ لَفَةٌ : السِّرُّ وَالتَّغْيِيبُ (34) . فَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْأَجْسَامِ مَحَارٌّ فِي السَّعَانِي فَلَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَاهُ (76) الْحَقِيقِي وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَاهُ (76) السَّعَارِي وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِيهِمَا مَعًا وَيَكُونُ مَحَارًّا عَلَى مَا حُقِّقَ فِي أَصُولِ الْيَسْرِ تَمِّنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : [أَعْجَبَ الْكُفَّارُ نَبَأَهُ (35)] .

الْمَرَادُ بِالْكَسْرِ الزَّرَاعُ . سُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَسْتُرُونَ الْبَذَرَ عِنْدَ حِرَاتِهِ . وَمِنْ الْفَسِمِ الثَّانِي تَسْمِيَةُ الْكُفَّارَةِ كُفَّارَةً لِأَنَّهَا تَغْطِي الْأَثَمَ وَتَسْتُرُهُ . وَمِنْ الْفَسِمِ الثَّلَاثِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ 77 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكُفَّارَتُهَا دَسْمًا) (36) ، دَسْنُ الْبُصَاقِ فِي الْمَسْجِدِ تَغْيِيبُ الْبُصَاقِ حَسْمًا وَتَغْيِيبُهَا (78) لِلْخَطِيئَةِ مَعْنَى 178 .

وَقَدْ يَتَلَوَّنُ الْكُفْرَ لَفَةً عَلَى ضِدِّ الْإِيمَانِ فَيَقَالُ لِمَنْ كَذَبَ بِشَيْءٍ : كَفَرَ بِهِ ، كَمَا يُقَالُ لِمَنْ صَدَّقَ بِشَيْءٍ آمَنَ بِهِ .

وَأَمَّا مَذْلُولُ الْكُفْرِ فِي الْعَرَفِ الشَّرْعِيِّ فَقَالَ الْمَصْنِيفُ عِبَارَةٌ عَنْ إِنْكَارِ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيءُ الرُّسُلِ بِهِ .

فَقَوْلُهُ : إِنْكَارُ جَنْسٍ وَإِضَافَتُهُ 79 إِلَى مَا بَعْدَهُ نَحْرِجُ إِنْكَارَ مَا لَمْ يَعْلَمْ وَيَبْقَى مَا عَلِمَ . وَهُوَ فِسْمَانِ عَقْلِيٍّ وَنَفْلِيٍّ .

وَالنَّفْلِيُّ فِسْمَانِ 80 مُتَوَاتِرٌ وَآخِادٌ ، وَيَقُولُهُ بِالضَّرُورَةِ خَرَجَ مَا تَبَتَّ بِنَفْلِ الْآخَادِ وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْإِجْتِهَادِيَّةِ وَمَا أَفْرَكَهُ الْعَقْلُ بِخَيْرِ الضَّرُورَةِ .

هَذَا إِنْ فَسَّرْنَا 81 أَلَعَلَّ هُنَا بِمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ مَصْدُوقِهِ ، فَيَصْدُقُ عَلَى الظَّنِّ وَالْإِلَّا فَلَا تَدْخُلُ الظَّنِّيَّاتُ فَيَحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجِهَا .

(75 ، 75) - م ، و ؛ بذنب من أهل القبلة .

77 - ب ، ج ، م ، و ؛ عليه السلام .

(78 ، 78) - م ؛ الخطيئة معنا . و ؛ الخطيئة معني . 79 - م ، و ؛ إضافة .

80 - ساقط من و .

74 - زيادة من ج ، م ، و .

(76 ، 76) - ساقط من و .

(78 ، 78) - م ؛ الخطيئة معنا . و ؛ الخطيئة معني .

80 - ساقط من و .

(34) - نفس التعريف الذي ذكره الأمي ، انظر من 310 ؛ غاية المرام . (35) - المسيد 19 .

(36) - صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ، ج 1 من 390 ، ك ؛ المساجد ، ب ؛ النهي عن

البصاق في المسجد ، ر ؛ 55 ، 56 .

مسند أحمد / دار صادر 3 من 173 .

وَوَحَّرَ بِقَوْلِهِ مَجِيءُ الرُّسُلِ ، مَا عَلِمَ بِخَسْرَةٍ 82 الْعَقْلِ فَقَطُّ كَالْأَحْكَامِ الْهَنْدِيَّةِ
وَيُسَبِّحُهَا وَيُرِيدُ عَلَى عَكْسِ الرَّسْمِ مِّنْ 83 لَيْسَ يُمْسِكُ وَلَا مُسْتَقِي .
وَتَسِيَّاتِي الْكَلَامُ فِيهِ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَوْلُهُ : « عَلَى الْأَصَحِّ » . إِمَارَةٌ إِلَى مَن رَسَمَ الْكُفْرَ بِغَيْرِ هَذَا الرَّسْمِ
(1/135) وَقَدْ عَرَفُوهُ بِتَعْرِيفَاتٍ كَثِيرَةٍ حَاصِلُهَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِخْتِلَافِ فِي تَفْسِيرِ
الْإِيمَانِ .

فَمَنْ قَالَ : الْإِيمَانُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ ؛ قَالَ : الْكُفْرُ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْجَهْلِ .
وَمَنْ قَالَ : الْإِيمَانُ هُوَ الطَّاعَةُ قَالَ : الْكُفْرُ هُوَ الْمَعْصِيَةُ .
وَمَنْ قَالَ : الْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ ؛ قَالَ : الْكُفْرُ هُوَ تَرْكُ الْإِقْرَارِ .
وَرَدَّ سَبَقُ الدِّينِ (37) : يَلْزُومُ كُفْرٌ مِّنْ صَدَقَ بِاللَّهِ بِقَلْبِهِ وَمَا جَاءَتْ 84 بِهِ رُسُلُهُ
وَلَمْ يَسْتَطِيعِ التَّصَرُّعَ بِالْإِقْرَارِ لَفْظًا (38) . قَالَ : وَهُوَ خِلَافُ قَاعِدَةِ الدِّينِ وَإِجْتِمَاعِ
السُّلُوسِ .

تَقَلَّبَتْ : نَقَلَ النَّجَاشِيُّ عِيَّاضَ (39) قَوْلَيْهِ فِي إِيْسَانِهِ وَكُفْرِهِ إِلَّا أَنَّ الْمَسْهُورَ مِنْهُمَا
الْأَوَّلَ وَقَدْ نَعَدَمَ .

وَمَنْ قَالَ : هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِالْإِيمَانِ ، وَالْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ ، وَالْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ ؛ قَالَ :
الْكُفْرُ هُوَ الْإِخْلَالُ بِأَحَدٍ مِّمَّنْهُ الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ .
وَمَنْ قَالَ هُوَ التَّصَدِيقُ قَالَ الْكُفْرُ هُوَ النِّكَدِيْبُ .
وَعَدَّ أَنَّ رَيْبًا سَبَقَ الدِّينَ مِمَّنْهُ 85 الرُّسُومُ 86 قَالَ :

وَالْأَثَرُ فِي ذَلِكَ أَنَّ يُقَالُ الْكُفْرُ عِبَارَةٌ عَمَّا يَحْتَنِيحُ التَّحْتِيفُ بِهِ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ مِنْ
87 مَشَابَهَةِ السُّلُوسِ فِي شَيْءٍ مِنْ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ السُّخْتَصَةِ بِهِمْ وَذَلِكَ كَالْقَضَاءِ
88 وَالْإِمَامَةِ وَخُضُورِ الشَّاهِدِ وَقِسْمَةِ الْغَنِيْمَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الْبَنَاتِ 89 وَالِدَفْنِ

82- و : ضرورة ، 83- ب : ما ،

84- م ، و : جاء ، 85- ب ، ج ، م ، و : عندا ،

86- ب ، ج ، م ، و : الرسم ، 87- ب : عن ،

88- م ، و : كالتضا ، 89- و : الجنائز ،

(37)- سبق التعريف به .

(38)- فارق ذلك بما ورد في غاية المرام ص 310 ،

(39)- المضاف 2 ص 13 ، 14 ،

فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَصَحَّةُ الْعِبَادَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ . وَاعْتَرَضَهُ
 الشَّيْخُ ابْنُ عَرَفَةَ (40) : / بَأَنَّهُ أَخْفَى 90 مِنْ الْمُعْرِفِ أَوْ مُسَاوِلُهُ / (41) .
 قَالَ : / وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ عَدَمُ التَّصَدِيقِ بِمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ ضُرُورَةً أَوْ قَوْلُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
 غَالِبًا كَقَتْلِ النَّبِيِّ 91 وَالْقَاءِ الْمُصْحَفِ فِي الْقَادُورَاتِ 92 عَدَا .
 قَالَ : وَفِي السُّحُفِ (42) : هُوَ إِنكَارُ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَخِيءُ الرُّسُلِ بِهِ 93
 وَعَرَاهُ الْأَمْدِيُّ لِلْفَرَالِيِّ 94 ، وَأَبْطَلَهُ بِمَنْ لَيْسَ بِمُصَدِّقٍ وَلَا مُكَذِّبٍ بِمَا جَاءَ بِهِ
 الرُّسُولُ ، فَإِنَّهُ كَاخِرُ إِجْمَاعًا وَلَيْسَ بِمُكَذِّبٍ 95 ، وَيَأْطِفَالِ الْكُفَّارِ وَمَجَابِسِهِمْ
 قَائِمٌ 96 كَقَارٍ (43) .

قُلْتُ : ذَكَرَ الْأَمْدِيُّ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ (44) :
 أَنَّ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَمِمَّا جَاءَتْ 97 بِهِ
 رُسُلُهُ ، قَالَ : الْكُفْرُ هُوَ التَّكْذِيبُ بِشَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرُّسُولُ .
 قَالَ : وَعَدَا هُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ (45) وَالْفَرَالِيِّ / .
 وَلَا يَخْفَى أَنَّ رَسْمَ السُّحُفِ أَخَصُّ مِنَ الرَّسْمِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَمْدِيُّ عَنِ الْفَرَالِيِّ لَكِنْ
 98 تَرْيِيفُ رَسْمِ الْفَرَالِيِّ يَلْزُمُ مِنْهُ تَرْيِيفُ رَسْمِ السُّحُفِ إِذْ كُلُّ مَا انْتَقَى الْأَعْمَرُ
 اسْتَسَى الْأَخَصُّ . ثُمَّ قَالَ (46) مُعْتَرِضًا عَلَى 99 الْأَمْدِيِّ :
 / إِنْ أَرَادَ بِمَنْ لَيْسَ بِمُصَدِّقٍ وَلَا مُكَذِّبٍ أَنَّهُ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ 100 قَعَدَمُ تَصَدِيقِهِ
 تَكْذِيبٌ وَمَنْعٌ سَلِيهِمَا عَنْهُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ 101 مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ 102 مَنَعَ
 تَكْفِيرَهُ حَسَبًا نَحْصَ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ
 رَسُولًا] (47) .

90- ج : انضأ . 91- م ، و : النبي . 92- م ، و : القدرات . 93- سافط من و .
 94- 1 : إلى العزالي . 95- م ، و : بمكذيب . 96- ج ، م ، و : إنهم . 97- ج ، م ، و : جاء .
 98- ب ، و : لاغ . 99- ب ، ج ، م ، و : عن . 100- م ، و : الدعوى . 101- زيادة من ب ، ج ، م ، و .
 102- م ، و : الدعوى .

(40)- سبق التعريف به .

(41)- الورقة (72 / ب) من الشامل لابن عرفة .

(42)- السحُف من 174 ، (43)- الشامل لابن عرفة الورقة (72/ب) ، (44)- هذا المرجع لم اعثر عليه
 حتى الآن .

(45)- في السحُف من 174 .

(46)- ام ، عريد في الشامل ، الورقة (72 / ب) .

(47)- الاسراء : 15 .

وَفِي أَوْلَادِ الْكُفَرِ وَمَجَانِينِهِمْ خِلَافٌ مَشْهُورٌ / (48). قُلْتُ مُقْتَضَى مَا رَسَمَ بِهِ
 الْكُفَرُ وَهُوَ قَوْلُهُ « عَدَمُ النَّصِيقِ » . إِلَى آخِرِهِ ، أَنَّ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ (136 / أ)
 الدَّعْوَةُ كَأَسَرٍّ ، لَا تَنْتَقِصُ إِلَيْهِ أَنَّ التَّقَابِلَ بَيْنَ الْكُفَرِ وَالْإِيمَانِ تَقَابُلُ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَ
 103 لَا تَقَابُلُ الضَّدَّيْنِ كَمَا يَنْتَقِصُ بِهِ رَسْمُ الْفَرَالِيِّ وَالْمُقْصِلِ . وَقَدْ كَانَ بَعْضُ
 أَشْيَاخِي بَنِي قَوْلِي 104 فِي تَقَابُلِ الْإِيمَانِ وَالْكُفَرِ هَلْ هُوَ تَقَابُلُ الضَّدَّيْنِ ، أَوْ
 تَقَابُلُ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَ 103 وَيَتَّبِعُنِي 105 عَلَيْهِمَا كُفَرُ 106 مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ .
 وَقَوْلُهُ : « فَلَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ » .
 قَدْ أَذِنَتْ الْفَاءُ 107 بِتَسَبُّبِ مَا بَعْدَهَا عَنْ مَا قَبْلَهَا .
 وَلَا تَنَكَّرُ أَنَّ الْكُفَرَ إِذَا كَانَ عِبَارَةً عَنْ مَا ذَكَرَهُ ، وَمَعْنَاهُ إِنكَارُ شَيْءٍ عَلِمَ 108
 بِالتَّوَاتُرِ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ 109 الْخَمْسِ وَصَوْمِ
 شَهْرِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَشْهُورَةِ الْمَعْرُوفَةِ فَلَا جَرَمَ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ
 أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الطَّاعَاتِ وَلَا بِفِعْلِ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ إِذَا صَدَقُوا
 مَنْ جَاءَ بِهَا وَلَمْ يَنْكُرُوا أَحْكَامَهَا وَلَا يَسَا يَنْكُرُهُ سَائِرُ الْفِرَقِ الْإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ
 فِرْقَةً لِأَنَّ مَا يَنْكُرُونَهُ 110 غَيْرُ مَعْلُومٍ ضَرُورَةً بَلْ نَظَرًا .
 وَفِي الْمَعَالِمِ : / الْمَخْتَارَ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ (49) أَهْلُ الْقِبْلَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ .
 (50) يَعْنِي لَا بِمَجْرَدِ كَوْنِهِ كُفْرًا مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً بِقَاطِعٍ 111
 سَمِعِي قَالَ الْإِمَامُ (50) وَيَدُلُّ عَلَيْهِ النَّصُّ وَ 112 الْمَعْقُولُ :
 أَهْلُ النَّصِّ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (51) : (مَنْ هَلَى 113 صَلَاتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا

103- م ، و ؛ الملائكة .

104- م ، و ؛ قولان .

105- ب ؛ وبينى .

106- ساقط من م ، و .

107- ب ، م ؛ الفاء .

108- ج ؛ ينكروه ، م ، و ؛ ينكروه .

109- ب ؛ ج ، م ، و ؛ بقطع .

110- ب ، م ، و ؛ صلا .

(48)- الشامل لابن عرفة ، الورقة (72 / ب) .

(49)- في المعالم ص 152 ؛ (4) أحد من .

(50) ، (50) - لعله من كلام لمصنف .

(51)- رواه البخاري في صحيحه / دار الفكر ج 1 م 1 ص 102 . ك ؛ الصلاة ب ؛ فضل استقبال القبلة ،

أحمد في مسنده م 3 ص 225 .

وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ 108 رَسُولِهِ فَلَا تَخْفِرُوا
(52) اللَّهُ فِي ذِمَّتِهِ .

وَأَمَّا الْمَشْرُقُ : فَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَذِهِ الْمَسَائِلِ لَوْ كَانَ شَرْطًا لِصِحَّةِ 114 الْإِيمَانِ
لَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَحْكُمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِيمَانٍ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْأَلَهُ
115 عَنْهَا ؛ وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ 116 بَلْ كَانَ يَحْكُمُ بِإِيمَانِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَهُمْ
117 عَنْ 118 هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَلَيْنَا أَنْ الْإِسْلَامَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا (53) .

وَلَمَّا ذَكَرَ سَيِّفُ الدِّينِ الْفَرَقَ الصَّالَةَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ : (افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى
اِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، وَاسْتَفْتَرَقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ 119 وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي
النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنِ الْفِرْقَةُ الْوَاحِدَةُ ؟ ! قَالَ : (120 مَنْ
كَانَ عَلَى 120) مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي) (54) .

قَالَ : هَذِهِ الْفِرْقَةُ هِيَ (121) الْمَسْتُوجِبَةُ لِلنَّارِ بِنَحْوِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَهِيَ (121) اِثْنَانِ 122 وَسَبْعُونَ فِرْقَةً : عَشْرُونَ مُعْتَزِلَةً وَإِثْنَانِ 122
وَعَشْرُونَ شَيْعَةً ، وَعَشْرُونَ : خَوَارِجَ ، وَخَمْسَةٌ : مُرْجِيَّةٌ ، وَثَلَاثُ 123 نَجَارِيَّةٌ

114- و : لصحت . 115- أ ، ب ، ج ، م ، و : يستلزمه .

116- أ ، ب ، ج ، م ، و : ذلك . 117- أ ، ب ، م ، و : يستلهم .

118- و : من . 119- م : ثلاثة .

(120 ، 120) - زيادة من م ، و . (121 ، 121) - ساقط من م ، و .

122- و : اثنين . 123- و : ثلاثة .

(52)- أي لا تنقضوا عهده ... انظر : المنجد في اللغة والأعلام ص 188 .

(53)- انظر : المعالم بواضع السجمل للرازي ص 152 ، 153 (مرجع سبق ذكره) .

(54)- أخرجه أحمد في مسنده / دار صادر للطباعة والنشر م 2 ص 332 ، الترميذي في صحيحه / مطبعة
الصابري ج 10 ص 109 . ك : الإيمان . ب : ما جاء في افتراق هذه الأمة ، ابن ماجه في سننه / دار احياء
التراث العربي ج 2 ص 1321 . ك : الفتن . ب : افتراق الأمم . ر : 3991 ، عبد القاهر البغدادي في الفرق
بين الفرق / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية ص 5 ، 6 ، وقد ذكر البغدادي
الحديث بصيغ مختلفة وبأسانيد عدة - انظر ص 7 المرجع السابق ، كما ذكره الرازي بصيغ مختلفة -
انظر : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، ومعه المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين
والمشركين تأليف طه عبد الرؤوف سعد ، مصطفى الهوراني ص 13 .

124 (55) (125) وَوَاحِدَةٌ حَبْرِيَّةٌ (125) وَوَاحِدَةٌ مُشَبَّهَةٌ (56) وَمَا يَسُوَّى ذَلِكَ مِنْ أَرْتَابِ الْبَدْعِ رَاجِعٌ إِلَى تَعْضِئِهَا . وَالنَّاحِيَةُ : هِيَ الثَّلَاثَةُ وَالسَّبْعُونَ 126 ؛ وَهِيَ الَّتِي مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ ؛ وَهُمْ الْأَشَاعِرَةُ ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ / (57) .

فَإِنْ قِيلَ : قِيَادًا كَانَ حُكْمُ أَهْلِ الْبَدْعِ وَالْأَهْوَاءِ مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ (137 / 1) أَلِهَالِكَةٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فِي الْآخِرَةِ فَمَا حُكْمُهُمْ فِي الدُّنْيَا ؟ !
قُلْنَا : اخْتَلَفَ الْمُسْلِمُونَ فِي ذَلِكَ : فَنَقُلُ عَنْ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ (56) ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَيْمَةِ الْفُقَهَاءِ كَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَبِيبَةَ أَنَّ ضَخَالِي 127 الْحَقُّ مِنْ أَهْلِ الْفِلَقِ مُسْلِمُونَ (59) حَتَّى نَقُلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ (126 أَنَّهُ قَالَ 128) : لَا أَرُدُّ شَهَادَةَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ غَيْرَ الْفُطَّايَةِ (60) ؛ فَإِنَّهُمْ بَعْتَقِدُونَ جَوَارَ الشَّهَادَةِ لِأَوْلِيَائِهِمْ عَلَى أَعْدَائِهِمْ زُورًا (61) .
وَو 129 مِنَ النَّاسِ 130 مَنْ قَالَ يَتَكْفِيرُهُمْ (62) .

وَنَقُلَ السَّعْدِيُّ فِي فُرُوعِهِ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ فِي بُطْلَانِ صَلَاقٍ مِنْ صَلَّى 131 خَلَفَ الْمُبْتَدِعِ وَبَنَاهَا عَلَى الْخِلَافِ فِي كُفْرِهِمْ أَوْ فُسُوقِهِمْ وَنَسَبَ الْقَوْلَيْنِ لِمَالِكٍ 132 ،

- 124- ب ، ج ، م ، و ؛ ناسية . (125 ، 125) - زيادة من ب ، ج ، م ، و . 126- ج ؛ والسبعين .
127- ج ؛ مخالفة . (128 ، 128) - ساقط من م ، و . 129- الواو ؛ زيادة من م ، و .
130- م ، و ؛ المسلمين . 131- أ ، م ، و ؛ صلا . 132- ب ، م ؛ ملك . 133- ساقط من ج .

(55) - هم أتباع أبي عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله البزار (ت 220 هـ / 835 م) من المعتزلة تلميذ بشر المريسي؛ حالف المعتزلة في أشياء ، ورافق أهل السنة في أشياء ، وللنجارية فرق أشهرها ثلاثة هي : البرغوثية ، والزعفرانية ، والمستخرجة من الزعفرانية انظر : المنجد في اللغة والأعلام ص 571 ، الشرق بين الشرق / البغدادي ص 207 ، 209 .

(56) - ذكر البغدادي أن المشبهة صنفان : صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره ، وصنف آخر شبهوا صفاته بصفات غيره ، وكل واحد من هذين الصنفين مفرقون على أصناف شتى ، وأول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة ، ومن مشبهة الذات : فرقة السيئة (أتباع عبد الله بن سبأ) التي قال لعلي (ر . ع) أنت الإله حقا ، فنشأه على إلى المذاهب ، ولما أحرق على (ر . ع) قوما من أتباعه ، قالوا له : أنت علينا ذلك إلا لأن النار لا يذب بها إلا الله ... انظر الشرق بين الشرق / البغدادي ص 225 .

(57) - لم يذكر سيف الدين ذلك في كتابه غاية المرام ، ولعله في مولفه أبحار الأنوار . (58) - نقل ذلك الشافعي عياض ، انظر : النشأ ج 2 ص 595 ، (59) - انظر : الفقه الأكبر لأبي حنيفة ويلييه الفقه الأكبر للشافعي ص 4 ، 5 ط (3) مكتبة محمد علي صبيح وأولاده مصر .

(60) - هم أتباع أبي الخطاب الأسدي محمد بن أبي زينب ، كان مولى لبني أسد (ت سنة 143 هـ) هذه الشريعة كانت تقول : إن الإمامة كانت في أولاد علي إلى أن انتهت إلي جعفر الصادق ويزعمون أن الأئمة كانوا آلهة - انظر : الشرق بين الشرق / البغدادي ص 247 .

(61) - نقل عنهم هذا الاعتقاد - البغدادي - انظر : نفس المرجع السابق .

(62) - ذكر البغدادي بأنهم كفار وأنهم مارقون من الدين - انظر المرجع السابق ص 248

وَالسَّافِعِيَّ وَالْفَاضِيَّ . وَظَاهِرُ 133 الْمُدَوَّنَةِ أَنَّهُمْ كُتِبُوا .

قَالَ فِي آخِرِ كِتَابِ الْجِهَادِ : / وَيَسْتَتَابُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ مِنَ الْقَدَرِيِّ (63) وَخَيْرُهُمْ كَيْانَ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا / (64) وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ : وَلَا يَكَلِّي عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ / (65) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ حُذَاقِ الْمُتَكَلِّمِينَ عَدَمُ التَّكْفِيرِ . وَقَدْ كَفَّرَ الْغَزَالِيُّ الشَّافِعِيَّةَ بِإِنْكَارِهِمْ حَشَرَ الْأَجْسَادِ وَعِلْمَ اللَّهِ الْجُرِّيَّاتِ 144 وَحُدُوثَ الْعَالَمِ . وَالْأَقْرَبُ تَكْفِيرُ الْمَجَسِّمِ .

وَظَاهِرُ قَوْلِ عِزِّ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (66) فِي قَوَاعِدِهِ : / أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ لِعَسْرِ فَهْمِ الْعَوَامِّ بَرَرَعَانِ نَهَى الْجَسْمِيَّةِ وَكُفَّرَ مُدْعَى الْحُلُولِ لِقِلَّةِ عَرُوضِهِ لِلْأَذْهَانِ وَالْأَوْهَامِ / (67) . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ (68) .

144- أ ، ب ، م ، ن : الجزئيات .

(63)- القائلون بالقدر ضد الجبرية ، حيث يقولون بأن كل عبد من عباد الله تعالى خالق لفعله متمكن من عمله أو تركه بإرادته ، وأول من تكلم في القدر هو معبد بن خالد الجهني البصري (ت 80 هـ / 699 م) انظر المنجد في اللغة والأعلام ص 612 ، الشرق بين الشرق / البغدادي ص 18 ، 19 .

(64)- المدونة / دار صادر - بيروت م 2 ص 47 .

(65)- ذكر ذلك ردا على سؤال حول موتى القدرية والإباضية ... انظر المدونة ج 1 ص 182 الطبعة الأولى / مكتبة السعادة مصر .

(66)- (577-660 هـ / 1181 - 1262 م) عبد الميزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي عز الدين الملقب بسلطان العلماء ، فقيه شافعي ، بلغ رتبة الإجتاه من كتبه : التفسير الكبير ، قواعد الشريعة ، الشرق بين الإسلام والإيمان .

انظر : الأعلام ج 4 ص 21 ، المنجد في اللغة والأعلام - قسم الأعلام ص 11 .

(67)- فإرن ذلك بما ورد في قواعد الأحكام في مصالح الأنام راجع وعلق عليه عبد الرؤوف سعد حار الجليل / بيروت ج 1 ص 200 .

(68)- يقول عبد القاهر البغدادي : وقد علم كل ذي عقل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي عليه الصلوة والسلام لم يرد بالشرق المذمومة التي (هي من) أهل النار فرق القسما الذين اختلفوا في فروع الفقه مع اتفاقهم على أصوله ... وإنما فصل النبي عليه الصلوة والسلام بذكر الفرق المذمومة فرق أصحاب الأهواء الضالة الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب العدل والتوحيد ، أو في الوعد والوعيد ... انظر الشرق بين الشرق ص 9 ، 10 ، 11 .

تَمَّ ١ حَالٌ : « وَأَنْ نَصَّبَ الْإِمَامَ وَاجِبٌ عَلَى الْخَلْقِ لَا عَلَى الْخَالِقِ » .
 أَقُولُ الْبَحْثَ فِي الْإِمَامِ 2 يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ 3 وَأَرْبَعَةُ أَطْرَافٍ .
 أَمَّا الْمَسْأَلَةُ 4 فَهِيَ 5 مَدْلُولُ الْإِمَامَةِ وَالْإِمَامُ لُغَةً وَشَرْعًا .
 أَمَّا مَدْلُولُ الْإِمَامَةِ 6 لُغَةً فَهِيَ عِبَارَةٌ (7) عَنْ التَّقَدُّمِ ، وَأَمَّا الْإِمَامُ فَهُوَ السَّبْعُ .
 وَأَمَّا الْإِمَامَةِ فِي الشَّرْعِ فَهِيَ عِبَارَةٌ (7) عَنْ رِيَّاسَةِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا عَامَّةً
 لِشَخْصٍ وَاحِدٍ غَيْرِ نَبِيِّ 8 فَخَرَجَ بِعَامَةِ الْقَضَاءِ وَنَحْوِهِ ، وَيَشْخِصُ كُلُّ أُمَّةٍ 9
 إِذَا عَزَلَتْ الْإِمَامَ لِنَفْسِهِ . وَأَمَّا الْإِمَامُ فِي الشَّرْعِ فَهُوَ الشَّخْصُ الَّذِي يُقْتَدَى 10 بِهِ
 فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ .

وَأَمَّا الْأَطْرَافُ : فَالطَّرَفُ الْأَوَّلُ فِي حُكْمِ الْإِمَامَةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ 11
 اخْتِلَافًا كَثِيرًا . وَضَائِطُ الْخِلَافِ (12) أَنْ يُفَالِ (12) نَصَّبُ الْإِمَامِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
 وَاجِبًا أَوْ غَيْرَ وَاجِبٍ . وَالْقَائِلُونَ (1) بِالْوُجُوبِ اخْتَلَفُوا فِي أَمْرَيْنِ : الْأَوَّلُ فِي
 طَرِيقِ مَعْرِفَةِ الْوُجُوبِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :
 أَحَدُهَا أَنَّ الْوُجُوبَ ثَابِتٌ بِالسَّمْعِ دُونَ الْعَقْلِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ (2) وَثَانِيهَا
 أَنَّ الْوُجُوبَ ثَابِتٌ 13 بِالْعَقْلِ دُونَ السَّمْعِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِيَّةِ
 وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ (3) .

وَتَالِثُهَا (4) أَنَّ الْوُجُوبَ ثَابِتٌ بِالسَّمْعِ وَالْعَقْلِ (138 / 1) مَعًا وَهُوَ مَذْهَبُ
 الْجَائِظِ وَالْكَفِيِّ (5) وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ .

- | | |
|---------------------------------|----------------------------------|
| 1- زيادة من ج ، م ، و . | 2- الإمامة . |
| 3- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ بمسئلة . | 4- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ المسئلة . |
| 5- ج ، م ، و ؛ في . | 6- ج ؛ الإمام . |
| 7- (7 ، 7) - ساقط من و . | 8- م ، و ؛ نبى . |
| 9- ج ؛ الإمامة . | 10- م ، و ؛ يقتدا . |
| (12 ، 12) - ساقط من ج . | 11- م ، و ؛ فيها . |
| | 13- ساقط من م ، و . |

- (1) - وهم ؛ جمهور أصحاب الحديث من الأشعرية والفقهاء وجماعة الشيعة والمعتزلة وأكثر الفوارج -
 انظر ؛ نهاية الأقدام في علم الكلام / الشهرستاني - مكتبة المشنى - بغداد من 478 .
 (2) - ذكره سيف الدين وعزاه لأهل الحق ؛ انظر من 364 غاية السرام .
 وأهل الحق نعتى عنده الأشاعرة ، وجمهور المعتزلة وأكثر الزيدية - انظر ؛ نفس المرجع هامش (2) .
 (3) - ذكر سيف الدين ذلك الرأي ونسبه لمواثب الشيعة . انظر ؛ غاية السرام من 364 .
 (4) - انظر ؛ المعالم للرازي بواشئ المحصل من 154 .
 ذكر الشهرستاني هذا القول ونسبه للشيعة - انظر ؛ نهاية الأقدام من 484 .
 (5) - لم يذكره الرازي ضمن أصحاب هذا القول - انظر ؛ المعالم من 154 .

الثاني : أن (14) إقامة الإمام (14) هل هي واجبة على الله تعالى 15 أو على الخلق . وهذه المسألة 16 هي التي تفرق لها المصنف ومن أجلها تكلم المتكلمون (17) في الإمامة 17 في 13 آخر كتبهم . وإلا فهي من فروغ الدين لا من أصله . والله أعلم . فذهبت الأشعرية 18 وأكثر المعتزلة إلى أنها واجبة على الخلق .

وذهبت الإمامية والإسماعيلية إلى أنها واجبة على الله تعالى 15 عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

وأما الفالئون ينسب الوجوب فهم ثلاث 19 فرق . الأولى 20 التي قالت بحجب الإمام إنما يجب عند ظهور الفتن والخوف . وأما عند ظهور الأمن والعدل فلا ، وهو مذنب (6) الأعم (7) ومن تابعه . و 21 الثانية التي قالت بعكس ما قالت 22 الأولى واعتلوا بأن قالوا ربما كان نصب الإمام زيادة للفتنة وتسريد بفسادهم عن طاعته وهو قول الشراطي (8) وأصحابه .

و 21 الثالثة التي قالت لا يجب نصب الإمام في شيء من الأوقات فإن فعله قوم جار وإن تركوه جار ، وهو قول أكثر الخوارج . هذا تقرير السداهي في المسألة 23 . وقد احتجبت 24 الأشعرية على وجوب الإمامة بما تواتر من إجماع المسلمين في 25 الصدر الأول بعد وفاة 26 رسول الله صلى الله عليه وسلم على امتناع خلق الوقت عن 27 خليفة حتى قال أبو بكر الصديق (9) رضي الله

(14 ، 14) - م ، و : إقامته . 15 - ب ، ج ، م ، و : تعالى . 16 - أ ، ب ، ج ، م ، و : المسئلة .
(17 ، 17) - ماقط من ب . 18 - م ، و : الأشعرية . 19 - م ، و : ثلاثة . 20 - م ، و : الأول .
21 - زيادة من م ، و . 22 - ب ، ج ، م ، و : مقالة . 23 - أ ، ب ، ج ، م ، و : المسئلة .
24 - م ، و : احتج . 25 - أ ، و : 26 - ج ، م ، و : وفات . 27 - ج ، و : من .

(6) - اسلم من 3 من الأحكام السلطانية / أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب ، مطبعة الوطن / مصر / سنة 1298 هـ .
نشر الشهر ستاني هذا القول ونسبه للنجادات من الخوارج وجماعة من القيرية مثل أبي بكر الأسمر انظر : نهاية الأقدام في علم الكلام من 481 .
(7) - سبب التعريف به .
(8) - سبق التعريف به .
(9) - عبد الله بن عثمان بن عامر القرشي التيمي ، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم (سبق التعريف به) .

عَنْهُ فِي خُطْبَتِهِ الْمَشْهُورَةِ بَعْدَ وَفَاةِ 26 النَّبِيِّ صَلَّى 28 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا مَنْ
كَانَ بَعْدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَسِائَهُ عَنِّي لَا يَمُوتُ .
وَتَلَا 29 قَوْلَهُ تَعَالَى 30 : [وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ]
(10) أَلَا وَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَضَى 31 سَبِيلَهُ وَلَا بَدَلَ لِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ قَائِمٍ يَقُومُ بِسَبِيلِهِ
فَانْظُرُوا وَتَعَاشُوا رَأَيْتُمْ رَجَعَكُمْ اللَّهُ (11) . فَأَنَاءَ النَّاسِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ : صَدَقَتْ
يَا أَبَا بَكْرٍ ، وَبَادَرُوا وَأَذْ عَنْ الْكُلِّ إِلَى قَوْلِهِ ، وَلَمْ (32) يُخَالِفْ فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ جَرَى 33 النَّاسُ فِي ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ 34 . 32 . وَلَمْ يَزَلِ
النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ فِي كُلِّ رَمَانٍ إِلَى رَمَانِنَا هَذَا مِنْ إِقَامَةِ الْأُيُومَةِ 35 . 12) .

إِمَّا بِاجْتِنَاعٍ مِنَ الْأَمَّةِ أَوْ بِعَهْدٍ وَ 36 وَصِيَّةٍ أَوْ بِهِمَا جَمِيعًا . 13)
وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّهَا وَاجِبَةٌ بِالْعَقْلِ أَوْ 37 إِنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 30 فَلَمْ يَقُلْ
ذَلِكَ إِلَّا مِنْ (38) جِهَةِ التَّحْسِينِ 38) وَالتَّضْيِيقِ الْعَقْلِيِّ . وَقَدْ سَبَقَ الدَّلِيلُ
عَلَى 39 إِبْطَالِ ذَلِكَ كُلِّهِ .

فَإِذَا انْهَدَمَتْ تِلْكَ الْقَوَاعِدُ بَطَلَ جَمِيعُ مَا يُبْنَى 40 عَلَيْهَا مِنَ الْقَوَائِدِ .
وَأَمَّا الطَّرَفُ الثَّانِي (41 فِي شُرُوطِ 41) الْإِمَامَةِ إِذَا ثَبَتَ (14) أَنَّ الْإِمَامَةَ
وَاجِبَةٌ بِالسَّمْعِ فَهِيَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ إِنْ قَامَ بِهَا الْبَعْضُ سَلَطَتْ عَنِ الْبَاقِينَ

28-1 - عليه السلام ، 29-1 ، ب ، وتلي ،

30-1 ، ج ، م ، و ، تلي ، 31-3 ، ج ، مضا ، وفي م ، و ، اندمها ،

(32 ، 32) - ماقط من ج ، 33-3 ، م ، و ، جرا ،

34-3 ، و ، طريقهم ، 35-3 ، و ، ليلة ،

36- الوار : ساقطه من جميع النسخ ، والتصحيح من نهاية الأقدام / الشهر ستاني من 460 ،

37- م ، و ، و ، (38 ، 38) - و : جبهة التحسن ،

39- ساقط من م ، و ، 40- ج ، م ، و ، بينا ،

(41 ، 41) - ج : في شروط ، م ، و : في شرط ،

(10) - آل عمران 144 ،

(11) - انظر صحيح البخاري / دار الفکر ج 5 م 3 ص 143 ، الكامل في التاريخ / ابن الاثير ج 2 ص 219

- دار الكتاب العربي - بيروت ،

(12) - هنا الكلام ذكره الاميني في كتابه : غاية المرام ص 364 مع اختلاف طينيف ،

(13) - انظر : الشهر ستاني / نهاية الاقدام في علم الكلام ص 479 ، 480 ،

(14) - قارن ذلك بما ورد في كتاب الاحكام السلطانية / ابن حبيب ص 4 ،

وَإِنْ لَمْ يَفْعَمْ بِهَا أَحَدٌ خَرَجَ 42 يَتَرَكُهَا قَرِيقَانِ (139 / 1) أَحَدَهُمَا أَهْلُ 43 الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَالثَّانِي كُلُّ مَنْ يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ. وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَرِيقَيْنِ شُرُوطٌ. أَمَّا شُرُوطُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فَثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا: الْعَدَالَةُ الْجَامِعَةُ لَشُرُوطِهَا. وَالثَّانِي: الْعِلْمُ الَّذِي يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَصْرِفَةٍ مَنْ تَسْتَحِقُّ الإِمَامَةَ عَلَى الشُّرُوطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الإِمَامِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَالثَّالِثُ: الرَّأْيُ الْمُؤَيَّدُ إِلَى اخْتِيَارِ مَنْ هُوَ لِلإِمَامَةِ 44 أَصْلَحُ.

وَأَمَّا شُرُوطُ (15) الإِمَامِ الْمُتَعَبَّرَةِ فِي الإِمَامَةِ الْجَبَرِيَّةِ فَهِيَ عَشْرَةٌ. سِتَّةٌ مِنْهَا غَيْرُ مُكْتَسِبَةٍ. وَارْتَبَعَةٌ مِنْهَا مُكْتَسِبَةٌ.

فَأَمَّا السُّنَّةُ الْغَيْرُ الْمُكْتَسِبَةُ فَهِيَ: الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالذَّكُورِيَّةُ وَالْقَرَشِيَّةُ وَسَلَامَةُ السَّبْعِ وَالْبَصِيرُ.

وَأَمَّا الْمُكْتَسِبَةُ فَهِيَ: النَّجْدَةُ وَالْيَقَايَةِ وَالْعِلْمُ وَالْوَرَعُ (16). ثُمَّ إِذَا ثَبَّتَ الإِمَامَةَ لِلإِمَامِ يَتَوَفَّرُ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ (17) يَلْزَمُهُ مِنْ أُمُورِ الرَّعِيَّةِ عَشْرَةٌ أَنْبَاءٌ.

أَحَدُهَا: حِفْظُ الدِّينِ عَلَى أَصُولِهِ الْمُسْتَقَرَّةِ وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فَإِنْ ظَهَرَ مُبْتَدِعٌ أَقَمَهُ لِيَسُوِّنَ الدِّينَ مَحْرُوسًا.

وَالثَّانِي: تَسْيِيدُ الْأَحْكَامِ وَقَطْعُ الْإِفْصَامِ حَتَّى لَا يَفْسُوى 45 ظَالِمٌ وَلَا يَضْعُفَ مُظْلَمٌ. وَالثَّالِثُ: حِمَايَةُ الْبَيْتِ وَالذِّكْرِ 46 عَنِ الْحَرِيمِ وَعَنْ جَمِيعِ مَا يَنْتَقِي

42- أ: خرج . 43- و: لأهل .

44- م: للإمامة . 45- أ: يقوم .

46- و: والدب .

(15)- أجمل سيف الدين هذه الشروط في كتابه: غاية السرام في علم الكلام من 383 .

(16)- وقد زادت الشيعة شروطاً أخرى: وهو أن يكون من بنى هاشم، معصوماً، عالماً بالغيب، ويذكر أن الزيدية يخالفون بقية الشيعة في قولهم بالمصمة والنص - انظر من 189 من مختصر التحفة الاثني عشرية / شاه عبد العزيز - تعريب غلام محمد - اختصار محمد شكر - استانبول - تركيا، وقد رد سيف الدين على آراء الشيعة - انظر: غاية السرام من 384، والاطلاع على شروط الشيعة انظر: المثل والنحل 1 / 195، مختصر التحفة الاثني عشرية / شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي - نقله من الفارسية إلى العربية سنة 1227 هـ الشيخ الحافظ غلام محمد محي الدين واختصره السيد محمود شكر الألوسي: طبع باستانبول / تركيا .

(17)- أجمل ابن حبيب في كتابه الأحكام السلطانية من 4، 5 هذه الشروط في سبعة شروط .

لِيَتَضَرَّبَ النَّاسُ فِي مَعَايِبِهِمْ .

وَالرَّابِعُ : إِقَامَةُ الْحُدُودِ لِتَصَانِ مَحَارِمِ الدِّينِ وَالْإِنْتِهَافِ .

وَالْخَامِسُ : تَحْيِيزُ الشُّرُورِ بِالْقُوَّةِ حَتَّى لَا يَطْلُقَ الْعَدُوَّ بَيِّضَةً إِلَّا سَلَامًا .

وَالسَّادِسُ : جِهَادُ مَنْ عَانَدَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ الدَّعْوَةِ حَتَّى يَسْلَمَ أَوْ يَدْخُلَ تَحْتَ الدَّمَةِ .

وَالسَّابِعُ : جَبَايَةُ الْفِيءِ 47 وَالصَّدَقَةُ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ مِنْ ذَلِكَ 46 مِنْ

غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا عَنِيْفٍ .

وَالثَّامِنُ : تَقْدِيرُ الْعَطَاءِ 49 وَمَا يُسْتَحَقُّ فِي بَيْتِ السَّالِ (50 مِنْ غَيْرِ 50)

تَبْذِيرٍ وَلَا تَفْصِيرٍ وَدَفْعُهُ فِي وَقْتِهِ 51 لَا تَقْدِيمَ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرَ .

وَالتَّاسِعُ : اسْتِثْنَاءُ الْأَمْنَاءِ عَلَى الْأَمْوَالِ وَتَقْلِيدُ النَّصَحَاءِ 52 فِيَمَا يُفَرِّقُهُ

إِلَيْهِمْ 53 مِنَ الْأَعْمَالِ لِتَكُونَ الْأَعْمَالُ بِالنَّصَحَاءِ 52 مَضْبُوتَةً وَالْأَمْوَالُ بِالْأَمْنَاءِ

مَحْفُوظَةً .

وَالْعَاشِرُ : أَنْ يَبَاشِرَ بِنَفْسِهِ الْأُمُورَ الْمُهِيْمَةَ وَيَتَنَقَّحَ الْأَحْوَالَ لِتَتِمَّ بِذَلِكَ سِيَاسَةُ

الْأُمَمِ ، وَلَا يَقُولَ عَلَى التَّوْبِيعِ مَطْلَقًا قَدْ يَخُونُ الْأَمِينَ وَيَفْشِي النَّاصِحَ .

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ 54 نَصَحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصَحَهُ بِلَيْبٍ (18) .

وَأَمَّا الطَّرْفُ الثَّلَاثُ فَفِي بَيَانِ الْوَجْهِ 55 الَّتِي تَتَقَيَّدُ بِهَا الْإِمَامَةُ وَقَدْ سَبَقَتْ

إِلَيْهِ الْإِسَارَةُ قَالَ تَتَيْفُ الدِّينِ 56 : / إِنْشَقَّ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنْ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ عَنِ

التَّنْصِيصِ وَالْإِخْتِيَارِ وَالْدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى 57 مِمَّنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِمَامَةِ مَعَ

اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ كَوْنُ وَجْهِ التَّنْصِيصِ (58 مِنْ الرُّسُولِ 58) عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى

شَخْصٍ ، أَوْ مِنَ الْإِمَامِ ثَبَتَ كَوْنُ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ إِمَامًا .

ثُمَّ اخْتَلَفُوا (140 / أ) فِي ذَلِكَ فَذَهَبَتِ الْإِمَامِيَّةُ (19) وَأَكْثَرُ طَرَاثِفِ الشِّيْعَةِ

47- م ، و ؛ الفى ، 48- زياده من ب ، ج ، م ، و ، 49- م ، و ؛ العطا ، 50(50)- ساقط من ج ،

51- م ، و ؛ (+) و ، 52- م ، و ؛ النصحا ، 53- ب ؛ إليه ،

54- م ، و ؛ بستك ، 55- م ، و ؛ الوجه ، 56- ساقط من و ،

57- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ تعالى ، 58(58)- ساقط من و ،

(18)- البيت ينسب لأبي الاسود الدؤلى .

انظر ، ص 388 من كتاب المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع لأبي محمد القاسم السجلماسي
تقديم وتحقيق عادل الغازي / مكتبة المعارف ، والبيت من بحر الطويل .

(19)- سبق التعريب بهم .

إِلَى أَنَّهُ لَا طَرِيقَ غَيْرَ التَّنْصِيصِ (20) مِنَ الرَّسُولِ 59 أَوْ مِنَ الْإِمَامِ .
 وَذَهَبَتْ 60 الْأَشَاعِرَةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ إِلَى أَنَّهُ الْإِخْتِيَارُ أَيْضًا طَرِيقٌ فِي اثْبَاتِ 61 كَوْنِ
 الْإِمَامِ إِمَامًا . وَذَهَبَتْ 62 الْجَارُودِيَّةُ (21) إِلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ فِي وَلَدِ الْحَسَنِ
 وَالْحُسَيْنِ شُرَى ، فَسَنُ خَرَجَ مِنْهُمْ دَاعِيًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى 63 وَكَانَ عَلِيًّا فَاضِلًا
 فَهُوَ إِمَامٌ (22) .

وَقَدْ اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالْإِمَامِيَّةُ عَلَى إِبْطَالِ هَذَا الطَّرِيقِ غَيْرِ الْجَبَائِيَّةِ
 64 . وَالْمُعْتَزِلَةُ لِأَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ قَالُوا :

قَدْ ثَبَتَ أَنَّ تَعَبُّبَ الْإِمَامِ بَعْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاجِبٌ شَرْعًا ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ
 عَلَى (65) أَنَّ طَرِيقَ اثْبَاتِ 66 كَوْنِ الْإِمَامِ إِمَامًا لَا يَخْرُجُ عَنِ النَّصِّ وَالْإِخْتِيَارِ ،
 وَالِدَعْوَةِ .

وَالْقَوْلُ بِالتَّنْصِيصِ وَالِدَعْوَةِ 67 مَمْتَنِعٌ فَيَبْقَى 68 الْقَوْلُ بِالْإِخْتِيَارِ وَإِلَّا كَانَ
 إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى (65) التَّخَصُّرِ فِي الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ خَطَأً وَهُوَ مُسْتَنَعٌ وَبَيَانُ 66 أَنَّ
 الْقَوْلَ بِالدَّعْوَةِ يَمْتَنِعُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ وَجِدَ مِنْ وَلَدِ الْحَسَنِ أَوْ 69 الْحُسَيْنِ إِنْسَانٍ
 70 عَلِيَّانٍ فَاضِلَيْنِ يَدْعَوَانِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى 71 فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ (72) فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ
 (72) نَأْمَا أَنْ تَكُونَ الْإِمَامَةُ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا (73) أَوَّلًا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا .
 الْأَوَّلُ مُحَالٌ مُحَالٌ لِلْإِجْمَاعِ (73) .

وَالثَّانِي : أَيْضًا مُحَالٌ لِعَدَمِ الْأَوَّلِيَّةِ 74 ، فَلَمْ يَبْقَ 75 إِلَّا الثَّلَاثُ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ .
 وَأَمَّا أَنَّ 76 الْقَوْلَ بِالتَّنْصِيصِ بَاطِلٌ فَلِأَنَّهُ لَوْ نَصَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَحَدٍ

-
- 59- و : الرسل ،
 60- ساقط من ج ،
 61- و : الجارية ،
 62- و : الجارية ،
 63- أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى ،
 64- أ ، ب ، ج ، م ، و : الجبائي ،
 65- 65- ساقط من ج ،
 66- ساقط من و ،
 67- م ، و : الدعوا ،
 68- ب : فبقي ،
 69- ج ، م ، و ، و ،
 70- ج : إثنين ،
 71- أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى ، (72) (72) ساقط من م ، و ،
 72- م ، و : تقديم وتأخير في العبارات ، 74- ب ، ج ، م ، و : الأولية
 73- م ، و : يبقى ،
 74- ساقط من م ، و ،
-

20- ذكر سيف الدين قولهم بالتنصيص على إمامة علي رضي الله عنه ، ثم رد على ذلك ، انظر ص 374 ،
 375 من غاية السراة في علم الكلام . وسيأتي رد المؤلف على ذلك .
 (21)- طائفة من الزيدية اتباع أبي الجارود (زياد ابن أبي زياد) وفد زعموا أن النبي صلى الله عليه
 وسلم نص على إمامة علي بالوصف دون الاسم وزعموا أن الصحابة كرهوا بتركهم بيعة علي ...
 انظر : البخاري / الفرق بين الشرق بتحقيق محمد عبد الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية ، ص 30 ،
 (22)- المرجع نفسه ص 31 .

لَمْ يَخْلُ إِذَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّنْصِيفُ بِمَشْهَدِ جَمَاعَةٍ يُتَصَوَّرُ عَلَيْهِمُ التَّوَاطُّؤُ عَلَى
الْخَطَا، أَوْ لَا يُتَصَوَّرُ ؟ !

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ : فَلَا حُجَّةَ فِيهِ بِالْإِجْمَاعِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْخُصُومِ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي :
وَهُوَ أَنَّ التَّنْصِيفَ كَانَ بِمَشْهَدِ جَمَاعَةٍ تَقْرَأُ 77 الصُّحَّةُ بِسِتْلِهِمْ فَالْعَادَةُ تُحِيلُ
تَوَاطُّؤَ 78 الْكُلِّ عَلَى عَدَمِ تَقْلِهِ وَإِلَّا كَانُوا مَخْطِئِينَ بِكُتْمَانِ نَصِّ الرَّسُولِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَهُوَ مُحَالٌ مُخَالِفٌ لِلْفَرْضِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّنْصِيفَ عَلَى الْإِمَامِ مِنْ عَظَائِمِ الْأُمُورِ ؛ فَلَوْ جَرَى التَّنْصِيفُ
بِمَشْهَدِ الْجَمَاعَةِ الْمَقْرُوضَةِ لَكَانَتْ الْعَادَةُ تُحِيلُ عَدَمَ تَقْلِهِ كَمَا لَوْ جَرَى بِمَشْهَدِ
الْحَمِيجِ أَوْ أَهْلِ 79 الْجَامِعِ قَتْلُ مَلِكٍ فَإِنَّ الْعَادَةَ تُحِيلُ إِلَّا يَنْقُلُوهُ ، وَلَوْ نَقَلُوهُ
فَأَمَّا أَنْ يَنْقُلَهُ وَاحِدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ ! وَالْأَوَّلُ يَكُونُ كَذِبًا ؛ لِأَنَّ انْفِرَادَهُ بِهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ .
وَالثَّانِي : يُوْجِبُ شِيَاعَهُ فِيمَا 80 بَيْنَ النَّاسِ وَلَمْ يَشْع . وَأَمَّا الطَّرْفُ الرَّابِعُ :
فِيهِ ذِكْرُ مَا يَحِبُّ بِهِ خَلْعُ الْإِمَامِ .

قَالَ عَلَمَاؤُنَا (23) : الَّذِي يَحِبُّ بِهِ خَلْعُ الْإِمَامِ شَيْئَانِ : أَحَدُهُمَا : يَرْجِعُ إِلَى دِينِهِ ،
وَالثَّانِي : يَرْجِعُ إِلَى نَقِصٍ (81 فِي بَدْنِهِ 81) .

فَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى دِينِهِ فَشَيْئَانِ : أَحَدُهُمَا : مَنَافِقُ عَلَيْهِ ، وَالثَّانِي مُخْتَلَفٌ فِيهِ .
وَالْمَنَافِقُ عَلَيْهِ شَيْئَانِ : أَحَدُهُمَا الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ، وَالثَّانِي تَرْكُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ
وَالدُّعَاءِ إِلَى ذَلِكَ . وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَمُسْوَغُهُ . وَهُوَ (141 / 1) عَلَى
حَسْرَتَيْنِ :

أَحَدُهُمَا يَرْجِعُ إِلَى فِعْلِ الْجَوَارِحِ مِنْ ارْتِكَابِ الْمُحْظُورَاتِ 82 كَشُرْبِ الْخَمْرِ
وَعَصَبِ الْأَمْوَالِ وَتَضْيِيعِ الْحُقُوقِ وَالْحُدُودِ .

وَأَمَّا الثَّانِي مَا يَتَعَلَّقُ مِنَ الْفُسُوقِ بِالْإِعْتِقَادِ بِالتَّأْوِيلِ لِشَبْهَةِ 83 .
فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ 84 إِلَى أَنَّ فَسْقَهُ يُوْجِبُ خَلْعَهُ . وَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ
النُّبْتِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ : لَا يَخْلَعُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَلَا يَحِبُّ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ بَلْ يَحِبُّ

77- ب (ج ، م ، و) : نقوى .

78- ب (توطأ) ، م ، و : توطأ .

80- ساقط من م ، و .

82- 1 : (+) من .

84- ساقط من م ، و .

77- ب (ج ، م ، و) : نقوى .

79- م ، و : أهل .

(81 ، 81) - ساقط من م ، و .

83- و : وشبهه .

وَعَظْلُهُ وَتَحْرِيفُهُ وَنَرَكُ طَاعَتِهِ فِيمَا إِلَيْهِ يَدْعُو 85 مِنْ الْمَعَاصِي .
 وَاجْتَبَوْا عَلَى ذَلِكَ يَقُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (صَلُّوا وَرَاءَ كُلِّ نَبِيٍّ وَفَاجِرٍ) (24) .
 وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (اِسْمَعُوا وَأَطِيعُوا مَا لَمْ يَأْمُرْ بِإِثْمٍ فَإِذَا 86 أَمَرَ بِهِ فَلَا
 سَبَّحَ وَلَا طَاعَةَ) (25) .
 وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (أَطِيعُوا وَإِنْ أَكَلُوا مَالَكُمْ وَضَرَبُوا ظَهْرَكُمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ
 وَآتَوْا الزَّكَاةَ) (26) .
 وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي وَلَايَةِ السُّلْطَانِ الْمُتَغَلِّبِ إِذَا اسْتَتَبَعَ النَّاسُ بِشُكُونِهِ * .
 فَهَيْلَ وَلَايَتِهِ مُسْعِفَةً وَأَحْكَامُهُ نَافِذَةٌ وَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ .
 (87) وَفَيْلَ وَلَايَتِهِ غَيْرُ مُنْعِفَةٍ وَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ (87) لِأَنَّ مُخَالَفَتَهُ تُوْدِي إِلَى الْهَرَجِ
 وَالْفِتْنَةِ .
 وَاخْتَلَفَ فِي أَحْكَامِهِ هَلْ هِيَ نَافِذَةٌ 88 أَوْ لَا ؟ عَلَى قَرَلَيْنِ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهَا نَافِذَةٌ
 . 88
 وَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى نَقْصٍ فِي الْبَدَنِ (89 فَلَا بُدَّ 89) أَنْ يَكُونَ سَالِمَ الْحَوَاسِ
 فَإِنْ فَاقِدَهَا لَا يَتِمُّكَ 90 مِنْ تَدْبِيرِ نَفْسِهِ فَكَيْفَ يَتَدَبَّرُ غَيْرَهُ .
 وَتَالِ بَعْضُهُمْ أَمَّا الْخَرَسُ 91 وَالصَّمَمُ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُمَا يَمْنَعَانِ مِنْ ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ .
 وَاخْتَلَفَ هَلْ يَمْنَعَانِ مِنْ اسْتِدَامَتِهِ أَمْ لَا ؟
 فَقَالَ قَوْمٌ : يَخْرُجُ الْإِمَامُ بِهِمَا أَوْ 92 بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْإِمَامَةِ قِيَاسًا عَلَى ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ
 وَقَالَ قَوْمٌ : لَا يَخْرُجُ بِهِمَا لِإِقْبَامِ الْإِشَارَةِ مَقَامَهُمَا .
 وَقَالَ قَوْمٌ : إِنْ كَانَ يَحْسِنُ الْكِتَابَةَ لَمْ يَخْرُجْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

85- (ا ، ب ، ج ، م ، و) يدعوا . 86- م ، و : فإذا .

(87 ، 87) - ساقط من ج . 88- ا ، و : نافذة .

(89،89) - ساقط من و . 90- م ، و : لا يمكن .

91- (ا ، ب ، ج ، م ، و) : الخرس . 92- ج : لا .

و - كذا في كل النسخ ولعل الصواب هو : شؤنكته .

(24)- انظر : كشف الخفاء للعجلوني / مؤسسة الرسالة ج2 ص37 .

(25)- أخرجه مسلم في صحيحه ج3 ص 1468 . ك : الإمارة . ب : وجوب طاعة الأمراء في غير معصية . ر :
 38 .

وابن ماجه في سننه ج2 ص 956 . ك : الجهاد . ب : لاطاعة في معصية . ر : 2864 .

(26)- أخرجه مسلم في صحيحه ج3 ص 1476 . ك : الإمارة . ب : وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند
 ظهور الفتن . ر : 52 .

تَمَّ ١ قَالَ : « وَيَسَّالَ أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى الْأَصَحِّ » .
 أَقُولُ : الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ٢ لَفُظِيٍّ لِأَنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْجَوَارِ كَمَا نُقِلَ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَجَمِيعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَيْسَ ذَلِكَ مَحْمُولًا
 ٣ عِنْدَهُمْ عَلَى الشَّكِّ فِي الْحَالِ بَلْ فِي الْعَاقِبَةِ (١) ، (٤) لِأَنَّ الْإِيمَانَ السُّنْتَفَعَ بِهِ
 الْإِنْسَانُ (٤) الْخَاصُّ مَوْ ١ الْبَاقِي عِنْدَ الْمَوْتِ وَكُلُّ وَاحِدٍ يَشْكُ فِي ذَلِكَ . جَعَلَنَا
 اللَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ تَائِبِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ عَالِينَ بِهَا . وَخَتَمَ لَنَا بِالْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا .
 وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْمَنَعِ كَمَا نُقِلَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَصْحَابِهِ فَيَحْمِلُ ٥ ذَلِكَ ١ عَلَى
 الشَّكِّ فِي الْحَالِ وَلَا تَرَاعَ فِيهِ . وَقَدْ نُقِلَ شَرَفُ الدِّينِ عَنِ الْحَسَنِ (٢) الْبَصْرِيِّ
 أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ أَتَقُولُ أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : إِنْ أَرَدْتَ بِالْإِيمَانِ مَا يُحِلُّ
 ذِيحَتِي ٦ وَتَجُوزُ ٧ بِهِ مَنَا كَحَتِي ٨ فَأَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا . وَإِنْ أَرَدْتَ مَا يُحْكَمُ لِي بِهِ
 مِنَ النَّجَاةِ ٩ (١٤٢ / ١) مِنَ النَّارِ فَأَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (٣) . وَهَذَا كَمَا
 أَشَرْنَا إِلَيْهِ .

-
- ١- زيادة من ج ، م ، و . ٢- ١ ، ب ، ج ، م ، و : المسئلة .
 ٣- ١ : مرسول . (٤٤) - م ، و : (لا الإيمان المشنع به الانشاع) .
 ٥- م ، و : هيئتم . ٦- م ، و : دبحتي .
 ٧- ١ : ويجوز . ٨- ١ : مناخمي .
 ٩- م ، و : النجات .
-

(١) - انظر : الفتن الأكبر للشافعي ص ٢٦ ، ط (٣) مكتبة مصيد على صبيح وأولاده - مصر .
 (٢) - سبق ذكره انظر ص ١٢٤ هـ ١٢٣ .
 (٣) - نقل شرف الدين غذا الكاشم في شرح المعالم للرازي - انظر : الورقة ٢٢٥ / ب .

وَقَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْمَعَالِمِ :
 /لَمَّا كَانَ الْإِيمَانُ 10 عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مَجْمُوعُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ (4) : وَهِيَ الْإِعْتِقَادُ
 وَالْقَوْلُ وَالْعَمَلُ كَانَ حُصُولُ الشَّكِّ فِي الْعَمَلِ يَقْتَضِي الشَّكَّ فِي أَجْزَاءِ هَذِهِ
 الْمَاهِيَةِ فَيَصِحُّ الشَّكُّ فِي حُصُولِ الْإِيمَانِ / (5) .
 وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَلَمَّا كَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَهُ عِبَارَةً عَنِ الْإِعْتِقَادِ الْمَجْرَدِ (6) لَمْ
 يَكُنِ الشَّكُّ فِي الْعَمَلِ 11 مُوجِبًا لِقُوعِ الشَّكِّ فِي الْإِيمَانِ .
 فَظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ خِلَافٌ فِي الْمَعْنَى
 قَالَ النَّبِيخُ (12) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (12) ابْنُ عَرَفَةَ : / عَرَأ 13 عِيَاضُ الْأَوَّلِ لِمُحَمَّدِ بْنِ
 عَبْدِ دُوسٍ (7) وَأَتْبَاعِهِ ، وَالتَّانِي لِابْنِ سُحُنُونَ (8) وَأَتْبَاعِهِ ، وَوَفَّعَ بَيْنَهُمَا
 مَجَادَلَاتٍ وَتَشَنُّيْعَاتٍ .
 نَسَبَ 14 الْأَوَّلُونَ الْآخِرِينَ لِلْإِرْجَاءِ وَالْآخِرُونَ الْأَوَّلِينَ لِلشَّكِّ / (9) .

- 10- ج : النظر
 (12) 12) زيادة من ب، م، و
 11- 13، ب، ج : عري .
 14- و : بسب .

- (4) انظر : النسب الكبير للشافعي ص 26، ط (3)
 مكتبة محمد علي صبيح وأولاده مصر .
 (5) - انظر : ص 148، 149 من المجلد للرازي وبهامشه
 السالم - المطبعة الحسينية المصرية 1323 هـ
 (6) انظر : الفقه الأكبر لأبي حنيفة ص 5 ط (3) مكتبة محمد عابر صبيح - وأولاده وبلية الفقه الأكبر
 للشافعي .
 (7) - محمد بن إبراهيم ابن عبدوس كان حافظاً لمذاهب مالك بن أنس والرواة من أصحابه ، إماماً متقدماً
 عزيز الاستنباط ، جيد القريحة ، وله كتاب سماه المجموعة الفقه في الفقه على مذاهب مالك وأصحابه
 وكان ناسكاً عابداً متواضعاً ، توفي سنة 258 هـ ، ...
 انظر : طبقات علماء إفريقية / محمد بن الحارث بن أسد الحسني - دار الكتاب اللبناني - بيروت ج 4
 ص 133 .
 (8) - محمد بن عبد السلام بن سعيد التنوخي فقيه مالكي مناظر ، كثير التصانيف توفي بالساحل ونقل
 إلى القيروان فوفن فيها سنة 256 هـ ، وكان مولده سنة 202 هـ ، انظر الشفا / عياض : تحقيق مجموعة
 من العلماء ج 1 ص 709 هـ 10 .
 (9) - الكلام نقله المؤلف من الشامل لابن عرفة انظر : الورقة (172 / ب) مخ ، خ ، ع ، ر رقم : 1 ك .

تَقْبِيهِ : قَالَ الشَّيْخُ (15 أَبُو عَبْدِ اللَّهِ 15) بِنُ عَرَفَةَ : / فَلَا هُ تَقِيلُ الْفَخِيرُ
وَعَبَاسُ أَنْ الْخِلَافَ فِي تَقْبِيدِ أَنَا مُوَمِّنٌ بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَلَظَاهِرُ تَقِيلُ ابْنُ الْمَالِكِي
(10) فِي تَقْبِيدِهِ 16 عِنْدَ اللَّهِ / (11) . قَالَ : / ذَكَرَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ 17
الْمَالِيسِيِّ (12) أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ بَابَ دَارِ ابْنِ عَبْدِوَيْسٍ وَقَتًا اخْتِلَافِهِ مَعَ ابْنِ
سُخْمَرِينَ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَسَالَ مَا هَذَا بَيْنَكَ فِي الْإِيمَانِ (15 فَسَالَ أَنَا مُوَمِّنٌ 15)
فَسَالَ عِنْدَ اللَّهِ ؟ فَسَالَ لَا أَقْطِعُ بِذَلِكَ بِنَفْسِي 18 - لِأَنِّي لَا أَدْرِي مَا يُضْتَمُّ لِي بِهِ .
فَبَصَحَ الرَّجُلُ فِي وَجْهِ ابْنِ عَبْدِوَيْسٍ فَقَمِيَ الرَّجُلُ فِي وَقْتِهِ . وَأَشَارَ أَبُو مَنْصُورٍ
(13) فِي مَقْنَعِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَخْتَلَفُ فِي هَذَا لِلْإِجْمَاعِ 19 عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ لِمَعِينٍ
بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلَّا يَنْصَحُ / (14) . قَالَ الشَّيْخُ : / أَوْ إِجْمَاعٍ كَقَوْلِ ابْنِ رُشْدٍ
فِي عَسَرَ بَيْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ (15) / ، (16) .
ثُمَّ قَالَ (17) / وَفِي جَوَارِ قَوْلِ الْإِنْسَانِ فِي عَيْبِهِ عَمَّا مُوَمِّنٌ عِنْدَ اللَّهِ مُطْلَقًا أَوْ
يَقْبِدُ إِنْ كَانَتْ سِيرَتُهُ يَمُنُّ عَلَى نَبِيِّهِ نَفْلًا 20 :
عِيَّاسُ مَعَ (18) ابْنِ السَّبَّانِ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْقُرَوِيِّينَ وَابْنِ أَبِي زَيْدٍ مَعَ أَكْثَرِهِمْ /
(19) .

(15، 15) - زيادة من ب م ١٠ و ١٦ - في م ١٠ و ١٦ : تقييد .

17 - (أ) ، ب ، ج ، د ، (٤) ب ، 18 - (ب) ج ، د : لنفسه

19 - (ب) ج ، م ١٠ و ١٦ : الإجماع . 20 - ساقط من ج . ولعلها : نقلان

(10) - (11) - انظر : الشامل الورقة (72/ب) .

(12) - هو : أبو الحسن بن محمد بن خلف المخافري ، ولد سنة 324 هـ وكان ضريباً .

وكتبه في نهاية الصفة ، ضبطها له ثقات أصحابه بمسود (لُقَابِيسْ) بلدة بالمغرب بين سفاقس وطرابلس ، ولم يكن منها ولكنه عرف بعلمه ، ولد سنة 324 هـ / 336 هـ ، توفي في ربيع الآخر سنة 403 هـ بمدينة

القيروان - انظر : القاضي عياض / الشفا ج 1 ص 76 هـ (2) ، الزركلي / الأعلام ، ط (4) ج 4 ص : 326 .

(13) - لعله عبد القاهر بن طاهر البغدادي أبو منصور (ت 429 هـ / 1038 م) - فقيه شافعي كبير ، وعالم من أئمة الأصول - نشأ في بغداد ومات في أسفرائين ... من كتبه : أصول الدين ، تفسير القرآن ، الإيمان

وأصوله .. انظر : الأعلام ط 4 ج 4 ص : 48

، المنجد في اللغة والأعلام ، ص : 367

(14) انظر : الشامل لابن عرفة الورقة (72/ب)

(15) - ابن مروان (61 - 101 هـ / 681 - 720 م) الخليفة الأموي ، القرشي ، وهو تابعي جليل وامام

عظيم ، وسادس الخلفاء على ما قيل ، بلغ من العمر الأربعين مدة ولايته سنتان وخمسة أشهر وأيام .

انظر الشفا ج 2 ص 30 هـ (1) ، المنجد من اللغة والأعلام ص 379 .

(16) - الشامل الورقة (73/أ) .

(17) - الضمير يعود إلى ابن عرفة . (18) - في الشامل : عن . ولعله هو الصواب .

(19) - الشامل الورقة (73/د) .

ثُمَّ ١ قَالَ : ((وَلَا يَجِبُ الْقِيَامُ بِدَفْعِ شُبُهَةِ أَهْلِ الضَّلَالِ إِلَّا عَلَى مَنْ تَسَكَّنَ فِي
النَّظَرِ وَفِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ تَمَكُّنًا يَقْوَى 2 بِهِ عَلَى كَفِّهَا وَهُوَ خَرَضُ كِفَايَةِ))
أَقُولُ : يَعْنِي أَنَّ مَسَاطِرَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْيُسُوعِ وَإِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَيْهِمْ وَحَلِّ
الشُّكُوكِ وَالشُّبُهَاتِ الْوَارِدَةِ مِنْ جِهَتِهِمْ غَيْرُ وَاجِبَةٍ وَجُوبِ السَّيِّئَاتِ بَلْ هِيَ مِنْ
صُرُوفِ الْكِفَايَاتِ فَكَمَا يَجِبُ الدَّبُّ 3 عَنِ الدِّينِ وَقُنْلٍ مَنْ بَسَطَ يَدَهُ كَذَلِكَ يَجِبُ
الدَّبُّ 3 عَنْهُ وَرَجَرُ 4 مَنْ بَسَطَ لِسَانَهُ .

فَمَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى 5 قُوَّةَ النَّظَرِ بِحُصُولِ مَلَكَتِهِ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ
بِقِسْطٍ بِهَا عَلَى إِقَامَةِ الْحَقِّ وَالْبَرَاءَةِ وَيَدْفَعُ بِهَا مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنَ الشُّكُوكِ
وَشُبُهَاتِ السُّبُطِلِينَ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِنَصْرَةِ دِينِ رَبِّ الْعَالَمِينَ 6 وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَيْرُهُ مِنَ السَّخِصِلِينَ وَإِلَّا فَالْخَطَابُ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَسِيْعِ فَلَا يَسْقُطُهُ
إِلَّا قِيَامُ (١/١٤٣) مَنْ يَظُنُّ أَنَّ الدِّينَ بِقِسْطِهِ مَنِيْعٌ وَمَنْ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ تِلْكَ الْمَلَكَتُ
فَلَا يَلْقَى بِنَفْسِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ .

قَالَ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ : / أَمَّا الْقِيَامُ بِدَفْعِ شُبُهَةِ السُّبُطِلِينَ فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ 7 إِلَّا
مَنْ طَالَعَ عُلُومَ الشَّرِيعَةِ وَحَفِظَ الْكَثِيرَ مِنْهَا وَفَهِمَ مَقَاصِدَهَا وَأَحْكَامَهَا وَأَخَذَ ذَلِكَ
عَنْ أَيْمَةٍ فَأَوْضَهُمْ فِيهَا وَرَاجَعَهُمْ فِي الْفَاطَهَا وَأَعْرَاضَهَا وَبَلَغَ دَرَجَةَ الْإِمَامَةِ فِي هَذَا
الْعِلْمِ بِصَحْبَةِ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ أَرْشَدُوهُ لِلصَّوَابِ وَحَذَّرُوهُ مِنَ الْخَطَا 8 وَالضَّلَالِ
حَتَّى ثَبَتَ الْحَقُّ فِي نَفْسِهِ ثَبُوتًا قَوِيًّا فَيَكُونُ الْقِيَامُ بِدَفْعِ الشُّبُهَاتِ حَيْثُ فَرَضَ
كِفَايَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى أَمْثَالِهِ .

وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّعَرُّضُ لِذَلِكَ لِأَنَّهُ رُبَّمَا ضَعُفَ عَنْ رَدِّ تِلْكَ الشُّبُهَةِ
فَيَتَعَلَّقُ بِنَفْسِهِ مِنْهَا 9 مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى إِزَالَتِهِ فَيَكُونُ قَدْ تَسَبَّبَ فِي هَلَاكِهِ . نَسْأَلُ
اللَّهَ جَلَّ جَلَالُهُ الْعِصْمَةَ وَالْهِدَايَةَ وَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ بِلَا نِهَايَةٍ .

- | | |
|--------------------------------|-------------------------------|
| ١- زيادة من ب ، م ، و . | ٢- ج ، م ، و ؛ بقوا . |
| ٣- أ ؛ و ؛ الدب . | ٤- و ؛ وجبر . |
| ٥- أ ؛ ب ؛ ج ؛ م ، و ؛ تعالى . | ٦- ب ؛ ج ؛ العالمين . |
| ٧- ساقط من و . | ٨- م ، و ؛ الخطاء . |
| ٩- زيادة من ب ، ج ، م ، و . | ١٠- أ ؛ ب ؛ ج ، م ، و ؛ سأل . |

(144/أ) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَاصْلَى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ. (2) الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَصُّ 3 عَقِيدَةِ الْإِيمَانِ بِنِ الْحَاجِبِ رَحْمَةُ اللَّهِ (2) :

يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ شَرْعًا أَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ صَاحِبٍ : فِي التَّوْحِيدِ وَفِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَفِي تَصْدِيقِ رُسُلِهِ . فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدُّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي مُلْكِهِ وَلَا تَطْيِيرَ لَهُ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ الْإِلَهِيَّةِ 4 ، وَلَا قَسِيمَ لَهُ فِي أَفْعَالِهِ 5 .

وَأَنَّ مُحَمَّدًا (2) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (2) عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ . وَأَنَّ كَلِمًا أَخْبَرَ بِهِ وَعَنْهُ صِدْقٌ وَأَنَّ الْإِيمَانَ (2) هُوَ التَّصْدِيقُ (2) وَهُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ التَّابِعِ لِلتَّعْرِفَةِ بِذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ 6 هُوَ التَّعْرِفَةُ فَقَطْ . وَلَا يَكْفِي التَّقْلِيدُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ فَلَا بُدَّ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ التَّابِعِ لِلتَّعْرِفَةِ عَنْ مُسْتَنَدٍ جَسَلِيٍّ ، بِثُبُوتِ الصَّانِعِ وَوُجُودِهِ وَوُجُوبِ وَجُودِهِ وَثُبُوتِ قُدْرَتِهِ وَعَدَمِ تَرْكِيبِهِ وَعَدَمِ تَجَرُّبِيَّتِهِ وَعَدَمِ حُلُولِهِ فِي الْمُتَحَيَّرِ وَعَدَمِ اتِّخَاذِهِ بِقِيَرِهِ وَعَدَمِ حُلُولِهِ فِيهِ وَإِسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ فِي جِهَةٍ وَإِسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِهِ وَإِسْتِحَالَةِ الْأَلَامِ 7 وَاللَّذِكِ 8 عَلَيْهِ . وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ الْمَقْدُورَاتِ بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ/عَالِمٌ بِكُلِّ الْمَعْلُومَاتِ بِعِلْمٍ 9 قَائِمٍ بِذَاتِهِ .

مُرِيدٌ لِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ بِإِرَادَةٍ (10) قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ (10) . تَسْمِيعٌ ، بَصِيرٌ ، بِصَفَتَيْنِ قَائِمَتَيْنِ بِذَاتِهِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا . مُنْكَلِمٌ بِكَلَامٍ نَفْسِيٍّ قَدِيمٍ قَائِمٍ بِذَاتِهِ وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ .

وَالْخَبِيرُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهَا (11) بَاقٍ بِبَقَاءِ يَقُومُ بِهِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَبِذَاتِهِ عِنْدَ الْقَاضِي وَهُوَ الْأَصَحُّ (11) وَلَا تُعْرَفُ حَقِيقَةُ ذَاتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ .

وَأَنَّ رُؤْيِيَّتَهُ صَحِيحَةٌ وَاقِعَةٌ : وَأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْبَيْدِ وَالْوَجْهِ وَالْإِسْتِوَاءِ عَلَى رَأْيٍ . وَبِصَلَةِ تَوْجِبِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَكَانِ عَلَى رَأْيٍ . وَبِصِفَةِ السَّيِّمِ وَالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ

1- ساقط من : م ، خ .

خ : نسخة من العقيدة ، موجودة ضمن مجموع بالخراتة العامة رقم 1755 د (22) - زيادة من م .

3- نص العقيدة كله ساقط من ب ، ج .

4- : الالهية . وهو ساقط من : خ

5- م ، خ : فعله

6- م : وقال

7- : اللام

8- م ، خ : والدان .

9- م ، خ : (+) قديم .

10- (10) - ساقط من : خ

11- (11) - زيادة من : م .

عَلَى رَأْيٍ . وَيَالْهَدَمَ غَيْرَ الْبَقَاءِ عَلَى رَأْيٍ . وَيَا الْعَلَمِيَّةَ وَالْفَادِرِيَّةَ وَالْمُرِيدِيَّةَ
وَالْحَيِّيَّةَ عِنْدَ مُنْتَهَى 12 الْأَحْوَالِ . (13) وَيَعْلَمُ مُنْعِدَّةً عَلَى رَأْيٍ 13) .
وَيَا الرَّحْمَةَ وَيَا الرَّحْمَةَ وَالْكَرَمَ غَيْرَ الْإِرَادَةِ عَلَى رَأْيٍ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى
هَذِهِ الصِّفَاتِ اثْبَاتًا وَلَا نَفْيًا .

وَأَنَّهُ وَاحِدٌ بِصِفَاتِهِ 14 . وَأَنَّهُ لَا تَأْتِيرُ الْقُدْرَةُ الْعَبْدِيَّةُ فِي مَقْدُورَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ .
وَأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَسْتَقِلُّ بِإِدْرَاكِ كَوْنِ الْفِعْلِ أَوْ النُّزْكِ (1/145) مُتَعَلِّقُ الْمَوَازِنَةِ
الشَّرْعِيَّةِ ، فَلَا تَحْسِينَ وَلَا تَفْخِيحَ عَقْلًا . وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَا يَقَعُ شَيْئًا
لِغَرَضٍ .

وَأَنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ عِلَّةٌ لَا سِتْخَفَاقِ الثَّوَابِ وَالْتَفْطِيمِ 15 .
وَأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ . وَأَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ
بِهِ حَقٌّ ، ذَلِكَ السُّعْجَرَةُ عَلَى صِدْقِهِ وَصِدْقِ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ . وَهِيَ أَهْمُ
خَارِقٍ لِلْعَادَةِ ، مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِي مَعَ عَدَمِ الْمَعَارَضَةِ . وَأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الْكِبَائِرِ
قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا ، وَفِي تَبْلِيغِ الرُّوحِيِّ وَالْفَتَاوِيِّ .

وَمِنَ الصَّنَائِرِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَنْ جَوَرَهَا عَلَيْهِمْ سَهْوًا بِخِلَافِ 16 مَا
تَبَلَّهَا فِي السَّهْوِ لَا مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ . وَأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ 17 عَلَى الْأَصَحِّ .
وَأَنَّ الْمَعَادَ الْبَدَنِيَّ حَقٌّ ، بِمَعْنَى : جَمْعُ الْأَجْزَاءِ بَعْدَ تَفْرِيقِهَا أَوْ بِمَعْنَى إِعَادَتِهَا بَعْدَ
إِعْدَامِهَا .

وَأَنَّ أَرْوَاحَ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ مُنْعَمَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَأَرْوَاحُ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ 18
بَاقِيَةٌ مُعَذِّبَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَأَنَّهَا حَادِثَةٌ لَا تَنَاسُخُ فِيهَا .

وَأَنَّ سَائِرَ السَّمْعِيَّاتِ مِنْ ثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى 19 وَعَذَابِهِ وَالصِّرَاطِ وَالْيَسَارِ
وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَوزنِ الْأَعْمَالِ وَنُطْقِ الْجَوَارِحِ وَالْحَوْضِ 20 وَأَحْوَالِ الْجَنَّةِ وَدَوَامِ
تَعْيِيسِهَا وَأَحْوَالِ النَّارِ وَدَوَامِ عَذَابِهَا حَقٌّ 21 وَأَنَّهُمَا مَخْلُوقَتَانِ مُسَكِّنَتَانِ وَوُقُوعُ
ذَلِكَ (22) مُنْطَوِّعٌ بِهِ بِخَبَرِ الصَّادِقِ (22) .

12- في م : مثبت

13- (13) - ساقط من م

14- أ : بصنات

15- في خ : والعقاب .

16- أ : م : بخلف .

17- أ : م : الملائكة .

18- أ : م : تعالى . وهو ساقط من م : خ

19- زيادة من م : خ

20- (+) والشفاعة

21- ساقط من م : خ

22- (22/22) - ساقط من م : خ

وَأَنَّ وَعِيدَ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مَنْقَطِعٌ وَوَعِيدَ الْكُفَرَةِ دَائِمٌ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَانِدٍ .
وَأَنَّ الْإِيمَانَ عِبَارَةٌ عَنْ تَصْدِيقِ الرُّسُلِ فِي كُلِّ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيئُهُمْ بِهِ عَلَى
الْأَمْسَحِ .

وَأَنَّهُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ عَلَى الْأَصَحِّ .
وَأَنَّ الْكُفْرَ عِبَارَةٌ عَنْ إِثْكَارِ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيئُ الرُّسُلِ بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ .
لَا يَكْثُرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السَّبِيلَةِ بِذَنْبٍ .

وَأَنَّ نَصَبَ الْإِقَامِ وَاجِبٌ عَلَى الْخَلْقِ لَا عَلَى الْخَالِقِ .
وَيُقَالُ : أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَلَى الْأَصَحِّ .

وَلَا يَجِبُ الْقِيَامُ بِدَفْعِ سَبِّهِ أَهْلَ الضَّلَالِ إِلَّا عَلَى مَنْ تَمَكَّنَ فِي النَّظَرِ 23 فِي عُلُومِ
السَّرِيعَةِ نَسَكُنًا يَقْوَى بِهِ عَلَى دَفْعِهَا وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ (24 إِنْ شَاءَ اللَّهُ 24) ، (25
إِسْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ 25) . 26

23-أ : (+) و

(24+24) - زيادة من م

(25+25) - ساقط من م ، ح

26- خ : كملت العقيدة بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه ومنه .

المفاهيم

١ - فهرسة الآيات القرآنية الكريمة

| الصفحة | الآية | رقمها | السورة |
|-------------------|--|----------|----------|
| 1 | [امن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون... فانصرونا على القوم الكافرين] | 285، 286 | البقرة |
| 186 | [وَكُنْكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ] | 21 | المجادلة |
| 186 | [إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَضْمُونٌ بِالْإِيمَانِ] | 106 | النحل |
| 187-416 | [الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ] | 83 | الأنعام |
| 187 | [إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ] | 19 | آل عمران |
| 194 | [أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ] | 183 | البقرة |
| 195هـ | [إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ... دَلِيلًا لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ] | 163 | البقرة |
| 218 | [السَّمِيعُ الْعَلِيمُ] | 136 | البقرة |
| 218 | [أَسْمِعْ وَأُذِّنْ] | 45 | طه |
| 231 | [أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ] | 15 | فاطر |
| 246 | [أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ] | 1 | الشرح |
| 251 | [إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي] | 13 | طه |
| 95، 276، 279، 280 | [الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى] | 4 | طه |
| 98، 291 | [إِذَا لَذُوبٌ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ] | 92 | المؤمنون |
| 308 | [اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ] | 39 | فصلت |
| 101، 313 | [أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ...] | 44 | الحج |
| 328 | [اللَّهُ يَصْطَلِي مِنَ الْمُكْتَكَ رَسُلًا وَمِنَ النَّاسِ] | 73 | الحج |
| 373 | [الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبْرُ الْأَثَمِ] | 31 | النجم |
| 376 | [إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ...] | 19 - 21 | التكوير |
| 385 | [أَهَذَا مَتْنًا وَكُنَّا تَرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ] | 3 | ق |

| | | | |
|--------|-------|-----|---------------------------------------|
| يس | 79 | 385 | [الذي جعل لكم من الشجر الاخضر نارا] |
| | | 385 | [أوليس الذي خلق السموات والارض بقدر |
| يس | 80 | | على أن يخلق مثلهم ...] |
| غافر | 46 | 388 | [النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ...] |
| الكوثر | 2 ، 1 | 396 | [إنا أعطيناك الكوثر ...] |
| الفتح | 1 | 46 | [إنا فتحنا لك فتحا مبينا ...] |
| الرعد | 36 | 403 | [أكلها دائم] |
| طه | 47 | 406 | [إنا قد أوحى إلينا أن العذاب ...] |
| | | 407 | [إنه من يات ربه مجرما |
| طه | 73 | | فإن له جهنم] |
| الشورى | 31 | 408 | [أو يوبقهن بما كسبوا ...] |
| الرعد | 30 | 416 | [الذين آمنوا وعملوا الصالحات] |
| لقمان | 12 | 416 | [إن الشرك لظلم عظيم] |
| الحديد | 19 | 421 | [أعجب الكفار نباته] |

(ب)

| | | | |
|--------|----|-----|--------------------------|
| البقرة | 80 | 409 | [بللى من كسب سيئة ...] |
|--------|----|-----|--------------------------|

(ت)

| | | | |
|-------|----|-----|----------------------|
| القمر | 14 | 282 | [تجري بأعيننا ...] |
|-------|----|-----|----------------------|

(ث)

| | | | |
|----------|----|----------|-----------------------------|
| البقرة | 28 | 279 | [ثم استوي إلى السماء ...] |
| المؤمنون | 14 | 390، 115 | [ثم أنشأناه خلقا آخر ...] |

(ح)

| | | | |
|----|----|--------|-----------------------------|
| يس | 38 | 197 هـ | [حتى عاد كالعرجون القديم] |
|----|----|--------|-----------------------------|

(ح)

| | | | |
|---------|-----|--------------------------------|-----------------|
| الزمر | 59 | [خلق كل شيء ...] | 100 ، 308 ، 305 |
| البقرة | 6 | [ختم الله على قلوبهم ...] | 308 |
| الاعراف | 199 | [خذ العفو ...] | 332 |
| التوبة | 104 | [... خذ من أموالهم صدقة ...] | 415 |

(د)

| | | | |
|------|---|----------------------------------|-----|
| مريم | 1 | [ذكر رحمت ربك عبدك زكرياء ...] | 182 |
|------|---|----------------------------------|-----|

(ر)

| | | | |
|---------|-----|--|---------|
| الاعراف | 88 | [ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق] | 174 |
| الشعراء | 23 | [رب السموات والارض وما بينهما ...] | 242، 90 |
| البقرة | 285 | [ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ...] | 440 |

(س)

| | | | |
|---------|-----|---|-----------|
| يس | 57 | [سلكم قولا من رب رحيم] | 173 |
| الاسراء | 1 | [سبحان الذي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا] | 182 ، 183 |
| البقرة | 180 | [سميع عليم ...] | 218 |

(ع)

| | | | |
|--------|---------|---------------------------------------|-----|
| الرعد | 10 | [علم الغيب والشهادة الكبير المتعال] | 141 |
| المزمل | 18 | [علم أن لن تحصوه] | 177 |
| النجم | 14 ، 15 | [عند سدرة المنتهى ...] | 402 |

(ف)

| | | | |
|----------|---------|-------------------------------------|-----|
| الحج | 34 | [... فإذا وجبت جنوبها ...] | 153 |
| الذاريات | 35 ، 36 | [فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين] | 186 |
| الاعراف | 143 | [فسوف تربياني ...] | 264 |

| | | | |
|----------|---------|--------------------------------------|----------|
| البقرة | 78 | [فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم] | 307 |
| الكهف | 29 | [فمن شاء فليؤمن ...] | 308 |
| الصفات | 23 | [فامدوهم إلى صراط الجحيم ...] | 393، 119 |
| البقرة | 23 | [فاتقوا النار ...] | 401، 118 |
| النارعات | 38 ، 37 | [فأما من طغى ...] | 407 |

(ق)

| | | | |
|---------|-----|--|--------|
| الاخلاص | 1 | [قل هو الله أحد ...] | 172 هـ |
| الحجرات | 14 | [قالت الاعراب ءامنا ...] | 188 |
| الاعراف | 143 | [قال رب أرني أنظر إليك ...] | 262 |
| | | [قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم ...] | 385 |
| يس | 78 | [قد علمنا ما تنقص الأرض منهم] | 385 |
| ق | 4 | [قل لعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ...] | 406 |
| الزمر | 50 | [قل اتخذتم عند الله عهدا ..] | 409 |
| البقرة | 79 | | |

(ك)

| | | | |
|----------|----|--------------------------------------|--------|
| الذاريات | 17 | [كانوا قليلا من الليل ما يهجعون] | 217 هـ |
| الطه | 15 | [كلاً إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون] | 266 |
| الاسراء | 20 | [كلا نمد هؤلاء ...] | 311 |
| الاعراف | 28 | [كما بدأكم تعودون ...] | 384 |
| القصص | 88 | [كل شيء هالك إلا وجهه] | 403 |
| الملك | 8 | [كلما ألقى فيها فوجاً] | 406 |

(ل)

| | | | |
|----------|----|--------------------------------------|---------------------|
| الأنبياء | 23 | [لا يسئلك عما يفعل وهم يسئلون ...] | 102 ، 101، 326، 320 |
| الزمر | 60 | [لهم مقاليد السموات والأرض ...] | 218 هـ، 172 |
| مريم | 42 | [لم تعبد ما لا يسمع ...] | 88 |

| | | | |
|----------|-----|---|------------|
| المائدة | 75 | [لقد كسر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ..] | 234,89 |
| يونس | 26 | [للذين أحسنوا الحسنى وزيادة] | 265 |
| الانعام | 104 | [لا تدركه الأبصر ...] | 269,94 |
| الأعراف | 143 | [لن ترينى] | 274,269,94 |
| الأنبياء | 22 | [لو كان فيهما آدالهة إلا الله لفسدنا ...] | 291,98 |
| الشورى | 9 | [ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ..] | 294,99 |
| التكوير | 28 | [لمن شاء منكم أن يستقيم ...] | 300 |
| النساء | 164 | [لئلا يكون للناس على الله حجة] | 330 |

(م)

| | | | |
|---------|-----|---------------------------------------|-----|
| الانعام | 92 | [ما أنزل الله على بشر من شيء ..] | 272 |
| الملك | 3 | [ما ترى في خلق الرحمن من تفلوت ...] | 307 |
| الاسراء | 18 | [من كان يريد العاجلة ..] | 311 |
| الفاطحة | 3 | [ملك يوم الدين ...] | 389 |
| يوسف | 76 | [ما كان لياخذ أخاه ...] | 390 |
| النساء | 122 | [من يعمل سوءا يجز به ..] | 409 |

(ن)

| | | | |
|---------|-----|-----------------------------|-----|
| الشعراء | 193 | [نزل به الروح الأمين ...] | 387 |
|---------|-----|-----------------------------|-----|

(هـ)

| | | | |
|------|----|-------------------------------|-----|
| غافر | 65 | [هو الحي لا إله إلا هو ...] | 172 |
|------|----|-------------------------------|-----|

(و)

| | | | |
|---------|--------|---|--------------------|
| | | [ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ...] | 165,79 |
| يس | 78, 77 | [وضرب لنا مثلا ونسي خلقه ...] | 384,114 |
| الاسراء | 15 | [وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ...] | 423,319,156,101,77 |

| | | | |
|------------|-----|--|------------------------|
| البقرة . | 30 | [وعلم آدم الاسماء كلها ...] | 170 |
| الفتح | 4 | [ولله جنود السموات والأرض ..] | 172 |
| | | 4 [ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله | |
| النحل | 36 | واجتنبوا الطغوت] | |
| الذاريات | 56 | [وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ...] | 182، 62 |
| الأنفال | 41 | [وما أنزلنا على عبدنا ...] | 182 |
| الجن | 19 | [وإنه لما قام عبد الله يدعوه ...] | 182 |
| يوسف . | 17 | [وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صدقيين ..] | 185، 83 |
| الحجرات | 14 | [ولما يدخل الايمان في قلوبكم ...] | 186 |
| الحجرات | 9 | [وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ...] | 187 |
| البينة | 5 | [وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين ...] | 187 |
| آل عمران . | 84 | [ومن بيتغ غير الاسكُم ديننا فلن يقبل منه ...] | 187 |
| الأنعام | 84 | [وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم ..] | 218 |
| طه | 107 | [ولا يحيطون به علما ...] | 243، 90 |
| العنكبوت . | 69 | [والذين جاءوا فينا لنهدينهم سبلنا ...] | 246 |
| الكهف . | 64 | [وعلمناه من لدنا علما ...] | 247 |
| | | 264، 126، 93 [وجوه يومئذ ناضرة ...] | 274، 267، 264، 126، 93 |
| البقرة | 94 | [ولن يتمنوه أبدا ...] | 274، 94 |
| الرحمن | 25 | [ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ...] | 280، 95 |
| طه | 39 | [ولتصنع على عيني ...] | 280 |
| التكوير | 29 | [وما تشاءون إلا أن يشاء الله ...] | 300 |
| الصفات | 96 | [والله خلقكم وما تعملون ...] | 304، 100 |
| الأنفال | 17 | [وما رميت إذ رميت ...] | 305 |
| الإسراء | 19 | [ومن أراد الآخرة ...] | 311 |
| | | [وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي، إلا إذا تمنى ...] | 328 |
| الأنبياء | 79 | [وعلمناه صنعة لبوس لكم ...] | 332 |
| النساء | 64 | [ويسلموا تسليما ...] | 333 |
| الأحزاب | 40 | [وخاتم النبيئين ...] | 335 |

| | | |
|-----------|-----|--|
| الروم | 1 | 339 [وشم من بعد غلبهم سيفليون ...] |
| | | 340 [وليركان من عند غير الله لوجدوا فيه |
| النساء | 81 | اختكفنا كثيرا ...] |
| الانبياء | 106 | 342، 106 [وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ...] |
| مريم . | 29 | 357 [وجعلني نبيًا ...] |
| التكوير . | 22 | 376 [وما صاحبكم بمجنون ...] |
| | | 388، 380، 115 [ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل |
| آل عمران | 169 | الله أمواتا ...] |
| يس | 80 | 385 [وهو الخلق العليم ...] |
| الاسراء | 85 | 382 [ويسألونك عن الروح ...] |
| الفتح | 4 | [ولله جنود السموات والأرض ...] |
| الشورى | 49 | 387 [وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ...] |
| النساء | 170 | 387 [وروح منه ...] |
| البقرة | 86 | 387 [وأيدنه بروح القدس ...] |
| الصافات | 24 | 393 [وقفرهم وإنهم مسئولون ...] |
| مريم | 71 | 394 [وإن منكم إلا واردةا ...] |
| الانبياء | 47 | 395، 117 [ونضع الموازين القسط ...] |
| الأعراف | 7 | 396 [والوزن يوهئ الحق ...] |
| آل عمران | 133 | 401، 118 [وجنة عرضها السموات والأرض ...] |
| المائدة | 46 | 405 [ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكفرون ..] |
| الرعد | 7 | 406 [وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ...] |
| التغابن | 14 | 408 [وإن تعفوا ونصفحوا ...] |
| الشورى | 23 | 408، 119 [وهو الذي يقبل التوبة ...] |
| النساء | 92 | 409 [ومن يقتل مؤمنا متعمدا ...] |
| النساء | 14 | 409 [ومن يعص الله ورسوله ...] |
| البقرة | 79 | 409 [وقالوا لن تمسنا النار إلا أياما معدودة ...] |
| ابراهيم | 5 | 417 [وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قرص ...] |
| البقرة | 259 | 420 [ولكن ليطمئن قلبي ...] |

- 420 [وإذا ما أنزلت سورة ...] 125 التوبة
- 430 [وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ...] 144 آل عمران
- 61 هـ [يريدون أن يبدلوا كلام الله ...] 15 الفتح
- 176 [يوتي الحكمة من يشاء ...] 268 البقرة
- 186 [يكاتبها الذين ءامنوا كتب عليكم القصص ...] 177 البقرة
- 260 [يد الله فوق أيديهم ...] 10 الفتح
- 282 [يحسرتني على ما فرطت في جنب الله ...] 53 الزمر
- 362 [يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى ...] 65 طه
- 396، 117 [يوم تشهد عليهم ألسنتهم ...] 24 النور

2- فهرست الأحاديث النبوية الشريفة

| الصفحة | الحديث |
|----------|--|
| (١) | |
| 342، 116 | أنا سيد ولد آدم ولا فخر |
| 153 | إذا وجب المريض فلا تبكين باكية . |
| 80 هـ | اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل |
| 180، 81 | إن لله أربعة آلاف اسم |
| 180 | إن لله تسعة وتسعين اسما |
| 183 | أنا عبد لا أكل منكئا |
| 183 | أنا سيد ولد آدم |
| 186 | الحج عرفة |
| 374 | الندم توبة |
| 187 | ألم تسمعوا قول لقمان لابنه |
| 217 | اللهم إني أعوذ بك من دعاء لا يسمع |
| 420 | إني لأعرفكم بالله |
| 266 | الحسنى هي الجنة |
| 267 | إذا دخل أهل الجنة الجنة |
| 267 | أدنى أهل الجنة منزلة |
| 305، 100 | إن الله تعالى خلق الخير وخلق له أهلا |
| 313، 101 | إن في الجسد مضغة |
| 320 هـ | إذا كان يوم القيامة جمع الناس في صعيد واحد |
| 320 | القدرية خصماء الله في القدر |
| 320 هـ | إن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله |
| 335 | إن مثلي ومثل الأنبياء قبلي |
| 343 هـ | إن الله تعالى قسم الخلق قسمين |

- 343 هـ إن الله اصطفى من ولد ابراهيم اسماعيل ...
- 373 إن الله عز وجل كتب على ابن ادم حفظه من الزنا
- 380 إذا رفع الميت على نعشه
- 388، 115 أن أرواح الشهداء في حواصل طيور خضر
- 388 إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة
- 389، 115 إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده بالعدة
- 393، 116 اطلبني عند الصراط
- 395، 117 إن لله تعالى ملكا موكلا بالميزان
- 396 إنما توزن الصحف
- 397 السلام عليكم دار قوم مؤمنين
- 397 إن لي حوضا
- 412 أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا نشرك بالله شيئا
- 412 أتاني جبريل عليه السلام فسا رني
- 414 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الأبتري وذوي الطفينين
- 416 إنما هو كما قال الله تعالى [إن الشرك لظلم عظيم]
- 421 البصاق في المسجد خطيئة .
- 425 افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ...
- 435 اسمعوا وأطيعوا ما لم يأمر بآثم .
- 435 أطلعهم وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك .
- (ب)
- 411 بين العبد وبين الشرك أو الكفر ترك الصلاة
- (ج)
- 398، 117 حوضي مسيرة شهر
- (ح)
- 390، 116 خلق الأراح قبل الأجسام بألفي عام
- 412 خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد
- (ر)
- 410 رحمتي سبقت غضبي

(س)

409 سقف الجنة عرش الرحمن

(س)

408، 119 شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي

(ص)

435 صلوا وراء كل بر وفاجر

(ق)

334، 104 قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه

305 قلب ابن آدم بين اصبعين من أصابع الرحمن

(ك)

76، 153 كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه

334 كرم الكتاب ختمه

357 كنت نبيا وأدم بين الماء والطين

(ل)

67 لا تسبوا الدهر فإن الدهر هو الله

340 لا يزال غضبي يتقرب إلي بالنوافل

349 لي خمسة أسماء

350 لي في القرآن سبعة أسماء

388 لقي آدم في سماء الدنيا

393 لا تزال قدما عبد عن الصراط يوم القيامة

411 لا يزني الزاني حتى يزني وهو مؤمن

(م)

305 ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن

320 مجوس أمتي الذين يقولون لا قدر

407 من قال لا إله إلا الله دخل الجنة

407 من غضب شبرا من أرض طوقه الله به يوم القيامة

412 من شهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله حرم الله عليه النار

420 ما سبقكم بكثرة صوم ولا صلاة

424 من صلى صلاتنا

186 الندم توبة

(هـ)

266، 127، 93 هل تضارون في رؤية الشمس .

(و)

408 وعزتي وجلالي

409 ولا يزنني الزاني حين يزنني وهو مؤمن

- طرف من خطبه ابي بكر رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله

صلى الله عليه وسلم :

430 ألا من كان يعبد محمدا فإن محمدا قد مات ومن كان يعبد إلهه

محمد فإنه حي لا يموت .

3- فهرست الشواهد الشعرية (الترتيب حسب الصفحات)

| الصفحة | القائل | البحر | القافية |
|--------|------------------|--------|-----------|
| 59 | أحمد بن زكي | الرجز | فئة |
| 59 | " | " | سنة |
| 59 | " | " | مسهلا |
| 59 | " | " | معنيا |
| 61-60 | " | " | أحمد |
| 61-60 | " | " | الختمام |
| 61-60 | " | " | والصالحين |
| 63 | " | " | قائما |
| 63 | " | " | حربة |
| 63 | " | " | إفضاله |
| 63 | " | " | ابن زكي |
| 64 | " | " | عسير |
| 64 | " | " | أنتما |
| 167 | | الطويل | أما جدا |
| 167 | الكميت | الخفيف | الطعام |
| 168 | | البسيط | نجليها |
| 168 | | الطويل | ساطع |
| 168 | رؤية بن العجاج | الخفيف | تحير فيك |
| 169 | رؤية بن العجاج | الكامل | من تأله |
| 170 | " | الطويل | اليد |
| 217 | مسرو بن معد يكرب | الرافع | عجوع |
| 217 | | الطويل | ما أقول |
| 246 | | الطويل | فتفهم |
| 276 | الآخطل | الرجز | مهراق |

| | | |
|-----|-----------------------|--------|
| 276 | الطويل | وطائر |
| 284 | مجزوء الكامل | نظير |
| 284 | " | فتبر |
| 327 | عمرو بن معد يكرب | الخراب |
| 335 | العباس بن مرداس | مداكا |
| 386 | زغير بن أبي سلمى | والديم |
| 389 | خويلد بن نوفل الكلابي | تدان |
| 399 | عمر بن أبي ربيعة | وأنور |
| 399 | حاتم الطائي | نورها |
| 432 | أبو الأسود الدؤلي | بلييب |

4- فهرست الطوائف والمذاهب

(أ)

الإباضية 427هـ

الأزارقة 405

الاسماعيلية 429، 428، 122، 121

الاشاعرة 150، 142، 122، 121، 120، 119، 114، 113، 96، 95، 92، 88، 73، 68

170هـ، 215، 220، 223، 224، 245، 251، 268، 272، 275، 276، 277، 308، 312،

367، 375، 377، 385، 395، 413، 426، 428، 429، 433.

الامامية 433، 432، 429، 428، 122، 121

أهل الحق 404، 383، 330، 325، 322، 320، 224، 114، 113، 112، 88، 76، 68

أهل السنة

306، 292، 249، 221، 171، 155، 152، 120، 118، 113، 101، 94، 91، 83، 80، 68

314، 316، 322، 323، 369، 372، 383، 404، 405، 406، 408، 415،

431.

(ب)

(ت)

(ث)

البراهمة 330، 103 التناسخية 330، 103 الثنوية 291، 290، 98

البهشية 261

(ج)

الجارودية 433

الجبرية 304، 301، 299، 99

(ح)

الحنوية 249هـ

الحكماء 377، 375، 113

(خ)

الخطابية 426

الخوارج 429، 425، 411، 405، 249، 122، 92

(ر)

الرافضة 249،92

(ز)

الزبدية 405

(س)

السالمية 249

السلف 415،404،395،375،275،268،117،95

(س)

الشيعة 432، 431،369،233،226،224،89،88 هـ

(ص)

الصائية 330،103

(ف)

الفتهاء 322،66

الفلاسفة

،283،249،245،233،232،228،224،121،113،103،102،96،88،86

. 403،391،388،383،383،382،381،378،329،328،298،297،285

(ق)

القدرية 320،

(ك)

الكرامية 328،249،238،170،102،83 هـ

الكعبية 121 هـ

(م)

المجوس 320 هـ

المرجئة 408،406،405،118

المشبهة 426

المعتزلة

،118،114،113،105،103،101،100،99،94،92،90،89،88،83،80،79،76،75

121،120،119

24،239،238،233،226،224،171،170،166،156،155،152،151،150،148،
 31،314،311،306،304،301،299،298،297،277،272،269،268،262،249،5
 38،375،374،369،368،367،358،330،329،324،323،322،320،318،316،5
 433،429،418،415،411،408،407،405،400،5

(ن)

النجارية 425

النصارى 23،22،78،89،165،226،234،

(ي)

اليهود 22،23،66،78،85،165،272،

5- مسرد الأمكنة

الاندلس 20،26،27،29،169،هـ،

إيخ 74 هـ،

بجاية 28

بغداد 131

بيت المقدس 66

تامنجينينت 133

تطوان 65

تلمسان

4،42،41،38،37،30،29،28،27،26،25،23،22،21،20،18،17،16،15،14،13،5

7،50،52،53،57،65،66،70،130،221 هـ،

توات 29،30،66،

تونس 13،15،27،52،66 هـ، 221 هـ،

جبل يبدر 55،

الجزائر 50،221 هـ،

الحجاز 52،347،

الرباط 5،63،65،131،133،134،137،

سلا 63، 64،

سيدي العبدلي 42،

طرابلس الغرب 57،

طنجة 64هـ،

العباد 16، 38، 45، 53،

العراق 148، 276،

فارس 74هـ،

خاس 5، 13، 27، 28، 30، 52، 57، 59، 65هـ، 131، 137، 221هـ،

القاهرة 28،

المدينة 53هـ، 108، 346،

مراكش 169هـ،

مصر 52

مكة 108، 345، 346،

وهران 16

6- فهرس الأعلام (مرتبة حسب الترتيب الأبجدي)

أ- فهرست أعلام الدراسة

| الاسم | الصفحة |
|------------------------------|---|
| (ابن) | |
| ابن أبي زيد القيرواني | 31 |
| ابن باديس | 55 |
| ابن الحاجب | 9، 31، 32، 43، 54، 58، 73، |
| ابن حجر العسقلاني | 29 |
| ابن زاغو | 26هـ، 28، 32، 35، 38، 39، 40، 43، 44، 45، 46، 48، 50، 51، 52، 69، |
| ابن سعد | 29، 54، |
| ابن عرفة | 31، 54، |
| ابن عسكر | 45، |
| ابن عطاء الله | 33، 57، |
| ابن غازي | 54، 57، |
| ابن الفاسم | 43 |
| ابن مرزوق الحفيد | 28، 29، 52، 54، |
| ابن مرزوق حفيد الحفيد | 57، |
| ابن مرزوق (الكفيف) العجيسي | 29، 57، |
| ابن مريم | 52 |

(أبو)

| | |
|---------------------------------------|-------------|
| أبو إسحاق بن أبي بكر التلمساني الوشقي | 33 |
| أبو تاشفين عبدالرحمن الأول | 19هـ، 26هـ، |
| أبو الحسن المريني | 26هـ، |
| أبو حمزة موسى الأول | 19، 26، |
| أبو حمزة موسى الثاني | 27، |
| أبو زكريا يحيى المازوني | 51، 52، |
| أبو ريان | 27هـ، |

أبو زيد عبدالرحمن بن محمد 26 هـ

أبو العباس أحمد العاقل 7، 8، 15، 16، 17، 27، 41، 42، 46، 72

أبو العباس أحمد بن يحيى الوشيري 30، 65، 66،

أبو عبدالله محمد بن الحسن 45

أبو عبدالله محمد المتوكل 7، 15، 16، 17، 18،

أبو عبدالله محمد بن زكري الفاسي 6، 65،

أبو عثمان النودي 56

أبو عمرو عثمان بن محمد بن عزوز 17

أبو فارس عبدالعزيز (عزوز) 15

أبو الفضل عبدالرحمن بن عضد الدين الإيجي 74

أبو مدين شقيب الأندلسي 16، 44،

أبو موسى عيسى ابن الإمام 26 هـ،

أبو يحيى بن أبي حمز الثاني 16

أبو يحيى الشريف 51

أبو يعقوب السريني (السلطان) 14

(أ)

أحمد بابا التنبكتي 52

أحمد بن الحاح المناوي 35، 41، 54، 55، 57،

أحمد زروق الفاسي 56،

أحمد بن زكري 5، 13،

18، 23، 25، 26، 27، 28 هـ، 29، 34 هـ، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46،

47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 55، 56، 57، 58، 60، 61، 63، 65، 66، 67، 69، 70

أحمد بن يوسف السنطيني 52

أحمد بن يوسف الهواري 25 هـ

أصيف 43

(ب)

البخاري 32

بروسليير (Brousseland) 38، 39، 40، 42

البرصيري (محمد بن سعيد) 55،33،

(ت)

التنسي 18هـ،34هـ،51،52،53،54،56،57

(ج)

الجويني 64،32

(ح)

الحباك 56،28

الحسن بن مخلوف أبركان 16

الحسين بن محمد الشريف الورثيلاني 60

الحضيكي 56،45

الحلوي أبو عبدالله 27

الحوضي التلمسي 30

الحوفي 33

(خ)

الخرار محمد بن محمد 32هـ

الخليل بن إسحاق 31

الخونجي 32

(ر)

رسول الله صلى الله عليه وسلم 73،60،33،

الرصاع 56

(ز)

الزمخشري 32

(س)

سحنون 31

السغاوي 56،38

سعيد العقباني 52،51،32،28

السنهوري 56

السنوسي 25هـ،29،32،33هـ،39،40،41،47،53،54،55،56،57،66

سيف الدين الأودي 6

(ش)

الشاطبي 32هـ

شقران المفاوي 40

(ع)

عبدالباسط خليل 18

عبدالرحمن الثعالبي 56، 32،

عبدالرحمن بن عبدالله اليعقوبي 55

عبدالصمد بن التهامي جنون 64

عبدالله مسعود بن عبدالمتنفي 60

علي بن أحمد الحريشي 63

عمرو بن سليمان السياف 25هـ

عنان بن أبي الحسن علي بن عثمان بن يعقوب بن عبدالحق 26هـ

عياض 33

(ع)

الغزالي 32

(ف)

فخر الدين الرازي 32

(ق)

قاسم بن سعيد العقباني 72، 52هـ

قاسم بن هاشم الزروالي البرهمي 63

القرافي 54

القلشاني 53

القصادي 52، 51، 28، 18

(م)

محمد بن إبراهيم التمارتي 59

محمد أبو الفضل المشدالي 56، 28

محمد بن بلال المديوني 55

محمد بن العباس 57

محمد بن محمد بن العباس (أبو عبدالله) 33هـ، 38، 44، 45، 46، 48، 53، 54، 57

محمد بن هبة الله الزناتي 56

مسلم 32

المغيلي 25هـ، 29، 32، 66

المنجور 59، 62

(ن)

النروي يحيى 32هـ

الهراري (أبو عبدالله) 28

(ي)

يغمراسن بن زيان أبو يحيى 13هـ، 19

ب : فهرست أعلام التحقيق

| العلم | الصفحة |
|-------|--------|
|-------|--------|

(أ)

أبو بكر الصديق 122، 123 هـ، 420، 429،

أبو بكر الباقلاني

90، 95، 126، 162، 170 هـ، 223، 238، 239، 242، 256، 276، 277، 284، 297، 298،

299، 300، 301، 304، 308، 339، 355، 358، 364، 368، 369، 373، 377، 378، 389،

390، 441،

أبو بكر بن فورك 155، 220،

أبو جهل 212،

أبو الأسود الدؤلي 432 هـ،

أبو الحسن بن القاسبي 438،

أبو الحسين البصري 245، 277، 297، 298، 304، 305، 405، 428،

أبو حميد الساعدي 334،

أبو حنيفة 79، 101، 120، 147، 148، 155، 166، 314، 371، 426، 436، 437،

أبو الخطاب الأسدي 426 هـ،

أبو زيد البلخي 166،

أبو زيد سعيد بن أوس 217 هـ،

أبو سلمة بن عبد الأسد 345 هـ،

أبو سليمان الخطابي 166،

أبو سهل الصعلوكي 96، 277،

أبو طالب 344،

أبو العباس أحمد المرسبي 183،

أبو العباس أحمد العاقل 130، 141،

أبو العز مظهر (تقي الدين) 80، 161، 298، 300، 364،

أبو عبدالله بن عرفة 131، 322، 356، 362، 371، 437، 438،

أبو علي الجبائي 75، 152، 302، 316، 329، 369، 433،

أبو عمرو عثمان بن الحاحب 73، 131، 134، 142، 279،

- أبو الفضل بن الإمام 278،
 أبو الفضل عضد الدين الإيجي 74، 145، 152، 210، 215،
 أبو القاسم الراغب 382،
 أبو لهب 107، 345،
 أبو منصور 438،
 أبو هاشم 155، 238، 261، 302، 329،
 أبو الهذيل 309، 400،
 أبو هريرة 180، 396،
 أحمد بن حنبل 127،
 أحمد بن محمد بن زكري 113، 130، 131، 133، 134، 141، 210 هـ،
 أحمد بن محمد بن عبد الله بن يخلق بن موسى 133
 الحسين بن محمد النجار 426 هـ،
 الأختل 276 هـ،
 الأسفراييني 95، 147، 155، 275، 276، 283، 297، 298، 299، 300، 301، 304، 362،
 364، 368، 369،
 اسماعيل عليه السلام 104، 336، 344،
 الأشعري 75، 90، 95، 96، 120، 127، 128، 146، 148، 150، 152، 155، 171، 214،
 219، 221، 238، 253، 256، 260، 275، 277، 278، 279، 281، 282، 296، 298، 299،
 300، 304، 305، 306، 313، 364، 375، 380، 426، 441،
 الأضم 122، 429،
 أفلاطون 381
 إلياس 107، 344،
 إمام الحرمين 90، 96، 138، 146، 147، 155، 239، 242، 276 هـ، 278، 280، 282، 284،
 285، 295، 297، 299، 300، 302، 304، 305، 313، 360،
 أم حبيبة 349،
 أم سلمة 348
 أم كلثوم 347،
 أمروؤ القيس 170 هـ،

أنس بن مالك 393

(ب)

إبراهيم (أبو الأنبياء) 420، 344، 336، 218، 104، 88

إبراهيم (ابنه صلى الله عليه وسلم) 347، 108

بشر 216

البلخي 162، 76

(ت)

ابن التبان 438

تاج الدين بن عطاء الله 182

تقي الدين أحمد بن تيمية 160 هـ

التبريزي 416، 370

(ث)

الثوري 279

ثوية 345، 107

(ج)

الجاحظ 428، 404، 339، 121، 105

جبريل 376

جرير 276 هـ

جهم بن صفوان 400

جويرية بنت الحارث 349

(ح)

ابن حبيب 376

حاتم الطائي 399

الحجاج 345

الحسن بن علي 433

الحسن بن الفضل 166

الحسن المصري 124

الحسين بن علي 433

حفصة بنت عمر بن الخطاب 348،

عليمة بنت أبي ذؤيب 345، 107،

الطليمي 413، 362

حمزة 345

حيي بن أخطب 349

(ح)

حديجة بنت خويلد 348، 347، 106،

خزيمة 344

الخضر 247

الخليل 312، 165

خويلد بنت نوفل الكلبي 389

(د)

آدم عليه السلام 401، 388، 344، 335، 245، 183، 106،

داود عليه السلام 332،

الدجال 363،

(ر)

ابن رشد 438، 345، 344

الرازي 81، 79، 80، 128، 131، 164، 165، 170، 213، 228، 232، 238، 239، 240،

242، 243، 245، 253، 256، 264، 277، 281، 291، 297، 300، 310، 322، 323،

342، 376، 383، 388، 415، 418، 423، 424، 437، 438،

رؤبة بن العجاج 168، 169، 170،

رسول الله صلى الله عليه وسلم

75، 76، 82، 93، 100، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 113، 116، 120، 122، 132،

145، 150، 151، 153، 169، 180، 181، 182، 183، 245، 266، 313، 332، 333،

334، 335، 336، 337، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 349، 350، 353،

357، 360، 363، 373، 376، 379، 388، 389، 393، 396، 397، 408، 409، 410، 412،

414، 415، 418، 420، 421، 424، 425، 430، 433، 435، 431،

رقية 347

ريحانة 349

(ز)

الزبيدي 149، 386،

ركرياء عليه السلام

الرمخشري 328، 387،

زهرة 107، 344،

زهير بن أبي سلمى 386 هـ

زينب بنت جحش 349،

زينب بنت خزيمة 348،

زينب بنت رسول الله (ص) 347،

(س)

ابن سحنون 437، 438،

سالم بن أحمد العكرمي 132

سعد الدين 338

سهل التستري 149 هـ

السهيلي 169

سودة 348،

سيبريه 166

سيف الدين الأحمدي 117، 128، 153، 210، 213، 221، 227، 234، 238، 242،

249، 253، 260، 282، 289، 322، 329، 354، 356، 358، 367، 368، 369، 374، 376،

386، 393، 395، 417، 419، 422، 423، 432، 425،

(ش)

الشافعي 79، 120، 148، 155، 166، 313، 371، 426، 436، 437،

التريفي 221، 297،

شرف الدين (ابن التلمساني) 117، 219، 220، 231، 239، 272، 282، 291، 299،

300، 311، 370، 398، 420، 436،

شرحيل 327

شعيب 104، 336

تهاب الدين الفرافي 147، 148، 343، 362، 394،

تهاب الدين الاصبهاني 219

الشيخ سيدي بن المختار 153 هـ، 172 هـ،

(ص)

صالح عليه السلام 104، 336،

صفية بنت حبي بن أخطب 349،

(ص)

صرار 242،

ضياء الدين 339

(ط)

الظاهر ابنه صلى الله عليه وسلم 348

الطبري 334

الطيب ابنه صلى الله عليه وسلم 348

(ع)

ابن عبدوس 438

ابن عطية 387

عائشة أم المؤمنين 348

عبادة بن الصامت 412

عبدالله بن ابراهيم بن الحاج 121

العباس بن مرداس 335 هـ

عبدالله ابنه صلى الله عليه وسلم 348

عبدالله والده صلى الله عليه وسلم 343، 344، 345،

عبدالله بن سعيد 91، 95، 96، 221، 249، 261، 278، 279، 281، 306، 436،

عبدالله بن عباس 80، 167، 372، 373، 403،

عبدالمطلب 107، 343،

عبدمناف 107، 343، 344،

عثمان بن عفان 75 هـ، 92 هـ، 348 هـ

عدنان 344

عزالدين بن عبدالسلام 427

علي بن أبي طالب 92هـ، 348،

عمر بن الخطاب 411

عمر بن عبدالعزيز 436

عمر بن أبي ربيعة 399هـ

عسرو بن عبيد 148

عسرو بن معد يكرب 216، 327هـ

الغضيري 404

عيسى عليه السلام 82، 104، 181، 336، 357، 363،

(غ)

غالب 344

الغزالي

80، 121، 166، 170، 172، 212، 242، 342، 376، 382، 394، 423، 424،

(ف)

أبن الفاكهاني 374، 394

فاطمة بنت رسول الله (ص) 347، 348

الفراء 78، 164

الفرزدق 276هـ

فرعون 90،

فهر 107، 344،

الفهري 322

(ق)

قاسم بن سعيد العقباني 50، 72، 280،

أبن القصار 147

القاسم بن (ص) 348

القاضي أبو بكر بن العربي 214، 216، 220،

القاضي عبدالجبار 400

- القاضي عياض 103، 151، 328، 333، 334، 336هـ، 337، 368، 369، 372، 422،
437، 438،
القرطبي 122، 429،
قصي 107، 261، 344،
النفال 466
القلاسي 96، 261، 218، 378،
(ك)
الكاتب 283، 310، 323،
كعب 107، 344،
الكبي 121، 428،
كلاب 107، 344،
الكيت 167هـ،
كثانة 107، 344،
(ل)
لؤي 107، 344،
لقمان 131
(م)
أمنة 107، 344،
ابن السالكي 438
مارية القبطية 108، 347، 349،
الساوري 415
مالك 107، 344،
مالك بن أنس 101، 147، 148، 149، 155، 313، 314، 334، 349، 371، 419، 426،
المبرد 399هـ،
محمد بن يوسف 345
المحاسبي 100، 313،
محمد خليل الهراس 160هـ، 167هـ،
محمد بن عبدوس 437

السلطان محمد بن السلطان الخالب بالله محمد 132

محمد محمد محمد 134

محمد بن المختار السيد اليدالي الديباني 141

مدركة 344، 107،

مرة 344، 107

مسبلمة 341

مضر 344، 107

معاوية بن أبي سفيان 349،

معيد بن خالد الجهني 427 هـ

معد 344، 107،

المنجور 133

المقوقس 106

موسى عليه السلام 181، 104، 94، 90، 82، 243، 262، 274، 336، 363،

ميمونة بنت الحارث 349،

(ن)

ناصر الدين البيضاوي 404، 375، 371، 283، 97

نافع بن الأزرق 405 هـ،

نزار 344، 107،

نصير الدين الطوسي 302

النظام 380، 369،

النضر 344، 107

نوح عليه السلام 336، 104

النروي 397 هـ،

(هـ)

ابن هرمز 149،

هاشم 107

هشام بن عبدالمك 405 هـ

هرود عليه السلام 336، 104،

(و)

و عب 344:107

(ي)

يعقوب بن ثابت 281

يعقوب بن مفضل 410

7- فهرسة المراجع

أ - مراجع الدراسة

- أبو عمرو موسى الزياتي / د . حاجيات . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع / الجزائر
- الإعلام بمن خل مراكز وأغمات من الإعلام / عباس بن ابراهيم المراكشي . ط (1) 1355 هـ / 1936 م
- الإعلام / الزركلي دار العلم للملايين ببيروت
- الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد / جمال الدين بوقلى حسن . المؤسسة الوطنية للكتاب / الجزائر
- الامام بن يوسف السنوسي وشرحه لكتابه في المنطق / تحقيق اسعيد عليوان
- الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدولة الزيانية / حساني مختار . رسالة الدكتوراه ، السنة الجامعية 1985 - 1986 جامعة الجزائر
- البداية والنهاية / ابن كثير - مطبعة السعادة - مصر
- البستان / ابن مريم طبع بالمطبعة الثعالبية 1326 هـ / 1908 م
- بعية الرواد / يحيى بن خلدون - تحقيق : ا . بيل
- بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب / ابن زكري . مخ، مخ، مخ : 2123 د
- تاريخ الجزائر في القديم والحديث / تقديم وتصحيح محمد السيلي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر 1396 هـ / 1976 م
- تاريخ بني زيان ملوك تلمسان / التنسي - تحقيق محمود بوعباد
- تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر الى القرن الرابع عشر الهجري (16 - 20 م) / سعدالله - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر
- تاريخ الدوليين (الموحدية والخفصية) / الزركشي - تونس 1289 هـ .
- التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13-16 م) / بشاري لطيفة - جامعة الجزائر 1406-1407 هـ 1986-1987 م .
- عريف الحلف برجال السلف / الحسناوي - تحقيق : محمد أبو الاجمان - بيروت 1982 م .
- تلمسان عبر العصور / أبو عمرو الطمار المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر

- الجزائر بين الماضي والحاضر / آيف لأكوس - ترجمة اسطنبول رايح
الجزائر في التاريخ / عبدالحميد حاجيات وآخرون - الجزائر
جوانب من الحياة في المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري / بوعباد
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع / الجزائر
دائرة المعارف / البستاني - بيروت 1960
دراسات في تاريخ المغرب والأندلس / د. احمد مختار العبادي ط (1) 1966م
درة الحجال / ابن القاضي - تحقيق : د. محمد الاحمدي أبو النور - دار التراث ،
المكتبة العتيقة - تونس
دوعة الناشر لابن عسكر - فاس - طبعة حجرية
رحلة القلصادي / أبو الحسن علي القلصادي - دراسة وتحقيق : محمد أبو
الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع 1978م .
الرسالة / الامام الشافعي- تحقيق احمد محمد شاكر - مكتبة التراث - القاهرة
1979م .
Revue Africaine / Brosselard . 5 Année , N 27 , Mai 1861
زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ / محمد بن الأعرج الحسني مخ ، خ ، م ، ر . رقم
170
شجرة النور الزكية / مخلوف - طبعة جديدة 1349 هـ .
شرح محصل المفاصد / لمؤلف مجهول مخ ، خ ، م ، ر . رقم : 8224
شرف الطالب في أسنى المطالب / أحمد بن القنفذ - تحقيق : محمد حجي -
الرباط 1396 هـ / 1976م
السفا بتعريف حقوق المصطفى / القاضي عياض . تحقيق : محمد أمين قره علي
وآخرون - مؤسسة علوم القرآن . دار الفيحاء - عمان . ط (2)
صحيح مسلم . تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقى - دار الحديث القاهرة . ط (1)
1412 هـ / 1991م
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع / السخاوي منشورات : دار مكتبة الحياة -
بيروت - لبنان
طبقات الحضيكي مخ ، خ ، ع ، ر رقم D1124
طبقات المفسرين / الداوودي ط (1)

طبقات الشافعية / السبكي ط (1)

طبقات النعمانيين / الزبيدي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر

ظهر الاسلام / احمد أمين مطبعة لجنة التأليف القاهرة 1364 هـ / 1945 م
العبر / ابن خلدون - المطبعة المصرية ببولاق - 1284 هـ .

فتح الباري شرح صحيح البخاري / بن حجر - تحقيق : عبدالله بن باز وآخرون - الرياض 1379 هـ .

فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيكات والمسلسلات / الكتاني - دار الغرب الاسلامي بيروت

فهرست المنجور - تحقيق محمد حجي - الرباط - دار المغرب - 1976 م .

فهرست مخطوطات الخزنة العامة بالرباط / علوش عبدالرحمن

قبائل المغرب / عبدالوهاب منصور المطبعة الملكية 1388 هـ / 1968 م

كتاب الجزائر بين الماضي والحاضر - ترجمة اسطنبول رايح

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مكتبة المثنى - بغداد

كفاية المحتاج / أحمد بابا التنبكتي - طبعة حجرية

- اللآلئ السندسية في الفضائل السندسية

لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة / الجويني - تحقيق : فوقية

حسين - عالم الكتب - بيروت

مجلة الثقافة / وزارة الثقافة بالجزائر س : 15 ، ع : 90 صفر / ربيع الاول

1406 هـ / 1985 م

محصل السقاصد / ابن زكري مخ ، خ ، ع ، ر رقم D1066

مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي / د . عبدالله شريط -

المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985 م .

المختصر في أخبار البشر / أبو الفداء - القاهرة 1325 هـ .

مسند الامام أحمد دار صادر للطباعة والنشر - بيروت

مصباح الارواح / المغيلي . تحقيق رايح بونار - الشركة الوطنية للنشر

والتوزيع - الجزائر

معجم المؤلفين / كحالة - دمشق 1376 هـ - 1957 م .

المعجم العربي الاساسي - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معجم أعلام الجزائر / عادل نويهض - المكتب التجاري للطباعة والنشر
والتوزيع - بيروت

معرفة القراء الكبار / الذهبي

المعيار العربي / المنشريسي - نشر وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
المغربية 1401 هـ / 1981 م.

مقدمة في أصول التفسير / ابن تيمية . تحقيق : عدنان زرور - دار القرآن
الكريم

المقدمة / ابن خلدون . منشورات دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر 1956 م.

المنجد في اللغة والاعلام - دار المشرق - بيروت . ط (29)

الموسوعة العربية للاعلام البشرية والحضارية / بنعبدالله - وزارة الاوقاف
والشؤون الاسلامية - المغرب 1395 هـ / 1971 م.

- Les Manuscrits Arabes de l'escorial T3 Paris 1928 .

نظم الدر والعقبان في شرف بني زيان وذكر ملوكهم الاعيان . مخ،خ،ع،ر رقم
444

نفع الطيب / السقري - دار صادر - بيروت

نبيل الابتهاج / احمد بابا

وفيات المنشريسي / احمد - تحقيق : محمد حجي - الرباط 1396 هـ / 1976 م.

وفيات الاعيان / ابن خلكان - القاهرة

ب- مراجع التحقيق

١ - المخطوط منها

(١)

أبكار الأفكار العلوية في شرح الاسرار العقلية / الشريف - مخ،خ،ع،ر رقم
1463 (فيلم)

الاربعين / الرازي مخ،خ،ع،ر رقم : 908 ق

الامد الاقصى / أبو بكر بن العربي مخ،خ،ع،ر رقم : 4 ق

الامد الاقصى / أبو بكر العربي مخ،خ،م،ر رقم : 11966

الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به / الباقلاني - تحقيق : احمد حيدر
عالم الكتب ، بيروت

(ب)

البرهان / الجويني مخ،خ،ع،ر رقم : D 1832

(ت)

الذكرة في أحوال الموتى والأخرة / القرطبي مخ،خ،ع،ر رقم : 2069

(ج)

الجيش والكمين لقتال من كفر عامة المسلمين / محمد شقرون مخ،خ،ع،ر
رقم 2775 د .

(د)

الذخيرة / القرافي مخ،خ،ع،ر رقم 1536 (فيلم)

(هـ)

الشامل / ابن عرفة مخ،خ،ع،ر رقم : 1 ك

شرح الارشاد للجويني / تقي الدين مخ،خ،ع،ر رقم 80 ق .

شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان / السعد التفتازاني مخ،خ،ع،ر رقم
1617 ك

شرح الخاتمة في التصوف / محمد بن المختار بن سعيد اليدالي الديلمي مخ
بحوزتي .

شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني / ابن الفاكهاني مخ،خ،ع،ر رقم 7800

شرح صفري الصفري للسنوسي / الشيخ سيدي مخ (بحوزتي)

شرح عقيدة ابن الحاجب / ابن زكري ، مخ،خ،ق (1) رقم 742 ، مخ،خ،ع،ر رقم
2123 مخ،م، رقم 2256

شرح المحصل للرازي / الكاتب مخ،خ،ع،ر رقم : 1757 د

شرح محصل المقاصد لابن زكري / المنجور مخ ، خ ، ع،ر رقم : 2647 ك

شرح المعالم للرازي / شرف الدين مخ،خ،ع،ر رقم : 230 ق

المحصل في علم الأصول / ابن العربي مخ،خ،ع،ر ميكرو فيلم رقم 1175

2- المطبوع منها

(أ)

الإبانة عن أصول الديانة / الأشعري - تحقيق :

د . عرقية حسين - دار الانصار - القاهرة ط (1) 1397 هـ / 1977 م

ابن تيمية السلفي نقده لسالك المتكلمين / محمود خليل هراس - مكتبة

الطحاوية - طنطا . ط (3)

الاحكام السلطانية / ابن حبيب - مطبعة الوطن - مصر - 1298 هـ .

الاحكام في أصول الاحكام / الأمدي - دار الكتب العلمية - بيروت - 1400 هـ /

1980 م

إحياء علوم الدين / الغزالي - شركة مصطفى البابي - مصر . 1359 هـ / 1939 م

الأربعين في أصول الدين / الغزالي - ط (2) 1344 هـ

الارشاد / الجويني - تحقيق محمد بن يوسف موسى - مكتبة الخانجي - مصر

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري / القسطلاني - القاهرة 1304 هـ

الاسماء والصفات / البيهقي - دار احياء التراث العربي

الاشتقاق / ابن دريد - تحقيق : عبدالسلام محمد هارون - ط (2) - بيروت -

1399 هـ / 1979 م

الاصابة في تمييز الصحابة / العسقلاني - القاهرة 1328 هـ

الاصحبيات / أبو سعيد عبدالملك - تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر - دار

العارف - القاهرة 1955 م .

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / الرازي وضعه : المرشد الامين الى

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين . تأليف : طه عبدالرؤوف سعد ، مصطفى

الهواري - القاهرة - مكتبة الكليات الازهرية 1398 هـ .

الاعلام / الزركلي - دار العلم للملايين - ط (4)

الآغاني / أبو الفرج الاصبهاني - تحقيق لجنة من الأدباء - تونس 1983 م .

الاقتصاد في الاعتقاد / الغزالي ط (1)

أنس الفقير وعز الحقيير ابن قنفذ القسنطيني - نشر وتصحيح محمد الفاسي .

المركز الجامعي للبحث العلمي

الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به / الباقلاني - تحقيق : احمد حيدر

- عالم الكتب

(ب)

البداية والنهاية ابن كثير - مطبعة السعادة - مصر

بعية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / السيوطي - تحقيق : محمد أبو

الفضل - القاهرة 1964 م

(ت)

تاريخ الأدب / حنا الفاضوري - المطبعة البوليسية . ط (12)

تاريخ بغداد / البغدادى - مطبوع على أصل دار الكتب المصرية

تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي / حسن ابراهيم حسن ط

(7) 1964 - مكتبة النهضة المصرية

- تاريخ الجزائر العام / الجيلالي - دار الثقافة - بيروت

تبيين كذب المفتري / ابن عساكر - بيروت 1979 م

» تخريج أحاديث شرح المؤلف للسيوطي - تحقيق صبحي السامرائي - عالم الكتب

/ بيروت .

تذكرة الحفاظ / الذهبي - دار احياء التراث العربي

التفسير الكبير للرازي - المطبعة البهية - مصر

تفسير الفاتحة / الرازي

تفصيل الستاتين وتحصيل السعادتين / أبو القاسم الراغب - بيروت

تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل / الباقلاني - تحقيق : عماد الدين احمد حيدر -

مؤسسة الكتب الثقافية

التمهيد / للباقلاني - تصحيح الأب رتشرد - المكتبة الشرقية - بيروت .

الننوير في إسقاط التدبير / ابن عطاء الله - ط(2) - 1367 هـ / 1946 م

تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات .

(شرح شواهد الكشاف) / محيي الدين أفندي . بدون رقم الطبعة ولا تاريخها

نيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول / تأليف عبدالرحمن بن علي

المعروف بابن الربيع الشيباني - مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع - القاهرة

الشر الداني (شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني) / جمع الشيخ صالح

عبدالسيح الآبي الأزهري - مطبعة ومكتبة المنار - تونس

الجامع من المقدمات / ابن رشد - تحقيق : المختار بن طاهر التليلي - دار

الفرقان - ط (1) 1405 هـ / 1985 م

جامع البيان في تفسير القرآن / الطبري - دار المعرفه

جسهره اللغة / ابن دريد - مؤسسة الحلبي وشركائه

جسهره النسب / ابن الكلبي - تحقيق عبدالستار أحمد فراج - الكويت - 1403 هـ

/ 1983 م

(ح)

الطل السدسية في الأخبار والآثار الاندلسية / أرسلان - دار مكتبة الحياة -

بيروت

(ج)

خزانة الادب / البغدادي - تحقيق : عبدالسلام محمد هارون - مكتبة الخانجي -

القاهرة

خصائص العشرة الكرام البررة رضي الله عنهم / الزمخشري - تحقيق : د .

بهيجة باقر الحسني - المؤسسة العامة للصحافة والطباعة - بغداد 1388 هـ /

1968 م .

(د)

دائرة المعارف الاسلامية - ترجمة مجموعة من العلماء - طبعت بتاريخ جمادى

الثانية 1352 هـ اكتوبر 1933 م .

دراسات في الادب الاسلامي / د . سامي مكي - السكتب الاسلامي

(ذ)

ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي / شمس الدين أبي المحاسن - محمد بن علي - دار

إحياء التراث العربي - بيروت

(ر)

الروض الأنف / السهيلي - القاهرة 1914 م

رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين / النووي - بدون رقم الطبعة وبدون

اسم الناشر .

(ز)

راد المساد في مدى خير العباد / ابن القيم . تحقيق : شعيب الأنؤوط - مؤسسة

الرسالة - ط (1)

(س)

سلسلة الأحاديث الضعيفة والمرووعة وأثرها السيء في الأمة / الألباني -

المكتب الإسلامي للطباعة والنشر

سنن أبي داود - مطبعة مصطفى محمد

سنن ابن ماجه - دار احياء التراث العربي

سنن الدارمي - دار احياء السنة النبوية

سنن النسائي - شرح السيوطي - دار احياء التراث العربي

سيرة ابن هشام - مطبعة مصطفى الياني الحلبي - 1355 هـ / 1936 م

سير أعلام النبلاء / الذهبي - تحقيق صلاح الدين - القاهرة .

(ش)

الشافعي - حياته - عصره - آرائه، فقهه / محمد أبو زهرة - دار الفكر العربي

شجرة النور الزكية / مخلوف - دار الكتاب العربي - طبعة جديدة

شرح أسماء الله الحسنى / الرازي - تعليق طه عبدالرؤوف - دار الكتاب العربي

شرح أصول اعتقاد أهل السنة / اللالكائي - تحقيق أحمد سعد حمدان - الرياض

1985 م

شرح التلخيص في علوم البلاغة للقزويني / محمد هاشم دويكري - منشورات دار

الحكمة

شرح تجريد أصول اقليدس / الطوسي - فاس 1293 هـ .

شرح تنقيح الفصول / القرافي - تحقيق : طه عبدالرؤوف ط (1)

شرح العنائد النسقية للعلامة سعد الدين التفتازاني - تحقيق د. احمد حجازي -

مكتبة الكليات الأزهرية 1408 هـ / 1988 م . ص 69

شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية / محمد خليل هراس - مكتبة التراث

الإسلامي - القاهرة

شرح العقيدة الطحاوية / محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - ط (1)

1398 هـ / 1978 م بيروت

شرح مسلم / النووي

شرح المفصل للزمخشري / موقف الدين يعيش - إدارة الطباعة المنيرية .

شرح مطالع الانظار لأبي الشناء شمس الدين على متن طوابع الانوار للبيضاوي
- ط (1) 1323 هـ .

شرح السواقف والمراصد / الشريف - مطبعة الحاج محرم أفندي - 1286 هـ .

شر الأختل / تحقيق : د . فخر الدين قيادة

الشفاء بتعريف حقوق المصطفى / عياض - تحقيق : محمد أمين قره علي ، أسامة

الرفاعي ... - دار الفيحاء - ط (2) - 1407 هـ - 1986 م

(ص)

صحيح البخاري / دار الفكر

صحيح الترمذي / مطبعة الصاوي

صحيح مسلم / نشر ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة - السعودية

(ط)

الطبري / دار المعرفة - بيروت

الطبقات / ابن سعد - دار صادر - بيروت

طبقات الأولياء / ابن السلقى - مكتبة : الخانجي - القاهرة

طبقات الشافعية / السبكي - ط (1) - المطبعة الحسينية - مصر

طبقات الحويين للزبيدي / تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم - دار المعارف -

مصر

طبقات الحنابلة / أبو الحسين محمد بن أبي يعلى مطبعة السنة المحمدية -

القاهرة

طبقات الصوفية / لأبي عبدالرحمن السلمي - تحقيق : نور الدين - دار الكتاب

العربي - مصر

(ع)

العقد الفريد - تحقيق محمد سعيد العربان - القاهرة 1940 م

(غ)

غاية المرام في علم الكلام / الأمدى - تحقيق : حسن محمود عبداللطيف -

القاهرة - 1391 هـ / 1971 م

(ب)

فتح الساري شرح صحيح البخاري / السقلانى - تحقيق عبدالله بن باز وآخرون

- الرياض 1379 هـ .

الفرق بين الفرق / البغدادي - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة
العصرية - بيروت - 1411 هـ / 1990 م

خرفان القرآن بين صفات الخالق وصفات الاكوان / سلامة - بيروت - دار إحياء
التراث العربي .

الفقه الأكبر في النوحيد لأبي خنيفة ويلييه الفقه الأكبر للشافعي - مكتبة محمد
علي صبيح - مصر - ط (3)

الفهرس / ابن النديم - مكتبة خياط

فهرس المؤلفين والعناوين / أحمد السكاسي - تطوان - 1952 م .
(ق)

القرطبي - دار الكتب المصرية - 1357 هـ / 1938 م

القصد السجرد في معرفة الاسم المفرد / ابن عطاء الله الاسكندري . ط (1)
1348 هـ / 1930 م

قواعد الاحكام في مصالح الانام / عز الدين بن عبدالسلام - راجعه وعلق عليه
عبدالرؤوف سعد - دار الجيل - بيروت

الفوانين الفقهية / ابن جزى - طبعة جديدة - بدون تاريخ الطبع
(ك)

الكامل في التاريخ / ابن الأثير - دار الكتاب العربي - بيروت
الكشاف / الزمخشري - مطبعة الاستقامة - القاهرة . ط (2)

كشف الخفاء وهزيل الالتباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس /
العجلوني - مؤسسة الرسالة

كشف الظنون / حاجي خليفة - مكتبة المثنى - بغداد

كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد للطوسي / جمال الدين الحسن بن يوسف -
ط (1) . مؤسسة الاعلمي للمطبوعات

كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني / الصعدي - ط (1) -
مصر - 1325 هـ .

(ل)

لسان العرب / ابن منظور - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت 1375 هـ 1956

- لسان الميزان / العسقلاني - مؤسسة الأعلمي - بيروت
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع / الأشعري - تقديم وتحقيق : الشيخ
عبدالعزیز عز الدين السيروان - دار لبنان للطباعة والنشر - ط (1) 1408 هـ /
1987 م
- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة / الجويني - تقديم وتحقيق : د .
فوقية حسين - عالم الكتب - ط (2) 1407 هـ - 1987 م
- (م)
- المباحث المشرقية في علم الآلهيات ... / الرازي - دائرة المعارف النظامية -
الهند - ط (1)
- المحصل وبهامشه المعالم للرازي - مطبعة الحسينية - مصر مختصر التحفة
الاثني عشرية / شاه عبدالعزیز - تعريب غلام محمد - استانبول - تركيا -
مختصر التفاتراني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني - ط (1) 1347 هـ .
المدونة الكبرى / مالك - دار صادر - بيروت
- مسند احمد - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت
- المصحف الشريف - رواية ورش - دار المصحف - القاهرة
- معاني القرآن / عالم الكتب
- المعجم العربي الحديث / د خليل - مكتبة لاروسي
- معجم المؤلفين / رضا كحالة - دمشق 1376 هـ - 1957 م
- معجم الانساب والاسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي / زامبارو - مطبعة جامعة
فؤال الاول 1951 م .
- معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى / بن عبد الله
- المعيار / الونشريسي - نشر وزارة الاوقاف المغربية 1401 هـ / 1981 م .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم / احمد بن مصطفى -
بيروت - 1405 هـ / 1985 م
- مقالات الاسلاميين / الأشعري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة
1950 م
- المقتضب / المبرد - تحقيق : محمد عبد الحلق - عالم الكتب
- مقدمة في أصول التفسير / ابن تيمية - تحقيق : عدنان زررور - ط (1) 1391 هـ

/ 1971م - دار القرآن الكريم - الكويت

المقصد الأسنى / الغزالي - تحقيق : د. فضله شحادة - دار المشرق - بيروت
الملل والنحل / الشهرستاني - تحقيق : عبدالعزيز محمد الوكيل - مؤسسة
الخطى

مناهج الأدلة / ابن رشد - تحقيق : محمود قاسم - ط (3)

منتهى الوصول والامل في علمي الاصول والجدل / ابن الحاجب - دار الكتب

العلمية - بيروت - ط (1) 1405 هـ / 1985م

المنجد في اللغة والاعلام - دار المشرق - بيروت - ط (29)

المنزع البديع في تجنيس استاليب البديع / السجلماسي - تحقيق : د. الغازي -
مكتبة المعارف

موسوعة الشعر العربي / صفدن - شركة خياط للكتب والنشر

موطأ مالك - رواية يحيى الليثي - دار النفائس

(ن)

النبوات لابن تيمية - دار الفكر - بيروت

النبوات وما يتعلق بها / الرازي - تحقيق : د. احمد حجازي - دار الكليات

الأهرية 1406 هـ / 1986م

نص مراجعات كلامية بين السنوسي والمغيلي / مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم

الانسانية - فاس - ع : 3 ، س 1988 م . ص : 192

نهاية الاقدام في علم الكلام / الشهرستاني - مكتبة المثنى - بغداد

(هـ)

هذية العارفين / البغدادي - استانبول - 1951م

(و)

وفيات الاميان / ابن خلكان - القاهرة

8- فهرسة الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| الباب الأول : الدراسة | 3 |
| التشديد | 4 |
| الفصل الأول : عصر المؤلف | 12 |
| المبحث الأول : الحالة السياسية | 13 |
| المطلب الأول : أهم الملوك الذين عاصروا المؤلف | 13 |
| المطلب الثاني : نظام الحكم | 19 |
| المبحث الثاني : الحالة الاقتصادية | 21 |
| المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية | 22 |
| المبحث الرابع : الحالة الدينية والفكرية | 24 |
| المطلب الأول : الحالة الدينية | 24 |
| المطلب الثاني : الحالة الفكرية | 25 |
| الفصل الثاني : التعريف بالمؤلف | 37 |
| المبحث الأول : شخصيته | 37 |
| المطلب الأول : اسمه ونسبه | 37 |
| المطلب الثاني : مكان وتاريخ المولد - تاريخ الوفاة - قبره | 37 |
| المبحث الثاني : حياته | 42 |
| المطلب الأول : نشأته وأطوار حياته | 42 |
| المطلب الثاني : حياته العلمية | 50 |
| - شيوخه وإجازاتهم له | 50 |
| - تلاميذه وإجازاته له | 54 |
| - تراثه | 58 |
| الباب الثاني : التحقيق | 71 |
| الفصل الأول : تصحيح نسبة الكتاب ودراسته | 72 |
| المبحث الأول : تصحيح نسبة الكتاب | 72 |
| المبحث الثاني : دراسة الكتاب | 73 |

الفصل الثاني : أهمية الكتاب وأصوله العقدية ومنهج المؤلف

| | |
|-----------|---|
| 126..... | وتاريخ التأليف |
| 126 | المبحث الأول : أهمية الكتاب وأصوله العقدية |
| 128 | المبحث الثاني : منهج المؤلف |
| 130 | المبحث الثالث : تاريخ التأليف |
| 130..... | الفصل الثالث : وصف نسخ الكتاب - تقنية التحقيق نص الكتاب |
| 130 | المبحث الأول : وصف نسخ الكتاب |
| 136 | المبحث الثاني : تقنية التحقيق |
| 138 | المبحث الثالث : نص الكتاب المحقق |
| 141 | مقدمة المؤلف |
| 153 | الباب الأول : في بيان أول ما يجب على المكلف |
| 185 | الباب الثاني : الإيمان |
| 193 | الباب الثالث : ثبوت الصانع وصفاته |
| 248..... | الباب الرابع : رؤية الباري تعالى |
| 275..... | الباب الخامس : الكلام على الصفات السمعية |
| 283..... | الباب السادس : الكلام على وحدانية الله |
| 296 | الباب السابع : إرادة الله وإرادة العبد |
| 327..... | الباب الثامن : النبوات |
| 378 | الباب التاسع : الحشر والجزاء |
| 413..... | الباب العاشر : الأسماء والأحكام الشرعية |
| 428 | الباب الحادي عشر : الإمامة |
| 436..... | الباب الثاني عشر : الاستثناء في الإيمان |
| 439 | الباب الثالث عشر : حكم دفع شبه أهل الضلال |
| 441 | - نص عقيدة ابن الحاجب |
| 444 | الفهارس |